

ALP Collection 1994



3 0100 114 845 067



حق  
٢٧





صفحة	
١٥	( كتاب بيان أحكام الطهارة )
٢٢	فصل في بيان أحكام الأعيان المتعبة
٢٥	فصل في السواك
٢٦	فصل في الوضوء
٣٦	فصل في الاستبراء
٣٩	فصل في التواضع
٤٢	فصل في موجبات الغسل
٤٤	فصل في واجبات الغسل
٤٧	فصل في جملة من الأغسال
٥٢	فصل في التيمم
٥٨	فصل في أحكام النجاسة الحية
٦٢	فصل في بيان أحكام الحيض
٦٧	( كتاب الصلاة )
٧٣	فصل في شرائط وجوب الصلاة
٧٦	فصل في شروط الصلاة
٨٣	فصل في أركان الصلاة
٩٥	فصل في بيان أحكام ما تطلب فيه الخاتمة بين الذكروا لا
٩٦	فصل في بيان أحكام مبطلات الصلاة
١٠٠	فصل في مهور السهو
١٠٣	فصل في بيان أحكام الصلاة
١٠٥	فصل في بيان أحكام صلاة الجماعة
١١٠	فصل في بيان أحكام صلاة المسافر وكيفيتها من حيث القصر والجمع فيه
١١٢	فصل في بيان أحكام صلاة الجمعة
١١٧	فصل في بيان صلاة العيدين وما يطلب فيهما
١١٨	فصل في بيان أحكام صلاة الكسوفين وما يطلب فعله لاجلها
١١٨	فصل في بيان أحكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها
١٢٠	فصل في بيان أحكام صلاة الخوف
١٢٢	فصل في لباس
١٢٤	فصل في بيان أحكام تجهيز الميت وما يتعلق به

صفحة	
١٣١	( كتاب الزكوة )
١٣٨	فصل في بيان أحكام نصاب الأبق
١٣٩	فصل في بيان أحكام نصاب البقر
١٣٩	فصل في بيان أحكام نصاب الضم
١٤٠	فصل في بيان أحكام الخلطة
١٤١	فصل في بيان أحكام نصاب الذهب
١٤٣	فصل في بيان مقدار نصاب الزروع والثمار
١٤٣	فصل في بيان أحكام زكاة التجارة
١٤٥	فصل في بيان أحكام زكاة القطر
١٤٧	فصل في بيان أحكام قسم الزكاة ومن يستحقها
١٤٩	( كتاب بيان أحكام الصيام )
١٥٩	فصل في بيان أحكام الاعتكاف
١٦٣	( كتاب بيان أحكام الحج )
١٧٠	فصل في بيان أحكام محرمان الأحرار وحكم الإخصار والقنوات للمحج
١٧٣	فصل في بيان أحكام أنواع الدعاء الواجبة في الحج وكيفيتها وما يقوم مقامها
١٧٦	( كتاب أحكام البيوع )
١٨٣	فصل في بيان أحكام الربا
١٨٦	فصل في بيان أحكام الخيار
١٩٠	فصل في بيان أحكام السلم
١٩٦	فصل في بيع السقيع والقلنس
١٩٨	فصل في السلم
٢٠٢	فصل في أحكام الحوالة
٢٠٤	فصل في الضمان
٢٠٧	فصل في الكفالة
٢٠٧	فصل في الشركة
٢١١	فصل في بيان أحكام الإقرار
٢١٦	فصل في بيان أحكام العارية
٢٢٢	فصل في بيان أحكام الشفعة وكيفيتها
٢٢٤	فصل في بيان أحكام القراض
٢٢٦	فصل في بيان أحكام المساقاة
٢٢٨	فصل في بيان أحكام الجعالة
٢٣٠	فصل في بيان أحكام المزارعة والخيار فوكراء الأرض وغير ذلك

صفحة	
٢٣٠	فصل فيما يتعلق بالموات
٢٣٤	فصل في بيان أحكام الهبة
٢٣٦	فصل في بيان أحكام القسمة
٢٣٩	فصل في بيان أحكام أقسام القسمة وحكم كل منها
٢٤٠	فصل في بيان أحكام القبط
٢٤١	فصل في بيان أحكام الوديعة
٢٤٢	( كتاب بيان أحكام القراض والوصايا )
٢٤٨	فصل في بيان أحكام القروض المقدرة
٢٤٩	فصل في بيان أحكام الوصية
٢٥٠	( كتاب بيان أحكام النكاح )
٢٥٢	فصل في بيان أحكام ما لا يصح معه النكاح الأب
٢٥٣	فصل في بيان أحكام الأولياء
٢٥٥	فصل في بيان أحكام محرمان النكاح
٢٥٦	فصل في الصداق
٢٥٨	فصل في بيان أحكام الولعة
٢٥٨	فصل في بيان أحكام القسم والشور
٢٥٩	فصل في بيان أحكام الخلع
٢٦٠	فصل في بيان أحكام الطلاق
٢٦١	فصل في أحكام الطلاق السني والبدعي وغير ذلك
٢٦٢	فصل في بيان أحكام طلاق الحر والعبد
٢٦٩	فصل في بيان أحكام الإيلاء
٢٧٠	فصل في بيان أحكام الطهارة
٢٧١	فصل في بيان أحكام الكفارة
٢٧١	فصل في بيان أحكام القذف واللعان
٢٧٢	فصل في بيان أحكام العدة
٢٧٣	فصل في بيان أحكام المعتقة
٢٧٥	فصل في بيان أحكام الاستبراء
٢٧٥	فصل في بيان أحكام الرضاع
٢٧٦	فصل في بيان أحكام نفقة الاطرب والارقاء واليهام
٢٧٧	فصل في بيان أحكام نفقة الزوجة
٢٧٨	فصل في بيان أحكام الحضانة
٢٧٩	( كتاب الجنائيات وما يتعلق بها )

فصل في بيان أحكام شروط وجوب القصاص وما يتعلق به	٢٨٠
(كتاب بيان أحكام الحدود)	٢٨٤
فصل في بيان أحكام القذف	٢٨٤
فصل في بيان أحكام الأثرية وفي الحد المتعلق بشريها	٢٨٥
فصل في بيان أحكام قطع السرقة	٢٨٦
فصل في بيان أحكام قاطع الطريق	٢٨٧
فصل في بيان أحكام الصيال واطلاق البهائم	٢٨٧
فصل في بيان أحكام البغاة	٢٨٧
فصل في بيان أحكام الرقة أعادنا الله والمسلمين منها	٢٨٨
فصل في بيان أحكام تارك الصلاة	٢٨٨
(كتاب بيان أحكام الجهاد)	٢٨٨
فصل في بيان أحكام السلب وقسم الغنجة	٢٨٨
فصل في بيان أحكام قسم النفي على مستغيبه	٢٨٨
(كتاب بيان أحكام الصيد والنباح)	٢٨٩
فصل في بيان أحكام العقيقة	٢٩١
(كتاب بيان أحكام السبق والرمي)	٢٩١
(كتاب بيان أحكام الإيمان والنذور)	٢٩٢
فصل في بيان أحكام النذر	٢٩٢
(كتاب بيان أحكام الاضحية والشهادات)	٢٩٤
فصل في بيان أحكام القسمة وكيفيتها وما يتعلق بها	٢٩٥
فصل في بيان أحكام الدعوى والبيانات	٢٩٥
فصل في بيان أحكام شروط الشاهد	٢٩٥
فصل في بيان أحكام تعدد الشهود والشهود به والاسباب الملقمة من القبول	٢٩٥
(كتاب بيان أحكام العتق)	٢٩٦
فصل في بيان أحكام الولاء	٢٩٧
فصل في بيان أحكام التدبير	٢٩٧
فصل في بيان أحكام الكتابة وكيفيتها وما يتعلق بها	٢٩٧
فصل في بيان أحكام امهات الاولاد	٢٩٧

\*(تمت)\*

Muhammad ibn Muhammad al-Anbābī.

Taqrīr.

تقرير الامام العلامة الشيخ الانبائي  
على حاشية البرماوى على شرح  
ابن قاسم على متن  
أبي نجيع

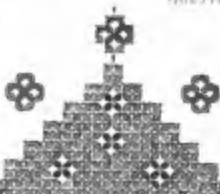
• (وبهامته الشرح المذكور) •

كيف أقول ملكي وللك الحمد  
وكس هذا ما أعارني الزمان  
محمد ضياء الدين بن الشيخ عبد  
الله بن توكلمنا على  
الله



BP 153

A/15A/132



(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله الرحمن الرحيم  
قال الشيخ الاعلم العالم  
العلامة شمس الدين ابو  
عبدالله محمد بن قاسم  
الشافعي قدس الله روحه  
فوضوه آتينا الحفظ  
نبركاً بطلاً لكتابنا  
ابتداء كل امرئ به  
ونالته كل دابة  
وحيى المؤمنين في الجنة  
والراشدين اجمعين  
وفى من نزل من حياته  
للشيعة في الدين كل وقت  
مراد واصل واسلم على  
المفضل شافعه محمد بن  
الربيع القائل من رآه  
يشربا بشفه في الدين وعلى  
آله وصحبه مداد حسكر  
الفاكرين وسهواة فان  
(او بعد) هذا كتاب في  
ذات الاختصار والتهذيب  
وضعته على الكتاب السعي  
بالتحري بشفه في الفناج  
من البسكين الشروع  
الشرعة والدين وليكون  
وسيلة الجاني يوم الدين  
ولنعلم ان الله المستبين  
جميع دعا عباده وفريده  
محبب ومن لطفه لا يظلم  
واذا لم يكن عبدي حتى قال

الحق قدوس العالمين والهادي الى صراط مستقيم  
اعلم انه من اعلق العلامة الشافعي في كتابه الشرح شهاب الدين احمد القليوبي  
شيعته في الشرح نور الدين على الرازي اوشيتنا الشوري في فرائد الشرح شمس الدين محمد  
الشوري اوشيتنا البجلي في فرائد الشرح شمس الدين محمد البجلي اوشيتنا الشوري في فرائد  
في الشرح نور الدين على التسماعلي اوشيتنا سلطان فرائد الشرح سلطان الخراساني اوشيتنا  
في فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان  
اوشيتنا في فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان  
او يقال في كتابه في فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان  
في فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان  
مع وجود الشرح في كتاب من القائل قوله في كتابه في فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان

والله اعلم بالصواب  
نصب قلبه لشيبة الجار والجار هو وهو في فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان  
والله اعلم بالصواب  
كثرة تصحح اليه وجعل ايضا له في كل مكان ما وقع في قوله في كتابه في فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان  
اذ لا يتركه في الاصل في كتابه في فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان  
فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان  
السالكين وقد في فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان فرائد الشرح سلطان  
جميع دعا عباده وفريده  
محبب ومن لطفه لا يظلم  
واذا لم يكن عبدي حتى قال

الحبيب

قريب • واعلم انه يوجد  
في بعض نسخ هذا الكتاب  
في غير خطبته تسعته تارة  
بالقريب وتارة بغاية  
الاختصار فلذلك محسنة  
باسم أحدهما فتح القريب  
أنهيب في شرح الفاظ  
التقريب والثاني القول  
الختار في شرح غاية  
الاختصار • قال الشيخ  
الامام ابو الطيب وبشهر  
ايضا بابي شجاع شهاب الملة  
والدين احمد بن الحسين بن  
احمد الاصفهاني سقى الله  
تراميب الرحمة والرضوان  
واسكنه أعلى فرديس  
الجنان (بسم الله الرحمن  
الرحيم) ابتلى كتابي هذا  
واقه اسم لذات الواجب  
الوجود والرحمن أبلغ من  
الرحيم (الحمد لله) هو الشاه  
على الله تعالى بالجليل على  
جهة التعظيم (رب) أي مالك  
(العالمين) بفتح اللام هو  
كما قال ابن مالك اسم جمع  
خاص بمن يعقل لا بجمع  
ومفرده عالم بفتح اللام لأنه اسم  
عام لما سوى الله والجمع خاص  
بمن يعقل (وملى الله) وسلم  
(على سيدنا محمد النبي) هو  
بالمزور كإنسان أو حي  
اليه بشرع يعمل به وان لم

النسب (قوله عام أقل) أي الذي لم أقله (قوله وقولتي) أي عالم أقل فيه حذف من الثاني  
لدلالة الأول عليه (قوله نسبه إلى) قاله من في الأول والتخفيف في الثاني لا فائدة النسبة  
(قوله ورجل) أي ويقال رجل (قوله مقول) بوزن مفعول وقوله ومقوال بوزن مفعول وقوله  
وقوال بوزن مفعول وقوله كثير القول استفادة الكثرة من الأخيرين ظاهرة لكونهما من صيغ  
المبالغة والمثل الأول باعتبار أصله لأن الأصل مقول حذف ألفه تخفيفا فهو من صيغ  
المبالغة باعتبار أصله قاله الشمس الحنفى وقال بعضهم المقول بكسر الميم يطلق على اللسان كما  
في المصباح فاستفادة الكثرة منه باعتبار أصله من أسماء الألف فلا حاجة إلى ارتكاب حذف فيه  
يحمل الأصل مقول بالالف ثم حذفها اه وفيه تعريض بما تقدمت من الحنفى مع أن كلام  
الشيخ الحنفى أظهر وكلام هذا البعض فيه نظر لأن أسماء الألف تصدق بالغة إلا أن يلاحظ  
بجمله كله لسانا مبالغة والأظهر من ذلك كله أن الكثرة من مجرد وضع الواضع كما قاله العلامة  
الأمير وغيره فيكون الواضع وضع هذه الصيغة للكثرة (قوله واختار الماضي الخ) فيه أن  
الظاهرة من كلام بعض التلامذة بعد أن ألف الشيخ جميع الشرح فالتعبير يقال على حقيقته  
دون يقول واحتمال كونه من كلام الشارح فبعد ثبوتها لله تعالى وترغيبا في كتابه وضعه بعد  
فراغ التأليف فالتعبير يقال على حقيقته أيضا أو قبل التأليف ووضع قال موضع بقول تصح  
حصول ذلك التأليف أو من كلام بعض التلامذة وضعه قبل التأليف أيضا ووضع قال موضع  
يقول تصح حصول ذلك التأليف من الشارح وطبقا للتعبير يقال على غير حقيقته خلاف  
الظاهر كما لا يخفى (قوله وقيل غير ذلك) من جملة الغير أنه في اللغة من جاوز الحسب (قوله بحيث  
يجب اتباعه الخ) حجية تقييدها بحدود أئمة الأخلف ثمض رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
أقامة الدين في محل مخصوص بحيث يجب اتباعه على أهل ذلك المثل فقط فتلك الخلافة ليست  
من قبيل الإمامة الكبرى تأمل (قوله ونظيره هيمان) أي يقال فاقه هيمان ونوف هيمان لكنه  
يختلفان في غير ذلك فلا يسلط أن سر كانت المفرد مكررات كتاب وكرات الجمع مكررات عباد  
(قوله والآفة أئمة على وزن الفعل) أي أصلها ذلك فخلت حركة الميم الأولى إلى الهجزة الثانية  
وأنغمت الميم في الميم ويحوز قلب الهجزة الثانية ياء (قوله فلا حاجة إلى ما تكلم به بعضهم) أي  
من أن توجد أحاسن الدلالة على إلهي أولاه مصدر في الأصل أولان المراد واجب كل واحدنا  
للمتقين إماما أولانهم لا اتحاد طريقهم واتفاق كلمتهم كشخص واحد (قوله وهو من حاز المقول  
والمقول) أصل هذا مجرد اصطلاح والافئدة كثير العلم جدا ولوم من فن واحد (قوله من بين  
العلماء) أصل المراد علمه وقته والافئدة من هو أعلم منه كالأئمة المجتهدين رضوان الله عليهم  
أجمعين (قوله أو إحدى) هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر أو حذبلاباه (قوله إحدى) هكذا  
في بعض النسخ بهجزة تين مهملة فياصوحه قفاف فياء وفي بعض آخر إحدى بهجزة تين  
مهملة تين مهملة فياصوحه قفاف فياء وفي بعض آخر إحدى بهجزة تين مهملة فياصوحه قفاف فياء  
بجوابان للأنواع بأوحدى والآفة أسى متصلا بالنسب وفي بعض آخر إحدى مقصد بلاباه  
وهو المناسب لتسعة أو حذبلاباه الآله وقف عليه بالكون على لغته بفتح الهمزة واللام  
بأوحد وأحسن النسخ أولها كما لا يخفى (قوله هو اسمه الكريم) ونوف إمامة الصلاة بمسجد

يؤمر بتبليغه فان أمر  
بتبليغه نبي ورسول أيضا  
والله في ينشئ الصلاة  
والسلام عليه ومحمد علم  
منقول من اسم مفعول  
المضعف العين والنبي بدل  
منه وعطف بيان عليه  
(و) على (آله الطاهرين)  
هم كما قال الشافعي آثاره  
المؤمنون من بني هاشم  
وبني المطلب وقيل واختاره  
النووي انهم كل مسلم  
ولعل قوله الطاهرين منزع  
من قوله تعالى ويوطئهم  
نظيرا (و) على (صحابته)  
جميع صاحب النبي وقوله  
(اجمعين) تأكيد لهمايته  
ثم ذكر المصنف انه مسؤول  
في تصنيف هذا المختصر بقوله  
(سأنتي بعض الاسدقاء)  
جمع صديق وقوله (حفظهم  
الله تعالى) بجهة دعائية ان  
أعمل مختصرا) هو ما قل  
لفظه وكثر معناه (في الفقه)  
هو لغة الفهم واصطلاحا  
العلم بالاحكام الشرعية  
العملية المكتسب من ادلة  
التفصيلية (على مذهب  
الامام) الاعظم المجتهد ناصر  
السنة والدين أبي عبد الله  
محمد بن ادريس بن العباس  
ابن عثمان بن شافع (الشافعي)

الغوري وكل اعلم اهل زمانه (قوله مرادقا) يظهر على تفسير الرضوان بالثواب لان الاحسان  
الذي هو معنى الرحمة والثواب واحد وقد يقال ان الاحسان أهم من الثواب لان الثواب مقدار  
من الجزاء يعطيه الله لعباده في مقابلة أعمالهم الحسنة والاحسان أهم من ذلك لكن الامة  
والترادف باعتبار الوجود والافئنتهما التباين كما يصلم من تعريف كل نم ان جعل الثواب بمعنى  
الاثابة والاحسان بمعنى المحسن به كالمبايعات المقهوم (قوله أو من عطف الخاص) يظهر على  
تفسير الرضوان بالقرب او المحبة لان الرحمة أهم من ان تكون بالقرب والمحبة او بغيرهما ويظهر  
أيضا على تفسير الرضوان بالجنة لان الاحسان الذي هو الرحمة أهم من ان يكون في الجنة او  
الموقف أو القبر وهذا باعتبار الوجود لا المقهوم هذا كلامه والمختار انه على تقديره بالجنة يكون  
عطفه على الرحمة من عطف المثل على الخال فيه (قوله او الاعم) يظهر على تفسير الرضوان بعدم  
السط لان عدم السط أهم من ان يكون معه احسان او لا وهذا باعتبار الوجود أيضا (قوله  
أي بما افتخ الله به كآبه) أي اقتباسا اضافيا أخذ من قوله وهو صيغة الحمد (قوله أي صيغة الحمد  
المذكورة) تطرأ في والا فاضمير راجع لفاتحة الكتاب لان هذه التعاليل الثلاثة على لقوله  
نعم كافتحة الكتاب (قوله مع زيادة الخ) هذه الزيادة لا يحتاج اليها الا بالنسبة للمعطوف الاخير  
أخذ مما يأتي (قوله أخذ مما بعده) وهو قوله وآخردعوى المؤمنين الخ لان آخردعواهم فيها  
الحمد لله رب العالمين (قوله أي يطلب الابتدائها) دفع به ما يقال ان كثيرا من الامور ذوات  
البال لم تبدأ بها بالفعل (قوله كما هو ظاهر كلام المؤلف) أي لانه أطلق الابتدأ والثاني متى أطلق  
يحمل على الفرد الكامل والفرد الكامل هو الابتدأ بالجملة ابتداء محقيقا وأيضا بالجملة  
وقعت قبل صيغة الحكاية والظاهر من ذلك انهما من كلام واضح الدلالة وان كان يحمل انما  
من كلام السراج قد هما واضح الدلالة عليها التعود بركتها عليها (قوله وكلامه محمول الخ)  
مقابل لما قبله أي كما يحمل ما سبق يحمل أيضا أن الجملة والجملة داخلتان تحت فاتحة الكتاب  
فما حينئذ بفاتحة الكتاب الجملة والجملة وعلى هذا يحمل الابتدأ على كلامه على ما يشمل  
الحقيق والاضافي ويكون التقدير حينئذ كرت الجملة والجملة تبرك الخ (قوله وهو الانسب  
بكال المصنف) أي ان كمال المصنف يقتضي أن يأتي بالجملة والجملة فتكون الجملة الموجودة  
بقلم السواد بجملة السراج قد هما صاحب الدلالة عليها العود البركة عليها وفي بعض النسخ كلام  
بدل كمال ولعله قصر (قوله كون ضميرا الخ) أي بالنظر لقوله وخاتمة الخ وأخر الخ وأما  
بالنظر لقوله ابتدأ الخ فهو فاتحة الكتاب الشاملة للجملة والجملة (قوله راجعا لصيغة الحمد)  
أي لفاتحة الكتاب المراد بها خصوص صيغة الحمد (قوله ولا يخصه) أي العام (قوله أي يضم  
بها) أي يطلب ذلك نظير ما سبق (قوله أو أنها علامة) قيل الصواب لانها علامة (قوله لطلب  
ما يشتهونه) أي من الطعام والشراب وغيرهما وقال بعضهم المراد انهم يشتغلون في الجنة  
بالسبح والتعديس لله تعالى ويحتمون ذلك بالتصميم والتناهي عما هو أهل وفي هذا الذكر  
سرورهم وكمال خلتهم وفي العبارة سزاغة فكان الاولى أن يقول غضب عليهم ما يشتهونه اذ دعواهم  
عن الطلب وقد يقال المراد دعواهم اتيانهم بالصيغة المخصوصة واللام في الطلب للتعليل  
وذلك أنهم اذا اشتروا شيئا قالوا سبحانك اللهم وبحمدك فاذا ما اشتهوهم بين أيديهم على الموأد



فإذا فرغوا قالوا الحمد لله رب العالمين (قوله لكونه سيباق دخولها) أي ظاهرا كما هو ظاهر قوله  
 أنه إلى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون والحق في الحديث المشهور وهو أن يدخل أحدكم الجنة  
 بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته انما هو الاستحقاق وكل  
 هذا مبني على أن التواضع في كلام الشارع بمعنى العمل الصالح حتى يكون سببا ظاهرا ولاداعي  
 لذلك بل هو مقدار من الجزاء يعطيه الله لمن شامخ عباده في مقابلة أعمالهم الحسنة ويمكن أن  
 ينزع في هذا البناء يقال أن الثواب الذي هو مقدار الخ لما كان لا يحصل إلا في الآخرة  
 وقد وعدنا الله بصوره في الآخرة فضلا منه كن سببا لدخول الجنة ظاهرا لكن الأولى من هذا  
 كله أن الاضافه من اضافة المل المال فيه كما أشار إليه المحقق بقوله ولو كان جزاء العمل الخ  
 تدبر (قوله مفادها: إنشاء الحمد المتجدد الخ) أي ما يقدم بها المتكلم هو إنشاء الحمد المتجدد أي  
 إنشاء نسبة الحمد المتجدد في الحال والاستقبال مرة بعد أخرى وهكذا إلى ما لا نهاية أي  
 مدة إمكان الحمد منه إلى المتكلم فالمراد لا نهاية له معلومة لكونه مضيئة مدة إمكانه وهي  
 مجهولة أو أراد ما يشمل حده للمولى في الآخرة فالجمله انشائية فليس المراد بها نسبة الحمد  
 المذكور إلى المتكلم باعتبار كون تلك النسبة من حيث فهمها من انشائي نسبة الحمد إليه  
 في نفس الامر بقطع النظر من الفهم منها فان طابقتها فصدقوا لا فكذب حتى تكون خبرية  
 بل المراد بها نسبة الحمد المذكور إليه باعتبار مجرد احضارها عند السامع لقر من اظهار  
 تعظيم المحمود وتبجيله عنده بوصفه له بما تدل عليه من صفات الكمال فتكون انشائية  
 وانما كانت دالة على اتصافه بصفات الكمال لأن الحق أتى عليه تعالى في الحال والاستقبال  
 بجميع صفاته فنفس قوله الحمد مدال على اتصافه تعالى بجميع صفاته فالتلفظ به حمد إذا الحمد هو  
 ذكر ما يدل على الاتصاف بجميع وذلك التلفظ هو الحمد الحاصل منه في أول التأليف وهذا  
 تعلم أنه لا يتوقف المقصود الذي هو إيجاد الحمد في ابتداء التأليف على حصول الجملة  
 انشائية وان جعلها المحقق هنا انشائية اذ لم يعتبر في الحمد أن يكون ذكر الجملة انشائية  
 تدل على اتصاف المحمود بالجميل وان زعم بعضهم أن الحمد لا يحصل بالتبعية بل هو ذكر  
 ما يدل على اتصافه بالجميل وان كان خبريا مفعولاً به الاخبار وتعلم أيضا أن معنى كون الحمد  
 الحاصل في ابتداء التأليف انشائيا على جعل الجملة انشائية أنه تلفظ بجملة انشائية  
 لأنه هو المدلول الانشائي للجملة أحدها المدلول الانشائي لها كما علمت هو نسبة الحمد المتجدد  
 في الحال والاستقبال مرة بعد أخرى وهكذا إلى المتكلم على وجه الاحضار في ذهن السامع  
 دون حكاية الواقع وتعلم أيضا أنه لا منافاة بين كون الجملة انشائية وبين كونها مفعولاً متجددا  
 مرة بعد أخرى إذا المعنى الانشائي هو النسبة وليست متجددة وانما المتجدد الحمد المنسوب  
 هذا أو اقادة المضارعية المتجددة في الحصول مرة بعد أخرى بواسطة غلبة الاستعمال على  
 التصديق (قوله فهي أبلغ من الجملة الامسية الخ) بيانه بإيضاح مع زيادة تناسب المقام أن  
 المحمود عليه هنا الذي هو التوفيق حصل مرتبة بعد أخرى ولم يزل يحصل كذلك فهو متجدد  
 مرتبة بعد أخرى في الماضي والحال والاستقبال ومضى قوله وفوق ليس بقيد وذلك جعله قيدا  
 فيكون المحمود عليه متجددا في الماضي فقط مرة بعد أخرى وعلى كل من نسبة الحمد المتجدد في

وليفتره سنة خمسين ومائة  
 ومات (رحمة الله عليه  
 ورضوانه) يوم الجمعة سابع  
 رجب سنة اربع ومائتين  
 ووصف المصنف مختصره  
 بأوصاف منها أنه (في غاية  
 الاختصار ونهاية الإيجاز)  
 والغاية والله أعلم بتقاربان  
 وكذا الاختصار والإيجاز  
 ومنها أنه (يقرب على  
 المتعلم) لقروح الفقه (دوره)  
 ويسهل على المستند  
 حفظه) أي استحضاره على  
 ظهر قلب لمن يرغب في حفظ  
 مختصر في الفقه (و) سألني  
 أيضا بعض الأصقاء (أن  
 أكرسه) أي المختصر  
 (من التقيسات) للأحكام  
 الفقهية (و) من (حصر)  
 أي ضبط (الخصال)  
 الواجبة والمندوبة وغيرها  
 (فأجبتة إلى) سواء في  
 (ذلك طابا للثواب) من الله  
 تعالى جزاء على تصنيف  
 هذا المختصر (وانما إلى  
 الله سبحانه وتعالى) في  
 الاعانة من فضله على تمام  
 هذا المختصر (في التوفيق  
 للصواب) وهو ضده الخطأ  
 (أنه) تعالى (على ما يشاء)  
 أي يريد (قدير) أي قادر  
 (وبعبارة لطيف خبير)

باحوال عباده والا قول  
مقتبس من قوله تعالى الله  
اطيب بعباده والثاني من  
قوله تعالى وهو الحكيم الخبير  
واللطيف والخبير ارحم الراحمين  
من اسمائه تعالى ومعنى  
الاول العالم بدقائق الامور  
ومشكلاتها ويطلق ايضا  
بمعنى الرفيق بهم فاقه تعالى  
عالم بعبادته وبمواضع  
حوادثهم ورفيق بهم ومعنى  
الثاني قريب من معنى  
الاول ويقال خبرت الشيء  
اخبره فانابه خبر اي علم  
قال رحمه الله تعالى

• (كتاب احكام  
الطهارة) •

والكتاب لغة مصدر بمعنى  
الضم والجمع واصطلاحاً  
اسم جنس من الاحكام اما  
الباب فاسم لنوع مما دخل  
تحت ذلك الجنس والطهارة  
بفتح الطاء لغة النظافة واما  
شرعاً ففيها تفاسير كثيرة  
منها قولهم فعل ما يستباح  
به الصلاة اي من وضوء  
وغسل وتيمم وازالة نجاسة  
اما الطهارة بالضم فاسم  
لبقية الماء ولما كان الماء  
آلاً للطهارة استورد  
المصنف لانواع الماء فقال  
(المياه التي يجوز) أي يصح

الحال والاستقبال اذ هو غاية ما في الامكان ووجه اجمعه تدل على نسبة حمد متجدد في الحال  
والاستقبال الى التكلم فيمنها وبين الحمد عليه مناسبة وان لم تقدر انه يحصل منه حمد متجدد  
لانها ليست على ما جرى عليه من غير ما كية نسبة الحمد المتجدد اليه في نفس الامر حتى يستفاد  
انه يفعل ذلك بل انشائية مجرد احضار النسبة لدى من اراد اظهار التعظيم لديه بأنه تعالى  
منصف بالجميل وهذه المناسبة لا توجد في الجملة الالهية لان مدلولها انشاء نسبة ثبوت كل حمد  
مثلاً على وجه استحقاقه تعالى له دائماً فان ذلك كانت تلك أبلغ هاهنا من هذه فأبلغ في كلامه من  
البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتها ومعنى كون مدلولها انشاء  
هذه النسبة كونها تدل على هذا النسبة لا باعتبار كونها ما كية نسبة ثبوت الحمد له تعالى الخ  
في نفس الامر بل باعتبار مجرد احضارها عند السامع لقرض اظهار تعظيم المحمود وتبجيله  
عنده بوصفه تعالى لديه بأنه تعالى مستحق للحمد دائماً فهي نسبة انشائية وقد ظهر ذلك من بيان  
مدلولها انه ليس فيها تعرض للحمد المتكلم له تعالى الا باعتبار ان نفس تأنظه بها حمد له تعالى  
حاصل منه الا ان وهو حمد من جملة كل حمد يدخل في عموم موضوعها فتضمن نسبة ثبوت  
حمد له تعالى على وجه استحقاقه تعالى له دائماً ويلزم ذلك نسبة الحمد اليه وهذا هو مراده  
بحكون مفادها حمد واحد وليس مراده انها تدل على انه يحصل من التكلم حمد او ان  
مدلولها الانشائي هو نفس الحمد الحاصل منه في ابتداء التأليف وهو التلطف بها اذ قد علمت ان  
مدلولها الانشائي هو النسبة وهذا مقتضى ما يقال ان قوله يكون مفادها حمد واحد اما معناه  
كما هو واضح ان الجملة الالهية تدل على نسبة حمد واحد الى التكلم مع انها لا تدل على نسبة  
الحمد اليه وقوله المقيدة للانشاء ايضا قال ذلك دون ان يقول المقيدة لانشاء الحمد ايضاً للاشارة  
الى ما ينسجها من الفرق فالتقدم علمت ان قوله اجمعه بقيد انشاء نسبة الحمد اليه وقوله المقيدة  
بقيد انشاء نسبة ثبوت الحمد على وجه استحقاقه تعالى له دائماً وقوله وان لم يقصد بها الانشاء  
أي كما علم ان تلك تعيد الانشاء وان لم يقصد بها الانشاء من اطلاقه وهو مبني على ان كلامهما  
نقل عرفاً الى الانشاء وقوله وان كان فيها عادة الدوام والاستقرار أي دوام الوصف المحمود به  
واستقراره لا دوام الحمد واستقراره كما توهم فاعترض بان المعنى الانشائي ليس دائماً مستقراً  
وقد صرح بذلك سم في حواشيه على شرح البهجة فتبعه هذا وقد وجه العلامة المحلى  
في شرحه على جمع الجوامع مذكول المختلف عن الجملة الالهية الى الخطيئة حيث قال فحمدنا  
الهم على نعم بوذن الحمد بزيادة ما مع تعبيره هو الالهية ومحمد ما ذكره ان المقصود من الاتيان  
بالصفة سواء كانت اسمية أو فعلية هو التعظيم والجملة الالهية مضمونها انه تعالى ما لا يجمع  
الجنس الخلق وهو صفة واحدة كالاتيان بها ثمانية صفة واحدة فليس فيها محذور بمبالغة  
في التعظيم الذي هو المقصود وان كان فيها نوع من المبالغة فيه من حيث انها ثمانية صفة أجل من  
كثير من الصفات كاعظم المحمود عظيم بخلاف الجملة القطعية فانه يمكن جعلها الوصف بجميع  
صفاته تعالى برعاية أن كلام من صفاته تعالى جميل واردة بالجميع أعظم بمبالغة من ارادة البعض  
دون البعض في التعظيم الذي هو المقصود من الاتيان بها فالحمد حقيقة الوصف بالجميل صفة  
واحدة أو أكثر لكن برأيه الوصف بكل جميل لما ذكره في صير معنى فحمدنا أنفسنا بكل جميل

ولا

(أجره المثلث من كد  
لأنه يكثر البذلقة)

(أما التلقح في الماء فهو  
مكروه) (استعملوا اليد)

التي هي في السطح

التي هي في السطح  
بجودتها وقاومتها

صمغ المستكر في الماء  
ويكثر ما يشبهه المستوية  
والتي تدعى التسمي الثلاث  
والماء في كل هذه الأمور  
صمغ المستكر (ويكثر ما يشبهه)

تدعى بغيره بغيره بغيره  
 كان بعد اعتبار ما يشبه  
 المسؤول من الماء (والتغير)  
 أى ومن هذا القسم الماء  
 المتغير أحد أوصافه (بما)  
 أى يشق (خالطه من  
 الطاهرات) تغييرا يمنع  
 إطلاق اسم الماء عليه فانه  
 طاهر غير طهور حسا كان  
 التغير أو تغيرا بغيره  
 اختلط بالماء ما يوافقه في  
 صفاته كماء الورد المتقطع  
 الرائحة والماء المستعمل  
 فان لم يمنع إطلاق اسم الماء  
 عليه بأن كان تغيره بالطاهر  
 يسيرا أو بما يوافق الماء في  
 صفاته وقد عرفنا أن الماء لا يتغير  
 فلا يسلط ظهوريته فهو  
 مطهر لغيره واحتراز بقوله  
 خالطه من الطاهر الجاورة  
 فانه باق على ظهوريته ولو  
 كان التغير كثيرا وكذا  
 التغير بمخالط لا يستحق  
 الماء عنه كطين وطين  
 وما في مقوله وعمره والتغير  
 بطول المكث فانه طهور  
 (و) القسم الرابع (ماء  
 الجبس) أى متجسس وهو  
 قسمان أحدهما قليل (وهو  
 الذى حلت فيه نجاسة)  
 تغيرا لا (وهو) أى والحال  
 أنه ماء (دون القلتين)

فان المعلق على الحق محقق أو المعنى وبكسرهما الكسر مقتضى بذاته لوجود الحمد الذى جعله  
 المتكلم لازما للتوفيق ومتربا عليه كترتب المعلق على المعلق عليه وهو كسرهما على أن يعنى  
 اذ (قوله لئلا) أى يكون اقصره (قوله اختار صيغة المضارع) أى على صيغة الامر  
 للاحتراز عن صورة أمر المخاطب بل شأنه تعظيما وأدبا مع الحضرة الالهية وكأثر ترك التعليل  
 المذكور لوضوحه وقوله المصدق لا نشاء الخ بيان لمساواتها لما عدل عنه في الدلالة على المقصود  
 الذى هو انشاء الطلب فلا يحتاج في ذلك الى قصد لتقلها عرفا الى الانشاء كما لا يحتاج صيغة الامر  
 (قوله حيث كانت عبادته صحيحة) بل ولو كانت عبادته فاسدة وكان مؤمنا فقيه أصل الخبر  
 وهو الايمان وكأثر فهم ان المراد بالتفقه ما زاد على الواجب لتعظيم العبادة ولا وجه تخصيصه  
 بذلك تأمل (قوله اليمين) وكذا الى النكاح (قوله وقيل محبان) فيه نظر لان النكاح على  
 اقله عليه وسلم كان يقولها في خطبه ومراسلاته وهو قبل محبان اجاعا اذ محبان كان في زمن  
 معاوية وأوجب بان المراد أول من قالها بعد النبي صلى الله عليه وسلم وصحة هذا الجواب  
 تتوقف على أنها لم تصدر من أصحابه بعده ولا من غيرهم الى زمن محبان والظن خلاف ذلك لما  
 علم من كمال محافظتهم على الاقتداء به في نحو ذلك فالأولى الجواب بان المراد أنه أول من تكلم بها  
 في الشعر كقوله

لقد علم القوم الجاهلون اننى • اذا قلت ما بعد انى خطيبها

١٥ شبر خفي على الاربعين النورية (قوله وقيل غير ذلك) فنقل ان أول من تكلم به يعقوب  
 وقيل أيوب وقيل سليمان ١٥ شبر خفي (قوله قطع عن الاضافة) أى لم يلاحظ لفظ المضاف اليه  
 أصلا أى ليدكر ولم يراع محذوفا (قوله فلو لم يقصد) أى لم يقصد معنى الاضافة زيادة على عدم  
 قصد اللفظ المحذوف (قوله أو لم يقطع) مقابل قوله قطع بالمعنى السابق فيصدق بصورتين وهما  
 ما اذا ذكر المضاف اليه او حذف ونوى لفظه فقوله مع القصد أى قصد لفظ المضاف اليه وهذا  
 اشارة للصورة الثابتة وقوله أو دونه أى دون قصد لفظ المضاف اليه المحذوف وانما اتى قصد  
 لفظ المضاف اليه لوجوده في الذكر وهذا اشارة للصورة الاولى وبقرير العبارة بهذا الوجه اندفع  
 ما قيل ان قوله أو لم يقطع مع القصد الخ لا يظهر لانه مع عدم القطع لا ينظر للقصد وعدمه وانما  
 ذلك مع القطع (قوله فتقدم مع اللام) فيه نظر لان اللام موجودة والجواب بان القسمة التى  
 وقعت ليس فيها لام نافية قوله قبل قوله وليكون حيث اثبتنا في عبارة (قوله ويحتمل كونه  
 متعلقا بوضعه) فيه انه على الاحتمال الاول متعلق به أيضا وقوله بزيادة الواو فيه نظر لانه يلزم  
 تعدد التعليل لثنى واحد من غير حذف فلا قال بدل هذا ويحتمل كونه متعلقا بزيادة الواو  
 لاستقام الا ان يقال مراده انه يحتمل ان يكون متعلقا بوضعه المقصورة بزيادة الواو اذا جعل  
 ليكون الخ بدل احتمال من ليقطع الخ لان البدل على نية تكرار العامل ومع ذلك فهو غير ظاهر  
 اذ حل الكلام على ما لا يهمل منه ولا قرينة عليه غير مقبول (قوله وهى فى الأصل ما يكون  
 سببا الخ) محمله ان الوسيلة هى ما يكون سببا لطلب شى لا ما يكون سببا للدفع شى والسبب  
 أهم فيكون للطلب والدفع والتجانب عن الخلاص من المكروه وهى من الدفع لامن الطلب فلم  
 يظهر التعبير بالوسيلة والجواب أن العبارة وان كتبت دفعا الا انه يلزمها طلب وهو الفوز

بالمطلوب فهو بالوسيلة تنظر هذا اللازم (قوله لتعلم) أي كالوقت (قوله تفرقت)  
 أي الآية فالفاعل ضم مستتر لا يجب الخ غاية الأمر أن المحشى أي باجيب تكملا  
 لعبارة البضاوي التي فيها أجب الخ بقلم الخمر بعد تفرقت لكن كان الأولى لمحشى حذفه  
 لعدم تعلق الفرض به وهذا اندفع ما كتبه بعضهم على قوله أجب الخ من أن الأولى أن يقول  
 وإذا سألت الخ كما هو سياق السؤال وكافي عبارة غيره (قوله أي بأحد الجين) الأولى إبقاء  
 الشرح على ظاهره إذ يبعد توهم أن الاسم مجرورهما في هذا المقام وتعدد الأسماء شائع وإن  
 كان الاستعمال فيها على البديل (قوله بشين مجمة) وهي مثقلة في القاموس الشباع  
 كغراب ومصاب وكاب الشديد القلب عند اليأس (قوله كان فاضيا) ثم ولي بعد ذلك الوزارة  
 وكان لعشرة أخا يفرقون على الناس الصدقات وتصفونهم بالهبات يصرف على يد الواحد  
 منهم مائة وعشرون ألف دينار فم أحسنه الصالحين والآخر ثم صار زاهدا الدنيا وأقام  
 بالمدينة وكان يكنى المصطفى ويثقل المصاييح ويخدم الجيرة الشريفة وعاش مائة  
 وستين سنة ولم يحصل له من الأبناء فمثل عن سبب ذلك فقال حفظته في الصغر فحفظها الله  
 في الكبر ومات سنة ثمان وعشرين وأربع مائة ودفن بالمسجد الذي بناه ورأسه قرية من الجيرة  
 النبوية ليس بينهما الا خطوات يسيرة (قوله هو معروف) فيه نظر لأن الذاقة تلحق الأصل  
 لأن يقال مراداه على صورة المعرف بال أو أنه معروف بالعلية لا بال (قوله كاسم سيدنا) أي  
 الحسين (قوله ابن سيدتنا) أي فاطمة (قوله بنت سيدنا) أي محمد صلى الله عليه وسلم (قوله  
 أليس فيها الفردوس واحد) أي والشارح سمى غيرهم من الدرجات فردوسا مجازا للعلاقة  
 الجاورة أو المناجاة أو غلب الفردوس على غيره وسمى كلا منها فردوسا وفي كون التقلب من  
 الجاهل ولا كلام يطلب من فن البيان (قوله لأنهم مقابلة الجمع بالجمع) لا معنى لهذا التعليل فانه  
 لا ينتج المراد فكان الصواب أن يقول لأن الأهل المطلق لا يكون إلا له عليه الصلاة والسلام ثم  
 يقول وقد يطلق الفردوس على وسط الجنة فكل جنة فردوس فقوله فردوس الجنان من  
 مقابلة الجمع بالجمع والاضافة على هذا حقيقة كالاول خلافا لما قال أنها على الاول يانبة  
 (قوله أو من السمعة) أي من فعلها وهو رسم لأن هذا قول الكوفيين والاشتقاق عندهم من  
 الأفعال كذا قيل وقد يقال هو أخذ الاشتقاق حقيق (قوله والمعنى المراد قيل الخ) الأولى أن  
 يقول قيل إن معناها الاشارة إلى ذاته الخ (قوله لعموم الجميع الموقف) يدفع بأن المعنى ابتدئ  
 منه كما يسمى الله الخ في جميع تأليني (قوله وتلصصه بالتأليف) فيه أن قولنا الشارح كتابي  
 قوة تأليني فهو خاص بالتأليف بالنظر للمفعول وانما يحسنون بالابتداء موافقة لقوله عليه  
 أفضل الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله الخ (قوله لو قال علم لكان أولى) أي  
 لأن الاسم يشمل اسم الذات واسم الصفة واسم الذات إما أن يكون اسم جسر أو غيره وإما العلم  
 فهو خاص باسم الذات الشخصية وقد يقال إن التعبير بالعلم به صدق بإقسام العلم الثلاثة الكنية  
 واللقب والاسم مع أن المراد الاسم ويصدق أيضا على الجنس إلا أن يقال أولو يتمن جهة فله  
 اشتراكه (قوله فيخرج واجب الوجود لغيره) كالممكن الذي علم الله وجوده وقت كذا (قوله  
 وجاز الوجود والعدم) يخرج أيضا واجب العدم كالشر يك (قوله كاف في المعنى) أي لانه يلزم

ويستثنى من هذا القسم  
 الميتة التي لادم لها سائل  
 عند قتلها أو شق عضو منها  
 كالذباب إن لم تطرح فيه ولم  
 تغيره وكذا البجاسة التي  
 لا يتركها الطرف فكل منهما  
 لا ينجس المانع ويستثنى  
 أيضا صور مذكرة  
 في المبسوطات وأشار القسم  
 الثاني من القسم الرابع  
 بقوله (أو كان) كثيرا (فلقين)  
 فأكبر (فتغير) يسيرا أو  
 كثيرا (والقلبان خمسمائة  
 رطل بغدادى تقرى في  
 الأصح) فبحسب ما والرطل  
 البغدادى عند النورى  
 مائة وثمانية وعشرون  
 درهما وأربعة أسباع درهم  
 وترك المصنف قسما خامسا  
 وهو الماء المطهر الحرام  
 كالوضوء به مغسوبا أو  
 مبل للشرب

• (فصل) في ذكر شيء من  
 الأعيان المتبصرة وما يظهر  
 منها بالباغ وما لا يظهر •  
 (وجاء الميتة) كلها (تظهر  
 بالباغ) سواء في ذلك ميتة  
 ما كثر اللحم وغيره وكيفية  
 الدبغ أن يترفع فضول  
 الجلد عما يعنه من دم ونحو  
 بشي حريف كغصص ولو  
 كان الخريف نجسا كذوق  
 حمام كفي في الدبغ (الجلد

الكلاب والخنزير وما ولد  
منها ومن أحدهما) مع  
حيوان طاهر فلا يظهر  
بالباغ (وعظم الميتة وشعرها  
فحس) وكذا الميتة أيضا  
نجسة وأدبها الزائلة  
الحياة بغير ذلك شرعية فلا  
يستلحق حينئذ من الذكاة  
إذا خرج من بطن أمه ميتا  
لأن ذكاته في ذكاة أمه وكذا  
غيره من المستثنيات  
الذكوة في المبسوطات  
ثم استثنى من شعر الميتة قوله  
(إلا الأذى) أي فان شعره  
ظاهر كبقته

هـ (فصل في بيان ما يحرم  
استعماله من الأواني وما  
يجوز به بدأ بالاول فقال  
(ولا يجوز) في غير ضرورة  
رجل أو امرأة (استعمال)  
شيء من (أواني الذهب  
والفضة) لآلئ كل ولا في  
شرب ولا غيره ما وكما يحرم  
استعمال ما ذكر يحرم  
اقتضاه من غير استعماله في  
الاصح ويحرم أيضا لآلئه  
المطلبي ذهب أو فضة  
ان حصل من الطلاء  
شيء يعرضه على النار  
(ويجوز استعمال) آتاه  
(غيرهما) أي غير الذهب  
والفضة (من الأواني)  
النجسة مسكاته ياقوت

من كونه واجب الوجوداته مستحق لجميع الماهية (قوله غالبا) استدل من حذو ومقدور وشبهه  
وشبهه ومن زمان (قوله لأفاده الاستقلال) أي ان كلاً منهم مقصود بالذات في حصول التبرك  
(قوله وان قصد به الاخبار) أي مجرد الاخبار من غير ادعاء بدولها لاختلاف اشتراط الاذعان  
به (قوله كما أفاده العلامة) عبارة الجمله انشائية أو خبرية كما هو اصلها في حصول الحق على  
التقديرين لكن بطريق القزوم على الثاني اذ من لازم الاخبار عن الماهية معلومة أو مستقولة  
تعالى وصفه تعالى بأنه مالم أو مستحق له وذلك بجعل قطعاً فيكون الوصف به جدياً لا بطريق  
المطابقة ولعله مراد من ذلك كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير الاخبار وأما ما قيل من انه  
لا يفي تحقق الحمد من الاذعان بدول الجمله والاخبار ولا يستلزم فلا يتحقق حمد على تقديره  
فهو في غاية السقوط أما أولاً فلا تعلق بما بقي على ما تقدم من مقتضى كلام السيد وغيره أي من  
اشتراط اعتقاد انصاف المحمود بالحمود به مع ان الذي عليه المحققون عدمه وأما ثانياً فلا تعلق  
لا وجه لفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشائية والاخبار وقد علم من كلام المحققين السابق  
تحقق الانشائية مع عدم الاذعان بل مع ادعاء العدم أي حيث قالوا انه لا يشترط اعتقاد انصاف  
المحمود بالمحمود بل ولو اعتقد العدم ولذا كان الوصف بالجمل المعلوم الاتساقاً إذا كانه الله عظيم  
ظاهر الجمل لا يسد من الجوارح ما يضافه وباطن الجمل يقصد التعظيم كالتعظيم المشتق على  
وصف الممدوح بملحظ امتداده جداً وأما ثالثاً فلا اعتبار من الاذعان وعدم لزومه فلاخبار  
لا يمتنع إطلاق منع الاخبار وعدم حصول الحمد على تقديره بل وزانه وزان ما والمعتبرات في  
الحمد كالتعظيم ظاهراً فاضافة الامر وقت تحقق الحمد على تحققة انتهت مع زيادة قد أشرفنا فيهما  
فتأمل (قوله أو الوصف الحسن) ان كان المراد بالوصف كمال الصفة كان عين قوله هو قوله  
بالجمل وان كان المراد به الصفة كان غيره (قوله وان كانت الباء سببية الخ) غير ظاهر لان  
السببية تؤدي مؤدى التي بمعنى على فصولها كذا السببية التي بمعنى على لأفاده ان مدحها  
هو المحمود عليه المشروط فيه ان يكون اختيارياً ثم يقول فان كانت له صفة فالمراد الخ ما ذكر  
(قوله بالفضائل) أي التام القاصرة (قوله بالقواصل) أي التام المتعدية (قوله والمحمود مختص  
به تعالى الخ) الكلام على افادته هذه الجمله الاختصاص بطلب من المطول ومواده في حيث  
تعريف المسند عند قول المصنف الثاني قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً الخ (قوله والرب  
مقرؤ الخ) مكرره ما قبله فالاول حذفه ثم في هذا فائدة ان التكرير غير مختص وهو ما في تفسير  
القرطبي ويؤيده ما في المصباح وغيره وان أشرفت عبارة البياض بان المنكر مختص أيضاً وتبعه  
الشريحي وغيره كالتعظيم (قوله لا بمعنى التسمية) لعله تعليل لم حذفه والامس قال السيد  
وهو مصدر لانه الخ (قوله وفيه بحث) أي في كون المضاف ليس مختصاً بآله تعالى (قوله لا يقتل  
أحدكم ربه الخ) أي لا يقتل أحدكم على غير اقتدائي بل سيدي ومولاي (قوله الحق بالسجود) أي  
فكان ذلك لتبليغ رافى شريعته (قوله الاولى انه جمع لم يستوف شروط الجمع) أي لان علماً كما يطلق  
على ما سوى الله يطلق على كل جنس وعلى كل صنف ووجه كونه لم يستوف الشروط ان قال  
ليس يعلم ولا صفة وشروط مفرد الجمع ما ذكر (قوله بل ادعى بعضهم الخ) أي لان العالم في حق  
الصفة من حيث انه علامة على وجود خالقه لكن فيه ان شرط جمع الصفة ان تقبل التام وتعمل

وعلمهم الا انما المصيبة  
فئة كبيرة عرف الزينة فان  
كانت كبيرة طابعها مع  
الكراهة أو صغيرة عرفها  
لزينة كرهت أو حاجة فلا  
تكروا ما حبه الذم قصر  
مطلقا كما يحسن التوى  
(فصل في استعمال آية  
السؤال) وهو من تنق الوضوء  
ويطلق السؤال أيضا على  
ما يستألف من أركان وضوءه  
(والسؤال مستحب في كل  
حال) ولا يكره تنزيها (الا  
بعد الزوال للصائم) فرضا  
أو تقلا وتزول الكراهة  
بغروب الشمس واختار  
التوى عدم الكراهة  
مطلقا (وهو) أي السؤال  
(في ثلاثة مواضع أشد  
استحبابا) من غيرها أحدها  
(عند تقير القم من ازم) قيل  
هو سكوت طويل وقيل ترك  
الاكل وانما قال (وبغيره)  
ليشمل تفسير القم بغير ازم  
كما كل ذي دمج كره من نوم  
وبصل وغيرهما (و) للثاني  
(عند القيام) أي الامتناع  
(من النوم) الثالث (عند  
القيام الى الصلاة) فرضا  
أو تقلا ويا كذا أيضا في غير  
الثلاثة المذكورة مما هو  
مذكور في المطولات كقراءة  
القرآن وأصغر أركان الإيمان

على التفصيل (قوله وقرنها بالسلام قرار الخ) أي ان اتينك الشارح بالسلام افا ان المصنف  
سلم لفظ الاخطا لقرن الكراهة المقتضية ولن يثبت عليه الخطية فهذا من الشارح اشارة  
لجوابه عن المصنف وربما يؤيد ذلك قوله والمحق انه يقتضي الخ حيث ادريج فيه السلام لكن  
الاولى بالجواب بآمن المتصلين الذين لا يرون كراهة الافراد ويحتمل ان الشارح لم يقصد  
الجواب المذكور بل انما أقي بالسلام للاشارة الى نقص كلامه وانه وقع في الكراهة (قوله  
أو التحية) الاولى ان يقول أي التحية كما يؤخذ من كلام بعض الحواشي وقد يقال كلام المصنف  
صحيح ويراد بالتسليم تأمينه مما يضاف فهو غير التحية (قوله أو اسم الله تعالى) هذا لا يظهر الا لو  
قال المصنف والصلوات والسلام (قوله حدث في زمن ولاية الخ) لعل المراد ان شروع ذلك وكونه  
في زمن الخ لانه ومن صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له سلام اسمي في ذلك الكتاب  
ولظاهره انه وردت حديث بكتابة السلام أيضا ويعد كل البعدان يتأخر العمل بذلك الى زمن  
ولاية بني هاشم فليصر (قوله من بينهم) أي الرسل (قوله أي من النبوة) هكذا اشهر فخصيص  
المستد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبوة الصريح هو الخبر (وأنا أقول) يصح ان  
يكون المهموز من النبوة بالسكون وهو الانقطاع على ما ذكر صاحب القاموس بل هذا أول  
ليكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وان يكون المستد مسما من المهموز فيكون من  
النبأ بفتح الباء أو سكونها وقوله هو الرخصة مسماحة اذا النبوة المكان المرتفع وكأنه على  
حذف حضاف وموصوف أي المكان ذي الرفعة اه صيان (قوله لانه من فروع الرتبة) أي  
أوراق رتبة من اتبعه (قوله فهو أول من سقطها) قال بعضهم الاولى اسقاطها ويكون  
قيدا في كونه نيا فقط جليل مقابلته بقوله فان امر الخ والافيلزم التكرار بالنسبة لمدخل تحت  
الغاية الا ان يدفع بلن قوله فان امر الخ فوطئة لكونه يسمى رسولا أيضا (قوله لعدم اشتقاقه)  
هذا هو انه النبي مشتق (قوله القائلين عنهما) زعمانهم ورواه حديث وهو لا تفصلوا بين  
آتي بلي ويصنف ذلك بان منهم ذلك انما هو في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلوات كما في  
تسمي الرياض لكن مقتضى دليلهم المصوم (قوله كيف صلى عليك يا رسول الله) أي اذا صلينا  
عليك في صلاتنا فهذا من جملة قولهم كلهم مصرح به في جائية شيئا (قوله أي الخالصين الخ)  
هذا غير مناسب لان في الآتين لم يظهر من ذلك ما هو اصل الاكل على المعنى الاول أو الثالث  
الا ان يقال ان هذا الوصف بالنسبة للصوم ثم لو فسر الظاهر بتناول من دنس الكفر كان  
الوصف عاما لجميع افراد الاكل على المعنيين (قوله النقائص الحسية) لعل المراد بها تعاطي ما لا  
يليق من الامور المحسوسة لانه لا نقص الا في نقص بعض الامصال لا يتقدم في شرفهم  
(قول الشارح ولعل قوله الطاهر ينمق الخ) أي فيكون المراد من الاكل أهل البيت  
المراد بآية انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا وهم على وفاطمة  
وايناهما فالجميع لكن في أي السعد حانصة انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أي  
النجس المستحسن لغيركم وهو تعليل لا من عندهم على الاستئناف وذلك هم الحكم  
بتعميم الخطاب لغيرهم وصريح المقصود جليل طريق السداد أو المدح أهل البيت  
مراد بهم من حواهم بيت النبوة ويظهر كمن أو صاف لا وزادوا المعاني تطهيرا بليغا



وبين أن ينوي بالسواك  
السنة وأن يستأنس بيمينه  
ويبدأ بالجانب الايمن من فيه  
وان يجره على صنف حلقه  
امرار الطبقا على كراسي  
أضراره

(فصل) في فروض  
الوضوء وهو يضم الواو  
في الاشهر اسم للفعل وهو  
المراد هنا ويقتض الواء اسم  
لما يتوضأ به ويشتمل  
الاقل على فروض وسنن  
وذكر المصنف الفروض  
في قوله (وفروض الوضوء  
ستة اشياء) احدها (التب) وحقبة  
اشهره فسد الشئ  
مستترنا بفعله فان تراخي  
فيه متى عزمنا ان يكون  
النية (عند غسل) اقل جزء  
من (الوجه) أى مقترنة  
بذلك الجزء لا يصححه ولا بما  
قبله ولا بما بعده فينوي  
المتوضئ مندغسل ما ذكر  
رفع حدث من احداثه او  
ينوي استباحة مفتقر الى  
وضوء أو ينوي فرض الوضوء  
فقط أو الطهارة عن الحدث  
فان لم يقبل من الحدث لم  
يصح واذا نوى ما يشتر من  
هذه النيات وشتر للمعينة  
بتنظيف أو تبعد مع وضوء  
(و) الثاني (غسل) جميع  
(الوجه) وحده طولا ما بين  
منابت شعر الرأس غالبا

واستعارة الرجم للمعصية والترشيح بالتطهير لزيد التغير عنها وهذه كآية بينة ووجه  
نبرة على كون نساء النبي عليه الصلاة والسلام من أهل بيته قاضية بطلان رأى الشيعة  
في تخصيصهم بأهلية البيت بقاطمة وعلى ما فيها ما رضوان الله عليهم وأما ما تكووا به من ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ذات غدوة وعليه حرط من رجل من شعرا سود وجلس  
فأنت قاطمة فأدخلها فيه ثم جاء على فأدخله فيه ثم جاء الحسن والحسين فأدخلهما فيه  
ثم قال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت فاعلم انهم على كونهم من أهل البيت  
لا على انهم من عداهم ليسوا كذلك ولو فرضت دلالة على ذلك لما اعتد بهم بالكونها فحقها باله  
النص اه فلم منه ان الشيخ جرى على طريقة الشيعة على ان تعريضه في نظر اذا لا قياس  
على نوعين نوع لا يخرج به المقتبس من معناه كقول الحريري فلم يكن الا كالم البصر أو أقرب  
حتى أنشدنا غريب قال الحريري كفى به عن شدة القرب وكذلك هو في الآية الشريفة ونوع  
يخرج به المقتبس من معناه كقول ابن الرومي

لئن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منق  
لقد أنزلت حجابي • وادغم في زرع

فانه كفى به من الرجل الذي لا يرجى نفعه والمراد به في الآية الكريمة أرض مكة شرفها الله  
وعظمها واعلم انه يجوز أن يفرض المقتبس منه بزيادة أو نقصان أو تقديم أو تأخير أو ابدال  
الظاهر من المضمرة أو غير ذلك فالزيادة أو ابدال الظاهر من المضمرة كقول الشاعر  
كان الذي خفت أن يكونا • أنا إلى الله راجعونا  
فإذا دال في راجعونا على جهة الاشباع وأنى بالظاهر مكان المضمرة في قوله أنا إلى الله  
ومراده آية التعزية في المعصية وهي قوله تعالى أنا لله وأنا إليه راجعون والنقصان كما تقدم  
في قول الحريري فلم يكن الا كالم البصر أو أقرب فانه اسقط لفظ هو والتقديم والتأخير  
كقول الشاعر

قال لي أن رقيبى • سي التلق قدان  
قلت دعني وجهك الجنة خفت بالمكاره

هذا اقتباس من الحديث فالشاعر قدم في لفظ الحديث وأخر لان لفظ الحديث خفت الجنة  
بالمكاره (قوله على الاصح) مقابلة كسر الصاد كما في العبادي (قوله بمعنى العصبية) هذا ليس  
مرادنا (قوله وعطف العصابة على الآل) فيه ان عصابة معطوف على سيدنا لا على الآل  
فالاولى أن يقول وذكر العصابة بعد الآل لمن ذكر العام الخ • (قائمة) • قال المناوي انفق  
أهل السنة على ان جميع العصابة عدول لكن قال المازري في البرهان لسنا نقف بقولنا  
العصابة عدول كل من رآه صلى الله عليه وسلم أو زاره أو اجتمع به لغرض وانصرف بل الذين  
لازمة عزروه ونصروه واتبعوا التوراة الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون (قوله عام على  
القول الاول) أى هو ما وجبها (قوله الجمعية) أى الحصول في وقت واحد (قوله رجا بصيل  
الخلاف) أى رجا بصيل ويرفع هذا الكلام الخلاف (قوله هو لترتيب الذكري) الحق أن  
ثم هنا لترتيب الزمان لان ذكر المصنف انه مسؤول في تصنيف هذا المختصر انما هو في زمن بعد



زمن البسطة والجمدة والصلاة على النبي وآله وصحبه وانما يصح ما قاله المحقق لو قال المحقق  
 ثم انه سألني بعض الاصناف الخ فانه يخال - ينقض ان زمن سؤاله تصنيف هذا المختصر  
 متقدم على زمن التأليف أو قال الشارح ثم سئل المصنف في تصنيف الخ (قوله وقادته)  
 اي هذا القول وقوله الاعتناء أي بالتكبير على انه مسؤل في تأليفه وقوله أحوال  
 السؤال أي أحوال الشيء الذي سأله وتلك الأحوال هي حسنة في الفقه وكونه يقرب  
 دونه ويسهل - فظه (قوله فيه تقرر بل الوجه حذفه الخ) قد يقال كلام الشارح منظور  
 فيه للغالب فلا ينافي ان بعض المختصرات يقل معناه كلفظه بل هذا المختصر كذلك وأما  
 السبب ان المختصر نفسه ما قل لفظه وكثر معناه واصطلاحا قل لفظه سواء كثر معناه أو قل  
 أو سأل في القيد معتمدا لفظه لا اصطلاحا اهـ شيئا (قوله كما جئت المختصرة) أي المدة التي  
 يضرب بها (قوله وهو حكم الفهم الخ) يان للعلم فذاته لا المراد هنا المراد هنا الظن لأن  
 أحكام الفقه كلها ظنية وبعد ذلك فليس الفقه نفس ذلك الظن بل هو ملكة يحصل بها ذلك  
 الظن وان لم يظن الجميع بالفعل بدليل ما وقع للأئمة الاربعين من قول لا أدري بل وقعت لشي  
 عليه الصلاة والسلام ولغيره بل كافي حاشية الكمال على جمع الجوامع (قوله وهي سبعة كافي  
 الأصول) فيه انها عشرة خمسة تكليفية وخمسة وضعية ولنا كلام يتعلق بذلك في رسالتنا  
 على البسطة الفقهية (قوله الواجب الخ) فيه ان الحكم في اصطلاح الأصوليين هو الايجاب  
 والتدب والكراهة والتعريم الخ وبعد ذلك فهذه الاحكام ليست مرادها بل المراد التلب  
 التامة (قوله العلم بالذوات) أي والصفات والمراد بالذوات ما لو وجد خربا لتمام نفسه  
 والمراد بالصفات ما لو وجد خربا لم يتم نفسه فشمع الافعال والامور الاعتبارية غير الاحكام  
 المذكورة تبه عليه الشيخ عمة كافي الايات (قوله خرج بها الحاشية) كان الاصح أن يقول  
 خرج غير الشرعية صكا لظهور الواحد نصف الاثنى والحسنة فخر هذه الناور حرة  
 والوضعية كالمعامل مرفوع ومنها الحاشية (قوله أي المتسوية للعمل بالاركان) كان  
 الصواب أن يقول أي المتعلقة بسعة عمل سواء كان ذلك العمل قليلا أو غيره وذلك كافي في قول  
 النية واجبة في الصلاة فالتنية عمل قلبي وصفته الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب لنية وكما  
 في قولك الصلاة واجبة فالصلاة عمل وصفته الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للصلاة وخرج  
 بذلك العلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية كثبوت الوجوب للقدر في قولنا القدرة واجبة  
 تعالى (قوله خرج بها الاجالية) أي فعمل الخلفاء وهو من نصب نفسه للنب عن مذهب  
 امامه لا يسمى فقها وذلك صكان يقول المرفى النية في الوضوء واجبة لما قام عند امامي والوز  
 عند وبما قام عند امامي وهكذا فهذه الادلة التي قالها ليست مفصلة معينة والتعقيق  
 ان الخلاف لا يستقيم من هذه الادلة علما فلا يظهر خروج علم الخلاف بذلك بل هو خارج بقوله  
 من أدلتها (قوله وأخصر من هذا التعريف الخ) فيه ان هذا ان كان قليل الكلمات لا يقد  
 كون العلم مكتسبا من دليل بل يشمل علم المقلد فيقتضي أنه يسمى فقها وليس كذلك وبعد ذلك  
 في التعريف دور أيضا لانه أخذ فيه الاجتهاد المأخوذ في تعريفه الفقيه المتوصل على النقصان  
 أريد بالفقيه مجرد الذات اندفع الدور الا أنه خلاف الاصل (قوله عباس ومن الخ) قبل له

وآخو السنين وهما العظماء  
 اللذان ينبت عليهما الاسنان  
 السفلى ويجمع مقدمهما الى  
 الذقن ومؤخرهما في الاذن  
 وحدهم ضايفين الاذنين  
 فاذا كان على الوجه شعر  
 خفيف او كثيف وجب  
 ايصال الماء اليه مع البثرة  
 التي تحته وأما الحية الرجل  
 الكثيفة بان لم يراها فالحط  
 بشرتها من خلالها فيكن  
 غسل ظاهرها بخلاف  
 الخفيفة وهي ما يرى الخاطب  
 بشرتها فيجب ايصال الماء  
 لبشرتها وبخلاف الحية  
 امرأه وختي فيجب ايصال  
 الماء لبشرتهما ولو كتفا  
 ولا يدمع غسل الوجه من  
 غسل جوف من الرأس والرقبة  
 وما تحت الذقن (و) الثالث  
 (غسل اليدين الى المرفقين)  
 فان لم يكن له مرفقان اعتبر  
 قدرهما ويجب غسل ما  
 على اليدين من شعر وسبعة  
 واصبع زائدة وأظافر ويجب  
 ازالة ما تحتها من وسخ يمنع  
 وصول الماء اليه (و) الرابع  
 (مسح بعض الرأس) من  
 ذكر أو أنثى أو ختن أو مسح  
 بعض شعر في حد الرأس ولا  
 تعيين اليد للمسح بل يجوز  
 بخرقة وغيره أو لو غسل  
 رأسه ببل مسحها بجزء  
 وضع يده المبسوطة ولم يمسحها

جلد (و) الخامس (غسل  
الرجلين مع الكعبين) ان لم  
يكن للتوضوء لباسا للنفثين  
فان كان لا يمس ما وجب  
عليه مسح الخفين أو غسل  
الرجلين ويجب غسل  
مخالبهما من شبر وسبعة  
وأصبع زائدة كما سبق  
في البيهقي (و) السادس  
(التوضوء في الوضوء) (على ما)  
أى على الوجه الذي ذكرناه  
في هذا الموضع فلا نرى  
التوضوء لم يكف ولو غسل  
أربعة أعضاء معقمة واحدة  
بأذنه ارتفع حديث وجهه فقط  
(وسننه) أي الوضوء (مشرقة  
أشياء) وفي بعض نسخ المتن  
عشر خصال (التسمية)  
أو هو أو الله أو اسم الله أو كذا  
بسم الله الرحمن الرحيم فان  
قوله التسمية أوله أقبح لفظا  
اثنا عشر فان فرغ من الوضوء  
لم يأت بها (وغسل الكعبين)  
أي الكعبين قيل المضمضة  
ويغسلهما ثلاثا وترد في  
ظهرهما (قبل استنساها  
الأناء) المشغل على ما دون  
القلبين فان لم يغسلهما كره  
فيهما في الأناة وارتفع  
ظهرهما لم يكره في غيبهما  
(والمضمضة) بعد غسل  
الكعبين وحصل أصل  
السنة فيها بإدخال الماء في  
الفم سواء أداه فيه وبجبه

عبد كذا من فوقهم الخ ليصح الوزن اهـ (قوله الجذ الرابع) صوابه الاب الرابع اذ هو الجذ  
الثالث (قوله ونسب) أي الشافعي وقوله اليه أي المشافع دون بقية الأجداد كالسائب  
(قوله لانه أكرم أجداده) أي ولما قيل من التنازل يكونه يشفع في أتباعه وأحبابه (قوله شبه  
فصيل الخ) لهذا شبه أشارة اليه ليس هناك تفصيل حاصل اذ محله انه وصف مختصر  
بما في غاية الاختصار ومراعاة الاختصار متقاربة (قوله كان الأولى أن يقول وهي الخ)  
فيه ان هناك أوصافا أخرى في الأوصاف السابقة ككونه مختص في الفقه وكونه على مذهب  
الشافعي ولو سلم عدم اعتباره الأوصاف السابقة لقول مقابله منها الأولى هو قوله ومنها  
الثانية ولا شيء غيرها أي بعضها هو هذا أو البعض الآخر الباقي هو هذا فلا يستلزم الكلام  
أن يكون هناك شيء آخر كافي قول ابن مالك هـ والاسم منه معرب ومبنى هـ اذ لا واسطة على  
الاصح وقوله المراد يصبح الأوصاف الخ لا حاجة اليه هذا إذا كان الأوصاف كسبب منها كونه  
في الفقه كالتقدم هذا ان اعتبره الأوصاف السابقة فان لم تعتبر تقول قرب القدرين ينقل  
على وصفين قرب القراءات قرب القراءات من القراءات مع التمهيد (قوله أي بالتسمية)  
المعظم أو طول منتهى دفعه ما يملك عنده ما هو أخصر وفي الدفع بما ذكره نظر لانه لا يتم مع  
وصفه به بأنه عليه الاختصار فانه لا شيء بعد الفاية فدهوى ان الفاية تسمية غير مضافة  
فالأولى الجواب بان ذلك على سبيل المبالغة (قوله ترتيب الأثر) أي الأثر الترتيب (قوله  
أي تعلم من غيره) أي مع القراءات (قوله فادوم الخ) صوابه أن يقول فان وصل  
اليه ولم يقدر على إقامة الدليل فهو مطلقا وصل اليه وقد روي الدليل لنته فان قدر على  
ترجيح الأقوال فهو بمجده القوي كالنوى فله قدر على استنباط التسريح من قواعد امامه  
فهو بمجده المذهب ومن قدر على استنباط الحكم من الكتاب والسنة فهو بمجده اجماعا  
مطلقا وفوق كل ذي علم عليم (قوله أو هو مقول مطلق) الأولى أن يقول وهو مقول مطلق  
لان كونه صدر آخرا يرجع لا يقابل كونه مقولا مطلقا (قوله كرجع الى الأخبار الخ)  
الأولى أن يقول أي يجمع المسائل من السؤال من تأليف المختص الى السؤال بان كونه  
من التفسيرات هذا ان يرجع أيضا للسائل أو يرجع للأخبار يترك الأولى أن يقول أي يرجع  
من الأخبار بما تقدم الى الأخبار وهذا الآن يقال ان الكافي لتنظيم وكذا يقال فيما  
هذا (قوله ولا يبرز ورواها) فيه ان هذا المثال صحيح فالأولى أن يقول ولا يبرز  
ومضى عمرو أيضا ولا ينضم زيد ورواها أيضا (قوله فلهذا ساعدا كتاب ذلك بحافظة الخ)  
أي له تساع فبما منعه من ضبطها بالعدد مع بيان أعيانها من غير استيعاب لها بحافظة على  
الامكنية في المعرفة والاستحاطة على كل منها بحافظة أجنبية القسرة وأمنية الانتشار  
فأصله الأولى وهي قوله بحافظة الخ على الأصل وهو ضبطها بالعدد مع بيان أعيانها والعلية  
الظنية وهي قوله ولا يبرز الخ على عدم الاستيعاب فالكلام على التوزيع ويجعل في ذلك  
كأن يقال ان قوله يترك كتاب ذلك أي علم الاستيعاب وقوله بحافظة على المعنى المذكور  
وهو أمكنية المعرفة والاستحاطة على كل منها فلهذا علم الاستيعاب وقوله  
ولانه أجمع الخ عليه ثانية أيضا ولا يوزع والتعليان تحتان مفهومهما كما هو ظاهر وان كان

فيهما لزوم وهذا كاف وهذا الاحتمال يظهر من الذي قبله (قوله الخ) بفتح الخاء وتشديد  
 اللام (قوله والمتناسب هنا الثاني) أي الذي هو القضية لكن الأولى أن يقول والمتناسب هنا  
 لا بعد دليل قول الشارح وغيرهما فإنه يشمل الخصال المذكورة وهو ما عاين في نفسه قضية  
 (قوله ولعل المراد منه الاختصار) الأولى تأليف المختصر الموصوف بالصفات المذكورة  
 (قوله متصوفاً) أي الجزاء هو أي العمل المتهوم من الأعمال لأنه متسبب عنه فكان العمل  
 هو الذي يرجع مبالغة فذلك هي الجزاء فإبواباً وانما احتج لهذا لأن مادة الثواب تزيد الرجوع  
 إلى الشيء بعد مفارقتها (قوله مما يتعلق) الأولى أن يقول ممن يتعلق أو يقول ولا طالب بالعبير  
 الثواب مما يتعلق الخ (قوله لتضغضض معنى القصد) الأولى معنى التوجه (قوله هو إعلام بما هو  
 معلوم الخ) أي أن الشرح زاد هذا على المتن لأنه معلوم من السياق فهو ليس خارجاً عنه في  
 الحقيقة بل هو تصريح بما يستفاد من سياقه (قوله التي هي تخصيص أي ذات تخصيص) (قوله  
 لكونها أظهر في المقصود) أو أن الشارح يهذو على الترادف (قوله النفع المذكور) قيل  
 هو له به الثواب المذكور في قول المصنف طالباً للثواب وبما بعده الأمانة والتوفيق للمراب  
 ٥١ ويحتمل أن المراد به تأليف المختصر المأذون من قوله أن أهل مختصر أو بما بعده بقية الأمور  
 الماضية من المتن كالأية من التفسيرات وحصر الخصال (قول الشارح والنهاية والغاية  
 متقربان) أي لأن الغاية ما ترتب على الفعل والنهاية آخر الفعل ووجه التقارب أن كلا  
 منهما طرفان كان أحدهما خارجاً والآخر داخلياً وقوله وكذا الإيجاز والاختصار أي  
 متقربان لذا الإيجاز الخلف من طول الكلام والاختصار الخلف من عرضه ووجه التقارب  
 اشتراكهما في مطلق الحذف وقوله يعني الرفيق من الرفق وهو النفع وقوله عالم الخ راجع  
 للإطلاق الأول وقوله يفيق بهم راجع للإطلاق الثاني وقوله ومعنى الثاني تحريف الخ إذا  
 معناه العالم بالذات والمشكل متوقف عليه وأعم ووجه القرب أنه ما يجتمعان في بعض الصور  
 كما هو شأن العام والخاص لكن التقارب أظهر على المعنى الأول لطيف وقوله ويقال الخ  
 غرضه بيان المعنى الذي أفادته قريب من معنى الأول

### (كتاب بيان أحكام الطهارة)

إضافة كتاب بيان من إضافة الشيء إلى عمره ثم أن هذا المضام الذي زادته الحاشية على ما قدره  
 الشارح لأجابه إليه إذا الكلام صحيح على ما قدره الشارح وكون إضافة كتاب لأحكام  
 من إضافة الدال للمدلول وقوله ولا معناها أي أنه لم يعرف الطهارة لآفته ولا اصطلاحاً لقوله  
 وكان ينبغي أن يقول وكيفيتها أيضاً أي لأنه كما بين الأحكام من الوجوب في قوله وغسل  
 جميع الأبواب والأركان وأبواب الاستقباب واجب ويعلم منه أيضاً أن غسل الوجه مستلزم واجب  
 ومن الاستقباب الذي يعلم منه أن الاستقباب مستلزم هكذا كذلك بين كيفية الطهارة قائم بين  
 أن الوضوء تقدم فيه التنية على غسل الوجه وغسل الوجه يقدم على غسل اليدين وغسل  
 اليدين يقدم على مسح الرأس ومسح الرأس يقدم على غسل الرجلين إضافة من ذكر الترتيب  
 وهكذا يقال في بقية الأمور التي أشار إلى ترتيبها هذا وتطهير كالأصابع والامكان ويمكن دفع  
 الاختصاص الذي أشار إليه بقوله وكان ينبغي الخ بأنه ليس المراد بالأحكام الوجوب والاستقبال

الماء اليها من غير تحليل فان لم يصل الابه كالأصابع الملتفة وجب تحليلها وان لم تأن تحليلها لأصابعها حرم فتحليلها وكيفية تحليل اليدين بالتشبيك والرجلين بأن يبدأ بخصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئاً بخصر الرجل اليميني خاتماً بخصر اليسرى (وتقديم اليميني) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما اما العضوان اللذان يسمي ضمهما معا كالتدين فلا يقدم اليميني منهما بل يظهران دفعة واحدة وذكر المصنف منية تثليث العضو المفصول والمسحوق في قوله (والطهارة ثلاثاً ثلاثاً) وفي بعض التسميات والتكرار اى المقبول والمسحوق (والموالة) ويعبر عنها بالتتابع وهي ان لا يحصل بين العضوين تحريق كثير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا ينفصل المقبول قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان واذا ثلثت فالاعتبار بأكثر ضلة وانما تثليث الموالة في غير وضوء صاحب الضرورة اما هو فالموالة واجبة في حقه وبقى الوضوء مستقراً بغير مذكورة في المطولات

الخ بل المراد بها التسبب التامة ولا شيء مذكور في الكتاب غيرها (قوله كان الاولى أن يقول والكتاب مصدر الخ) الذي يظهر ان مقصوده بيان المعنى أولاً اجمالاً ثم تفصيلاً في الكتاب أولاً بانه مصدر أى ان بدلوله حدث لا ذات ثم بين ان هذا الحدث هو الضم والجمع ولا شك ان بيان المعنى اجمالاً ثم تفصيلاً لا يضر عن مقصود اللغة فليس المقصود بيان ان هذا اللفظ من أنواع المصادر بقطع النظر عن المعنى كما هو منشأ الاعتراض ضحكف وهذه العبارة كثيرا ما تقع من المحققين (قوله ومنه كتيب الرمل) اى مما يدل على هذا المعنى كتيب الرمل ولكن المائدة مختلفة ويمكن ان المعنى ويستحق منه كتيب الرمل لكن بالاشتقاق الا كبير وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقا سواء وافقت سرورته أم لا كما في التلميع الكسر والتلب بمعنى الصيب (قوله واعترضه أبو حيان الخ) مرتب على شيء مخط من كلامه والاصل والكتاب مشتق من المصدر وقوله مرادنا بالمصدر الخ أى مرادنا بالمصدر في قولنا والكتاب مشتق من المصدر المصدر المجرد وهو الكتاب لان المزيد فيه وهو كتاب مشتق منه أى من المصدر المجرد والمنوع انما هو اشتقاق المجرد من المجرد أو المزيد من المزيد والمجرد من المزيد (قوله لموافقته اياه) هذه العلة وبما نتج عنه اشتقاق المزيد من المزيد والمجرد من المجرد مع انه ليس كذلك (قوله ولقولهم تكثبت الخ) له حذف على قوله ومنه كتيب الرمل الخ بالنظر للمعنى فكأنه قال انما لمكان معنى الكتاب الجمع لان معنى الكتيب الموافقة في أغلب الحروف الجمع وقولهم تكثبت لكن لا يفتك ان توسط قوله واعترضه الخ بين التثنيين لا وجه له ولا يصح العطف على قوله لما فيه من الجمع ولا على قوله لموافقته اياه ولا بعض النسخ وقولهم الخ وهو عطف بالنظر للمعنى أيضا فكأنه قال كقولهم تكثبت الرمل للجمع معناه وقولهم تكثبت الخ وقبه نظير الاعتراض السابق بأن يقال لا وجه للفصل بين التثنيين (قوله وجهه كيب) أى بضمين وقوله كيب أى بضم فسكون (قوله كيب) مصدر مجرد وقوله كاية مزيد بصرفين وقوله كاية مزيد بصرف (قوله أى في اصطلاح الفقهاء) له محل الاسكام على الاسكام التسمية فقال ما ذكر لكن المراد بها التسبب التامة فليس هذا الاصطلاح خاصا بالفقهاء (قوله اسم لالفاظ الخ) اشارة الى تقدير مضاف وقوله واحد الخ تعميم في الجنس أو تعميم في قوله لالفاظ لان المراد من الالفاظ الجنس المضاف بواحد (قوله فيجوز أن يخلو كل الخ) في عبارة سقط والاصل والباب اسم جملة مشتقة على فصول غالباً والتصل اسم جملة مشتقة على فروع غالباً والفرع اسم جملة مشتقة على مسائل غالباً فيجوز أن يخلو الخ (قوله وقد يطلق) أى لفظ الكتاب وقوله أيضا لعل المراد منه كما يطلق مصدر من الكتاب (قوله مجموع عبارات الخ) أى نحو تسمية المنهج كتاباً واللقية كتاباً وهكذا (قوله الى أصل واحد) أى كالتطهارة وقوله شامل أى ذلك الأصل الواحد (قوله والمقدمات) أى كقوله المياه التي الخ وقوله والواحد أى كأنها مقولة للحكاية التي حكى (قوله أى والخلوص) الاولى حذف الواو لان الخلوص تفسير للنقاية (قوله موجها) أى موجب الطهارة (قوله وهو غسل الذكر) لعل لقطة فصل زائدة (قوله وهو المقصود اصالة) أى لكونه المكلف به والمعنى المصدى وسيلة له على ما حقه بعض الافاضل وان توزع فيه (قوله وعرفها التوروى الخ) أى حيث قال هي رفع

حدثنا وأزالة نجس أو ما في معناهما أو على صورتها فالذي في معنى رفع الحدث التيمم ونحوه  
كوضو صاحب الضرورة لكونه يبيع اباحة مخصوصة بالنسبة لقرضه ونواخل والذي في معنى  
ازالة نجس الاستبابة بالجر لكونه يبيع اباحة مخصوصة بالنسبة لصلاة قاعه والذي على صورة  
رفع الحدث الاغتسال المندوبة والوضوء المجدد والغسل الثانية والثالثة في طهارة الحدث  
والذي على صورة ازالة النجس الغسل الثانية والثالثة من ازالة النجاسة (قوله مختصر) أي  
بالنسبة لتعرف التزوي (قوله والنجاسة) فيه ان النجاسة ليست من الوسائل فلعل في العبارة  
مقطا والاصل وما يستعان به في ازالة النجاسة أي كاشتان وصابون وقت ازالة النجاسة وفي  
بعض النسخ ابدال النجاسة بالذئب وهو ظاهر (قول الشارح ونجس) لا يشمل نجس الجنب لصورة  
القرآن أو المكش في المسجد أو تنجس الخليل فإنه لا يستنجى به الصلاة كما يأتي وقد يجب بان  
المراد بالاستبابة به ما يشمل الاستبابة بنوعه ولا شك ان التيمم في ذلك من حيث نفعه فتباح به  
الصلاة وإن كان شخصه فيأذ كراييهما (قوله وأما بالكسر الخ) لم يرتضه الشيخ الطوسي  
لعدم وجوده في الكتب المتداولة من كتب الفقهاء وكتب اللغة وإن كان مستندهم في ذلك  
القياس على الغسل الآتي بيانه فلا يصح لان اللغة لا يدخلها القياس (قوله وأما منه الخ)  
وجه الاولوية ان قوله بقية الماء يشمل ما بقي في البصر بعد الوضوء ولا يسمى بذلك ولا يشمل  
ما هي للوضوء في الخوابر بقى قبل التوضوء منه مع انه يسمى بذلك وأما قولنا لما يظهر منه أي لما  
هي لذلك سواء بقي بعد الوضوء منه أو لم يتوضأ منه أصلا ولا يشمل ماء البصر لانه غير من ذلك  
لكن قولنا لما يظهر منه يشمل التراب المهبلي التيمم منه بصورتيه فإن كان يسمى طهارة بالكسر  
يضاقا لظاهره والا فلا يقرر (قوله أي ولما كانت الصلاة الخ) هذا هو من مقصود  
الشارح وإن كان هو في ذاته كراييان وجه تقديم الطهارة على الصلاة التي هي المقصود  
الا عظم ثم تقديم الماء على الطهارة على ان قوله فذكره هنا في محله غير صالح لقوله وكان الماء  
آلة لذلك لا يظهر لان الذي يقرر عليه انما هو مناسبة كراييهما لماعقده الكتاب الذي هو  
أحكام الطهارة والاستطراد لا بد من مناسبة وانما مقصود الشارح ان الكتاب معقود لاحكام  
الطهارة فما وجه ذكر أنواع المياه وأقسام الماء كونهما غير ماعقده الكتاب فاجاب عنه بان  
الماء آلة للطهارة فقيته وبينها تمام المناسبة التي يتوقف عليها كون الشيء استطراديا وكذا  
يقال في باقي آلات الطهارة من الجبر والذئب والتراب (قوله ~~سكان~~ ان الاول ان يقول لانواع  
الماء) وجه الاولوية ان اضافة أنواع الى المياه بصيغة الجمع تقتضي ان كل فرد من افراد  
نصته أنواع وليس كذلك ويجب بان الالف واللام في المياه للنجس المحقق في الواحد (قوله على  
الافصح) مقابلة ما بالانحصار (قوله فلهذا يرد الخ) أي كالمسبل للشرب فإنه داخل  
تحت النهي ومحصل الايراد ان الجواز هو استواء الطرفين فلا يدخل فيه المكروه والحرام مع انه  
سيأتي ان هذه المياه على أقسام منها المكروه والحرام ومحصل الجواب انه ليس المراد بالجواز  
الحل بل المراد به الصحة وفيه انه جعل من جملة الاقسام الماء المتنجس والماء المستعمل مع انه  
لا يصح التطهير بهما فالاولى ان يحمل الجواز على الصحة والحل معا بالنظر لقوات المياه قبل  
عروض الاوصاف لها (قوله أي بحسب الاستقراء الخ) أي وبحسب كون ماء المسحاة تارة

• (فصل) في الاستبابة  
وآداب قاضي الحاجة •  
(والاستبابة) وهو من نجس  
الشيء أي قطعه فكان  
المستحب قطع به الاذى من  
نفسه (واجب من) خروج  
(البول والغائط) بالماء أو  
الجبر وما في معناه من كل  
جاء طاهر فالح غير محترم  
(و) ~~لكن~~ (الافضل أن  
يستحب) أولا (بالجهر ثم  
يتبعها) ثانيا (بالماء) والواجب  
ثلاث مسحات ولو بثلاثة  
أطراف جبر واحد (ويجوز  
أن يقتصر) المستحب (على  
الماء أو على ثلاثة أجزأ ينق  
بين الحمل) ان حمل الاتقاء  
بها والا زاد عليها حتى ينق  
وبين بعد ذلك التثنية  
(فان أراد الاقتصار على  
أحدهما فالماء أفضل) لانه  
يزيل عين النجاسة وأثرها  
وشرط الاستبابة بالجبر أن  
لا يصح الخارج النجس ولا  
ينتقل من محل خروجه ولا  
يطرأ عليه نجس آخر أجنب  
عنه فان اتى شرط من  
ذلك فعين الماء (ويستحب)  
وجوب قاضي الحاجة  
(استقبال القبلة) الآن  
وهي الكعبة (واستباده)

في الصحراء) ان لم يكن فيه  
وبين القبلة ستر أو كان ولم  
يلغ ثلثي ذراع أو بلغها  
وبعد عنه أكثر من ثلاثة  
أذرع بذراع الآدمي كما قال  
بعضهم والبيان في هذا  
كالصحرى بالشرط المذكور  
الابناء المعدلة لضعف الحاجة  
فلا حرمه فيه مطلقا أو خرج  
بقواتنا الآن ما كان قبلة  
أولا صكيت القدس  
فاستقبله واستدبره مكره  
(ويجتنب) أدبا قاضي الحاجة  
(البول) والغائط (في الماء  
الراكد) أما الجارى فيكره  
في القليل منه دون الكثير  
لكن الأولى اجتنبه وبحث  
النوى تحريمه في القليل  
جاءوا أو راكدا ويحجب  
أيضا البول والغائط (تحت  
الشجرة المثمرة) وقت الثمرة  
وغريمه (و) يجتنب ما ذكر  
(في الطريق) المسلول للناس  
(و) في موضع (الظل) صيفا  
وفي موضع الشمس شتاء  
(و) في (التقب) في الأرض  
وهو النازل المستدير ونقطة  
التقب ساقط في بعض نسخ  
المتن (ولا يتكلم) أدبا لغير  
ضرورة قاضي الحاجة  
(على البول والغائط) فان

يكون نظا وتارة يكون بردا وتارة لا ولا (قوله لما يشأ عنها) أي لا مورد التي ينشأ الماء عنها  
وتلك الامور هي السماء والبحر والنهر والبر والبحر (قوله وان اعترض) أي اعترض ابراده  
على الحصر بانه ليس من الماء حتى يوردا ذهون في دابة وخلصه انه لا يرد بل ذكره الحنفى من  
ان كلام المصنف في المياه المشهورة العامة الوجود لا الملة كرهه هذا المعترض من انه ليس من  
الماء بل هو نفس دابة (قوله بالزال) هو كغراب (قوله لانها لا تنفذ امتناع الخ) عبارة  
ابن قاسم ولا أنها لا تنفذ الخ عطف على قوله تبادر الحصر وقوله لان حاصلها الخ عطف على ثلثي الايراد  
الاول على ان الماء لزال والماء التابع من بين ما يصب على الله عليه وسلم داخل في ماء العين كما يأتي  
لهو أما الجواب عن الايراد الثاني فمذكور وقد ذكره سم بقوله وأما عدم ورود الثاني فلان  
استقاء الجواز عما عدا الماء مع له في غاية الوضوح مفهوم من اطلاق قوله الا في بما خالطه من  
الطاهرات ومن اشتراطه في التيمم العجز عن استعمال الماء (قوله لا تنفذ امتناع التطهير الخ)  
أي لان لفظ المياه لقب فلا مفهوم له على انه لو كان له مفهوم لا ينفذ هنا لان القصد الاخبار  
بأن يصب مياه وأما جلة الملة وهي يجوز التطهير بها فغير مقصودة (قوله ثم باقى المياه) بقيد  
تسوى ماء المطر وماء البحر والماء مثلا وقوله ثم باقى الانهر أي كيصون وجيصون والماء جلة  
والقراة (قوله وقبل السحاب حقيقة) أي وقيل المراد بالسحاب حقيقة وفيه ان هذا  
معنى مجازي للسماء لا حقيقي فالاولى ابدال حقيقة بمجاز ليعلم في القاموس انها تطلق على  
السحاب الا انه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويحتمل ان حقيقة تراجع لتزول أي التزول حقيقة  
من السحاب لامن الحرم الملهود فمراد بالسحاب السحاب تدبر (قوله في اللغة العالية) أي وفي  
غيرها بالكون (قوله لانه طم الملة) لعل مراده ان العذوبة طم الماء الخاص به والافلاخلولة  
أيضا طم الماء ألا ترى انهم يفسرون العذب بالخلو لكنه غير محقق به بل مشترك بينه وبين  
الاشياء الحلوة اه شيئا وفي القاموس العذب من الطعام والشراب كل ما ساع وفيه أيضا  
الملاوذة المرو فيه أيضا ساع الشراب سوغا وسوغا سهل منخله فليست تدبر (قوله ولا له الجنس)  
أي اللام في النهر للجنس فهو شامل للبل والقراة ونحوهما (قوله عذبة لثلاثة) أي المفتوحة مع  
فتح الميم وفي القاموس التمدد ويحرك وكتاب الماء القليل لا مادة أو ما يبقى في الجلد أو ما يبقى  
في الشتاء ويذهب في الصيف اه والجلد الأرض الصلبة المستوية المتقن (قوله ومنها به  
زمر) الضمير في منها راجع للبل لان ألذم الجنس الشامل لكل يتردد كذا يقال فيما بعد  
(قوله ولو في ازالة العصابة) أي التي منها الاستبراء (قوله الابرة الناقة) أي فاته يجوز استعمال  
ما تم ابلا كراهة لانه لم ينضب على أهلها لكن كان الأولى للمحشى ان يقول ومنها أيار أرض  
غردوان كراهة استعمال ما تم لانها مضروب على أهلها لا ابرة الناقة (قوله وبترذروا) ان التي تهر  
الخ يقال انه تغير ماؤها حتى صار كالحناء وهو لا يضر اذا تغير الماء بسواد أو غير ذلك يضر حيث لم  
يكن لعارض مخالط ويحتمل انه رجع لاصله (قوله وهذا هو الظاهر) هو خلاف الظاهر لان  
مقصود الشارح ان يلحق هذه السبعة هو هذا اللفظ أعني قوله ما نزل الخ وان كان هو في  
ذاته خبر مبتدا كقولك المياه ما نزل الخ أو مجرورا كقولك يصح التطهير بماتزل الخ أو مبتدا  
كقولك ما نزل الخ يصح التطهير به تأمل (قوله عن أصله) أي الغالب فيه وقوله بمحدث



تغير طم الخ أي حدث ذلك بلا واسطة ما اتصل به من مانع أو جامد فالمراد في قول الشارع من أصل الخلقة أنه ليس حاصلا بواسطة شيء يتصل من مانع أو جامد (قوله أي من حيث هي) أي لا خصوص حياة الآبار والمعين مثلا بل المراد أن كل واحد من السبعة منقسم إلى أربعة فتصير الأقسام بهذا الاعتبار ثمانية وعشرين من ضرب أربعة في سبعة قال في المياه للعهد الذي كرى ويحتمل أن المراد بقوله من حيث هي أنه يقطع النظر عن الوصف أي قوله التوريجوز التطهير بها لأنه قد صكر من جليها الماء المتنجس والمستعمل لكن قد علمت الجواب عن هذا بأن الكلام مقطوع فيه النظر عما عرض من الأوصاف كالنجس والاستعمال فتأمل (قوله لأن التقيد منصرف إليه) على هذا لا يحتاج إليه منطوقا ومفهوما وقبل أنه يحتاج إليه في المقهور لا في المنطوق لأن قولنا هو المطلق عن قيد صادق بالمطلق عن قيد ولو في بعض الأوقات كما هو البتة وأما قولنا في المطلق هو المقيّد فلا بد فيه من لازم والصدق بالمتنك (قوله البلق) بقيد به لأن المكراة فيها أشد ولا فيكره في غيرها أيضا وكذا في الميتة تراها وما ذكره في وجه الكراهة حكمة لا يلزم اطرادها اهـ ثم بزيادة (قوله من يضئ عليه البرص) أي حدوثا أو زيادة أو استصكاما (قوله كلفه الأكل) أي إذا كان بحيث يترتب عليه ضرر محتمل فلا يقال إذا كان ذلك شأنه الضرر فهو مكره شرعا وطبا وإذا لم يكن كذلك فلا يكره فيها (قوله وكثر قيام الليل) بصحة بعضه بطلان إذا كان شأنه الضرر كمرضاة أيضا كما قال في المنهج وكره قيام الليل بضر وإن لم يكن كذلك فلا يكره شرعا ولا طبيا فإن فرض الطبيب حفظ الصحة فلا يكره إلا ما ينافيها اهـ وقد علمت ما يدفعه ثم يصح أن يقال إن قيام الليل الذي لا يضر يستحب شرعا لا طبيا لأنه مباح في هذه الحالة من حيث الطب (قوله كآخر صلاة العشاء) الأولى أن يقول كالنوم قبل العشاء فإنه مستحب طبيا مكره شرعا وأما نأخير العشاء فلا يصح عنه طبيا إلا أن يقال المراد التأخير بسبب النوم (قوله ثم إن ضاق الوقت) أي بحيث يلزم خروج بعض الصلاة عن وقتها فيما يظهر اهـ ثم وقوله إن علم ضرره أي أو ظنه بجرته أو معرفته طبيب عدل رواية لا بالتجارب على المحقق (قوله كافر) لم يتقدم له ذلك ولعل ذلك كرا ولا مسته خرف الضرر الاستثناء من قوله وإذا ترك استعماله لا يثلب توهم أنه ذكره فيما يتعلق بذلك (قوله قال القمولى الخ) المحقق أنها لا تعود الكراهة وإن عرقه اهـ شيئا (قوله كالطائفة بركة) المناسب كالطائفة بالجزلان الجاهز هو القطر لا مكة (قوله وفيه قال الأئمة الثلاثة) فيه انظر في حواشيه ذكرناهم ونقفوا في مذهبيهم في حكمها إذا برء فرجعوا إلى مذهبنا في فاعديهم وحكموا بالكرهية في الشمس حيث لم يبرء قال الخطاب والمنقول عن الإمام مالك الكراهة ولم أر أحد منها إلا ابن الحاجب ومن تبعه وتصرف في المذهب (قوله أي اتعوا ما لا بأسه) مقتضى اختصاص الكراهة بالطهارة والمحقق كراهته في البدن مطلقا فالعلة حينئذ هي خوف الضرر كالشمس (قوله وهو الذي أدى به الخ) أي وإن لم يكن هناك رفع حدث ولا إزالة نجس فتدخل في الماء المستعمل ما غسل الميت فتقيد الشارع برفع الحدث أو إزالة النجس إنما هو باعتبار الغالب (قوله أم الشخص يتركه) أي كوضوء البالغ وقوله أم لا أي كوضوء غير البالغ وقوله عبادة أي كافي هاتين الموريتين وقوله أم لا أي كفضل كاتبة

دعت ضرورة إلى الكلام  
كن رأى حجة تقصد إنسانا  
لم يكره الكلام حينئذ ولا  
يستقبل الشمس والقمر ولا  
يستدبرهما) أي يكرهه  
ذلك حال قضاء حاجته لكن  
التوريج في الروضة وشرح  
المهذب قال إن استدبرهما  
ليس يكرهه وقال في شرح  
الوسيط إن ترك استقبالهما  
واستدبارهما سواء أي  
فيكون مبنا وقال  
في التحقيق إن كراهة  
استقبالهما لا أصل لها  
وقوله لا يستقبل الخ ساقط  
في بعض نسخ المتن  
(فصل) في نواقض  
الوضوء المسماة أيضا بأسباب  
الحدث (والذي ينقض)  
أي يبطل الوضوء خمسة  
أشياء) أحدها ما خرج  
(من) أحد (السيلين)  
أي القبل والدبر من متوضئ  
حتى واضح معنادا كان  
الخارج قبول وفائط أو  
نادرا كدم وحمى نجسا  
كذلك الأمثلة أو طاهرا  
كحدود الألفي الخارج  
باحتلام من متوضئ يمكن  
معقده من الأرض فلا  
ينقض والمثلكل انما

ينتقض وضوءه بالخارج من  
 فرجيه جميعا (و) الثاني  
 (النوم على غير هيئة المتكفل)  
 وفي بعض نسخ المتن زيادة  
 من الارض بمقداره والارض  
 ليست بغير خروج بالمتكفل  
 ما لو نام قاعدا غير متكفل  
 أو نام قائما وعلى قفله ولو  
 متكفلا (و) الثالث (زوال  
 العقل) أي الغلبة عليه  
 (بسكر أو مرض) أو  
 جنون أو غلبة أو غير ذلك  
 (و) الرابع (لمس الرجل  
 المرأة الأجنبية) غير المحرم  
 ولو بمسرة والمراد بالرجل  
 والمرأة ذكر أو أنثى بلفاحد  
 الشهوة عرفا والمراد بالمحرم  
 من حرم نكاحها لاجل نسب  
 أو رضاع أو مصاهرة وقوله  
 (من غير حائل) يخرج ماله  
 كان هناك حائل فلا تنقض  
 حيثئذ (و) الخامس وهو  
 آخر التواقض (من فرج  
 الآدمي ياطن الكف) من  
 نفسه وغيره ذكر أو أنثى  
 صغيرا أو كبيرا أو ميتا  
 ولقد الآدمي ساقط في  
 بعض نسخ المتن وكذا قوله  
 (ومن حلقه دبره) أي  
 الآدمي يقتض (على)  
 القول (الجديد) وعلى القديم

أصل الواطئ (قوله ماله متصل عنه) أي جميعه وقال ماله يخرج عضو من أعضائه وضوءه من  
 الماله (و) وهو مقتضى تقدير الترتيب (قوله لوجوب الترتيب) أي ولم يوجد ولا يرتفع الحادث  
 الوجه (قوله بتقدير الترتيب في لحظات لا يفتقر) ولا يلزم من هذا التقدير تقدير اتصاله عن  
 الأعضاء واحدا بعد واحد حتى يلزم القول بملامته عليه ابن المقرئ لأن مدار الاستعمال على  
 اتصال الماله عن العضو بدونه و مدار رفع الحادث على تعميم العضو بالماله وإن لم يتصل  
 ولا شط في تعميم أعضائه كلها حال انغماسه فيرفع حدثها مع ملاحظة أن رفع الحادث عن  
 اليدين بالماله الذي عليه ما بعد رفع حدث الوجه بالماله الذي عليه وهكذا ولا يضر ملاحظة ما  
 الوجه الذي رفع حدثه لباقي الماله لأنه وإن رفع حدث الوجه لا يصير بذلك مستعملا وإن  
 أدى به ماله لا بد منه لاشتراط اتصاله عن العضو كونه بصير مستعملا (قوله فإن انفصل  
 عنه مكان انتقال الخ) هذا محترز لقوله ماله متصل عنه لكن فيه أن هذا المفهوم ظاهر في  
 المتطهر بغير الانغماس وليس الكلام فيه فكان الأولى أن يقول في المفهوم فإن انفصل جميعه  
 أو عضو من أعضائه بناء على ما تقدم عن م حكم بالاستعمال الآن يقال أنه تفصيل في  
 اغتساله بغير الانغماس (قوله أي عند استعماله) كالماء الذي فوضاه الخنثى بلانية فإنه عند  
 رفع حدثه لم يرتفع عند الشافعي لكن فالعبرة في ذلك بعقيدة الخنثى (قوله ولو غير عجز) فإذا ميز  
 أو أفاق الجنون الذي وضاه وليه لطواف حين أحرم منه لا يكفي أن يصل به كما استقر به غش  
 قياسا على مسئلة زوج الجنونة إذا غلبها بعد انقطاع دم الحيض من أنها إذا أفاقت ليس لها  
 أن تصل بذلك الطهر وفي قول على الجلال نقله عن م أنه إذا ميزه أن يصل به (قوله وفي  
 السبع فيها) ظاهره أن الفسلة السادسة وما دونها طاهرة في نفسها غير مطهرة وليس كذلك  
 إذا السادسة وما دونها نجسة لأن الحمل لا يظهر إلا بالسابعة فالطاهر غير المطهر إنما هي السابعة  
 بشرطها فكان الأولى أن يقول وفي السابعة فيها (قوله ويقتضها معا) بق لغة أخرى وهي  
 ضم الجيم كضد (قوله أما إذا غير بضه فالتغير الخ) هذا غير مناسب هنا وإنما هو مناسب في  
 القسم الثاني من القسم الرابع (قوله والباقي قتلان) هذا لا يظهر منه إلا أن الكلام في التغير  
 بالطاهر وحيثئذ لا يشترط أن يكون الباقي قتلين إنما يظهر في القسم الثاني من القسم الرابع  
 (قوله رجحه الله على الناس الخ) استثنى من ذلك في المنهج التراب فلا يخرج التغير به عن  
 الطهورية ومن هنا لو كان التراب نجسا بغير مقلط وتغير بكمه ورنه الماء فإنه طهور حيث كان  
 قتلين فأكثر ويظهر التراب فإن كان نجسا بغير مقلط لم يظهر وإن بقي الماء على طهوريته أما لو وقع  
 فيه صبغ نجس فغيره فإنه نجس حيثئذ ذلك لأن التغير بالتراب يبقى على طهوريته بخلافه  
 بنحو الصبغ فإنه نجس بمجرد ملاحظة النجس (و) مقتضى فرضه في الأولى التغير بالكدورة  
 أنه نجس إذا تغير لا يهابل برح نجاسة مثلا ولا يظهر التراب فإنه بعضهم (قوله رجحه الله أو بما  
 يوافق الماله الخ) لا يصح عطفه على قوله بالطاهر المقيد حصول التغير مع كونه جعل الخائف  
 المقد ولا يغير أصلا فالظاهر أنه متعلق بمذوق معطوف على كان التغير الخ والتقدير أو اختلط  
 بما يوافق الماله الخ ويكون في قوله يوافق الماله أنظاره في مقام الأضمار (قوله بقلوس) هو  
 بقاف مفتوحة ولا م ما كنهه وسين مضمومة بعدها واو ثم سين كذا هو ضبط في نسخ القاموس



المطبوخة (قوله أو عتوس) الذي في القاموس عتوس يتألف مفتوحة أوله ثم سين ما كنه ثم  
 مشتاق من فوق مضوم مقبض ها واو ثم سين (قوله وما علق بشمر حاجيد) أي نافع فانه من  
 ملين مفتوح السند وأقواء العروق صدر نافع فقرات وال حال ووجع الاذن وما علق بانطلاقها  
 ردى اه قاموس (قوله فان كان لواقع صفة واحدة الخ) معناه انه اذا كان لواقع صفة  
 واحدة من شأنها الوجود فقدت وقد وافق الماء في الوصفين الاخرين وقد رت الاوصاف  
 الثلاثة ولم يتغير في واحدة منها فهو طهور وسيأتي توضيح ذلك عند الكلام على القسم الثاني  
 من القسم الرابع قائل (قوله اذا لا يكون جزء القسم قسما له) غير مسلم بل كثيرا ما يعملون  
 تحت القسم الواحد قسمين اه شيئا (قوله ومثل الحلال فيه ما لولا لته) أشار بذلك مع  
 ما قبله الى ان في مفهوم حلت تنفصلا (قوله هو تكرار الخ) قد يقال انما ذكره هنا مع  
 كونه سيأتي عند قول المستنف ولا يعني من شيء من التباينات الا اليسير من الدم والقيح لاجل  
 تنقيد كلام المتن فكانه قال هذا اذا كانت الصبغة مضمضة بخلاف غير المضمضة فلا تكرر اه  
 شيئا (قوله انه حكم ما يصفق الخ) أي لان الاصل في الماء الطهارة فلا تنصب بالثبوت لكن  
 مال ع ش الى التنقيص لان الغرض من المضمضة ان لا يضر اليها الا يقيز وقال به من فيل  
 شك هل طرحت بطارح أو يتنصها ملاملا بذلك وقال غيره بالمعقوف (قوله فقال لا يجوز الشق)  
 أي لما قبله من التعميد به حكمه ما لا يسيل دمه كما قاله في القوله قبل (قوله لا له وجبة  
 وضد الخ) أي لان ذلك مما يسيل دمه (قوله من غور ع مثلا) أدخل بالصور المؤكد مثلا  
 الصبي غير المميز والبهمة لكن المعتقدان الریح قبيد معتبر وأما الصبي ولو فيه عجز والبهمة فيضرب  
 طرحهما (قوله لم يضر في المالحين) شامل للملومات في الثانية قبل وصولها اليه فتكون ما رحت  
 ميتة ووصلت ميتة لكن أحيت بينهما وهذا هو المعتقد خلا لما قاله غ ش لان حياتها  
 صيرت لها اختيارا في الجملة (قوله بعد فرضه مخالفا الخ) لاحاجة لهذا الان ما لا يرام معتدل  
 البصر قد براه قويه الا أن يكون راجعا لمعتدله واعلم ان قولهم لا يدركها الطرف يقتضي المنو  
 ولو أدركها الشم المعتدل أو الذوق المعتدل والمنو حلا يدركها الطرف عقيد بما اذا لم يضر ولم  
 يكن يشعه كافي الميتة التي لا يسيل دمه كافي مواد الخطيب وفي الصفوى المعتقد انه لا يضر  
 فعل القائل ولو قصدنا (قوله ومنها الریح الخ) الاولى ومنه الریح أي من جهاز الصبغة الذي  
 هو طاهر لا يضر معقونه (قوله في معاصر) لا شيء فيه كما مر (قوله وطعمه طم الخ) قد يتطر  
 في ان طم الخ أشد الطعموم وقد يدعى ان نحو الصبر أشد وقد يتطر في الاخرين بنحو ذلك اه  
 ابن قاسم على ابن جبر ثم ما ذكره مبق على الغالب في صفات الماصرات ان قد يكون لون الماء أسود  
 أو أحمر فيدري لونه غير الجبر كان يقدرا للبني في الاسود وهكذا يقال في الطم والريح فليصد  
 (قوله ان كان الواقع له أوصاف ثلاثة) أي له أوصاف ثلاثة مفقود شأنها الوجود وقوله  
 فان كان له وصف واحد أي كان له وصف واحد مفقود شأنه الوجود وقد وافق في  
 الوصفين الاخرين وقوله فقد رت ذلك الوصف فقط الخ فاذا كان الوصف المفقود الذي من شأنه  
 الوجود هو الطم قد طم الخ فان غير ضر والا فلا ولا يقد ر غيره وقوله بخلاف الطاهر الخ  
 أي انه اذا كان الخليط الطاهر له وصف فخط شأنه الوجود وقد وافق الماء في الوصفين

لا يقتصر من الحلقه والمراد  
 جهامتي المتخذ ويأطن  
 الكف الراحة مع بطون  
 الاصابع ونخرج يباطن  
 الحسكف ظاهره وحرقه  
 وروث الاصابع وما ينشأ  
 فلا تقتصر بذلك أي بعد  
 التعامل اليسير  
 • (نصل) في موجب  
 الفصل • والفصل لتفصيل  
 الماعلى الشئ مطلقا وشرا  
 سيلانه على جميع البدن  
 بنية مخصوصة (والذى  
 يوجب الفصل ستة أشياء  
 ثلاثة) منها (تشتبك فيها  
 الرجال والنساء وهي التقاء  
 الختانين) ويعبر عن هذا  
 الالتقاء بإيلاج شى واضح  
 غيب حشفة الذكر منه أو  
 قد رها من مقطوعها في فرج  
 ويسير الا دى الموج فيه  
 جنبيا بإيلاج ما ذكر اما الميت  
 فلا يصلح غسله بإيلاج فيه  
 وأما الخلق المشكل فلا  
 غسل عليه بإيلاج حشفته  
 ولا بإيلاج في قلبه (و) من  
 المشرك (انزال) أي خروج  
 (المنى) من شخص بغير إيلاج  
 وان قتل المنى كقطرة ولو  
 كانت على لون الدم ولو كان  
 الخارج يجماع أو غيره في

بقتلة أو نوم يشبهون أو غيرها  
من طريقه المعتاد أو غيره  
كان أنكسر عليه فخرج  
منه (و) من المشترك  
(الموت) إلا في الشهيد  
(وثلاثة) يختص بها القسامة  
(وهي الخيض) أي الدم  
الخارج من امرأة بلغت  
تسع سنين (والنقاس)  
هو الدم الخارج عقب الولادة  
فانه موجب للفصل قطعا  
(والولادة) المصوبة بالبلل  
موجبة للفصل قطعا  
والهردة من البلل موجبة  
للفصل في الاصح  
(فصل) وفرايض الفصل  
ثلاثة أشياء (أ) أحدها  
(النية) فينوي بالجنب رفع  
الجنب أو الحدث الأكبر  
وتحذو ذلك وتوحي الحائض  
أو النفساء رفع حدث  
الحيض أو النفاس وتكون  
النية مقرونة بأول الغرض  
وهو أول ما يفصل من أعلى  
البدن أو أسفله فيلوثني  
بعد غسل جرحه وجب اعادته  
(وإزالة النجاسة) إن كانت  
على يده (أي القتل وهذا  
خارج عن الرافعي وعليه فلا  
يكتفي غسله واحدة من  
الحدث والنجاسة ورجح  
التوحي لا كفاه بغسله

الآخرين فانه يفرض بدل هذا الوصف المفقود الأوصاف الثلاثة وهي طم الرمان وريح  
اللاذن ولون العصبير وليس كل وصف من المفروض بدلا عن نظيره وإن لم يكن شأنه وجوده  
فيه لأن الوصف لم يكن فيه موقفا حتى يقدر ووجه تقدير الأوصاف الثلاثة في هذه الصورة أن  
الأمر إذا آل إلى التقدير يسلط فيه الاحتياط ألا ترى أن وصف القسامة المفقود يقدر بالاشد  
وإن كان تأثيره أضعاف تأثير الوصف المفقود لا يصلح المناسب تقدير الأوصاف الثلاثة فيها  
إذا كان الواقع الجنس صفة واحدة من شأنها الوجود وقد قلتم بتقدير نظير هذا الوصف فقط  
لأننا قول قد شد في القسامة حيث قدر فيها الخفاف الأشد فلا يشدد فيها ما يابته تقدير الأوصاف  
الثلاثة إذا المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر هذا حاصل ما أشار إليه المحقق بإيضاح وجرى عليه  
المستقوى وإن سوى بعضهم بين الجنس والظاهر إلا أنه هو المشهور عن الأشياخ وأما إذا كان  
لواقع صفة واحدة من شأنها الوجود وجدت بالفعل ووافق المسمى الوصفين الآخرين  
فانه لا تقدير حيث أن من البعد أنه إذا وقع في الماء ملح جلي مثلا باقى الطعم ولم يغير بطعمه  
الذي ليس له إلا هو في الواقع أنما فرض له لو ما ورد بها مخالفا على أن كلامهم وأمثالهم كالصريح  
في خلاف ذلك أن ليس له وصف مفقود من شأنه الوجود حتى يقدر به أعاده الرشيدى وأعاد  
أيضا أن الماء المستعمل تقدير فيه الأوصاف الثلاثة وإن لم يتأت فيه أن يقال أنها بدل عن  
الوصف المفقود الذي من شأنه الوجود راجع الرشيدى على م (قوله) وأما لو كان دون  
القتلين الخ (هذا مقابل لمقدر تقديره هذا أن كان الماء قلتين بالماء الخالص) (قوله) في أنه ينقص  
بجرد الملافة) أي وفي أنه يصير مستعملا إذا انغمس فيه الجنب مثلا ولا يمنع الاستعمال  
عن نفسه قال سم لانه إذا لم يقو على دفعه القسامة عن نفسه فلا أن لا يقوى على منع  
الاستعمال بالأولى بدليل أنه لو جع المتجنب فبلغ قلتين عاد ظهورا قطعا وإن جع المستعمل  
فبلغه ما في عود ظهورا وجهان (قوله أي المتجنب) الأولى المتجنب وبهذا لا يحتاج  
لهذا إلا بعد أن القلتين لا يفصل بينهما ولعل في عبارته سقط تقديره وأما لو كان دون القلتين  
فيتجنب ملاقة الجنس أي المتجنب لخرج الميتة التي لادم لها سائل (قوله غالبا) احتزبه عن  
الأحرام فانه يدفع النكاح ولا يرفع لانه إذا كان محرما ونكح فلا يصح النكاح فقد دفع  
الأحرام النكاح وإذا نكح وهو حلال ثم أحرم لم يطل النكاح فلم يرفع فبكون الرفع أقوى  
من الدفع هناك (قوله أي مجاورد) أي مع الحلال أو الملاقاة لا تقدم عدم الضرر بالتغير  
برسح نجاسة بالشاط من غير حائل ولا ملاقة مع كون ما تقدم في الماء القليل في الأولى ما نحن فيه  
وهو الكثير (قوله لما ذكرناه) هو أن معنى بضداد في الأصل عطية الصنم (قوله أربع مائة  
وسنة وأربعون الخ) في الخواص المدينية على شرح ابن حجر على مختصره بأفضل أن هذا مبني  
على مصحح التورى في دطل بغداد أنه مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أما على  
مصحح الرافعي من أن دطل بغداد مائة درهم وثلاثون درهما فهي بالمصري أربع مائة دطل واحد  
وخمسون دطلا وثلاثون دطلا وثلاثون دقة اه قال بعضهم هذا كله مبني على كون الرطل المصري  
مركبا من الدراهم الشرعية التي كل درهم منها خمسون دقة وخمسة دقة وهو غير مستقيم  
إذا الرطل العرفي المصري الذي هو مائة وأربعة وأربعون درهما مركب من الدراهم العرفية

التي كل درهم منها أربع وبتون جبقو عليه يكون مقدار القلتين بالطل المصري المركب من  
الدرهم العرفية ثلاثمائة وواحد أو اثنين رطلا ونصف رطل ونصف عن رطل (قوله فلا تنقيد  
الابعاد الثلاثة) أي الطول والعرض والعمق وقوله بهذا المذهب ورأي من كون كل من  
الطول والعمق خمسة أذرع قصيرة بل المدار على كون مساحة الحفرة تبلغ مائة وخمسة  
وعشرين ذراعا بعد الضرب كما إذا كانت هناك حفرة عرضها ذراعا وطولها ذراعا ونصف  
وعرضها خمسة وعشرون كل ذلك بالأذرع القصيرة فتضرب اثنين العرض في اثنين ونصف الطول  
يحصل خمسة أذرع فتضرب هذه الخمسة في خمسة وعشرين التي هي العمق يحصل مائة وخمسة  
وعشرون ذراعا وكل منها سبع أربعة أطل فيحصل خمسة أطل (قوله فهو ذراع عرضا)  
ومتى كان العرض ذراعا كان المحيط ثلاثة أذرع وسبع (قوله فيسقط كل الخ) أي لو جرد  
الرابع في مقدار القلتين في المربع (قوله ثم يضرب نصف العرض الخ) أي علامته تضي  
قاعدتهم وان لم يظهر لها هنا فائدة لأنها كانت قبل الضرب اثنين وعشرين وأربعة أسباع (قوله  
يلعب مائة الخ) أي لأن ضرب الاثنين عشر في العشرة بمائة وعشرين وضرب الأربعة أسباع  
في العشرة بأربعين سبعة وثلاثون سبعا بخمسة مائة يبقى خمسة أسباع وهي زائدة قال  
بعضهم وجها حصل التقريب لكن الرابع من معنى التقريب يظهر في النص لافي الزيادة  
(نصل في بيان أحكام الأعيان المتجسمة) (قوله إلا أن يقال فيما الخ) هذا لا يظهر بالنسبة  
لما لا يظهر منها فانه يشمل نحو جلد الكلب والخنزير وهو نفس أصله لا عرضا إلا أن يكون ذلك  
باعتبار الجلد (قوله وثلاثون تكرير مع ما بعده) بوجه التكرار المتني إذا جلدنا كلها وتكررا  
للمية تكرير مع قوله سواء في ذلك الخ فانه تعميم في المية وقد يقال هو بيان لعماد من كاهما على  
انه راجع للمية ولا يبعد مثل ذلك تكررا (قوله وهو ما لا في الدايغ الخ) هذا ضعيف والمعقد  
ان الظاهر ما ظهر من وجهيه والباطن خلافه وهو ما لوشق لظهور دليل قوله إذا قلنا بطلانه  
ظاهر مدون بطلانه جازت الصلاة عليه لافيه فان ذلك يصدق بما وصل إلى كل من وجهيه قال  
الزركشي فتنبيه ذلك فقد رأيت من يغلط فيه (قوله كان الأولى ان يقول ومقصود الخ) فانه ان  
الأولى ان يقول والدبغ ان ينزع الخ وذلك لان ما ذكره نفس الدبغ لا كيفيته لان كيفية الشئ  
حققة تابعة لذاته لا تنفكها وما هنا تنفك وذاته لا مقصود لان المقصود منه انما هو جواربه  
مثلا ان أراد المحشى بمقصود معناه يرجع لما قلنا (قوله أي بلا مصاحبة ماء) أي انه لا يشترط  
ذلك (قوله وأكالب) هو جمع أكلب وقوله وكلابات هو جمع كلاب لا كلب خلافا  
لما يوحىه كلام المحشى (قوله أي وعظمها) لا حاجة اليه للاستغناء عنه بقول المصنف وعظم  
المية لكن مقتضى قول المحشى قوله وشعر المية انه كتب على نسخة ليس فيها وعظم المية لكن  
يتناقض هذا قوله فيما يأتي مع ان ظاهرا الاستثناء في كلام المصنف انه من العظم والشعر ما إلا ان  
يقال انه كتب بعدد على نسخة أخرى فيها ذلك مع سهو من النسخة التي وقعت له أولا (قوله  
عطف عام) لو قال عطف كل على جزء لكان أولى ثم لو قال السارح وكذا كل جزء من أجزائها  
لاستقام كلام المحشى (قوله وحلت منه) أي بسبب العادة وذلك بان لم يجتمع بعدد الكلب  
عليها ذكروا لا فالجل لا يشاهد حصوله (قوله لكان أولى) أي لانه هو الظاهر من قوله إلا

واحدة عنهما ومجمله ما إذا  
كانت الجلدة محكمة أما  
إذا كانت الجلدة  
عظيمة وجب غسلان عنهما  
(وأيصال الماء إلى جميع  
الشعر والبشرة) وفي بعض  
النسخ بدل جميع أصول ولا  
فرق بين شعر الرأس وغيره  
ولا بين الخفيف منه والكثيف  
والشعر المخفوران لم يصل  
الماء إلى باطنه إلا بالنقص  
وجب نقضه والمراد بالبشرة  
ظاهرا جلدا ويجب غسل  
ما ظهر من صمغ أذنيه ومن  
ألف حيدوع ومن شقوق  
بدن ويجب إيصال الماء إلى  
ماقت الفلقة من الألف  
والى ما يبدو من فرج المرأة  
مندفعوها لقضاء حاجتها  
ومحايب غسله المسربة  
لأنها تظهر في وقت قضاء  
الحاجة فتصير من ظاهر  
البدن (ومثله) أي الفصل  
(خمس أشياء التسمية  
والوضوء) كملأ (قبله)  
ويزوي به المفتسل سنة  
الفصل ان تجردت جنباته  
من الخدش الأصفر والأزوى  
به الأصفر (واحرار اليد  
على) ما وصلت اليه من  
(الجسد) ويعبر عن هذا

الامر ار بالذات (والموالة)  
وسبق معناها في الوضوء  
(وتقديم البني) من ثقبه  
(علي اليسرى) ويؤتى من  
سن الغسل أمور مذكورة  
في المبسوطات منها التثليث  
وتخليل الشعر  
(فصل والاعتدالات  
المسبوبة تسعة عشر فلا  
فصل الجمعة) لما ضرها  
ووقته من القبر الصادق  
(و) غسل (المبدين) القطر  
والأصغر ويدخل وقت  
هذا الغسل نصف الليل  
(والاستسقاء) أي طلب  
السيقان من القدر (والخسوف)  
لقمر (والكسوف) للنس  
(والغسل) من أجل (غسل  
الميت) مسلما كان أو كافرا  
(و) غسل (الكافرا) إذا  
أسلم) ان لم يجنب في كفره  
أول قمض الكفاة  
والاوجب الغسل بعد  
الاسلام في الأصح وقيل  
يسقط إذا أسلم (والجنون  
والغنى عليه إذا أفاها)  
ولم يتحقق منهما انزال فان  
تحقق منهما انزال وجب

الآدمي ولم يقل الاشر لا آدمي وقوله مع ان ظاهر الاستثناء الخ أي لان الحدث عنه هو العظم  
والشعر معا (قوله مع ما سبق في التباينة) أي في قوله والمجنة كلها مجنبة الا السمك والجراد  
والآدمي فقد نص هناك على استثناء مجنة الآدمي وفيه ان الشعر داخل في مجنة الآدمي أيضا  
الا ان يمنع (قوله لكان أول وأعم) وجه الأولوية أنه أحصر ووجه الأهمية أنه يشمل الشعر  
وغيره وبعد ذلك فكلام الشارح هو الظاهر لانه جعل المستثنى منه هو الشعر تأمل  
(فصل في الأواني) (قوله وتجمع أيضا على أوان) ان كان الضمير راجعا لآنية كإبريق  
مع ما قبله وان كان راجعا لآنية فإفاء التفریع بعده والحكم الذي قبله فالأواني اسقاط هذه الجملة  
(قوله هو بالاضافة البيانية) أي كافي خاتم حديثه فهي التي بمعنى من (قوله فهي كلها من  
أحدهما) لا يظهر تفریع على مجرد كون الاضافة بيانية بل لابد من جعل الواو بمعنى أو وقد  
يقال معناه انه اذا جعلت الاضافة بيانية فأذا من أحدهما ولو مع الآخر بخلاف ما اذا  
جعلت لآدمي ملازمة فانه لا يفيد خصوص ذلك اذ يصدق بكون الاناء من كيان أحدهما أو  
منها وتبقى أجنبي ويكون من غيرهما وحده وتمازج فيه أحدهما مع ان هذا ليس مرادا  
لان ذلك فيه تفصيل (قوله ليخرج بها وهو ملية) أي قيمته حكم الضبة لآني (قوله كان  
يحتاج الى جلاء معناه الخ) هذا يفيد ان المراد بالضرر وما يشمل الحاجة اذ هذا مثال للحاجة  
لا للضرورة (قوله أما اذا كان لتجارة الخ) المعقود انه يحرم اقتضاه ولو لتجارة لان آنية الذهب  
والفضة ممنوع من استعمالها لكل أحد وبهذا فارق الحرير حيث جاز اقتضاه للتجارة فيه بأمر  
بيعه لمن يجوز له استعماله ونقل الشئ من شخصه انه لم ير ضرر مما ذكره المحقق الا ان أخذها  
ليكسرها هو ونحوه فيها (قوله حليا ونحوه) أي كأن يجعلها ادراهم أو دنابر (قوله واطلب به  
على اقل) أي على وزن اقل فيكون بنسبة الطاهر (قوله لقوات الخلاء) أي على من اطلع  
على استعماله فلا يرد على المدابقي من ان هذه الملة تفيد حل استعماله في الخلوة وذلك لانه لو  
اطلع على الاستعمال المذكور تصفت الخلاء (قوله ثم يستعمله نهارا) أي يده الاخرى مثلا  
أي ان أراد ذلك ولو عبرا بواحد ثم لكان أولى (قوله ولا في الهاذي منها) أي الهاذي للآدمي  
بمعنى اللام والضمير للآدمي والا قرب ان من على ظاهرها والضمير للآدمي واللة ضمير ولا في الهاذي  
من البدل للآدمي وذلك كالصبي من الانا في يد اليسرى فهذه الحيلة انما صنعت حرمة الاستعمال  
بالنسبة لنقل ما كان في الاناء من اليسرى الى اليمين والى بقية يده ولو قال نعم لا تمنع حرمة الوضع  
في الاناء ولا الاخذ منه لكان أوضح ثم انه لا يبعد ان يقال ان قصد صبه من الاناء تفريره  
لا الاستعمال فلا حرمة (قوله يحرم تعويده سقف البيت الخ) أي بخلاف التضييب الآتي الذي  
هو الفعل فلا حرمة فيه على فاعله كما مال اليه سم فارتأينه وبين القوي بان فيه اضاءة مال  
بخلاف التضييب (قوله فالاصل الاباحة) المعقود الكراهة ويمكن ان مراده بالاباحة عدم  
الحرمة فيصدق بالكراهة اه شيئا (قوله والمراد بالصخر الخ) الاولى ان يقول والمراد الصخر  
والكبر في العرف (قوله مزادة) بفتح الميم والزاي قرينة كبيرة يراذفها من جملة غيرها اه  
مدابقي (قوله يعني عن ثياب مدني الخ) مقتضى ما قبله الطهارة لا العقوالة لم تصح  
التجاسة والاصل الطهارة (قوله الطاهرة) أي التي لم تتحقق نجاستها وحينئذ فلا يناسب

التميز بالعضو ثلث

• (فصل في السواك) • (قوله وما حولها) أراد به ما يشمل اللسان ويستحق الخلق (قوله لا ذهاب التغير) أي طعماً أو لونا أو ريحاً بخلافه للمعنى في اقتضائه فيما يأتي على الأخيرين وقوله ونحوه عطف على اذ ذهاب التغير والتصور كالنوابج المبردة (قوله من قولهم مكث) بضم السين (قوله وذ كرم صاحب الحكم الخ) فيه رد على الأزهرى في تغليب من قال بتأنيته وعلى من قال به أن كان غرضه أنه مؤثقتهم (قوله وهو من الشرائع القديمة) وهو أحد أمور العشرة التي ابتلى الله إبراهيم بها وقد نظمها الشيخ السجستاني بقوله

سواك ونشق والتعضض فرقه • لرأس وقص الشارب احفظ لقطرة

• كذا استقيا بطم ظفر ختانهم • ونعم بالاستقباح وحلق لشعرة

(قوله وسواك الانبياء من قبل) أي من عهد إبراهيم لا مطلقاً لأنه أول من امتثل ونص بعضهم على أنه من خصائص هذه الأمة بالنسبة للإمام السابقة للانبياء لأنه كان للانبياء السابقين من عهد إبراهيم دون أعينهم (قوله هو من الاضافة البيانية) لأن بين المضاف والمضاف إليه عمومًا وخصوصًا من وجه لاجتماعهما في عود الاء الذي يستألفه وانفراد الاء في نحو قدوم التخيروا وانفراد السواك في الاستعمال اذ هو يطلق عليه والحق أن الاضافة على معنى الاء لا بيانية أي الاء المنسوبة للسواك بمعنى الامتثال الذي هو المعنى المصدرى ويدل له هذا قول الشارح ويطلق السواك أيضا على ما يستألفه (قوله فاول حقه القولية) أي الداخلة فيه لانها مقاربة للنية القلبية المقارنة لفضل الكفين فالتسليمة مقاربة قال شيخنا وأما أول سنه القولية الخارجية منه فهو المذكور المشهور بعده وفيه أنه يسن التوضؤ قبل التسجدة كما ذكره عند الكلام على سنن الوضوء فيكون هو أول السنن القولية الخارجة فتأمل (قوله هو مستدرك) بناء على ما سبق له من جعل الاضافة بيانية وقد علمت أن الحق خلافه فنصّل أن السواك له اطلاقان الأول بمعنى الامتثال وهذا هو المراد فيما سبق والثاني بمعنى ما يستألفه وهو المذكور هنا (قوله في غير الاسنان) الصواب حذف غير وفي بعض النسخ في غير اللسان وفيه أنه يشعل كراسي الاضراس مع أنه يسن السواك عليها طولاً وحرماً كما سيأتي للمعنى (قوله واعقد شيخنا الخ) ضعيف والمقدم عليه (قوله مراعاة للاقل) أي الذي هو الصوم فإنه أقل من نحو الوضوء والصلاة ومن قواعدهم مراعاة الأقل وأهل الفرق بين نحو الوضوء ونحو الاكل ناسياً الذي ذكره أولاً أن الأول من باب التكميل والثاني وهو نحو الاكل من باب الاصلاح وهو قدم على التكميل (قوله تلحق أعميت أمي الخ) هذا تعليل لمحوه وتقديره وانما اختصت الصكر اراحة بما بعد الزوال تلحق أعطيت الخ ويؤيده نظيره في دم الشهيد أي يؤيد أن المتبادر من الطبيعة ما سبق وقوله فتكره ازالته أي تغير لقم نتيجة الاستدلال كما سيأتي (قوله وانما لم يمت ازالة دم الشهيد الخ) وانما لم يصرم ازالة بلل الطهارة ونحو التيمم والجهاد وما يصيب ثوب العالم من المداود ونحو ذلك كغبار السجود الأخير لانها مشهود لها بالفضل لا بالطيب ادهم وقوله لانها مشهود لها بالفضل لا بالطيب وهو أعلى مرتبة من الفضل اذ يلزم منه الفضل ولا عكس وإن كان المراد به شيئاً مغنواً يرجع لزيادة

الفضل على كل منهما

(والفضل عند) ارادة

(الاحرام) ولا فرق في هذا

الفضل بين بالغ وغيره ولا بين

مجنون وعاقل ولا بين طاهر

وحائض فان لم يجد المهرم

الماء فيمسح (و) الفضل

(لدخول مكة) لهرم يحج

أو عمره (والوقوف بعرفة)

في تاسع ذي الحجة (واللميت

بمزدلفة ولري الجمار الثلاث)

في أيام التشريق الثلاث

فيقتل لري كل يوم منها

خسلاً أما ري جمر العقبة

في يوم النحر فلا يقتل له

لقرب زمنه من غسل

الوقوف (و) الفضل

(لطواف) الصادق بطواف

قدوم واقاضة ورداع وبقية

الافعال المنوطة بمكة كورة

في المطولات

• (فصل في المسح على الخفين

جائز) في الوضوء لا في غسل

فرض أو نفل ولا في ازالة

نجاسة فلو اجنب أو دميت

رجله فأراد المسح بدلا عن

غسل الرجل لم يجز بل لا بد

من الغسل وأشعر قوله جائز

أن غسل الرجلين أفضل من

المسح وانما يجوز مسح الخفين

لا أحدهما فقط إلا أن يكون

الفضل وهذا مبني على الترتيل وأنه لا يجري فيه ما ذكره في دم الشهيد والا فإذ يظن إجماعاً  
فيه ٨١ جوهرى (قوله أى لونا الخ) أى أو طعاما لكن يلزم على هذا التعميم التكرار مع قول  
الشارح وأما قرار الأسنان وجعله من ذكر الخصاص بعد العام لأن العام من الأسنان  
والقرن أهم من الصفة يحتاج لتكثير (قوله يعنى الحية) أى الامساك عن المغلطات (قوله أى  
من غير النوم) المناسب كآبته على قول المصنف وغيره وقوله مع ما بعده أى قوله عند القيام من  
النوم (قوله كأن وقع بعدنية الوضوء الخ) مثال للنفى وقوله بدكالو كان الخ لا حاجة إليه  
(قوله ويبدأ بالجباب الأيمن الخ) أى فى الأسنان العليا والى من غير تقييد بكيفية لعدم  
الدليل فيضرب بين أن يستويب ظاهر الأسنان العليا السفلى ثم يأتى بها أو يبدأ بالعليا فيستويبها  
ثم السفلى أو عكسه كذا فى حاشية المصنف (قوله وعلى لسانه عرضاً) صوابه طولاً (قوله لكل  
عبادة الخ) المناسب لكل عبادة كقراءة الحديث الخ كافى بعض التسخ (قوله لثاني) بكسر  
اللام جمع لثة بكسر هاء هى اللحم المقروضة فى الأسنان وقال فى الصحاح هى ما حول الأسنان  
واللحم الذى يخلل الأسنان اسمه غمر يفتح الغين واسكان الميم وجمعه غمور وبضم الغين واللهات  
يفتح اللام الجلدة المنطبقة فى أقصى سقف الحلق وقيل قطعة لحم تروح على القلب ولولاها  
لا احترق ٨٢ صفوى (قوله وأن يغسل رأسه) أى السواك (قوله مصف للنفقة والقصاحة)  
فيه سقط تقديره معنى الخلقة وصفوى القصاحة

٨٣ (فصل الوضوء) (قوله فى أعضاء مخصوصة ذاتاً وهى الوجه الخ) أوصفة وهى  
تقديم المقدم وتأخير المؤخر فمثل الترتيب فلا حاجة لزيادة على وجه مخصوص (قوله  
وفرض مع الصلاة الخ) أى وإن كانت المشروعية سابقة على ذلك لأنه روى أن جبريل أتى به  
صلى الله عليه وسلم فى ابتداء البعثة فله الوضوء ثم صلى به وكنتين (قوله لكان أولى)  
وجه الأولوية أن كلامه يؤهم أن الفصل فى القروض فقط مع أنه فيه وفى السج وقوله وأنب  
بما بعده أى أنب بقول المصنف وسنته الخ (قوله أى بالفضل) غير ظاهر لأنه لا يشترط التوضؤ  
بالفضل بل الشرط أن يبتدئ بها لذلك فكان الأولى أن يقول أى لما بعد وبيها للوضوء كماله  
الذى فى البريق أو فى المضاء لا لما يصح الخ (قوله والعلم الخ) هذا انما هو شرط عند الاشتباه  
لا مطلقاً فان لم يكن اشتباه كفى الاختلاف لا يصل كما هو ظاهر ٨٤ سم (قوله وعدم مس الذكر)  
المناسب ومنه عدم مس الذكر أى من عدم المانى عدم الخ (قوله وتحقيق مقتضى) أى فيما  
لوتين حديثه بعد الشك فيه لا مطلقاً أى فإذا تبين الحديث تبين عدم صحة الوضوء لقوان شرطه  
وهو تحقيق مقتضى (قوله وتفسير فرائضه الخ) هذا زائد على معرفة الكيفية لأن المراد  
بالكيفية الهيئة والصفة فصفة الوضوء استعمال الماء فى الوجه ثم اليدين الخ ومعرفة  
الواجب من المندوب قدر زائد على ذلك هذا هو المراد خلافاً لمن يؤهم أن التميز المذكور هو  
عين معرفة الكيفية فاعترض على المحشى (قوله على رأى بعضهم) هو ضعيف أن كان المراد  
أزاته بنفسه أخرى غير غسله الوضوء ومعتد أن كان المراد أزاته ولو بنفسه الوضوء (قوله بين  
غسل أعضائه) وكذا بين الاستبصار الطاهر فى سلسل هو البول فان كان سلس رجع فلا يجب  
المواظفة ذلك وإن وجبت فى النواقى التى ذكرها المحشى ٨٥ صفوى (قوله وبين الوضوء

فأما الأخرى) بثلاث شرائط  
أن يتبدى أى الشخص  
(بسم ما بعد كال الطهارة)  
فلو غسل رجل رجلاً وألبسها  
خفها ثم فصل بالأخرى  
كذلك لم يكف ولو ابتدأ  
لبسم ما بعد كال الطهارة  
ثم أحدث قبل وصول الرجل  
فقدم الخلف لم يجز المسح (وان  
يكونا) أى الخلفان (سائر  
لحل غسل الفرض من  
القدمين) بكسبه ما فلو كانا  
دون الكعبين كالمدايس لم  
يكف المسح عليهما والمراد  
بالسائر هنا الخائل لا مانع  
الرؤية وأن يكون السر  
من جوانب الخفين لامن  
اعلاهما (وأن يكونا مما  
يمكن تنابيح المني عليهما)  
لتردد مسافر فى سوانجه  
من حظو حال ويؤخذ  
من كلام المصنف كونهما  
قويين بحيث يمنعان نفوذ  
الماء ويشترط أيضاً طهارتهما  
ولو لبس خفاً فوق خف  
لشدة البرد مثلاً فان كان  
الأعلى صالحاً للمسح دون  
الأسفل صح المسح على  
الأعلى وإن كان الأسفل  
صالحاً للمسح دون الأعلى  
لمسح الأسفل مع أو الأعلى  
فوصل البطل للأسفل صح



ان قصد الاسفل أو قصدهما  
معاً لان قصد الاعلى فقط  
وان لم يقصد واحدا منهما  
بل قصد المسح في الجملة اجراً  
في الاصح (ويعسم المقيم  
يوماً وليلة) (يجمع) المسافر  
ثلاثة أيام بلياليهن المتصلة  
بها سواء تقدمت أو تأخرت  
(وابتداء المدة) تحسب  
(من حين يحدث) أى من  
انقضاء الحدث الكائن  
(بعد) تمام (لبس الخفين)  
لامن ابتداء الحدث ولان  
وقت المسح ولان ابتداء  
اللبس والعاصي بالسفر  
والهاتم بمكان مسح مقيم  
ودائم الحدث اذا أحدث  
بعد لبس الخلف حدثاً آخر  
مع حدثه الدائم قبل أن  
يصلى به فرضاً يمسح ويستيم  
ما كان يستيحه لو بقي طهره  
الذى لبس عليه خفيه وهو  
فرض ونوافل فلو صلى بطهره  
فرضاً قبل أن يحدث مسح  
واستباح نوافل فقط (فان  
مسح) الشخص (في الحضر  
ثم سافر أو مسح في السفر  
ثم أقام) قبل مضي يوم وليلة  
(أتم مسح مقيم) والواجب  
في مسح الخلف ما يطلق عليه  
اسم المسح اذا كان على  
على ظاهر الخلف ولا يجزئ

والصلاة) هذا شرط لجواز فعل الصلاة به لا شرط لصحته كما هو ظاهر (قوله ويشترط لهما) أى  
لدايم الحدث وغيره (قوله وشراً ما يثاب الخ) هذا ليس مراداً هنا لشدة الشرط وعدم  
ظهوره في الوضوء المستدوب بل المراد بالقرض خصوص الركن وهو ما كان داخل الماهية  
(قوله الى موضع الغاء) أى قبلها (قوله وقد نظم بعضهم الخلاف) أى جواباً للسائل قاله  
أياً حال العلم بالتصريح مسئلة قل في فاني لاهل العلم سأل  
ما وزن أشياء يبنى بلامهل • فآفة العلم امهال واهمال  
اه مغوى (قوله اشكال) وجه الاشكال في الاول أنه لا وجه لمنع الصرف حيث قد لان  
افعال لا يمنع من الصرف الا أن يقال منع من الصرف الحائض لا فمال يفعل ما لكثرة الاستعمال  
وفي الثاني أنه يقول ان أصلها أشياء على وزن أفهلاء حذف اللام فصارت أفعاء مع أن أشياء  
يجمع على أشاوى كعذارى وأفعلاء لا يجمع على ذلك اه شيئاً (قوله واقتراها بالفعل الخ)  
دفع ما يتوهم من قوله مقترناً بفعله من أنه لا بد من الاقتران بجميع الفعل ولو كتبه عليه كان  
أوضح (قوله أو تقدم عليه) أى أو لم يحصل أصلاً (قوله سقط عنه طلبه) ربما يفيد أنه حدثت  
السنة وليس كذلك كافي الشرط أى على التصريح بل معنى سقوط الطلب فوات محله بفعل جزئ  
من الوجه عند الاقتران بنية معتبرة (قوله ليعتد بما بعدها) الاولى أن يقول ليعتد بجميع  
المفعول ويؤخذ من هذا أن عبارة الشارح ليست على ظاهرها والمراد منها أول غسل جزئ  
الخ (قوله ومنه ما يجب غسله من شعوره) خرج ما يندب غسله كما ظن بحية كثيفة فلا  
يسكن في قرن النية وتبع الحنفى في هنا قل والذى قد وجب أنه يكتفى بقرنه بغسل  
الشعر الخارج عن حد الوجه ويما ظن شعر كثيف لدخوله في حد الوجه بخلاف جواب  
الوجه الذى لا بد من غسله تحقق استبعاد الوجه كما قل عن مر (قوله سواء تعدد الخ)  
تعدد في الوجه الذى لا بد من قرن النية بأول غسله (قوله الا زائد اعلمت زيادته) أى فلا  
يجب ولا يكتفى بقرن النية بغسله أما الاصليان فيجب قرن النية بأحدهما فقط والاصل والزيادة  
المشبهة به لا بد من قرن النية بكل منهما (قوله لكان أولى) أى لايهاه عدم كفايته على نسق  
ما بعده (قوله ان عزيت عنده) في بعض النسخ بعد وهو غير ظاهر (قوله والا كان نوى  
مع المضضة الخ) لا تضع كل الاضاح مقابلته لما قبله فالوضع أن يقول والا فلا ثم ان نوى  
الخ ويكون الاستدلال صورياً (قوله كفته مطلقاً) وفاته سنة المضضة والاستشاق  
مطلقاً في حاشية الهاتني على الصفة فرع اذا أجزأت النية فانت المضضة لا شرط تقدم  
المضضة على غسل الوجه قال الشارح في شرح العباب ثم صرح شيئاً بأن محل عدم اجزائها  
أى المضضة اذا غسل ذلك الطرف أى مرة اثنتين بنية غسل الوجه والذى يظهر رائيها لا يجزئ  
وان غسل ذلك الطرف بنية المضضة لان الاعتماد بالنية عند موجب كونه لم يغسل عن  
المضضة واذا لم يغسل عنها فكيف تحسب له وانما وجبت اعادة غسله لانه لم يغسل عن موجب وجود  
الصارف عند غسله فوجب ودماً وجب عدم حسابه عن الوجه من حيث الاعتماد بالغسل ولم  
يجب صرفه عنه من حيث الاعتماد بالنية عنده واذا لم يصرف عنه من هذه الحيثية فلا تجزئه  
المضضة رعاية لها اه وحيث قد الكلام في مقامات ثلاثة اقتصر الحنفى على اثنين منها فتنطق

(قوله ان لم يغسله عن الوجه) اي فقط فيصدق بما اذا قصد الغسل فقط أو مع الوجه أو أطاق (قوله وهل يطعم النية الخ) المعتمد لا يقطع (قوله بنية الرفع الخ) وكذا نية الطهارة عن الحدث كما في سم وكذا نية فرض الوضوء والوضوء المفروض كما في خ ط وان كان المعيد في الصلاة نوى الفرض لانه قيل هناك ان الفرض الثانية دون ما هنا حيث تدعي نية الوضوء وفي مدح ما ذكر ان نوى ما هو على صورة الرفع أو الميع وكذا ان نوى به الفرض من حيث هو بقطع النظر عنه أو أطلق اه اي أو نوى صورة الفرض أو أطلق وظاهره أن الإطلاق لا يكتفي في - ثنتين نية الرفع ونية الاستباحة فخر (قوله اي رفع حكمه الخ) انما يحتاج لهذا اذا حمل الحدث على السبب الذي ينتهي به الطهر لا على الامر الاعتباري ولا على المنع المترتب على ذلك (قوله غالطا) اي ساهيا أو ناسيا أو جاهلا كما قرره بعض الشيوخ اه جوهرى (قوله نعم لا يكتفي بنية الخ) اي لان وضوءه صحيح لا رافع نعم لو أراد الرفع المقيد بفرضه ونولفلا اكتفى بنية وكذا يقال فيما بعد (قوله اي أو الصلاة) اي بخلاف مجرد الطهارة فلا يجزى على الصحيح كما في زوائد الرخصة وأشار لذلك الشارح بقوله فان لم يعل الخ وعلمه في المجموع بيان الطهارة قد تكون من حدث وقد تكون عن خبث فاعتبرا لتمييز لكنه يقتضى عدم صحة الطهارة للصلاة لعدم قطعها بطهر الخبث لكن المعتمد كفايتها بالشيوخ مثل هذه العبارة في طهارة حدث دون الخبث اذا لا يقتضى نية ومثل ذلك في عدم الاجرائية الوضوء للصلاة لا تصح كالصلاة على شيء مما لا يندب له الوضوء كقراءة قرآن وسماع علم شرعى لانه يستلزم مع الحدث فلم ينضم خصه قصد رفع الحدث اه شرح مرموطا طهارة أنه عام في جميع النيات فيشمل ما لو قال نويت الوضوء لقراءة القرآن مثلا والشهاب ابن حجر رحمه قول المنهاج أو نوى ما يندب له وضوءه فلا في الاصح بنية الاستباحة كما هو نية منيع غيره كغروضة ثم قال نعم ان نوى الوضوء للقراءة لم يبطل الا ان قصد التعليق بها أو لا بخلاف ما لو لم يقصد الا بعد ذكره الوضوء مثلا لصحة النية حينئذ فلا يبطلها ما وقع بعد (قوله نعم لا يكتفي بالهدية الرفع الخ) اي وكذا الطهارة عن الحدث وهذا الاستدراك مكرمع قوله فيمليق أما الجهد الخ (قوله ليدخل الاغم) اي محل الغمغمة وقوله ويخرج الاصلح اي محل الصلح (قوله لحصول المواجهة به) اه لقوله ليدخل الاغم (قوله هو يشيد أن هذا أولها الخ) اي ويشيد أيضا أن الذين غير طرف الحسين مع أنهم على مجتمع الحسين (قوله نعم ما خرج عن حد الوجه الخ) وقد نظم بعضهم ما يجب غسله ظاهرا وباطنا من شعور الوجه وما لا يجب بقوله

شعور الوجه عـم لا كشيئا • بطية كامل أو طارضية

كذلك بخارج عن حد وجه • فظاهرها قد اقتصر وأعليه

(قوله من جهة استرساله) صوابه من غير جهة استرساله الا أن يجعل من بمعنى عن (قوله الا زائدة يفي الخ) نعم ان ثبتت تلك الزائدة التي ليست على سمت الاصل في محل الفرض وهو من المرفق الى رؤس الاصابع وجب غسلها مطلقا وان خرجت عن محاذة الاصطية فلان ثبتت بغير محل الفرض كما ثبتت فوق المرفق وجب غسل ما حاذى محل الفرض وهو من المرفق الى رؤس الاصابع بخلاف غير المحاذى وهو ما فوق المرفق فلا يجب غسله واختلوا في ما نزل عن

المسح على باطنه ولا على عقب الخلف ولا على حرقه ولا أسفله والسنة في مسحه أن يكون خطوطا بان يفرج الماسح بين أصابعه ولا يضمها (ويقال المسح) على الخفين (بثلاثة أشياء بخلافهما) أو شلح احدهما أو المختلاعه أو خروج الخلف عن صلاحية المسح كخزفه (وانقضاء المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة لقيم وثلاثة أيام بليلها المافر (و) بعروض (ماوجب الفصل) بكتابة أو جفن أو تقاس للابس الخلف

(فصل) في التيمم وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشرعا اتصال تراب طهور الوجه واليدين به لا عن وضوء أو غسل أو غسل وضوء بشرائط مخصوصة (وبشرائط التيمم خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود الصذر به) قرأ أو مرض (و) الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء)



رغم الإصابع فاعتمد في الصفة وهو ظاهر فتح الجواد والمقرر والاقناع وشرح التنبيه  
 الطيب وشرح البهجة للجمال الرملي وغير ذلك لعدم وجوب غسله وجرى في الإمداد  
 والإيعاب والجمال الرملي في النهاية وغير ذلك على وجوب غسله وقد أملت الكلام على ذلك  
 في الأصل كذا في الحواشي المدينة (قوله وإن طال) أي ولو نخرج عن الحد وطيه فليستظر  
 ما الفرق بينه وبين الكثيف الخارج عن حد الوجه حيث اكتفى بغسل ظاهره ويمكن أن  
 يقال إن الوجه محل عقوبته في التهور في الجملة بخلاف اليد أي جوهرى (قوله لو دخلت  
 شوكة الخ) تبع الحشى في ذلك العلامة سم في شرحه على المتن قال العلامة الجوهرى فيها كنية  
 عليه وحاصل مسئلة الشوكة أنه ما أن تكون ظاهرة البعض وما أن تكون مستترة  
 وعلى الأول فاما أن تكون بحيث لو قطعت الصم محلها أولا وعلى الثاني اما أن يكون المحل  
 منقوبا أولا فعلى الأول لا يجب قلعها ويصح الوضوء والصلاة به ما لم تصبر بالاي في عنه  
 وعلى الثاني يجب قلعها ولا يصح الوضوء معها وعلى الثالث لا يجب قلعها عند الوضوء ويصح  
 الوضوء معها دون الصلاة أن تصبغ بالاي في عنه كما قاله الشارح وملة شيخنا مقيدا بما  
 تقدم من كون المحل منقوبا وعلى الرابع لا يجب قلعها ويصح الوضوء والصلاة معها قال  
 شيخنا ويؤيده أنه لو أدخل هوذا في دبره ونجسه صحت صلاته كما في ج وهذا الرابع لا يؤخذ من  
 الشارح هنا بل ظاهر كلامه الإطلاق أعني سواء كان المحل منقوبا أولا وقد علمت مانته وقوله  
 وقيد بعضهم هذا والمعتمد كما ارتضاء شيخنا في شرحه وقوله وان استرجعها أي وكان المحل  
 منقوبا على ما مر اه ساقاه الجوهرى وقوله ولا تظن لكونه خفية أو ظاهرة بمحتمل أن المراد  
 بالخفية ما كان محلها غير منقوب وبالظاهرة ما كان منقوبا بحيث الصم محلها والمراد بالمستترة  
 التي هي فرض الكلام ما لم يكن بعضها خارجا عن ظاهر الجلد وعليه يكون صريح كلامه  
 الاطلاقي لا ظاهره وقال بعضهم المراد بالخفية ما لم يكن جرمها من داخل الجلد ظاهرا  
 وبالظاهرة خلافه لان فرض الكلام في المستترة كلها بحيث لم يظهر منها شيء فالتقى الظهور  
 بمعنى خروج شيء منها عن الجلد والتمس به هنا ظهور جرمها من داخل الجلد بأن كان رقيقا وبعبارة  
 سم أو ظاهرة بالظاهر المهمة من الظهور وكذا قوله بين الظاهر الخ وهي واضحة اه ويحتمل أن  
 المراد بالخفية ما غاصت في اللحم ونزل رأسها عن آخر الجلد وبالظاهرة ما كانت رأسها في الجلد الا  
 انها مستترة كما هو القرض بمعنى انها غير متاركة عن ظاهر الجلد الا أنه يكون هذا التعميم  
 ضعيفا لانها ان نزل رأسها عن آخر الجلد صح الوضوء والصلاة ولا يجب قلعها لانها في حكم  
 الباطن كما يعلم مما سبق عند الكلام على غسل الرجلين ولم يكتب الجوهرى على هذه الجملة وقوله  
 بل الظاهر هو المختار اه جوهرى وقوله بخلاف ما نحن فيه الخ قال سم بعد ذلك وقضيت عدم  
 العفو اذا تعدى داخل الشوكة اه قال الجوهرى أي أخذ من قوله بربان التفصيل ومن  
 قوله لم يعله وعدوانه الخ وبهت شيخنا في هذه القضية بأن ما في الباطن لا يحكم عليه  
 بنجاسته وإن كان يرى بطلان أن النعم لو نزل من شق الرجل يباطن الجرح لم يجب إزالته وإن  
 كان يرى حاله الآن بطلان لا يلزم من الجرح الدم اه وقال بعضهم قد منع تلك القضية بأن  
 المنظر إليه في البابين الثاني اه ويولق ما تقدم ما لي كشف النقاب الوفا في حيث قال واعلم

فيه غبار ونخرج بقول  
المصنف التراب غيره كتوبة  
ومهاقة نخرج ونخرج بالطاهر  
التبصير وأما التراب المستعمل  
فلا يصح التيمم به (وفرائضه  
أربعة أشياء) أحدها  
(الثبة) وفي بعض النسخ  
أربع خصال ثبة الفرض  
فان نوى التيمم الفرض  
والنفل استباحهما أو  
الفرض فقط استباح معه  
النفل وصلاته الجائزة أيضا  
أو النفل فقط لم يستبح معه  
الفرض وكذا النوى الصلاة  
ويجب قرن ثبة التيمم بنقل  
التراب للوجه واليدين  
واستدامة هذه الثبة الى  
مسح نى من الوجه ولو  
أحدث بعد نقل التراب لم  
يجب بذلك التراب بل ينقل  
غيره (و) الثاني والثالث  
(مسح الوجه ومسح اليدين  
مع المرفقين) وفي بعض  
نسخ المتن الى المرفقين  
ويكون مسحهما بضربتين  
ولو وضع يده على تراب  
ناعم فعلق بها تراب من غير  
ضرب كفى (و) الرابع  
(التزييب) فيجب تقديم  
مسح الوجه على مسح  
اليدين سواء تيمم عن حدث  
أصغر أو أكبر ولو ترك

أنه لو دخلت شوكه في يده أو رجله متلاقان ظهر بعضها وجب قلعه وغسل محله لانه صار في حكم  
الظاهر ان كانت لوقلمت في محله مفتوحا بخلاف ما اذا كان يلتصق عند قلعه فلا يجب قلعهما  
وان استترجعهما مع الوضوء لانها صارت في حكم الباطن دون المسالة لانها أصبحت بالدم  
فتصكون ملحقة بالوشم الا ان يكون الدم الذي عليها قليلا فانه يفي عنها ولا يجب اخراجها  
بخلاف ما اذا كثرت فانه يجب اخراجها الا ان تعذر بان لحقه بانها لا يجب اخراجها مشقة لا تقتل فان  
التيمم المحل فوق الشوكه عنى عنها وان كثرت معها لانها صارت في حكم الباطن قاله المولى اه فقله  
فان ظهر بعضها اى بان كان بعضها خارجا عن ظاهر الجلد وقوله وان استترجعهما اى لم يكن  
نى خارجا عن ظاهر الجلد الا انه لم يلتصق محلها أخذ من قوله فان التيمم المحل الخ والاتصاف  
المذكور هو المراد بكون المحل غير منقوب وعدم الاتصاف هو المراد بكونه مشقوبا (قوله من أن  
تراكم الوسخ الخ) اى من غير العرق اما هو فيصح الوضوء معه وينقض لسه وان لم يتعذر فصله  
على ما اعتقدوه في باب النواقض (قوله جمع ظفر) الظاهر انه جمع لا ظفرو وهو اللغة الأخيرة  
أو جمع أظفار الذى هو جمع ظفر فيكون جمع الجمع افايد بعضهم (قوله وكذا كل ما ليس  
متعددا الخ) اى غالبا اذ قد يكون مؤثرا كلقبة وقد يجوز فيه التائيد والتذكير كاللسان  
والقفا وكل ضرمة تعدد فهو مؤثرت كاليد والرجل والعين والاذن (قوله فقال يكنى مطلقا)  
لانه مرأته حيث حصل الفيل بطل بعد الثبة لم يشرط تذكرها عنده والمسح مثله ويفرق بينه  
وبين الجرموق بان ثم صار فاهو مماثلة غير المسوح عليه فاحتج بقصد تميز ولا كذلك  
كذا في الصفة وقال جج في الايعاب غايته أن يقصد مسح الخرقه ولم يقصد مسح الرأس ثم قال  
الصارف أن يقصد مسحها لاهن الرأس وفرق بين عدم قصده وبين قصد أن لا يقع المسح عن  
الرأس والذى يعتد به الثاني لا الاول (قوله ولو تشققت رجله الخ) في شرح سم عند  
الكلام على غسل اليدين أنه يجب غسل ما ظهر من ثقب أو شق فيجب ازالة ما به من نحو شع  
بخلاف المستتر منه اه والتقب هو الما تدير والشق هو المستطيل قال الجوهرى  
انظر ما المراد بالظاهر منها ولعله منتهى الرؤية كما يؤخذ من قوة كلامهم وبعبارة خ ط وغسل  
باطن ثقب وشقوق فيهما ان لم يكن له غور في اللحم والاوجب غسل ما ظهر منه فقط ويمكن  
ارجاءها اليه فليتأمل وقوله بخلاف المستتر منه اى فلا يجب غسله ولا ازالة الشعر منه  
وان ظهر الشعر كأنص عليه شيئا في شرح مختصره اه كلام الجوهرى وفي شرح جج على  
مختصره بافضل في الكلام على غسل اليدين أنه يجب غسل باطن ثقب أو شق نعم ان كان لهما  
غور في اللحم لم يجب الا غسل ما ظهر منهما وكذا يقال في ماثر الاعضاء قال في الحواشي المدينة  
قوله ما ظهر منهما اى الثقب والشق اعلم أن الذى ظهر لى من كلامهم هنا انها حيث كانا  
في الجلد ولم يصل الى اللحم الذى وراء الجلد يجب غسلهما حيث لم يخش من ضررا والايتم عنهما  
وحيث تجاوز الجلد الى اللحم لم يجب غسلهما وان لم يسترا الا ان ظهر الضوم من الجهة الأخرى  
فيجب الفصل حيثئذ الا ان خشي من ضررا اذا تقرر ذلك فاحل على هذا ما تراه في كلامهم مما  
يؤهم خلافه وبعبارة الصفة يجب غسل جميع ما الى محل الفرض من نحو شق وغور الذى  
لم يستراه فقله الذى لم يستر اى بان ظهر الضوم من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوم فهو

مستتر أو المراد بالذي لم يستتر الذي لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم وعبدية الصفه عند  
 غسل الرجلين ويجب إزالة ما بقى من أوجرح من قروح أو دواء ما لم يصل لغور اللحم الغير  
 الطاهر أو يلتصم فلا وجوب أو يضره فيتعيم اه فقول الغير الطاهر أى من الجانب الآخر  
 وقوله أو يلتصم أى بعد أن كان ظاهرا من الجانب الآخر أو المراد بغير الطاهر الذى وصل  
 إلى اللحم فان وصل جنته لحد الباطن فهو غير ظاهر فان قلت ما هو الجرح الى هذا الجرح وهو  
 خلاف الطاهر من عبادة الصفه قلت الحمل عليه كلامه في غيرها وعبارة شرح العباب  
 للشارح في الخلام بعد قول الرضة يجب غسل باطن الثقب لانه صار ظاهرا صورته كفى البصر  
 أن يكون بحيث يرى الضم من الجانب الآخر وعزاه في التجربة للنص وفي تبصرة الجويني  
 أن شقوق الرجل اذا كانت بسيرة لا تجوز الجلد الى اللحم والظاهر الى الباطن وجب اتصال  
 الماء الى جميعها وان غشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه اتصال الماء لذلك الباطن وانما يلزمه  
 ما كان في حد الظاهر وينبغي الحاق التعيم بالوضوء في ذلك حتى يجب اتصال التراب اليه اه  
 وما نقله من البصر وغيره وافقه ما تقرره عن المجموع الى آخر ما في شرح العباب فقد صرح كما  
 ترى بأن صورة وجوب غسل الباطن أن يكون بحيث يرى الضم من الجانب الآخر وانه ل  
 من تبصرة الجويني أن الوجوب انما هو اذا لم يجوز الشق الجلد الى اللحم وان اتصل بالباطن  
 الذي هو اللحم لا يجب الا غسل الظاهر الذي لم يجز الجلد وقول شارح العباب وافقه ما تقرره  
 عن المجموع أراد به قوله أولا وحاصل عبارته أى المجموع اذا انتفى جلد بهرح وانفتح فيه  
 وانقطع دمه وامكن اتصال الماء الى ما يشاهد من باطنه بلا ضرر وجب اتصاله في الوضوء  
 والغسل قطع به الاصحاب الى آخر ما نقله في صور المسئلة كما ترى بانستحقاق الجلد الذي هو حد  
 الظاهر وفي حق العباب وكذا باطن ثقب أى يجب غسله الا اذا كان غورا في اللحم فيلزمه غسل  
 ما ظهر فقط اه أى ما كان في حد الظاهر وفي حق العباب عند الكلام على غسل الرجلين  
 مانعه وكشع أو حناء أو دهن جامد في شقوق الضمعيان لم يبلغ اللحم اه قال الشارح  
 في شرحه بأن كانت الشقوق بسيرة ولم تجز الجلد الى اللحم ولا الظاهر الى الباطن في نقد  
 يجب اتصال الماء الى جميعها وإزالة ما فيها من شمع ونحوه بخلاف ما اذا غشت حتى وصلت  
 للباطن فلا يلزمه اتصال الماء الا ما في حد الظاهر دون الباطن كما مر مبسوطة نعم قد يشكل  
 عليه قول المجموع من الاصحاب ان كان على وجهه شقوق وجب اتصال الماء باطن تلك  
 الشقوق فان شذ في وصوله لباطنها أو باطن الاصابع لزمه الغسل ما با حتى يتحقق الوصول اه  
 وقد يجب بان باطن الشقوق لا يستلزم أن يكون باطن الجلد بل قد يكون باطنها في ظاهر الجلد  
 اه كلام الشارح في الايجاب بصروفة وعبارة الشارح في حاشيته على شرحه الصغير على  
 الارشاد نصه اقوله ما لم يصل اللحم الظاهر أن المراد به أول لحم على الجلد لانه هذا باطن كباطن  
 الاتف بل أولى نعم باقى هنا ما مرغة أن ما يشترطه الآلة في حمل القطع الذى هو الجلد يجب  
 غلبه دون ما يشترطه في اللحم الذى وراء الجلد وان ظهر لان هذا مع ظهوره يسمى باطنا بخلاف  
 ذلك اه ومنها قلت وهي نص فيما قلته فتأمل ما نضاف بقى الكلام فيما اذا كان على العضو  
 لم ودل يس قشره وصار لا يتألم بقشره والذي وجهه الشارح في الايجاب من كلام طويل

الترتيب لم يصح وأما أخذ  
 التراب للوجه واليدين  
 فلا يشترط فيه ترتيب فلو  
 ضرب يديه دفعة على تراب  
 وصح بيمينه وجهه وييساره  
 بيمينه جاز (وسننه) أى التيمم  
 (ثلاثة أشياء) وفي بعض  
 نسخ المتن ثلاث خصال  
 (التسمية وتقديم اليمنى)  
 من اليدين (على اليسرى)  
 منها وتقديم أعلى الوجه  
 على أسفله (والموالاة)  
 وسبق معناها في الوضوء  
 وبقي التيمم صنف آخرى  
 مذكورة في المطولات منها  
 نزع التيمم خاتمة في الضربة  
 الاولى أما الثانية فيجب نزع  
 الخاتم فيها (والذى يبطل  
 التيمم ثلاثة أشياء) أحدها  
 كل (ما أبطل الوضوء)  
 وسبق بيانه في أسباب الحدث  
 ففى كان متيمما ثم أحدث  
 بطل تيممه (و) الثاني (رؤية  
 الماء) وفي بعض نسخ المتن  
 وجود الماء (في غير وقت  
 الصلاة) فمن تيمم لفضله الماء  
 ثم رأى الماء أو توهمه قبل  
 دخوله في الصلاة بطل تيممه  
 فان رآه بعد دخوله فيها  
 وكانت الصلاة مما لا يسقط  
 فرضها بالتيمم كصلاة مقيم  
 بطلت في الحال أو مما يسقط

فرضها بالتيم كصلاة مسافر  
فلا تبطل فرضا كانت  
الصلاة أو قلا وان كان تيمم  
الشخص لمرض ونحوه ثم  
رأى الماء فلا أثر لرؤيته بل  
تيممه باق بجماله (و) الثالث  
(الردة) وهي قطع الاسلام  
واذا امتنع شرعا استعمال  
الماء في عضو فان لم يكن عليه  
سائر وجب عليه التيمم  
وغسل المصحح ولا ترتيب  
بينهما للجنب أما المحدث فانما  
يتيمم وقت دخول غسل  
العضو العليل فان كان على  
العضو سائر لم يكره كذكر  
في قول المصنف (وصاحب  
الجبائر) جمع جبهة بفتح  
الجبم وهي اخشاب أو قصب  
تسوى وتشد على موضع  
الكسر ليضم (يجمع عليها)  
بالماء ان لم يكن يمكن نزاعها  
تلوف ضرر عما سبق  
(ويتيمم) صاحب الجبائر  
في وجهه ويديه كما سبق  
(ويصلي ولا إعادة عليه ان  
كان وضعها) أي الجبائر  
(على طهر) وكانت في غير  
اعضاء التيمم والأعاد وهذا  
ما قاله النووي في الروضة  
لكنه قال في المجموع

مذكور في الاصل انه ان تشق وجب غسل باطنه أعنى ما ظهر منه بالشفق حيث لم يحض منه  
ضررا فان لم يتشق لم يجب الشق ويكتفى بغسل ظاهره فلا تشق بعد وضوءه لم يلزمه غسل  
ما ظهر بالانشقاق فان ظهر بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر ما لم يعد الالتصام اه بقى الكلام  
في الشوكة اذا دخلت في عضو من اعضاء الوضوء وأقربها بالنسبة للجنب وعادة النصف يجب  
غسل محل شوكه لم ينص في الباطن حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة الخ وقولها حتى  
استترت ليس بجيد فقد قال الشارح في شرح العباب بعد قول البغوي في فتاويه شوكه دخلت  
أصبعه يصح وضوءه وان كان رأسها ظاهرا لأن ما حواه يجب غسله وهو ظاهر وما ستره  
الشوكه فهو باطن فان كان بحيث لو نبش الشوكه بقى ثقبه حقيق لا يصح وضوءه ان كان رأس  
الشوكه خارجا حتى ينزع اه مانعه يتعين حل الشق الاول على ما اذا جاوزت الجلد الى اللحم  
ونامت فيه فلا يضر ظهور رأسها حيث لا نهى في الباطن والثاني على ما اذا ستر رأسها جزأ من  
ظاهر الجلد بأن بقى جزء منها الخ فيعمل قول النصف استترت على دخولها من هذا الظاهر الى  
حد الباطن واعتقد الجلال الرملي الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نبشت  
بقى موضعها ثقبه وجب عليه قلعها ليصح وضوءه والا فلا ورأيت في فتاوى الجلال الرملي انه  
عند الشك في مكانه يكون محلها بعد القلع بقى مجزأ ولا الاصل عدم التصوف وعدم وجوب  
غسل ما عدا الظاهر اه (قوله فلا يغسل جنبه الخ) مرتب على محذوف تقديره ومحل  
وجوب الترتيب بين الاعضاء الاربعة في الوضوء وان وجب غسلها فيه فان لم يجب غسل بعضها  
فيه وجب الترتيب في الباقي فلا يغسل جنب الخ (قوله وهو وضوءه الخ) أي يجب  
التطهر والافضل الرجلين من الحديث غاية فوات الترتيب كما سبأني (قوله ما لم تذكر  
حالا) الاولى حذف حالا لان المدار على التذكرو مع الطول نعم ان حل كلامه على ما اذا  
شك في نية الوضوء وهو في الصلاة مع فانه لا بد حينئذ من التذكرو حال التذوم صحة الصلاة  
التي حوفا (قوله ولو انغمس الخ) وكذا الوضوء بدنه دفعة من نحو ميزاب فانه يمكن فقد الحلقه  
القمري بالانغماس وهذا هو المعقد قلنس أن الترتيب يقطع في صور منها ما اذا كان رفع  
الحدث الأصغر تابعا ومنها ما اذا انغمس ومنها ما اذا غسل جميع بدنه دفعة (قوله ناويا) أي بعد  
تمام الانغماس ان كان الماء قليلا ولا ارتفع الحدث من الوجه فقط ان قارته النية وحكم  
بإستعمال الماء كما تقدم في مبحث الماء المستعمل وبعبارة النصف وما ذكره من أن الغمس  
في القليل أي مع تأخر النية عن الغمس يرفع الحدث من جميع الاعضاء وان لم يمكث نظرا  
لذلك التقدير هو المعقول المعقد خلافا لمن زعم دفعه عن الوجه فقط الا أن يحمل على تقدم  
النية على غمسه اه كذا في الحواشي المنسية (قوله وان لم يمكث) غاية للرد على الرافعي  
(قوله لم يحض منه الخ) قال الرملي وهذا هو المعقول عليه في التعليق ومن علقه كالشارح  
بان الفصل يكفي الحدث الا كبر فلا صغرا أولى رديا به يقتض بغسل الاسافل قبل  
الاعالي لانه لو اغتسل منكسبا بالصبي عليه حمل له الوجه فقط أما انغماسه فيميز مطلقا اه  
ومراده بالشارح الجلال الرملي (قوله لعدم حصول السنة بغيرها) تعليلا لمحذوف أي

ولا يكتفى غير التسمية لعدم الخ (قوله لما لم يأت في الوضوء بضموصها) أي قلبيس المدار على مطلق  
ذكراته (قوله التي جعل الماء طهورا) زاد الخطيب وغيره والاسلام نورا (قوله ويسن  
التعوذ قبلها) أي قبل التسمية (قوله بل وان تحقق الخ) فيه أنه حيث خففت الصلاة  
ولو لم تشهد بكم بالتبصير حيث كانت عمادته الطرف الآن حال الأمر يبق على ما شاء  
أن يظهر (قوله لأفاده الترتيب) أي بين التسمية وانها غسل الكفين والاقابته  
الفضل مقادير التسمية (قوله لانه مستحق الخ) فيه نظر إذا الترتيب بين التسمية وتنام غسل  
الكفين مستحب فلو قدم غلام غسل الكفين على التسمية لم تقته التسمية بل السنة أن يأتي بها  
بعد ذلك وقبل الفراغ من الوضوء كما أفاده الشارح فالحنا كالترتيب بين اليمنى واليسرى وينبغي  
أن يعلم أنه إذا قدم المضمضة على الاستنشاق مثلا وقع خلاف في المصنعة منهما قال ج في شرح  
مختصر الفضل وأفهم عطفه بتم أن الترتيب بين غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق مستحق  
لاستحب لما تقدم من محله أفولوا في الاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليها أو اقتصر عليه  
ليصحب ولو قدمها على غسل الكفين حسب دونها على المحقق اه وقوله فاقدم من محله  
لفوهذا اعقده الشارح في كتبه بطلان شيخ الاسلام وكلام المجموع يقتضيه قال سم  
العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع وهو القياس وأقر القليوبي الاسنوي على أن مافي  
الروضة خلاف الصواب وقال سم في حاشيته على شرح المنهج اعقده شيخنا الطبرلاوي وعلى  
هذا السابق هو اللافي والواقع في محله بعد السابق اللافي هو المقتضى واعقده الشهاب الرملي  
وتبعه الخطيب الشريفي وولاه الجلال الرملي على مافي الروضة أن السابق هو المقتضى وما بعده  
لفر فلو اقتصر على الاستنشاق لم يصحب عند الشارح كما صرح به في التصانيف الامداد وغيرهما  
وحسب عند القائلين بمافي الروضة ووافقه القليوبي مع انهم القائلين بالاول قال لاه اولي  
من فوات الجميع وقال سم في حواشي المصنف قوله لافا ظاهره وان أراد ابداء ترك المضمضة  
والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية أن الترتيب مستحق اه فلو أتى بعد المضمضة ثم  
بالاستنشاق حسباه عند الشارح ومن فاضله ولا يصحان عند م ومن فاضله وانما  
يحب عندهم الاستنشاق الاول وقوله لم يصحب أي الاستنشاق لانيه قبل محله لان محله بعد  
المضمضة وهو في الاولى قدمه مع المضمضة وفي الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت  
بالمضمضة رأيا وأما الاولى فليست من محل الخلاف بين الشارح والجلال الرملي فقد صرح فيها  
الخطيب الشريفي في شروحه على المنهاج والتبصير وأبي شجاع بحسبان المضمضة فيها دون  
الاستنشاق وهو من التابعين للشهاب الرملي وجازة الضائي في حواشي التحرير قال بعضهم  
وفي المقارنة توقفه والذي يتعين المصير اليه أن المضمضة تحصل دون الاستنشاق الا ان أعاده ولا  
يكون من محل الخلاف اه وأما الثانية والثالثة فالمعتد به عند م وأتباعه هو الاستنشاق  
بخلاف الشارح وأتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق فاني في الثانية حسب الاستنشاق عند  
الشارح دون م أو أعادهما فاني في الثالثة حسب عند الشارح ولم يصحب شي منهما عند م  
وقوله ولو قدمها أي المضمضة والاستنشاق وقوله حسب أي غسل الكفين دون المضمضة  
والاستنشاق فلو أعاد المضمضة والاستنشاق بعد غسل الكفين حسب عند الشارح وعند م

ان اطلاق الجمهور يقتضي  
عدم الفرق أي بين أعضاء  
اليمين واليسرى ويشترط في  
الجيرة ان لا تأخض من الصبح  
الاما لا بد منه للاستحالة  
والصوف والعصابة والرمح  
ونحوها على الجرح كالجيرة  
(ويقيم لكل فريضة)  
ومندورة فلا يجمع بين  
ملا في فرض يقيم واحدا ولا  
بين طوافين ولا بين صلاة  
وطواف ولا بين جمعة  
وخطبة وامرأة اذا اجتمعت  
لتكثير الحليل أن تفعله  
مرارا وتجمع فيه وبين  
الصلاة بذلك التيم وقوله  
(ويصل يقيم واحد ما شاء  
من التوافل) ساقط من  
بعض النسخ  
(فصل) في بيان الجاسات  
وازالها وهذا الفصل  
مذكور في بعض النسخ قليل  
كأن الصلاة والصلاة لغة  
الشيء المستقذر وشرعا  
كل عين حرم تناولها على  
الاطلاق حالة الاختيار مع  
سهولة التمييز لا لحرمتها ولا  
لاستقذارها ولا لضررها  
في بدن أو عقل ودخل في  
الاطلاق قليل الجاسة  
وكثيرها ونخرج بالاختيار  
الضرورة فانها تتبع تناول

التجاسة وبسبب التمييز  
 أكل الخبث الميت في جفن  
 أو فاكهة ونحو ذلك ونحو  
 بقوله لا حرمتهامة الأذى  
 وبعدم الاستقذار المني ونحوه  
 وبقى الضرر بطرق الثبات  
 المضريدين أو عقل ثم ذكر  
 المصنف ضابطا للتجسس الخارج  
 من القبل والذبح بقوله  
 (وكل ما منع خروج من  
 السيلين نجس) هو صادق  
 بالخارج المعتاد كالبول  
 والغائط وبالتدريج كالم  
 والقيح (الائق) من أذى  
 أو حيوان غير كلب وخنزير  
 وما أولم منها أو من أحدهما  
 مع حيوان طاهر ونحو  
 جماع الدود وكل متصلب  
 لا فيه المعدة فليس نجس  
 بل متنجس يظهر بالفصل  
 وفي بعض النسخ وكل ما يخرج  
 بلفظ المضارع واسقاط ما منع  
 (وغسل جميع الأوال  
 والأرواث) ولو كانا من  
 ما كولى اللحم (واجب)  
 وكيفية غسل التجاسة أن  
 كانت مشاهدة بالعين وهي  
 المسماة بالعينية تكون  
 بزوال عينها وتحاول زوال  
 لوصافها من طم أولون أو  
 دمج فان بقي طم التجاسة  
 ضر أولون أو دمج عسر

نصب المضضة والاستقذار السابقان دون غسل الكفين وإن أعاد غسلهما وظاهر أن  
 المراد من قولهم تقديم المضضة على الاستقذار مستحق أي كل مرتين مرة واحدة الثلاث تتوقف  
 على وجود تلك المرة من المضضة كما علم مما ذكره في الجمع بينهما ولم يفرق بينهما لوضوح كذا  
 في الحواشي المدنية (قوله والاستقذار) الأولى حذفه لأنه لا يوافق قول من ولا قول ج  
 فعند من قبل التسجعة وعند ج بعد غسل الكفين وقبل المضضة قال ج في الإيعاب بعد  
 كلام فيه والحاصل أنه أي السواقيس مرتين قبل التسجعة وتكون سنة لأجلها وبين  
 غسل الكفين والمضضة ويكون سنة للوضوء اه وفي الصفحة ثوب السؤال المذكور الشامل  
 للتسمية مع ثوب التسمية لكل أمر ذي بال الشامل للسؤال بلزومه وورطه لا يخلص عنه إلا  
 بجمع ثوب التسمية له أي السؤال أي ثوب السؤال الأول من غير تسمية ثم ثانيا بعد التسمية  
 وهو الذي من سنن الوضوء والعلامة سم في حاشية الصفحة هنا صلا كلام ثم ثانيا في الوضوء  
 في حاشية الصفحة كما يفتي في الأصل فراجع منه كذا في الحواشي المدنية فتدبر (قوله قال  
 في المختار الخ) لا يدل على ما ذكره (قوله وهو ما زدان الكوع الخ) فطرف الزنادي على  
 الإبهام هو الكوع وطرف الزنادي على التخصر كرموع والرمع مجمع الزدين ومن عندهما  
 قطع يد المارق وفي الأساس أن الزدين بهذا المعنى مجملان تشبيهاً بزدي القذح اه من شرح  
 السيد مرتضى على القلموس (قوله لو قال فان ترددنا في المكان أولى لان الفصل الخ) فيه  
 نظر وما صنعه الشارح هو الأولى وذلك لأن التقييد بقبل الإنسان في الأمان هو دفع كراهة  
 الغمس للسنة الوضوء فقد أصح الشارح بذلك كلام المصنف وتلث الفصل الذي هو من  
 سنن الوضوء سيأتي في كلام المصنف في قوله والطهارة ثلاثاً ثلاثاً فلو ذكره الشارح هنا لكان  
 تكراراً مع ما يأتي قال ج في شرح مختصر بافضل وهذه الثلاثة هي المتدوية أول الوضوء لكن  
 بين تقديمها عند التردد على الغمس اه ومنها في مر والصفحة زاد في الإيعاب وليست غيرها  
 حتى تكون متاعداً للشك ثلاثاً للوضوء وثلاثاً للدخال خلافاً لمن خلط فيه اه وفي حاشية  
 سم على الصفحة قد يدخل في غيرها وإن هما متين أحدهما الفصل ثلاثاً للوضوء والثانية الفصل  
 ثلاثاً للشك في التجاسة فهما وإن حصل بافضل واحد ثلاثاً لكن الأفضل تعدد ذلك الفصل  
 وأوجه أن بعضهم ذكر ذلك غير جامع اه وفي نهاية الجلال الرمي الطاهر كما قاله بعض المتأخرين  
 عدم زوال الكراهة في المقلظة الأفضل اليسبباً أحدها بتراب طهور وفي فتاويه المقلظة  
 المحقة لا تليث فيها فالمشكوكه أولى وفي الأمداد لمج الذي يظهر أن الكراهة لا تزول  
 في المقلظة إلا بترين بعد السج اه ونقل قبل من مر ما يوافقته ونقل سم في حواشي شرح  
 المنهج عن شيخه الطيلاوي أنه اعتد استصحابها وفي شرح سم على أبي شجاع ما نصه من لو كانت  
 التجاسة المشكوكه محققة فهل تزول الكراهة برشها ثلاثاً فيه نظر وقضية أن معنى الكراهة  
 خشية التجسس الزوال اه ويرد عليه أن زوال الكراهة ليس منوطاً بمجرد الطهارة ولا  
 ببقية من غير تليث الفصل وإنما صرحوا بأن هذه الفصلات هي غسيلات الوضوء غير أنها أمر  
 بضمها خارج الأمان عند الشك وإن الشارح إذا غلبها كما يغلبها فأنما يخرج عن الهدية منه  
 بأريقاتها وقد غلبها الحكم بالفصل ثلاثاً فلا يخرج عن الهدية إلا به قال بعضهم نعم يظهر



ما قاله فيما اذا اراد غير الوضوء كادخال يديه في ضرورتين اه (اقول) بل لا يظهر الا في ذلك اخذا  
من قولهم ان الشارع اذا غيضا حكما الخ وأما قوله وقضية أن معنى الكراهة الخ اي عطفها عليه  
انهم لم يعتبروا تلك القضية والاكتفى بالقضية الواحدة (قوله مطلوب) اي الوضوء وقوله  
مطلقا اي ترتدا ولا وقوله والتردد الخ اي والفصل لاجل التردد فيمكن كونها الخ (قوله غير  
مسبل) اي وغير معلق للغير وغير موقوف (قوله هو مستدرك) اي لعلم من قوله ولا غسل  
الكفين الى الكوعين قبل المضمضة (قوله مستند الخ) رد هذا المستدبان شعرا لا تفليس  
من شعور الوجه بل هو من قبيل ما في الباطن (قوله على الولا) اي ويخرج بها أيضا ما لوجه  
يتم في غرة يمتنع منها ثلاثا لا على الولا بان يمتنع ثم يستنشق وهكذا وكان الاولى  
للمعنى ذكر هذا يظهر قوله بعد الكيفيات خمس (قوله من كونها ستة) يصح في الفصل ثلاث  
كيفيات الثلاثة هي أن يأتي بست غرات لكل منها ثلاث لا على الولا بان يمتنع من واحدة  
يستثنى من الاخرى وهكذا (قوله لم يرد) اي في كلام الاصحاب وفيه أنه ان لم يرد عدم ورود  
فلا مانع منه لان المدار في تفصيل أصل السنة على ادخال الماء في القم والاتف بآي وجه كان  
ولا شك أن هذه الكيفية صحيحة ثلاث وقد أصلها العلامة السبكي في حاشيته على الخطيب  
الى حشرين لا يقال ان تقديم المضمضة على الاستنشق مستحق فلا تصح المضمضة بعد  
الاستنشق فينتج بعض هذه الكيفيات لا ما قول المدار على تقديم المضمضة على الاستنشق  
بالنسبة للمرة الاولى فيهما تأمل (قوله فلو قدم نصب ثنية) اي لا شغال الماء على الماء الذي  
سحب به الواجب (قوله لا ينال وقوله أقل الخ) اي لان المحكوم عليه بالسنة انما هو الاستنجاب  
والتقليم لا كل جزء من مسح الرأس (قوله أحدها الخ) هذا شرط لظهورية ماء المسح (قوله أنه  
لا يمسح من العمامة الجاهزة) اي لا يجب ذلك (قوله والثالث أن لا يرفع الخ) عبارة غيره أرى لا  
يرفع يده في مسح الرأس لمسح العمامة ثلاثا لا يصير الماء بالرفع المذكور مستعملا فهذا شرط أيضا  
لظهورية ماء المسح ولا يمتنع بذلك بل لو رفع يده في مسح الرأس لم يصح مسح يديه بذلك  
لاستعماله حيث (قوله مستدرك) اي لأنه بمعنى قول المصنف ظاهرهما وباطنهما وقد يقال  
هو تصحيح اجزاء الظاهر والباطن ولم يستند ذلك من كلام المصنف (قوله اي ليصل الاكمل  
الخ) حل هذا الماء الجديد على ما عداه بلل الرأس في المرات الثلاث وحده في القولة الآتية  
بعد على ما عداه للمرة الاولى فيشمل ماء المرة الثانية والثالثة لأن أصل السنة يصل بذلك  
فلما ردت الى صحة المسكين (قوله اي بعد المرة الاولى) الاولى في المرة الاولى الا ان تجعل  
بعد معنى في (قوله ويستحب أن يكون ماء الصماخين الخ) فيه أن مسح الصماخين داخل  
في الكيفية التي ذكرها الشارع فان المراد فيها أنه يمسح الصماخين برأسه المسجبة وباطن  
الاذن يسلطن اغلة المسجبة ومعلوم أن ما مسح الاذنين المراد بهما ما يشمل الصماخين بهديد  
قال البصري ويمكن أن يراد به الكيفية المذكورة بيل سببا يعمد ويغسلهم في صماخين  
فهذا ما تحريمه الاذنين أو المراد أنه يأخذ الصماخين بهديد ان لم يمسحهما مع الاذنين فهي  
كيفية أخرى غير التي ذكرها الشارع (قوله ولو أيد به يطونهما كان أولى) اي لان كلامه  
يشمل ظاهرهما وهو ما يلي الرأس مع أنه ليس بمراد وظاهرهم الحق مع الشارع لحرر (قوله



طهر وهو ما يجرى به الرائي  
 في الشرح الصغير ولم يتعرض  
 لهذه المسئلة في الكبير  
 وإذا كثرت مبتدئاته  
 له سائله وغدت ما وعت  
 فيه فحيتته وإذا أنشأت هذه  
 المبتدئات من المانع كدود خل  
 وقا كهة لم تصبه قطعا  
 ويستثنى مع ما ذكر هنا  
 مسائل مذمورة في  
 المبسوطات سبق بعضها في  
 كتاب الطهارة (والحيوان  
 كله طاهر الا الكلب والخنزير  
 وما قولهم من ما آمن احدهما)  
 مع حيوان طاهر وجارته  
 تصدق بطهارة الدود المتولد  
 من النجاسة وهو كذلك  
 (والنجاسة كلها نجسة الا  
 السمك والجراد والادوي)  
 وفي بعض النسخ وابن آدم  
 أي حيتة كل منها فانها طاهرة  
 (ويغسل الايمن ولو غ  
 الكلب والخنزير سبع مرات)  
 بما طهور (احداهن)  
 مصوبة (بالتراب) الطهور  
 يتم الحل المتنجس فان كان  
 المتنجس بما ذكر في ما جار  
 كدركني مرور سبع جريات  
 عليه بلا تعقيم وإذا لم تزل  
 عين العيلة الكلية الا  
 بيت مثلا حسبت كلها  
 نجسة واحدة والارض

فمن المسجد المراد به كافي المدايق محل الصلاة ولومدرسة تقام فيها الجمعة وغيرها (قوله  
 الاولى كافي التصديق الخ) انظر وجهه (قوله اي الافضل ان يبدأ الخ) فيه ان الكلام  
 هنا في التخليل وهو يريد افيه باعقل الامابع ولو كان يتوضا بالصوب وهذا الكلام انما يقال  
 في بيان ما يبدأ به عند غسل الاعضاء لا فيما نحن فيه (قوله فيه نظر) كذا قال سم لكن  
 نقل عن شرح الروض الكراة وعن التويزي عنهما كذا في البصري (قوله ومحرمة  
 فيه) قيل محله اذا لم يعد الماء الزائد لما يتوضا منه كافي فهو نجسة وباريق والاصح ما في  
 البيضاء فلا حرمة وأطلق الاطعمي الحرمة وعليه ظاهر المتن (قوله لشعولها الخ) فيكون  
 المراد تكرير ما ذكر هنا وما لم يذكر كغسل الاعضاء (قوله تثليث النية) كذا نقل عن ع ش  
 والنراوى ونقل عن فتاوى مد ما وافق ذلك وتثليثها لا على قصد ابطال الاولى بل على  
 قصد التاكيد لها ولا فرق بين النية الواجبة والمندوبة وقال الحلي لا يندب تثليثها  
 كما أتى به والده شيخنا وعليه الاشياخ كالعلامة القزويني ومثابضة لانه يورث الوسوسة  
 (قوله وينبغي اعتبار الشروع الخ) المقام للتبريع كالا يفتي (قوله لمن شرع في غسل  
 باقية الخ) لعل هنا مقطا وعبارة سم وجه الله اخمن أبعد البعيد تحقق موالاة الطهارة لمن  
 شرع في غسل يده قبل بخاف غسل وجهه ثم اعرض عنه فهو يوم وان وصل به اي بغسل باقي  
 اليد بنية طهارته اى وهي ظاهرة (قوله غير مسح الاذنين) فيه ان مسح الرأس مثله لمسه في  
 سنة هذا دون ذلك (قوله بالصوب عليه) وبكذا ترك الاستعاذة في غسل الاعضاء وان كانت  
 مكررة والاولى خلاف الاولى (قوله ومنها ان يضع التوضي الخ) واذا امتنع بانسان فيقف  
 في الوضوء من يساره وفي الفصل من يمينه لطلب تقدم شقه الايمن والذي معه المنديل يقف من  
 يمينه اى شرقاوى على التصريح (قوله استحباب النية) اى ذكرها بالضم لاذ كرا بالضم  
 (قوله لبسل الماء مقصده) اى عند غسل كفيه وأما عند غسل اليدين فواجبة ان لم يصل الماء  
 الا به (قوله رافعيديه) اى ومصره (قوله من حل ميت) اى ارادة قتله اى بجيرى (قوله  
 والوقوف بعرفة) انظر هل يطلب الوضوء لثلاثين لم يرد الفصل أو مطلقا حتى ينشب وضوء غير  
 وضوء الغسل المتدوب وكذا يقال فيما طلب فيه الغسل حرر (قوله ومن من الرجل الخ)  
 محل نية ان لم يمس أحدهما فليطهر ما لهما اذا مسه فالوضوء واجب لا مندوب كما اذا مس الرجل  
 آلة لرجل والمرأة آلة للنساء هذا اذا كان الماس واضحا فان كان الماس خفى فلا يقتض  
 وضوء الا اذا مس الآتين معا من نفسه أو غيره افاده الشيخ عوض (قوله لا القوى) اى  
 الذى هو مجرد غسل اليدين اى مدايق  
 (فصل في الاستبراء) (قوله وشرع مع الوضوء الخ) تقدم ان الوضوء شرع أول  
 البعثة الا ان يصل كلامه هنا على القرينة بالنسبة للوضوء فلا ينافى ان أصل المشروعية  
 سابق (قوله فيدخل فيه الاستقبال) الاولى عدم الاستقبال لان الاستقبال حرام  
 وهذا الاستدبار (قوله اى ذاتا) اى حقيقته وهي ازالة الخارج الملوث الخ وقوله  
 وكيفيته وهي ان يقدم في الاستبراء بالماء القبيل على المبر ثلاثا يمس يده من البول لو قدم  
 المبر وان يتم الحل به وفي الاستبراء ما يطهر ان يقدم المبر بادنا بالاول من مقدم الصلابة البقية

و يديره قليلا قليلا الى ان يصل الى الذي بدأ منه ثم بالتالي من مقدم الصفحة اليسرى كذلك  
ثم يمر الثالث على الصفحتين والمصرية جميعا وقوله وأجروا أى حقوق الطلب ان حصل بالماء  
أو بالجربشروطهما وهذا الأخير معلوم من كلام المصنف بالزوم لا بالصرح وأما الأولان فلا  
فكان الأولى للمصنف ان يقول أى فى أحكامهما بمعنى التسبب التامة فيشمل جميع ما ذكر  
فى الفصل (قوله والحصة) أى اذا أخبر الطيبان العدلان بانهم امنعتهم من طاهر على ما يأتى  
المعنى لكن سياق ان بعضهم استظهر الاكتفاء بمعدل واحد وسياق ما فيه (قوله واعقده  
التسخين نصرا) عبارة سم ولا يوجب بل يكره كما صرح به الجرجاني بل صرح الشيخ نصر  
المقدس بتأنيده فاعلم اه وقوله بتأنيده هو ضعف عند مروج (قوله بل عند ارادة القيام الى  
الصلاة) أى وعند خشية التضعيف بالصلاة (قوله ظهور المشقة) أى فى المذكور وظهور  
التعمية فى الاتى (قوله لكن نسب) أى فى غير المخرج كالبر الجاف والحدود (قوله أى  
الحقيق الخ) انما عمله على ذلك لاعلى الجرجاني لئلا يشكروا مع قوله وما فى معناه (قوله ولومن  
بعبارة الحرم) أى فيميز على الأصح لكن مع الكراهة عند وجود غيرها شرعاوى (قوله  
وان حرم) راجع لموقوف فقط (قوله ما يبيع يحاصيها) أى بان حكمها كحكم حتى يهتبه  
(قوله قال العلامة مروج) تعالى الشيخ الاسلام ويوجب تعميم المثل الخ) ومثلها والله مروج  
وصاحب الأنوار مروج وقال فى شرحه على مختصر بافضل وظاهر كلامه أى المصنف ككلام  
الشيخين انه لا يجب تعميم المثل بكل مسحة من الثلاث وفيه كلام يتقنه فى شرح الارشاد بما  
حاصله أن فى كلامهم شبه متعارض فراجع مع متاخرين الوجوب رعاية للمدرك وآخرون عدمه  
أخذوا بظواهر كلامهم اه وقوله رعاية للمدرك أى لانهم قد أوجبوا كالحديث ثلاث مسحات  
وان حصل التقابل واحدة واذا صبح بكل حجر جزأ من المثل فى الحقيقة انما هى مسحة واحدة  
فأى فرق بين مسح الموضع كله بحجر واحد مع الاتقاء وبين مسح كل جرسته مسحة واحدة بحجر  
غير الذى قبله وأيضا قد قالوا انما وجبت الثلاث استظهارا والاستظهار انما يكون عند  
تكرار المسح على الموضع الواحد بل هذا يوجب الى كونه منقولا كقواهم لابق من الثلاث وان  
حصل الاتقاء بدون استظهارا لكانت بشرط الاتقاء وان حصل واحدة فاما اذا قلنا الثلاث  
لمجموع المثل كيف يتصور انما قبل الثلاث حتى يجب وان حصل الاتقاء بدونها مع أن الموضع  
انما مسح مرة واحدة وكيف يتصور الخلاف يتناول بين مالك وقوله وآخرون عدمه أى  
الوجوب منهم ابن المقرئ والزادى وسم العبادى حيث ذكر فى شرحه على أبى شعيب  
أنه لا يجب التعميم بكل حجر وانما الواجب تعميم المثل بمجموعها وقد أبدى هذه الطريقة  
بخصوص قلها وشنع على أصحاب الطريقة الأولى وقد أفرد الكلام على ذلك الشهاب  
البرلسى بالتأليف وأطال فى ذلك الكلام وقال انه لم ير لشيخ الإسلام فى المنهج وغيره  
سلفا وقد أبدى العلامة الرشيدى عليه البرلسى ومن غفلوا كل التأييد لكن الحق به  
كما قاله الجوهري ما عليه مروج ومن غفلوا (قوله والاحداد) أى تصوراتية الميت  
لازوجه لان احدا هامة عدة الوفاة (قوله لوان استجيب بالماء الخ) عبارة مروج ولونهم  
ريح نجاسة فى يده بعد استجابه لمحكم بنجاسة المثل وان حكما على يده بالنجاسة لانما لم يتحقق

التراية لا يجب القربان فيها  
على الأصح (ويفضل من  
سائر) أى باقى (النجاسات  
مرة واحدة) وفى بعض النسخ  
مرة (تأتى عليه والثلاث)  
وفى بعض النسخ والثلاثة  
بالتاء (أفضل) واعلم ان  
غسله الصلابة بعد طهارة  
المحل المفسول طاهرة ان  
انقضت غير متغيرة ولم يزد  
وزنها بعد اتصالها بما  
كان بعد اعتبار مقدار  
ما يشربه المفسول من الماء  
هذا اذا لم يبلغ قلتين فان  
بلغها فالشرط عدم التغير  
ولما فرغ المصنف عما يظهر  
بالفصل شرع فيما يظهر  
بالاستحالة وهى انقلاب  
النسبة من صفة الى صفة  
أخرى فقال (واذا نظمت  
الخبرة) وهى المقتضى من ماء  
الغيب محقرة كانت الخبرة  
أم لا ومعنى نظمت صارت  
خلوا وكانت صيرورتها خلا  
(بنفسها طهرت) وكذا  
لو نظمت بنقلها من شخص  
الى ظل وعكسه (وان) لم  
تضلل الخبرة بنفسها بل  
(نظمت بطرح شئ فيها  
لم تظهر) واذا ظهرت الخبرة  
طهرتها بغيرها  
(فصل) فى الميعن

والنقاس والاستحاضة  
(وهو يخرج من القروح ثلاثة  
بما هم الحيف والنقاس  
والاستحاضة فالحيض هو)  
الدم الخارج في حين الحيض  
وهو سبع سنين فما أكثر  
(من فريج المرأة على ميل  
العدة) أي لعله بل لعدة  
(من غير ميب الولادة)  
وقوله (ولو نه أسود مخمد  
لذاع) ليس في أكثر نسخ  
الثق وفي الصحاح احتدم  
الحم اشتدت حمرة حتى  
أسود ولعله التماسي  
احرقه (والنقاس هو الدم  
الخارج عقب الولادة)  
فالخارج مع الولد أوله  
لا يسمى نفاسا وزيادة الباء  
في عقب لغة قليلة والأكثر  
حذفها (والاستحاضة)  
أي دمها (هو الدم الخارج  
في غير أيام الحيض والنقاس)  
لأنه يميل العدة (وأقل  
الحيض) زمان (يوم وليلة)  
أي مقدار ذلك وهو أربع  
وعشرون ساعة على الاتصال  
المستأدى في الحيض (وأكثر  
خمس عشرة يوما) بلياليها  
فإن زاد عليها فهو استحاضة  
(وغالبه ست أو سبع)  
والمتقدم في ذلك الاستقراء  
(وأقل النقاس ليلة)

أن محل الرجح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للعسل لاحتمال أنه في جواتبه فلا تقصير بالشك  
أوان هذا المحل قد ينكف فيه في الاستحاضة بالجرح فقف فيه هنا واكتفى بخلية ظن زوال العجاسة  
أه وقوله لم يصحكم نجاسة المحل ظاهره وأن كان المستحبى بأقيا بالمحل الذي قضى حاجته فيه وهو  
ظاهر من كون هذا المحل طلب فيه التخصيف وقوله وان حكمنا على يدب العجاسة أي فلا تصح  
صلاته قبل غسلها ونصير ما أصابها مع الرطوبة أن علم أن الإصابة بموضع العجاسة بخلاف  
ما لو شغل الإصابة بموضع العجاسة أو غيره لا لا لا تقصير بالشك وقوله لا لا تصح أن محل الرجح  
الخ مقتضاه أنه لو تحقق ذلك حكم بنجاسة المحل وقوله بصدد ذلك أوان المحل قد خفف فيه الخ  
مقتضاها عدم الحكم بقاء العجاسة في المحل وان تحقق أن الرجح في باطن الأصبع وهو منقول من  
شرح الروض واقتصر الزيادة على العلة الثانية وتبعه المحض (قوله أي ليصب غسل المحل)  
الأوضح أن يقول والافيب غسل المحل (قوله واستبعد العلامة ج الوجوب) قبل الأولى  
عدم الوجوب كما في عبارة العبدى وعبارة الصفة ويحتمل في غلبة ظن زوال العجاسة  
ولا يسن حينئذ شتم يجوز عهد جوبه بدنه في شرح العباب وهو من يد دليل على نجاسة يده  
فقط إلا أن يشهدا من الملاقاة للعسل فانه دليل على نجاستهما كما هو ظاهر والكلام في ربح  
لم تصرا زالتها كما يعلم مما يأتي ولو تولفت في المحل على نحو استلكت أو صابون فغضبة اطلاقهم ثم  
الوجوب هنا وفيه من العسر ما لا يخفى أه ومقتضى قول مر أوان هذا المحل قد خفف فيه الخ  
أنه لا يجب الاستحاضة بنصر الاثنان قائل (قوله ولا في غير القروح الاصل) والنقبة المنقبضة  
وان قامت مقام الأصل في انتقاض الوضوء بغيرها بأن انتقضت تحت السرقة وانما الأصل  
فلا يجرى فيها الجرح وهذا في الانسداد العارض أما الخلق فهو كالملصق في ذلك منه مع وشيخ  
الاسلام ومنه م ر ثبت المنقح جميع الاحكام ومنها اجزاء الجرح فيه وكذا قبله المشكل  
أولاً - دعهما لا يجرى فيه الجرح لا احتمال الزيادة في كل واحد من القرحين وخروج بقولنا قبل  
المشكل أو أحدهما النقبة التي تعلما فيجرى فيها الجرح لا تنقاه الزيادة وإن كان كذلك فلا بد أنه  
كأن الصفة والنهاية وكذا ذكر ان اشتباها فلا يجرى فيها الجرح (قوله والمراد بالنجس الخ) هذا  
تأويل جبه بل لا يصح (قوله وان انتشر حول الجرح) هذا غاية في الثاني أي قوله ولا يتقل  
(قوله ولومع اتصال) الأولى حذف لولا لأن مر بشرط الاتصال أي اتصال وتقطع لم يجر  
الجرح في التقطع وحقه ان يكره في قوله بعد أو اتصال بأن يقول أو ولومع اتصال (قوله  
أو اتصال محكماتهما العلامة الخطيب) ان ثبت هذا من الخطيب فهو ضعيف وحاصل  
ما ذكره المحققين من زيادة بيان انه وان خرج الخطيب ثم استقر فان لم يتقل منه شيء كنى الجرح فان  
اتقل منه شيء فان كان مع اتصال فلا يمتنع المالح المتقل والمتقل منه وان سكت ان من  
غير اتصال كنى الجرح المتقل من دون المتقل وأما انه لم يستقر الخارج بل تقطع من أقل  
الامر ولم يجاوز صفة - صفة فقيه كلام الخطيب الرعلى فقال الخطيب يكفي الجرح في الجميع  
وقال مر يمتنع المالح في التقطع ويكفي الجرح في الاتصال (قوله وكذا ظاهر رطب) فاللهوم  
فيه تقصير (قوله وبشرط ان لا يجلو الخ) فان جاوز الصفة أو الحقة تعين المالح  
في الجوارز فقط ان لم يكن متصلا ولا اتصلا في الجميع بانقاس من م ر وخ ط (قوله أي من

يريد قضاها) هذا لا ينسب ما ذكره المتن فان الامور التي ذكرها انما تختص بحال قضاها  
بالفعل فالمراد بقاها الحاجة المتلبس بخصائهم بالتفعل نعم ما ذكره المتن من ان ينسب بعض  
الاداب التي لم تذكرها كتحريم السباحة على العيين عند دخول الخلا والتعود (قوله  
ولا بد ان يكون له عرض) خالف في ذلك ج (قوله وان حصل السبح بدونها) اي اولى به صل  
الابرز ياد على التثنية لكونه بالفاعلة مثلاً وطوبى لاجلها وقوله ولعل الاكتفاء الخ والقرب  
ايضا الزيادة على التثنية ان لم يحصل السبح الا بها والحاصل ان التعبير بالتثنية جرى على  
الغالب فالمدار ان يكون سائر من قدمه الى سرته (قوله او قصد ذلك) اي اولى بتكرره  
قضا الحاجة لكن قصد المود اليه وهذا في غير الكتب اما في قصير عدة ببيتها لقضا  
الحاجة فيها وان لم تقض فبقا بالفعل (قوله انه خلاف الافضل) الفرق بين خلاف الاولى  
وخلاف الافضل هو ان خلاف الاولى باصلاح الامور من مازاها المنهي عنه لا يمكن  
ينهي غير خاص فهو المعبر عنه بالمكره كراهة خفيفة واما خلاف الافضل فعاما لا ينهي  
فيه بل فيه فضل هكذا قاله الرشيدى على م ردافها وقف ع ش في الفرق بينهما (قوله  
فيحرم فيه مطلقا) اي قليلا وكثيرا لكن بشرط التغير في حسنة اليقين تأمل (قوله اما  
المهجور) محترز المسألة (قوله ويكره استقبال حفرة ميت المقدس) هذا مكره مع كلام  
الشارح اذ قول الشارح كيت المقدس اي كحضرة اذهى التي كانت قبله أولا (قوله بهدم  
السائر) اي بهدم السائر المستوفى لشروط من كونه سائر من قدمه الى سرته وعبرضا وغير  
بعدهما اكثر من ثلاث اذرع  
(فصل في النواقض) (قوله فيلزم على من عبر بالنواقض الخ) انت خبير بان  
النقض اذهاب المنقوض من أصله بحسب اذهابه كله لا بحسب انه كانه لم يكن في ماضى الزمن  
بدليل ما مثل به فان الانتقاعات التي كانت خاصة بالمدار والاحكام المتقدمة عليها لم ترتفع  
من أصلها بعد نقضه ولا شك ان الوضوء انتقض من أصلها حتى السابق اذا طرأ الحدث اذ لم  
يقرب من اجزائه كبعض غلى الوجه مثلا وهذا لا ينافى صحة الصلاة الواجبة حين الوضوء  
(قوله الا ان يفصل الاضافة بيانية) اي او حقيعية ويراد بالحدث الامر الاعتباري الذي  
يقوم بالاعضاء او المنع المترتب على ذلك (قوله يلزم عليه تقدم صحة الخ) يدفع بان المراد  
ملائمة الابطال كافي بالحدث الثاني (قوله التي يفتى بها الطهر) اي شأنها ذلك (قوله  
والمراد هنا الاسباب بلبيل صماخ) هذا انما ينسب من مجري باب الاحداث كشيخ الاسلام  
في المنهج حيث قال باب الاحداث هي خروج غير منه الخ فيقال حيث في الحدث وان كان  
يطلق على الامر الاعتباري والمنع المترتب عليه والاسباب لان المراد باللبيل بلبيل قوله هي  
خروج غير منه اذ ارادة الاولين تقتضى تأويل اي بسبب خروج غير منه الخ (قوله لاجل  
الاستئناس به) هذا لا يفتي به مستقلا اذ يمكنه ان يقول وزوال العقل الانوم ممكن مقصده  
تدبر (قوله لان اللفظ السيلين بالنفس) وهي تبطل معنى التسمية كما تبطل معنى الجمعية  
والجنس صدق بالواحد والاكثر لكن لا حاجة لهذا الجواب لان الشارح فسر السيلين  
بالقبل والدبر وهذا لا ينافى ان أحدهما في ذاته فيميلان (قوله لان المراد ما شاء ذلك) اي

وايدىها من زفير وابتداء  
التناس من اتصال الرحم  
(واكثر من ثوبين وما واثابه  
أربعون يوما) والمعتد في  
ذلك الاستقراء أيضا (وأقل  
الطهر) القاصد (بين  
الحبستين خمسة عشر يوما)  
واحتزل المصنف بقوله بين  
الحبستين عن القاصد بين  
حبس وتطهر اذا قلنا  
بالاصح ان الحامل تحيض  
فاته يجوز أن يكون دون  
خمس عشرة يوما (ولابد  
لا كفه) أي الطهر فقد  
تصكت المرأة دهرها  
بلاحيض اما غالب الطهر  
فيعتبر بغالب الحيض  
فان كان الحيض سنا  
فالطهر أربعة وعشرون  
يوما او كان الحيض سبعا  
فالطهر ثلاثة وعشرون  
يوما (وأقل زمن تحيض  
فيه المرأة) وفي بعض النسخ  
الحاجية (تسع سنين) قرية  
فلوراته قبل قيام القبع  
بزمن ينسب من حيض  
وطهر فهو حيض والا فلا  
(وأقل الحمل) زمنا (سبعة  
أشهر) ولطنتان (وأكثره)  
زمنا (أربع سنين) وغالبه  
سبعة أشهر) والمعتد في  
ذلك الوجود (ويحرم  
بالحيض) وفي بعض النسخ

ويحرم على الحائض (ثمانية  
أشياء) أحدها (الصلاة)  
فرضا أو تطلا وكذا حصة  
التلاوة والشكر (و) الثاني  
(الصوم) فرضا أو تطلا  
(و) الثالث (قراءة القرآن)  
(و) الرابع (مس المصحف)  
وهو اسم المكتوب من كلام  
الله بين الخطين (وسط) الا  
إذا خافت عليه (و) الخامس  
(دخول المسجد) لما نص  
ان خافت تلويثه  
(و) السادس (الطواف)  
فرضا أو تطلا (و) السابع  
(الوطء) وبين لمن وطئ  
في اقبال الدم التصديق  
بدينار لمن وطئ في اديان  
التصدق بنصف دينار  
(و) الثامن (الاستمتاع بما  
بين السرة والركبة) من المرأة  
فلا يجرم الاستمتاع بهما ولا  
بما فوقهما على المختار في  
شرح المهذب ثم استورد  
المصنف كراهته أن  
يذكر في السابق في فصل  
موجب الفحل فقال (ويحرم  
على الجنب خمسة أشياء)  
أحدها (الصلاة) فرضا  
أو تطلا (و) الثاني (قراءة  
القرآن) غير منسوخ  
التلاوة آية كانت أو حرفا  
سرا أو جهر أو خرج بالقرآن

لا تقتصر بالقول حق يحتاج للتقيد بالتوضيح كما فهم الشارح وقيل انه من كان صحيح أيضا  
(قوله عدلان طيبين) الظاهر انه يكتب هنا بعدل واحد تطيرا لاخبار يقصص الماء فانه يكتب  
فيه واحد قال في المصنف ولو أخبره بتجبه عدل رواية مبيها لاسبابا وفيها موافقا اعتدله كذا  
قال بعضهم وقد يفرق بأن ما هنا حتى غير مشاهد فاعتبر فيه التعذر بخلاف ما هنا لكن سياق  
في فصل العبادات أن العلامة الخطيب أكتفى بعدل واحد في الحكم بصلية الحصة (قوله  
في أي موضع من البدن) أي انسداد الأصلي خلقة ولومن المتأخذ الأصلي عند ج وعند  
الشهاب هر والخطيب والطلاوي ومرو وغيرهم لا يقتض ما يخرج من المتأخذ المفتوحة  
كأتم والاذن بخلافه ما إذا انفتح لم يخرج آخر فان خارجه يقتض من أي موضع كان وقوله  
أو من تحت المعبة بخلافه فوقها فلا تقتض بالخارج منه ثم انه عند ج كشيء من شئ الاسلام يثبت  
للمسد ما تر أحكام القروح ولا يثبت المنقح الا التقتض بمخرج الخارج منه سواء كان  
الانسداد أصليا أم عارضا ثم شئ الاسلام لم يصرح بتضييق سلب الاحكام عن المسد  
الخلق وانما هي من شبه الاحكام عن المنقح لان شئ الاسلام قال في شرح الروض ان كلام  
الماوردي قد يفهم ان الحكم حينئذ المنقح وهذا الاقحام انما اجابا فان سلب الماوردي  
الاحكام عن المسد الأصلي وإذا كان هذا يفهم اثبات الحكم للمنقح فتنفي الاحكام عن  
المنقح في كلام شئ الاسلام يفهم اثباتها للمسد وأما الرولى ومن هنا نحو ما الحكم كذلك  
عندهم في الانسداد العارض وأما الخلق فينعكس الحكم فيه عندهم فتنتقل الاحكام كلها  
فيه للمنقح وتسلم عن الأصلي هذا ملخص كلام طويل مذكور في الأصل فنص عليه  
بالتواجد ولا تغتر من خالف ما ذكرناه من اجل مقداره وسامقامه فراجع أصل الكتاب ليتبين  
لك صحة ما ذكره كذا في الحواشي المدينة وفي كشف النقاب وحينئذ أقيم التقب مقام المسد  
فليس لمن أحكامه الثلاثة التقتض بالخارج منه وعدمه مع النوم محسنا له ويجوز  
وطء الحليلة فيه لكن لا يجب الفحل حينئذ الا بالانزال قال سم ويجوز للليل الوطء في  
الثقبه وان لم يكن للليلة دبر لان المتنع الوطء في الدبر وهذا ليس دبرا وقال العزيزي يحرم  
وطء الحليلة في المسد لانه لم يخرج عن كونه دبرا فان كان الانسداد أصليا اقتض الخارج من  
أي ثقبه بل تتعلق سائر أحكام القروح بها فيصيرها إذا كانت فوق السرة ولو في الجهة  
ولا يراعى السجود حينئذ ويجزى فيها الجبر ويوجب الحد بالوطء فيه ويتقرر به المهر ويحرم القتح  
من الحائض ولا حريم له لان ما بين السرة والركبة عورة بجملة (قوله نعم لو نام في الصلاة  
الخ) هذا الاستدراك لا وجه له هنا وانما حقه أن يذكر في مبطلات الصلاة (قوله لو قال  
على غير هيئة التمكن لكان أولى) وجه الأولية ان هيئة التمكن وصفته تصديق بقيامه  
وقعوده مثلا وهذا ليس بمراد بل المراد هيئة هي نفس التمكن وهذا لا يستفاد مما عبر به  
فالاولى ان يعبر به هيئة التمكن أي هيئة هي التمكن يحصل الاضافة للبيان وفي بعض نسخ  
المعنى لو قال على غير هيئة التمكن الخ ووجه الأولوية على هذا ان الممكن أن يصر من التمكن  
وايضا التمكن يشعر بالمبالغة في التمكن والمبالغة ليست بشرط (قوله وقد يقال هو أنيب  
لوجود الباء الخ) فيه ان الباء في جمعه تناسب تعلقها بكل من الممكن والتمكن فهما

في مناسبة قوله ببقعه على حد سواء ولو علل ذلك بوجود الضمير في ببقعه لا بوجود الباقية  
 لم يظهر وكان له وجه هذا على النسخة الاولى وأما على النسخة الثانية فالامر ظاهر لأن  
 الممكن تحدى ببقعه لا بالياء بخلاف الممكن وبعد هذا كله يرد أن النسخة ببقعه من الشرح  
 لأن المتن كما سبق له على أنها لو كانت من المتن لوردان آتياء بها غير لازم بل كان عليه أن يأتي  
 بما يناسب تأمل (قوله ومعه ما لم يكن الخ) أي محل كون النوم على هيئة المتحسك غير  
 ناقض ما لم يكن الخ فهو راجع للمعهوم (قوله وليس من المتن) أي خلافا لما هو عليه كلام  
 الشارح فإنه يوهم أنه من المتن على ما في بعض نسخ الزيادة (قوله هو راجع لقائم الخ) ويراد  
 بالقائم حثوث المتصيب المعتمد على قلبه اذ تكلمه سيئت كذا لا يمكن لعدم أمنه من خروج شيء  
 وأما إذا أريد به المنتصب ولو كان معتمدا على غير قلبه فإنه حينئذ كان معتمدا على غيره  
 باليه على نحو محذور أو محذور لا يتقصر وضوءه ولعل هذا الأخير هو مراد الشيخ عليه حيث قال  
 الصواب رجوع الغاية الأخيرة فقط وأما الأول وهو من قام فاعلم متكاملا فلا يتقصر وضوءه  
 كما يدل عليه عبارة خط تأمل (قوله لكانا أولى وأعم) لعل وجه الأولية الاختصار ووجه  
 العموم شموله لما لو قام على جنبه مثلا تدبر (قوله أتمنا فسر بذلك لأجل إخراج النوم) فيه نظر  
 لأن هذا التفسير يشعل النوم لأنه يوجب العقل فالأولى أن يقال إنما فسر بذلك لأجل قوله  
 بسكر أو مرض لأنهما لا يزالان العقل بمعنى الصفة الغريزية ولو جعل الشارح العقل على التقييد  
 لم يصح لهذا التفسير ثم إن النوم يخرج بقول المصنف بسكر الخ (قوله لأنه أمان الأنحاء الخ)  
 فيه نظر لأن حقيقة كل منهما بآلية فلا يرى إذا الجنون زوال العقل من القلب مع بقاء القوة  
 والحركة والأنحاء زوال الشعور من القلب مع فتور الأعضاء والسكر زوال الشعور من القلب  
 مع بقاء القوة والحركة وقوله وهو زوال الخ فيه أن هذا تعريف السكر لا الجنون (قوله ومعه  
 على المرض خاص الخ) فيه نظر من وجوه الأول أنه قيد المرض بحيث يكون كالانحفاء الثاني أن  
 صف الخاص لا يكون بأو الثالث أن المصنف عليه هو سكر لا مرض فالأولى أن يراد بالانحفاء  
 بغير مرض آخر معه وإن كان هو قسم من الأمراض فيكون ذكره بعد المرض المقيد بمسبق  
 من ذكر أحد المتعارفين بعد الآخر (قوله ولا اجز على الآتياء) وقيد الحافظ بغير الطويل  
 قال السبكي وليس كأنحاء غيرهم لعدم استيلائه على بواطنهم لأنها إذا عصفت من الانحفاء هو  
 النوم على هذا أولى وعلى هذا لا تقتضيه طهارتهم واعتد شيطان البالي أه رحاني أه يصير  
 (قوله وموسوس) فيه شيء كذا قيل (قوله أو بعض كل منهما) أي حيث يتق اسم الآدي  
 (قوله تعين إضافة المصدر لقاعدة) فيه نظر بل هو محتمل أيضا لكونه من إضافة المصدر  
 للمفعول والمرأة بالرفع هي الفاعل (قوله ولو احتمالا) تعميم للمحرم (قوله لكان أولى) أي  
 من جهة إيمانه عدم انتقاض وضوء المرأة إذا كان الرجل ميتا وقوله وأعم أي من حيث  
 شمول تلك الصورة (قوله أي على التأييد الخ) لأهمية تلك القيود التي زادها لأن ما خرج بها  
 خارج بقول الشارح لأجل نسب الخ (قوله بنت الموطأ شبهة) أي فإن السبب الذي  
 هو الشبهة لا يوصف بالاحتياط ولا غيرها (قوله وأما زوجات بقية الآتياء الخ) الذي ذكره الشيخ  
 ح ف أنهم يحرمون على الأم لا على الآتياء بخلاف زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فأنهن

التوراة والآنجيل أحاذ كاد  
 القرآن فصل لا يقصد  
 قرآن (و) الثالث (مس)  
 للمصنف وحده من باب أولى  
 (و) الرابع (الطواف)  
 فرضا أو قلا (و) الخامس  
 (البث في المسجد) لجنب  
 مسلم الضرورة كمن احتلم  
 في المسجد وتعذر خروجه  
 منه لخوفه على نفسه أو ماله  
 المعبور بالمسجد ما رايه من  
 غير مكث فلا يحرم بل ولا  
 يكره في الأصح وتردد الجنب  
 في المسجد بمنزلة البث  
 وخرج بالمسجد المدامس  
 والربط ثم استطرد المصنف  
 أيضا من أحكام الحدث  
 الأكبر إلى أحكام الحدث  
 الأصغر فقال (ويحرم على  
 الحدث) حدثا أصغرا (ثلاثة  
 أشياء الصلاة والطواف  
 ومس المصنف وحده) وكذا  
 خريطة وصندوق فيهما  
 مصنف ويصل حله في أمتعة  
 وفي تفسير أكثر من القرآن  
 وفي دراهم ودنانير وخواتم  
 نقش على كل منها قرآن ولا  
 يمنع المميز الحدث من مس  
 مصنف ولو لم يدر استقوت علم  
 (كتاب أحكام الصلاة)



وهي لغة الدعاء وشرا كما  
قال الرازي أقوال وأفعال  
مقتضية بالتكبير محتفة  
بالسليم بشرائط مخصوصة  
(الصلاة المقرضة) وفي  
بعض النسخ المسوات  
المقروضة (خمس) يجب  
كل منها بأول الوقت وجوبا  
موسما إلى أن يبق من  
الوقت ما يبعها فيضيق  
حينئذ (الظهر) أي صلاته  
قال النووي سميت بذلك  
لأنها ظاهرة وسط النهار  
(وأقول وقتها زوال) أي  
ميل (الشمس) من وسط  
السما لا بالنظر لنفس الأمر  
بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك  
الميل بقول الظل إلى جهة  
المشرق بعد تهاوى قصره  
الذي هو غاية ارتفاع  
الشمس (وآخره) أي وقت  
الظهر (إذا صار ظل كل  
شيء مثله بعد) أي غير (ظل  
الزوال) والظل لغة السرة  
تقول أنا في ظل فلان أي  
ستره وليس الظل عدم  
الشمس كما يتوهم بل هو أمر  
وجودي يخلق الله تعالى لنفع  
البدن وغيره (والعصر) أي  
صلاتها وميت بظل المعاصرتها

يحرم من حق على الأنبياء ولولم يدخل بين بخلاف إمامه فيصر من على غيره أن كن موطآت لمصلي  
أقوله عليه وسلم ١٨ وأظفر حكم إمام غيره من الأنبياء (قوله بغير محصور) وكذا بالحصور وان  
كان لا ينكح من النسوة الثلاث اختلطت محرمه بين إلا أن كن غير محصورات (قوله أي  
من حيث الذكر) أي لا من حيث الرتبة في النقص أدنية الجميع واحدة (قوله كالنظر الخ)  
الذي قاله هو أن النظر ينقض وكذا محله إذا قطع خلافا لابن حجرهما (قوله على معصم)  
أي ذراع (قوله خلافا للعلامة الخطيب) حيث قال إذا كان الكفان على معصمين  
فلا تنقض الزاخرة ولو سامت بخلاف ما إذا كانتا على معصم واحد وكانت على تحت الأصلية  
فإنها تنقض ١٩ فالعبرة بالمسامة وعدمها لا بالمعصمين وعدمهما خلافا له تدبر (قوله ونحوه)  
الكف الأصلي منها) أي من أصابعها (قوله والرابع أن الزائد المسامت الخ) أي بأن كان  
في جانب الكف على هيئة بقية الأصابع وقوله والذي في الباطن قسم ثان لأنه لم يوجد فيه  
المسامة بالمعنى السابق وقوله وأما الذي في ظهر الكف الخ قسم ثالث أيضا كما لا يخفى (قوله  
لا ينقض لا يظهر الخ) أن حمل على غير المسامت كان معقدا أو لا فلا (قوله وقال شيخنا  
ينقض باطنه فقط) أن حمل على المسامت كان معقدا وغير مناقض لما قبله أن حمل أيضا على  
ما سبق وحاصل المعقود في ذلك أن المسامت ينقض باطنه بدون ظاهره سواء كان في باطن  
المعكف أو ظاهره وغير المسامت أن كان في باطن الكف نقض ظاهره وباطنه لأنه حينئذ  
كالسلعة وإن كان في ظاهره لم ينقض ظاهره ولا باطنه كالسلعة أيضا كذا قالوا ولا يخفى أن  
المسامة في هذا الحاصل غيرها في كلام المعنى قدبر (قوله وكذا حرفها) أي الأصابع  
ففيه أن حرف الأصابع داخل في قول الشارح وحروفه وقوله وحرف الراحة فبها أنه  
داخل فيلزم كرا أيضا فالأولى حذف ذلك لأن تكون الصفة التي وقعت ليس فيها ما ذكر  
فنأمل

٥ (فصل في موجبات الغسل) ٥ (قوله ويعبر عنه بالأسباب) الأولى بالسبب وكذا يقال في قوله  
ويعبر عنه بالمجيبات (قوله الواجب فعله ليصح) هذا ظاهر في قوله موجب الحدث أي  
الواجب فعله وهو تعميم البدن بالماء ليصح الغسل الذي هو الفعل لا في قوله موجب الغسل  
أذ موجب به بالفتح استباحة ما كان ممتعا به كالصلاة ونحوها ١٥ يجبري بالمعنى (قوله  
ولو حكا) أي لينزل السيلان فاته في حكم السلامة من حيث كونه يشاء عنها وعلى هذا فالمراد  
بالسيلان في كلام الشارح ما يشمل السلامة فالغسل في اللغة يطلق على كل من التأثير والآخر  
هذا أمراده (قوله أو مندوبة) أي كالنية في غسل الميت (قوله أو من غيره) كما إذا غسله  
غيره ونوى هو (قوله بالنزوح بشرط الخ) هذا ليس عاما في الكل بل إنما يظهر في إزالة المني  
والحيض والنقاس والولادة (قوله وإن أريد بذلك ما لا يتوقف الخ) الأولى أن يقول وإن  
أريد بذلك الأمر بما يتوقف وغيره (قوله وأجيب بأن المراد الثاني) بصح إرادة الأول ويراد  
التوقف ولو على سبيل الكمال لأن النية في غسل الميت مندوبة يتوقف عليها كماله بخلاف إزالة  
النجاسة المحسوسة في حاشية الشرع فأوى على التصريح بأن النية في إزالة النجاسة مندوبة بل هناك  
قول بالوجوب وفي المدايني على الخطيب أيضا أنهم مندوبة وفي ع ش على م ر هل تستحب

النية



النية في إزالة التباسه أم لا فيه نظر ولا يعد الأول ١١ وعلى هذا فيتنين جواب الهنئ (قوله هو بمعنى انه يجب الفصل الخ) أي أنها منأنية فيها لا يعني انه يلزم من وجوبه على أحدهما وجوبه على الآخر معه حتى يقال ان هذا لا يظهر الا في التقاء الختاتين في الموت وانزال المني (قوله انما عبر بهما) أي ولم يعبر بالذكر الشامل للصبي والاختي الشاملة للصبيته وقوله لأن المني لا يوجد إلا منهما أي وان لم يكن الموت والتقاه الختاتين خاصا بهما اذ يوجد جنان في الصبي والصبيته فقول به ضمهم ان هذا التعليل غير ظاهر فالاولى في التعليل أن يقال انهما محل التكليف دون غيرهما من الصبي والصبيته ١١ غير مسلم بل تعليله هو غير ظاهر لان الكلام الآن ليس في الايجاب الذي هو حكم تكليفي بل في الايجاب بمعنى الاستلزام والتسبب وربط الاحكام بالمسببات من خطاب الوضع وهو عام للمكلف وغيره فتنبيه والمراد الرجال ولو احتمل لا فدخل الهنئ (قوله لأن التقاء الختاتين يوجد قبل دخول الخ) الاوضح أن يقول لأن التقاء الختاتين لا بهذا المعنى بل بمعنى مطلق الاتصال بوجود من غير دخول الحشفة كما اذا وضع الذكرا ختانه على ختان المرأة من غير ادخال الحشفة وأشار الشارح الى أنه ليس المراد بالتقاء الختاتين ماذ كريل الايلاج من اطلاق اللازم واردة بالمزوم (قوله ولا يعني انه كان الاولى اسقاط لفظ حتى) اي لان الكلام في موجب الفصل اعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا ولا شك في وجوب الفصل فيما لو ادخلت المرأة في فرجها حشفة الرجل الميت فلو اسقط لفظ حتى دخلت في كلامه فكلامه هوهم انه لا يجب الفصل في هذه الصورة على المرأة وليس كذلك فتعبر الهنئ بالاولوية انما هو من حيث الایهام لا الخوض والافلا مناسبا اعم بدلا ولي وقيل في وجه الاولوية ان التعبير بالايلاج يستلزم أن يكون الموجع حيا (قوله أو تعدد في مرات) حاصلة انه يجب الفصل بالايلاج أي ما حيث كان أصليا أو زائدا وساعتان لم يسمتا واشتبه فلا يتم ايلاج كليهما معا او مرتبا وهو مراد الهنئ بقوله في مرات فان لم يشبه الزائد فلا عبرته ويحتمل ان معناه أن تضيق الحشفة وجد في مرات من الزمان بأن ادخل أولا بعض ثم بعد ذلك ادخل بعضا آخر وهكذا وهذا أظهر من الاول (قوله اي المذكور من أدى الخ) الاولى أن يقول اي المني أو الذكرا كمدبر (قوله والافن أي جهة كان) اي والفرض انه متطوع الحشفة فان كان منفصلا له حشفة فالعبرة به الا بشدراهما من الطرف الآخر ١١ يعبري (قوله حشفة اقرا نه) أي بالنسبة فاذا كانت حشفتهم ربيع ذكرهم كانت حشفته ربيع ذكره (قوله هو قيد لا يتمنه) اي تخرج البهجة فان نزول مني الا يكون سيافا في طلب غسلها من مالكة هذا مراده ويشترط أيضا أن يكون في الشخص نفسه الخارج منه أول مرة (قوله كان الاولى اسقاط هذه الخ) يمكن أن يجاب عنه بأن مراده ابتداء الجماع قبل علم ادخال الحشفة وهذا غير ما تنه اول (قوله كصلب الرجل) جرى على ما عليه الجمال من ان الصلب هنا كالمفتح تحت المعدة فان الخارج من نفس الصلب يجب الفصل عنده وقال حج تحت الصلب كالمفتح تحت المعدة بأن يخرج من تحت أحد فقرة من فقرات ظهره فان خلق المعتاد عند ادوجب الفصل بالخارج من الصلب ومما فوقه أيضا على وزان ما مرده (قوله أو في أي منفتح الخ) اي ولا يشترط الاستحكام حينئذ كذا قيل لكن في التعبير انه يشترط الاستحكام في الخارج من غير الطريق

وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل المسئل) والعصر خمسة أوقات أحدها وقت الضليلة وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار وأشار به بقوله (وأخره في الاختيار الى ظل المثلين) والثالث وقت الجواز وأشار به بقوله (وفي الجواز الى غروب الشمس) والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثلين الى الاصفراد والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها الى أن يبقى من الوقت ما لا يسهها (والغروب أي صلاحتها وميت بذلك لفعلها وقت الغروب) وورقة لها واحد وهو غروب الشمس أي بجميع قرصها ولا يضر بقائه شعاع بعده (وبمقدار ما يؤذن الشخص) (ويتوضأ) أو يتم (ويسترا العورة ويتم الصلاة ويصلي خمس ركعات) وقوله وبمقدار الخ ساقط في بعض نسخ المتن فان انقضى المقدار المذكور خرج وقتها هذا هو القول الجديد والقديم ووجهه النووي

أن وقتها يمتد إلى مغيب  
الشفق الأحمر (والعشاء)  
يكثر العيق محدودا  
اسم لآول الظلام وسميت  
بالصلوة بذلك لظلمتها فيه  
(وأول وقتها إذا غاب الشفق  
الأحمر) وأما البلد الذي  
لا يضيء فيه الشفق فوقت  
العشاء في حق أهلها أن يضيئ  
بعد الغروب زمن يضيء فيه  
شفق أقرب البلاد إلىهم  
ولها وقتان أحدهما اختيار  
وأشاره بقوله (وآخره)  
يمتد في الاختيار إلى ثلث  
الليل (والثاني جواز  
وأشاره بقوله) وفي الجواز  
الاطلاع القبر الثاني (أي  
الصادق وهو المنتشر ضوءه  
معترضا بالافق أما القبر  
السكائب فيطلع قبل ذلك  
لا معترضا بل مستطيلا  
ذاهبا في السماء ثم يزول  
وتعقبه ظلمة ولا يتعلق به  
حكم وذكر الشيخ  
أبو حامد أن لأمته وقت  
كرامة وهو ما بين القبرين  
(والصبح) أي صلاته وهو صلاة  
أول النهار وسميت الصلاة  
بذلك لظلمتها في أوله ولها  
حكم مصر خمسة أوقات  
أجيدها وقت الفضيلة

المعتاد بخلافه (قوله وهو عدم الحياة) أي بالتعلل بحيث يكون العدم مسبوقا بالوجود (قوله  
وقيل بمفارقة الخ) أي بالتعلل وهذا غير ما قبله وما بعده لأنه على هذا القول من الأمور  
الاعتبارية بخلافه عليه ما فانه أمر عدي (قوله وقيل عدم الحياة علم من شأنه الحياة) هذا  
شامل للمضفة والعقبة مع انه لا يجب غسلهما ولذلك قال الحنفى والاولى (قوله ومثله  
ما يليه) وهو الثاني وكذا الرابع على ما هو الظاهر إذا المراد العرض المسبوق بحصول الحياة  
(قوله فلا دلالة في الآية) الاولى التعبير بالواو (قوله أي وان لم يولد) لعل الاولى وان  
لزمه الولادة (قوله لصحة اضافته لنية اليه) على انه قد نفرد الفصل للنقاس كما لو ولدت ولدا  
جافا واقتسنت ثم بعد مدة أقل من خمسة عشر يوما اختسنتان الفصل يكونه فقط في هذه  
الحالة (قوله عند غير العلامة هـ) اما عنده فيصون لموطؤا بعد ما لا ينزلة الجنابة وهي  
لا تمنع الوطء (قوله ولا تنقض الوضوء عنده) أي لان ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه  
لا يوجب أدونهما بعمومه هذا في غير المصوبة بالليل كما هو القرض أما المصوبة بالليل  
فتنقض الوضوء ولا يجوز لزوم جهاد موطؤا حتى تنقض المراد بالليل كما قيل من المرأة الغنما  
بين الرجل الذي كان تحتها في الكيس ووجه إيجاب الولادة للفصل انها مظنة الليل كما ان  
نوم غير المتكهن مظنة خروج نبي فعولوا على ما وان لم يخرج نبي يقينا اقامة للمظنة مقام المثنية  
ووجه نقض الوضوء بالولادة المصوبة بالليل انتقال الليل على من الرجل ونزع من غير  
الشخص نفسه ينقض الوضوء والذي أوجب حل الليل على ذلك عدم صحته على بل ليس بهم  
اصلا لا ما دخله في وجوب الفصل ولا على بل هو دم مع الولادة لانه دم فساد لا دخل له فيه  
أيضا ولا على دم بعد الولادة لانه موجب آخر غير الولادة لانه اما نقاس ان فرغ الرحم من الحمل  
او حيض ان كان من نواصي الكلام ليس الا في إيجاب عيرد الولادة وفي كلام بعضهم الذي  
ينفي القول به ان الولادة موجبة للفصل لكونها مظنة تاروج الليل الذي هو دم النفس  
ونزلت المظنة منزلة المثنية فلا يقال لو كان كذلك لا كتنى عنها بالنقاس بل انهم قد عدوا  
النوم ناقضا بنفسه لكونه مظنة لخروج الظاهر ولم يكتفوا بذلك بخروج الظاهر عنه ويشترط  
في إيجاب الولادة الفصل خروج كل الولد فلا يكتفى بخروج بعضه متصلا أو منفصلا في إيجاب  
الفصل وان وجب الوضوء بخروج البعض فال بعضهم والآخر في تعليل عدم إيجاب الفصل  
بالمضون خروجيه لا يسمى ولادة والمراد إيجاب انما هو الولادة فهي حبي مستقلة لكن لكونها  
مظنة لخروج الليل لا لكونها مبنيا مستقدا واللاتنقض بإيجابها من غير محلها المعتاد مطلقا  
فليست

هـ (فصل في واجبات الفصل) هـ (قوله والحاصل الخ) عبارة بالقصة مع التقى ومن اعتقل  
لجنابة او حيض أو قحاس ونحوها فبهم ما حصل أي غسلها وان كان الاكمل افراد  
كل فصل وانما يصح الظاهر ومنتهى خطبة الجمعة والكسوف فيه لان تسمى الطهارة على  
التداخل بخلاف الصلاة وما في معناها كالتطيرة أو لاحدهما حصل فقط عملا بمأواه  
وانما يندرج المسنون في الواجب لانه مقصود ومن ثم يعم للجزء بخلاف النية ومن ثم  
حصلت بغيرها وان لم تنوع على ما يأتي لان قصد اشغال البقعة وانهم المتق عدم صحة الواجب

بنية النقل وكذا عكسه لكن يظهر ان محله ان تعدد الاقي في حصول السنة بذلك لعذره  
وانه لو اغتسل لاحد واجبين او احد فليكن قاً كثر فينته فقط حصل الاخر وهو كذلك لما مر ان  
مبنى الطهارات على التداخل وظاهر ان المراد بحصول غير المتوى سقوط طلبه كما في التوبة  
اه قال سم عليها قوله والافيق في حصول السنة فعلى هذا لو توى يوم الجمعة رفع الجنابة فاطا  
حصل غسل الجمعة قوله لاحد واجبين الخ هذا ظاهر في واجبين عن حدث اما واجبان  
أحدهما عن حدث كجنابة والاخر من قدر فاتجه انه لا يحصل أحدهما بنية الاخر لان بنية  
أحدهما لا تضمن الاخر امانية المذود فليس فيما تعرض لنفع الحدث مطلقا وامانية الاخر  
فلان المذود جنس آخر ليس من جنس ما على الحدث بل لو كان من جنس اقبله مضموم حصول  
أحدهما بنية الاخر ايضا فليكن (قوله ولا يكتفى بنية بعض واحدهما) كان يقول نوي برفع  
بعض الجنابة وتطير ذلك الحدث الاصفر ولذلك قال الزركشي وبعض شراح الحاوي لو توى رفع  
بعض حدثه لم يصح قال ٣٢ وهو ظاهر اه أي لان الحدث لا يتميز اذا ذاب في بعضه بقوله  
وفرق شمس بين ما حنا وبين ما لو قال لها أنت طالق نصف طلقة حيث قالوا بوقوع الطلاق كاملا  
فليراجع في باب الوضوء (قوله حصل الجميع) المراد بالحصول سقوط الطلب والافاق التواب  
متوقفا على التوبة (قوله فلا يحصل الا ما توى) أي فاذا توى المندوب لم يحصل الواجب واذا توى  
الواجب لم يحصل المندوب (قوله وينصرف الخ) قد خصصوا هنا النيات بقراءة الاسوال  
ومنعوا ذلك في أبواب آخر (قوله لا يحصل المندوب الشرعي) فيبدل العصة في صورنا لا طلاق  
خلاف المقهور فخرج الجواد وصريح الامداد والاياماب من عدمها في الاطلاق فكذا  
في الحواشي المدنية (قوله وان كان ما فواسعه) أي مع الغلط (قوله غلط) أي كان يعتقد ان  
ما عليه حينئذ كان أو لا يكتفى بمشكلا ببعض ويحتمل ثم انضج به كونه ويحتمل ان المراد  
بالغلط الجهل كان يكون من جهله يعتقد ان بنية البعض تكفي عن بنية رفع الجنابة (قوله هو  
ايضاح الخ) أي بينه ان اشتراط الاقتران النما هو لا عندنا بالفضل تأمل (قوله لان السبعة فيها  
كالواحدة) ولا يكتفى بالبيعة الا ان قرنت باخرها المظهر قدود ما قبلها كذا قال ٣٢ وقال سم  
وعندي انها انصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث (قوله وكذا  
العبسية التي تزول اوصافها الخ) على هذا فيشكل كلامها الشارح فان التماسه اذا كانت  
عبسية ولا تزول اوصافها بغسلة بل بغسلتين فاذي يظهر حيث انه يجب غسلة أو لا يتناق  
التجيز لاجل قسيف التماسه ثم يجب غسلة ثلثة فقط من بنية الحدث والتجيز عند التوى أو  
غسلتين غسلة من بنية لا اوصاف التماسه وغسلة لرفع الحدث فالواجب حيث عند التوى  
غسلتان وعند الرافي ثلاث غسلات فقول الشارح اما اذا كانت عبسية وجب غسلتان  
منهما مشكل بل كان المناسب حيث ان يقول اما اذا كانت عبسية أي ولم تزل اوصافها  
بغسلة واحدة بل بغسلتين وجب ثلثة عند التوى وثلاثة عند الرافي الا أن يقال معنى  
كلام الشارح على هذا ان الغسلتين واجبتان باتفاقهما وهذا لا ينافي ان هنالك خلافا  
في وجوب الثالثة بينهما فالرافي يوجبهما والتوى لا هذا وفي التمسك مع المقومين به  
أي يندفع جس عيني او حكمي بغسلة ثم يغسل ولا تكفي لهما غسلة واحدة وكذا

وهو اول الوقت والثاني  
وقت الاختيار ولو كره  
قوله (وأول وقتها طلوع  
القمر الثاني واخره في  
الاختيار الى الامساك) وهو  
الاضائة والثالث وقت  
الجواز وانما به قوله (وقت  
الجواز) أي بكرة (الى  
طلوع الشمس) والرابع  
جواز بلا كراهة الى طلوع  
الحرة والخامس وقت فحرم  
وهو تأخيرها الى أن يزل  
من الوقت ما لا يسعها  
(فصل في شرائط وجوب  
الصلاة ثلاثة اشياء)  
أحدها (الاسلام) فلا يجب  
المسألة على الكافر الا على  
ولا يجب عليه قضاءها اذا  
أسلم وأما المرتبة فوجب عليه  
الصلاة وقضاؤها ان عاد الى  
الاسلام (و) الثاني (البلوغ)  
فلا يجب على صبي وصبية  
لكن يؤمران بها بعد سبع  
سنين ان حصل التمييز  
والا فبعد التمييز ويضربان  
على تركها بعد كمال عشر  
سنة (و) الثالث (العقل)  
فلا يجب على مجنون  
وقوله (وهو حد التكليف)  
ساقط في بعض نسخ المتن

في الوضوء لانهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتبدل اخلان قلت الاصح: كفيه - حتى في الميت  
والعلم بهذا مما علمت عن استدلال النماذج ثم كما تعلمه واقه أعلم لحصول الغرض منهما  
مرور الماء على المحل أما في الحكمة فواضح وأما في العينية فالغرض انها لا تبيح وان  
الماء وارد لم يتغير ولا زاد وزنه ولا حالت فيه وبين العضو فإذا اتقى شرط من ذلك فالحدث  
باق كالنجس (قوله والاعنى عن القليل فقط) ضعيفا والمعتمد عدم الغشوة مطلقا (قوله شعر  
نبت بالعين الخ) قال في التفتة وإن طال وكذلك الزيادة في شرح الحرر والحلي وقال سم انتظر  
إذا طال ونخرج من الاضيق قال قل في حواشي المحل وإن خرج عن حد الوجه كما صرح به  
ابن عبد الحق اه وهذا هو المعتمدون نقل في الايعاب عن الاذوى وأقره ان محل الغشوة شعر لم  
يخرج من فهو العين والواجب غسل الخارج (قول الشارح رحمه الله ومن أنه مجذوع) أي  
يجب غسل ما ظهر منه مما يشره المقاطع فقط اذا باطنه لا يجب غسله في غير التمام سواء جدد  
أنه ام لا تنظير ما تقدم في الوضوء كذا في الحواشي المدينة (قوله أو ظاهرا أو أصبع من نقد)  
عمول على ما إذا التزم أو تعدد قلعه (قوله لا على قصد القرآن) أي وحده أو مع الذكر بأن  
يخصه الذكر أو يطلق (قوله لانه قرآن) أي لانه تطم قد يكون قرآنا بالقصد فنكره التسوية  
حينئذ ان قصد الذكر أو أطلق ما ان قصد القرآن فهو حرام باتفاق والمعتمد عدم الكراهة بل  
الانكشاف بالتسمية كانه هو الاكل وجه هذا الدفع ما قبل ان تعليل الحاشي ينتج الحرمة لا الكراهة  
تأمل (قول الشارح رحمه الله وينوي به المغسل سنة الغسل) أي فيقول مثلاً نويت الوضوء  
المستنون للغسل ولا يكتفى أن يقول نويت سنة الغسل لانها صادقة بالوضوء وغيره خلافا لما  
يوهمه ظاهر عبارتهم وقوله رحمه الله والاضوى به الاصغر أي فيقول مثلاً نويت رفع الحدث  
الاصغر ولا يكتفى نويت الوضوء المستنون للغسل كذا في كشف النقاب وفي الحواشي المدينة  
انه ان لم يتبرر وجوبه عن الحدث الاصغر نوى رفع الحدث أي نية تبريره مما صرف الوضوء كما عبر به  
في التفتة وفي النهاية ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين أن يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخره  
عنه اه لكن في شرح الارشاد لمج انه ينوي به عند تأخير سنة الوضوء كالم لم يكن عليه حدث  
اصغر ويدل لما في النهاية تعليل التفتة بالخروج من خلافه وجوبه القاتل بهدم الاندراج  
بل قال سم في حاشية التفتة ان كلامها كالصريح في ذلك لكنه قال في شرح المنهج  
الوجه أن ينوي سنة الغسل اذا حدث بل ان نوى ذلك عند افه وتلاعب لا يقال فيجب ان  
ينوي به رفع الحدث خروجاً من الخلاف لا نأقول اذا أخره لم يبق حدث فاذا أراد رفع الحدث  
فليقلد القائل يفتاه ان جاز تقليده بخلاف ما اذا لم يؤخره فان الحدث باق فيمكن قصد رفعه  
ليخرج من خلافه من لا يرى اندراج هكذا في شرح معمر الا أن يقال لا مانع على الصحيح من  
استصحاب نية رفع الحدث خروجاً من الخلاف وان لم يبق حدث على الصحيح الا أن يقال لا حاجة  
لذلك لان نية الوضوء وترفع الحدث فلا وجه لجواز نية رفع الحدث مع عدم وجوده بلا  
تقليد فليصر كلام سم وفي شرحه على أبي نجاش ما وافق ما تقدم عن مر حيث ذكر ان قضية  
التوجيه بالخروج من خلافه هو نية رفع الحدث عند التأخير أيضا لعدم زواله على ذلك القول  
فلا يحصل الخروج من خلافه الا بنية رفع الحدث بل كلام النووي كالصريح في هذا الا مع

(والصلوات المستوفات  
خمس المبدان) أي صلاة  
بعد الفطر وبعد الاضحية  
(والكسوفان) أي صلاة  
اكسوف الشمس وخسوف  
القمر (والاستسقاء) أي  
صلاته (والسنة التابعة  
للقرائض) ويعبر عنها أيضا  
بالسنة الراتية وهي (سبعة  
عشر ركعة ركعتا التجر  
وأربع قبل الظهر وركعتان  
بعده وأربع قبل العصر  
وركعتان بعد المغرب وثلاث  
بعد العشاء مائة وواحدة  
منهن) والواحدة هي أقل  
الوقت وأكثر ما إحدى عشرة  
ركعة ووقته بين صلاة  
العشاء وطلوع التجر فلو  
أوتر قبل العشاء هذا أو  
هو المفضل فيه والراتب  
المؤكك من ذلك كله  
عشر ركعات بركعتان قبل  
الصبح وركعتان قبل الظهر  
وركعتان بعدهما وركعتان  
بعد المغرب وركعتان بعد  
العشاء (وثلاث فوافل  
مؤككات) غير تابعة  
للقرائض أحدها (صلاة  
الليل) والتشيل المطلق في  
الليل أفضل من التقليل المطلق

نصريه بأنه لا فرق بين تقديم الوضوء وتأخيره وتوسطه صريح بأنه ينوي رفع الحدث إذا لم  
تجبره جنابته عن الحدث وهنا قطعنا عن تجبره جنابته عن الحدث إذ قد صاحبها الحدث قطعاً  
وارتفاعه بارتفاعها لا يمنع أنها لم تجبر عنه كما هو على ولا يضر في صحة وضوئه بهذه التنية  
اعتقاده زواله نظراً لمراماة القائل بعدم زواله فتصحيح كون مراعاة الخلاف مجوزة لهذه  
النسبة وإن لم يخلد الخلاف ويؤيد ذلك ما ذكره بعض الأصحاب أنه يسن لغاقد الطهورين  
التييم على نحو صخر خروجا من خلاف من يجوز ولا يصح حمل هذا على تقليد القائل بالجواز  
لأنه مع تقليده لا يكون من الخروج من الخلاف في شيء بل لا يصح القول بالنية حيث قلناه  
مادام مقلداً لذلك القائل يلزمه التيمم المذكور اهـ (قوله لأن السنة المروية على جميع الجسد)  
أي خروجاً من الخلاف لكن هذا يبقى على قول ضعيف عند المخالف وهو أنه يجب الاستعانة  
فيما لم تصل إليه اليد والمعتقد عند المخالف أنه لا يجب الاستعانة فيما لم تصل إليه اليد وعلى هذا  
جاء الشارح حيث قيد بقوله على ما وصلت إليه (قوله كان الأولى أن يقول وتقدم  
اليمين الخ) أي لأن المراد الشق اليمين والشق الأيسر وهو مذكور كما أشارنا في الشارح بقوله  
من شقه ويدفع بأن التأييد في كلام المصنف إنما هو لكون الموصوف المقدمون وتأوهو  
الجهة أي الجهة اليمنى والجهة اليسرى (قوله أي المتقدمين ثم المؤخرين) ظاهره أنه يفضل  
شقه اليمين من قدام ثم الأيسر كذلك ثم شقه اليمين من خلف ثم الأيسر كذلك وفيه نظر لأن هذا  
إنما هو في غسل الميت لا على الأهل وهو يفضل شقه اليمين من قدام ومن خلف ثم الأيسر من قدام  
ومن خلف

• (فصل في جملة من الأغسال) • (قوله لأفادته اجتماعها) أي أنما يجتمع في فصل واحد لأفادته  
اجتماعها على شخص واحد في أوقات لاني وقت واحد كما يوجهه كلامه (قوله أولى وأخصر)  
وجه الأولوية أن اغتسال الجميع اغتسال وهو لا يتقاس بجمعه على ذلك إذ ليس من المذكور في  
قوله وقته في ذي التاليف وجه الإختصارية ظاهر (قوله أو يكون السابع عشر الخ) لعل  
في العبادة حذفاً والتقدير أومع عند الصيدين اثنين ويكون السابع عشر الخ (قوله المخلول  
في الصلاة) ضعيف والمعتقد أن آخره بسلام الإمام (قوله أي في يومهما) الأولى ليومهما أي  
أن الغسل اليوم للصلاة أخذاً من التفرغ ولجوازه قبل اليوم وبعد نصف الليل (قوله غسل  
الجمعة) إنما كان أكد لأنه قبل بوجوبه مع كثرة أحاديثه الصحيحة اهـ شرفاوى (قوله لكان أولى)  
وجه الأولوية أن قوله وغسل الكافر يومهم ابتداء قبل قوته إذا سلم أنه يطلب منه الغسل قبل  
إسلامه (قوله وإزالة شعره) أي أن سبقت له جنابة والافتقار إلى الإزالة على الغسل أولى كما  
قاله الشيخ خضر (قوله قال شيخنا وفي هذا التعبير الخ) عبارة شيخه قوله والجنون والمغنى  
عليه إذا أفاق فيه ما في الذي قبله والذي قبله الكافر أي قالوا أولى أن يقول وغسل من أفاق لأن  
كلامه يومهم ابتداء قبل قوله إذا أفاقا أنه قبل الأفاقة (قوله يستثنى من الأول غسل غاسل  
الميت) أي وغيرها كالغسل من نحو حيم ونغير بدن واقضاء حدته ودخول حمام ويغنى عن  
الاستثناء التقيد بقالب (قوله لا لا سقاطه) لعل الأولى لا تندبه (قوله وهذا هو الحكم  
الخ) فيه أنه إذا أفاق الصبي من الجنون أو الانحباب بسن له الغسل فكذلك الكافر الصبي أو

في النهار والنفل وسط الليل  
أفضل ثم آخره أفضل وهذا  
لمن قسم الليل اثلاثاً  
(و) الثاني (صلاة الضحى)  
وأقلها ركعتان وأكثرها  
ثنتا عشرة ركعة ووقتها من  
ارتفاع الشمس إلى زوالها  
كما قاله النووي في التحقيق  
وشرح المذهب (و) الثالث  
(صلاة التراويح) وهي  
عشرون ركعة بعشر تسليمات  
في كل ليلة من رمضان  
وجلتها خمس ترويعات  
وينوي التخصيص بكل  
ركعتين التراويح أو قيام  
رمضان ولو صلى أربع  
ركعات منها تسليمة واحدة  
لم تصح ووقعها بين صلاة  
العشاء وطلوع الفجر  
• (فصل في شرائط الصلاة)  
فصل المخلول فيها خمسة  
أشياء) والشروط جميع  
شرط وهو لفظة العلامة  
وشرعا ما تنسوق تحت صحة  
الصلاة عليه وليس يراد منها  
وتخرج بهذا القيد الزكن  
فانه جزء من الصلاة الشرط  
الأول (طهارة الأعضاء  
من الحدث) الأصغر والأكبر  
عند القدرة أما فاقد  
الطهورين فصلاؤه صحيح

مع وجوب الاعادة عليه  
(و) طهارة (النفس) الذي  
لا يفي منه في فوبه  
ومكان وجبة كالمصنف  
هذا الأخير قريبا (و) الثاني  
(ستر) لون (العورة) عند  
القدرة ولو كان الشخص  
خاليا في فطنة فان جهز من  
سترها على عاريا ولا يوشى  
بالركوع والسجود بل  
انتمها ولا اعادة عليه ويكون  
ستر العورة (بلباس طاهر)  
ويجب سترها أيضا في غير  
الصلاة عن الناس وفي  
انخلوة الحاجب من اعتكاف  
والمحرم وأما سترها عن نفسه  
فلا يجب لكنه يكره نظره اليها  
وعورة الذكراين ستره  
وركبتة وكذا الامة وعورة  
الحرة في الصلاة ماسوى  
وجهاها وكشها ظهرها وبطنها  
الى العكس وعن اما عورة  
الحرة خارج الصلاة فيجب  
يدينها وعورتها في الصلاة  
كذلك كزوال العورة لغيره  
ونطلق غرها على ما يجب ستره  
وهو المراد هنا على ما يحرم  
نظره وكره الاصحاب في  
كتاب النكاح (و) الثالث  
(الموقف على مكان طاهر)

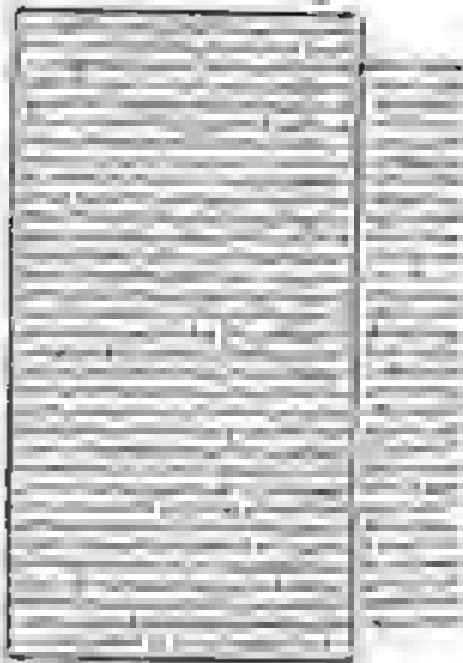
المجنون اذا أتم نجا (قوله أي بنى طوى) هنا فضل آخر غير أصل الفصل الذي الكلام فيه  
كافي المنهج (قوله او هنا ما تعلقوا) قد يقال لا يمنع التعلق بالحوال الاحرام مطلقا الا ان يعتبر  
ما يؤهل اليه الامره فانه يصرفه اما الحج أو عمره أو لهما (قوله والمتجهد شولة بالتعب) أي وينتهي  
بغير يوم النحر (قوله والافضل كونه بعد الزوال) كذا في اسم العبادي (قوله وتقريره للزوال  
افضل) أي بالنسبة لابعاده عن الزوال فلا ينافي ما قبله من ان الافضل كونه بعد الزوال وهذا  
بما انفما في خط وصارته والافضل كونه بكرة ويحصل أصل السنة في غير هذا وقبل الزوال  
وبعد التعب لكن تقريره للزوال افضل كتقريره من ذهابه في غسل الجمعة اه وقوله وقبل  
الزوال عطفه على قوله بكرة وسكت عليه بحشية البصري (قوله وعليه قوله الخ) فيه انه ان كان  
محملة ذلك كان معقدا لا مبرجوما (قوله فان حل عليه كلام المصنف الخ) هذا الحمل غير ممكن  
لانه يعرف انق باليت بمز دلتقوه هذا وقوف لاميت اه بصري (قوله والجديد خلافه)  
ظاهره ان الخلاف بين القديم والجديد في الطواف بأقسامه الثلاثة وليس كذلك اذا الذي  
في البصري ان الخلاف انما هو في غير طواف اقدم اما طواف القدوم فلا يندب به الفصل  
عليه ما أي على القديم والجديد اكتفاء بفسل دخول مكة فانه يندب ان يدأ به عند دخولها  
وفي العبادي ان الشافعي رضي الله تعالى عنه لم ينص في الجديد على ما يوافق القديم فراجع  
(قوله والجماعة) أي والقصود (قوله ولكل ليلة من رمضان) أي وان لم يفعل التراويح  
جماعة خلافا من قبل ذلك (قوله فيس في حكمها الخ) يفيدانها لونها بالسبب صريح وهو  
ما يفيد كلام سم وان ذكره انه لا يصح وان كان يصور في تركه الفصل (قوله ان ينوب  
رفع الجنابة) أي وان كانا مسيين على ما نقل عن م ر ثم انه لو تين بهذا ان هناك جنابة لم يكن  
هذا الفصل لانه كوضو الاحتياط اه سم (قوله ومن ثم قال بعض المنقبة) هو الكرخي  
منهم (قوله ان يكون انكاره كثيرا) لعلة بالنسبة لاهل العلم والافه وما يفتي على العوام  
وفي الامداد قال بعضهم وذكره ويعلم من عدم تكفير اقتنا الطوارج والنسبة مع قولهم  
بعدم جواز المسح على الخفين ان المنكره لا يكثر عند اعتنا وقد نقل شيخ الاسلام في شرح  
الهيبة الكبير ان بعض الصحابة قال ينسخ حديث المسح على الخلف اه ومع ذلك لا قائل  
بتكفير القائل به قال في الخواني المدينة واقضى كلام قل على المحلى تكفيره كما يشته  
في الاصل (قوله أي من أصله) قال الهاتفي في حوائى التبعة احتريزه مما اذا أنكر بعض  
شروطه وكيفية وأحكامه (قوله ويبيع الصلاة من غير حصر) أي وان تقيد بيوم وليلة  
أو ثلاثة أيام ولياليها (قوله لكان أولى) أي من حيث انه يؤهم بزيادته في الفصل وأما وجه  
الانسية فقلد كره (قوله وسيأتي ما فيه) أي ما في المسح على الخفين من الاحكام والشروط  
الخ ويحتمل ان مراده بما فيه ما يأتي من انه في بعض التسع تأخير هذا الفصل عن التيمم  
الموجه بأن التيمم يكون بعد الاغتسال الكامل بالماء بخلاف مسح الخفين فانه يدل من طهر  
الرجلين فقط بالماء وعلى كل فليس المراد بقوله وسيأتي ما فيه القدر فيما قبله تأمل (قوله  
وهو مخصص في جهة أطراف) لم يرتبها على الوجه الذي ذكره المصنف وكلها ذكره المصنف  
الا الكيفية قد ذكرها الشارح (قوله فيما قطع به المدة) الاولى فيما يطال هو به لانه ذكر من



جلته انقضاء المدة (قوله بعبه أحق) أي لا يخاف لتفرق بين ما لم يعب وماها (قوله  
واستأثر الأول) رواه الثاني والآخر دولي (قوله وأشار بذلك الخ) فيه أنه يطال ما ربه  
الاشارة مع التعبير بالثني وهذا إنما يناسب من عجز بالتلف كالمهيج لا من عجز بالتلفين كما هنا  
(قوله وبأن كان الخ) المناسب وما إذا كان الخ كما لا يخفى (قوله فيايسر في الزائد أيضا)  
ولا يكتفى أن يجمع على ما يصح عليه كإلى حاشية المصنف (قوله أولضيق وقته عن الفصل)  
ظاهرة أن ضيق وقته عائد على المسح مع أن المقصود سبق وقت الصلاة الآن يقال إن الضيق  
راجع للشخص اللابس أي لضيق وقت الشخص اللابس بالنسبة لأداء الصلاة في وقتها  
عن الفصل (قوله ولأدراك حرقة) أي بأن لبس الخفين بعد بيع اللبس والاقبال المحرم  
لا يجوز له المسح على الخفين طرمة اللبس لأنه (قوله أو شذبه) أي في دليل جواز هل  
هو منسوخ أو ضعف مثلاً لا لجل جوازه والأقلا يكفيه المسح لعدم جرمه بالنسبة وفي قول  
على المحلى أو شذبه في جواز بيعه في عدم طمانينة نفسه إليه أو لمعارضته دليل وهو من أهل  
الترجيح لا يفتي النسك في طلبه شرطاً للمساواة قال في الحواشي المدينة وهذا يقتضي أن  
المراد بلبس كون ما ذكر كفراً وهو المتبادر من كلامهم (قوله وإن لم تكن حاجته إليه)  
لا يقال يلزم حينئذ أنه ليس بخصه لأن الفير الحكم إلى سهولة لعدم ذلك لا نقول هو وإن لم يكن  
رخصة بهذا المعنى هو رخصة بالمعنى الأعم وهو مطلق السهولة (قوله الأولى قراءة غسل  
بالتنوين) أي لأنه إذا لم يتن تنكون أضافته إلى ما بعده بيانية وهي مجتزئة أو تكون من  
أضافة الموصوف إلى الموصوف وهي محتاجة لتأويل فرض بفروض وتصل بمنفصلة والاصل  
عدمه (قوله بضم آره الخ) لا يمكن قراءته بفتح الياء وضم الجيم أنسب بمضايقة كلام  
المصنف إلا أن يقال إن المقابلة على الأول حاصلة باللازم (قوله بأنه لا يكون مستحباً)  
عبارة شبيهة لا يكون مباحاً وهو مقتضى فعل التنزيل المتيقن فيه أصل الفصل (قوله  
أو أطعمت إلى الفصل) أي من حيث أن فيه تظافة أما طمأننتها الفصل من حيث أنه  
أفضل فلا مثله في فضيلة الفصل حيث (قوله والقيام أن سكان ولومع أحدهما)  
أي بأن كان التيمم لمرض مثلاً لا تقدماً ولا في بطل التيمم بوجود الماء المسح به يجرى وقد  
يقال لا مانع من كون التيمم تقدماً ولا يبطل التيمم بذلك برؤية الماء لاحتمال مروض  
عند يمنعه من استعمال الماء فلا يبطل التيمم حيث ويكون له المسح لحرر (قوله ومسح  
جسيرة كذلك) معناه أنه لا يكون اللبس على طهارة إلا أن تقدم عليه مسح الجسيرة أن كانت  
فاذا كانت الجسيرة على ظهره مثلاً وهو جنب فلا يوجد شرط اللبس على طهارة إلا إذا غسل  
الصحيح وتيمم عن الجرح ومسح الجسيرة لا يمكن كونها أخذت ثياباً من الصبي فتدبر (قوله  
هذه ليست من مفاد المتن) أي بالنسبة للحكم الذي ذكره الشارح فيها أي حكم هذه الصورة ليس  
مستفاداً من المتن وهذا لا ينافي أن هذه الصورة من حيث أنها داخل في منطوق كلام  
المصنف إلا أن الحكم فيها الذي يؤخذ من كلامه غير مسلم فيكون هذا من الشارح إشارة  
للاعتراض عليه وقال شيخنا أنه تفرع على مفهوم الشرط لأن المختبر في اللبس وصول الربل  
قدم الخلف ولذا لم يلو اللبس مساق الخفين وغسلهما فيه ثم أدخلهما موضع القدم كمن قد دفع

فلا تصح صلاة شخص يلاق  
بعض يده أو يلبسه نجاسة في  
قيام أو سجود أو ركوع أو  
سجود (و) الرابع (الصلم  
بدخول الوقت) أو ظن دخوله  
بالاجتماع فلا صلى بغير ذلك  
لم تصح صلاته وإن صادف  
الوقت (و) الخامس (استقبال  
القبلة) أي الكعبة وسجبت  
قبله لأن المحلى يتأبطها وكعبة  
لارتقاها واستقبالها  
بالصدر شرط لمن قدر عليه  
واستلحق المصنف من ذلك  
ما ذكره بقوله (ويجوز  
ترك استقبال القبلة) في  
الصلاة (في حالتين في شدة  
الخوف) في قتال مباح  
فرضا كانت الصلاة أو نقلاً  
(وفي النافذة في السفر على  
الراحلة) فليسافر سراً  
مباحاً ولو قصر التقل  
صوبه مقصده وراكب  
الداية لا يجب عليه وضع  
جبهته على سرجه لئلا يبل  
بومئى ركوعه وسجوده  
ويكون سجوده أخفض من  
ركوعه وأما المائى فيتم  
ركوعه وسجوده ويستقبل  
القبلة فيها ولا يثنى إلا في  
قيامه وتشهده





المخزون والائتمار وفي حاشية الجوهرى على شرح العبادى وخلاصة ذلك كله ان المتقدمين  
والمتأخرين على ان العبرة بانتهاء الحدث حتى اقي الصلاة باليقين فافق في النوم بانه من اوله  
وتبعه والله ثم رآخذ من تعطيلهم بدخول وقت المسح بذلك وقاس عليه ولله العسر والمسر  
واختلف الكلام عنه في توجيه ذلك وبالحجة فهذه الثلاثة مستتناة عنه من كون العبرة  
بانتهاء الحدث على مقتضى ما في شرحه فينبغي الاقتصاد على اتباع الجمهور فيما عدا ذلك  
ولا ينبغي منا القياس لاحتمال انه لو عرض عليه لا بدى قارفا اللهم الا ان يؤخذ بمقتضى  
ما قل عنه في غير شرحه كما نقله عنه الشهاب القليوبي في زاد السكرو ويختلف الجمهور فيه ايضا  
تبعه في ذلك والعهد عليه اه وقد تبع العلامة المحقق العلامة القليوبي (قوله لان وقت  
دخوله معتبر في ابتدائها) اى لان وقت جواز المسح لاجل الحدث هو من قول المستنف من  
حين يحدث الذى هو ابتداء المدة وقولنا لاجل الحدث احتراز من المسح لتجديده فانه جاز قبل  
ابتداء المدة ويدفع هذا الاعتراض بان مراد النارج وقت المسح بالفعل لا وقت جوازه كما  
فهم المخبر (قوله هو عطف خاص على العامى بقره) يقتضى انه من افراد العامى  
بالفروفيه نظر وانما يذكر هذا في عطف ركب التعاضيف على الهائم (قوله وهذا قيد  
لمدة قبله) لعل الاولى تقيد لفروض المسباحة في المدة والافه اذ اترك الفروض ان يسمع  
لتقل بوماوليه ان كان مقبلا وثلاثة ولياليها ان كان مسافرا (قوله الموهم) اى القيد والمراد  
بالإيهام الإيقاع في الوهم اى الذهن والافه بالصرامة ثم ان ما ذكره المحقق لايتم الا لو كان  
الفعل واحدا فانه حينئذ يرد بضعه مطلق الشخص الصادق بالقيم بالنسبة للمستثنى الاولى  
وبالمسافر بالنسبة للثانية والفعل في كلام المستنف متعدد فالضمير في الفعل الاول عائد على  
شخص المقيم بدليل قوله في الحضر ثم سافر والضمير في الفعل الثانى عائد على شخص  
المسافر بدليل قوله في السفر ثم أقام (قوله وما لو سافر قبل مضى يوم وليه الخ) ظاهره ان هذا  
خارج بقوله قبل مضى يوم وليه وفيه نظر بل هذا خارج بالمسح في قول المستنف فان مسح الخ  
حيث أقاد ان العبرة بالمسح في الحضر أو في السفر لا بالحدث فيه فتأمل (قوله اى من أهله)  
وفي التصفة أجزأ مسح به من شعرة تبعه على الوجه وان بحث جمع انه لا يجرى ما عاوه وجه  
وكذلك قال بالاجزاء في فتح الجواد وقال ابن السيم في حاشيته على التصفة يظهر ان يقال يكنى  
مسح الشعر ما اذا كان في حدة الالى أما اذا زاد فلا يجوز مسح الزائد على الالى كما قاله  
في الرأس وجرى الخطيب في المنقى والجمال م ر في النهاية على عدم اجزاء مسح شعر الخلف  
مطلقا لانه ليس من مسحة بخلاف شعر في حد الرأس فانه من مسحة وتنبه سم في حواشى  
المنهج بانه قد يقال ليس الشعر داخل في حقيقة الرأس وفي سم على التصفة لا يبعد اجزاء مسح  
خط خياطة الخلف لانه صار منه وكذا أزراره وعراؤه اذا كانت منسوبة بنحو الخياطة كما  
حاشيته على المنهج (قوله اى يبطل حكمه بقطع المدة الخ) فيه ان من جملة ما يبطل انقضاء المدة  
ولا معنى لكون انقضاء المدة بقطع المدة فالاولى ان يقول اى بمعنى انه يجب باى واحد منها  
الفعل أو لا يترتب عليه مقتضاء من صحة الصلاة مما لا يمتثل ان في جميع هذه الصور ان كان يظهر  
المسح وان كان قد غسل بعده فدميه وجب غسل قدميه فقط اى بالنية فيما يظهر لان هذا جديد

مستحضر للصلاة (و) الرابع  
(قراءة القاضية) أو بدلها  
لمن لم يحفظها فرضا كانت  
الصلاة أو قهلا (وبسم الله  
الرحمن الرحيم آية منها)  
كاملة ومن أسقط من  
القاضية حرقا أو تسليمة  
أو بدل حرقا منها يعرف  
لم يصح قراءته ولا صلواته ان  
تعمد والاوجب عليه إعادة  
القراءة ويجب ترتيها بأن  
يقرأ آياتها على نظمها  
المعروف ويجب أيضا  
موالاتها بأن يصل بعض  
كلماتها بعض من غير فصل  
الابتداء والتنفس فان قطل  
الذكر بين موالاتها قطعها  
الا أن يتعلق الذكر بمصلحة  
الصلاة كما من المأموم في  
اشياء فانحته لقراءة آياته  
فانه لا يقطع الموالاته ومن  
جهل القاضية وتعددت  
عليه لعدم معلم مثلا واحسن  
غيرها من القرآن وجب  
عليه سبع آيات متوالية  
موضعا من القاضية أو متفرقة  
فان يجهز عن القرآن اى يذكر  
بدلائنها بحيث لا ينقص  
عن حروفها فان لم يحسن  
قراؤها ولا ذكرها وقف قدر

لتمهنية العاهلة السابقة أو يظهر الفصل لم يجب شي كذا في شرح المبادئ لمي المتن واعتمد  
وجوب النية بالوهرى وكذا الشورى والحلي في حوائج المنهج والقلوب في حوائج المحل  
والهاتفي في حوائج العفة ونزع ابن القيم في حاشية القصة في ذلك وترددهم في حاشيته على  
المنهج في ذلك وتبعه على التردد الشيخ بس وذكر سم في حاشية القصة احتقالات الوجوب  
وقوله أو يظهر الفصل أي الذي ليس الخلف به أو مطلقا لكن قوله لم يجب شي أي أن لم يرد المسح  
والأوجب الفرع واليس كما هو ظاهر تدبر (تنبيه) • من الاختلاع المبطل للمسح خروج  
القدم من الخلف الذي طال سابقه فوق العادة إلى حد لو كان طوله معتادا لظهر منه شي اه  
عبادي (قوله أسود صالح) في القاموس في فصل السين من باب الخاء المجهمة أن ما نلنا  
بالخاء اسم الأسود من الحيات وفيه في فصل السين من باب الخاء المجهمة أن السالغ بالخاء المهملة  
الرجل ذو السلاح

• (قوله في التيم) • (قوله وهو رخصة على الراجح) أي لصدق الرخصة عليه أذهي  
الحكم السهل المتقل السبه لعذر مع قيام السبب المحكم الأصلي وما أورد عليه من صحة  
تيم العاصي عن فقد الملة مردود بأن العصبية ليست بسبب الرخصة وإنما السبب فقد الملة  
بدليل أنه يستوي فيه المسافر والمقيم (قوله وقيل مزينة) به جزم الشيخ أبو حامد قال  
والرخصة إنما هي إسقاط القضاء ونقض يصدق تعريف الرخصة عليه إلا أن يمنع لن الفصل  
هو الأصل في كل العند ويدهي أن التيم واجب ابتداء في هذه الحالة حتى لا يتحقق تيميم  
المعصية (قوله وقيل أن كان فقد الملة صالح) هذا هو الذي استحسنه الاستنوي كما في  
شرح العباب لابن حجر واختاره الغزالي في المستمعي كأنقله عنه الناشري في نكته واختاره  
ع من شمس الدين الأظهري والعلامة الحنفية بدليل قولهم يصح تيم العاصي بالسفر إذا  
كان التقيد حسبا ونجب عليه إعادة لانه مزينة أدلوا كانه رخصة لما مع تيممه لأن الرخص  
لا تنطاط بالعاصي وفيه أنهم قالوا أنه في ذلك أن لا يكون السبب الجوز له ماصية والسبب هنا  
هو فقد الملة لا السفر الذي هو معصية وأجابوا عن ذلك بأنه لما كان السفر مظنة للفقار  
مكانه السبب الجوز لتيمم ولذا لو كان عاصيا بالاقامة مع تيممه ولا يجب عليه الإقامة لأن  
الإقامة ليست مظنة للفقار في تكون كالسبب الجوز لتيمم وقولهم لا يصح تيم العاصي بالسفر  
إذا كان تيممه لا يجل براحة أو من من لان تيممه رخصة فلا تنطاط بالعاصي وفيه أن السبب  
الجوز لتيمم هو فهو المرض لا السفر الذي هو معصية ولا يصح في هذا الجواب السابق ومثل  
العاصي بالسفر إذا كان تيممه لا يجل فهو المرض العاصي بالإقامة إذا تيمم لا يجل فهو المرض  
أيضا تأمل (قوله منعت) وعليه أكثر أهل السير وإن أوردته مدوح بقيل وفي الإجاب  
فرض في غزوة بين المصطلق ولا يتأخيه قول غيره في غزوة المريسيع لانها هي كافي البخاري  
ثم قال وهي منعت عند الأكرين وعليه ابن الصق وقبل سنة أربع وعليه جري في الروضة  
في السير ونقله البخاري عن موسى بن عقبة وقيل سنة خمس وعليه ابن سعد وهو الثابت  
عن ابن عقبة ومن ثمة قبل ما مر عن البخاري عنه سبق قلم وقيل فرض به ذلك لخبر ابن أبي  
شعبة عن أبي هريرة قلنا نزلت بأمر مكيف أصنع وإسلامه كان في السنة السابعة بالاختلاف

الفاضة جوفي بعض النسخ  
وقرأة الفاضة بعد بسم الله  
الرحمن الرحيم وهي آية منها  
(و) الخامس (الركوع)  
وأقل فرضه لقائم قادر على  
الركوع معتدل الخلقة  
سليم يديه وركبتيه إن نضحي  
بغير الخنص قدر بلوغ  
واختيه ركبتيه لو أراد  
وضعها عليهما فإن لم يقدر  
على هذا الركوع لخصي  
مقلوبه وأما بطرقه  
وأكمل الركوع نسوية  
الراكع ظهره وعنقه بحيث  
يظهران كصفحة واحدة  
ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه  
يديه (و) السادس  
(الطأينة) وهي تكون  
بحدرك (في) أي الركوع  
والمنصف يجعل الطأينة  
في الأركان ركنا مستقلا  
ومنى عليه التنوير في  
التحقيق وغير المنصف  
يجعلها هيئة تابعة للأركان  
(و) السابع (الرفع) من  
الركوع (والاعتدال)  
تأخيا على الهيئة التي كان  
عليها قبل ركوعه من قيام  
قادر وهو عاجز عن القيام  
(و) الثامن (الطأينة في)

بل قال النووي وروى أنه نقلت عام الفتح اه (قوله في كيفية) الكيفية هي صفة النوى  
 التابعة له والظاهر أن المراد بهما السبق (قوله في أحكامه) أنه ما يادبها النسب المتعلقة  
 بالقرائن والمبطلات بناء على النسخة التي ليس فيها الترجمة لمبطلات بمحصل (قوله لما  
 مر) أي من كون المسحطها رقباً للماء والتميطها رقباً بالقراب والاولى أقوى (قوله وغير ذلك)  
 انظر ما خبر ما ذكره (قوله وائتمه) أي بالتشديد (قوله أي طاهر) الاولى مطهر (قوله  
 استقلالاً) احتراز عما إذا تم ببدل من الوضوء فان التيمم بدل عن واجباته ومندوباته لكن  
 لا على سبيل الاستقلال اذ لم يتم من المندوبات وحدها وقوله كتمه عن غسل الكفين  
 قبل المضمضة أي تم ببدل من هذا وحده وقال بعضهم ان كلام المحقق في غير ظاهر بل المراد  
 بقول الشارح أو غسل مضمواً من أن يكون واجباً ومندوباً في الوضوء أو في الغسل  
 بدليل قول الشيخ الشراف في حاشية التحرير من جهة تشبيه وتلاين صورة يشارك فيها التيمم  
 الطاهر يقال له ويجب تعداده بحسب تعداد الاعضاء الواجبة وبين تعداده بتعداد الاعضاء  
 المستوفية أيضاً كالكفين فلا وجه لتقييد المحقق بغسل المضمواً الواجب الى آخر ما ذكره  
 على ان غسل الكفين قبل المضمضة ليس مندوباً استقلالاً بل هو من جملة الوضوء ثم  
 لو مثل فقلت بـ اه ما قبل الاكل من الاطعمة وروى اه لا يمكن قول هذا البعض على أن  
 غسل الكفين قبل المضمضة ليس مندوباً استقلالاً سبق على أن قول المحقق استقلالاً لراجع  
 لمندوب وليس كذلك كما عرفت تدبر (قوله والاسباب التي ذكرها الخ) أي الحقيقة لا ما يشترط  
 الشروط كدخول الوقت صحة ما هو ظاهر (قوله وقد عدها بعضهم كالمنفصلة) أي  
 هذا الاسباب بالمعنى الشامل للشروط (قوله وعدها النووي) أي هذا الاسباب الحقيقية  
 وكذا يقال فيما به مدق كلامه نوع اضطراب (قوله أي الجبراح) وحيث ظاهراً في قوله  
 بغير رتبة لكن ينافي هذا قول المحقق بعد هو بيان له ذكر المحقق الخ فانه يقتضي ان الباء  
 لتحرير وان المندوب ليس هو الجبراح الا ان يقال ان كلامه على حذف مضاف أي بان سبب  
 العذر الخ (قوله ومن هذا الشرع ان يحددهم بخاتمة الخ) سببان للمعنى فيما اذا حال  
 بين الشخص والماء المحسوب انهم من العذر المحسوس وهذا منتهى جريها على قول وهذا على  
 قول والجلسل اه اختلف فيما اذا حال سبع أو عذوقه وبين الماء أو خافد كيب السقنة  
 غرقاً واستعمل الماء وغلب على نفسه ذلك فقال مر انه من القصد المحسوس أي انه تعذر راسه ماله  
 حياً كما قاله سلطان وقال قل انه من القصد الشرعي واختاره الشيخ ح ف و الظاهر أن مثل  
 ذلك وجود الحماية المسمية به للشرب فيجوز فيها الخلاف وقد يقال بالفرق بين هذه الصورة  
 وما ذكر فتكون هذه من القصد الشرعي اتفاقاً وبقى على كون القصد حياً أو شرعاً انه على  
 الاول فيحصل في وجوب الاعادة بين كون المثل يغلب فيه وجود الماء ولا يخلافه على الثاني  
 وبهذا علم أن جواب شيخنا العلامة القضاة نعمنا الله بها بقوله

لقد كان هذا الجالس في حفنة • وثق عليه الماء قبل التيمم

وكان بحيث البصر لو زال لم يكن • له وجود غالباً ثم قانهم

لسائل يقول • وما رجع الماء ايسر من الماء • عليه من ميع تيمم

الاخير وأقل التشهد  
التصيات لله سلام عليك  
أيها النبي ورحمة الله وبركاته  
سلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين أشهد أن لا إله الا الله  
وأشهد أن محمدا رسول الله  
(و) الخامس عشر (الصلاة)  
على النبي صلى الله عليه وسلم  
فيه) أي الجلوس الاخير  
بعد الفراغ من التشهد  
وأقل الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم اللهم صل على  
محمد وآل محمد ككلام المصنف  
ان الصلاة على الآل  
لا تجب وهو كذلك بل هي  
سنة (و) السادس عشر  
(التسليعة الاولى) ويجب  
إبقاء السلام حال التعود  
وأقله السلام عليكم مرة  
واحدة وأكمله السلام  
عليكم ورحمة الله مرتين عينا  
وشمالا (و) السابع عشر  
(نية الخروج من الصلاة)  
وهذا وجه مرجوح  
وقبل لا يجب ذلك أي نية  
الخروج وهذا الوجه هو  
الاصح (و) الثامن عشر  
(ترتيب الأركان) حتى بين  
التشهد الاخير والصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم  
فيه وقوله (على ما ذكرناه)

تيمم لا يقتضي صلاة وهذه • لعمرى خفا في جهابكم  
سبق على الاول لا الثاني تدبر (قوله وخطة الجمعة كصلاتها) أي فدخل وقت التيمم لها  
بدخول وقت التيمم الجمعة ووقت التيمم الجمعة يدخل بالزوال فيبوز التيمم الجمعة قبل الخطبة  
لدخول وقتها وتقدم الخطبة انما هو شرط لصحة فعلها ولا يكفي لهما تيمم واحد (قوله وهكذا)  
أي الخطبة الاستسقاء كصلاتها في ان وقت التيمم لها واحد (قوله وطلبه ولو بان ينادي الخ)  
أي فلا يجب الطلب من كل واحد بعينه (قوله لان السامع قد يكون بخيلا الخ) أي فلا يقتصر  
على قوله بجوده أي ولا يقتصر ايضا على قوله بعينه لان السامع ربما يكون جيدا يصتسم من أن  
يذله بالثمن (قوله الطمان) أي المتمدن ولو جوا ناعرا أدى فان اجتمع ظمآن كان قدم الافضل  
فان استويا اقرع كذا في حواشي الروض والظاهر مما يافى في الميت ان محله حيث لم يسبق ظمآن  
أحدهما والا فهو أولى (قوله ثم الميت) فان اجتمع موق قدما سبعة هم والابان ماتا معا أو جهل  
السابق أو وجد الماء بعدهما قدم الافضل بغلبة ظن قربه من الرحمة لا بالقرب والحربة  
وغيرهما فان استويا اقرع (قوله ثم ذوات النجاسة) أي لعدم البدل بالنسبة له ولا فرق بين المغلظة  
وغيرها خلافا لبعض المتأخرين اذا مانع النجاسة شي واحد بخلاف تقديم نحو حائض على جنب  
اذ مانع الحيض زائد على مانع الجنابة اهـ (قوله ثم الحائض أو النفساء) أي لعدم خلوهما  
عن النجس غالباً ولنقل حدثهما فان اجتمعا قدم افضلهما والا اقرع وظاهر أيضا ان محله حيث  
لا سبق تطهير لمطر والتعليل السابق أعني لعدم خلوهما الخ يفيد أن الولادة في مرتبة الحيض  
والنفاس لا في مرتبة الجنابة (قوله ثم الجنب) أي لقلط حدثه عن الحدث حدثاً أصغر (قوله  
ان كفى الماء للفصل والاصرف الخ) الظاهر أن هذا يجري في بقية المراتب فعمل تقديم الميت  
مثلاً ان كفا الماء للفصل والاصرف النجاسة ان كفاها ثم ان ظاهر قوله والاصرف للحدث  
انه يصرف له وان لم يكنه وليس كذلك وبعبارة أخرى ان كفى الحدث دونه أي الجنب فالحدث  
أولى لانه يرتفع به حدثه بكافة دون الجنب وفي الجنب على غيره لو كفى أحد الجنبين  
أو الحائضين أو الميتين دون الآخر قدم ولو كان الاثر الذي لا يكتفيه أفضل كما هو القياس  
على مسئلة المحدث (قوله أي ولم يكن ثم مانع) أي كاتسار مانعة من رؤية الماء (قوله وهو  
قد رغاوة السهم) وهي ثلثا متقداع كافي الصفوى والحواشي المدينية (قوله وان لم يلزمه  
الذهب عنه) أي بان لم يكن ضرورياً (قوله وعلى خروج الوقت) لا فرق بين كون المحل يسقط  
فيه القرض بالتيمم أولا (قوله لم يشترط الا من على خروج الوقت) أي من غير تفصيل أيضا  
تطير ما قبله خلافاً لمن فصل (قوله ولا المال الذي يجب بذله في الطهارة) أي ان كان يحصله  
بلا مقابل والا فلا يضمن الا من عليه أيضا وظاهره ولو كان ما يدفعه أقل مما يجب بذله (قوله  
الى ضوء صفر مخرج) وسيره بقدر الانتقال المعتدلة إحدى عشر درجة وربع درجة وذلك لان  
مسافة القصر يوم وإليه وقدرها ثلاثمائة وستون درجة ومسافة القصر ستة عشر فرسخاً فاذا  
قمت عليها باعتبار الدرج كان ما يفيض كل فرسخ اثنين وعشرين درجة ونصف درجة فنصف  
الفرسخ ماذكر (قوله وما لا يجب بذله في ما طهرته) صريحه اشتراط الا من على مال الغير  
وان لم يلزمه الذب عنه وهو كذلك (قوله في مكان اذا ذهب اليه لا يرجع الخ) ظاهره ولو كان

فوق - قد القرب وفيه بعدان عدم مسافرا والاف هو قريب وظاهره لا فرق بين كون المهل بسقط  
فيه القرض بالميم أولا وهو قريب اذ هذا واجب لما بالفعل بخلاف ما تقدم تأمل (قوله  
هو بيان لهذا المرض السابق) فيه تطويل هذا أعم اذ هو شامل للحس والشرى بجميع  
افرادهما فهو أعم مما سبق (قوله لم يقبل في التعذر الخ) فيه نظر لما علمت فكان الانسب  
لشارح أن يقول ويدخل في التعذر وبه يدفع قوله ولو قال الخ على أنه قد يقال لا فرق بين  
ويدخل في العذر كفا وبين ومن العذر كذا فأنامل (قوله لكان أولى وأحسن) وجهه الاولوية  
أن كلامه يوهم أن هذا الماحل في عذر السفر أو المرض كما يبادر من غوى العبادة وانظر  
وجه الاحتمال الا ان يجعل قوله واحسن عطف تفسير (قوله أو زدت فيه) أي بالنسبة لحد  
القنوت (قوله أو شرب دابته) فيه نظر بل يتوضأ به ويصومه بعد ذلك لشره فانها لا تعافه  
ومثلها نحو السبي الذي لا يعافه الا أن يحمل كلامه على ما ذالم يمكن ذلك لفظة الماء فانه لو توضأ  
به تشربته الاعضاء (قوله ولو قدمه على ما قبله الخ) أي بأن يذكر عقب الثالث وعلى هذا  
المراد بالاعواز انقل لا الاحتياج بخلافه على وجه من جهة الرابع (قوله كالخروج الخ) أي الا  
في حق أنفسهم فهم محرمون على المعقد ثم نحو تارك الصلاة ممن يمكنه الاتصاف بالاحترام  
بنقض تعاطيه الماء على نوبته (قوله أو ما يشمله) كان الاولى حذفه الا أن يكون عطف على  
الطاهر والمحق أنه في اللغة اما الطاهر واما ما يشمل الطاهر وغيره كاللذيق وان لم يكن طاهرا فهو  
بيان للطيب في ذاته (قوله هو اوضح الخ) لكن خرج به نحو المندى (قوله ويحك فارق الماء)  
أي يكون الرمل تارة يكون ناعما يلصق بالمهل فينبع من وصول التراب للعضو وتارة لا فارق  
الماء المختلط بالرمل حيث يصح الوضوء منه (قوله أي في ازالة التجمد الخ) قال الرجائي  
من شبهه لو غسل جبر الاستبراء ثم دق حتى صار غبارا كفي في التيم بخلاف تراب الفسلات لان  
غسله لا يزال الاتجاسه دون استعماله وقد يقال ان جبر الاستبراء أدى به ما لا يثبت فيه  
مستعمل وان لم يكن من بلابل محققا فكان القياس ان لا يكتفي في التيم وبعبارة الشرحاوي  
على التحرير وكالمستعمل في المقلظة جبر الاستبراء اذا دق فانه لا يجوز التيم به على المعقد  
وقيل يجوز لانه مختلف (قوله وهو المعقد) اعقد واما في الروضة وضعفوا ما اعتمد المحقق  
(قوله وظاهر كلام الشارح ارادة هذه) أي ارادة التي اياها عملان وهي نية الاستبراء ووجه  
الظهور من كلام الشارح انه قال فيما يأتي فان نوى التيم القرض الخ وقال أيضا ويجب قرن  
نية التيم بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة الخ فان الذي يقال فيه ذلك انما هو نية  
الاستبراء لا النية بمعنى قصد المتعلق بالنقل الذي هو التحويل (قوله بدليل القضية الثانية)  
أي التي أشار اليها الشارح بقوله وفي بعض النسخ اربع خصال نية القرض فان الذي يقال فيها  
نية القرض أي نية استبراء القرض انما هي نية الاستبراء لا النية بمعنى قصد نقل التراب  
(قوله ولا يكتفي نية التيم) أي ما لم يقل عقبها للصلاة والاصح وعلى به ما علمنا في المرتبة الاولى  
ما لم يقل للصلاة المقروضة والاصلي به واحد انما في المرتبة الاولى وما في بقية المراتب في حاشية  
المغوي ثم ان تيم نيا كان تيم الجمعة عند تعذر غسله أبرأ نية التيم بدلا عن الغسل لكن  
لا يستيج به شيئا كما اذا اغتسل بالجمعة قال عث وكذا يصح لو قال فويت تيم الجمعة أو سنة

يستلحق منه وجوب مقارنة  
النسبة لتكبير الاحرام  
ومقارنة الجلوس الاخير  
للتشهد والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة  
(منه) قبل الدخول فيها  
شيئا من الاذان وهو لغة  
الاعلام وشرعا ذكر مخصوص  
للاعلام بدخول وقت صلاة  
مقروضة والفاظه متفق  
الا التكبير أو له قاربع  
والا التوحيد آخره فواحد  
(والاقامة) وهي مصدر  
أقام ثم سمي به الذكر المخصوص  
لانه يقيم الى الصلاة وانما  
يشرع كل من الاذان  
والاقامة للمحكمة  
وأما غيرها فينادى لها  
الصلاة جامعة (و) سنها  
(بعد الدخول فيها شيئا من  
التشهد الاول والقنوت في  
الصبح) أي في اعتدال  
الركعة الثانية منه وهو  
لغة الدعاء وشرعا ذكر  
مخصوص وهو اللهم اهدي  
فيم هديت وعافني فم  
عافيت الخ (و) القنوت  
(في آخر الوتر في الصفة  
الثاني من شهر رمضان)  
وهو قنوت الصبح المتقدم

في محله وانقله ولا يتعين  
كلتا القنوتين السابقة  
فلو تمت بأية تضمن دعاء  
وقصد القنوت حصلت سنة  
القنوت (وهيأتها) أي  
الصلاة وأراد بهيأتها  
بأن ليس ركعاً فيها ولا  
بعضاً يبر بسجود السهو  
(خمس عشر صلاة رفع  
اليدين عند تكبيرة  
الأحرام) إلى حد من تكبيرة  
(و) رفع اليدين (عند  
الركوع و) عند (الرفع  
منه ووضع اليدين على  
الشدال) ويصحبونان  
تحت صدره وفوق سرته  
(والتوجه) أي قول  
المسلم عقب التصرع وجهت  
وجهي للذي نظر السموات  
والارض الخ والمراد أن  
يقول المسلم بعد التصرع  
دعاء الافتتاح هذه الآية أو  
غيرها مما ورد في الافتتاح  
(والاستعاذة) بعد التوجه  
وتحصل بكل لفظ يشغل على  
التعود والافضل أعوذ بالله  
من الشيطان الرجيم (والجهر  
في موضعه) وهو الصبح  
وأول المغرب والعشاء والجمعة  
والعیدان (والإسرار  
في موضعه) وهو ما عدا  
الذي ذكر (والثامن)

تجملها لأنه لا يمكن فيه نية الاستبابة اه وفي كشف النقاب كدابة طهر الجمعة (قوله ولا نية  
رفع الحدث) أي لأنه لا يرفعها نعم إن قصد بالحدث المنع من الصلاة فهو رفعه بقصد الإبقاء  
ونوازل مع لانه يرفع المنع من الصلاة رفعاً قديماً وكذا يقال فيما لو نوى الطهارة عن الحدث  
الاصفر أو الأكبر ولا يكتفي أيضاً بفرض التيمم أو فرض الطهارة أو التيمم المفروض لأن التيمم  
ليس مقصوداً إلى نفسه أي لم يقصد به الشارع قصداً دائماً ابتداءً لانه إنما يوثق به عن ضرورة  
بغلاف الوضوء فان قصد ليس لعدم تأني غيره وإن كان كل منهما موصوفاً للصلاة نعم إن أراد  
الفرض البدلي لا الأصلي مع وفصل به ما دون الصلاة وما في حضاها فرضاً ونقلاً (قوله نية  
استباحة فرض الصلاة) أي أو فرض الطواف أخذ من كلامه بعد أو خطبة الجمعة أو الصلاة  
المنذورة كما أشار لها في آخره أو الطواف المنذور ومن ثمة نية استباحة مقتضيات طهره فانه  
ينصرف للأكل وهو واحد من تلك الخمسة (قوله نية تفل الصلاة) أي أو الطواف أو نقل  
الطواف (قوله كعبه الثلاثة) مما دخل تحت الكاف عبادة الشكر والمكث في المسجد  
والاعتكاف (قوله فيستريح في كل مرتبة ما فيها) هذا بالنسبة للمرتبة الثانية والثالثة أما  
الأولى فلا يستريح إلا واحداً منها وما بعدها (قوله هذا هو الركن الخامس) أي المذكور من  
نقل التراب للوجه واليدين الذي يجب قرن النية به هو الركن الخامس (قوله المعبر عنه بالنقل)  
أي أن نقل التراب للوجه الخ بمعبر عنه بالنقل من غير تقيد بالتراب وبكون النقل إليه  
الوجه واليدين ولفظ اليدين في كلام الشارع مستدرج كما لا يخفى (قوله فالاستدانة غير  
معتبرة) الأولى التعمير بالواو بدل الفاء وقد يقال هو تقريب على قوله أم لا لأن عدم وجود  
الضرب صادق بما إذا نقل التراب من يديه إلى وجهه عند المسح بعد تنقله من الأرض سواء  
أحدث بعد تنقله من الأرض أم لا فينتدلم بوجود استدانة النية بالنسبة للنقل من الأرض  
لكن لا يخفى ما فيه تدبر (قوله والمراد بالنقل وجود النية الخ) صوابه أن يقول والمراد  
بقرن النية بالنقل وجود النية الخ وأما الثالثة فالمراد به تقويل التراب إلى الوجه واليدين  
كما هو ظاهر (قوله القائل بعدم وجوب مسح المرفقين) عبارة الصفوى قوله مع المرفقين أي  
على الجديده وقال في القديم إلى الكوعين وصكونه إلى المرفقين سنة واختاره النووي في  
شرح المذهب وقال في الكفاية تعيين ترجمته به قال ما لا يشوأكده الميرز (قوله ولو بوضو  
خرقة واحدة) في سم الذي يظهر في مسئلة الخرقه المذكورة أنه إذا ضرب بها الأرض دفعة ثم  
رفعها مسح بعضها وجهه ويضحي يديه أنه لا يكتفي كما هو صريح المنهاج ووجهه أنه نقل واحد  
وتعدد المسح بها بعد رفعها لا يقتضي تعدد النقل كما أنه إذا ضرب يديه الأرض دفعة واحدة ثم  
رفعها ومسح بأحداهما الوجه والأخرى اليدين لا يكتفي لعدم تعدد النقل ولم يجعلوا هاتين تعدد  
المسح بها بعد رفعها مقتضيات تعدد النقل نعم قال م ر لور رفع الخرقه دفعة ثم مسح ببعضها  
وجهه ثم نوى نقل البعض الآخر ومسح به اليدين كفي لأن نية النقل تعددت في هذه الحالة  
بغلاف ما إذا لم ينو وقد أطال العلامة سم في هذه المسئلة على حاشيته على المنهج بما تشدد  
الحاجة إلى مراعاة لزول الاشكال (قوله فكان ذكرها بعد الأولى) أي لأن ذكرها هنا يورهم  
أنهم من مفاد كلام المصنف وقوله وأنسب أي لأن نية ضم الزائد على ما في المتن بنفسه لبعض

(قوله)



(قوله الا التلث) اي وغيره كتحليل الحية (قوله ويبقى تيممه عن الحدث الا كبر الخ) لكن ان صلى فرضا بالتيمم الاول وأراد أن يصلي فرضا آخر تيمم عن الاكبر كالأصغر لضعفه عن ادائه فرض آخر وان أراد تقيلا فقط تيمم للأصغر فقط اه عوض ولو تيمم بنسبة الاستباحة ظانا ما كان حدثه أصغر فيان اكبر أو بالعكس لم يضر لان موجبهما واحد وهو التيمم بخلاف ما اذا كان متعمدا فإنه يضر لتلافيه ولو كان مسافرا أو أجنب وكان يتيمم نافلة ويتوضأ نافلة تاسيا بالجناية فيحذف ما قبل الصلاة التيمم وبعد صلاة الوضوء لان الوضوء لا يقوم مقام الفسل بخلاف التيمم كذا في شرح م ر وقوله لان الوضوء الخ اي مع كون التيمم السابق القائم مقام الفسل لا يوقى به فرضان وان لم يبطل تيممه بالنسبة لقيامه مقام الفسل وهذا أنفraz الحلال السيوطي فقال  
 آيس بهيبا ان تضيء مسافرا • الى غير مهيان تباح له الرخص  
 اذا ما وضأ للمسلاة أعادها • وليس معيدا في التراب رخص

وأجابه بعضهم بقوله

لقد كان هذا الجناية تاسيا • وصلى مرارا بالوضوء في رخص  
 كذا في مرارا بالتيمم يافق • عليك بكتب العلم يا خبر من رخص  
 قضاء التي فيها وضأ واجب • وليس معيدا لقي بالتراب رخص  
 لان مقام الفسل قام تيمم • خلاف وضوءه حاله فراقه رخص

وفي الصبري نقل عن سم مسئلة عليه حدثان أصغر وأكبر فان فواهما بتيممه ارتفعما أو أحدهما معينا له ارتفع دون الآخر وكلام الرازي يخبر أنه ان نوى رفع الحدث الاكبر ارتفع الأصغر وان لم ينو في يمينه بل وان ضاهاه وهذا لا يخالف قول م ر بخلاف ما اذا كان متعمدا الخ فان كلام م ر مفروض فيما اذا كان عليه أحدهما فقط ونوى الآخر كما هو ظاهر فتأمل (قوله ولا يعرف لنا جنب الخ) معناه جنب لان التيمم لم يرفع الجنبه مطلقا كالفسل بل هو مبيح فقط أو رافع رفعا مقيدا بحد (قوله وان ضاق الوقت) اي وكان في حذ الفوت مطلقا أو اقرب وكانت الصلاة لا تسقط بالتيمم دون ما اذا كانت تسقط به فانه يشترط الامن على الوقت (قوله وذكر) أي فيما اذا اقتدر أن يذ كر متطهرا والانه لا يتوقف على التيمم (قوله لم تبطل لكن الخ) فيه نظر ظاهر والاولى حذف قوله لم تبطل ويكتب هذا الاستدراك على قول الشارح فلا تبطل بأن يقول قوله فلا تبطل لكن الخ (قوله أي في وجود الماء لافي نوحه) المراد بالتوهم ما يشمل الشك والمراد بالوجود ما يشمل الظن (قوله لانه شرع في المقصود) اي مع اغنائها عن القضاء (قوله اي سقط وجوب استعمال الماء) اي فيه سقط الكلام حيث بصورتين أحدهما جواز استعمال الماء وجواز العدول الى التيمم وذلك فيما اذا انف من استعمال الماء ضررا ولم يه ذلك وثانيهما عدم جواز الاستعمال قبلزم العدول الى التيمم وذلك اذا اتقن الضرر أو غلب على ظنه ذلك (قوله أو حرم استعماله فيه) اي فيكون الكلام قاصرا على الصورة الثانية وهذا هو الموافق لقول الشارح وجوب التيمم بخلاف الاول الآن يقال مراد الشارح وجوب التيمم ان لم يرد استعمال الماء وفيه بعد (قوله ويتلطف في قول المحاور للعلة) اي بأن يضع خرقة مبلولة بقرب العليل لينقل يطرها ما حو اليه من

اي قول أمين عقب الفاتحة  
 لقارنم في صلاة وغيرها  
 لكن في الصلاة استحكد  
 وثمن المأموم مع تأمين  
 امامه ويجهز به (وقراءة  
 السورة بعد الفاتحة)  
 لامام ومنفرد في ركعتي  
 الصبح وأوتى غيرهما تكون  
 قراءة السورة بعد الفاتحة  
 فلو قدم السورة عليها  
 لم ينسب (والتكبيرات  
 عند الخفض) للركوع  
 (والرفع) اي رفع الصلب  
 من الركوع (وقول  
 مع الله من حمد) حين  
 يرفع رأسه من الركوع  
 ولو قال من حمد الله مع له  
 كفي ومعنى مع الله من حمد  
 تقبل الله منه حمده وبجاءه  
 عليه وقول المصل (ربنا  
 لك الحمد) اذا انتصب قائما  
 (والتسبيح في الركوع)  
 وادنى الكمال في التسبيح  
 سبحانه رب العظم ثلاثا  
 (والتسبيح في السجود)  
 وادنى الكمال فيه سبحة  
 ربنا الاعلى ثلاثا والاكل  
 في تسبيح الركوع والسجود  
 مشهور (ووضع اليدين  
 على الفخذين في الجلوس)  
 للشهد الاول والاخير

غير أن يسيل اليه شيء ويتصل على الخرق المذكورة وهذا غسل حقيق كما هو ظاهر كلامهم  
فإن تعدد رمسه ماء بلا غaxe وهذه مرتبة فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل  
للضرورة وهي الجزئية في قول النبي كإياي وبذل لكون الامساك بالماء بلا غaxe ليس مسحا  
قول سم فإن تعدد غسله وأمكنه من الماء بلا غaxe وجب بخلاف ما إذا لم يمكن الاغسله بالماء  
فلا يجب (قوله ويجب تعدد التيمم الخ) أي ابتداء أو ما إذا أراد فرضا آخر ولم يحدث فلا يجب  
عليه الاتيمم واحد كذا في مخرج خلافا لابن حجر ولا يجب عليه غسل ولا مسح (قوله حيث  
قالت) أي وعينها بالراحة (قوله سميت بذلك تقاؤلا الخ) فيه أن سميتها بجيرة لكونها  
سببا في جبر الكسر وقرئ بين ما هنا والمقارنة كما لا يخفى (قوله وحاصل ما فيها) أي ما في الجيرة  
ولي كلامه تغليب حيث جعل صورة عدم الساتر من الجيرة ولذلك عد الصور ستة والاف هي  
خسة (قوله ومسحها واقع مما أخذتم منه) قال سم مقتضى ذلك أنه لا يجب تعميمها بالمسح  
كأنه لا يمسح عليها إذا لم تأخذ من العصم شيئا فلهذا عمل بذلك وكفى مسح مقدار ما أخذته من  
العصم ولعل السر في ذلك أن التصدي بذلك غاية العسر والمشقة فأعرضوا عنه واحتاطوا  
وأوجبوا الكل اه يجيزي قال سم ثم إن محل وجوب الجمع بين المسح عليها والتيمم في غير  
الرأس فيما يظهر أحاطها فان لم نعمها بالجيرة وجب مسح العصم أو بعضها ولا يجب المسح  
على الجيرة ولا التيمم كما هو ظاهر وإن عنها كفى الاقتصار على مسح جميع الجيرة لأن مسحها  
هو طهر ما فيها من العصم والتيمم هو طهر ما فيها من العليل ففى الاقتصار على مسحها  
تطهير بعض الرأس وهو كاف ويظهر أنه لا يمكن الاقتصار على التيمم لأن المسح أقوى منه بدليل  
أنه يؤديه فرض ولا وجه لمجاوز الاضيق مع وجود الأقوى وظاهر أنه لا يمكن مسح بعض  
الجيرة إذا غمت الرأس وإن كفى تطهير بعض الرأس لأن مسح الجيرة لا يعتد به مطلقا إلا إذا  
عها (قوله لأن منذور غيرها كنفه) أي فصلة التلاوة من لا ضرورة كفى بدون ذكر قبضتها  
مع سجود الشكر بالتيمم لسجود الشكر (قوله ويمكن تعميم كلام الشارح الخ) أي فيكون  
وتجمع مستأنفا وليس معطوفا على نفسه ويهدهد هذا التعميم قول الشارح بذلك التيمم (قوله  
بل هو من دلالة الاقتضاء) أي كما في قولك لا تخراعتني عبدك معنى بكذا فإن صحة هذا تتوقف  
على تقدير والاصل معنى عبدك بكذا وأعتقه معنى

(فصل في أحكام النجاسة الحسية) المراد بالنجاسة الحسية التي عرفها بقوله وهي  
مالاتجاوز الخ الوصف القائم بالمحل الملاقى العين النجاسة مع توسط رطوبة أحد الجانبين وذلك  
الوصف هو النجس فان ذلك الوصف القائم بالمحل بسبب ملاقات العين النجاسة مع توسط  
الرطوبة لم يتجاوز الموضع الذي حلت فيه العين النجاسة (قوله موجبا) وهو العين النجاسة  
لكنها موجبة بواسطة الحلول والرطوبة (قوله صفة كانت الخ) تعميم لموجب النجاسة  
الحسية (قوله فخرج بها المعنوية) أي خرج بالنجاسة الحسية النجاسة المعنوية التي عرفها بعد  
(قوله ويقال لها الحكمية أيضا) هذه الحكمية غير الحكمية المذكورة في التعميم كما هو  
ظاهر (قوله كالق) أي كالصفة الحاصلة بسبب حلول الماء في الخارج الحشفة فان النجس  
قائم حينئذ بجميع البدن لا يخرج الحشفة فقط فهذا التصريح يعنى نجاسة معنوية وحكمية

(يسط) اليد (اليسرى)  
بجست تسامت رؤسها  
الرغبة (ويقبض) اليد  
(الغني) أي أصابعها (الا  
المسجة) من الغني فلا  
يقبضها (قانه يشيعها)  
رافعها حال كونه  
(مشهدا) وذلك عند قوله  
اللاقه ولا يمسحها فان  
سركها كره ولا تبطل صلته  
في الاصح (والاقتراض في  
جميع الجلوسات) الواقعة في  
الصلاة بخلوس الاستراحة  
والجلوس بين السجدين  
وبخلوس التشهد الأول  
والاقتراض أن يجلس  
الشخص على كعب اليسرى  
باجلأ ظهرها للأرض  
ويصب قدمه اليمنى ويضع  
بالأرض أطراف أصابعها  
بلجهة القبلة (والتورك  
في الجلطة الأخيرة) من  
جلوس الصلاة وهي  
جلوس التشهد الأخير  
والتورك مثل الاقتراض  
الأن المصلي يخرج يساره  
على هيئة في الاقتراض من  
جهة يمينه ويلصق يده  
بالأرض أما المسبوق  
والساحي فيفترشان ولا  
يتورك (والتسليمية

وفي ان القائم بالبدن حينئذ ليس بجلسة بل حدث وجنابة كما هو ظاهر الا ان يقال اخذ من  
 هذا التقسيم ان الجلسة تطلق بمعنى الحداث الشامل للجنابة بأن يقال في تعريفها هو  
 الوصف القائم بجميع البدن أو بعضه عند ملافاة غير نجسة مع توسط وطوية أو عند خروج  
 من أو بول أو مذي أو نحو ذلك من الامور المحصورة ثم تنقسم الجلسة بهذا المعنى الى قسمين  
 حسية ومعنوية كما صنع وتقسيم الجلسة الى هذين القسمين كتقسيم الطهارة الى ما هو  
 ماخوذ من حاشية القلبوي على الجلال (قوله عن محل) الاولى حذف عن (قوله وتطلق أيضا  
 على نفس العين) اي مجازا من اطلاق اسم المصيب على السبب (قوله وهو المراد هنا) اي  
 في قول الشارح بان التباسات اي اخذ من قول المصنف وكل مانع الخ وقوله والمدة كلها  
 نجسة وأما التباسات المعبر عنها بالضمير في قول الشارح واذا التها فهو بمعنى الوصف القائم بالجل  
 سواء كان هناك جرم وأوصاف أو لا ففي كلامه استخدام (قوله كن لم يجد الطهورين) الاولى  
 كن لم يجد الماء اذ لا يشترط فقد اترا ب اذ وجود التراب مع الجلسة كالطيم لانه لا يصح التيم  
 عنها بل ولا عن غيرها مع وجودها الا ان يقال مراده أحد الطهورين واعتبار فقد التراب  
 بالنسبة للنجاسة المخطئة (قوله اي احترامها) خرج بذلك ميتة الآدمي كما قال الشارح ولا يرد  
 عليه لم الحرب فانه يصرح تناوله مع عدم احترامه لان الحرمة تنشأ من ملاحظة الاوصاف  
 الذاتية أو العرضية ومعلوم أن الاولى لازمة للجنس من حيث هو فالحرمة الذاتية ثابتة للحربي  
 فكان طاهر احياءا وميتا حتى يمنع استعمال برصته في الاستتباء كما مر دون الحرمة العرضية  
 بسبب الايمان ونحوه كعقد النكحة فلم تثبت له ولذا لم يحترم ولم ينظم فلهذا جاز اغراء الكلاب  
 على جيفته كذا في البصري وايضا حان ان اغراء الكلاب ونحوه بمجرد اهانته وانتقام ومدار  
 ذلك على الاستحقاق بتقويتها سبب الاحترام والتفريط فيها والحربي قد استحق الانتقام  
 بتقويتها سبب الاحترام العرضي وتفريطه فيها وان كان فيه الاحترام الذاتي وأما الاكل  
 والاستتباء ونحوهما فلا شك انها مما هو غرض آخر غير الانتقام يرجع الى القاعل ولا ينبغي  
 لاحد اضعاف احترام اي احترام في تفصيل غرض يعود الى نفسه فامتنع أحسن كل الحربي  
 والاستتباء لما فيه من الاحترام الذاتي وان فاته الاحترام العرضي فلا محل لقول بعضهم  
 وانظر لم ربط الاستتباء بجزئته بالحرمة الذاتية الثابتة له واغراء الكلاب بالعرضية المتغيرة  
 عنه فامتنع الاول وجزا الثاني اه (قوله اي ودخل تحت قوله على الاطلاق) الاولى أن يقول  
 ودخل في تعريف الجلسة بسبب الاطلاق عن التقيد بقوله أو كثرة ما يحرم قليلا وكثيره الخ  
 (قوله بحث ظاهر) اي لان الضابط لا بد أن يكون جامعاً مانعاً وكلام المتقليس كذلك فانه  
 لا يشمل الجماد البصر كالحصاة المنعقدة من البول اه أقوى اي مع ان المضبوط وهو  
 الخارج من القبل أو البر شامل لذلك في جعل الشارح كلام المتضابط المأذون كمنظر لكن  
 لا يعني ان هذا على النسخة الاولى التي شرح عليها الشارح وأما على نسخة ما يخرج بدون مانع  
 فليس كلام الشارح الا في ما توجه البحث بأنه ليس جامعاً للنجاسة الخارجة من غير القبل  
 والبر فحيث نظر لان الشارح لم يدع أنه ضابط لجميع التباسات بل لتوع منها وهي الخارجة من  
 القبل أو البر فانهم (قوله اي أو من أحدهما) هذا أيضاً ان كلام المصنف في الخارج من

الثانية) أما الاولى فنسبق  
 أنها من أركان الصلاة  
 (فصل) في امور ثقافت  
 فيها المرأة الرجل في الصلاة  
 وذكر المصنف ذلك في قوله  
 (والمرأة ثقافت الرجل في  
 نجسة أشبه بالرجل  
 يباح) اي يرفع (مرقبه  
 من جنبيه ويقل) اي يرفع  
 (بطنه عن خلفه في الركوع  
 والسجود ويظهر في موضع  
 الجهر) وتقدم بيانه في  
 موضعه (واذا فاته) اي  
 أصابه (شيء في الصلاة  
 سمح) فيقول سبحانه الله  
 بقصد الذكرك فقط أو مع  
 الاعلام أو أطلق لم يبطال  
 صلاته أو الاعلام فقط  
 بطلت (ومعورة الرجل  
 ما بين سرته وركبته) أما  
 هما فليسا من العورة ولا  
 ما فوقهما (والمرأة) ثقافت  
 الرجل في النجاسة المذكورة  
 فانها (تضم بعضها الى  
 بعض) فتلصق بطنها  
 بتخذيها في ركوعها  
 وسجودها (وتتفقد صوتها)  
 ان صلت (بمحضرة الرجال  
 الاجانب) فان صلت منفردة  
 عنهم جهزت (واذا فاتها)

السيلين مع الفعل وهو غير ظاهر فالأولى أن يقول أي من أحدهما كما يؤخذ من العبادي  
 (قوله وكان المناسب للشارح) أي لأن السيلين قيداً لما تناسب الانحراج مما كما أخرج بمائع  
 (قوله الآن الفاتحة تشمل البول) لكن المراد به في كلام الشارح ما عدا ما ذكره البول ثم  
 مراد الشارح الفاتحة المائع لا الجاهل أنه ليس الكلام فيه (قوله فهو أولى من عموم  
 النسخة الأخرى) أي لشمولها ما ليس بمراد وهو الجاهل الطاهر ~~الدود~~ (قوله أولى من  
 المضارع) أي لأنه لا يحكم عليه بالتبعية إلا بعد خبر وجهه بالعدل كذا قيل (قوله طرية الكلب)  
 أي الحاصلة بعينه (قوله والذين من ما كول) هذه فائدة مستقلة والألف والكلام في الخارج من  
 السيلين (قوله لا لطيبين) الذي في شرح الخطيب عدل بالافراد فينبغي أن يكون واحد  
 وهو الموافق لما ذكره في تبصير المأمون كفاية عدل وقد تقدم ذلك وامكان الفرق بينهما  
 (قوله وخرج بقوله متصلياً هو لم يخرج) هذا غير ظاهر انتهى كان العلم غير متصلي بل كان  
 باقياً على صوره لم يكن يجب أن يتصل به بالعلم بانه بالفضل فهو من افراد المتصل اذا المراد  
 بالمتصل الجاهل ولا شك أن العلم بانه وكذا يقال في الطعام نعم ان حل العلم على ما اذا استعمال  
 وحل الطعام الذي لا يتغير على طعام مائع ظهر كلامه (قوله ولا يجب تيسيع الخروج منه)  
 أي من نحو العلم من كل ما شانه احالة الباطن فهو ان خرج غير متصلي وخرج بنحو العلم العظيم  
 ونحوه كالشعر عيشانه عدم احالة الباطن له فانه يجب التيسيع بخروجه من الدبر ولو خرج  
 متصلاً وما اذا أكل أو شرب مغلاً وجب تيسيعه طلقاً مع الترتيب وما اذا تقابلاً مغلاً  
 بعد أكله وغسل فم منه فان كان فهو لم عيشانه الاحضار وجب عليه تيسيع فم مع الترتيب  
 ان كان غير متصلي فان استعماله لم يجب ما ذكره وان كان فهو له نظم عيشانه عدم الاستحالة  
 وجب فيه تيسيع فم مع الترتيب ولو خرج متصلاً كذا في الشرح على التحرير (قوله  
 لكن أولى) وجه الأولية بالنظر لقوله ولو كانت أي الأوال والارواح كل منها جامع فالأولى  
 أن يعيد الضعيف بها وانما يجب عنه بان التسمية بالنظر لكون كل منها قسماً وأما وجهها بالنظر  
 لقوله وعملاً لا يسيل دمه انه ربما يتوهم من كونه اذا وقع في الانا مرات فيه لا ينصبه ان قوله أو  
 روي لا يجب فيه وليس كذا (قوله بخلاف الصلاة) أي فان المعصية لم تقف فم اذا التضعف  
 بالتبعية موحوداً ما فعله الذي نشأت منه الجناية فقد انقطع وقد يقال ان الفعل في التيسير  
 انقطع وانما الموحود أثره كالجناية اه يجزى (قوله ان توقف زوال الطم عليه الخ) يقيدانه  
 لا يجب الاستعانة في غيره من لون أو ريح بل تسن كافي كشف النقاب والذي ذكره الشيخ  
 انه هو جى في درس الرمي عن الشيخ الجبل ان ظاهر م ر بل وصرح ج وصرح به الرشدي  
 انه حيث توقفت إزالة كل من الاوصاف اجتماعاً أو تفراداً على شيء من نحو الخلق أو الصابون  
 وجب الاستعانة الى التعسر في اللون أو الريح والى التعذر فيهما معاً وفي الطم فقط وضابط  
 التعسر الامعان في ذلك بحيث تمت الزيادة عليه مثقفة وقد روي الثلاث مرات وما يبط التعذر  
 أن لا يزول الوصف الا لقطع فان لم توقف على شيء من ذلك لم يجب بل يسن خروجاً من خلاف  
 من أوجبه مطلقاً والمدار في التوقف هو داؤه على معرفة نفسه ان كان عارفاً والاسأل  
 خيراً ولا تكتفى التجربة ان هذا الوصف يتوقف ولا يتوقف ذلك باختلاف الوصف

شيء في الصلاة صفت  
 بضرب بطن العين على ظهر  
 النعال فلو ضربت بطناً  
 يطن بقصد اللعب ولو  
 قليلاً مع علم التصرم بطلت  
 صلاتها والخطي كالمرأة  
 (وجميع بدن) المرأة الحرة  
 عورة الأوجه وكفها  
 وهذه عورتها في الصلاة  
 أما خارج الصلاة فعورتها  
 جميع البدن (والامة  
 كالرجل) فتكون عورتها  
 ما يبرز سرتها وركبتها  
 (فصل في عدد مبطلات  
 الصلاة) (والذي يبطل به  
 الصلاة أحد عشر شيئاً  
 الكلام العمدة) الصالح  
 تلطاب الاتمين سواء  
 تعلق بمصلحة الصلاة أو لا  
 (والعمل الكثير) المتوالي  
 كن ثلاث خطوات عدا كان  
 ذلك أو سهواً أما العمل  
 القليل فلا يبطل الصلاة  
 (والحدث) الأصغر والأكبر  
 (وحدوث الصلاة) التي  
 لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه  
 نجاسة يابسة فنقض ثوبه  
 ما لا لم تبطل الصلاة  
 (واكتشاف العورة) عدا  
 فإن كشفها الریح فسترها

في الحال لم تبطل صلاته  
(وتغير التية) كأن  
ينوي الخروج من الصلاة  
(واستبدال القبلة) كأن  
يجعلها خلف ظهره (والا كل  
والشرب) كثيرا كان  
المأكل والمشراب  
أو قليلا إلا أن يكون  
النقص في هذه الصورة  
جاهلا قصره ذلك  
(والفقهية) ومنهم من  
يعبر عنها بالضعف (والردة)  
وهي قطع الاسلام بقول  
أو فعل  
(فصل) في عدد ركعات  
الصلاة (وركعات  
الفرائض) أي في كل يوم  
وليلة في صلاة الحضر إلا  
يوم الجمعة (سبعة عشر  
ركعة) أما يوم الجمعة فعدد  
ركعات الفرائض في يومها  
خمسة عشر ركعة وأما  
عدد ركعات صلاة السفر  
في كل يوم لفصل فاحدى  
عشرة ركعة وقوله (فيها)  
اربع وثلاثون بصدقة  
واربع وتسعون تكبيرة  
وتسع تشهدات وعشر  
تسليمات ومائة وثلاث  
ونخسون تسبيحة وجملة

أو اختلاف مزاج - حيوان تلك الصبغة فلا ينضب بالتجربة بل لا بد فيه من المعرفة والمراد بها  
ما يشمل الظن كآبائه على ذلك كله في الصفة فراجعنا ان شئت اه شيخنا ذهبي (قوله حيث  
كان يسيرا) أما اذا كان كثيرا فلا يجب ويهني عنه في اللون والريح معا وفي النظم ويكون  
ظاهر في اللون أو الريح على ما هو الظاهر حرر (قوله ويهني عنه الخ) في كشف النقاب  
انه يعتبر كون الثمن فاضلا عن مؤتمره وثمة عياله وما وليه في الحضر وذهابا وإياها في السفر  
فان لم يقدر عليه صلى عاريا كما في الشرفاوى على التصريح وقوله صلى عاريا أي ان لم يحش الهلاك  
بالعري فان تشبه أو كانت الصلابة يدنه صلى كفاقد الطهورين وأعاد عند القدرة ومحل  
هذا كله في الثوب حيث تقصر بالقطع أكثر من أجره مسترنا وغنا على الخلاف والأوجب  
القطع والاستتار بالباقي وان لم يكنه أخاه من اه شيخنا ذهبي وان لم يقدر على نحو الخ  
وجب أن يستأجر عليه باجر مثله اذا وجد هاهنا ضلته ما ذكرنا فلو تذر ذلك حسا أو شرعا في عنه  
كذا في الجبري على المنهج وقد تنقذ ما سبق انه يهني عاريا ان لم يحش الهلاك بالعري الى آخر  
ما سبق فتأمل وحرر (قوله مادام العصر) موايه مادام التعذر (قوله فيطهر باطنها أيضا) في  
حاشية شيخنا طهارة الظاهر والباطن لكن في الصفة ومن ذلك سكن مضيت نجس  
وجب قطع في بول وسلم طبعه فيطهر باطنها أيضا بصب الماء على ظاهرها ويفرق بينها وبين نحو  
أجر تنقع في نجس فان الظاهر انه لا بد من تنقع فيه حتى ينظن وصوله لجميع ما وصل اليه الاقول  
بان الاقول يشبه تشرب المسام وهو لا يؤثر كالوزل سام في ماء فاحس به في جوفه وأيضا في باطن  
تلك تشبه الاجواف وهي لا طهارة عليها كائن عليه بخلاف نحو الاثر فيها وفارق نحو  
السكن اثنان من جملة نجس ثم حرق فانه لا يظاهر باطنه بالفصل الا اذا دق وصارت رابا ونقع حتى  
وصل الماء لباطنه يتيسر رده الى التراب وتأثير تنقع فيه بخلاف ذلك فان في رد اجزاء بعضها  
حتى يصير كالتراب مشقة تامة وضياح مال وبعضها لا يؤثر فيه النقع وان طال فتم نص الشافعي  
رضي الله تعالى عنه على الغرض عما نحن من الخلف بنصي اي يضطر اليه فيه واعتقده كثيرون  
والحقوا به الاجزاء المجعون به اه وكتب سم على قوله فيطهر باطنها اي حتى لو جملها في الصلاة  
ليضر وعلى قوله لا يؤثر فيه النقع هذا لا يظهر في الحب والدم وهما من نحو السكن اه وفي  
شرح مر وانما كنهنا بطهارة ظاهر الاجزاء بالفصل دون باطنه بخلاف سام في السكن حيث  
ظاهر ظاهرا وباطنا فبطلها لان الانتفاع بالاجزاء من غير ملازمة فلا حجة لكم بطهارة  
باطنه من غير اتصال الماء اليه بخلاف السكن اي فانها لا تأتي الانتفاع بها غالبا الا بالملازمة  
اي الجمل وقصوه ولا يؤمر بصحة الماقيس من تفويت ما ليتها أو قصوها ولو فصل ذلك بازان  
تكون الصبغة داخل الاجزاء الصغار (قوله لو قال من قال الاوال الخ) الحق ما صنع  
الشارح كالايجز (قوله دون الحولين) اي اومعه فالصبة ملحقه بالذوق قال ابن شرف ولا يضر  
نحو زيادة يومين اه والمحدد الضرر لان الاولين تحميدية هلالية كما ذكره ع ش على مر ونخل  
مثله عن قل اه يجيزي (قوله ولولين مغلط) الاولى ذكره عند قول الشارح اي لم يتناول  
ما كولا ولا مشروبا الخ بان يقال اي لم يتناول ما كولا ولا مشروبا غير اللبن وأما اللبن فلا يضر  
في كفاية الرش ولو كان لبن مغلط (قوله ولا يشترط العصر) اي في آرائه الصبغة مطلقا سواء

الاركان في الصلاة مائة وست وعشرون ركعا في الصبح ثلاثون ركعا وفي المغرب اثنان واربعون ركعا وفي الرباعية اربعة وخمسون ركعا الخ ظاهر غنى عن الشرح (ومن جهر عن القيام في القرينة) لشدة تعلقه في قيامه (صلى جالسا) على أي هيئة شاء ولكن اقتراشه في موضع قيامه افضل من تربعه في الاظهر (ومن جهر عن الجلوس صلى مضطجعا) فان جهر من الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ورجلاه مقبلة فان جهر من ذلك كله أو ما بطرقة ونوى بقلبه ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شيء تحت رأسه ويومئ في ركوعه وبجوده فان جهر عن الأيمه برأسه أو ما بأجفانه فان جهر عن الأيمه بها أجرى اركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتا والمصلي قاعدا لا قضاء عليه ولا يتقص اجراءه لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف اجر القائم

كانت بفصل أو برش (قوله ومنه) أي من العصر (قوله والحكم في الفسالة الخ) ومتى حكم على الفسالة بالصلاة حكم على المحل بفسالة أيضا لان المنفصل بعض ما كان متصلا فله ما متلا زمان كما يؤخذ من مر (قوله ما لم يختلط باجنبي الخ) الحاصل ان الاقسام ثلاثة ما لا يعني منه مطلقا أي قليلا أو كثيرا وهو المختلط وما تعدي به كأن تضع بالعبادة وما اختلط باجنبي والمراد بالاجنبي غير المسلم المقوع عنه والثاني ما يعني عن قلبه دون كثيره وهو الدم والقبح الاجنبيان اذا لم يكن كل منهما من مختلط ولم يختلط باجنبي ولم يتعد بتضعفه سواء كان بفعله أم لا والثالث الدم والقبح غير الاجنبيين بان كان كل منهما من الشخص نفسه كدم الحماميل والقروح والبقرات وموضع الفصد والحجامة بعد صده بنسوة فنية في عن كثيره كما يعني عن قلبه وان انتشر العجاجة ما لم يختلط باجنبي والا فلا يعني من شيء منه وما لم يكن بفعله أو يجاوز محله والا عني عن قلبه من الفعل وضع المصوق على الدم لكونه سببا في قهه واخراج ما فيه فيعني عن قلبه دون كثيره وأما ما يقع كثيرا من أن الانسان قد يفتح رأس الدم بالة قبل انتهاء المدة فيه مع صلابة المحل ثم تنتهي مدته بعد فيخرج من المحل المتفتح دم كثير ويخروج فهل يعني من ذلك ولا يكون بفعله لتأخر خروجه عن وقت الفتح أولا لأن خروجه مرتب على الفتح السابق فبسه نظر والا قرب الثاني كما ذكره ع ش في شروط الصلاة وقولنا أو يجاوز محله المراد بالمحل كما قاله العبادي ما يغلب اليه التقاذف كن الركبة الى قصبة الرجل فيعني منه حيث اذا لاق نوبه مثلا في هذه الحالة وهذا هو معنى قول بعضهم محله هو جهة نزوله اه يجري بزيادة (قوله وقصمه) أي فرق (قوله جميع ما في الكون اما جاد الخ) هذا التعميم غير ماصر اذ في الفضلات ونحوها كجزء الحيوان (قوله غير آدمي) بيان اوافع وقوله او من آدمي صنف على ما كوله لا على غير آدمي كما هو واضح (قوله مختلفة) أي لانه يجوز له دخول المسجد وبين الناس ولو ربطا ويؤمهم ولا تحمل منا كته رجلا كان أو امرأه لان في أحد أصليه ما لا تحمل منا كته ولو قلته اه يجري (قوله وما الحق بالآدمي) أي وهو الجن والملاك (قوله وكان تخصيص الاناء) أي والولوغ (قوله وهذه المسئلة تخالف حكم التيمم) أي فانه يكفي فيه التراب المختلط بفضل بحيث كان له غيرا مطلقا سواء كان بغير الماء لو وضع فيه أولا (قوله لم يصح بعبادته) أي بكونه منسب الله اخلية وأما الحمام فهو باق على نجاسته كما في مسئلة الهرة التي تنجس لها واحقل ورودها ما كما في البصري وعليه فلا تصح الصلاة في الحمام وتبطل الصلاة بمسمل الهرة المذكورة وان كانت لا تنجس ما أصابته مع الرطوبة اه شيب (قوله قال العلامة سم فيصل الاول الخ) هذا المحل ضعيفا والا فالذي في البصري على المنهج فعلام من حل انه لا فرق بين الحرم والوصف في أن الست المذكورة تنسب واحدة فالمراد بالعين في كلام الشارح ما يشمل الحرم والوصف (قوله فان تطاير من المجموع شيء غسل ست الخ) اما الاناء الذي اجتمعت فيه الفسالة اذا أريد تطهيره فانه يغسل سباع التريب ولو كان ترب في الاولى وهو المعقد كما قاله الشبرا على والتبصري خلافا لسم فانه قال ان ترب في الاولى لم يصح الى تريب لكن اعقد الشيخ الحنفى كلام سم كذا في البصري على المنهج (قوله فان أريد تطهير المنتقل لم يصح لتريبه الخ) وبفصل بعد ما بين فان كان من تراب الاولى غسل ستا وهكذا وقوله فلا يقمن تريبه أي ولا يكتفى



بالتراب المتقل لأنه مستعمل فيه ثم يترقب ويغسل بعد ما ينق ١٥ شرقاوى على التصريح (قوله ولو شئت) هي نوع من التخرىفى ويذهب ثلثاها بالحق (قوله وتبه عليه الخلاف فيه هل هو حرام الخ) فيه ان هذا الخلاف لا يخصنا لان الكلام فى الطهارة وعدمها لا فى الحرمة وعدمها فالاولى ان يقول كما فى البصيرى انما فصله بكذا لما فيه من الخلاف فقد قيل انها لا تطهر بالتخلل الثانى عن النقل على قاعدة ان من استعمل شئ قبل اوانه عوقب به حرمانه وهذا النقل قبل حرامه وقيل مكروهه والمحقق الكراخه ١٦ تدبر (قوله وان نزع) اى ما وقع فيها مع بقاء المتصل (قوله قبل ان يتصل منه شئ) اى الا ان حصل الضرر هبوطا واسطة نزع تلك العين والاتصفت لاتصالها بموضع المدن التبرس بسبب الهبوط (قوله فيعود على بالتصير اذا تخللت) ظاهره ولو خرق المدن من أسفل بعد التخلل بحيث لا يعود بعده الى أعلى المدن وله له فيها ورثها الجزء من الاعلى (قوله او مساولة) اما اذا كان الخلل قليلا فان العسير يتضرر واذا تضرر تقصير به الحل فيعود على العسير بالتصير واحمد الرملى التفصيل فى المساوى وعبارته لو اختلف عسير بخل مغلوب ضرر او غالب فلا فان كل منساوى فكذلك ان اخبر به عدلان يعرفان ما يمنع الضرر وعدمه او عدل واحد فبما يظهر اما اذا لم يوجد خيرا او وجد وشك فالوجه ادارة الحكم على الغالب حيث ١٧ وقوله على الغالب اى الغالب فى العسير من تضرره قبل التخلل

١٨ (فصل فى بيان أحكام الحيض) ١٩ (قوله فى بيان أحكام الخ) فيه انه لم يذكر الاستحاضة أحكاما أصلا وانما ذكر تضررها وقد يقال حكمها مذكور فى قوله ويصبر على الحدث الخ اذا استحاضت حدث أصغر (قوله بناء على صحة المناكحة) فيه انه لا وجه لبناء كونه حياضا على صحة المناكحة فكان الاولى ان يقول بناء على تسكينهم بخروجها والافليس حياضا شرعيا يترتب عليه الاحكام المذكورة (قوله الا فى التعليقات بنحو الطلاق الخ) هذا ظاهر ان علق بسبب لاند دم لهن كأن قال ان سال دم فرسى فزوجتى طالق أو فبدي سر وأما اذا علق على حية من فلا أثر للتعلق وذلك قال العلامة سم ولا أثر لحبض غير التام فى شئ من الاحكام حتى لو علق الطلاق على شئ منها لم يقع الا ان ادخل خروج الدم منها اذ لا وقت لمعنى فى شئ منها الا فى النساء ٢٠ وواقعه شئ لكن فى حاشية التصريح مانعه وينبى على حبض ما عدا النساء الايمان والتعليق فاذا قال ان حاضت الوزغة مثلا فزوجتى طالق فسال منها الدم طلق لان مبنى الطلاق على اللغة هكذا قرر شيخنا ح ف خلافا لما قاله ع ش ٢١ تدبر (قوله بعد بلوغها) المراد بالبعدية ما يشمل المنسية اذ قد لا يعرف بلوغها الا به (قوله قال الجاحظ فى كتاب حياة الحيوان) فيه انه لا دميرى لا الجاحظ الا أن يقال لا مانع من أن يكون الجاحظ كتاب مسعى بهذا الاسم غير كتاب الحميرى المسمى به لكن قال بعضهم الذى رأيت فى ترجمة الجاحظ ان من جملة كتبه الحيوان وعلى هذا فلقط حياة زائد فى كلام الحميرى ٢٢ ويؤيد هذا قول خ ط قال الجاحظ فى كتاب الحيوان قتائل (قوله عثمان) لعنه تعالى (قوله وزاد بعضهم الخ) زاد الصوفى القرد (قوله ومنه قوله تعالى لم يطعنهم الخ) فيه انه ليس منه دليل تفسيره بقوله اى لم يزل يكلونهم (قوله فلا يرد الاعتراض بأنه منصوب الخ) أنت خبر بان هذه الجملة بيان لسن الحيض الواقع ظر فاجبر ورا فالظرفية باقية فلا يندفع هذا

ومن صلى نائما فله نصف اجر القاعد فحصول على التخل عند القدرة

٢٣ (فصل فى المتروك من الصلاة ثلاثة اشيا غرض) ويسعى بالرحمى ايضا (وسنة وهشة) وهما ما عدا القرض وبين المصنف الثلاثة فى قوله (فالقرض لا ينوب عنه مجرود الدهر بل ان ذكره) اى القرض وهو فى الصلاة التى به تمت صلاته او ذكره بعد السلام (والزمان قريب انى به وبى عليه) عائق من الصلاة (ومجرد السهو) وهو سنة كما سبق لكن عند ترك ما موز به فى الصلاة او فعل منى عنه فيها (والسنة) ان تركها المصلى (لا يعود اليها بعد التلبس بالقرض) فمن ترك القصد الاول مثلا نذر بعد اعتداله مستورا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما بتصرعه بطلت صلاته او ناسيا انه فى الصلاة او جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وان كان مأموما عاد وجوب المتابعة امامه (لكنه



يسجد لله سجدة (في صورة  
عدم العود أو العود ناسيا  
وإذا دلت المصنف بالسنة هنا  
الابيض الستة وهي  
التشهد الاول وتعدوه  
والقنوت في الصبح وفي  
آخر الوتر في النصف الثاني  
من رمضان والقيام للقنوت  
والصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم في التشهد الاول  
والصلاة على الآل في  
التشهد الاخير (والهيئة)  
كالسجدة والوقوف  
لا يجزئ بالعبادة (لا يعود)  
المصلي (اليها بعد تركها  
ولا يجزئ لله سجدتها) سواء  
تركها عمدا أو سهوا (وإذا  
شك المصلي في عدد ما أتى  
به من الركعات) كمن شك  
هل صلى ثلاثا أو أربعا (يفي  
على اليقين وهو الأقل)  
كأن ثلاثة في هذا المثال وأتى  
بركعة (وجزئ لله سجدتها)  
ولا ينقصه غلبة الظن أنه  
صلى أربعا ولا يعمل بقول  
غيره لأنه صلى أربعا ولو  
بلغ ذلك القائل عدد التواتر  
(وجزئ لله سجدتها سنة)  
كأسبق (ومحله قبل السلام)  
فإن سلم المصلي مداعاما  
بالسهو أو ناسيا ومال

الاعتراض بالرفع على أنه يوم غير المقصود لو لم يكن ياتيا للواقع ظرفا ثم إيهام الرفع أقل من  
إيهام النصب والمدافع للاعتراض تعدد تعلم قبل تسع والمعو وهو أي السن تمام التسع ولما  
قاربها حكمها (قوله أي حار) لا يوافق ما جرى عليه الشارع (قوله فيقدم السابق منها  
لقوة) محله إذا جاز الدم أكثر الحيز والأقل كل حيز على التفصيل المذكور في المستحاضة  
(قوله المتسوية) أي المشهورة (قوله لأنه يخرج عقب نفس غالبا) فعلى هذا النقاس مأخوذ  
من النفس بمعنى الذات أو الروح أما أن كان من النفس بمعنى اللحم كما أفاده في أول القولة فلا أنه  
نفس الدم المخصوص وأما أن كان من النفس الذي هو الظهور كما أفاده في أول القولة أيضا  
فلا أنه يظهر خارج القرح بعدما كان خفيادخله (قوله ليخرج ما بين التوأمين) فإنه حيز  
ان اتصل به حيز قبله بان كان خروج التوأم الاول في حال الحيز ولم يزد المجموع على خمسة  
عشر يوما فإن لم يتصل به حيز قبله بان خرج التوأم الاول في حال عدم الحيز ثم نزل دم بعد  
ذلك فالظاهر أنه حيز أيضا ان بلغ أقل الحيز ولم يزد من أكثره والافهودم فساد وان اتصل  
به حيز قبله وزاد المجموع عن أكثر الحيز فهو دم فساد على التفصيل المعلوم في المستحاضة  
مفرد (قوله والافهودم فساد) أي ان لم يوجد فيه شروط الحيز والافهودم حيز (قوله والمراد  
ان يوجد الدم قبل مضي خمسة عشر الخ) وأما إذا انقطع دم النفس خمسة عشر يوما فأكثر  
ثم نزل دم بعد ذلك فالقاء بين الدمين الذي هو خمسة عشر يوما فأكثر هو حقيق وما بعد ذلك  
من الدم حيز ولو قبل تمام الستين وسواء ما يظن فيه (قوله ويجب عليها قضاء  
الصلاة الخ) أي ان لم تكن فعلتها في ذلك الوقت (قوله وهي لغة سيلان الدم) الاولى  
مطلق السيلان (قوله ما تراء الصغيرة والآية) محله في الآية إذا لم يوجد فيه شروط  
الحيز والافهودم حيز بدليل قولهم لوحضت الآية بعد تمام العدة بالأشهر ولم تكبح  
اعتدت بالأقراء وانما خص الصغيرة والآية مع أن غيرهما كذلك لأنهما محل الخلاف فإن  
قلنا يشترط في الاستحاضة خروج الدم أثر حيز كما قد يظن لما وردى لم يدخلوا وان قلنا به دم  
الاشتراط دخلا تدبر (قوله وما لو وجد ذلك المقدار الخ) الاولى - مذقه لأنه ينافي قول الشارع  
على الاتصال وكلامه هو في القولة بعد (قوله لزمت الزيادة على الأقل) أي لان الكلام في الأقل  
من جهة الزمن لا الأقل من جهة الدم (قوله أي الزائدة فقط) مقصوده ان الزائدة فقط استحاضة  
وأما الخمسة عشر فتارة تكون كلها حيزا كما إذا كان القوى هو الخمسة عشر والضعيف  
ماعداهاتارة لا تكون كلها حيزا بل بعضها فقط كما إذا كانت بحيرة فاقد بشرط فإن حيزها  
يوم وليلة والباقي كله استحاضة فأنه عشر فيما التفصيل المعلوم في المستحاضة فتأمل (قوله  
أي التبع التام) صوابه الناقص كما هو ظاهر لان المالم يقن المنطق وقد يقال ليس المراد  
بالناقص والتام ما عليه أهل المنطق بل المراد بالتام تتبع الجزئيات وان لم يكن جميعها الاثبات  
أمر كلي لا يتخلف كما هنا وبالنقص تتبع الجزئيات كالأوبعض لا ثبت أمر كلي قد يتخلف  
كما في سن اليأس فلو حاضت امرأة بعدد اعتبر حيزها بجملة ولو اطردت عادة امرأة بأن  
حيزها أمل من يوم وليلة فإنه لا يعتبر (قوله لمناسبة ما بعده) وهو قوله وأكثره ستون يوما الخ  
لان الكل زمن (قوله فائدة أبدى أبو سلم الخ) أنت خير بان ذلك لا يظهر الاقمن لم يرض حال

الحمل وكان حيفها خمسة عشر يوما الا انها حكمه لا يلزم اطرادها (قوله اى سوا مقدم  
الحض الخ) هذا التعميم لا يناسب قول الشارح اذا قلنا الخ الا أن يقال يخص هذا  
التعميم بأحدى صورتى التعميم فلا ينطبق ان كلام الشارح عام (قوله انما أتى بآى  
اشارة الخ) لو قال انما قال اى الظهر ولم يقل اى الظهر بين الحيفتين اشارة الخ لظهر (قوله  
اى واحدة للوط) لا يخفى ان لحظة الوط ليست من مدة الحمل التى الكلام فيها ومثله يقال  
في لحظة الوضع نعم اعتبار العظمتين ظاهر في المدة التى تستمر في انقساب الولد لايه الا أن يقال  
انما اعتبر وهما هنا لتحقيق المدة لا لكونهما من المدة وفي العبادى ابدال لحظة الوضع بلحظة  
العلاق فخر (قوله من امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح) الاولى أن يقول من حين  
العلاق ولو يزنا لان كلامنا في مدة تمكث الحمل في بطن أمه لا في نسيته لايه حتى يقال من حين  
امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح (قوله وبعده) أى في غير الصوم أما هو فلا (قوله كماله  
الجنابة) الكفاف استقصائية فكان الاولى حذف قوله ونحوها (قوله لان خروج الدم الخ)  
هذا التحليل يفيد ان المحقول المعنى هو نهي عن الصوم لعدم صحتها الذى خالف فيه امام  
الحرمين فلا يصح الرد عليه بذلك فلو دلل لموضع منها فبقت فيه ولو رغبت فيه لعلت لتدرج  
في سلك أهل العبادة لاسيما الصوم فيجتمع عليها مضعفان خروج الدم والصوم فكان في عدم  
صحتها منها حفظ لبقائها من غير ضرر لكان أولى تأمل (قوله وعمل في المسئلة) أى محل لازم  
التصريح هو منعها من القراءة في المسئلة أما الكافرة فلا تمنعها من القراءة الا بالتصريح علم  
في المسئلة والكافرة (قوله ولو بجائل) ولو بغير بطن الكف كما هو ظاهر (قوله لمراعاة معناه  
المعقوب) فيه ان المحقق في اللغة معناه المجموع فيشمل كتب العلم لانه مأخوذ من الاصناف  
الذى هو الجمع فكان الاولى أن يقول لمراعاة معناه المعرفى الشائع بين الناس وقد يقال لامانع  
من كونه لغويا أيضا فليصر (قوله فيصيب حله لحرف غرق أو سرق) أى لان في ذلك اتلافه  
بالكلية بخلاف فهو الغصب والسرقة كما يؤخذ من البصري (قوله وأما المكث) مثله التردد  
وقوله لحرام عليها أى خافت التلويث أم لا (قوله فلا يصحرم الا التمسيس بالفعل) ومثل التمسيس  
بالفعل ما اذا تحقق التمسيس أو ظنه لا ما اذا توهمه والفرق بين المسح حيث يحرم عند التوهم  
وبين نحو المدارس بان حرمة المسجد ذاتية وحرمة ما ذكره من ضحية أفاده الشرافى على  
التصريح (قوله لانه على الله عليه وسلم ورضاه الخ) أى فاذا لم يجز مع الحدث الاصغر فمخرج الحض  
أولى هذا هو وجه الاستدلال (قوله ويكفر مستحله اذا وطئها الخ) الاولى أن يقول ويكفر  
مستحله في الزمن المجمع عليه سواء وطئ أم لا فالمكفر هو نفس الاستحلال وكذا لا يكفر مستحله  
بعد الانقطاع لخلاف فيه أيضا وقد وقف سم في كفر مستحل ذلك بما لا ينكفر الا بما هو معلوم  
من الدين بالضرورة وهذا ليس كذلك اذ كثير من العامة يجهل هذا الحكم اهـ لكن  
قال الشيخ الجوهري يتقرر لبلد الواقع فيها ذلك فان كان من شأن أهلها انه صار عندهم معلوما  
بالضرورة فكثرة العلماء بها كحرف فيكون استحلاله كفرا وان كان من شأن أهلها عدم ذلك  
كبلاد الارياك التى لم يكن بها علمه فلا كفر والعامة بما استحلاله اهـ بجري (قوله لانه وطئ  
محرم للايداء) مسكذا في بعض نسخ خط وفي بعض آخر لا ذى أى الاستغناء قال البصري

غيرها (و) الرابع من (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و) الخامس (عند الغروب) الشمس فاذننت للغروب (حتى يشكامل غروبها)

(فصل وصلاة الجماعة) للرجال في القرائن غير الجمعة (ستمائة كدة) عند المصنف والرافعي والاصم عند النووي أنهم افترض كفايا بريدك المأموم الجماعة مع الإمام في غير الجمعة ما يعلم التسليم الأولى وان لم يسمع معه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل باقل من ركعة (و) يجب (على المأموم أن ينوي الاقامة أو الاقتداء بالإمام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بالماضرون لم يعرفه فان عينه وأخطأ بطلت صلاته الا ان انضمت اليه اشارة كقوله نويت الاقتداء بزيد هذا فان عرفت مع (دون الامام) فلا يجب في صحة الاقتداء في غير الجمعة اية الامامة بل هي مستحبة في

مطلب  
شروط كفاية التهمة

وهذه القضية هي الصواب قال تعالى قل هو اذى اه وقد يقال كل من التصفين صحيح والاولى لاستيفاء الآية (قوله فلا كفارة بوطئها) أي بدينار ونصفه لا وجوباً ولا نكاحاً وهذا لا ينافي انه اذا وطئها في نهار رمضان وجب عليه الكفارة العظمى بل ولو لم يجمعه كما يأتي اه يصحري ولعل عدم نوب التصديق بدينار ونصفه من حيث انه وطئ في الحيض فلا ينافي نوب التصديق من حيث انه وقع في معصية كائنه قوله بعد وبين لكل من فعله معصية الخ وكذا يقال في عدم نوبه للموطأ فقرر (قوله أي بالمباشرة) أي تخرج النظر بشهوة فانه لا يحرم خلافاً لظاهر المستنف فانه من افراد الاستتاع كما في المدائني ونارعه الجعري فقال وفي كون النظر بشهوة استقناعاً نظراً الى اه (قوله بما يحرم عليه أن يباشرها فيه) وهو ما بين السرقة والركبة فيصوم عليها أن يباشره بذلك في أي جرم من اجزائه فلو يباشره بنفسه بذلك كيداه فلا حرمة ولو فباشره غيره وركبته (قوله غيرني في القراءة) الذي نقل عن عس أن النبي في القراءة كفره بخلاف المصنف شيخنا في قوله قالوا الفرق بينه وبين القراءة ان تحريراً عليه لا تضيق فيه لا مكاناً اية صد الذكرك بخلاف البت وأخذ بعضهم من هذا الفرق جواز الخل والمز ولا يخفى ان الخل يمكن في أمتعة والمس يمكن تركه بان يكون بحائل لا بعده ما ساء لا تضيق في حرمتها (قوله فان قصد القرآن فقط أومع الخ) أي أودعه واحد الا بهينه (قوله لانه المقسم) الاول لان فرض الكلام فيه لان قوله المقسم هو هم انه قسم الى أقسام وليس كذلك (قوله هو بمعنى عدم الامن كما ذكره) أي بقوله تلوف الخ (قوله وان يتيم عن غيره ولو يترباب المسجد الخ) الاول أن يقول وأر يتيم من غيره ان وجد غير ترباب المسجد ويحرم التيمم بتربابه وان فقد غيره فان خاف عصى وصح تيممه لان كماله به يدان التيمم بترباب المسجد واجب ومع ذلك هو حرام وهو لا يعقل لتناق بين الوجوب والحرم كما هو ظاهر قوله ولا فاه لا فهو تليس) فانه لا يحرم الامر العكسي من نحو التيس للمصنف فقط اه شيئاً لكن في عبارة الخطيب مانسه ولا بد أن يكون أي الخريطة والمصنف قد عدل عن المصنف كما قاله ابن المظفر لانهم لما كانوا مدينه كانا كالبلد اه وقوله معدن للمصنف أي وجده وظاهر كلامهم انه لا فرق فيما أعده بين كونه على جمعه أو لا وهو قريب اه شرح م اه يصحري وفي الشرح في على التصريح مانسه قوله خريطة ومصدق أي اعتداله وان لم يكن على جمعه وان لم يدم مثل ذلك له عادة كان وضعه في كسبة أعدها له فيصوم مسها وان كبرت اما اذا أعد الغيرة أو له ولغيره كالتراين فيصوم من ما حاذى المصنف منها فقط اه وبذلك تعلم ما في كلام المصنف فانه لما قال (قوله وأما الكرسي الخ) المحدثان الكرسي ان لاق بالمصنف حرم مسه مطلقاً بشرط أن يكون عليه المصنف كالكرسي الصغار فان لم يلق به كالكرسي الجوار التي يضع عليها القاري فلا يحرم الامر الدقيقين الساترين للمصنف وهو نعم اه يصحري (قوله أي القرآن) أي ما فيه قرآن لانه هو الذي يعمل (قوله وكذا التيممة) قال الجوهرى نقل عن مشايخه بشرط في كاتب التيممة ان يكون على طهارة وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عند تردد في صحتها وان لا يقصد بكتابتها تعبيراً بها وان يلقظ بما يكتب وان يحفظه عن الابصار بل عن البصر بعد الكتابة وبصره لا يعقل وان يحفظه من الشمس وان

يكون فاصدا وجهه الله في كتابها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا يتقطعا وان لا يترجها وان لا يمسها بالحد يدوزاد به ضمهم شرطا للصحة وهو ان لا يكتبها بعد العصر وشرطا للصحة وهو ان يكون صائما (قوله لانه صلى الله عليه وسلم كتب الخ) قيل ان هنا حذف والتقدير ومثل القصة الرسالة لانه صلى الله عليه وسلم الخ والا فلا يظهر والاستدلال بالوقد يقال لا حذف بل هو استدلال على جميع ما ذكر ووجه الاستدلال ان المقصود من الآية التي كتبت الى هرقل المراسلة لا الدراسة فيه لم منه ان كل ما لم يقصد منه الدراسة كالقصة والذاتية وغيرهما كذلك اذ لا فرق قائل (قوله لو قال من سر القرآن لكان أولى) وجهه الاولوية ان كلامه وهم ان المصحف قد وليس كذلك وقد يقال لا ايهام لانه اذا كان لا يمنع من مس المصحف فلا ن لا يمنع من غيره من باب أولى (قوله ليخرج تعليم غيره) أي تعليم السبي غيره فانه يمنع من المس حينئذ ومنه يؤخذ ما ذكره من ان حمل الوحي الى المكتب سائغ لتعلقه بالتعليم لان المكتب الى البيت لان ذلك للفظ عن الضياع (قوله وهو في الصلاة لم يقرأ) أي قراءة القرآن في الصلاة تنفردا افضل منها خارجها والظاهر ان مثل المنفرد امام قوم معه ودين رضوا بالتطويل الى الحد الذي اراد الامام ومثله ايضا المأموم في الصلاة السرية اذا طول الامام تأمل واقع اعلم

### • (كتاب الصلاة) •

(قوله اسكام الصلاة) المراد بالاحكام التدبيرة في شمل جميع ما ذكر في الكتاب فلا حاجة لقوله وكيفيتها وما يتعلق بها (قوله وكيفيتها) أي حقيقة تها وهي الاوكان فان اريد بالكيفية الصفة التابعة للصلاة كان المراد بها السنن (قوله وما يتعلق بها) أي كالشروط وعدد الركعات والسجودات وسجود السهو (قوله الظاهرة) اما الباطنة كالايمن والتكبير والمجروح الرضا بالقضاء والقدر فهي افضل منها وافضل الباطنة الايمن (قوله ثم العشاء الخ) ظاهره استواء هذه الثلاثة من الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه في المناوي على الجامع ما يضاف ذلك ونصه والاصح عند اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى ان افضل الصلوات العصر اذ هي الوسطى على العمول به الذي صح به الحديث من غير معارض ثم الصبح ثم العشاء ثم المغرب ثم الظهر على الاوجه وافضل الجماعة جماعة الجمعة ثم الصبح ثم العشاء لا يميز الجمعة بخصائص ليست لغيرها وعظم المشقة في جماعة الصبح والعشاء واحديث افضل الصلاة عند ائمة المغرب على تقدير من أي من الافضل اه وسكت عن باقي الصلوات فانه اقتصر على الصلوات المفروضة التي الكلام فيها قوله آخر اثم العشاء الخ ظاهره ان جماعة هذه الاربعة من غير الجمعة بجماعتها من الجمعة وسكت فيه عن جماعة باقي الصلوات فانه اقتصر على جماعة الصلوات المفروضة التي الكلام فيها (قوله وبعد ما الصوم الخ) محله حيث تساوى الزمان المصروف في العبادات ولا فكيف تفضل صلاة ركعتين صوم يوم وصوم يوم الحج اه شرفاوى على الضرير (قوله على اسم الكل) الاولى حذف اسم وان صرح بتأويله بالمسح وجعل اضافته لمبايعة ابيان (قوله وهي مشتقة الخ) الاولى وهي مشتقة الخ لان الصلاة على الاول مشتقة من صلى بمعنى دعا (قوله من الصلوات) أي بالنظر للغالب والافضل بالمنازلة لا الخفاء فيها ولا ارتفاع (قوله اذا قرئته لا تصطافه) عبارة

حقه فان لم تنو صلاة فرادى (ويجوز ان يأتى الخن بالصد والبالغ بالمراهق) اما المسي غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بامرأة) ولا يفتنى مشكل ولا يفتنى مشكل بامرأة ولا يمشك (ولا تفتنى) وهو من يحسن القاطعة أي لا يصح اقتداءه (ماي) وهو من يجهل بحرف أو تشديدا من القاطعة ثم اثار المسئلة لشروط القدوة بقوله (وأي موضع صلى في المسجد صلاة الامام فيه) أي في المسجد (وهو) أي المأموم (عالم بصلاته) أي الامام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدة بعض صف (أجزاء) أي كفاه ذلك في صحة الاقتداء به (مالم يتقدم عليه) فان تقدم عليه بعقبه في جهته لم تتعد مسئلة ولا تضر مسلوته لامامه ويندب خلفه من امامه قليلا ولا يصير به ذاك التصلب منفردا عن المسئلة حتى لا يجوز فضله الجماعة (وان صلى) الامام (في

المسجد والمأموم خارج  
 المسجد) حال كونه (قريبا  
 منه) أي الامام بان لم يزد  
 مسافة ما بينهما على ثلثائة  
 ذراع تقريبا (وهو) أي  
 المأموم (عالم بصلاته) أي  
 الامام (ولا حائل هناك) أي  
 بين الامام والمأموم (جاز)  
 الاقتداء وتغير المسافة  
 المذكورة من آخر المسجد  
 وان كان الامام والمأموم  
 في غير المسجد اما قضاء أو  
 بناء فالشرط أن لا يزيد ما بينهما  
 على ثلثائة ذراع وأن  
 لا يكون بينهما حائل  
 (فصل) في قصر الصلاة  
 وجمعها (ويجوز للمسافر)  
 أي المتلبس بالسفر (قصر  
 الصلاة الرابعة) لا غيرها  
 من ثنائية وثلاثية وجواز  
 قصر الصلاة الرابعة  
 (بمخمس شرائط) الأولى (أن  
 يكون مسفرا) أي الشخص  
 (في غير معصية) هو شامل  
 للواجب كقضاء دين  
 وامتنع كصلة الرحم  
 وللمباح كفر بجارية اما  
 سفر المعصية كالسفر لقطع

الجبري على الخطيب وهي مأخوذة من صلبت العود بالنار اذا عطفته لانه طاف اعضاء المصلي  
 (قوله مأخوذة من الباع) وهو واوي بدل جمع على اوباع في القاموس الباع قد رمد اليدين  
 كالبيع ويضم جمع اوباع (قوله لعدم العلم بكيفيةها) يفيد توقف الوجوب على العلم  
 المذكور وفيه نظر اذ لا يتوقف عليه الا المصنف لم يعلم لا تصح صلاته واذا علم وجب عليه  
 قضاء ما فاتة فالاولى في الجواب ما نقل عن النووي من احتمال انه صرح به بان اول وجوبها  
 من الظاهر (قوله أي واجبة) أي ومواء كان تعدد الافعال حقيقيا وحكميا اخذ من  
 الاطلاق فظهر التفريع المذكور بقوله قد دخلت الخ لان صلاة الجنائز فيها افعال باعتبار  
 جعل القيام لفعل فاعلا واقيام الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعلا آخر وهكذا وان  
 كان ذلك بعد في العرف قيا ما واحدا فاقنع بما يقال ان صلاة الجنائز ليس فيها الافعال النية  
 والقيام لكن لو قال افعال وافعال أي حقيقة او حكما تا وتعددا واجبة لا مندوبة قد دخلت  
 صلاة الجنائز الخ لكان اوضح واستغنى عن قوله بعد والمراد ما وضعها الخ وقد يقل صلاة  
 الجنائز فيها افعال بعد الترتيب وان لم يذكره (قوله تغليب) الاولى تبع (قوله وخرجت  
 مسجدنا للتلاوة الخ) أي لانه ليس فيها افعال وان كان فيها افعال اذ فيها قولان تكبير  
 الاحرام والسلام وثلاثة افعال النية والسجود والترتيب وان لم يعد والترتيب فيها من  
 الاركان لكنه مقتضى القياس وأما الهوى اليه والرفع منه فخرجان عن معنى السجود  
 كافي سم وقد يقال الكلام في الهيئة المشقة على الهوى وما معه وان لم يكن من المعنى نعم لم  
 يعد وهما ركعتان لان الاول وسيلة للسجود والثاني وسيلة للسلام ومحل اشكال مسجدنا للتلاوة  
 على القولين اذا كانت خارج الصلاة كما هو ظاهر (قوله وخسة افعال الخ) فيسكون عن  
 الترتيب والاعتدال الآن يقال انه ادرج في القيام وفيه ايضا جعل النية عقدا جامعيا بين  
 الاقوال والافعال فيفيد انها ليست من الافعال مع انها منها (قوله كافي الحديث الخ) أي  
 وكافي خطبة العيد فانها تنتفع بالتكبير وليس منها وتختص بالدعاء للسلطان وولاية المسلمين وليس  
 منها (قوله لمطابقة الخ) أي بلا تاويل (قوله ولا فادتها ان الامام الخ) لا وجهه في بيان الاولوية  
 وكان عليه أن يجعله قائم مستقلا كأن يقول ويستغنى عن هذه النية ان الامام الخ (قوله  
 للبشر) أي والاستغفار باعتبار مجموع الافراد لا كل فرد وان كان هو الاصل في مثل ذلك فهو  
 على حد ما من دابة في الارض الى قوله الامام ٨١ سم (قوله لعدم العكس) هو الامام  
 الرازي وأما المسند فهو الامام الثاني رضي الله عنه (قوله عما فيه مخالفة لذلك) فقيل  
 كانت الظاهر لبراهيم والعصر لبونس وقيل للعزيز وكانت المغرب لداود وقيل لعيسى وكانت  
 العشاء لموسى (قوله ولم يعول عليه) فيه انهم عولوا على ان الاصح ان العشاء من خصوصيات  
 هذه الامة ولذلك قال السيوطي التاب في الاحاديث الصحيحة ان العشاء من خصوصيات هذه  
 الامة لم يصلها احد قبلها وقال سم الاصح ان العشاء من خصوصياتنا ولا ينافيه قول جبريل  
 في خبره بعد صلاة الخمس هذا وقت الاتيان من قبلك لاحتمال ان المراد انه وقته على الاجمال  
 ٨١ (قوله فراجع) قال شيخنا ذكروا ان الكيفية خصوصية من خصوصيات هذه  
 الامة وانظر هل كانت بقية الاتيان لهم صلاة أخرى غير هذه الصلوات أو هذه الصلوات تكون

تخصيص من ذكر بإضافة الصلاة اليه لكونه أول من فرضت عليه أو نحو ذلك (قوله والامر  
 الخ) عطف على أن أولها كسنة المحصول لورد (قوله ونحوها) أي كاتخاذ العدة ومدة انتظار  
 (قوله وطلوعها من مغربها) الأولى حذف الكاف ويكون معطوفا على مجرورين (قوله لأنها  
 تمكث ثلاث ليال) وجه ذلك أن الشمس تقرب كعادتها فتذهب بلجهة المشرق في مقدار ليلة ثم  
 تمنع من الطلوع من تلك الجهة فتتمكث فيها قدولية ثم يوذّن لها في الرجوع بلجهة المغرب وذلك  
 مقدار ليلة أيضا فهذه ثلاث ليال وبصدر جوعها بلجهة المغرب تطلع منها إلى وسط السماء ثم  
 ترجع فتغيب وتطلع من المشرق كعادتها وبه يعلم أنه يدخل وقت الظهر برجوعها لانه بمنزلة  
 زوالها ثم إن ليلة طلوع الشمس من مغربها لا تعرف إلا بعد مضيا لآتيها معا على الناس فيعتقد  
 يلزمهم قضاء الخميس لأن الزائد ليلتان فيقدرا يوم وليلة وواجبهما الخميس (قوله ولا ترد الجمعة  
 لأنها الخ) غير ظاهر مع بيان المستنف بقوله الظهر الخ فالأولى في الجواب أن المراد الصلوات  
 المقرضة في كل يوم وليلة كما قدمه المحقق أو في ليلة الأسراء لأن فرض الجمعة متأخرا وعلى كل  
 مكلف ولو أتى والجمعة لا تصب على النساء (قوله ولا أتم على من مات الخ) أي إذا بقي من الوقت  
 ما يسعها أو الأتم (قوله لتأنيبه الخ) معناه أنه لما كان هناك صورة يتحقق فيها الأتم وهو ما إذا  
 أخرجهما عن وقتها كلا وبعضا ظهرت فائدة الوجوب وهي الأتم عند مخالفتها في تلك الصورة  
 إلا داعي لتأنيبه فيها إذا مات قبل الفعل وقد بقي من الوقت ما يسعها التحقق فائدة الوجوب وعدم  
 ضياعه في غير هذه الصورة بخلاف ما لو لم يكن هناك صورة يتحقق فيها الأتم غير صورة ما إذا مات  
 قبل الفعل بالقياس السابق فانه يستدعيكون هناك داع لتأنيبه في هذه الصورة أعني ما لو مات  
 الخ ثم إن محل الأتم بروج الوقت الحدود إذا لم يستغرق النوم جميع الوقت ولم يتم فيه على ظن  
 الاستيقاظ والافتقار الأتم في هذه الحالة أيضا (قوله وبهذا) أي يحصل الأتم عند خروج  
 وقتها الحدود فارتفع الحج أي فاته إذا مات قبل فعله بعد التمكن منه أتم لانه لا وقت له محدود  
 يحصل الأتم بجزء من وقتها ولو لم ينل بالأتم عند موته قبل فعله لم يحصل له أتم بترك الحج أبدا فتضيع  
 فائدة الوجوب (قوله وكان هو كرابطة) لم يقل رابطة لأنهم كانوا في محل واحد والرابطة  
 لا يكون إلا إذا كان بعض المأمومين في مكان آخر (قوله أي يدخل وقتها بذلك) أي فلا بد أن  
 يتقدم وقت الزوال على وقت الظهر لانه لا بد من تقدم السبب على المسبب فظهر التفرع الذي  
 ذكره بقوله فهو ليس منه (قوله أراد بصين تمون المغرب والعشاء) أن كان المراد بالمغرب  
 والعشاء الزمان المخصوص لم يحتاج كلامه لتأويل وإن كان المراد بصين الصلاة احتيج لتأويل  
 أي أراد بالتسليم حين تمون المغرب والعشاء فإن المراد بالتسليم الصلاة وكذا يقال فيما بعد  
 (قوله أربعة وعشرين فرسخا) وقبل خمسمائة عام (قوله فلما طال لآخر تلك الأربعة  
 وعشرين فرسخا) أي لم يسبق من أنه دائما ينصرف هذا المقدار النطق بحرف مضرك  
 وفيه ان لا مركبة من اللام والالف الذي هو المد والمد الطبيعي عشرة حروف واحد متحرك فإذا  
 ضم للام كان المجموع حرفين فتكون المسافة حينئذ ثمانية وأربعين فرسخا لا أربعة وعشرين  
 كما قال وأجاب بعضهم بأن تلك لم تنصرف التصرك الذي مع الزوال الأزمن الالف وهو بمقدار  
 أربعة وعشرين فرسخا كما قال وهذا لا ينافي أنه تنصرف أربعة وعشرين زمن النطق باللام من لا

الطريق فلا يترخص فيه  
 بقصر ولا جمع (و) الثاني  
 (أن تكون مساقته) أي  
 السفر (سنة عشر فرسخا)  
 تحديد في الأصح ولا تصيب  
 مدة الرجوع منها والقصر  
 ثلاثة أميال وحينئذ في مجموع  
 القرا من غلبة وأربعون  
 ميلا والميل أربعة آلاف  
 خطوة والخطوة ثلاثة أقدام  
 والمراد الأميال الهاشمية  
 (و) الثالث (أن يكون)  
 القاصر (مؤدبا للصلاة  
 الرابعة) أما الفاتحة حضرا  
 فلا تقضى فيه مقصورة  
 والفتحة في السفر تقضى  
 فيه مقصورة لافي الحضر  
 (و) الرابع (أن ينوي)  
 المسافر (القصر) للصلاة  
 (مع الأحرام) بها (و) الخامس  
 (أن لا ياتم) في جزم من صلاته  
 (بقيم) أي بمن يصلي صلاة  
 تامة ليشمل المسافر المتم  
 (ويجوز للمسافر) سفر  
 طويلا مباحا (أن يجمع بين)  
 صلاتي (الظهر والعصر)  
 تقديمها وتأخيرها وهو معنى  
 قوله (في وقت أحدهما)  
 (و) أن يجمع (بين) صلاتي  
 (المغرب والعشاء) تقديمها



لكن ليس مع الزوال وأجاب بعض آخريه لا مانع ان يكون زمن الاقمن وقت الظهر ويكون  
 مراد المحدث انه تحرك الاوقات الاربعه والعشرين التي دخل بعدها وقت الظهر من النطاق  
 بلا وهذا لا يتنافى انه تحرك الاربعه وعشرين أيضا الا انها من وقت الظهر (قوله يومين بمكة)  
 أحدهما قبل أطول أيام السنة ستة وعشرين يوما وثانيهما بعده بالقدر المذكور وأما قضاء  
 الدين فلا يندم فيها القيل الا قبل الاطول بخروج يوم ما بعده بخروجها أيضا وقد بسط الكلام  
 على ذلك العلامة ج في شرح العباب (قوله الا في كلاً) أي المصنف لا الشارح (قوله  
 - حكمه كون الشمس الخ) اظهر ان هذه الحكمة ليست مبنية على عرف أهل الهيئة  
 المذكورين لان اهم كلام في زيادته ونقصه بحسب قوائدهم غير ذلك أقاد به بعض الفضلاء  
 (قوله الى ربع الوقت) أي أونه فلهذا كله ضعيف ومعتد - واني اطلب اليك كوقت  
 الجواز الى أن يبقى ما يسع جميعها فلهما تصدان ابتداء مواقيتها في وقت الظهر (قوله ووقت  
 ضرورة الخ) كأن يتقاطع الحيز من المانع وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع قدر تكبيرة فكثر  
 الى دون الركعة فتلزمها تلك الصلاة لانها أدركت جزاً منه وكذا تلزمها الصلاة التي قبلها ان  
 كانت تجمع معها فيلزمها الظهر مع العصر يادرك قدر تكبيرة آخر العصر والمغرب مع العشاء  
 يادرك قدر تكبيرة آخر العشاء لان وقت الثانية وقت الاولى في جواز الجمع فكذلك في الوجوب  
 ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بادر الجبر سماً بهما لا تتقاسم جواز الجمع فاذ بقي من  
 الوقت ما يسع ركعة فليس وقت ضرورة اصطلاحاً بل وقت وجوب بالاولى بما يسع قدر تكبيرة  
 فقط ويشترط في لزوم الصلاة التي أدركت من وقت قدر تكبيرة والتي قبلها ان جمعت معها امتداد  
 الصلاة من الموانع زمن امكان الواجب من الطهارة والصلاة تين زيادة على ما يسع الصلاة  
 صاحبة الوقت على أحق يمكن وقيل على الوسط المعتدل والمعتز من طهارة واحدة واحدة للصلاة  
 الثلاث ان لم تكن طهارة ضرورة فالاعتبار بكل صلاة من طهارة فلو انقطع الحيز ومضت  
 على السلامة دون ذلك ثم جئت فلا لزوم لم لو أدركت تكبيرة آخر العصر مثلاً وخاتمت من  
 الموانع ما يدورها طهرها فضاء المانع تعين صرفه الى المغرب وما فضل لا يكفي العصر فلا تلزمها  
 لكن لو صلت العصر جئت وقت فلا مطلقاً لعدم لزومها لها ووجب قضاء المغرب لانها هي  
 التي زلتها هذا ان كان الوقت يسع أربع ركعات كما ذكرنا ان كان يسع ثلاث ركعات وجبت  
 المغرب أيضاً ويسع سبع ركعات وجبت المغرب والعصر دون الظهر لانها تابعة فيقدم  
 المتبوع على ما فلا تجب معها الا اذا كان الوقت يسعها وصاحبة الوقت التي هي المغرب ومحل  
 وجوب المغرب والعصر عليها فقط اذا كان الوقت يسع سبع ركعات ان كانت مئة فان كانت  
 قاصرة وجبت الظهر أيضاً كما هو ظاهر والظاهر يقال فيه ما مر ويخاس على هذا ما لو زالت  
 الموانع آخر وقت العشاء والضابط ان ما زاد على قدر المودة يصرف لما قبله فقط ان وسعها  
 فقط فان وسعها والتي قبلها صرفها عما زاد بعضهم وقت الادراك وهو الوقت الذي طرأ  
 الموانع بعده بحيث يكون مضي من الوقت ما يسع الصلاة وطهرها اذا كان لا يصح تقديمه  
 عليه كتعم فان صح تقديمه عليه كوضوء فاقية لم يشترط ادراك قدر وقته لا مكان تقديمه عليه  
 فيجب عليه حيث بدأ ما اذا لم يدرك قدر ذلك فلا يجب له عدم تمكنه من فعله وزاد بعضهم أيضاً وقت

وتأخير اوجهه من قوله (في  
 وقت أيهما شاء) وشروط  
 جمع التقديم ثلاثة الاول  
 ان يبدأ بالظهر قبل العصر  
 وبالمغرب قبل العشاء فلو  
 عكس مكان بدأ بالعصر  
 قبل الظهر مثلاً لم يصح  
 وبعبدها بعدها ان اراد  
 الجمع والثانية الجمع اول  
 الصلاة الاولى بان تقترن  
 نية الجمع بغيرها فلا يكفي  
 تقديمها على التصرم ولا  
 تأخيرها عن السلام من  
 الاولى ويجوز في اثنتاهما على  
 بالظهر والثالث الموالاة  
 بين الاولى والثانية بان لا يطول  
 الفصل بينهما ما كان طال  
 مر قالوا بعد ركعتين ووجب  
 تأخير الصلاة الثانية الى وقتها  
 ولا يضر في الموالاة بينهما  
 فصل يسير صرفاً وما جمع  
 التأخير فيجب فيه ان يكون  
 نية الجمع وتكون النية  
 هذه في وقت الاولى ويجوز  
 تأخيرها الى أن يبقى من وقت  
 الاولى زمن لو ابتدئت فيه  
 كانت اداء ولا يجب في جمع  
 التأخير ترتيب ولا موالاة  
 ولا نية جمع على الصحيح في  
 الثلاثة (ويجوز للعاصر)



القضاء فيها إذا السوم بالصلوة في الوقت ثم أقصد ما قام تصير قضاء على ما نص عليه القاضي  
 حين في تعليقه والمتولى في التهمة والرواية في الجبر ولاكن هذا ضعيف والمعتقد ان اداء حيث  
 كانت في الوقت ولم يذكروا الظهور وقت جواز بكرة والحاصل انهم ذكروا ان الصلوات الخمس  
 لها اوقات سبعة الا الظهر فليس له وقت جواز بكرة والا الصبح فليس له وقت عذر لعدم  
 جواز جمع مع غيره فاقوات ~~كل~~ منها ستة (قوله في وقت لا يسعها) أي لا يسع جميع  
 الواجبات (قوله في وقت يسعها) أي يسع جميع واجباتها وسومس الدعاء أيضا لا (قوله  
 انه ان يذكروا) أي لكنه خلاف الاولى ومحل هذا اذا قوت الوقت بتعويل الركوع مثلا  
 أو بالسكوت أو ما تفويته بسبب الايمان بالسنة فليس من المد الجائز لئلا هو خلاف الاولى  
 لان الايمان بالسنة مطلوب ولولزم عليه التقويت ثم ان محل جواز المد وان خرج الوقت في غير  
 الجمعة أما في قصره عليه مدها الى ما بعد الوقت لان الوقت شرط لصحتها وان كانت لا تبطل  
 بخروج وقتها وهم فيها بل يتوهم اظهرها كما في الصبري (قوله أي الظل عرفا) فهذا معنى آخر  
 غير الحق القوي الذي ذكره أولا وان كان في منيع الشارح خفا متأمل (قوله ولو وقت  
 الحرمة) فيسمائه لا يشمله اذا المتبادر من ايقاعها في وقت الجواز ايقاع جميعها فيه مع دلالة  
 السياق على خروج الغاية أفاده سم وجه يدفع ما يأتي من مثل هذا أيضا متأمل (قوله  
 ويجب اعادة المغرب) أي كما يجب اعادته اذا أصلا في بلاد غربت فيه ثم سافر لبلد أخرى لم  
 تقب فيها اه يصيرى نقلا عن حل (قوله كما علم علمس) أي في الكلام على الظهر حيث  
 قال هناك أي يدخل وقتها بذلك فهو ليس منه أي اذا كان وقتها يدخل بالغروب لزم ان زمن  
 الغروب ليس من الوقت فلا تعمل المغرب فيه تدبر (قوله مع ما عطف عليه) وهو قوله بمقدار  
 ما يؤذن الخ بناء على ان الباء زائدة وقد استلزمها ما يأتي بقوله أي ويمتد بمقدار الخ الى ان الباء  
 أصلية متعلقة بمقدار وهو عليه تكون الجملة مستأنفة (قوله ووقت طلب تيم خفيف) أي  
 طلب الماء لاجل صحة التيم أو طلب تراب تيم عند فقد الماء (قوله الشبع الشري) وهو بقدر  
 ثلث البطن (قوله وازالة الخبث) أي الذي يزول عن قرب والافقد لا يزول طم التماسه مثلا  
 الا بالحث والقرص والاستعانة عليه بنحو صابون واثنان وربما يستغرق ذلك وقت المغرب  
 اه شيئا (قوله لو اسقط لفظ العودة) أي بان يقتصر على قوله يستروى يكون المراد بالستر ليس  
 الثياب واولى منه التعبير بلبس الثياب (قوله اكان اولى واحسن) الاولوية من حيث  
 الابهام والاحسنية من حيث التحول وكذا يقال في قطارمه (قوله كان الاولى ان يقول سبع  
 ركعات) قال الفزالي ان قيل الجمع بين المغرب والعشاء تصديعا بما تروى من شروط صحة الجمع  
 أن يقع اداء الصلوتين في وقت واحد وذلك لئلا يدل على ان وقت المغرب لا ينصرف فيلزم كركعتين  
 لا يلزم لان الوقت المذكور يسع الصلاتين خصوصا اذا كانت الشرائط عند دخول الوقت  
 مجمعة فان فرضنا ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع لقوات شرطه وهو وقوع  
 الصلاتين في وقت احدهما اه وبه يعلم انه لا يعتبر زيادة على ذلك مقدار العشاء وسنبتها  
 والوتر وحل يعتبر مقدار الذهاب للمسجد مطلقا وان قرب عاده قليلى فيه ففرادى أو جماعة  
 فيه تنظر اه سم (قوله والاعتبار في جميع ذلك الخ) ثم انه اذا مضى القدر المذكور

أي المقيم (في) وقت (المطر  
 ان يجمع بينهما) أي الظهر  
 والعصر والمغرب والعشاء  
 لاقى وقت الثانية بل (في وقت  
 الاولى منها) ان بل المطر  
 اعلى النوب واسفل النعل  
 ووجدت الشروط السابقة  
 في جمع التقديم وبشرط  
 ايضا وجود المطر في أول  
 الصلاتين ولا يكفي وجوده  
 في اثناء الاولى منها وبشرط  
 ايضا وجوده عند السلام  
 من الاولى سواء استقر المطر  
 بعد ذلك ام لا وتقتصر رخصة  
 الجمع بالمطر بالمصلى في جماعة  
 بمسجد او غيره من مواضع  
 الجماعة بعيد عرفا وتنادى  
 الذهاب للمسجد او غيره من  
 مواضع الجماعة بالمطري  
 طريقه  
 (فصل وشرائط وجوب  
 الجمعة سبعة أشياء الاسلام  
 والبلوغ والعقل) وهذه  
 شروط ايضا لغير الجمعة من  
 الصلوات (والحرية والذكورية  
 والعصاة والاستيطان) فلا  
 تجب الجمعة على كافرا أصلي  
 وصبي ومجنون وورقيق واثني  
 وعريص وشحوه ومسافر  
 (وشرائط) صحة (فعلها)

ثلاثة) الاول دارالاطامة  
التي يستوطنها العدد المجمعون  
سوا في ذلك المدن والقرى  
التي تصدقطنها وعبدا المصنف  
عن ذلك بقوله (أن تكون  
البلد مصرا) كانت البلد  
(أو قرية و) الثالث (أن يكون  
العدد) في جماعة الجمعة  
(اربعة) رجلا (من اهل  
الجمعة) وهم المكفون  
الذكور الاجرار المستوطنون  
بها لا يظعنون عما استوطنوه  
شتمولا صيفا والاحاجة  
(و) الثالث (أن يكون  
الوقت باقيا) وهو وقت الظهور  
فيستلزم أن تقع الجمعة كلها  
في الوقت فلو ضاق وقت الظهور  
عنها بأن لم يبق منه ما يبع  
الذي لا بد منه فيها من خطبتها  
ورسكيتها صليت ظهرا  
(فان خرج الوقت أو طمت  
الشروط) أي جميع وقت  
الظهور بقينا أو غلنا وهم فيها  
(صليت ظهرا) بناء على ما قبل  
منها وقامت الجمعة سواء  
ادركوا منها ركعة أم لا ولو  
شكروا في خروج وقتها وهم  
فيها أغروا حاجة على المصنف  
(وغير انصاف) ومنهم من عبر  
عنها بالشروط (ثلاثة) احدها

خرج وقت المغرب لكن لا يدخل وقت العشاء الا يغيب الشفق فيكون هناك فاصل بين وقت  
المغرب والعشاء تطبق وقت المصنف مع الظاهر (قوله علق القول به) أي على ثبوت الحديث  
(قوله وهو ينقسم الى وقت ضيق الخ) أي وقت جواز بلا كراهة فهذه الثلاثة تدخل معا  
وتخرج معاً في المغرب (قوله لأجل المعنى القوي الذي ذكره) فيه أنه قال في المصنف أي صلاة  
وهو لغة الخ فكان الاول أن يقول انما يقبل ما ذكره لكونه اهم هنا بالضبط ويان المعنى  
القوي فاعرض من التفسير المذهب كورا ككتاب الاحق والسابق (قوله أي اسم النظام  
من أول الخ) دفع به ما يتوهم من كلام الشارح انما اسم بخصوص الاول وليس كذلك ثم  
انه قد يقال ان أول النظام يدخل بغروب الشمس كما تقدم لمن أن علامة الغروب اقبال  
النظام فيقيدان هذا يسمى عشاء وعلى هذا فيكون الضيق في قول الشارح لتعلمها فيه راجع  
لنظام لا لأوله ويحتمل أن يقال المراد النظام الشديد وهو لا يحصل الا بغيب الشفق وعلى  
هذا فيصير رجوع الضيق الاول (قوله أي مطلق الشفق) أي سواء كان أحرا أو أصفرا أو  
أخضر ولا حاجة لهذا بل الظاهر أن المراد به الأحمر كما هو المنصرف اليه اللفظ عند الإطلاق  
ويلزم من عدم غيبوبته عدم غيبوبته بما بل هما غير موجودين (قوله لأن المراد بالبلد الذي  
الخ) الموصول خبر أن وهو صفة لو صرف محذوف أي لأن المراد بالبلد في كلام الشارح البلد  
الذي الخ والمراد بشفق المغرب الشفق الذي يخفى به وقت المغرب ويدخل به وقت العشاء وفي  
بعض النسخ حذف الباء من قوله بالبلد فيكون هو الخبر وهذا تعليل لقوله أي مطلق الشفق  
ومحتمل أنه لما كان المراد بالبلد الذي لا يغيب فيها الشفق في كلام الشارح البلد الذي لا يغيب  
فيها الشفق في وقته المتبادل يغيب فيها الشفق عند طلوع القمر لزم أن يراد بالشفق مطلقه لا  
خصوص الأحمر اذ لو أراد بخصوص الأحمر لا فاد الكلام حينئذ ان الشفق الأصفر والأخضر  
يغيبان في وقتها مع عدم غيبوبة الأحمر وكيف يغيبان اذا طلع القمر عقب غيبوبة الأحمر وقد  
علمت أنه لا حاجة لذلك ثم ان قصر البلد الذي لا يغيب فيها الشفق على الصورة المذمومة  
لا يسلل المراد بالبلد الذي لا شفق لها أصلا اولها شفق ولا يغيب الامع طلوع القمر أو يغيب  
قبل طلوع القمر بمن لا يسع صلاة العشاء فهذا كله يعتبر بأقرب البلاد وهذا بخلاف  
البلد التي يطلع فيها القمر عقب غروب الشمس فانها لا تعتبر بأقرب البلاد اذ لا دليل لاهلها فيجب  
على أهلها قضاء كل من المغرب والعشاء على الوجه من اختلاف بين المتأخرين ويقدر لهم  
بالنسبة للموم مقدارا كلهم وشربهم للضرورة (قوله فليس للعشاء فيه وقت بينهما)  
أي البلاد فلا بد من الاعتبار بأقرب البلاد ليعكون العشاء وقت في تلك البلد (قوله  
من عدم الاستقامة) وجهه ان الاخبار عن وقت العشاء بقوله أن يحض فيه صحيح اذ وقت  
العشاء ليس هو الماضي وأيضا كلامه يخبر انهم يصبرون حتى يحض فمن يغيب فيه شفق  
أقرب البلاد اليهم بالفعل وليس مراد لأنه ربما استغرق ليهم بل الاعتبار انما هو بالنسبة  
مطلقا سوا طرم الاستغراق عند عدم اعتبارها أم لا وقوله وعدم الدلالة على المقصود أي لان  
المقصود بيان وقت العشاء مع ان عبارة مينة لوقت المغرب ويدفع هذا كله بان الاخبار صحيحة  
بنوع تأويل وتقدير الكلام فابتداء وقت العشاء عقب زمن أن يحض الخ وبذلك علم أن

وأنها (خطبتان يقوم)  
الخطيب (فيهما ويجلس  
ينهما) قال المتولي بغير  
الطمانينة بين الصورتين  
ولو جهز عن القيام وخطب  
قاعدا أو ضطجما صم  
وبارز الاقدا به ولو دح  
الجل بجاه وحيث خطب  
قاعدا فصل بين الخطبتين  
بمكنة لا باضطجاع وأركان  
الخطبتين خمسة حد الله  
تعالى ثم الصلاة على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
والفعلها متعين ثم الوصية  
بالتقوى ولا يتعين لفظها  
على الصحيح وقراءة آية في  
احداهما والله عا لا ومبين  
والمؤمنات في الخطبة  
الثانية ويشترط ان يسمع  
الخطيب أركان الخطبة  
لاربعة تعتقد بهم الجمعة  
ويشترط الموالاة بين كلمات  
الخطبة وبين الخطبتين  
فلو فرق بين كلماتها ولو بعدد  
بطلت وبشترط فيها ستر  
العورة وطهارة الحدث  
والخبت في قوب وبدن  
ومكان (و) الثالث من  
قرائن الجمعة (ان تصلي)  
بضم آوله (وممكنين  
في جماعة) تتعديهم الجمعة  
ويشترط وقوع هذه الصلاة  
بعد الخطبتين بخلاف

المقصود بيان ابتداء وقت العشاء لا بيان وقت المغرب بدليل صدر العبارة وهو قوله فوق  
العشاء قل كلامه حيث تد على المقصود وما افاده كلامه من أنهم يصبرون حتى يمضي زمن يغيب  
فيه شفق اقرب البلاد اليهم لم غاية الامر انه يقيد بما اذا لم يزد الى استغراق ليهم كأن كان  
ليل أهل مصر ساعتين ولا يغيب شفقهم الا مع طلوع فجرهم وليس أهل بولاق اربع ساعات  
ويغيب الشفق عندهم بعد ساعة فيصير وقت ابتداء العشاء عند أهل مصر بوقته عند أهل  
بولاق فيحس أهل مصر الى ان يغيب شفق أهل بولاق بالفعل حتى يدخل وقت العشاء عندهم  
وأما اذا استغرق كأن كان لا يغيب عند أهل بولاق الا بعد ساعتين فيصير بالنسبة فالساعتان  
الثانيتين يغيب بعدهما الشفق عند أهل بولاق نصف ليهم فاذا مضى نصف ليل أهل مصر وهو  
ساعة فقد دخل بذلك وقت العشاء عندهم ولا ينتظرون مغيب شفق أهل بولاق بالفعل لثلاث  
يلزم انعدام وقت العشاء بطلوع فجرهم حيث تد على ان بعضهم اعتبر الماضي بالفعل لا النسبة حتى  
في صورة الاستغراق فيصير غيبة الشفق بالاقرب وان أدى الى طلوع فجر من لا يغيب شفقهم  
فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل يصبرون أيضا بفجر اقرب البلاد اليهم لكنه بعيد جدا  
اذ مع وجود فجر لهم متى كيف يمكن الفأوه ويصبرون فجر الاقرب اليهم والاعتبار بالفجر انما  
يكون كما صرح به كلامهم فحين انعدم عندهم ذلك المتعددون ما اذا وجد فيدار الامر عليه  
لا غير افاده زى قلا عن حج وبه تعلم ان اعتبار النسبة مطلقا كما ذكره المحنن لا يسلم فالصورة  
التي ذكرها المحنن لا يعتبر فيها النسبة بل الماضي بالفعل لعدم الاستغراق (قوله فيما بين غروب  
الشمس وطلوعها) لا حاجة الى اعتبار طلوع الشمس بل المحتاج اليه انما هو طلوع القمر (قوله  
فيما بين الشفقين) اي شفق العشاء والقمر (قوله فيجعل ثلث العشرين درجة الخ) ثلثها هو  
سنة وثلثان (قوله تظهر قبل القمر غالبا) اي وقد تتصل بالصادق (قوله فيه قبوز لما علم انه  
قبل القمر الصادق غالبا) معناه ان قول الشارح بين القمر وبين فيه فسمع لبنائه على الغالب من  
وجود فاصل بين القمر وبين والاقتدي اتصال من غير الغالب وبهذا دفع ما قيل الاولى ان يقال  
في بيان وجه القبوز انه يشمل وقت الحرمة اه على انك قد علمت عن سم ما فيه (قوله لكان  
أولى) اي من حيث انها مرجوع الضمير لا اول النهار اذا الغالب رجوع الضمير على المضاف  
(قوله وصوابه) لا وجه للموايعة التأويل بالذكور نعم لو عبر بالاولوية لظهر  
(فصل في شرائط وجوب الصلاة) (قوله بالفعل) كأنه دفع به ما قد يقال ان  
الكافر يجب عليه وجوب عقاب فلا وجه لاشتراط الاسلام وحاصل الجواب ان المراد الوجوب  
بحيث يطالب بمناها ويحتمل انه دفع به توهم ارادوا الوجوب على جنه فدخل الجنون مثلا  
(قوله وهو الظاهر من الخبز) اي النفاذ ولو به لكان أولى (قوله اي وجوب اداء) قيد  
بذلك لان عدم وجوب القضاء ذكره الشارح بعد والمراد وجوب اداء على وجه المطالبة متنا  
كما هو ولا فرق بين الذي والخرى لكن الحر لم يطالب بالاسلام ويلزمه كونه مطالبا بخرجه من  
الصلاة وغيره اقص ان يقال انه مخاطب بها خطاب مطالبة باعتبار الزم المذكور وغير  
مطالب بها كذلك لانه مادام على كفره لا يطالب الا بالاسلام اه حج في شرحه على العباب ومثله  
في ذلك كما لا يخفى المرتد وفي النسخة ان الذي لا يطالب بخرجه من غير مطالبة بالاسلام وبذل

صلاة العيد فانها قبل  
الخطبتين (وهما تتمة) وسبق  
معنى الهيئة (أربع خصال)  
احدها (الفصل) ان يريد  
حضورها من ذكر او اتي  
مرا أو بعد عقيم أو مسافر  
ووقت غسلها من القبر  
الثاني وتقريبه من ذهابه  
أفضل فان هجر عن غسلها  
تعميم بنية الفصل لها (و) الثاني  
(تنظيف الجسد) بإزالة  
الريح الكريهة عنه كصنان  
فينطلى ما يزيله من مرقته  
ونحوه (و) الثالث (لبس  
الثياب البيض) فانها  
أفضل الثياب (و) الرابع  
(أخذ الطهر) ان طال  
والشعر كذلك فيتقرب  
ويقص شاربه ويحلق  
مائه (والطيب) بأحسن  
ما وجد منه (ويستحب  
الانصات) وهو السكوت  
مع الأصغاء (في وقت  
الخطبة) ويستثنى من  
الانصات أمور مذكورة  
في المطولات منها اذا  
أمر ان يقع في قبر ومن  
دب اليه مقرب مثلاً (ومن  
دخل المسجد (والامام  
يخطب على ركعتين خفيفتين  
ثم يجلس) وتعتبر المصنف  
يدخل يفهم ان الحاضر  
لا ينشئ صلاة ركعتين

الجزية اهـ ومثله في الصقوى حيث قال ان الكلام في الذي وأما الحر في فيطالب بها منا  
وقد أتته على تركها لما يلتزم الجزية اهـ وفي البصري نقل من شيخه الحنفى ان المعتد أن الحر في  
كالذي يطالب بالاسلام أو بالجزية اهـ وفيه أن الذي بعد مقدّمه لا يطالب الا بالجزية  
(قوله انحرس) ليس قيداً فلهذا كرملازمة انحرس لعدم الخلق كذا قيل (قوله ولا يتجاوز  
المضارب الخ) المعتد انه بطور الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح  
حتى لو لم يقد الا المبرح تركه على المعتد خلافاً للحنفي (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لم راد من  
الخ) هو حسن كانه عليه الاسوى في النبوع (قوله اقتصر القمندان) يدل على حرمة مجاورة  
الثلاث الا ان يخرج عن الزجر (قوله من الاوصاف الثلاثة) برده عليه ان الكافر مكلف  
بفروع الشريعة وبجواب بان المراد التكليف المتفق عليه أو التكليف الذي يظهر أثره  
في الدنيا بالمطالبة فيها (قوله وطلب الجماعة فيها) أي على وجه مخصوص من خطبة وغسل وغير  
ذلك (قوله ثم صلاة الاستسقاء) ويلحقها بالافضلية الوتر ثم ركعتا القبر ثم بقية الرواتب  
المؤكدة ثم الرواتب غير المؤكدة ثم التراويح ثم الضحى ثم ركعتا الطواف ثم الصية ثم الاحرام  
وقبل الثلاث سواء وهو المعتد ثم سنة الوضوء ثم التفل المطلق في الليل ثم في النهار هكذا  
في البصري (قوله بزيادة ركعتين الخ) أي على ما في بعض النسخ من قوله بعد العشاء باسقاط  
سنة (قوله واسقاط الوتر) وهو الواحد مع بقا الاثنين المستوفين لاثنا عشر (قوله أي  
بطلبها تبعها) أي باعتبار طلبها تبعها لا باعتبار الفعل والام لا تدخل السنة قبلية  
لانها ليست تابعة باعتبار الفعل (قوله وهي قوله تعالى قل آمنوا بالله) المواب كما قاله الشيخ  
عطية وكافي سم ان آية آل عمران هي قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة الى مسلمون (قوله  
أو أخرهما) مثله في ع ش وفي حواشي خ ط انه يخطب في صورة التأخير بعد السنة  
(قوله غير دينوي) أما الدينوي فيكره كافي البصري بخلاف الدعاء فانه يسن الفعل به ولو  
دينوا فاقام (قوله ومثل الظهر الجمعة) أي ان أخذت عن الظهر والا فلا بعدية لها بل لها  
قبلية فقط لا غناء قبلية الظهر من بعدية الجمعة كافي البصري (قوله واذا لم يذ كر التأكد  
انصرفت النية اليه) بخلاف ما لو لم يذ كر قبلية ولا بعدية فلا يصح كما تقدم ولا يقول على قرينة  
الحال فان قوى قبلية مثلاً ولم يتعرض لعدد ما اقتصر على اثنين عند ذي وغير بينهما وبين  
اربعة على ما نقله سم عن مراد صقوى (قوله كما مر) أي من كون السلام الواحد بشهد  
واحد أو تشهدين والسلامين بشهدين (قوله لما يلزم على الاولى من عدم صحة العدد) رده  
بعضهم بأنه ليس في قوله بعد سنة العشاء ذكر لسنة العشاء في العدد حتى يعترض بزيادته عن  
السبعة عشر (قوله وليس مراداً) أي دليل قوله بوتر واحد منهن ورد عدم ارادة هذا  
اذ لا مانع من ارادته وقوله بوتر واحد المراد الوتر اللغوي أي يفصلها واحداً بان يوترها  
هما ففصله من الوتر بنية وسلام في الفصل وجوباً أو يفردا بتشهد واحد في الوصل فها  
فلا يشافي حيث ان مجموع الثلاثة هو الوتر الشرعي فأفاده بعضهم وقوله أو يفردا بتشهد  
في الوصل فها معناه انه لا يتشهد الا بعدا (قوله تكمل ما نقص الخ) أي في حقنا ما في حق  
الانبياء فهي زيادة الاجور (قوله ولو فات نقل مؤقت الخ) قال القليوبي ومثله التجدد اهـ

(قوله)

سواء على سنة الجمعة أو لا  
ولا يظهر من هذا المفهوم  
أن فعلهما حرام أو مكروه  
لصكّن النووي في شرح  
المهذب صرح بالحرمة  
ونقل الإجماع عليها من  
الموردى

• (فصل صلاة العيدين)  
أي الفطر والأضحي (سنة  
مؤكدة) وتشرع جماعة  
ولنفرد ومسا فرور ومجد  
وختن وامرأة لاجله ولا  
ذات هيئة أما المجهوز  
فتضرب العبد في ثياب يها  
بلا طيب ووقت صلاة  
العبد ما بين طلوع الشمس  
وزوالها (وهي) أي صلاة  
العبد (ركعتان) يصوم بهما  
بخة عبد الفطر أو الأضحي  
ويأتي بدعاء الافتتاح  
(ويكبر في) الركعة الأولى  
بما سوى تكبيرة الأضحية  
ثم تعوذ ويقرأ الفاتحة  
ثم يقرأ بعدها سورة في  
جهرا (و) يكبر في الركعة  
(الثانية) بما سوى تكبيرة  
القيام ثم تعوذ ثم يقرأ  
الفاتحة وسورة اقتربت  
جهرا (ويخطب) خطبا  
(بعدهما) أي الركعتين  
(خطبتين يكبر في) ابتداء  
(الأولى تسعا) ولا (و) يكبر  
(في) ابتداء (الثانية تسعا)

(قوله أي بعد الوتر) هكذا في نسخ وفي نسخ بعد الرواتب وهي أولى والمراد بالرواتب  
ما يشمل الوتر (قوله لكان أولى) أي لأن المؤكدة انما هو التهجيد أي الصلاة بعد  
نوم بشرط فعل العشاء المطلق النقل بالليل (قوله كما أشار إليه) لعل الإشارة مأخوذة من قوله  
والنفل المطلق الخ حيث ذكر في سياق صلاة الليل (قوله تنقيده بالنفل) أي تنقيده التهجيد  
بالنفل في غير عبارة الشارح (قوله وغير النفل المطلق والفرائض) الأولى أن يقول وغير النفل  
المطلق من بقية التواضعات والفرض إلا أن يقال إن صلف الفرض في كلامه على غير النفل من  
عطف الخاص على العام (قوله كذلك) أي لا يجوز أن يقع ركعتين من ذلك بين تشهدين غير  
الركعة الأخيرة فتبطل بشروطه في التشهد الثاني ولو كان في محل طلب تشهد كتشهده عقب  
الثانية بعد تشهد عقب الأولى أما الركعة الأخيرة فيجوز إيقاعها بين تشهدين (قوله وشالقه  
العلامة ابن حجر في الفرائض) أي يقال بعدم البطلان بإيقاع الركعة غير الأخيرة بين تشهدين  
بل يجوز التشهد بعد كل ركعة لكن بشرط أن لا يطيل جلوس الاستراحة ثم إن محل جواز إيقاع  
الركعة بين تشهدين انما هو في الابتداء والقصد من أول الأمر فلو نوى ركعة وتشهد ثم من له أن  
يأتي بركعة ثالثة فأتى بها وتشهد ثم من له أن يأتي بركعة رابعة فأتى بها وتشهد ثم من له أن  
يأتي بركعة رابعة وهكذا فله ذلك اهـ يعبري (قوله وما قلنا الركعات) لعل المراد  
تفهما تاما أو في القبر والانيط ضبط أحكامه المذكورة بصور الراء (قوله ويكره تخصيص  
ليلة الجمعة بقيام) أي بصلاة ويتنقن تخصيص صلاة ليلة قبلها أو بعدها وانظر هل  
يتنقن تخصيص صلاة ليلة الاثنين مثلا ظاهر كلامهم لا (قوله انما غيرها) وعليه فتحتها  
من طلوع الشمس (قوله وعلى ما فيه) أي العباب من أنها غيرها (قوله ويسن أن يقرأ  
فيها سورة الشمس الخ) عبارة أيضا ويستحب القراءة فيها بالكافرون والاخلاص وهذا  
أفضل من الشمس والظن وان وردت في حديث إذا الكافرون تعذر دبر القرآن والاخلاص  
ثلاثة بالامضاعة كما قاله اهـ (قوله بعد كل أربع ركعات) أي ما عدا الأربع الأخيرة  
(قوله طوافا كاملا) أي سبع مرات (قوله ولما تضرع الطواف الخ) ولم يطوفوا بالقبر  
الشريف لا مكروه اهـ (قوله فعلها لهم عشرون) في بعض النسخ فعلهم لها عشرون  
وهي صواب إذا وجب رفع عشرين (قوله خرج من جوف الليل) أي ليلة الثالث والعشرين  
وقوله في الليلة الثانية وهي ليلة الخميس والعشرين وقوله فلما كانت الليلة الثالثة وهي ليلة  
السابع والعشرين وفيه أن الواحدة صلى بهم الليلة الثالثة أيضا وانما انتظروا في الليلة  
الرابعة وهي ليلة التاسع والعشرين لأن عادته الخروج لها في الأولى لا في الاثني عشر لأن يقال  
أن ما ذكره المعنى رواية أخرى (قوله فوضعت) فيه أن التضعيف أن يزداد على الشيء مثله  
فيقتضي أن التراويح عشر ركعات لانه إذا زيد على العشر ركعات المؤكدة كانت مثلها صارت  
عشرين عشرة منها هي المؤكدة من الرواتب والعشرة الأخرى هي التراويح وأجيب بأن  
المراد بالتضعيف هنا أن يزداد على الشيء مثله كافي ع ش على م (قوله من تكرير سورة  
الاخلاص الخ) معناه أنه بعد أن يقرأ في الركعة الأولى سورة ألقاها ثم التكاثر يقرأ في الركعة  
الثانية سورة الاخلاص ثم يقرأ في الركعة الثانية سورة العصر وفي ثالثة سورة

ولا يولوفصل بينهما بقصيد  
وتهيل وثله كان حسنا  
والتكبير على قسمين مرسل  
وهو ما لا يكون عقب صلاة  
ومقيد وهو ما يكون عقبها  
وبدا المصنف بالاول فقال  
(ويكبر) ندبا كل من ذكر  
وأبني وحاضر ومسافر في  
المازل والطرق والمساجد  
والاسواق (من غروب  
الشمس من ليلة العيد)  
أي بعد الفطرو يستمر هذا  
التكبير (الى أن يدخل  
الامام في الصلاة) لا يبد  
ولا يسن التكبير ليلة عيد  
القطر عقب الصلوات  
ولكن التوروى في الاذكار  
اختارانه سنة ثم شرع في  
التكبير المقيد فقال (ويكبر  
(في) عيد (الاضحى) خلف  
الصلوات المقررات)  
من مودة وفاتحة وكذا  
خلف راتبة ونقل مطلق  
وصلاة جنازة (من صبح  
يوم عرفة الى العصر من  
آبى أيام التشريق) وصيغة  
التكبير الله أكبر الله أكبر  
الله أكبر لا اله الا الله والله  
أكبر الله أكبر والله الحمد  
الله أكبر كبيرا والحمد لله  
أكبرا وصحة ان الله بكثرة  
واصيلا لا اله الا الله وحده  
صدق وعده ونصر عيده

الاخلاص وهكذا فيصل سورة الاخلاص في كل ثمانية (قوله ان نواها والاقيسة الخ)  
طاهره انه اذا أطلق لا يحصل له الثواب وهو خلاف المعتد والمعتد انه يتأب ان نواها وأطلق  
ولا يحصل الثواب ان نواها بل يسقط الطلب فقط كما يقيد كلامه الا في (قوله اذا خرج  
الخطبة) أي من مكانه سواء كان منزلة أم لا وقوله الخطبة أي في وقتها وكان منتميا لها أو خرج قبل  
وقتها كما جرت به العادة ولم يمكن منتميا لها بان احتاج تأخير عن الدخول فتسن له التوبة  
في الصورتين اه شرعاوى على التصريح (قوله بركنين فاكثر) سواء كان فرضا أو نفلا راتبا  
أو غيره يرشدك الى هذه التعميم قوله بعد وانما نضربية التصنيع ما ذكر الخ (قوله فباني فيه  
التفصيل) أي بين قصر الزمن وعلمه فاذا طال زمن القيام فانت سواء كان هذا أو سهوا وان  
قصر لم تقف سواء كان هذا أو سهوا فتقوله كما في الجاوس ليس التشبيه من كل وجه (قوله ومنه  
صلاة التسايح) أضفت اليه لاشغالها عليه وتن مرة كل يوم فاكثر والالجمعة والافتحرا  
والافسنة والافترق في العمر ولا تصح في وقت الكراهة لانها من النفل المطلق يجزى (قوله  
وهي اربع ركعات يقول في كل ركعة الخ) هذا هو الذي عليه المشايخ كما قاله البصري نة لاعتقل  
فما في شرح خط ضعيف (قوله سبحانه الله الخ) زاد في الاحياء والاحول ولا قوة الا بالله الى  
العزيز (قوله ثم بعد تنهيه الخ) وله أن يقرأ الدعاء في أثناء الصلاة في سجود الركعة الأخيرة  
أو بعد التتمد وقوله ان هذا الامر ليس المراد انه يأتي بذلك بل يسمى حاجته كالبيع والشراء  
أو الزواج فيسمى الزوجة ولا يتناول صلاة بذلك لانه في ضمن الدعاء اه شرعاوى (قوله ان كنت  
تعلم الخ) الشك في خلق العلم بالتغير والشر لا في أصل العلم (قوله وركعتا الاحرام) أي قبله  
(قوله وركعتا الطواف) أي بعده (قوله عنه) ليس بقيد بل يجوز أن تقارنه بعد استواء  
الشمس الذي هو وقت الكراهة اه شرعاوى (قوله وركعتا التوبة) أي قبلها ويسن أيضا  
ركعتان بعدها كما ذكره ابن جبراه يسن لمن أذنب ذنباً وتاب عنه ان يصلي عقب توبته ركعتين  
شكرا على حصولها وطلباً لقبولها أو واماها (قوله لم يجزها) أو مرجعها أو لم يعبد الله تعالى فيها  
(قوله عند الخروج من الحمام) أي يصلها في المسجد أو في أي مكان لكراهة الصلاة في الحمام  
اه يجزى (قوله في المسجد) لعل التقييده لكونه الافضل لا لخصيص ويكتفى بهما عن  
ركعتي دخوله اه شرح مراه يجزى (قوله ومن البدع) أي ان قصد خصوص المعنى  
الذكر في ذلك الوقت والافهم من افراد الصلوات المطلوبة مطلقا اه وهي تنعقد اذا لمانع  
من انعقادها لانها من النفل المطلق اه يجزى (قوله الرغائب) جمع رغبة كصلاة تصبغ  
صهفة أي مرغوب فيها أي محبوبه اه يجزى

(نص في شروط الصلاة) (قوله لان الشرط ما كان كل معتبر الخ) أي كالطهر  
والستر فانه ما يعتبر ان الركوع وغيره والركن ليس كذلك كالقيام والركوع قال ابن الرفعة  
وهذا يخرج التوجه لا قبله عن كونه شرطاً لانه انما يعتبر في القيام والركوع مع ان المشهور انه  
شرط ويحجب بان التوجه اليها حاصل في غيرهما أيضاً عرفا اذ يقال لله على حيث ذاته متوجه  
اليها لا متصرف عنهما مع ان التوجه اليها بعض البدن حقيقة حاصل أيضاً وذلك كاف اه يجزى  
عن المدابني على التصريح وفي قوله مع ان التوجه اليها الخ شيء لا يفتي سم وذكره ان عدم



وأعز حذمه وهزم الأجراب  
 وحده  
 (فصل وملاة الكسوف) هـ  
 الشمس وملاة الكسوف  
 لقمر كل منه (سنة مؤكدة  
 فان قامت) هذه الملاة (لم  
 تقض) أي لم يشرع قضاؤها  
 (وبصلى لكسوف الشمس  
 وخسوف القمر ركعتين)  
 يحرم بنية ملاة الكسوف  
 ثم بعد الاقتراح والتعود  
 يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع  
 رأسه من الركوع ثم يعتدل  
 ثم يقرأ الفاتحة ثانية ثم يركع  
 ثانياً الختمين الذي قبله ثم  
 يعتدل ثانياً ثم يسجد  
 السجودين بطمانينة في  
 الكل ثم يصلي ركعة ثانية  
 بقيامين وقرأتين ودكوتين  
 واعتدالين ومجودين  
 وهذا معنى قوله (في كل  
 ركعة) منهم (قيامان يطيل  
 القراءة فيهما) كما سبق  
 (و) في كل ركعة (ركوعان  
 يطيل التسبيح فيهما دون  
 السجود) فلا يطوله وهذا  
 أحد وجهين لكن الصحيح  
 أنه يطوله نحو الركوع  
 الذي قبله ويخطب الإمام  
 بعدهما أي بعد ملاة  
 الكسوف والخسوف  
 (خطبتين) كمنطبق الجمع في  
 الإيكان والشروط واهت

تطويل الركن القصير شرط مع أنه ليس مقارناً لكل معتبر سواء  
 المذكور لكل معتبر سواء أخذه بعض الفضلاء (قوله لكان أولى) أي لا يهمله أن المقارنة  
 لا تمكّن وإن الدوام غير معتبر (قوله بجمع شريطة) فيه نظر لأن شرط بجمع فعيلة على فعال  
 أن لا تكون بمعنى مفعولة فالصواب أن شرائط بجمع شريط بلاناء كذا في المفعول فيلزم  
 (قوله لأن معناها الخ) هذا لا يظهر له لعدم الإرادة هنا فإن كل واحد مما يأتي يقال له صلة  
 مشروطة وإن لم يكن مؤشراً كالم والستر والاستقبال فالصواب حذف ذلك لأن الشرط  
 والشرائط بمعنى واحد كما يفيد ما أول كلامه فالأولى أن يقال في توجيهه الدول انما عدل عن  
 الشرائط للإشارة إلى اتحادهما لغة وعرفاً (قوله بجمعه شرائط الخ) محتمل أن الجموع ثلاثة  
 وإن لكل جمع مفرداً (قوله ويعبر عنه أيضاً الخ) المناسب ويعبر به أيضاً عن التزام الشيء الخ  
 (قوله وهذا شامل لعدم المانع) أي خالف وقوع ما على وجودي (قوله لذاته) دفع به إيراد فائدة  
 الطاهرين على الشيء الأول وهو ما يلزم من عدمه لعدم لانه وإن لم يلزم من عدم الطهارة فيه  
 عدم صحة الصلاة لكن ليس ذلك لذات الشرط بل لحزمة الوقت وهذا سبق على الظاهر واللا  
 فالشرط الطهارة عند القدرة كما أشار إليه الشارح ودفع به أيضاً إراد ما إذا ضاق الوقت  
 على قوله ولا يلزم من وجوده وجود فاته وإن لم يلزم من وجود الشرط وجود الصلاة حينئذ لكن  
 لذات الشرط بل لصيق الوقت وقد يقال الكلام في صحة الصلاة لا في وجودها فالمناصب أن  
 يقال ودفع به أيضاً إراد ما إذا وجدت جميع الشروط والأسباب وانتفت الموانع فاته وإن لم  
 من وجود الشرط وجود صحة الصلاة لكن لذاته بل لتوفر الشروط والأسباب وانتفاء  
 الموانع ودفع به أيضاً إراد ما لو كان هناك مانع كصلة على قوله ولا عدم فاته وإن لم يلزم من وجود  
 الشرط عدم صحة الصلاة لكن لذاته بل لوجود المانع وهذا ظاهر عند جعل من معنى عند أما  
 إذا جعلت لا ابتداءً أو لتعطيل فلا يحتاج لقبول لذاته وهكذا يقال فيما بعد (قوله ما يلزم من  
 وجوده عدم) كالتسمية فاته يلزم من وجودها عدم صحة الصلاة ودفع بقوله لذاته بالنسبة  
 لهذا ما إذا لم يجد المنة فاته يصلي لحزمة الوقت وقوله ولا يلزم من عدمه وجود دفع بقوله لذاته  
 بالنسبة لهذا ما إذا ضاق الوقت وقد يقال الكلام في الصحة لا في الوجود فالتناسب القليل  
 بما سبق وقوله ولا عدم دفع بقوله لذاته بالنسبة لهذا ما إذا لم يوجد السبب أو وجد  
 مانع آخر (قوله ما يلزم من وجوده الوجود) فكأن زوجية فاته يلزم من وجودها وجود  
 الارث ودفع بقوله لذاته بالنسبة لهذا ما إذا وجد مانع كالقتل وقوله ومن عدمه عدم  
 دفع بقوله لذاته بالنسبة لهذا ما إذا انقضت الزوجية ووجد سبب آخر كالولاء أو النسب  
 وهذا وما تضمنت في القولات قبل محصل كلامهم (قول الشارح) وخرج بهذا القيد الخ  
 كذا اشتهر وتظاهراً أنه لا حاجة إليه مع قوله صحة لأن الركن لا توجد المنة بقوله حتى يقال  
 صحة أو باطله بخلاف الشرط فإن المنة توجد مع وجوده ومع عدمه ولكن لا يعتد بها  
 عند عدمه فلم يصح إصطحابهم نظروا إلى أن ما يتوقف عليه الوجود تتوقف عليه الصحة  
 لا ما يتوقف عليه عدمه أخذه بعض الفضلاء (قوله أيعه الخ) أي لانه هو الذي يصل بالأعضاء  
 تظهر منه اه شيئاً (قوله سبع آيات مثلاً) لعله أدخل بقوله مثلاً الآية كذا كثرها سبعاً



الناس في الخطيئة على  
التوبة من الذنوب وعلى  
فعل الخير من صدقة وعق  
ومحودات (ويسر) بالقراءة  
(في كسوف الشمس  
ويجهر) بالقراءة (في  
خوف القمر) وتغوث  
صلاة كسوف الشمس  
بالانحلاء للمكسوف  
وبغروبها كاسفة وتغوث  
صلاة خوف القمر  
بالانحلاء وطلوع الشمس  
لا بطاوع الغير ولا بغروبه  
خاسفة لا تغوث الصلاة  
(فصل) في احكام صلاة  
الاستسقاء اى طلب السقيا  
من الله تعالى (وصلاة  
الاستسقاء مسنونة) لمقيم  
ومسافر عند الحاجة من  
انقطاع فيث او عين ماء  
ولمحو ذلك ونعاد صلاة  
الاستسقاء ثانياً اكثر من  
ذلك ان لم يسقوا حتى  
يسقاهم الله (فيأمرهم) نبا  
(الامام) ولمحوه (بالتوبة)  
وبلزمهم امتثال أمره كما  
افق به الذوى والتوبة  
من الذنب واجبة أمر  
الامام بها أولاً (والصدقة  
والخروج من المظالم) للعباد  
(ومصالحة الاعداء وصيام  
ثلاثة ايام) قبل معاد  
الخروج فيكون به اربعة

والا فالذكر والدعاء لا يصرمان على الجانب فقرر (قوله ما لم يجاوز الخ) فان جاوز مع الاتصال  
وجب غسل الكل والاوجب غسل ما جاوز فقط نقله البصري عن المدائني (قوله المؤدى الى  
التكرار) ثم وان كان قوله من العورة بلباس طاهر فيهم أنه لا يجب الاظهار مسائر العورة دون  
ما زاد بخلاف ما هنا فعام (قوله وجب علينا اعلامه) اى ان علمنا أن ذلك مبطل في مذهبه  
كما في البصري (قوله وان لم يترك) اى التمس (قوله ولا يضرب رجل نحو طرفه الخ) محترز  
نحو قايض والحاصل أنه اذا سكن طرف المصل بنصلة كجبل يد المصل مثلاً مقبوضاً  
أو مربوطاً أو مشدوداً بنحو القف على يده أو جعلها فيه كالعروة أو نحو لا طلع افقط والطرف  
الثاني مقبوض التمس أو مربوطاً أو مشدوداً أو متصلاً به أو متصلاً بهذه صورة من صور من  
ضرب اربع طرف المصل في خمسة الطرف الثاني سواء قصر لغير كركه أو لا فهي اربعون  
صورة اختير بجزء لو أراد أو لا فهي ثمانون تبطل فيها الصلاة على المعقد ويضم لها اربع طرف  
المصل مع صكون الثاني مقبوضاً أو مربوطاً أو مشدوداً بطاهر متصل بنفس بجزء المصل  
لو أراد أو لم يقف على البر أو ساجوراً بعنق كلب وهو خنث يتوسط بين القلعة والحبل وهي  
اثناعشر صورة لحصوله من ضرب الاربع الاولى في ثلاثة الطرف الثاني فقط اذا لا يأتى فيه  
كونه على نحو الساجور لانه غير مضر لطهانه وعدم البر بجزءه فلا يفسد حل التمس ولا  
كون الطرف الثاني نجساً لانه خلاف القرض هنا مع دخوله في الثمانين المأثرة وسواء في  
الاتقي عشرة قصر كرك التمس بركه أو لا فهي اربعة وعشرون صورة تبطل فيها الصلاة أيضاً  
نضم الى الثمانين المتمة فيكون الجميع مائة صورة وأما ما تبطل في جميعها الصلاة على المعقد  
هذا ما وصل اليه من القاصر مع اشتغال الخاطر اه جوهرى (قوله ولو كان طرفه متصلاً  
بساجور الخ) محترز قوله متصل بنفس اذا الحبل لم يصل بنفس بل بطاهر متصل بنفس (قوله  
لا من أسفلها) وفي الامداد يتردد النظر في ذروة ذراع المرأة من كها اذا أرسلت يدها واستقر  
في الايجاب عدم الضرر بذلك بخلاف ما اذا وقعت يدها ووافق كلامه في ثوابه وبخالفه  
كلامه التفتة قال اذا صر في الترمسه وايضا فلهذا فيمن الجانب وهي تضر مطلقاً  
(قوله عن شرط الجرم) اى عن اشتراط أن يكون الساتر جرم (قوله وان لم يشق) ضعف  
والمعقد اعتباراً بالمشقة فلا يصرح الامعاء بشرط أن لا يأتى بثلاث خطوات متوالية وان كان له  
أن يصل عالياً على الشط ابتداء ولا يكلف الصلاة في الماء ثم الخروج الى الشط في الركوع  
والسجود قال سم في حوائج المنهج والحاصل كما وافق عليه م وأنه ان قدر على الصلاة  
فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك وعلى الصلاة فيه ثم الخروج الى الشط عند  
الركوع والسجود ليا فيهما فيه بلا مشقة وجب ذلك وانما بالخروج مشقة فهو بالتخييار  
ان شاء على عالياً على الشط ولا عاقبة وان شامر وقف في الماء وعند الركوع والسجود يصرح  
الى الشط (قوله عند فقده) أم عند وجود غيره كتوب طاهر فانه يغير بين ذلك  
وبين التوبة المفكورة (قوله وأقوت الجماعة الخ) ظاهره وان وقف عليه الشار  
في الجماعة وكان من الاربعين الى الجمعة لان الجمعة لا غفر (قوله اى والاستتذار  
ومحوه) كالاستباح بذكر الفرج مثلاً ولا حاجة لهذا كله لشمول النص لذلك لان

(ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) صيا ما غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بنية) بموحدة مكسوة وذال مججمة ساكنة ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل (واستكانة) أي خشوع (وتضرع) أي خضوع وتذلل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والجنات والبهائم (ويصل بهم) الامام أو نائبه (ركعتين كصلاة العبدین) في كيفيهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعا في الركعة الاولى وخسافي الركعة الثانية يرفع يديه (ثم يخطب) فبخطبتين كخطبتين العبدین في الاركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير اوهما في خطبتين العبدین فيفتح الخطبة الاولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية سبعا وصيغة الاستغفار استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وتكون الخطبتان (بدهما) أي الركعتين (ويحتمل) الخطيب (رداه) فيجعل بينه وبينه وأعلى أسفله ويحتمل الناس اذ يخطب

المراد به ما يشغل الحس والمعنوي والمعنوي حمله على الحس في زاد ما ذكر (قوله بعبد الخ) البعبد ما ذكره لانه يؤتى الى ضياع قوته وعلى ما يصير قوته بخلاف ما لو أريد بقوله هنا خصوص الصلاة اللهم الا ان يقل المراد ان لها المطلقين أحدهما عام وهو اطلاقها على ما يجب مستره ثلثهما خاص وهو اطلاقها على خصوص ما يصير قوته وحينئذ فقوله وهو المراد هنا أي من حيث تحققه في بعض افراده وهو ما يجب قوته في الصلاة وقوله مناف لكلامه مدفوع فأنه كغير العورة في الصلاة استطرادي في غير محله وفي قوله وحينئذ الخ تساهل اتمثل ذلك لا ينسب يانا (قوله أن يوم العمل) المراد به المشقة في الصلوات وان لم يتم حقيقة (قوله وأن لا يعتمد المني عليه) المراد أن لا يعتمد الوقوف عليه عادلا اليه من مكان خال من ذلك الزرق (قوله وأن لا يحسكون الخ) هذا شرط هنا بخلاف المني (قوله أي بأن كان مستقدا الى علامة الخ) والحاصل أن اول المراتب العلم بالنفس كأن يرى الشمس غربت أو اتجهت مطلع وفي معناه المزاوول والتساكب والساعات العديدة واختيار الثقة العارف من علم فكلها في مرتبة واحدة ان قدر على أحدها لم يجب عليه العمل به بل يجوز له العدول الى غيره مما في معناه وثاني المراتب الاجتهاد فلا يصح تجميع وجود واحد محله في المرتبة الاولى بمعنى أنه ان حصل عند واحد منها بالفعل امتنع عليه الاجتهاد فلا يصح تجميع اخبار الثقة بالفعل مثلا وأما اذا قدر على واحد منها لمع عدم حصوله بالفعل جاز له أن يجمع ويجازه أن يحصل ذلك الواحد الذي قد علم مثلا اذا لم يجزه الثقة بالفعل جاز له أن يجمع ويجازه أن يسأل الثقة ولا يجب عليه السؤال ولو بلا مشقة على ما هو قياس الخروج للشمس خلافا لعددي في شرجه وان فرق بأن من شأن الخروج المشقة أو بأنه ليس مستلزما للعلم لجواز التوقف بنحو غير بخلاف السؤال فانه مستلزم للثقة عادة وثالث المراتب تقليد المجتهد فلا يخلو مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير أما الاحمى فله التقليد ولو قدر على الاجتهاد فالمراتب في حقه اثنان العلم بالنفس ومافي معناه ثم تقليد المجتهد أو الاجتهاد ثم المؤذن في الصوم من المرتبة الاولى ان كان ثقة عارفا أو ما ذون ميقان ثقة عارفا فلا يصح مع وجوده اذا أذن بالفعل والافله الاجتهاد كما يؤخذ مما سبق أما المؤذن في النجم فهو في مرتبة الاجتهاد فله الاخذ به ولا اخذ بالاجتهاد ولا تقليد مجتهد مع وجوده والظاهر أنه لا تقليد للاحمى مع وجوده اذا أذن ولو قلنا ان الاذان في مرتبة الاجتهاد فافهمه أقاده حوائثي الخطيب أقاده بعض مشايخنا وفي شرح ج على مختصر بافضل وهو ان عليه ما يخالف ذلك فراجعته (قوله وصناعة) من جعلها الخطابة السابعة (قوله وسماع مؤذن) لعل المراد به المؤذن غير العارف فيصعبه علامته يستند اليها الاجتهاد فلا ينافي ما سبق (قوله وهو من كتاب صحيح) فيه أنه من المرتبة الاولى فلا يصحكون مستقدا للاجتهاد كما هو ظاهر (قوله أي الآن) احتراز من القبل عليه ما مضى وهي منه المقدس (قوله أو حكما) كما لا وجه خشيته منية أو معة فليها أو تراجم منها اه شرح منيج ولا تكتفى العصا المفروزة ولو سمرها هو ليسلي اليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكتفى ويحتمل خلافه ومال مدر الى هذا الخلاف وانضاء سم وفي ج أنه يكتفى استقبال الوعد المفروزة فتقيد الخطبة

مثل تحويل الخطيب  
(ويكفر من الدعاء) سرا  
وجهر الحديث أسرار الخطيب  
أسرار القوم بالدعاء وحيث  
جهر أمروا على دعائه  
(و) يكفر الخطيب من  
(الاستغفار) ويقرأ قوله  
تعالى استغفروا ربكم إنه  
كان غفارا يرسل السماء  
عليكم مدرارا الآية وفي  
بعض نسخ القرآن زيادة وهي  
(ويدعوه دعاء رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اللهم  
أبعلها مقارحة ولا تجعلها  
سقا عذاب ولا حق ولا بلاه  
ولا هدم ولا فرق اللهم  
على التراب والأكام  
ومنايات الشجر ويطون  
الأودية اللهم حوالينا ولا  
علينا اللهم استغنا غنيا  
مفتيا غنيا مريثا مريثا  
تعا غاما غدا فاطمنا بجلال  
دعائنا إلى يوم الدين اللهم  
استغنا الغيث ولا تجعلنا  
من القاطنين اللهم إن  
بالعباد والبلاد من الجود  
والجوع والفتن ما لا تشكو  
إلا إليك اللهم أثبت لنا  
الزروع وأدر لنا الضرع  
وأزل علينا من بركات  
السماء وأثبت لنا من بركات  
الأرض واكثف عنا من  
البلاء ما لا يكفه غيرك

بالمدينة أو المدينة ليس للتخصيص بل يكتفي بثبوتها من غير بناء وتدمير وخالف في ذلك ح ل  
وزي أفاده الجيوى (قوله ويشترط كونه من تقعا الخ) أى وإن بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر  
وقارن تطيره في سعة المولى وقاضى الحاجة بأن القصد ثم ستره عن الكعبة والمسلمين ولا يحصل  
الامع القرب وهذا أصابة عينها وهو حاصل في البعد كالقرب اه شرح م راه جيوى (قوله بلا  
حائل غير معتد به) أى بأن لم يكن هناك حائل أصلا وكان هناك حائل معتد به (قوله وبقدم قول  
المتبر عن علم على نحويت الابر) لعل معناه أنه إذا تعارض قولاه مع نحويت الابر فيقدم قوله  
كما في الجيوى فلا يشاقق أنهما في مرتبة واحدة والحاصل أن مراتب القبلة أربعة أولها  
العلم بالنفس للكعبة أو ما في معناها كالحارث المعقود فتسببها هنا بالكعبة ليقول كون  
خصوص الكعبة أول مرتبة وجد حائل لأنها المستقبلة ثانياها أخبار الثقة من علم الصورة  
الأربع وهي أنا شاهد الكعبة أو الحراب أو أيات الختم الفقير من المسكين يصلون هكذا  
أو شاهد القطب هنا بأن يكون الخبر بكسر الباء في وضع يروى فيه القاب دون الخبرية فيها  
فيتمتع عليه حيثما الاجتهاد في محل الخطب كأن ينظر إلى الكواكب التي يستدل بها إلى  
معرفة وضعه فأنفذ قول قول في حوائى المولى وليس منه أى الأخبار من علم الأخبار برؤية  
القطب ونحوه خلافا لمن زعمه لأنه من أدلة الاجتهاد اه لان الأخبار من محل الخطب والخبر  
بالفتح به دلالة فيمنه لنفس في معرفة القبلة به لا في معرفة محله لاستتاع الاجتهاد مع أخبار  
الثقة عنه وفي معنى خبرية الابر الصريح فيضرب بين الأخبار أخبار الثقة بواحد من هذه  
الصور الأربع وبين عقائد الابر ثالثها الاجتهاد رابعها تقليد المجتهد هذا في حق  
البصير أما الأعمى فالمراتب في حقه ثلاثة أولها العلم بالنفس بأن يمس الحراب أو يستند ظهره  
أو وجهه أو يمينه أو يساره إلى مكان قال عدد التواتر من جهته هكذا يكون مستقبلا أو يخبره  
عدد التواتر بأن هذه القبلة ثانياها ان يخبره الثقة من علم ثالثها ان يقلد مجتهدا فليس له أن  
يجهل نفسه لانه لأهلية للاجتهاد (قوله والمخاريب) هو مبتدأ خبره قوله لا يجوز الاجتهاد  
الخ ثم ان في جواز الاجتهاد مع وجود المخاريب ليس من خصوصيات المخاريب بل شأها في  
تقية نحويت الابر مما تقدم مما في المرتبة الثانية (قوله ومنها القطب) أى النجم الذى لزومه  
مكانه ابدان تروى ما خرج به الجنوى فهو غير مرئى في أكثر البلاد لتزوله في الأفق وكان مرادهم  
بقولهم اقواها أى دلائل القبلة القطب بالنسبة لقصور اوانه أقوى الأدلة المشاهدة ومن حيث  
ان أكثر الناس لا يعرفون الأطوال والأعراض والأفلاك أقوى من القطب أشد من قول  
الخطاب دلائل القبلة من الأطوال والأعراض مع لدائرة الهندسية أو غيرها من الأشكال  
الهندسية والقطب والكواكب والنجوم والقمر والرياح وهى أضيقها كما ان اقواها  
الأطوال فالعروض ثم القطب اه (قوله من الجدوى) وهو النجم الكبير على يسار الخطوط وبين  
الجدوى والفرقد بن ثلاثة النجوم من كل جانب على هيئة القوس الموتر وسعى الجدوى بالقطب أيضا  
لقربه منه وبالوتد وبشاس الرما والفرقدان هما نجمان كبيران على عين الخط وهو رأسه الواقع  
في جانب المغرب فانه عيى بالنظر إلى التوجه إلى القبلة (قوله وسعى النجم الخ) في حاشية  
الابيض الخج وشعره الجبال الرملى مانعه وقول اهل الهيئة ليس فيجاء بل نقطة صغيرة تدور

عليها النكرا كب المذ كورة وهي وسطها مخالف لما ذكر في التسمية لافي الحقيقة والمرجع في  
 التسمية لأهل اللغة وذكره اليهودي وتعبه البكري في شرح مختصر الابيضاح بقوله لكنها  
 وهم أنه نجم حقيقة ولا يسله أهل الهيئة اه وتعبه أيضا بومضة بأن ما ذكره غير صحيح لأن  
 الخلاف ليس في التسمية كأنه بل أهل اللغة بنوا ما قالوه على ظنهم أنه نجم وأهل الهيئة تكلموا  
 على الحقيقة الواقعة وكلمة ظن أن النقطة أمر محسوس وليس كأنه بل مراد أهل الهيئة أنه  
 نقطته وهو مة مقدرة في الذهن كالنقطة التي تنفذ في الدائرة التي تدار بالبيكار فأنها ليست  
 مشاهدة ولا محسوسة وإنما هي مقدرة في الذهن وهو النقطة التي تكون الدائرة إليها بالسوية  
 من جميع الجوانب هكذا القطب بالتسمية دائرة القلبي (قوله باختلاف الأقاليم) أي  
 السبعة التي قسم المعمور من الدنيا إليها فأهل مصر وأسيوط وقوة ورشيد ودمايط والأمنس  
 والاسكندرية وتونس ونحوهم يجعلونه خلف الأذن اليسرى قليلا وأهل المدينة النبوية  
 والقدس وقرية وبعبلط وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلا إلى ظهر الكتف وأهل دمشق الشام  
 وحماة وحصن وحلب ونحوهم يجعلونه خلف الظهر وأهل الجزيرة ومطاية وأرمينية والموصل  
 ونحوهم يجعلونه على تقار الظهر وأهل بغداد والكوفة والري ونحوهم يجعلونه على  
 يجعلونه على الخلد الأيمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وسكرمان ونحوهم يجعلونه على  
 الأذن اليمنى وأهل اليمن وعدن ومنعاه وزيد وحضر موت ونحوهم يجعلونه بين العينين  
 وأهل الطائف وعرفات ومنعاه ومنعاه وشرق اليمن يجعلونه على الكتف الأيمن (قوله في  
 العراق الخ) قال في الامداد وهذا قريب والاف بعض نواح تلك الاقطار يختلف كما لا يخفى  
 (قوله وفي اليمن الخ) قال بعض أهل اليمن هذا في حال تدلي الفرقة في جهة المغرب كما يشهده  
 المسر وعليه عمل محارب أهل اليمن ثم ان هذا في أكثر اليمن وأما قوله قال أبو شيكل عدن وما  
 والاها وزيد وما والاها ومنعاه وما والاها يكون الجسد بين عينيه ومهبل في تقارنا هره  
 (قوله وفي الشام ورام) أي بمنايل الجانب اليسر كما في البصري ويحتمل ان الضمير راجع  
 للجانب اليسر (قوله وفي حران ورام ظهره) أي في الوسط كذا قيل (قوله ومثله الشمس الخ)  
 ففي مصر يجعل الشمس على كتفه الأيمن مع المخرافه قليلا بجهة العين اذا زالت عن خط الاستواء  
 وفي أول النهار في صدره مع المخراف بجهة العين والقمر قليلا اليسر وما قارب في صدره عند  
 طلوعه مع المخراف يسير بجهة العين وأما الرياح التي هي اضعفالاختلافها فأصولها أربع  
 الشمال ويقال لها البصرية ومبدؤها من القطب فلها كمة ويقابلها الجنوب ويقال لها  
 القبلية والصباهي الشرقية والديور وهي الغربية ففي مصر يجعل الرياح الغربي خلف ظهره  
 والجنوبي الخاف من جهة الصعيد خلف آذنه اليمنى والشمال خلف اليسرى وكل ريح المخراف  
 عن هذه الاصول فهي فرع ويقال لها تكبا (قوله من مسلم) أما تعلمها من كفرة فلا يجوز (قوله  
 وعلم عماد كز) أي من قوله ويجب كونه الاستقبال العين (قوله انه لو وقف صفت طويل الخ) في  
 كلامه لاجل وحاصل المعنى في ذلك أنه لو اجتمع صفت طويل بقرب الكعبة فخرج من محلاتها  
 بطلت صلاته الخارج عن المحاذاة وانه لو امتد صفت طويل بعيد عن الكعبة ولم يمتد من المشرق  
 إلى المغرب صحت صلاة الجميع ولا يجب الاخراف من طرفه لانه صغير الحرم كالماء اذا زادت

الهم انما نستغفر لك الخ  
 كنت تقار افاو سل السماء  
 علينا مدورا ويقتل في  
 الوادي اذا سال ويسج للعد  
 والبرق) انتهت الزيادة وهي  
 اطولها لا تناسب حال التق  
 من الاختصار واقه اعلم  
 (فصل) في كيفية صلاة  
 الخوف وانما اقردها المصنف  
 من غيرها من الصلوات  
 بترجيحه لانه يحتمل في اقامه  
 القرض في الخوف ما لا يحتمل  
 في غيره (وملا الخوف)  
 أنواع كثيرة تبلغ ستة  
 أضرب كما في صحيح مسلم  
 اقتصر المصنف منها (على  
 ثلاثة أضرب أحدها ان  
 يكون العدو في جهة  
 القبلة) وهو قليل وفي المسلمين  
 كثرة بحيث تقاوم كل فرقة  
 منهم العدو (فيصرفهم الامام  
 فرقتين فرقة تقف في وجه  
 العدو) قصره (وفرقة) تقف  
 (خلفه) أي الامام (فيصلي  
 بالفرقة التي خلفه ركعة ثم  
 بعد قيامه للركعة الثانية  
 (تم لنفسها) بقية صلاتها  
 (وتحضي) بعد فراغ صلاتها  
 (إلى وجه العدو) تحرسه  
 (وتأني الطائفة الأخرى)  
 التي كانت حارسه في الركعة  
 الأولى (فيصلي) الامام  
 (بها ركعة) فإذا اجلس

الامام لتشمده تشارك (ونتم  
لنفسها) ثم يقتطرها الامام  
(ويسلم بها) وهذه صلاة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بذات الرقاب سميت  
بذلك لانهم وقعوا فيها  
واباتهم وقيل غير ذلك  
(والثاني أن يكون في جهة  
القبلة) في مكان لا يستره  
عن اصين المسلمين في  
المسلمين كقصة تقتل قرقهم  
(في صفهم الامام صفيين)  
مثلا (ويحرم بهم) جميعا  
(فاذا جهد) الامام في الركعة  
الاولى (سجد دمه احد  
الصفيين) صفيين (ورقف  
الصفيين الاخرين بهم فاذا  
رفع) الامام رأسه (سجدوا  
ولحقوه) ويتشهد الامام  
بالصفيين ويسلم بهم وهذه  
صلاة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بصفان وهي  
قرية في طريق الحاج المصري  
بينها وبين مكة مرحلتان  
سميت بذلك لصف الصفيين  
فيها (والثالث ان يكون  
في شدة الخوف والتصلب  
الحرب) هو كناية عن شدة  
الاختلاف بين القوم بحيث  
يلتصق لحم بعضهم ببعض  
فلا يمكنهم من ترك  
القتال ولا يتسددون على  
التزول ان كانوا رجا ولا على

محاذاته وانما لو امتنع المشرق الى المغرب سمعت حلا تجميع أيضا الا انه لا بد من الاضطرار من  
طرفه كذا اشتهر لكن في سم على حج ان المحدث علم الوجوب لان المذاق في حالة البعد على  
المسئلة العرفية كما قاله امام الحرمين وهي حاملة في ذلك وان لم يكن انحراف وقولنا وانما لو امتنع  
من المشرق الى المغرب على من قبلته جهة الجنوب او الشمال أو من قبلته جهة المشرق كصر أو  
المغرب فيقبل فيه امتنع من الجنوب الى الشمال ولا بد على صحت كل من العبارتين من تقدير أي  
امتنع من محاذة المشرق الى محاذة المغرب أو من محاذة الجنوب الى محاذة الشمال ولم  
يصل الى تلك الجهات أي لان من وصل اليها وصار فيها صار من أهلها فيصرف ضرورة ان قبلتهم  
كذلك لكن قد يقال حيث لم يصل الى تلك الجهات لم يقطع بعدم الاستقبال على التعيين فيخرج  
عن موضوع المسئلة وهي ما لو قطع في حالة البعد بعدم الاستقبال الحاصل ذلك في صورة  
الامتداد المذكور اذا قطع بذلك كذا في الامع الوصول لذلك والضرورة فيه وحقيقة يصير من  
أهلها فيصرف ولا يصح امام الحرمين أن يقول في هذه المسئلة غير ذلك فلم يظهر الخلاف فائدة  
(قوله صوابه لثريتها الخ) فيلزم لاصوابه بل ما قاله الشارح صحيح أيضا (قوله بالوجه مع  
الصدر في مستلق) عبارة الصغرى واعلم ان المصطبح يلزمه الاستقبال بصدور مدون وجهه  
والمستلق يلزمه بوجهه وصدره واخصيه عند مر وحل وقال حج والمزاحي لا يلزمه  
الابصار دون رجليه ووجهه الا اذا سكن ان لا يقدر على الرقع الا بقدر استقبال وجهه  
فيلزمه حيث كان لم يقدر بوجهه وجب برجليه وفي كشف النقاب فان جهز المصلي عن القعود  
اضطجع على جنب متوجها للقبلة بوجهه ومقدم يده وجوبا ومن على جنبه الايمن ويحوز  
على الايسر لكنه مكروه بلا عذر ثم ان جهز عن الاضطجاع على جنبه استأنى على ظهره واستقبل  
القبلة يطون قدميه وكذا بوجهه وصدره ان قدر على رفعها بانصر وسادة فان جهز عن ذلك  
استقبل القبلة بانصبه كما قاله البرماوي ان لم يستمكن في الكعبة وهي مستوفة والا كفاه  
سقفها كما يكتبه أرضها بالانكباب على وجهه كما قاله الاسنوي (قوله ليس ليد الخ) قد يقال  
انما قبلتها لاجل أن يسوغ ترك الاستقبال رأسا لان المصلي لا يجوز له تركه الا في أربعة أركان  
فقط كما يأتي تدبر (قوله وقال الثاني هو مراد الفقهاء) فيه انه ليس المراد بها آلة الركوب ولو  
جارا (قوله مختارا) كذا في شرح التلخيص وقال المذايني عليه الاول حذفه لانها تبطل  
مع العلم والعلماء كانوا مختارا أو مكروها وكذا اناسيا أو جاهلا و طال الفصل فان لم  
يطل الفصل فلا تبطل لكتبه بصدقه وكافي غلط (قوله أما هو لا فان أمرا الخ) المحدث  
ان راكب السفينة يجب عليه التوجه في جميع صلاته وانما كل الاركان فان لم يسهل عليه  
ذلك ترك الصلاة فهو كالمجانس في يته وهذا في غير الملاح أما هو فلا يجب عليه شيء الا توجهه  
ولا اتعلم وان سهل ولو في حال الحرمان وأما ركوب الهودج والعمل والحفة والراكب على  
البرذعة فان سهل عليه توجهه في جميع الصلاة وانما كل الاركان أو بعضها وهو الركون  
والسجود لهم والاقلا يلزمهم الا توجهه في صلاتهم ان سهل والحاصل أن الصورة ستة عشر  
حالة من ضرب أربعة التوجه وعدمه اتق هي امكان التوجه في جميع صلاته أو بعضها وهو  
الحرمان أو بعضها وهو غير الحرمان أو عدم امكان التوجه أصلا في أربعة الاتمام وعدمه التي هي

الانحراف ان كانوا مشاة

(فيسلي) كل من القوم  
(كيف أمكنه واجلا) أي  
ماشيا (أورا بكماستقبل  
القبلة وغيره - مستقبل لها)  
وبعدون في الاعمال  
الكثيرة في الصلاة كضربات  
متوالية

• (فصل) • في اللباس  
(ويحرم على الرجال لبس  
الحرير والتفتيم بالذهب)  
والقز في حالة الاختيار  
وكذا يحرم استعمال  
ما ذكر على جهة الاقتراض  
وغیر ذلك من وجوه  
الاستعمالات ويحل للرجال  
لبسه لضرورة كروبرد  
مهلكين (ويحل للنساء)  
لبس الحرير واقتراشه  
ويحل للولي اللباس الصبي  
الحرير قبل سبع سنين  
وبعد هاء (وقليل الذهب  
وكثيره) أي استعمالهما  
(في التحريم سواء وإذا كان  
بعض الثوب ابريسما) أي  
سرا (وبعضه) الآخر  
(قطنا أو كاتا) مثلا (جاز)  
للرجل (لبسه ما لم يكن  
الابريسم غالبا) على غيره  
فان كان غير ابريسم غالبا  
حل وكذا ان استويا  
في الاصح  
• (فصل) • فيما يتعلق

امكان انعام كل الاركان أو بعضها وهو الركوع والسجود أو عدم إمكان شيء في منطوق قولنا فان سهل الخ صورته ان قولنا والا أربعة عشر صورة وحمل قولنا التوجه الخ ست صور من الاربعة عشر وعلى كلام المتن التفصيل الملائم خاص براكب السج والقبض فقط وقد علمت ضعفه وقال بعض مشايخنا ان الركبة على نحو قبيل عملا يسهل فيه الاستقبال في جميع الصلاة ولا انعام الاركان يلزمه الاستقبال في قصره ولو صار ان سهل لا في غير ما كان سهل ويومئ بالركوع والسجود ولا يلزمه وضع اليدين على القبض ولا المبالغة في الانحناء وان سهل انعام يلزم ان يكون السجود أخفض الان في جميع ما يسهل ركوع القاعد وقد يجز عن الزيادة ولا يكف ان يقتصر في الركوع على أقله ويجعل الزائد للسجود وأما الركبة جرد من مقبنة ونحوه وخرج مما هو مظنة لسهولة واجبات الصلاة فحكمه على ما في الروض وكشف الثغاب انه ان سهل عليه الاتيان بالواجبات كلها لزمه ذلك والام يتقبل بدونه نظرا للمظنة وحكمه على ما في رد الزيادة والخواتم انه ان سهل عليه التوجه في جميع الصلاة وانعام الاركان كالأوبعضا خصوصا وهو الركوع والسجود لزمه ذلك والام يتقبل بدونه نظرا للمظنة وحكمه على ما في المنهج والنتائج انه ان سهل عليه التوجه المذكور ولا انعام المذكور لزمه ذلك والانتقل كراكب القبض فلا يلزمه التوجه في التحريم ان سهل اه قال الصغوى وكل هذا في الثقل بخلاف الفرض فانه لو لم يرضاء في دابة واقعة ولو قادرا على النزول أو سائرة وزمامها يد غير او على هودج سائرة أو على سرير يمشي به بمخفا كره واستقبل القبلة واتم الاركان جاز والابان كانت سائرة ولو في أثناء الصلاة بلا مسير أو بمسير غير محيز كما في الصورة أو لم يتوجه أو لم يتم الاركان فلا تصح الا اذا خاف من نزوله عنها على نفسه أو ماله وان نزل أو قوت دفقة اذا استوحش وان لم يتضرر ولو صلى الفرض في مقبنة سائرة مع وكل المحرف عن القبلة يقينا لا شك المحرف اليها فورا ويسجد لله هو قيا ساعلى ما اذا المحرف به دابته والابطلت حاله اه وان اردت زيادة في المقام فطيلت بمسائل السيد الذهبي على المنهج

• (فصل في أركان الصلاة) • (قوله وحيتذ فاختلاف في نظري الخ) أي اختلاف المتعلق بالعمامة أي ما يتعلق بغيره انطوى ولا بد كما قاله قل اه يهيري (قوله وقيل مضوى) أي دليل انه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلا فان قلنا بانها صفة تابعة لا يؤثر شكها فلا يلزمه العود كما لو شك في بعض حروف الصلوة بعد فرائضها وان قلنا بانها ركن أثر شكها فيلزمه العود للاعتدال فورا كما لو شك في اصل قرائتها لما تحقه بعد الركوع فانه يعود كما يأتي والمعقد انه يؤثر شك ويلزمه العود لما قلنا وان قلنا بانها صفة تابعة ويفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الصلوة بعد فرائضها بانهم اغتروا ذلك فيها ~~لثمة~~ حروفها وغلبة الشك فيها وحمل وجوب العود لما طمأنينة ان كان اماما أو منفردا فان كان مأموما وجبت عليه المتابعة وامتنع عليه العود ويتدارك بعد السلام ركعة اه يهيري (قوله ولان قيل الخ) أي ولو كون الصلاة لا تتعد الاجمالية فبأنها خارجة عن الصلاة قبل انها شرط فاندفع ما قيل ان الاولى اسقاط قوله ولان قيل فيقول ويقل انها شرط اه (قوله لان الشرط ما كان الخ) أي وهي شريطة من المصلحة المتوالية لذلالة في انية النية ولا صريح بهذا الظاهر قوله ورد الخ تأمل (قوله غير



بالميت من غسله وتكفينه  
والسلاة عليه ودقنه  
(وبلزم) على طريق فرض  
الكفاية (في الميت) المسلم  
غير الهرم والشهيد (أربعة  
أشياء غسله وتكفينه  
والسلاة عليه ودقنه) وان  
لم يعلم بالميت إلا واحد تميز  
عليه ما ذكره أو ما لم يت  
الكافر فالسلاة عليه حرام  
حرى كان أو ذميا ويجوز  
غسله في الحولين ويجب  
تكفين الذي ودقنه دون  
الحربي والمرتد وأما الهرم  
إذا كفن فلا يستر رأسه  
ولا وجه الهرمة وأما  
الشهيد فلا يصلى عليه كما  
ذكره بقوله (واثنان لا  
يفسلان ولا يصلى عليهما)  
أحدهما (الشهيد في معركة  
المشركين) وهو من مات  
في قتال الكفار بيمينه سواء  
قتله كافر مطلقا أو مسلم  
خطأ أو عادسا لوجه الله أو  
سقط من دابته أو لحوق ذلك  
فان مات بعد انقضاء القتال  
يجزأه فيه بقطع يمينه منها  
فغير شهيد في الاظهر وكذا  
لو مات في قتال البغاة أو مات  
في القتال لا بسبب القتال  
(و) الثاني (السقط الذي لم  
يسقط) أي لم يرفع صوته  
(صارخا) فان اسهل صارخا

نجية الخ) ومثلها مسنة الاحرام والطواف والاستحارة والزوال والخروج من البيت وسنة  
القفلة وصلاة الحاجة وركعتا القدوم من السفر والخروج له كما في شرح مدر (قوله صحت  
صلاته خلافا لغير الرازي) أي ولو مع اعتقاده لولا طمعه أو خوفه المذكور ما صلي حيث  
اعتقد ان الله تعالى يستحق العبادت لانه وان تلك الصلاة واجبة والا كفر والما ذاب الله تعالى  
وفسدت عبادته فلا يصح القول بان كلام الغير محمول على اعتقاده لولا طمعه الخ ما عبقه قاله  
سم ثم ان المراد صحت صلاته مع كون ذلك خلاف الافضل لا يقال آية وادعوه خوفا وطمعا  
أي احبوه خوفا وطمعا فان ذلك لا يقول المراد الخوف من وقوع تقصير في بعض الشروط  
المعتبر في القبول والطمع في حصول تلك الشروط بأسرها اهـ ايج يجيزي (قوله أي وسنة  
القبلي الخ) أي في صلاة لها بعدية وقبليّة أما الصلاة التي لا بعدية لها فلا يشترط التعرض في  
قبليتها إلى القبليّة (قوله وذكر اليوم والشهر) هذا ضعيف والمعتقد انه لا يسن التعرض لذلك  
اهـ شيئا (قوله الا في عدد الركعات) أي اخذ من قاعدة أن ما وجب التعرض له بجملة  
لا تفصيلا يضرا لطماعه وعدد الركعات يتعرض لها بجملة في ضمن التعيين اهـ يجيزي (قوله قال  
الشارح) هو حسان وقال ذلك لما دخل عليه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كصا ونحوها)  
لكن العصا يجب لو احتاج إليها في دوام صلاته بخلاف المعين فلا يجب الا ان احتاج اليه عند  
الاحرام فقط او عند كل نهوض لا في الدوام اهـ عوض (قوله مرفوعتين) أي ولو بالقول بان  
كان لورفعهما لم يقع كافي خط (قوله أوجب عنه الخ) مقتضى هذا الجواب وما بعده تقديم  
تصكيرة الاحرام على القيام لان تكبيرة الاحرام ركن مطلقا والقيام ليس ركا الا في الفرض  
والقيام قبل تكبيرة شرط (قوله فان هز عنه صلى مستلقيا) أسقط مرتبة فكان الاولى ان  
يقول فان هز عنه صلى مضطجعا فان هز عنه أيضا صلى مستلقيا (قوله ابري اركان الصلاة)  
قال بعضهم نقلنا من الشيخ القريسي نقلنا من مشايخنا انه لا يلزمه ابراء الطماعة اهـ قال  
واقطع دل ولو قلنا انها اركان أو فصل ويكون ذلك ثمرة الخلاف فحرر اهـ (قوله ويجوز وصلها  
ان حكن ما قبلها) دل السكون ليس بقيد تدبر (قوله ولا يصح مع التعليق بنحو ان شاء الله الخ)  
عبارة خ ط ولو عقب التية بلفظ ان شاء الله ونحوها وقصد بذلك التبرك او ان الفعل واقع  
بشيئنا لم يضرا والتعليق او اطلق لم يصح للمنافاة اهـ وفي المجيزي لفظ ان شاء الله ليس  
مبطلا للصلاة لانه قبل اعتقادها لانها لا تنعقد الا بالتكبير اهـ ويؤخذ منه ان لفظ ان شاء الله  
بعد التكبير يبطل مطلقا لانه كلام اجنبي عما اوجبه كلام المحشي من أن التفصيل المذكور جاز  
فيما اذا اقي بالمشيئة بعد التكبير غير مراد تأمل (قوله قال شيئا أي هز منه الخ) فيه ان مراد  
الشارح بقوله بالتكبير بجميع ابرائه بدل مقابله بما اختاره النووي فتدبر (قوله  
والوجه انه غير ذلك) أي لان قوله بحيث بعد انما هو بيان للاختصار العرفي لا المقارنة العرفية  
والظاهر ان الباقي قول الشارح بحيث بعد الخ للملازمة لا للتصوير أي اختار النووي الاكتفاء  
بالمقارنة العرفية للملازمة قطاعة هي ان بعد مستحضر الصلاة في العرف وذلك هو الاختصار  
العرفي وحاصل ما تحرروا في الاختصار قولان حقيق وهو ان يستحضر الاركان تفصيلا وما يجب  
التعرض له من فرضية وتعيين ويقصد ايقاع ذلك المعلوم وعرفي وهو ملاحظة هيئة الصلاة



أوركي لحكمه كالكبير  
والسقط بثلاث السبب الأول  
التاثل قبل غلظة مأخوذ  
من السقوط (وبفضل الميت  
وترا) ثلاثاً وخمساً وأكث  
من ذلك (ويكون في أول غلظة  
سذر) أي يسر أن يستعين  
القاسل في الغلظة الأولى  
من غلظات الميت بسداً و  
خطي (و) يكون (في آخره)  
أي آخر فضل الميت فغير  
الحزم (ثني) قليل (من  
كافور) بحيث لا يغير الماء  
واعلم أن أقل غسل الميت  
تعميم به بالماء مرة واحدة  
وأما أكثره فذكر في  
المبسوطات (ويكفي)  
الميت ذكر كان أو أخت  
بالفكا كان أولاً (في ثلاثة  
أوابيض) وتكون  
كلها قاطع متساوية طولا  
وعرضا تأخذ كل واحدة  
منها جميع البدن (ليس فيها  
قصير ولا عمامة) وإن كفن  
الذكر في خمسة فهي  
الثلاثة المذكورة وقصير  
وعمامة أو المرأة في خمسة  
فهي أزار وخمار وقصير  
ولقائتان وأقل الكفن  
ثوب واحد يستر عورة الميت  
على الأصح في الروضة  
وشرح المذهب ويختلف  
بذكر كورة الميت وأوتسه  
ويكون الكفن من جنين

المشقة على واجبات مثلاً من غير تفصيلها يكونها ركوع الخ ومع التعيز والقرضية وهذا  
ما اختلفه التووي والقائلون بوجوب الاستحضار الحقيقي اختلوا بينهم من أوجب المقارنة  
الحقيقية أيضاً وهي أن يقرنها بأول التكبير ويستعملها الخ وهذا هو مذهب الإمام رضي الله  
تعالى عنه ومعه مذهب من وان فزع فيه بأنه تقتصر عنه القوى البشرية ومنهم من اكتفى بالمقارنة  
لاول التكبير فقط وهي من المقارنة العرفية وهذا هو الذي اعتمدته الراعي ومنهم من أوجب  
البسط على أجزاء التكبير بأن يقصد فعل الصلاة في جزء آخر وانها تظهر أو غيره  
في جزء آخر وهي مقارنة عرفية أيضاً ومنهم من اكتفى بالمقارنة بأي جزء ولو الآخر وهي مقارنة  
عرفية أيضاً وأما من قال بالاستحضار العرفي فلا يقول إلا بالمقارنة العرفية وتقدم بيانها اه  
جوهرى مع زيادة كفى في كشف النقاب أن عبارة الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في الام  
ويروى بصيها ولا تجزئه التية إلا أن تكون مع التكبير لا تقدم التكبير ولا تكون بعده فلو  
قام إلى الصلاة بنية ثم عزبت عليه التية بنسيان أو غيره ثم كبر وصل لم تجزئه هذه الصلاة اه  
فليس فيه أوجب استحضار جميع أجزاء الصلاة ولا وجوب قرن ذلك من أول التكبير إلى آخره  
فالتووي اعتمد الأقل مما تفيد عبارة الام وهو ألاكتفاء بالاستحضار العرفي والمقارنة العرفية  
ومرر اعتمد وجوب الاستحضار الحقيقي والمقارنة الحقيقية وهو الاحتياط في مفهوم عبارة الام  
اه والذي يظهر من كلام الشارح وغيره كالعباب أن الخلاف إنما هو في المقارنة ولا يكاد  
في الاستحضار وقول الشارح كغيره بحيث بعد رقا أنه مستحضر الصلاة تصوير بالمقارنة العرفية  
على معنى أن المقارنة العرفية هي الحالة التي يدفع الشخص عرفاً أنه مستحضر للصلاة عند  
التكبير وهل يعد أنه مستحضر عند التكبير إذا قرن هذا الاستحضار بأي جزء منه أو بوله  
أو وسطه على الخلاف ولا ينافي هذا الظاهر قول الهشي والوجه أنه غير ذلك لا محقق أن مراده  
أن الوجه هو ألاكتفاء بالمقارنة بأي جزء من التكبير ويتدبر كلام الهشي مع الشارح لا يجده  
ذكر خلاف في الاستحضار بل في المقارنة (قوله ولو تفل) في الجبري أنه يجوز له قراءة الفاتحة في  
التفل وهو ما والركوع بخلاف ما لو تم من السجود إلى القيام وأراد أن يقرأها حال نهوضه  
فانه يتمتع لان القيام أكمل من النهوض هذا ما اعتمدته مرقياً على ما قرره في القرض أنه يقرأ  
حال هو به الفاتحة أو بدالها حال نهوضه عند الجزلان المقدور أكل منه فوجب تأخير الفاتحة  
إليه اه خضر لكن جوزه بعضهم في حال النهوض من السجود إلى القيام أيضاً والقيام على  
القرض قياس مع الفارق لان التفل يجوز من قعود مع القدرة اه وبه تعلم ما في الهشي (قوله  
يصح فصله) أي بان كان في ركعة غير زائدة وكان ركوعها محسوبا بان لم يكن محدثاً مثلاً (قوله  
لو آخر هذه الجملة مما بعدهما كان أولى) أي لأن كلامه رجاؤه أن البذل إنما هو عن الفاتحة  
يقطع النظر عن كون البسلة منها وأيضاً المناسب ضم كل لما يناسبه فيعد أن يتكلم على الفاتحة  
يكون البسلة منها ويكون من أمقط منها فما يكون حكمه كذا الخ ما ذكره الشارح يتكلم  
على البذل فالمراد بتأخيرها أن يذكره قبل قوله ومن جهل الخ تدبر (قوله وإني أتيتكم بأسماء السور  
الخ) أي إثباتها في المصحف من يدع الطحاج فلا ينافي أن الأسماء توقيفية وليست من محققات  
الطحاج أما الأسماء فقد اخترعها وانظر السور التي تعدت أسماءها كالفاتحة وغيرها هل جميع

بما يليه التضرع في حياته  
(و يكبر عليه) أي المبتدأ  
صلى عليه (أربع تكبيرات)  
بتكبيره الاحرام ولو كبر  
فصل لم يطل لكن لو خمس  
امامه لم يتابعه بل يسلم  
أو ينتظره ليسلم معه وهو  
أفضل (و يقرأ) المصلي  
(الفاتحة بعد) التكبيرة  
(الاولى) ويبرز قراءتها  
بعد غير الاولى (ويصلي على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد) التكبيرة (الثانية)  
وأقل الصلاة عليه اللهم  
صل على محمد (ويدهو  
لصبي بعد الثالثة) وأقل  
الدعاء للصبي اللهم اغفر له  
وأكمل هذا كور في قول  
المصنف في بعض نسخ المتن  
وهو اللهم ان هذا عبدك  
وابن عبدك يخرج من روح  
الدنيا وسعها ومحبوبه  
وأحبوه فيها الى غلة القبر  
وما هو لاقبه كان يشهد أن  
لا اله الا أنت وحدك لا شريك  
لك وأن محمدا عبدا  
ورسولك وأنت أعلم به منا  
اللهم انه نزل بك وأنت  
خير منزله وأصبح فقيرا  
الى رحمتك وأنت عفي عن  
هذا به وفيه تناله راغبين  
اليك شفعا اللهم ان كان  
محمدا في اجسامه وان  
كان ميتا تقبلوا عنه واقبلوه

اسمهم اتوقفية أو بعضها فقط الذي في حاشية الجمل على التفسير ان التوقيف هو الاسم المشهور  
فقط (قوله ولو كانت للفصل كما قبل ثبت في اول برائة) قد يقال انما تركت في برائة انكته أخرى  
أقوى من الفصل وهي ان برائة نزلت بالسيف والبسلة امان فلا تناسب حيث نزل ذلك بالمدى  
عن ابن عباس قال سألت عليا رضي الله عنه لم تكذب في برائة بسم الله الرحمن الرحيم قال لان  
بسم الله الرحمن الرحيم امان وبرائة ليس فيها امان نزلت بالسيف (قوله ولم تثبت في الفاتحة)  
قد يقال انما ثبتت في أول الفاتحة لفصل بين الآخر والاول عندا لا بتدريج فتمتة أخرى لا يدين  
عند اقراغ من الخلق الشروع في أخرى كما تقدم وقد يدل هذا الاية يظهر عندا لا بتدريج فتمتة  
الاولى الا ان يقال انما الفصل في الجمل فتأمل (قوله قال العلامة ابن حجر الخ) تعلم ذلك بعضهم  
فقال ويسلم حرم لبس برائة • وتكره في الاثنا وفي غيرها اذ  
وذا ابن عبد الحق والهيثي الذي • بمكة بلو والخطيب المذهب  
ورمليهم في البس قال يكرهها • وتندب في الاثنا وذلك مطلي  
(قوله اعطى) اي برما وامتدادا (قوله حكى) اي من حيث العمل به لامن حيث الاعتقاد اي  
فلا يجب اعتقاد كونها آية من كل سورة بل لو بعد ذلك لا يكفر اما اعتقاد كونها من القرآن من  
حيث هو فهو واجب يكفر باحده لوجودها في القرآن في سورة النمل (قوله لو كانت قرآنا) اي  
من كل سورة لان هذا هو محل الخلاف اما كونها آية من القرآن من حيث هو فهو محل اتفاق كما  
تقدم (قوله وفيه نظر لانه يقتضي الخ) فيه ان المتمدن فان فاسقاط التشديد يكون مسقطا  
لحرف فهذا النظر لا وجهه والحب من الحشى حيث كتب في باب الجماعة مانه قوله أو تشديدا  
موعطف خاص على عام دفع به توهم ارادة الحرف المستقل (قوله وهي التعين) لعل المراد به  
قصد القراءة ولو مع غيرها عند وجودها في كذا اذ اقرأ الفاتحة في الصلاة لتعليم شخص آخر  
مثلا (قوله والتريل) لعل المراد به اعطاء القراءة حقها من مراعاة الحروف والتشديدات مثلا  
(قوله والاستيفاء) المراد به ان يقرأها بقلمها (قوله والمقارنة) لعل المراد بمقارنتها للقيام أي  
يوقفها حال القيام وهذا في القرع بخلاف النمل كما تقدم (قوله وغير ذلك) أي ككونه  
بالعربية قال العبادي في شرحه ولو كرر آية منها قال في شرح المذهب قال ابو يعقوب والامام  
والبغوي يروى عن ابن عمر بن الخطاب استأنف والمتولى ان كررها هو فيه أو ما قبله واستمع يفي والافلا  
لانه غير مهور في التلاوة والاول هو المذهب في التصديق قال شيخ مشايخنا والوجه الثالث  
ويجوز صاحب الانوار اه وهو كما قال ويمكن حمل الاول عليه اه وقوله واستمع يفي واجمع  
لقوله أو ما قبله كما قاله الجوهرى وقوله والافلا عبارة الصفوى والاستأنفها ان كان عامدا عالما  
كان وصل الى أتمت عليهم فقرأ ما لك يوم الدين فقط ثم قرأ غير المضمون عليهم ولا الضالين اه  
وفي الانوار ولو بد آية من الفاتحة فان رددت التي هو فيها أو آية قرع منها وقرأها على الله في الى  
حيث كان انتهى لم يقدح وان قرأها لوعاد الى موضع المنتهى وجب الاستئناف الا اذا كان ناسيا  
أو جاهلا اه وفي حاشية شيخنا قوله ولو كرر آية أو كلمة من الفاتحة فان استمع يفي ما بعد ما يضر  
والا طر اه وخبرنا في ذمسه قوله فان استمع يفي ما بعد ما يضر اه قوله أي وصله ولم يضره بسكرت  
طويل أو غير تصدح القطع اه ويرد عليه انه بعد تفسيره بما ذكره يكون التكرير لا يدخله

برحمتك رضاك ووجه فتنة

القبور وعذابه والفسح في  
غيره وجاف الأرض من  
جنبيه ولقته برحمتك الأمن  
من مذابك حتى تبغضه آمنا  
إلى جنتك برحمتك يا أرحم  
الراحمين ويقول في الرابعة  
اللهم لا تضرنا أجرة ولا  
تقتلنا بعددنا واعتزلنا لوجه  
(وبسم) المصلي (بعد)  
التكبير (الرابعة) والسلام  
هنا كالسلام في صلاة غير  
الجنائز في كبشته وعدده  
لكن يستحب زيادة درجة  
الله وبركاته (ويذفن) الميت  
(في الحفرة مستقبل القبلة)  
والصد بفتح اللام وضما  
وسكون الحاء ما يحضر في  
أقل جانب القبر من القبلة  
قدرا ما يسع الميت ويستريحه  
والدفن في الحفرة أفضل من  
الدفن في الشق إن صلبت  
الأرض والشق أن يحضر في  
وسط القبر كالنهر وبين جانبيه  
ويوضع الميت بينهما ويستقفا  
عليه بلين ونحوه ويوضع  
الميت عند مؤخر القبر وفي  
بعض النسخ بعد مستقبل  
القبلة زيادة وهو في رسول من  
قبل رأسه أي حسلا برقوق  
لا بعنف ويقول الذي يلحده  
بسم الله وعلى ملة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم (ويضع  
في القبر بعد أن يعق قامة

في الضرر بل الضرر نشأ من مجرد السكوت فتدبر (قوله هذا لا دخل في رعاية الترتيب) على  
أنه لا معنى له إذ واجبات القامحة هي شروطها وهي لا تقر إلا بصح السبط القرامت عليها على ما في  
بعض نسخ الزيادة من قوله ويجب ترتيبها بأن يقرأ آياتها وواجباتها على قلمها المعروف وفي  
بعض نسخها غير ذلك فتأمل (قوله ثم لو قدم نفسه الثاني الخ) استدراك صوري كما لا يخفى  
(قوله واستقر في آخرها) أي من غير فصل طويل بلا مذود الاستئناف (قوله أو قدمه بقصد  
به قطع القراءة) فلا يضر القصير الذي لم يقصد به قطع القراءة ولا قصد قطع القراءة فلا سكوت  
(قوله وكذا قصده عليه) أي على إمامه أما قصده على غيره فيضرب مطلقا وكذا يقال في التأخير وما  
سعه (قوله والصلاة على النبي الخ) هذا ما عليه نرى وتقبل مع من مر اعتقاده وإن كان  
ظاهرا ما في شرحه اعتقاده النورى بعدم سنها فنقطع الموالاة بذلك وفي الصيرى جمع من بين  
القوانين يحمل الأول على ما إذا أتى بالضمير كان قال الله صل عليه والثاني على ما إذا أتى بالاسم  
الظاهر لشبهه بالركن اهـ (قوله هو عطف تفسير) هذا خلاف الظاهر والظاهر أنه قد زاد  
على الجمل لا بد منه تدبر (قوله بما يجب صرفه في الحج) أهل الباب يمتنع من (قوله نحو سبحان  
الله الخ) ظاهره أن هذا الذي ذكره أنواع وليس كذلك بل ستة فقط إذا شاء الله كان وما لم  
يشأ لم يكن نوع واحد كما في الصيرى وغيره وفي حاشية الشرحاوى أنه تضمن هذه الستة أنواع  
للمسألة فيكون المجموع سبعة لكن لا بد من تكرار هذه الأنواع - قد قدم قدر القامحة (قوله  
هكذا ورد) ظاهرا من أن الله العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن من جملته ما ورد ولعله  
رواية ولا خلاف في مر ومع خلافه وبعبارة مع مع من المهج فان هجر عن القرآن أي يذ كر  
مشتوع إلى سبعة أنواع ليقوم كل نوع مقام آية ولما في صحيح ابن حبان وإن ضعف أن رجلا به  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني لا أستطيع أن أتكم القرآن فقلت ما يعزني  
من القرآن وفي حفظه إني ما يعزني في صلاتي قال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله  
والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله أشار فيه إلى السبعة بذكر خمسة منها وله لفظ ذكره الاستر  
لأن الظاهر حفظه للمسألة وثبت من الدعاء اهـ ثم أنه استشكل بأن الحمد لله من القامحة فيجب  
تقديمها على سبحان الله لوجوب الترتيب بين ما يحفظ منها وما يأتى به وأجاب السيد ح ف  
بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم أن هذا الرجل المتعلم يعلم أنه يجب عليه تقديم الحمد لله  
على سبحان الله وأجاب الصيرى بأن الرجل المتعلم لم يكن حافظا للجملة فسبحان الله قائمة مقام  
الجملة وإن لم تكن بقدرها فتكون الحمد لله واقعة في محلها ولا يلزم من حفظه هذا الذكر حفظه  
الجملة وأجاب ابن حجر بأنه لما كان الحمد لله بعض آية وهو لا يميز قراءته على ما مر لم يجب  
تقديمه للجملة أو قدرها أن لم يحفظها اهـ وأشار بقوله على ما مر إلى قوله قبل ذلك ولو أحسن  
آية أو أكثر من القامحة أتى به في محله ويبدل الباقي من القرآن فان كان الأول قدمه على البديل  
أو الآخر قدم البديل عليه أو بينهما قدم من البديل بقدر ما لم يصح عنه قبله ثم يأتي بجملة من ثم  
يبدل الباقي فان لم يصح بدلا كرما - حفظه منها بقدرها أو من غيرها أتى به ثم يبدل الباقي من  
الذكر أن أحسنه والا كرر بقدرها أيضا ولا عبرة ببعض الآية بلا خلاف ذكره ابن الرقعة لكن  
نوزع فيه اهـ وأشار بقوله لكن نوزع فيه إلى ما قاله الأذرى والصيرى من أن قيل أعز من ابن

ونسطة) ويكون الاضطجاع

مستقبل القبلة فلا بد من  
مستقبل القبلة أو مستقبلاً  
نفساً ووجه القبلة ما لم يتغير  
(ويستطاع القبر) ولا يستم  
(ولا يبنى عليه ولا يصح من)  
أي يكره تخصيصه بالخاص  
وهو النورة المدة بالمسلم  
(ولا يأس بالبكاء على الميت)  
أي يجوز البكاء عليه قبل  
الموت وبعد وزكراً أو  
ويكون البكاء عليه (من  
غير نوح) أي دفع صوت  
بالندب (ولا تقنوب) وفي  
بعض النسخ يجب بدل نوب  
والجيب طرق القميص  
(ويذكر أهله) أي أهل  
الميت صغيرهم وكبيرهم  
ذكرهم وأنثاهم إلا الشابة  
فلا يعز بها إلا محارمها  
والتعزية سنة قبل الدفن  
ومعه (إلى ثلاثة أيام من)  
بعد (دفنه) أن كان المعزى  
والمعزى حاضرين فإن كان  
أحدهما غائباً امتدت  
التعزية إلى حضوره والتعزية  
أمة التولية لمن أصيب بمن  
يفزع عليه وشعره بالامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر بوعده الأجر  
والعزاء للميت بالمغفرة  
والمصاب يصبر المحبة  
(ولا يذفن اثنين في قبر واحد)  
(الإحسان) مستحق  
الأرض وكثرة الموت

الرفعة تظن ظاهر الاقتضائه أن من أحسن معظم آية الدين أو آية كان الناس أمة واحدة أنه  
لا يلزمه قراءته وهو يعدل هو أولى من كثير من الآيات القصار كذا يؤخذ من هر فحينئذ  
يجب قراءته بعض الآية إذا طالع على هذا القول كبعض آية الدين بخلاف ما إذا لم يطل فإنه لا يجب  
قراءته اتفاقاً كما صرح به الصقوي وحينئذ فتعين جواب ابن هر وفي جواب البصري تظن لأن  
ظاهراً أنه لا يشترط في بدل المجهوز عنه الذي يجب تقديمه على المحفوظ من القاطعة أن يكون بقدر  
المجهوز عنه وهو خلاف الظاهر إلا أن يقال مراده أن سبحانه الله وإن لم تكن بقدر البسطة فأنه  
مقامها لا لا بد من تكرارها بقدر البسطة كما أنه لا بد من تكرار بقية الذكر ليكون بقدر الباقي  
من القاطعة فتأمل (قوله والبدل شامل الخ) أي وإن كان ظاهر الشارح تخصيصه بالذكر كما  
هو ظاهر (قوله ولا يشترط مساواة الخ) أي بل العبرة بالجموع (قوله وقد رعى القاطعة قبل  
فراغ الخ) أما إذا قدر على القاطعة بعد فراغه ولو قبل الركوع أجزأه ومثل ذلك قدره على الذكر  
قبل أن تمضي وقته بقدر القاطعة فيلزمه الاتيان به وهذا غير خاص بالقاطعة بل يعارض في التكبير  
والتشهد اهـ (قوله ولو قدر على بعضها) أي القاطعة والمراد بالخاص ما يشمل بعض الآية  
كما تقدم عن الأذري والدمري أو خصوص الآية فأكثر على ما تقدم عن ابن الرفعة (قوله  
وبعض غيرها) شامل للقرآن أو المذكر عند المجهز عن القرآن فتقيد ابن هر بالبدل بكونه من  
القرآن له له مجرد تصوير ومن ثم قال بعد فان لم يحسن بدلاً كرماً يحفظه منها ولم يقل فإن لم يحسن  
قرأ ما اهـ ع ش على مر (قوله أف يعضها في محله الخ) أي فلا بد من الترتيب ولا يرد على هذا أمره  
على الله عليه وسلم من لم يحسن القاطعة بأن يقول سبحانه الله إلى آخر ما سبق لم يمت من الجواب  
فتدبر (قوله قضاء صلى مع المسلمين) أي مجازاً من إطلاق اسم الجزء على الكل وفيه أنه لا ركوع  
في صلاتهم إلا أن يراد بالجزء المنصوص لأنه جزء من الصلاة الكاملة أن لم يكن ركناً عندهم  
(قوله لا حاجة اليه مع لفظ قدر) أي فإن قدره تقديمه الباطل بالتفعل وبهذا تعلم ما في قول  
الحنفى وأقول الخ إلا أن يقال مراد ما هنا كما سيذكر دفع التوهم المذكور (قوله دفعه من  
ركوعه) أي إلى الاعتدال وقوله عن هويه أي ركوع (قوله لو اقتص لفظاً عاماً الخ) يمكن أن  
يقال أنه أراد القيام عدم الالتفات في الاعتدال ولا شئ في صدقه بما كان من قعود (قوله  
والميل) عطف تفسير على التظان قاله بعضهم وقال بعضهم التظان هو اشتداد الميل والميل  
انتهائه (قوله وقيل المنزوع والتذلل) أن كان التذلل هو التواضع اتحد مع القول الأول  
(قوله عما عود في المطولات) كان يقال انما يطلب تكريره أو طامالت يطان حيث لم  
يصح (قوله لغيره) أما إذا كان له ذكر كالصوف الذي يتقزقه فلا يضرب له صود عليه ولا  
إعادة (قوله ولا على متصل بصره في قيام) أي أن كان يصلي منه وقوله أو قعود أي أن  
كان يصلي منه أما إذا كان يصلي من قعود فلم يترك ولو كان يصلي من قيام فترك فلا يضرب على  
ما ارتضاه شيخ الإسلام وتليدها مع وخ ط وهو الوجه وإن خالفه من في ذلك كالف البصري  
أما في غيرهم (قوله ولا على يركبه) أي الأسطة ثبتت بالجملة وشعر أثبت بها (قوله فلا اعتداده)  
أي ولو لم يمت (قوله لأن الأمور الخ) فيه أن وضع الرأب إنما هو لتقريب وضع السبعة الأصول  
أي شيئاً (قوله والاكتفاء السجود على الاتق) أي فيلزم مباشرة الاتق ولا يكفي مطلقاً

(قوله)

• (كتاب أحكام الزكاة) •

وهي لغة النماء وشرعاً اسم  
للمال غنمه ومن يتخذ من  
مال مخصوص على وجه  
مخصوص بصرف الطائفة  
مخصوصة (تجب الزكاة في  
خمس أشياء وهي المواتي)  
ولو عبر بالنعم لكان أولى لأنها  
أخسر من المواتي والكلام  
هنا في الاختص (والإثان)  
وأريد بها الذهب والفضة  
(والزروع) وأريد بها  
الاقوات (والثمار وعروض  
التجارة) وسواء في كل من  
الخمس متصلاً (فاما المواتي  
فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس  
منها وهي الأبل والبقر  
والغنم) فلا تجب في الخيل  
والرقيق والمتولد مثل البين  
غنم وطيء (وشرايط  
وجوبها ستة أشياء) وفي  
بعض نسخ المتن خصال  
(الاسلام) فلا تجب على  
كافر أصلي وأما المرتد  
فالعصم ان ماله موقوف  
فان عاد إلى الاسلام وجبت  
عليه والأفلا (والحرية)  
فلا زكاة على رقيق وأما  
المبعض فتجب عليه الزكاة  
فيما ملكه يرضه الحر  
(والمالك التام) أي فالمالك  
الضعيف لازكاة فيه  
كل من ترقى قبل قبضه لا تجب  
فيه الزكاة كما يقتضيه كلام

(قوله بل يكره كشف الركبتين) أي الجزء الذي لا يجب ستره لاجل العورة لا مطلقاً والامة  
كأن ذكره رجائي بصيري (قوله هو تفسير لطائفة الخ) معنى على ان الباطن تصويره وان منع  
بأنها الملازمة فالجنية للتقيد (قوله دفع به ما يوحى الخ) لكن فيه أنه أخرج النعم من كلام  
وكلام المصنف شذله بخلاف صنعه اذا السلام فيه لا يقبضه فالأولى إبقاؤه على حاله ويقال  
لا أخر لا يستلزم ولا كما اشتهر كافي قول السيد لعبد آخر ما أمر له به كذا ولم يسبق منه أمر  
غيره أو يؤول بالنزاع لقرامة بعده متلا من ذلك قول سم أي الفتي في آخر الصلاة (قوله فلا  
يجوز إسقاط حرف منه) أي الاماسيات في نحو وأن محمد رسول الله (قوله ان اختلف المعنى)  
كان قال التصيات عليك السلام قل بل تطل الصلاة ان تعدد واما اذا احتمل المعنى فلا يضر  
كان قال السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته التصيات قل (قوله فيكني أحدهما) أي الواو  
أو أشهد (قوله انه لا بد من الواو) معقد وهذا بخلاف الاذان والاعامة فان الأولى فيها ترك  
العاطف (قوله ولا يضر إسقاط شدة الواو بخلاف الخ) قيل وجهه أنه استقطعت في رواية عبده  
ورسوله بخلاف شدة أن لا اله الا الله ولا ينبغي ما فيه على ان المعقد كافي بصيري من ع ش عدم  
الضرر فيها وهو الظاهر اذا غايته اظهار التنوين في الاول واظهار التنوين في الثاني فهو من  
قيل المعنى الذي لا يغير ويؤخذ من ذلك أنه لا ضرر في اظهار اللام من السين في نحو والاسلام  
عليك أي من الصادق في نحو الصالحين ونحو ذلك وفي شرح لعباد وحاشية الجوهرى عليه  
كلام يتعاقب بذلك فراجع (قوله ذكر الصلاة القسنى الخ) هو كذلك في البصري لكن  
عبارة الاجهري نقلها عن القسنى المذكور نصها وذكر أن التصيات اسم طبع في الجنة على  
شجرة يقال لها الطيبات يجانب نهر يقال له الصلوات فاذا قال الصلوات في بيتها وبين ما هنا  
اختلاف فراجع شرح القسنى المذكور (قوله معناه اسم الله تعالى عليك) هو كافي بصيري  
بعبود ان وجهه بأنه عليه من حيث معناه التخصي الذي هو السلامة كما ان اسم الرحمن عليه من  
حيث الرحمة وهكذا فقوله اسم الله اضافته لله أي الذي هو لفظ السلام (قوله ومن السين  
انفي حيز السقوط) يدفع هذا بجمل كلام البيضاوي على الصالح الكامل فلا ينافي ان ما ذكر  
أسطر مرتبة (قوله واعلم انتم نقف الخ) نقل عن مد على الصبر برمانصب والمنقول ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده وأشهد أني رسول الله ذكره الرافعي في الاذان قال  
الزركشي وهو ممنوع بل المقول ان تشهده كتنه منا وكذا رواه مالك في الموطأ وهذا ما ذكره  
ابن الرنفة في الكفاية اه بصيري فقوله بل المنقول ان تشهده كتنه منا هو محل شاهدنا (قوله  
ولذلك الخ) أي لا بد من كون الايمان بالاسلام منكراً في تشهد ابن عباس نسكتة من النكات اختص  
تشهد ابن عباس بتكرار لفظ الشهادة في الرسالة (قوله أي لقوله تعالى يا أيها الخ) بقية  
الاستدلال كافي خ ط قالوا وقد اجمع العلماء على ان لا تجب في غير الصلاة فتعين وجوبها فيها  
والقابل بوجوبها مرة في غيرها محجوج بإجماع من قبله (قوله الآية) لاجابة البه فان الدليل  
في صلواته ملاحظة ما سبق تأمل (قوله لم يحق تعالي غيره) أي في القرآن (قوله وفي كونه)  
أي فينا (قوله أم امتثال الامر) المراد به قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد الخ  
وليس المراد الامر في الآية وهو قوله تعالى صلوا عليه لأنه لم يبين فيه صيغة مخصوصة ولا

(لكن الجديد الوجوب والنصاب والحول) فلو نقص كل منهما فلازكاة (والسوم) وهو الرى في كلامنا فلو علفت الماشية معظم الحول فلازكاة فيها وان علفت نصفه فأقل قدما تعيش بدونه بلا ضررين وجبت زكاتها والا فلا (وأما الاغنام فسيان الذهب والفضة) مضروبين كالأول وسياق نصابهما (وشراقتا وجوب الزكاة فيها) أى الاغنام (خمس) أشياء الاسلام والحرية والمثل الثام والنصاب والحول) وميافى يان ذلك (وأما الزروع) وأما المصنف في المقتات من حنطة وشعير وفس وادز وكذا ما يقتات اختار كذرة وحب (فجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط أن يكون مما يزعمه) أى يستتبه (الآدميون) فان ثبت بنفسه يحصل ما أوهوا فلازكته (وان يكون قوتامذخرا) وسبق قريا بيان المقتات وخرج بالقوت ما لا يقتات من الأبرار المحرك الكمون (وأن يكون نصابا) وهى خمسة أوسق لا تقرب إليها) وفي بعض

الامر المأخوذ من قوله لا تسجدون لانه لا يظهر مع قول المثنى اقول الخ (قوله لا تسجدون) قال شيخنا لا تسجدون بالواو لا بالياء (قوله بخلاف التكبير فانه لا يصح) ظاهره ولو لا ذلك أن الواو استثنائية وقد يوجب ظهورها في العطف اذ هو الأصل فيها كافي المثنى (قوله او اسم الله عليكم) هو عين ما قبله (قوله او انتم من آل سلام الخ) فيه ان هذا عين ما قبله الا ان يلاحظ عموم هذا لجميع الائمة وخصوص ما قبله بالماضى (قوله ولان النية تشمل) أى السلام فلا يحتاج لنية عنده خلافا لصاحب القول المروج حيث قال ان السلام ذكر واجب في احد طرفي الصلاة تجب معنية الخروج كان التكبير ذكر واجب في الطرف الاخر فوجب معنية الحول (قوله بطلت صلاته) أى ان نوى الخروج الا ان امال ونوى قبل السلام الخروج منه لم تبطل صلاته لكن لا تكفيه بل تجب النية مع السلام وتسن على الخلاف كما يؤخذ من شرح العبادى (قوله ان كان عامدا) فان كان ساهيا فلا تبطل ولكن يجب تسليمة أخرى ويسجد لله هو قبلها أخذ باعادة ما يجب التعرض له ولو جله يضر الخطأ فيه وهذا يجب التعرض بوجه معنى الضرر هنا عدم الاعتداد بمثل الخطأ اما على الرابع من منية نية الخروج فتبطل مع العمد ولا بطلان مع السهو بل يعتد بالسلام أخذ باعادة ما لا يجب التعرض له أصلا لا يضر الخطأ فيه هكذا يؤخذ من شرح العبادى (قوله المشغل على وجوب قرن النية الخ) فيه ان هذا غير معلوم من كلام المصنف كما لا يصح (قوله كان الاولى اسقاط الخ) أنت خير بان الصراحة ظاهرة بالنسبة لمقارنة الجلوس للشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والفضية ظاهرة بالنسبة لمقارنة الجلوس بالسلام بناء على أن فيه حدا فإدله عليه ما قبله تقديره والتسليمة الاولى فيه وأما مقارنته النية لتكبيره التعزم فليست مستفادة من كلام المصنف لا صريحا ولا ضمنيا (قوله وجعله ما مع القيام) أى الذى هو شرط لهما (قوله وأما القراءة مع القيام فينهما ترتيب) أى ان لم يرد القراءة في القيام الركن الذى هو بقدر الطمأنينة بعد التكبير أخذ من قوله بعد ولا يضر قرأته فيها فى الركن أى الذى هو القيام بقدر الطمأنينة (قوله فاقام بقدر الطمأنينة فقط الخ) أى القيام الركن انما هو بقدر الطمأنينة فقط بعد التكبير وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بقراءة الفاتحة ومقتضى هذا أن يكون الجلوس الاخير كذلك فيكون الجلوس الذى هو ركن بقدر الطمأنينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بقراءة التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليمة الاولى وأى فرق بين الجلوس والقيام وكلامهم السابق يقتضى ان الجلوس بجميعه ركن وهو محكم (قوله لانه يلحق النية فيها) اظاهر أن ضمير لانه لهما الحال والشان (قوله ويقال له الاذنين الخ) فى القاموس والاذن والاذنين والتأذين النداء الى الصلاة وقد أذن تأذينين وأذن والاذنين كما مير المؤذن اه المقصود منه (قوله من الاذن بفتح الهمزة الخ) فى القاموس وذن اليه وه كفتح اسقع مجبيا أو عام فالاذن بفتح الهمزة والذال مصدر كخالفه بمعنى الاسقاع مع الابهاب أو عام وبه تعظم ما فى المثنى (قوله وهو أفضل من الاطمة الخ) الحاصل أن الاذن أفضل من الامامة ثم الاطمة وهو واحد أفضل منهما مجموعين (قوله لما امر النبي الخ) أى بعد الاختلاف فيما له به وقت الصلاة لعدم نزول شئ فيه فقال بعض الصحابة رضى الله تعالى عنه



التسعة أن يكون خمسة  
أو مائة أو تسعة مائة (وأما  
التمار فحب الزكاة في شيتين  
منها عشرة الفضل وعشرة  
الكرم) والمراد به اثنين  
التمارين القير والزيب  
(وشراؤها وجوب الزكاة  
فيها) أي الفحل (أربع  
خصال الاسلام والحرية  
والمك التام والتصاب)  
لحق اتقى شرط من ذلك فلا  
وجوب (وأما عروض  
التجارة فحب الزكاة فيها  
بالشرائط المذكورة)  
مابا (في الاغان) والتجارة  
هي التخليد في المال افرض  
الربح

(فصل وأول نصاب  
الابل خمس وفيها شاة) أي  
جذعة مضار لها سنة  
ودخلت في الثانية أو ثلثة  
معزها مقنان ودخلت  
في الثالثة قوله (وفي عشر  
شبان وفي خمسة عشر  
ثلاث شياه وفي عشرين أربع  
شياه وفي خمس وعشرين  
بنت مخاض من الابل وفي  
ست وثلاثين بنت لبون وفي  
ست وأربعين حقة وفي  
أحدى وستين جذعة وفي  
ست وسبعين بنتا لبون وفي  
أحدى وتسعين حقتان وفي  
مائة وأحدى وعشرين

وقد تاراه في رؤس الجبال وقال بعضهم نسرب بالنفوس وقال بعضهم غير ذلك (قوله  
وهو سنة كفايه) نظم شيخ تضايق الكناية بقوله

أذان وتحييت وفصل عيت • إذا كان مندوبا ولا كل بملا  
واضبة من أهل بيت تعددوا • وبمسلم والاقامة فاعفلا  
فدى سبعة ان جابها البعض يكتفى • ويسقط لوم عن سواء تكمل  
ومما ينبغي التنبه انه يحتمل على من تكلم وقت الاذان سوء الخلقه وبعضهم  
يحتمل على ختام من تكلم • حال الاذان أو أيا من  
أو عرق أصلا أو تعاطى الخرا • أو في صلاة استغف الامر

(قوله وصل بالفعل) أي مع الجماعة فلو سمع أذان مسجد خطته وصل وحده فطلب منه الاذان كما  
في تقرير الشيخ عوض وكذا اذا سمع الاذان ولم يكن مدعواه بأن لم يكن من أهل خطته أو كان  
مدعواه ولم يصل في مسجد تلك الخطه (قوله وقعت فيه جماعة) ليس بقيد لقوله قالوا وانما علم  
يجب الخ) لعل وجه التبري ان ما ذكره من الدليل لا يفيج عدم الوجوب اما عدم انتاج الاول  
فلانه وبما قبل انه دعاء تنويف عليه الصلاة وهي واجبة وما توقف عليه الواجب فهو واجب  
والمنعنه واما عدم انتاج الثاني فلانه يقال انما تركه صلى الله عليه وسلم في ثانية الجمع لقرب كل  
من الصلاتين من الاخرى فكانت صلاة واحدة والصلاة الواحدة لا يؤذن لها مرتين فكذا  
ما هو كالصلاة الواحدة فلا يجب الا الاول من الصلوات التي والاها ولو بالجمع كما انه على القول  
بالسنة لا يسن الا الاول فقط من الصلوات التي والاها ولو بالجمع (قوله فانه لا يستل) أي  
بشدة وصف فلا ياتي انه لا بد من السؤال (قوله اول من قول بعضهم مكتوبة الخ) فيه نظر  
بل المكتوبة هي المقرضة ولذلك عبر الشارح بالمكتوبة فيما يأتي (قوله وهو ذكر الشهادة  
مرتين مر الخ) أي فيما يأتي بالشهادتين اربع ممرات اولها ثم يأتي بها اربع ممرات ثانيا كما في البيهقي  
على المنهج (قوله والتوجه لانبلة) فلذلك مع القدرة كره واجرا لانه لا يصلح بالاعلام هذا  
اذا كانت البلد صغيرة اما اذا كانت كبيرة عرفا فيسن الدوران وكذا ان كانت حاضرة القرية  
لغير جهة القبلة فيستقبل القرية ون استبر القبة اه شراوى (قوله والالتفات  
بعنه يميناً وشمالاً) أي في خصوص الجمعتين يميناً مرة في حق على الصلاة قائلاً لهما مرتين  
في الاذان ومرة في الاقامة وشمالاً مرة في حق على الصلاح كذلك (قوله وان يحصل  
اصعب) لو قال مسجتيه لكان أولى لانه يسدق بوضع غير المجتئين مع وجودهما مع انه  
لا يحصل به كمال السنة كذا قبل وقد يقال كون الامم بعين هما المسجنان سنة أخرى  
وأما لو قال ماذا كرتوهم ان السنة لا تحصل بغيرهما فتأمل (قوله فاما حق الصلاة على  
الرايح) وفيه للوقت ولا يعكر على الرايح الا كثرة الاذان للاولى فقط من الصلوات والاها  
تتقبل الجميع منزلة صلاة واحدة لكن الخلاف انما هو في الاذان دون الاقامة فانها حق  
للمسلاة قولاً واحداً خلافاً لما يورثه كلام الحنفى وتطلب لكل من الصلوات التي والاها  
(قوله سوى صلاة الجنائز) كان الاولى ان يقول وخرج بالمثل صلاة الجنائز فلا ينادى لهما  
الا ان احتج اليه فينادى لهما بنص الصلاة على من حضر من أموات المسلمين (قوله وكذا



ثلاث بنات لبون) الخ  
ظاهره يغني عن الشرح  
وبنت الخاضع لها سنة  
ودخلت في الثانية وبنت  
البون لها ستان ودخلت  
في الثالثة والحقة لها ثلاث  
سنين ودخلت في الرابعة  
والخامسة لها أربع سنين  
ودخلت في السادسة وقوله  
(ثم في كل) أي ثم بعد زيادة  
التسع على مائة واحد  
وعشرين وزيادة عشرون  
زيادة التسع وجعل ذلك مائة  
وأربعون يستقيم الحساب  
على أن في كل (أربعين بنت  
لبون وفي كل خمسين حقة)  
ففي مائة وأربعين مائة  
وبنت لبون وفي مائة وخمسين  
ثلاث حقات وهكذا  
• (فصل وأول نصاب  
البشر ثلاثون فيجب فيها)  
وبعض النسخ وفيه أي  
النصاب (تيسع) ابن سنة  
ودخل في الثانية سمي بذلك  
اتباعه أمه في المسمى ولو  
أخرج تيسعة أجزأت  
بطريق الأولى (و) يجب  
(في أربعين سنة) لها  
ستان ودخلت في الثالثة  
حيث بذلك لتكمل أسنانها  
ولو أخرج عن أربعين  
تيسعين أجزأت على الصحيح  
(وعلى هذا أبا القاسم) وفي

المذكورة) أي إذا لم تطلب فيها الجماعة قبل التذرع والافئادى لها (قوله خلافا للعلامة ج) أي  
حيث قال أنه بدل عن الأذان والاقامة (قوله فلا يرد عدم طلبها المنفرد) أي عدم طلب  
صيغة النداء المذكورة أعني الصلاة جامعة ولو ذكر الضمير لكان أولى (قوله مطلقا) الأولى  
حذفه لأنه لا معنى له ويحتمل تفسيره بما إذا كانا الصلاة أم لا كالأذان والاقامة في أذن المولود  
(قوله وشروط المؤذن المذكورة) أما المقيم فبغيره في صلح له أن ذكره بغيره بشرط بالتسبة  
لرجال والخائف (قوله وشروطها الوقت) أي الأذان صبح فنصف ليل (قوله وبه والاثمها)  
ليكن لا يضرب تحتل سكوت أو كلام لا طول فيهما ولو قصد به القطع كذا في البصري ويشترط  
أيضا جهر بالجماعة وعدم بناء غير (قوله والاقامة أشد لقربها) وإذا كانت اقامة المحدث أشد  
كراهة من أذان الجنب خلافا لمن سوى بينهما كالاسنوي اه بصري (قوله وبسن لسمع  
المؤذن الخ) في سائبة التصريح أنه بسن إجابة كل من المؤذنين ولو كان أحدهما بلقن الآخر  
كما يفعل بين يدي الخطيب يوم الجمعة (قوله بأن يقول لا حول الخ) قال بعضهم ولا بأس بزيادة  
العل المظلم (قوله بعد الفراغ منها) أي من كل منهما (قوله ثم يقول بعد ذلك) أي بعد  
الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم في كل من الأذان والاقامة خلافا لما عليه العمل  
الآن فانهم إنما يقولون ذلك بعد الاقامة فقط (قوله ورفع أحدهما على أنه مبتدا) هذا  
الاحد صادق بجاءه كما يدل عليه ما بعده وفيه أن جامعة فمكة فلا تصح أن تكون مبتدا الآن  
يقال بعد جعل جامعة مبتدا وانما يرد محذوف تكون الجملة حالا فيكون المصوغ وقومه صدرا  
لجملة الخالية (قوله أي بحسب الجنس) أي لأن الشيء الأول تحت أربعة أشياء والشيء الثاني  
تحت أربعة عشر شيئا (قوله والمخاطوب فيه ما يجب في الأخير) في شرح العبادي بعد قول  
المصنف التشهد الأول مانعه وهو كالاتر في الله وأكله اه قال الجوهر في شرح م  
وصريحه نذيا كالتشهد في الجاوس الأول وهو كالاتر في أمقاوهم المراد بالتشهد الأول هو  
الالفاظ الواجبة في الثاني فعمول على أن ذلك هو المراد في مقام الجهر بصود السم وبعنى أنه  
لا يصح للسم والآن أدخل بشي من الالفاظ الواجبة في الثاني اه وبه تعلم ما في كلام الهشي  
من إيهام خلاف المراد (قوله سن في الصلاة على الآل الخ) محل هذا إذا كان التشهد أولا  
للمأموم ومانيا للامام وخالف ابن جبر في ذلك فقال لا يأتي بالصلاة على الآل بل يسكت أو يأتي  
بذكر أو دعاء وعبارة الشيخ عوض أن كان أي المأموم موافقا للامام بأن كان التشهد أولا لهما  
وفرغ المأموم من تشهده قبل الامام فانه لا يأتي بالصلاة على الآل وما بعده بل يسكت أو يأتي  
بذكر أو دعاء وان كان أولا للمأموم وآخر للامام فعند ابن جبر لا يكمل بل يأتي بذكر أو دعاء  
وعند مريكم التشهد لاخر موافقة للامام وأما إذا لم يكن أولا للمأموم وهو أول للامام فلا  
يكمل باتفاق بل يسكت أو يشتغل بذكر أو دعاء فان لم يكن أولا للمأموم وهو آخر للامام كمل  
اتفاقا واشتغل بذكر أو دعاء اه وقد نظمت ذلك فقلت

يذكر أو يسكت أو يدعو ولا • يكمل من أمامه في الأول

وحالة الآخر لا يسكت بل • يتبع ذوالأول في القول الجلي

اه شيعي (قوله قال العلامة مريكم هل الأول الخ) الأول في عبارة مري هو الثاني

مائة وعشرين ثلاث مئتين  
أو أربعة أربعة

• (فصل وأول نصب  
القم أربعون وفيها ثمانية  
جذعت من الضان أو ثمانية  
من المعزوسيق بيان  
الجذعة والثنية وقوله  
وفي مائة واحد وعشرين  
ثمان وفي مائتين واحدة  
ثلاث شاء وفي أربع مائة  
أربع شيء ثم في كل مائة  
شاة) الخ ظاهر غنى عن  
الشرح

• (فصل والخلطان  
يزكان) بكسر الكاف  
(زكاة) الشخص (الواحد)  
والخطبة قد تفيد الشريكين  
تخفيفا بأن يكافأين شاة  
بالسوية بينهما فليزهما  
شاة وقد تفيد تنقيلا بأن  
يكافأ أربعين شاة بالسوية  
بينهما فليزهما شاة وقد  
تفيد تخفيفا على أحدهما  
وتنقيلا على الآخر كأن  
يكافأ اثنين لأحدهما ثلثها  
والآخر ثلثها وقد لا تفيد  
تخفيفا ولا تنقيلا كأن  
يكافأ مائتين شاة بالسوية  
بينهما وانما يزكان زكاة  
الواحد (بجمع شرائط  
إذا كان) وفي بعض النسخ  
ان كان (المراح واحد)  
وهو يضم الميم ماوى المشاة

هنا والشأن في عبارة مر هو الأول هنا وقول المحقق وارضى به المحصورون زيادة من المحقق  
وليست في عبارة مر وذلك مع الحمل تأمل (قوله وائس مقدمة الخ) لاجابة هذه الزيادة  
بل هي من جهة معنى المحصور (قوله محمول على الوارد) أى اتناقا والاقيل ما العمر او ابنه  
ورداً بضامن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وشاركه سرا في الشتاء) أى أو يقول أنهم بدأوا  
على ذلك من الشاهدين أو صدقت وبررت كافي العبادى (قوله وهو أولى) قبل ان الاقول  
هو الأولى (قوله والظرفية فيه بمعنى المعبية) أى ماعدا وبارك اللهم فى فيما اعطيت فانها  
فى ذلك باقية على حالها (قوله كره ذلك وسجد للمسلم) هذا سلم فى مسئلة الترك دون مسئلة  
القبول لأنه ان طول به الاعتدال بطلت صلاته لأنه عدوان لم يطول به الاعتدال فلا تبطل  
صلاته ولا سجود أدامه بعضهم (قوله تبييه سكتوا عن لقننه الخ) - فى هذا التنبيه ان يكون  
عند قنوت النازلة فيما سبق (قوله وردت بانتهاؤهما معا أيضاً) كذا فى شرح المنهج وغيره  
وفى كذا النقاب ويستحب انتهاؤهما التكبير مع وضع اليدين (قوله ومعنى حذف منه كسبه  
الخ) اشار بذلك الى ان هذه مسئلة محلة اشغلت على من متعددة ذكر منها ثلاثة وثبت منها فريق  
الاصابع وكونه وسطا وامالة اطراف الاصابع من البدن نحو ما يصلى اليه فيشعل مة صد  
المسافر والجهة التي توجه اليها عند الاشتباء وهذه الكيفية جمع بها الامام الشافعى رضى الله  
تعالى عنه بين الروايات المختلفة فى ذلك فانما فعل شيئا من ذلك أتى به عليه وفاته الكمال فيما تركه  
فاصل السنة يحصل بأى رفع كان ا شرفاوى (قوله أى عند ابتداءه) عبارة البجيرى على  
قول خ ط وعند الهوى الى الركوع أى قبله بأن يرمى بعد تمام الرفع ا قل وعبارة الشيخ  
خضر بأن يبتدى الرفع مع ابتداء التكبير فاذا اخذى كفا مشكبه المحقق ا وبه تعلم ما فى  
المحقيق (قوله أيضاً) الأولى حذفه (قوله عقب القيام من التشهد الأول) هذا اذا صلى  
من قيام فان صلى من قعود أى به عند ارادة القراءة بعد التشهد كفى سم (قوله ورحم الله  
ووضع العين على الشمال) قال سم فى شرحه ولم يبين المستفاد من وضع العين على الشمال  
ولا كلام فى كونه فى القيام بعد تكبيرة التحريم وكذا فى الاعتدال كفى شرح البهجة لشيخ  
مشايخنا ونوزع فيه بأنه خلاف اقتصار المجموع على الخط فى قوله فاذا اعتدل قائما ط يديه  
مع جمعه بينه وبين الوضع فى قوله فى القيام السنة ان يحيط يديه بعد التكبير ويضع اليدين على  
اليسرى وخلاف مقتضى فراقهم بين عدم الرفع فى دعاء الافتتاح والرفع فى القنوت بأن يديه  
هناك وظيفة أى وهي جعلهما تحت صدره ولا وظيفة لهما هنا فلاولان السنة ههنا لا ارسال  
ماتان فى هذا الفرق وصرح الدميرى وغيره بأنه لا فرق فى ذهب الوضع بين القائم والمقاعد  
والمنهط طبع وعلى ما قاله الشيخ فهل يجزى فى اعتدال القنوت أيضاً بان يضع العين على الشمال  
قبل الشروع فى القنوت فيه نظر (قوله ولان الانسان الخ) الأولى حذف الواو (قوله أى  
بعده) أشار به الى أنه لا يضر السكوت عقب التحريم وان طال على ما فى البجيرى لكن  
فى التقرير انه يضر بل ولو كان يسيراً أو سهواً (قوله وان شرع امامه فى الشافعية) غاية  
(قوله وقت الاداء) قال سم فى شرحه قال فى الروص وبه صرح الاذرى وغيره أو قنوت  
الوقت أى وقت الصلاة أو وقت الاداء بان لم يبق من وقتها الا ما يسع ركعة كما قال شيخ مشايخنا

ليلا (والمرح واحد)

والمراد بالمرح الموضع الذي تشرح اليه المشية (والمرح واحد) والراح واحد (والفعل واحد) أي ان المتعدنوع المناسبة فان اختلف نوعها كضأن ومعر فيوزان يكون اكل منها مل بطرق ماشيته (والمشرب) أي الذي تشرب منه المشية كعين أو نهر أو غيره (واحد) وقوله (والحاب واحد) هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والاصح عدم الاتحاد في الحالب وكذا الحلب بكسر الميم وهو الاناء الذي يحلب فيه (وموضع الحلب) يفتح الادم (واحد) وحكي النوردي ساكن الادم وهو اسم لبن الحلوب ويطلق على المصدر وقال بعضهم هو المراد هنا

• (فصل ونصاب الذهب عشرون مثقالا تحبب اوزن مكة والمقال درهم وثلاثة أسباع درهم) وفيه أي نصاب الذهب (ربيع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرون مثقالا (بصا به) وان قل الزائد (ونصاب

في شرحه اه وقال جع الان ضاق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لوقايه اه قال سم عليه هذا عن القائل المتقدم في بحث المذعن الانوار من أنه لو بقي من الوقت ما يسع الاركان فقط احتجب الايمان بالسق وان لم يخرج الوقت قبل القراغ ثم لا يعد ان محل احتجاب الايمان بالسق حجتان أدلة ركعة في الوقت اه وعجالة ابن شرف قوله وقتا حجتا محله ما لم يصف قوت قراءة الفاتحة مع الامام أو خروج الوقت من الصلاة أو بعضها لكن في الثاني نظر بل له الايمان به وان خاف خروج الوقت لانه من المذو هو جائز ولو بالسكوت الحمد اه وفي فتاوى مرسل عن الشخص اذا صلى آخر الوقت ولو بقي بسق الصلاة يخرج بعضه اهل يأن بها أولا فالفرق بين هذه ومسئلة الوضوء اذ ابقى من الوقت ما يسع الصلاة فانه يأتي بقراءة الوضوء فقط فاجاب حيث شرع في الصلاة وفي وقت ما يسع جميعها كانه أن يأتي بسننها وان خرج وقتها والفرق بينهما وبين الوضوء انه لا يقصد لانه وانتفاؤه بسننها من مصالحها اه فتأمل (قوله لان التوجه في الاصل الخ) هذا لا يتوهم بعد قول الشارح اي قول المحلى الخ قالنا انساب أن يقال لمفسر التوجه بالدعاء المتقدم بخصوصه لكونه هو المتبادر من التوجه وكان ليس مراد بخصوصه بل المراد دعاء الاقتتاح سواء كان بهذه الآية أو غيرها قال والمراد ان يقول الخ (قوله وركعتا الطواف ليلا) أي أو وقت صبح والظاهر أن قوله ليلا راجع لجميع ما قبله من عند قوله والترابيح (قوله واعتقد شيخنا الخ) يمكن حمله على ما اذا خاف الايذاء والاقول على ما اذا تخفف (قوله قال بعضهم والتوسط الخ) الانسب أن يقول قبل ذلك وينسب التوسط في فوافل الليل المطلقة بين البهر والامرار ان لم يشوش على نائم أو مصل أو نحوهما كطالع العلم (قوله لعدم تعقل الواسطة) أي ولانه لا يأتى تقييده بقوله ما لم يشوش على نائم مثلا (قوله والله بركة في البهر والامرار بالقريضة) في مفهومه تفصيل فاذا مصل الضحى مثلا ليلا أو وقت صبح جهرا لان ذلك محل البهر واذا قضى ركعة في البهر ووتر غير رمضان ورواتب الشا من ليلا أسر لانه ورد الامرار في محل البهر فيستحب على المكس من صلاة الصبد (قوله وبالقدر كذا) أي مع تخفيف الميم مع الامالة وعدمها هذا هو ظاهر كلامه وهو خلاف الصواب والصواب كما في البصري ان اللغات خمس المد والقصر مع التثنية والتثنية هذه أربع والخمسة الامالة مخفة فاعمدودا لا مطلقا والا زادت (قوله فأت) ثم يقتضرب اغفر لي وارحمني لوروده (قوله واجاب الاول) لعل مراده بالاول ما يلحق الاخير الذي هو قول مر خلافا لما يوجهه كلامه (قوله ولو قيل بانهم الحنظة الخ) فيه ان هذا هو القول الاول بعينه (قوله عقب تأمينه) هو عبارة شيخ الاسلام في شرح المنهج فان لم يتفق لموافقته أمن عقب تأمينه اه ومثله في مروج ذي النعمان في الحنفى (قوله مكفى تأمين واحد منهما) يقيد الاكتفاء بتأمين الامام عن تأمين المأموم وهو غير ظاهر وانما الظاهر الاكتفاء بتأمين واحد من المأمومين عن تأمين قرائته والتأمين لقراءة امامه ولا يكفي بتأمينه عن تأمين امامه لقراءة نفسه كما لا يكفي بتأمين الامام عن تأمين المأموم فقلع منهما محرقة عن منهما أي عن التأمينين المتوهم طلب ما مع المأموم (قوله أمن هو) ولا ينتظر تأمين الامام في صورة التأخير (قوله وهي القطعة الخ) أل له هداى التي لها اول وآخر

(قوله)

(الورق) يصكس الرأه  
وهو القضة (ماتادهم  
وفيرج لعشر وهو خسة  
دراهم وثمانون) على الماتين  
(بصاه) وان قل الزائد  
ولا شيء في الموشوش من  
ذهب أو فضة حتى يبلغ  
خالصه نصابا (ولا يجب في  
الحلى المباح زكاة) أما  
الحرم كسوار وخطال  
لرجل وخنق فتجب الزكاة  
فيه

(فصل ونصاب  
الزروع والثمار خسة  
أوسق) من الوسق مصدر  
يجمع في الجمع لان الوسق  
يجمع الصبيان (وهي) أي  
الخسة أوسق (الف وسقاة  
رطل بالعراق) وفي بعض  
السم بالبغدادى (وما زاد  
نصابه) ورطل ببغداد  
عند التوروى مائة وعمانية  
وعشرون درهما وأربعة  
اسباع درهم (وفيها) أي  
الزروع والثمار (ان سقيت  
بماء السحابة) وهو المطر  
وضوء كالنخل (أو السج) وهو  
الماء الجارى على الارض  
بسبب مدخر فيصعد الماء  
على وجه الارض فيسقيها  
(العشروان سقيت بدولاب)  
بضم الدال وفصلها ما يديره  
الحيوان (أو) سقيت

(قوله أفضل من بعض سورة الخ) يؤخذ من كلامهم ان محله اذ لم يتعارض عليه تطويل  
الثانية على الاولى والترتيب والا فالأفضل من السورة فكما اذا قرأ في الاولى سورة  
الاخلاص فيقرأ في الثانية بعض الفلق لا كلها لئلا يلزم تطويل الثانية على الاولى ولا سورة  
قصية مما قبل سورة الاخلاص (قوله وأقلمن الطير) أي أقلمن المفضل وقوله في الصبح  
متعلق بقراءة (قوله وبين سكتة لطيفة بعد السورة) أي كايأسن سكتة بعد افتتاحه وقبل  
آمين وكان الاولى ذكره حتى يتم قوله فهذه ثلاث الخ (قوله ان احتج اليه) ظاهره انه  
قيد في المبلغ فقط وليس كذلك بل هو قيد في الامام أيضا (قوله أي من غير الركوع) وذلك  
الغير هو كل من اليهود والنصارى لا قول به يعلم أن قوله صوابه من اليهود فيه قصور  
(قوله وكان الوجه الخ) هذا مكرر مع ما تقدم عند الخفض على انه لا محله هنا اذ الكلام  
في الرفع من الركوع (قوله لا يهاجم الاضافة) أي اضافة قول الربنا للزوم عليها تغيير  
اعراب المتن اذ يكرر لفظ رب حيث يجرور ووافاد المعنى (قوله ومجد وجهي الخ) هذه  
الزيادة يقال في السجود بخلاف ما قبلها (قوله أو غيرهما) أي غير هاتين السجنتين وهما  
الهم للذكر كعت الخ وسجد وجهي الخ (قوله أي طرفيها) أي بحيث تكون اطراف الاصابع  
عند الركبتين (قوله سوا تركه) أي معضى السجود ودفع بهذا التعميم ما يتوهم من كلام  
الشارح من تقديمها لتركها حيث عبر بالساهی (قوله ولم يصد تركه) أي اليهود  
(فصل في بيان احكام ما تطلب فيه مخالفة بين الذكر والانثى) (قوله حرة كانت  
ورقيقة) هذا غير ظاهر في الخلف من الذي هو المورة لعدم مخالفة الامة للرجل فيها  
الا ان يقال ان هذه الصورة مستتمة بامن المخالفة كما اشار ذلك لفتى آخر الفصل بقوله  
وهذا مستثنى من الاطلاق السابق (قوله واطافة المخالفة الخ) قد يقال ينافى ذلك ما ذكره  
في نكته قول المستكمل ومخالفة تعالى لمواد حيث قالوا ان اضافة المخالفة للاشرف اكل  
من مثالبه الا ان يقال ذلك في المخالفة بصفات الكمال وهذا في المخالفة في الاحكام المأمور بها  
اه جوهرى (قوله ولو علمه لكان اولى وأنب) لعل المراد بالتعميم أن ينصكر قوله  
في الركوع والسجود قبل الفعل الاول أيضا لئلا يتوهم تخصيصه بالثاني وليس المراد  
بالتعميم ان يجعل شاملا لنحو اقيام اذ لا يطلب فيه ذلك (قوله الرابع انما تبطل الخ) قيد  
بعضهم المسئلة بغیر العای اما هو فلا يضر منه شيء حتى قصد الاعلام فقط وهو في شرح سم  
على هذا المتن قال وان علم امتناع جنس الكلام ولم يكن قريب عهد ولا نشأ بعيدا عن العلم  
ومثله التبليغ والفتح على الامام فانه بعضهم (قوله قال شيئا ويكني الخ) لا محله لهذا الكلام  
هنا وانما محله ما تقدم في الفصل السابق الا ان يقال مقصوده ان يقاس ما هنا بذلك (قوله  
وكان من في الشارح ذكر هذا) أي تشبيهه بالمقالة لما ذكر في الرجل ثم انه قيل ان المراد  
بالبيان بالنسبة لركوع بعضه لعدم امكان الصافي جميعها بالفتن في وفيه ان الركوع  
شامل لركوع القاعد وذلك ممكن فيه فتأمل (قوله والوجه انية لالخ) أي لان القرية  
شاملة للواجب والمندوب فيقتضي كلام التصديق فيهما في القرية الواجبة مع انه ليس كذلك  
(قوله فالمراد بكونهما مندوبين) أي في عبارة من عبر بالتدب واطلق (قوله وان كره) المعقد

(بضع) من نهر أو بئر  
 بجوان كبير أو بقرة  
 (أصف العشر) وفيه يسقى  
 بيه السهام والدولاب مثلاً  
 سواء ثلاثة أرباع العشر  
 (فصل وتقوم عروض  
 التجارة عند آخر الحول بما  
 أنتريت به) سواء كان غن  
 مال التجارة نصيباً أم لا فان  
 بلغت قيمة العروض آخر  
 الحول نصيباً أو كاهوا الأتلا  
 (ويخرج من ذلك) بعد  
 بلوغ قيمة مال التجارة نصيباً  
 (ربع العشر) منه (وما  
 استخرج من معادن الذهب  
 والفضة يخرج منه) ان  
 بلغ نصيباً (ربع العشر في  
 الحال) ان كان المستخرج  
 من أهل وجوب الزكاة  
 والمعادن جمع معدن بفتح  
 دال وكسر هاء اسم لمكان  
 خلق الله تعالى فيه ذلك  
 من موات أو ملك (وما  
 يوجد من الر كاز) وهو  
 ذفين الجاهلية وهي الحالة  
 التي كانت عليها العرب  
 قبل الاسلام من الجهل  
 بالله ورسوله وشرايع  
 الاسلام (فتية) أي الر كاز  
 (الخمس) ويصرف مصرف  
 الزكاة على المشهور ومقابلته  
 أنه يصرف إلى أهل الخمس  
 المذكورين في آية التي

انه خلاف الاولى فيمكن حمل كلامه على الصكر اهـ الخفيفة (قوله اذا فارغه من آية)  
 الاولى لها أي الصلاة (قوله مستدرك) لوجهه لاختلاف المظاهرات في شروط الصلاة تدبر  
 (فصل في بيان أحكام مبطلات الصلاة) (قوله في بيان أحكام مبطلات الخ)  
 المراد بالاحكام النسب التامة ولو ضمنا (قوله لكان أولى الخ) وجهه الاولوية ان المصنف  
 كما ذكر العدد بقوله والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئاً ذكر المحدثين أيضاً بقوله الكلام  
 المعدل الخ وأيضاً ذكر أحكامها اذ يعلم منه أن الكلام المحدث مبطل والعمل الكثير مبطل  
 وهكذا وذكر كذا عدد من غيرهم أنه لم يذكر غيره ووجه الاحتياط موافقة الترجمة المترجم له  
 وقد يجيب عن الشارح بأن ذكر المحدث ولزم ذكر العدد ان ذكر المحدثين غير مفيد  
 للمطالع على أنه قد يراد بالعدد ما يشمل المحدث ودوناً الاحكام لم يذكرها المصنف قصداً  
 بل بما وضمنا قصد الشارح موافقة المتن تأمل (قوله فيكون قوله تبطل بالنسبة المضافة  
 فوق) ان كان هذا بياناً لما يوجد في بعض النسخ فالامر ظاهر وان كان من عنده فهو غير  
 لازم اذ يصح قرأته بما ليه لان الفاعل مجازي التانيث على ان الفصل بين الفعل والفاعل  
 بالجار والجرود مسوغ ترك التانيث فتأمل (قوله أي كلام البشر) أي الكلام الذي شأنه  
 أن يقع منهم بحيث يكون غير معجز فخرج القرآن ودخل الحديث القدسي والتوراة  
 ونحوها (قوله ولو يعرف منهم) نعم في الكلام المعدل (قوله من الوفاية) أي بان  
 لاحظ انهما من الوفاية أو أطلق بخلاف ما اذا لاحظ انهما جاز من القنديل مثلاً ووجه الاطلاق  
 بان القاف المقردة وضعت للطلب والالفاظ الموضوعة اذا أطلقت حملت على معانيها ولا تحمل  
 على غيرها لا بقرينة والقاف من القنديل والعلق مثلاً جاز كذا لا معنى لها فاذا نواها حمل  
 بنيتها كما قاله ع ش وقرره ح ف وان اعتقد الشوربي عدم الضرر في صورة الاطلاق اهـ  
 بجري (قوله فيعذر مع القلة) أي قلة التصنع ونحوه وان كثرت الحروف الخارجية لم تكن  
 قليلاً عرفاً ولو ظهر عرفاً فأن كثرت لم يضر وقوله وهو مست كليات بيان القليل من الكلام لان  
 التصنع ونحوه الذي فيه الكلام ولو أخر كلامه عن الاستثناء لكان أولى لعدم تعلقه بقلة  
 التصنع ونحوه كما علمت اهـ شيبني (قوله ملازماً) بأن لم يبق له زمن خال عن ذلك أصلاً أما اذا  
 كان لذلك وجب عليه التأخير اليه قبل خروج الوقت فان صلى في غيره فكيفه فيفصل فيه بين  
 القلة وعدمها لان القرض غلبته (قوله ولا يعذر في سيرة التصنع) أي الذي ظهر منه عرفاً  
 أو عرف منهم وحاصل تقرير المسئلة كما يؤخذ من شرح م وغيره انه يعذر في التصنع  
 اليسير ونحوه لقلية وان ظهر عرفاً ويعذر في التصنع فقط لتعذر ركن قولي وان كثرت التصنع  
 والحروف ولا يعذر في تصنع ونحوه لقلية ان كثرت التصنع ونحوه وكثرت الحروف هكذا يجب  
 ان يفهم وأيضاً ذلك لبعض مشايخنا بقوله سمعت ذلك من الحلبي اهـ أبو هوري بجري (قوله  
 أو من غيرها) كأنها كصوت الورق عند هز مثلاً (قوله مع علمه بنصره من جنس الكلام)  
 أي وباطالة الصلاة أيضاً (قوله لم يحدوا لنفسهم حكم على العوام) ظاهره وان لم يكن قريب عهد  
 بالاسلام ولم ينشأ بعيداً عن العلم بخلاف ما يأتي في قوله ولو جهل تحريم ما أتى به الخ وذلك  
 لان التصنع دون غيره من الكلام لكن محل عدم البطلان هنا وفيما يأتي اذا كان ما أتى به قليلاً

عرفوا ولا بطلت كافي الجبري (قوله لم يمارفه جلا الخ) أي حاله تقم قرينة على عدم مبالاة بفعل  
المبطل بان كان شأنه التقصير وفعل المبطلات كثيرا كافي خط (قوله بل حتى يركع الخ) ولا يركع  
معه لانه امام متمدن عليه القاطعة فصلا باطله أو ناس فيكون مخطئا فلا يوافق في خطئه اه  
جبري (قوله بل بحث بعضهم عدم اللزوم الخ) هذه طريقة ثلثة في المسئلة وحاصلها انه  
لا يمارفه عند الركوع بل ينتظره الى الركعة الثانية لعله بعد القراءة على الصواب فيناجيه وكذا  
ينتظره الى الثالثة ان لم يعد على الصواب في الثانية وهكذا حتى يفرغ من صلاته فيكمل  
الماموم صلاته منفردا ويقتصر لهذا الصلح لان فصل الامام غير معتبر لان ما بعد المترولة لا و  
اه جبري (قوله فاذا سلم امامه) كذا عبر غيره ونظيره وان لم يطل الفصل ولم يقع بعد السلام  
ما ينافي الصلاة مع انه يمكن عوده للصلاة حيث بدا دخول فيها وبأى بتركه الا أنهم عولوا على  
السلام لان الظاهر عدم العود بعده (قوله بنظم القرآن) زاد لفظ نظم لصحة التفصيل بعده اه  
قل وخروج بنظم القرآن ما لو أنى بكلمات منه متواليات مفردة انتهى دون نظمها كقولها ابراهيم  
سلام كن فان صلاته تبطل اه شرح المنهج قال الاجهوزي ما لم يقصد بكل قراءة بقدره والا فلا  
تبطل وان أنى بها مجموعة اه جبري (قوله ولا بطلت) أي ان قصد التفهيم فقط ومثله ما اذا  
أطلق فان شك هل قصد بذلك تفهيم أو قراءة أو أطلق فلا تبطل لاننا متقنا الانقطاع وشكنا  
في المبطل والاصل عدمه فالصور خمسة فالصحة في ثلاثة قصد القراءة فقط او مع التفهيم بشرط  
مقارنته لجميع اللفظ اذ مره عن بعضه يصير اللفظ أجنيا منافي للصلاة والشك والبطالان  
في صورتين التفهيم فقط والاطلاق وتأتي هذه الصور في القبح على الامام وفي الجمهور بتصغير  
الانتقال من الامام والمبلغ اه جبري (قوله ومنه التوراة الخ) أي لعدم الاجهاز في كل ذلك  
وانظر لم يطلت بنسوخ التلاوة مع انه مجز وكذا القرآن اذا قارنه صارف الا أن يقال ليس  
المدار في عدم البطلان على الاجهاز بل عليه مع كونه قرآنا (قوله ومنه القرآن الخ) لو قال ومثله  
القرآن الخ لكان أولى تأمل (قوله وكالتبليغ) الظاهر انه عطف على قوله كالتفخ (قوله ولا  
تبطل به الصلاة) لكن محل هذا ان واقفه فيما طلبه منه كان طلب جوابه بالقول فأجابه به أو  
بالمضى فأجابه به وأما لو طلب جوابه بالقول فأجابه بالمضى بطلت ان توالى خطواته وكذا العكس  
(قوله حيث قال وهل تطلق الخ) اللاحق انما هو في الوجوب لافي عدم بطلان الصلاة بها ايضا  
لا ينافي نقله عن البكري البطلان اه شيبني (قوله وقت نزوله) لعل الاولى امقاطه لان أحكام  
المذاهب الاربعة لا علم بها اذ ذلك بل يرجع لاجتهاد فيكون الحكم في هذه المسئلة ما يكون  
اذ ذلك (فرع) لو أجاب نيا وغيره معا بطلت صلاته تغليباً للمانع وان كانت اجابة كل  
منهما واجبة اه صفوي (قوله ان شق عليه ما) فيه ان هذا قيد في ذهب الاجابة لافي جوازها  
لان قطع النقل بلا سبب جائز (قوله بنذر التبر فقط) أي يختلف الصلح ومأمعه لان نذر  
التبر مناجاة له سبحانه وتعالى كالدعاء بخلاف غيره (قوله وكذا رفع الرجل الخ) محصل المعتقد  
كما قاله ع ش ان ذهاب الرجل وعوده غير مرتين مطلقا سواء حصل اتصال ام لا بخلاف  
ذهاب اليد وعودها على الاتصال فانه مرة واحدة وكذا ارفعها ثم وضعها ولو في غير موضعها  
وأما رفع الرجل فانه بعد مرة ووضعها مرة ثلثة ان وضعها في غير موضعها خلافا لما في الحلبي

• (فصل في وجوب زكاة  
القطر) ويقال لها زكاة  
القطرة أي الخليفة (بثلاثة  
اشياء الاسلام) فلا فطرة  
على كافر أصلي الا في رقيقته  
وقريبه المسلمين (وبغروب  
الشمس من آخر يوم من شهر  
رمضان) وحديثه قخرج  
زكاة القطر عن مات بعد  
الغروب دون من ولد بعده  
(ووجود الفضل) وهو  
يسار النقص بما يفيض  
(عن قوته وقوت عياله في  
ذلك اليوم) أي يوم العيد  
وكذا ليلته أيضا (ويذكر  
النقص) عن نفسه وعن  
تأزمه من المسلمين فلا  
يلزم المسلم فطرة عبده وقريب  
ونذوة كفار وان وجبت  
نفسهم واذا وجبت الفطرة  
على الشخص فيخرج (صاعا  
من قوت بلده) ان كان بلديا  
فان كان في البلد أقوات  
غلب بعضها وجب الاخراج  
منه ولو كان النقص في  
ياديه لا قوت فيها أخرج من  
قوت أقرب البلاد اليه  
ومن لم يوسر صاع بل يعضه  
لزمه ذلك البعض (وقدره)  
أي الصاع (خسة ارمال  
ونشب العراقي) وسبق بيان  
الرمال العسوافي في نصاب  
الزروع



فصله وتدفع الزكاة  
الى الاصناف الثمانية الذين  
ذكرهم الله تعالى في كتابه  
المعززة في قوله تعالى انما  
الصدقات للفقراء والمساكين  
والعاملين عليها والمزلفة  
قلوبهم وفي الرقاب  
والغارمين وفي سبيل الله  
وابن السبيل الخ هو ظاهر  
غنى عن الشرح الامعرفة  
الاصناف فالتعريف الزكاة  
هو الذي لا مال له ولا كسب  
يقع موقعه من حاجته أما  
فقير العرايا فهو من لا نقد  
بيده والمساكين من قدر على  
مال او كسب يقع كل منهما  
موقعه من كفايته ولا يكفيه  
كن يحتاج الى عشر دراهم  
وعنده سبعة والعامل من  
استعمله الامام على اخذ  
الصدقات ودفعها المستحقين  
والمزلفة قلوبهم وهم اربعة  
اقسام أحدها مؤلفة المسلمين  
وهو من أسلم دينه ضعيف  
فيثا لا يدفع الزكاة ويقتضيه  
الاقسام في المبسوطات وفي  
الرقاب وهم المكاتبون  
كاتب مميصة أما المكاتب  
كاتب قاسدة فلا يعطى من  
سهم المكاتبين والغارم  
على ثلاثة اقسام أحدها  
من استدان ديناً لتسكين  
فتة بين طائفتين في قبيل

والفرق بين اليد والرجل ان الرجل عادت بها السكون بخلاف اليد اشرقاوى وبهذا تعلم ان  
قول الحنفى سوا عادت الخ ضعيف (قوله القاحشة) لاحاجة اليه لان الوثبة لا تكون الا  
قاحشة الا ان يقال ان القاحشة كالصفة الكاشفة للاشارة الى ان كل ما حشى كصرك جميع  
بذنه حكمه حكم الوثبة اى يجزى ثلثا عن الشورى (قوله ويستثنى منه ما لو كان خلق في شدة  
الخرق) اشار بهذا وما يأتى الى بعض شروط العمل المبطل والحاصل انها خمسة ان يكون كثيراً  
وان يكون متوالياً وان يكون ثقيلاً وان يكون لغير حاجة وان تكون كثرته مستفنة تدبر  
(قوله حيث استوى) أى في العمل لا في السهو لأن قليل القول فيه لا يضر كما سبق (قوله  
خطوات بينهما سكون) أى بقدر الطمأنينة كما قيل وقيل بقدر ركعة باخف يمكن والمعتقد ان  
يكون بينهما من طویل بحيث لا ينسب الفعل الثاني للاول عرفاً (قوله برفع القدم) أى الى  
أى جهة كان وهذا هو المراد هنا (قوله اسم لما بين القدمين) أى وهو المراد في صلاة المسافر  
عند تحديد المسافة (قوله نصيرة) أى بقدر مسجنان الله كما في التقرير (قوله فانه ينشأ على  
فصله) أى ان كان غير جنب بالنسبة للقرامة والافعلى المقصد فقط بخلاف الاذكار فانه ينشأ  
عليه مطلقاً (قوله ليس قيدا) في حاشية ع ش مانعه رأيت بها من سم مانعه وينبغي أن  
مثل الرجوع الاذى غير المميز والبهمة ولو معلقة اى وقوله غير المميز مفهومه ان المميز يضر  
ويوجه ذلك بان قصد ابعاد الحاقه بالرجوع بخلاف غير المميز فانه لما لم يكن له قصد امكن الحاقه  
به وهذا وتقل من شيئا زى الضرر في غير المميز وعلمه بدرجة في الصلاة فله ارجح القول وهو  
قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضر وان عاد ما لا وعلمه بدرجة لا كراه في  
الصلاة فاعقده (قوله وان لم يعلم وجوده فيها) اى ولو محالاً مادياً كعدم قطع السكنى لا عقلياً  
لان التعليق به لا ينافى الجزم بخلاف الاول وهذا هو الرابع وقيل ان العقلي ككالكادى اى  
شرقاوى (قوله ولانم الافعال) أى افعال منظومة مرتبطة بعضها ببعض لم تشبه الافعال العادية  
(قوله من الترك) اى كما في الصوم (قوله فان لم يطل زمن الشك) ضابط عدم الطول ان لا يسع  
زمن الشك كذا والطول ان يكون بقدر ما يسع ذلك بان كان قدر الطمأنينة كما في الشرقاوى  
(قوله ولم يحضر ركن) أى بالفعل ثلاثاً تكرير مع ما قبله (قوله وان لم يطل الزمن) هذه الغاية  
لامعنى لها اذ معنى مضى ركن طال الزمن البتة بالمعنى السابق (قوله أو طال زمن الشك)  
مفهوم قوله فان لم يطل الخ (قوله والفرق الخ) فنانى النية يؤثر حالاً ومنا فى الصلاة انما يؤثر  
عند وجوده فانه في التضمنة (قوله ولو عتب النية بلفظ ان شاء الله الخ) محصل ما يقال انه  
ان اثنى بلفظ ان شاء الله بعد التكبير المخارن للنية الواجبة ضرراً لا كلام اجنبى كما قاله ع ش  
وان اثنى بعد التلقظ بالنية وقبل التكبير فان لم يستعجب المستعجب النية المقارنة للتكبير  
لم يضر أيضاً مطلقاً سوا معنى بها التعليق أم لا لا لم يدخل في الصلاة بذلك فان استعجبها جرى  
فيه التفصيل الذى ذكره الحنفى واذا نوى الميتة قبل النية لم يضر مطلقاً ان لم يستعجبها مع  
النية المقارنة للتكبير والابرى التفصيل الذى ذكره الحنفى كالتوابع بعد النية (قوله  
مشروعة) أى مطلوبة (قوله من ركعتين) أى أو ركعة لان المستقل الاقتصار عليها فى الجميع  
يطلبها فلا ويسلم من ركعة اى مذابقي (قوله فلا يجوز له القطع) الاحسن القلب (قوله غالباً)



لم يظهر قائله فحصل دينا  
بسبب ذلك حقيقة قضى دينه  
من سهم الغارمين غنيا كان  
أو فقيرا أو عما يعطى الغارم  
عند فقاه الدين عليه فان  
آدام من ماله أو دفعه ابتداء  
لم يعط من سهم الغارمين  
وبقية أقسام الغارمين في  
البسوطات وما سئل الله  
فهم الغزاة الذين لا سهم لهم  
في ديوان المرتزة بل هم  
منطرحون بالجهاد أو ما بين  
السييل فهو من ينشئ سقرا  
من بلاد الزكاة ويكون  
مجتازا يملها ويشتري فيه  
الحاجة وعدم المعصية  
وقوله (والذين يوحدهم)  
أي الاصناف فيه إشارة  
إلى أنه إذا فقد بعض  
الاصناف ووجد البعض  
نصرف لمن وجد فان قدوا  
كلهم حفظت الزكاة حتى  
يوجدوا كلهم أو بعضهم  
(ولا يقتصر) في اصطلاح  
الزكاة (على أقل من ثلاثة  
من كل صنف) من الاصناف  
الثمانية (الاعامل) فأن  
يجوز أن يكون واحدا ان  
حصلت به الكفاية وإذا  
صرف لثنين من كل صنف  
غرم لثالث أقل مقول  
وقيل يغرم له الثلث (وخمسة  
لا يجوز دفعها) أي الزكاة

ومن غير الغالب ما إذا أكل ناسيا قطن البطان ثم أكل قليلا بعد أن ذلك يبطل الصوم  
ولا يبطل الصلاة (قوله والفعل الكثير يقطع الخ) كذا في الخطيب وتعقيب الكلام في  
المأكل والمشرب لا في الأكل والشرب اللذين هما من الأفعال (قوله كما مررت الإشارة إلى  
بعضه) بل إلى جميعه (قوله وبإسقاط ركن الترتيب) أي وبإسقاطية الخروج من الصلاة أيضا  
(قوله ويجب جلوسه للجدود) أي والركوع (قوله هو لازم الخ) بل المراد من الإيحاء بالطرف  
ذلك (قوله وبهذا يعلم ما في كلام الشارح من التناقض الخ) وجه التناقض في كلامه أنه أولا  
جعل الإيحاء بالطرف محله بعد العجز عن الاستلقاء وجعله ثانيا بعد العجز عن الإيحاء بالرأس وجعل  
النية بالقلب مع الإيحاء بالطرف أولا وجعلها ثانيا بعد العجز عن الإيحاء بالطرف لأن المراد بالنية  
بالقلب إجراء أفعال الصلاة على قلبه لا نية الصلاة لأنها بالقلب في جميع الصور فلا حاجة  
للتخصيص فقد حصل التناقض في كلامه من وجهين ووجه التخصيص أنه خلط مقام محل القراءة  
وقومها بمقام أفعال الصلاة والحق في البيان أن يقال إن محل القراءة وقومها القيام فان عجز عنه  
فالقعود فان عجز عنه فالاضطجاع فان عجز عنه فالاستلقاء ثم لا مرتبة بعده تجب وأما أفعال  
الصلاة فيقال فيها في سائر المراتب المتقدمة أن قد فعلها أتمها والأقل الممكن منها فان عجز أو ما  
برأسه فان عجز فبأرجائه فان عجز أجرى أفعالها على قلبه وعبارة العبادي بعده ما انتهى المراتب  
إلى الاستلقاء وركوع ويسجد بقدر إمكانه فان قدر على الركوع فقط كره للجدود فان قدر على  
زيادة على كل الركوع نصبت للجدود وان عجز عن ذلك أو ما برأسه والجدود أخفض بزيادة  
على إيحاء الركوع وان قدر على أكثر منها فان عجز عن إيحاء برأسه فبطرفه فان عجز أجرى  
أعمال الصلاة من أقوال وأفعال واجبة أو مندوبة على قلبه وجوباً في الواجب ونقياً في المندوب  
ولا إعادة عليه ثم إن كان العذر لا كراهية التجب إعادة لتدبره أو وجه عدم الاستقامة  
أنه عقب قوله فان عجز عن ذلك أو ما الخ بقوله ويجب عليه استقبالها بوجه الخ فيوهم رجوعه  
إليه مع أنه راجع أقوله فان عجز على استقبالها على ظهره وإضافي كلامه تكرار لأن الإيحاء  
بالطرف هو الإيحاء بالاجتنان والنية بالقلب هي إجراء الصلاة على قلبه كما تقدم والحقى وجه الله  
لم يعلم من كلامه توجيه هذه الأمور الثلاثة بما ذكرنا فكان المناسب أن يقول بطل قوله وبهذا  
يعلم الخ ولا يفتي ما في كلام الشارح من التناقض الخ (قوله دون من على غير القبلة) أي فانه  
تأخره الاعادة (قوله واعتد العلامة الرمي الخ) هذا مخالف لما يستفاد من الحديث الذي  
ذكره الشارح فانه يقتضى استواء العشر ركعات من قيام مع العشر من ركعتين من قعود  
ويجاب بأن الرمي أن يقول التصفية في الحديث محمولة على التقريب لا التحديد (قوله ويندب  
إعادتها) أي القراءة (قوله بلا طمأنينة) أي بلا وجوب طمأنينة أخذ من قوله وانما تجب الخ  
فلا ينافي أن الأولى أن يطمئن ويقرأ الفاتحة والسورة قبل ركوعه كافي تقرير الشيخ عوض  
(قوله لما فيه من زيادة ركوع) لعل الأولى قيام (قوله ولا يلزم الانتقال إلى حد الركنين)  
تعبيره بلا يلزم يفهم أنه يجوز له وهو كذلك إذا انتقل مضيقاً لأن غاية أنه فيه تطويل الركوع  
وهو لا يضر بخلاف ما إذا انتقل منتصباً إليه كمنه فلا يجوز لأن فيه زيادة ركوع وعلى هذا  
يجعل إطلاق الروضة الجواز والمجموع المنع لأن الواجب عليه الاعتدال ليصلي منه اهـ

(اليوم الفتي) بماله أو كسب  
(والعبد ونحوه) وبني  
المطلب) سواء منهم واحتقهم  
من خمس الخمس أم لا وكذا  
مستأوهم لا يجوز دفع الزكاة  
اليهم ويجوز لكل منهم أخذ  
صدقة التطوع على المشهور  
(والكافر) وفي بعض  
النسخ ولا نصح للكافر  
(ومن تلزم الزكاة نفقته  
لا يدفعها) أي الزكاة اليهم  
باسم الفقراء والمساكين  
ويجوز دفعها اليهم باسم  
كونهم غزاة أو غارمين مثلاً

### • (كتاب أحكام الصيام) •

وهو الصوم مصدران  
معناها لغة الامساك  
وشرعاً امساك عن مظهر  
بنية مخصوصة جميع نهار  
قابل للصوم من مسلم عاقل  
طاهر من جنس ونفاس  
(وشرائط وجوب الصيام  
ثلاثة أشياء) وفي بعض  
النسخ أربعة أشياء (الاسلام  
والبلوغ والعقل والقدره  
على الصوم) وهذا هو الساقط  
على نسخة الثلاثة فلا يجب  
الصوم على اضعاء ذلك  
(وفرائض الصوم أربعة  
أشياء) أحدها (البنية)  
بالقلب فان كان الصوم فرضاً  
بكره من أوقداً فلا بد من  
إيقاع النية ليلاً ويجب

يجري بزيادة (قوله ان أراد قنوتاً في محله) أي كاعتدال ثمانية السج (قوله والا فلا يلزمه  
القيام) أي للاعتدال فلا ينافي انه يلزمه القيام من غير طمأنينة ليهوى منه الى السجود كما قاله  
بعضهم اه يجري (قوله لان الاعتدال ركن قصير) أي بخلاف غيره كالركوع فانه مطوّل فله  
أن يقوم مختبئاً ويطمئن كما تقدم وفي هذا التحليل شيء لأن التطويل المضرة ضابطه ان يزيد  
فيه على قدر الحاجة الوارد فيه قدر الحاجة لا مطلقاً فلو قيل فان حمل كلام المحقق على التطويل  
المضبوط بما ذكر اقتضى التحليل جواز القيام اذ لم يلزم عليه التطويل المذكور فلا يصح قوله  
حيث ذكر قضية التحليل منه (قوله وقضية المعلن) بفتح اللام وهو قوله لا يلزمه القيام اذ  
مفهومة انه يجوز وقوله وقضية التحليل وهو قوله لان الاعتدال الخ (قوله وهو واجبه) فيه  
نظر ان لم يطل بل وان طال لان اعتدال الركعة الأخيرة لا يضرب تطويله مطلقاً فربما اه قل  
اه يجري وقوله اعتدال الركعة الأخيرة أي في كل صلاة واجبة حاشية التحرير قتأمل (قوله  
بطلت صلاته) أي لانه أحدث جلوساً للقنوت مع القدرة على القيام وينبغي تقييده بما اذا طال  
جلوسه لانه لا يضرب جلوسه بسيرة بين الاعتدال والسجود اه يجري

• (فصل في مجزوء السهو) • (قوله وشرع لجبر السهو تارة الخ) فيه ان جبر الخطأ وارتغام  
الشیطان ووجودان في جميع الصور فلا معنى لقوله تارة وتارة تكبر (قوله ولو بالشك فيهما)  
أي في ترك المأمور وفعل المنهي عنه (قوله ولا يضركون الجواب الخ) أي فانه عهد في ترك  
غفركم من القنوت وافساد صوم يوم من رمضان يصح فانه صوم مستين وبنا العاجز عن العتق  
اه يجري (قوله كما سيذكر) أي في قوله بل ان ذكر الخ فانه أفاضل لا بد من الاتيان بالركن  
فان لا يكتفى عنه السجود (قوله أو بعد سلامه) أي ولو لم يطل الفصل (قوله والشرط كالركن  
في ذلك) بنية شيعنا في الحاشية (قوله ولم يبطأ نجاسة) أي رطوبة غير معفوعة عنها أو جافة ولم يار لها  
حالا (قوله أي ان أتى بما يطل هذه الخ) للاحية اليه لان القرض انه بعد السلام والسلام بما  
يطل هذه (قوله ويسجد تارك القنوت تبعاً لامله الخ) ويسجد الثاني اذا صلى  
خطب الخ في بقية الصلوات الخمس لان الخ في الخ لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد  
الاول فبترك الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول يتوجه طلب مجزوء السهو على  
المأموم فتنب له (قوله لا لاقدامة في السج الخ) عطاف على قوله تبعاً لامله الخ (قوله صوابه)  
لوقال المناسب لكان أولى لامكان الجواب بأن في بعض من وقد يقال نظر المحقق الى انه يجزئ  
لا قربت عليه (قوله أو مندقل مطلوب الخ) معطوف على قول الشارح عند ترك مأموره  
أشاره المحقق الى أن في كلام الشارح قصوراً وقد يقال هو داخل في ترك مأموره بأن يراد به  
ما يشمل التخطي في الصلاة (قوله كترامة القنوت في الركوع) أي مع قراءتها في محلها أيضاً  
والابطل صلاته وصحتها يقال في التشهد ومثل قرائة القنوت قرائة السورة فيسجد عند  
قراءتها في الركوع أو الاعتدال مثلاً وكذا اذا صلى على النبي في غير محلها كالركوع ثم لو قرأ  
السورة قبل القنوت لم يسجد لان القيام محلها في الجلة ويقاس به ما لو صلى على النبي صلى الله  
عليه وسلم قبل التشهد وقضية كلامه ان التسبيح وقوم من كل مندوب لقوله محقق عمل يسجد  
لنقله واعتداله الاسنوي وغيره وجرى عليه حج مقيداً له بأن يأتيه بنية ذلك الذي كراى بنية ان

هذا تسبيح وهو الركوع وفي فتح الجواهر لا تشترط التنية في نفل الركوع والقول والسورة ١٥ وكذا  
 يسجد اذا نفل للقتول قبل الركوع غيبة وكذا في تفريقهم في النوف أربع فرق في صلاة ذات  
 الركوع وصلى لكل ركعة أو فرقتين وصلى لفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا فانه يسجد الامام وغير  
 الفرقة الاولى للصلاة بالاستسقاء في غير محله اذا الوارد منه صلى الله عليه وسلم هو الاستسقاء في  
 التشهد أو القيام في الثالثة في النوف وفي التشهد الأخير أو الركوع الذي تدرك به الركعة  
 في الامن واعتقد عدم السجود لنقل التسبيح وبالصلاة على الآلى في التشهد الاول وبالسجدة  
 أول التشهد وبه تعلم على المحشى تدبر (قوله مطلقا) أي سواء تركها عمدا أو سهوا (قوله  
 وكان ساهيا) أما اذا تركها عمدا فاما عامدا بطلت صلاته ان كان وقت العود الى القيام  
 أقرب منه الى القعود لقطع نظم الصلاة بخلاف ما اذا عاد وهو الى القعود أقرب أو كانت  
 نسبه اليهما على السواء لكن بشرط ان يقصد بالتهوض ترك التشهد ثم يبدؤه العود أما لو زاد  
 هذا التهوض عمدا لا معنى فان صلاته تبطل بمجرد خروجه عن اسم القعود وان كان اليه أقرب  
 لاخلاله بالنظم فاداه ج وقول ج ان كان وقت العود الى القيام أقرب منه الى القعود لا ينال  
 القرض من عدم التلبس بالقرض لان معنى عدم التلبس بالقرض أن لا يكون قائما ولا الى القيام  
 أقرب منه الى أقل الركوع ولا اليهما على حد سواء وهذا لا ينال انه الى القيام أقرب من القعود  
 وكذا يقال في قول المحشى بعد ان كان صار الى القيام أقرب منه الى القعود والحاصل ان غير  
 المأموم من امام ومنفرد اذا ترك التشهد الاول نسيانا فذكره بعد تلبسه بقرض بأن كان قائما  
 أو الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع أو اليهما على السواء لم يعد اليه تلبسه بقرض فلا  
 يقطع له سنة فان عاد عالم بقرضه عامدا بطلت صلاته لعدم زيادة قعود أو عاد ناسيا انه في  
 الصلاة أو حرمة عوده أو جاهلا بقرض العود وان كان مخلاطانا لان هذا مما يقتضي على العوام  
 كفاي النصفه والنهاية وان بعد اسلامه كفاي الايعاب فلا بطلان لعدم وعيه ان يقوم قويا اذا  
 ذكر ويسجد لسهو لان هدفه هذا مبطل فان ذكره غير المأموم من امام ومنفرد قبل التلبس  
 بالقرض بأن لم يكن قائما ولا الى القيام أقرب من أقل الركوع ولا اليهما على حد سواء عادة  
 فلا ياله لم يتلبس بقرض ويسجد لسهو ان صار الى القيام أقرب منه الى القعود بخلاف ما اذا  
 صار الى القعود أقرب أو اليهما على السواء لانه حيث لا يبطل عمله عند قصد بالتهوض ترك  
 التشهد كما يعلم مما ياتي فان تركه غير المأموم من امام ومنفرد التشهد الاول عمدا فاما  
 عالم بطلت صلاته ان تلبس بالقرض وقت العود أو لم يتلبس بذلك وقت العود لكن صار وقت  
 العود الى القيام أقرب منه الى القعود لقطع نظم الصلاة بخلاف ما اذا عاد وهو الى القعود  
 أقرب أو كانت نسبه اليهما على السواء لكن بشرط ان يقصد بالتهوض ترك التشهد ثم يبدؤه  
 العود أما لو زاد هذا التهوض عمدا لا معنى فان صلاته تبطل بمجرد خروجه عن اسم القعود وان  
 كان اليه أقرب لاخلاله بالنظم فان عاد ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ويسجد لسهو ان تلبس  
 بالقرض أو صار الى القيام أقرب منه الى القعود أما المأموم اذا ترك التشهد وجلس الامام له  
 فان تلبس بالقرض وكان ساهيا لم يعتد بفعله اذ لا قصد له في وجوب عليه العود لتابعه امامه ان  
 تذكر قبل انتصاب الامام والافلا عود ولا يحسب ما قرأ قبل قيام امامه فان لم يعد بطلت ان علم

(و) الساذن (الارتال)  
وهو خروج المني (عن  
مباشرة) بلا جماع محرما  
كان كإخراجه بيده أو غير  
محرم كإخراجه يده زوجته  
أو جاريته واحترز بمباشرة  
عن خروج المني بالاستلام  
فلا فطابه جرما (و) السابع  
إلى آخر العشرة (الحيض  
والنفاس والجنون والردة)  
تبقى طرأ شي منها في أثناء  
الصوم أبطله (ويستحب في  
الصوم ثلاثة أشياء) أحدها  
(تجمل القطر) أن تصفق  
غروب الشمس فإن شك  
فلا يجزئ القطر ويسن أن  
يفطر على تمر والاله  
(و) الثاني (تأخير السجود)  
عالم يقع في شك فلا يؤخر  
ويحصل السجود بقليل  
الأكل والشرب (و) الثالث  
(ترك الهجر) أي الفحش  
(من الكلام) الفاحش  
فصوص الساتم لسانه عن  
الكذب والغيبة ونحو ذلك  
كالشتم وإن شقه أحد  
فليقل مرتين أو ثلاثا في  
صنائه أما بلسانه كما قال  
التوروي في الأذكار وأقبله  
بجانبه الرافعي عن الأئمة  
واقصبر عليه (ويحرم  
صيام خمسة أيام العيدان)  
أي صوم يوم عيد القطر

وتعمدا ما إذا كان عامدا فليس له العود لأن المقصد أصحها باتفاقه من واجب مثله فاعتد بقوله  
بخلاف الساهي لوقوع فعله من غير روية فكأنه لم يفعل شيئا وكان المتابعة فرض كذلك  
القيام فرض وإنما يخبر من ركع قبل إمامه وهو العدم فحس المخالفة ولو ترك الإمام التشهد  
فصلى المأموم عامدا عالما ولم يتوهم فارقته بطلت صلاته لمعش المخالفة ولا يعود ولو عاد إمامه  
لأنه إمامه فبطلت صلاته ما طله أو ساء والساهي لا يجوز متابعتة في فارقته أو ينتظره فإن عاد معه  
عامدا عالما بطلت صلاته وقيد في الصفة بطلان صلاته بالخلف بما إذا لم يجلس الإمام للاستراحة  
ثم قال فإن جلس لها جاز له الخلف لأن الضار انما هو أحدان جلوس لم يفعله الإمام على ما يأتي  
قبل فصل المتابعة اه وكلامه قبيل فصل المتابعة كالمتردد في ذلك لكن مبطل كلامه إلى أن  
جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه ومال إليه أيضا في الإيعاب بعد تركه فيه ونقله عن اقتضا  
كلامهم واعتمد في المني والنهاية خلافا للشيخ الاسلام في شرح الروض (قوله ان كان صار إلى  
القيام الخ) قيد في قوله وجوبا ما إذا صار إلى العود أقرب أو إليها على حد سواء فلا يصح  
(قوله فان كان تابعا) أي وقد تركها إمامه وهذا محترز مستقلا (قوله امتنع عليه العود إليه)  
تبع فيه شيخ الاسلام وهو ضعيف بل قال الشيخ حمزة أنه من تفقهه وان نزع فيه بأنه منقول عن  
الرافعي فعمل شيخ الاسلام تبعه فاعتد عدم البطلان بالعود حينئذ (قوله لكان أولى) أي لعدم  
إيهام أنه لم يتلبس بالعرض في هاتين الصورتين بخلاف ما صرح به الشارح وقوله وأنبأ أي لشول  
الكلام للصورتين المنطوق ومفهومه ما لا يوجب مخالفا ما صرح به الشارح (قوله لم ينعلم أجره)  
الخ) المناسب جعله فرقا آخر (قوله كالمقوت) الأولى أن يقول مقوت (قوله ولو ركع قبل  
إمامه ناسيا خيرا الخ) قد يقال الظاهر أنه يسن له العود كما لو ركع عامدا بل سن العود لهذا أولى  
من سنه لذلك فانه معذور بالتسبان راعى له الاحتياط وان سقطت درجة الوجوب بسبب عدم  
لحس المخالفة ويمكن الجواب بأنه لما لم يكن فعله كالعدم بسبب عدم لحس المخالفة كان عوده  
الموصل إلى غير متابعة الإمام فيه تكرير ركعتي القيام والركوع وفي عدم عوده المقوت تلك  
الفرق سلامة من ذلك التكرير بخبر بين العود وعلمه ولم يقولوا بمشغل ذلك في العامد لنقص  
ركوعه بتعمده ترك المتابعة فلم يكن له من قولا لا اعتدادا بالركوع غير العامد وأما الجواب  
بأن التام في مثله الركوع لما كان معذورا بالتسبان مع عدم لحس المخالفة كانت مخالفته  
كلا مخالفة وكأنه لم يخرج عن المتابعة فلم تفته فضيلة المتابعة فلذلك لم يسن له العود بل خير  
فيه ما لا يخفى (قوله بخس المخالفة) وذلك لترك الإمام في الاعتدال وهو يوجب جديا جرى  
فيه هذا الحكم فيجب العود عند التسبان ويسن عند التعمد كما قلناه سم (قوله وبقيد فرق  
الركعتين بذلك) أي بخس المخالفة في مثله التسبان (قوله ولو ترك الإمام التشهد) أي  
سواء أوعدا وقيل صكر الهنئ والشارح أحوال خمسة للمأموم مع الإمام الأولى أن  
يقوم الإمام من غير تشهد وأول قيام المأموم المتابعة فان تخلف بغير رتبة فارقته بطلت صلاته  
الثانية أن يعود الإمام للتشهد بعد اتصاف جميع خلف المأموم فيجب عليه الاتصاف لاستقراره  
عليه بقيام الإمام وليس له موافقته في العود لأنه ان كان عامدا بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا  
فهو مخفي فلا يوافقته على الخطا ونسقر القدوة جلا على التسبان أو الجهل الثالثة أن يتصبا

معانير دعوى الامام فلا يوافقها المأموم كما في الثانية الرابعة أن يقتصب المأموم فاسادون الامام  
 فيلزمه العود للمتابعة الخامسة اذا اقتصب المأموم عامدا فلا يلزمه العود بل ينسأ ٨١ م د  
 (قوله اذا لحقه في السجدة الاولى) ظرف لمحذوف أى ويستدب له ذلك اذا لحقه الخ فاذا كان  
 لا يلحقه الا في الجلوس جاز من غير احتياط فان كان لا يلحقه الا بعد ذلك امتنع التخصف لقنوت  
 الا ان نوى المقارعة (قوله لا نأقول انه في مسئلة القنوت الخ) فيه نظر فانه أحدث قيام قنوت  
 لم يعله اعلمه فان أريد الموافقة في مطلق القيام اقتضى انه لو جلس الامام للاستراحة وجلس  
 معه المأموم لم تبطل صلاته بالتخصف ولم يقولوا به قائل ٨١ يصيرى نقله عن قبل وقد يجاب بانه  
 لما كان جلوس الاستراحة قد لا يحصل كان فيه احداث في الجلة بخلاف القيام الذى اتصل به  
 قيام القنوت فانه لا بد منه فلم يكن هنالك احداث في الجلة (قوله جلوس تشهد) هو قيد يعلم منه  
 ان الامام لو جلس للاستراحة لا يكون جلوسه مجوزا لتخصف المأموم عنه للتشهد ٨١ يصيرى نقله  
 عن المداينى (قوله وليس له ان ينوى المقارعة) اى مع استمراره في القيام بخلاف نوى المقارعة  
 وعاد للعود فانه لا يمتنع فنى التخصف لو ظن سلام امامه فقام ثم علم في قيامه انه لم يسلزمه الجلوس  
 ليقوم منه ولا يسقط عنه بنسبة المقارعة وان جازت لان قيامه وقع لغوا ٨١ اذ قيامه لا يصيب  
 الا بعد موافقة الامام (قوله ونقل شيخ شيعنا عن البلقين ان فعلهم الخ) الذى اعقده مرانه  
 يعمل بقولهم لا يفعلهم لان دلالة القول أقوى من دلالة الفعل قال سم وهذا ظاهر ان لم يحصل  
 به اليقين اذ لا معنى للفرق بينهما مع حصول اليقين (قوله فلو اراد السجود بعد ذلك فلا بد الخ)  
 محل هذا اذا طال الفصل اما اذا لم يطل الفصل فيكون سجدة أخرى على ما فعلها قبل ٨١ يصيرى  
 وانظر هل لا بد من نية معها لانه قطع النية الاولى لبارادة الاقتصار او يكتفى بالاولى لانه دوام  
 يقتضيه (قوله الواجب فيه) اى الجلوس (قوله فيجب عليه التخصف عن امامه الخ) هذا  
 عند مره وخالفه ج وقال يسجد وجوبه مع الامام ثم بعد ذلك يكمل التشهد وجوبا بانه لا استثناء  
 كالوجوب مع الامام لتسلاوة فانه يكمل الفاتحة بعد ذلك ولو طال ولا يعيد السجود فانيا بعد  
 وجوبه لكمال التشهد هذا في الموافق اما ان كان مسبوقا فان سجد امامه مجبى عنه وجوبا ولو  
 قبل اتمام التشهد اذا كان محل تشهد باتفاق الشيعين ج والرملى لان المتابعة آكد من تشده  
 لانه سنة فاذا تخلف المسبوق عن السجود مع الامام ٨١ ابطلت حالته وان تخلف تسهوا لم تبطل  
 ويسقط عنه وجوب السجود لمن استقر سهوا حتى فرغ الامام منه لانه نفس المتابعة وقد فاتت  
 فان زال في اثنا وجب عليه الاتيان بما أدركه وسقط عنه الباقي ٨١ يصيرى (قوله في ثانيها)  
 بان فرقهم الامام فرقتين وصلى بفرقة ركعتين الثانية ثم تتم لنفسها ثم تسمى الاخرى فيصل بها  
 الركعة الباقية وينظرها في التشهد لتسلم معها فهي مقتدية به كما في الركعة الثانية كما قرره شيخنا  
 العشماوى ٨١ يصيرى (قوله بسلام امامه) أى بسبب سلام امامه بان سلم بعد دليل ما بعده  
 وهو ذكر المصيبة ٨١ يصيرى (قوله والوجه السجود) اى لاختلال القدوة بشروع الامام  
 في السلام فلا يتصل حيث تنهوا المأموم (قوله احدها شك في عدد الركعات) له في ثمانية أو  
 ثلاثية لا يكون شاملا للغامس الذى هو الشك في ركعة خامسة لانه شك في عدد الركعات او  
 بصورته ذلك ٨١ شيعين  
 (فصل في بيان أحكام الصلاة) (قوله في بيان أحكام الصلاة) المراد بها التسبب التامة كما مر

عن الجميع استقرت  
الكفارة في ذمته فاداء قدر بعد  
ذلك على شخصه من خصال  
الكفارة فعلها (ومن مات  
وعليه صيام) فأتت (من  
رمضان) بعد ذكر كمن أفطر  
فيه لمريض ولم يتمكن من  
قضائه كأن استمر مرضه  
حتى مات فلا ثم عليه في  
هذا القات ولا تدارك  
بالقضية وان فات بغير مذر  
ومات قبل التمكن من  
قضائه (اطم عنه) أي  
أخرج الولي عن الميت من  
تركته (لكل يوم) فات  
(مد) طعام وهو رطل  
وثلاث بالبغدادى وهو  
بالكيل نصف قلدح مصرى  
وما ذكره المصنف هو القول  
الجديد والتقديم لا يتعين  
الاطعام بل يجوز قول  
ينبذ أن يصوم عنه بل يسن  
له ذلك كما في شرح المذهب  
وصوب في الروضة الجزم  
بالتقديم (والشيخ) والجمهور  
والمرضى الذى لا يرجى  
برؤه (ان جهز) كل منهم  
(عن الصوم) فطر ويطعم  
عن كل يوم مدا ولا يجوز  
تجهيل المد قبل رمضان  
ويجوز بعد فجر كل يوم  
(والحمل والمرضع ان  
خافا على أنفسهما) ضررا  
يلتزمهما بالصوم كضرر  
المريض (أفطرا) وجب

غير حرمة وقوله وما يتبعها الاولى حذفه لانه لم يبق شيء غير الاستكلام الا ان يريد به المستثنى لا يقال  
فيه حكم ايضا لا نقول هو ضمني غير مصرح به ومع ذلك فهو من كلام النازح لا من كلام المصنف  
تأمل (قوله أى وتبطل) المراد بالبطلان عدم الاعتقاد (قوله أى صلاة غير صاحبها) لا حاجة الى  
هذا كما هو ظاهر (قوله أى ولم يضر تأخيرها اليه) أى من حيث كراهتها فيه وأما اذا تضرى التأخير  
لكثرة المصلين فلا (قوله فان نظر السبب مع الصلاة فلا تصور) أى الا ان يراد المخاطبة باعتبار  
الدوام (قوله وهذا هو الرابع) أى النظر للسبب مع الصلاة هو الرابع فصلاة الجنازة سبب  
انقضاء الغسل فهو متقدم على الرابع أما على المرجوح فتارة يكون سببا متقدما على وقت  
الكرامة وتارة يكون مقارنا (فرع) لو نوى قلا مطلقا قبل دخول وقت الكرامة قد دخل  
وقت الكرامة فان نوى عددا أو نوى واحد فان دخل وقتها بعد فصل ركعتين وجب  
الاقتصار على ما فان قام لثالثة قبل دخول وقت الكرامة لزمه الاقتصار عليها هذا يحصل ما في  
سم وبعده مد فخلا من الاجهوى (قوله ولا الاخبار منها بعد الصبح) فيه انه لم يجعل قوله بعد  
الصبح خبرا من الصلاة بل ظرفا للفوا متعلقا بمذوق أى فعلت بعد الصبح على ان الاخبار من  
الصلاة بعد الصبح صحيح لان بعد لم يرفع فيكون نفس المبتداهو عين البعد بل منصوب على انه  
ظرف متعلق بمذوق أى الكاتبة بعد الصبح ولا شك ان الكاتبة بعد هى الصلاة لان نفس  
الوقت اى شينى (قوله ولا يثنى ما في هذه العبارة) يعنى قوله فاذا اطلعت حتى تكامل فكان  
الاولى كآية هذه القولة على قوله فاذا اطلعت الخ (قوله من الحزارة) أى الركازة (قوله وعدم  
الاستقامة) أى من حيث عدم اقادة التركيب اذ لم يأت لاذ ايجواب (قوله أى المذكور من  
الاقوات الثلاثة) هذا بالنسبة لحرم مكة وأما بالنسبة ليوم الجمعة فالمراد وقت الاستبراء كما لا  
يحتج فى كلامه رحمه الله ايهام خلاف المراد (قوله خبر يابى) صليما ف الخ) قال سم ههنا نظر  
وهو أن بين هذا الحديث وحديث النهى عموم خاص وما اذا خص عموم كل بخصوص الآخر  
كما هو القاعدة تعارض فى الصلاة فى الاوقات المكروهة فى الحرم فان تخصص من عموم حديث  
النهى بغير الحرم ببعضها وتخصيص عموم هذا بغير تلك الاوقات بغيرها فيصالح الترجيح والخطير  
مقدم على الاباحة كما تقرر فى الأصول اهو قوله هو ما وخصوصا اى من وجه لشمول هذا الحديث  
لصلاة فى تلك الاوقات وغيرها وخصوصها بالحرم ولشمول حديث النهى للصلاة فى الحرم  
وغیره وخصوصه بالاوقات المكروهة فيدل الاول على جواز الصلاة فى الاوقات المكروهة فى  
الحرم والثانى على امتناعها فيه فيحصل التعارض كما قال وقوله والخطير الخ أى فيكون مرجحا  
لحديث النهى والمراد بحديث النهى حديث مسلم الا فى كلام المنفى وأجاب العلامة  
الجوهري قلا عن خط سم بان عموم حديث مكة يرجح بقوله أية ساعة فانه تأكيده عموم فلذلك  
ترجع الى عموم النهى عن الصلاة فى الاوقات المذكورة وأيضا فقد ورد لا صلاة بعد الصبح حتى  
تطلع الشمس الخ من يذوقه الا فى حرم مكة وأجاب العلامة الشينى بان السبب فى عدم تخصيص  
حديث الحرم التريق بغير هذه الاوقات بل تخصص حديث الثلاث ساعات بغير الحرم هو أنه  
لو تخصص حديث الحرم بغير هذه الاوقات لم يكن له تفرقة على باقى الامكنة وهو خلاف  
المتبادر من الحديث فان المتبادر منه بان فضيلته المرجحة لقصد من جميع الجهات فى سائر



(عليه ما القضاء وان شاقا  
على أولادهما) أي اسقاط  
الولد في الحمل وقلة اللبن  
في المرضع (أفطرنا و)  
وجب (عليه ما القضاء)  
للأفطار (والكفارة)  
أيضا والكفارة أن يخرج  
(عن كل يوم مد) وهو كما  
سبق دحل وثبت بالعراق  
ويصبر عنه بالفدادي  
(والمرضى والمسافر سفر)  
طويلا) مباحا أن أضرا  
بالصوم (يقطران ويقضيان)  
وللمريض أن كان مرضه  
مطبقا ترك النية من الليل  
وإن لم يكن مطبقا كآلو  
كان يحسم وقادون وقت  
وكان وقت الشروع في  
الصوم محوما فله ترك النية  
والإفطار النية ليلا  
فإن طالت الحى واحتاج  
للأفطار أفطر وسكت  
المستف عن صوم التطوع  
وهو مذكور في المطولات  
ومن صوم عرفة وعاشوراء  
وناسوعا وأيام البيض وستة  
من شوال  
(فصل) في أحكام  
الاعتكاف وهو لغة الإقامة  
على الشيء من خير أو شر  
وشرعا إقامة بمسجد بصفة  
مخصوصة (والاعتكاف  
سنة مستحبة) في كل وقت  
وهو في العشر الأخير من  
رمضان أفضل منه في غيره

الافطار قد بر (قوله نعم) يتق من هذا صلاة الجنازة) لاجابة اليه لان الكلام في الاسباب  
له اصل اوله بسبب متأخر وصلاة الجنازة تسببها متقدم (قوله أي يقرب غروبها) احتاج لهذا  
التأويل لتلايخل فيه الخامس وقد يقال دخوله لا يضرا إذا الكراهة هنا من حيث الفعل  
وهي تستر الى الغروب وان كانت تجتمع بعد الاصفر ارفع الكراهة المتعلقة بالزمان (قوله  
وان تقبر) بابه ضرب ونصر كما في المختار فالتون مفتوحة وماضيه ثلاثي خلافا لقول المبدائي  
انه يضم التون بدليل قوله تعالى ثم اماتهنا فماتوا وذلك لان اقبر في الآية معناه جعل له قبرا والذي  
في الحديث ما ضمه قبر بمعنى دفن كما في المختار اه يجزى (قوله بازغة) ملحوظة بمعنى  
طلعة قال في الصباح بزغت الشمس طلعت اه يجزى (قوله وقامها البعير) أي قام  
بسيها (قوله ثم متاقتبة مشددة) أي ثم فامتأخر الحروف لا فاف

• (فصل في بيان أحكام صلاة الجماعة) • (قوله لان القليل لا يتق الكثير) أي من حيث  
الاجابة او ما من حيث ذاته فبناي اه عوض (قوله او انه اخبرنا ولا الخ) يتوقف على صحة  
ثبوت تقدم رواية القليل اه عوض (قوله او ان ذلك يختلف الخ) يناقيه ما نقله المشي  
فيما يأتي عن المجموع المتيقن الاختلاف باعتبار احوال المصلين انما يرجع للضعف  
لا الحكم الذي الكلام فيه اه شيق (قوله واقرأوا شروعتها) أي اظهروا فلا ينافي انها  
شروعت في مكة بدليل صلاة يبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وبالعصاة مبيضة ليله الاسراء  
وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على وخديجة (قوله فلا واسقطه هنا الخ) يجاب بأنه قد به  
لانه محل الخلاف نظير ما أجابه في القوة بعد (قوله وقد ينازع فيه) أي التضعيف (قوله  
فكذلك هنا) أي وقعت بين قسمين لا ثالث لهما فتعرف بالاضافة وفيه نظر للفرق بين  
ما هنا والآية اذهي في الآية واقعة بين ضد بين الختم عليهم والمقذوب عليهم وهما ليست  
كذلك لان الجمعة داخل في الفرائض وضالاضد لها فلا منازعة في التضعيف ووقوعها في  
الآية صفة صحيح باعتراف المستف لانها وقعت بين ضد بين بخلاف ما هنا فلهذه المنازعة لا وجه  
لها وقد يقال كما قاله الرجال ان المراد بالقرائن هنا ما عدا الجمعة من الخمس والجمعة مضادة  
لما عداها لان الضدين هما الامر ان الوجوديان الذان لا يسدقان على ذات واحد من  
جهة واحدة فلتعرف غير هنا كما في الآية (قوله لتبوا المقام عن الحالية) أي ليعاد المقام عن  
الحالية ووجه ذلك ان غير تعرف بالاضافة كما علمت والحال لان كون الانكارة (قوله  
والاستبوا اذ هو البعد الخ) تفسير بالآدم وقد تقدم في تفسيره المطابق (قوله وذلك لا يكون  
على السنة) فيه انه يكون عليها وانما الوجوب مستقادم من قوله آخر الحديث فعملك بالجماعة  
(قوله واقى الله الى بانه الخ) لعل الباب يجمع فيمكن الاوضح ان يقول فيمن لو صلى الخ لانه قد  
ذكر المتيقن به في قوله بان الانفراد الخ (قوله بحيث يظهر الشعار) ضابط ظهور الشعار ان  
تسهل الجماعة على كل من ارادها فيخرج ما لو اقيمت بطرف بلد كبير وسكان من في الطرف  
الاخر لا يجي بالجماعة الا بمشقة فلا يحصل الشعار بذلك بالنسبة للطرف الاخر ويخرج  
ايضا ما لو اقيمت بيت يحصل الاستجابة من دخوله فلا يحصل الشعار بذلك اه عوض (قوله  
الهم الا أن يقال الخ) او يقال المراد بجماعة الجمعة والتي ادركت باقل من ركعة اعم هي جماعة



لأجل طلب ليلة القدر  
وهي عند الشافعي رضى  
الله عنه مخصصة في العشر  
الآخيرة من رمضان فكل  
ليلة منه محتملة لها الكثر  
ليالي الوتر أرباعا وأربع  
ليالي الوتر ليلة الحادى أو  
الثالث والعشرين (وله)  
أى للاعتكاف (شرطان)  
أحدهما (النية) ويؤتى  
في الاعتكاف المذكور  
القرضية أو التذرية (والثاني  
(اللبث في المسجد) ولا يكتفى  
في اللبث بغير الطمأنينة بل  
الزيادة عليه بحيث يسعى  
ذلك اللبث مكروفا وشروط  
المعتكف اسلام وعقل  
ونفا عن حيض ونفاس  
وجنابة فلا يصح اعتكاف  
كافر ومجنون وحائض  
ونفسه وجنب ولو ارتد  
المعتكف أو سكر بطل  
اعتكافه (ولا يخرج)  
المعتكف (من الاعتكاف  
المنذور) (الحاجة الإنسان)  
من بول وغائط وما في معناه  
كفعل جنابة (أو عذر من  
حيض) أو نفاس تخرج  
المراة من المسجد لأجلهما  
(أو) عذر من (مرض  
لا يمكن المقام معه) في  
المسجد بان كان يحتاج  
لقرض وخادم وطبيب أو  
يخاف تلويث المسجد  
كسبال أو ادراج أو يورج

الظهر وهذا الجواب واضح من كلام الشارح (قوله في شرحه) هو المعتقد (قوله فان لم  
يؤمها يقينا) أى بان تركها أو شك (قوله ولو في فعل) الأولى ان يقول في فعل ولو واجدا (قوله  
بعد استظار) متعلق بتابع وهو راجع لكل من الفعل والسلام (قوله ولا تحصل لفضية  
الجماعة) بل ان اراد تصبيل القضية قطع الصلاة أو قلبها فلا مطلقا لان ذلك لا يوجب  
ادراك الجماعة (قوله ويحسب له ما فعله قبل الاقتداء فيما تكرر فعله) كان نوى الاقتداء بعد  
اعتداله والامام قائم للقرائة فانه يركع ويعتدل معه والمحسوب للمأموم انما هو الركون  
والاعتدال الحاصلان قبل الاقتداء لا الحاصلان بعده لانهم المخص المتابعة (قوله ثم ان  
نوى القدوة الخ) استدراك على قوله ويجب عليه ان يتبع الامام الخ (قوله تخلفا في الدوام)  
أى دوام التشهد وقوله بخلاف ذلك فانه ابتداء التخلف حال الاقتداء أى فالتخلف حاصل في  
ابتداء التشهد ومقتضى هذا الفرق انه اذا اقتدى بالامام في تشهده الاول والامام قائم لم  
يتابعه لانه تخلف في الدوام ومقتضى تخصيص الاستدراك بالصورتين المذكورتين انه يتابعه  
فيما هو فيه والفرق بين التشهد الاول والاخير لا نفع تأمل (قوله لان محل ذلك اذا كانت  
مستقلة) أى كانت النيات مستقلة كنية الصلاة فلا يكتفى بنية الصلاة من غير تعيين لها بكونها  
ظهر أو عصر أو قبلية أو بعدية مثلا كتنها بالقرينة وقوله لا تابعة أى كما هنا فان نية الانقام  
تابعة لنية الصلاة اه شيئا باجورى ويرد عليه بنية الحدث المطلق وبعضهم فهم ان الضمير في قوله  
اذا كانت الخ للقرائين أى اذا كانت القرائن مستقلة ليس معناه فلا تكتفى بدل النية بخلاف  
عائذا كانت القرائن تابعة لنية وكما هنا وكفى الجانب تأمل (قوله لان ملاحظة حضوره الخ)  
لا ينتج الاحتياج الى قوله في الواقع لان الكلام الا فى عدم تعيينه باسمه وهو مجامع الاشارة  
كما في هذه الشارح وقد يقال المراد انه لا يجب تعيينه باسمه او بصفته كالحاضر كما اشار اليه  
الحنفى بقوله بخلاف كلام الحنفى صحيح اه شيعى (قوله كالجمعة) أى فلا بد من نية الانقام  
وان كانت في غير المنذورة مشروطا بالصحة وفيها دفع الائم (قوله حيث رجع من يتشدد به) أى  
وان لم يأت (قوله ولا تضر) هكذا قال المبداءى وذهب ابن قاسم الى الضرر للتلاعب (قوله  
ولو نواها في انما صلاته الخ) أى الامام بخلاف نية المأموم الانقام في انشاء الصلاة فانها مكروهة  
مقوثة لفضية الجماعة كما تقدم والفرق ان الامام مستقل في الحالين والمأموم كان مستقلا وصار  
تابعيا فانما شرطه بنية فكره في حق ذلك اه يجزى (قوله لعدم تجزئه) عبارة خاطئة لان النهار  
لا يجزى صوما وغيره بخلاف الصلاة اه بالمعنى وهو اوضح اه شيعى (قوله وان كان  
الافضل خلافه) ان كان مراده ان الافضل ان ياتم الحرج بالحرب لا بالعباد كان مكررا مع قوله الا ترى  
لكن الحرج الخ الآن يقال انه أعاده لأجل التعطيل وان كان مراده ان الافضل ان ياتم العبد بالحرج  
فيكون المراد بخلاف العكس كان غير قوله لكن الحرج الخ (قوله بالحرج والعبد) لعل هذه نسخة  
وقعت له وعليه فنصها ورجوز ان ياتم الحرج بالحرج والعبد البالغ بالبالغ والمراهق وبهم هذا يظهر  
قوله أيضا فيما يأتى والمراهق (قوله بات انوته الخ) أى قبل الصلاة أو بعدها مع ظن المأموم  
في الاولى ان امامه رجل أو لم يظن من حاله شيئا وفي الثانية ان الخلق ذكر أو لم يظن شيئا اه  
عوض (قوله لكن لو بان امامه محمد الخ) هو استدراك على قوله ولذلك لا تصح القدوة بمن

يقول المستقل لا يمكن الخ

المرض التلخيص بحسب  
تخفيفه فلا يجوز الخروج  
من المسجد بسببها  
(ويبطل) الاعتكاف  
(بالوطء) مختار اذا كرا  
للاعتكاف عالما بالتحريم  
وأما مباشرة المعتكف  
بشمه فتبطل اعتكافه  
ان أنزل والأفلا

• (كتاب) احكام (الحج) •

وهو لغة القصد وشرعا  
قصد البيت الحرام للتك  
(وشرائط وجوب الحج  
سبعة أشياء) وفي بعض  
النسخ سبع خصال  
(الاسلام والبلوغ  
والعقل والحرية) فلا يجب  
الحج على المتصف بهذه  
(ووجود الزاد) وأوعيته  
ان احتاج إليها ولا يحتاج  
إليها كمن خص قريش من  
مكة وبشرط أيضا وجود  
الماء في المواضع المعتاد  
حل الماء منها بمن المثل  
(ووجود) (الراحلة) التي  
تصلح له بشراء أو استئجار  
هذا اذا كان الشخص منه  
وبين مكة مرحلتان فأكثر  
سواء قدر على المشي أم لا  
فان كان بينه وبين مكة  
دون مرحلتين وهو قوي  
على المشي لزمه الحج بلا  
راحلة وبشرط كون ما ذكر  
فأصلا عن دينه وعن مؤنة

تأزمه الاعادة الا انه كان الاولى ان يقول بدل قوله لم يجب عليه الاعادة صحت القدوة الان يقال  
انه غير بالملزوم اذ يلزم من عدم وجوب الاعادة على المأموم صحة القدوة فتدبر (قوله) لو تأملها  
المتدبر (أها) فلا فرق بين من يصلي امامه فأتى أو جالساً ولو قام أو أها المأموم ولو لم يرها المأموم  
بعد أو اشتغل بالصلاة أو ظلة أو حائل بينه وبين الامام أو كانت في نحو عمامة الامام ولم يرها  
المأموم لصلاته جالساً بالهجرة ولو قام (أها) فانه في جميع هذه الصور تلزمه على ما جرى عليه من  
في النهاية وج في الصفة واختلاف الاعي فاعتمد عدم وجوب الاعادة عليه مطلقاً لعدم  
تقصيره بوجه واعتد به انه لا فرق بين الاعي والبصر فان كان بغير من زوال عماء لو تأملها رآها  
لزمته الاعادة والأفلا (قوله) وقيل الظاهرة الخ وقال الطبري والسبكي وغيرهما هي  
التي لو تأملها المأموم بغيرها فوق علبوس الامام ومع القرب منها رآها وجرى حج في شره على  
مختصر ما فضل ان الظاهر ما كانت بظاهر الثوب والخفي ما كانت بباطنه (قوله) لم يسم من تغير  
اعراب المتن) أي فان منيع السارح يقتضي ان قارى بالرفع مبتدأ أو جملة لا يصح اقتداءه  
خبر مع انه في المتن مجرور وقد يقال ان قول السارح لا يصح اقتداءه ليس بتدبر الخبر على ان  
المعنى لا يصح مع وجود الثاني السابق بل يان لتسلط عامل المظروف عليه على المظروف فانه  
انه غير بالخبر بل الظاهر اختصاراً وغير بالاعتداء دون القدوة لاجل بيان المراد تدبر (قوله)  
على حالة ولادة امه) وتلك الحالة هي عدم العلم واستدل على تلك الحالة بقوله قال تعالى الخ  
لكن كان الاولى حذف قوله الآية لان الشاهد فيها لا كره لاني فيها (قوله) مجازاً) أي بحسب  
الاصل والافه والآن حقيقة (قوله) فيما يخل به) أي بان اقتداء في الحرف المجوز عنه ومحل  
وان اختلاف في المأني به كان يدل احد هما سين المتقيم مثله والآخر مثله بان قال احدهما  
المتقيم بالثلاثة والآخر المتقيم بالثلاثة ولومع الادغام فيصير لاتحاد الحرف المجوز عنه اه يجرى  
(قوله) او انه صار حقيقة) لعل الاولى اي انه صار حقيقة الا ان يجعل أو معني الواو (قوله) هو  
عطف خاص) فيه ان عطف الخاص لا يكون بأو الا ان يقال او هنا معني الواو وقد تقدم له  
في باب الصلاة الرد على ثبته القائل بانه عطف خاص واختار انه مقار وقد تقدم التبيين على  
ما وقع له هنا تأمل (قوله) وخروج به غير الفاتحة) الضمير المجرور عائد على التيد وهو الفاتحة  
(قوله) فانه لا يضر مطلقاً الخ) الحاصل ان التمس حرام على الصلوة العالم القادر مطلقاً وان  
ما لا يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته والقدوة مطلقاً وان ما يغير المعنى في غير الفاتحة لا يضر  
فيه الا ان كان عامداً عالماً قادراً او اماً في الفاتحة فان قدر أو مكنه التعلم ضر فيها والافكاه  
اه قل على المحل اه يجرى (قوله) ويخفى لغير القادر تركه) أي ترك غير الفاتحة (قوله) اما  
الاختلاف بالنسبة الخ) حاصل ما يقال ان الاختلاف في التشهد ان كان مع الهجر عن الصواب  
فلا يضر في صحة اقتداء القاري به وان كن مع القدرة عليه فان اقتدى به عالماً بجهالة من أول  
الامر بطلت صلاته فان لم يعلم الا بعد فراغ الصلاة لم يلزمه شيء أو بعد سلام الامام وقبل سلامه  
هو مسجد لله وسلم ولا اعادة أيضاً وان علم في أثناء الصلاة استظهره فان أعاده على الصواب  
فالامر ظاهر وان لم يعد على الصواب بل سلم دون ذلك مسجد المأموم تسهواً أيضاً وهكذا حكم  
الاختلاف بالسلام والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واما الاختلاف بالتكبير فان كان عاجزاً

عن عليهم مؤنثهم مدته هاهنا  
واياه وافضل ايضا عن  
مسكنه الاثني وعين حيد  
يليق به (وتخلى الطريق)  
والمراد بالتخلي هنا أمن  
الطريق فلما يصيب ما يليق  
بكل معصك فان لم يأمن  
الشخص على نفسه أو ماله  
أو بضعه لم يجب عليه الحج  
وقوله (وامكان المسير)  
ثابت في بعض النسخ والمراد  
بهذا الامكان أن يبقى من  
الزمان بعد وجود الزاد  
والراحلة ما يمكن فيه السير  
الى هود الى الحج فان امكن  
الا انه يحتاج لقطع مرحلتين  
في بعض الايام لم يلزمه الحج  
للضرد (واركان الحج  
اربعة) احدها (الاحرام  
مع التبة) أي نية الدخول  
في الحج (و) الثاني (الوقوف  
بعرفة) والمراد به حضور  
الحرم بالحج لحظة بعد زوال  
الشمس يوم عرفة وهو  
اليوم التاسع من ذي الحجة  
بشرط كون الوقت اهلا  
للعباد لا بمجنونا ولا مغشى  
عليه ويستروقت الوقوف  
الى الجريوم الضر وهو العاشر  
من ذي الحجة (و) الثالث  
(الطواف بالبيت) سبع  
طوافات باعلا في طوافه  
البيت من يارمه مبتدئا بالجانب  
الاسود محاذيا له في مروه  
بجميع يديه فلو بدأ بغير

عن الصواب فلا يضرك في صحة قضاء القاري به وان كان مع القدوة عليه فان اقتدى به عالما  
بالحال من أول الامر فصلاته باطلة أو في الاثنان وجب الاستئناف ولا تنفعه نية المقارنة أو بعد  
فراغ الصلاة وجبت الاعادة هكذا يؤخذ من الصيرى (قوله أي انه كبر بعض شروط الحج) لعل  
الاولى حذف ذكر كماله حتى (قوله يؤخذ من كلامه ضمنا) ممنوع في بعض ما سبق لمعنا توافق  
نظم الصلاتين والموافقة في سنن تفسر مخالفتها ثم قد يعلم الاخير من باب مجود السهو أو شيق  
وقد يقال ما قبل الاخير معلوم من وجوب نية الاتمام اذ لا يتأق الاتمام والمتابعة والارتباط  
بينهما الا اذا توافق نظم مهلاتيهما تدبر (قوله وسادسها موافقة في سنن تفسر مخالفتها) أي  
أي على التفصيل المعلوم كما أشارنا ذلك بالاستدلال والحاصل ان من السنن ما يجب فيه  
الموافقة فعلا وتركا كسجود التلاوة ومنها ما يجب فيه الموافقة فعلا لا تركا كسجود السهو  
ومنها ما يجب فيه الموافقة تركا لا فعلا كالشهادتين ومنها ما لا يجب فيه الموافقة لا فعلا  
ولا تركا كالقنوت (قوله ولو غير طويلين) أي بان يسبقه بطويل وقصير وطويلين واما  
بقصرين فلا لانه لا يتأق تواليا (قوله بالاعذر) راجع للسبق والتخلف والعذر في السابق  
الجهل والتسليان فقط واما اعدار التخلف فكثرة (قوله كلن أسرع) المراد بالاسراع  
الاعتدال فاطلاق الاسراع عليه لانه في مقابلة البطء فهو اسراع بالنسبة لقراءة المأموم  
المذكور واما لو أسرع الامام حقيقة بان لا يدرك معه المأموم زمانا يسع القاطعة للمعتدل فانه  
يجب على المأموم ان يركع ولو كان بطيء القرائة وتركها لتصل الامام لها وهكذا في كل ركعة  
هـ (قوله الا والامام قائم من السجود) أي بان تلبس الامام بقيام تجزى فيه القرائة كافي  
مـ (قوله قبل ان يركع) وهو من أدرك من قيام الامام زمانا يسع القاطعة بالنسبة للقراءة  
المعتدلة للقراءة الامام ولا لقراءة تنضمه على الوجه هـ شرح مـ (قوله وهو من لا يدرك بعد  
اسرعه) مبنى على أنه لا يكون مسبوقا الا في الركعة الاولى وهو أحد قولين الحق منهما خلافه  
فالمسبوق على هذا من لا يدرك مع الامام زمانا يسع القاطعة سوا في الركعة الاولى وغيرها (قوله  
تخلف بوجوبها وقرأ بقدرها) هذا ان ظن ادراكه في الركوع فان لم يظن ادراكه في الركوع  
وجب عليه نية المقارنة فان تركها بطلت صلاته هذا ما طاله ابن قاسم وقال مـ لا يطل الا اذا  
تخلف بركتين بلا نية مقارفة نعم يحرم عليه ذلك اتفاقا هـ يصيرى (قوله وان فرغ حال  
اعتدال الامام واقفة) ظاهره انه لا يركع وليس كذلك انه ان يركع وان لم يقم شيئا كما في شرح  
المنهج هـ شيق رقيه نظرا ذهابه شرح المنهج فان لم يدرك الامام في الركوع فانه الركعة  
ولا يركع لانه لا يصح له بل يتابعه في هويته للسجود هـ (قوله فان هوى الامام قبل فراغه  
وجب عليه نية المقارنة) فيه انه بمجرد الهوى يطل صلاته المأموم الا أن يضل المراد وجوب نية  
المقارنة قبل الهوى ومحصله انه اذا لم يفرغ من قرائة ماله وأراد الامام الهوى للسجود تعين  
عليه نية المقارنة لانه تعارض في حقه وجوب وقامالزمه وبطلان صلاته بهوى الامام للسجود  
لما تقرر من صكونه متعلقا بغيره عند ولا يخلصه الا نية المقارنة هـ حل ومـ (قوله  
ولو بالاجتهاد) تعمير في المسجد ويحتمل رجوعه أيضا لوصف المذكور (قوله ما يمنع  
الاستطراق عادة) أي الوصول الى الامام فيمكن الوصول الى الامام صحت القدوة وان لم

يصل الابرار وانصاف أي استبعاد القبلة بحيث تكون خلف ظهره (قوله أو ما يمنع  
 مرور الأولى حذفه لأن مانع المرور هو مانع الاستطراد فكان الأولى أن يقول وكالجدران  
 بالعطف على قوله كزوال الخ (قوله أو المعلق) سواء كان ذلك في الابتداء أو في الانتهاء (قوله ما لم  
 يسمر) أي في الابتداء فلا يضر التسخير في الانتهاء إلا أن كل بطله أخذ من كلامهم ومثل التسخير  
 زوال السلم كمنسوا بسواء اه شيق (قوله صل روايه) ظاهر أن تبليغ الفاسق لا يمكن  
 وفي الصبري وغيره أنه يكتفى حيث وقع في قلبه صدقه (قوله والمراد به خاصصة الاقتداء الخ)  
 ظاهره أن هذا مقابل للتفسير الأصولي وليس مراده بل مراده أن المراد به هنا الحكمة  
 في صحة الاقتداء وحصول القضية مع اختلاف الشارح في اقتضائه على القول وبهذا في  
 كلامه نظر لأن حصول القضية متوقف على أمور آخر منها أن لا يزيد ما فيها على ثلاثة أدرع  
 لم يعتبرها المتن ولا الشارح فالكلام في صحة الاقتداء حفظ كما قال الشارح وصرح به المتن  
 أولا حيث قال وإن بدلت المسافة فتأمل (قوله ويمكن أن يراد بالجهة الخ) لعل الأولى ويمكن  
 أن يراد بالتقدم في جهته جعل ظهر المأموم الخ وحصل الجواب أن لا يسلم أن كلام الشارح  
 يوهم أن المراد بالمسجد المذكور في كلام المصنف المسجد الحرام لأن قول الشارح فان تقدم  
 عليه بقية في جهة ليس خاصا بالمسجد الحرام فقد توهم ما ذكره من شمل للمسجد الحرام  
 وغيره غاية الأمر أن لهذا القديمة هو ما نظر للمسجد الحرام فقط لأنه لا يتأق تقدم المأموم  
 على الإمام في غير جهته حال كونه مستقبلا للقبلة في غير المسجد الحرام كما أشار إلى ذلك الشارح  
 بقوله فان كانت الصلاة حول الكعبة الخ حيث اقتصر على مفهوم جهته بالنسبة لمن عند  
 الكعبة تدبر (قوله حقيقة أو تقدير) هذا الأدخل في الجواب وانما عمل الجواب قوله فانه  
 لا يصح في المسجد الحرام الخ وصورة التقدير أن يتقدم المأموم على الإمام من جهة يمينه  
 أو يساره وصورة الحقيق أن يتقدم المأموم على الإمام بحيث لو مشى أحدهما إلى الآخر لكان  
 وجهه الإمام في ظهر المأموم (قوله وهو الفاتحة في الأولين) أي ولو كان ذلك في الصلاة السرية  
 فإذا طار في الفاتحة ولو في الصلاة السرية كماله ذلك وفات القضية ما لم يعلم من أمهاته أن  
 تأخر إلى فراغه من القراءة ليذكره في الركوع كما أفاده الشارح ملحق وقره أيضا لكن توقف  
 فيه أي في تحريم القضية الرئيسي على هر اه يصير على المخرج والتأخير في السرية  
 باعتبار ظنه كافي الشراف في قائل (قوله ويضر هنا الباب المردود الخ) أما المخلوق فيضر  
 ولوى الانتهاء خلافا لظاهر كلام خط اه يصير (قوله لا يستدبر القبلة) المراد بالاستدبار  
 أن تكون خلف ظهره فلا يضر كونها في حال إرادة الوصول إلى الإمام تسبق عن يمينه أو يساره  
 لكونه وقف بجانب المسجد الذي لا يصح أن يصادى القبلة كباب الجوهري أو الشوام اه يصير  
 وصغوى نقلا عن سم (قوله غير المسجد) راجع للموقوف (قوله ولا يضر هنا جملته الشارح  
 الخ) الأولى أن يقول ولا يضر في جميع الأحوال جملته الشارح الخ كما جرحه غيره وفي الصبري  
 مانعه ويضر ما لو حال بين جاني المسجد من طريق قديم بأن سبق وجوده أو فاداه فيما يظهر  
 فلا يكون للمسجد الواحد بل كمسجد وغيره هذا بخلاف ما لو كان النهر طارئا بعد المسجدية  
 فلا عبرة به ولا يضر جهما عن كونهما واقفين بمسجد واحد اه وهو في سم على المتن أيضا

وعبارته بعد قول المصنف اجراء ذلك أي صلاته على الوجه المذكور وان بعدت المسافة وحالت  
ابنية متنافذة تنفذ أعاديا وان أغلقت أبوابها كان وقتها أحد هما بمنزلة أو سطحه والآخر  
بغيره مع التنافذ المذكور فلو حال بينهما أو طريق قديم كان سبقا وجود المسجد أي  
أو قارناه فيما يظهر كان كالأول كان أحدهما في المسجد والآخر في غيره فيعلم من ذلك تخصيص  
كلام غير المحشى الشارع والنهر بالحادثين بعد المسجدية بالنسبة للمعالم الأولى قول الشارح  
ولا يصير بهذا التصرف منقردا عن الصف هذا مشكل أذهوني في الصف الذي خلف الامام  
فلا يتوهم انقراؤه بسبب تأخره عن الامام قليلا الا ان يقال المراد بالصف صف المأموم مع  
الامام اذ لم يكن غيرهما

(فصل في بيان أحكام صلاة المسافر وكيفيتها من حيث القصر والجمع فيه) (قوله  
أحكام صلاة المسافر) المراد بالأحكام التسبب التامة كما تقدم غير مرة (قوله وكيفيتها الخ)  
محط تفسير بيان المراد من صلاة المسافر (قوله وينبغي جواز الجمع بالمطر) زاد ذلك  
بالنظر لما ترجم به اما بالنظر لما ترجم به الشارح فلا حاجة اليه لان قول الشارح وجمعها شامل  
لجميع بالسفر والجمع بالمطر ذكر المصنف كلامهما الا ان يقال لما كان الجمع بالمطر قليلا  
بالنسبة للجمع بالسفر كان ناهيا (قوله وفي الأصل قطع المسافة) اعم من أن يكون  
قطعها في العمران أو غيره ثم نقل لقطع المسافة خارج العمران على الوجه الآتي كذا قيل  
(قوله ولانه قطعة من العذاب) محطه على ما قبله بقيدان السفر اسم للعذاب وهو غير معروف  
فلعل الأولى ذكره عند قوله لما يلحقه من مشقة السفر ويحذف الواو ويكون تعليله ويصح  
حذف الواو وجعله تعليل لقوله لانه يسفر الخ ويصحله عقبه تأمل (قوله من ترك المألوفا)  
لعل فيه سقطا والأصل مع الالم الثاني من ترك المألوفا (قوله اذا كان السفر ثلاث مراحل  
فاكثر) نقل الصغرى ان الثلاث مراحل عند ابن حنيفة هما المرحلتان عندنا وكذلك  
قال العلامة الجوهري في شرح منبهه وعلى هذا فلا مفهوم لتبديل الأفضل القصر مطلقا  
فالمسافر ترك التقيد وبهذا العلم ما في قوله فان لم يبلغ السفر ثلاث مراحل الخ وفي الخواشي  
المدنية رأيت في الاعلام لفظين الحق ان مسافة القطع عندهم ثلاث مراحل يقطع كم مسافة  
في أكثر من نصف النهار من أقصر الايام يسيرا لا ثقلا وطله فالثلاث عندهم لا تجاوز الاثنين  
عندنا وقد ثبت في الأصل ان عندهم في ذلك خلافا فنقل اعتنا به على بعض الأقوال عندهم  
(قوله ولو تعارض القصر والجماعة الخ) الذي قرره الشيخ الحق ان الجماعة أفضل من القصر  
لان محل مراعاة الخلاف اذا لم يلزم عليه قواستصريحه شيخنا (قوله فالاعمال أفضل في  
غيرها يأتي) لعل الأولى فالاعمال أفضل في غير ما هو ويكون المراد بجماع قوله والقصر أفضل من  
الاعمال اذا كان السفر الخ (قوله وعلم المقصد) المدار على علم المسافة بان يتصدق قطع مرحلتين  
من أي جهة كان ولا يشترط قصد محل معلوم لا بالتخصيص بان يتصدق خصوصا مكة ولا بالجهة  
كان يتصدق جهة الصعيد فتأمل (قوله قال شيخنا انما أصل الخ) هذه النكته غير ظاهرة  
اذ لا فرق بين التعبير بالمسافر وبالتخصيص من هذه الجهة (قوله فان تاب ترخص وان كان  
الساقي الخ) هذا في العاصي بالسفر في السفر كما هو القرض اما العاصي بالسفر اذا تاب فلا بد

والمقاصد المكانية للجم  
في حق المقيم بمكة نفس مكة  
مكة كان أو أفاقيا وأما غير  
المقيم بمكة فيقات المتوجه  
من المدينة الشريفه قدوة  
الحليقة والمتوجه من الشام  
ومصر والمغرب الحليقة  
والتوجه من تهامة اليمن يالم  
والتوجه من نجد البجائر  
وتجد اليمن قرن والتوجه من  
المشرق ذات عرق (و) الثاني  
من واجبات الحج (رى  
الحاجا الثلاث) يبدأ بالكبرى  
ثم الوسطى ثم جرة العقبه  
ويرى شكل جرة سبع  
حبات واحدة بعد واحدة  
فلورى حباتين دفعة  
واحدة حبت واحدة ولو  
رى حصة واحدة سبع  
مرات كفى ويشترط كون  
المرى به حجرا فلا يكن غيره  
كلوا ولو جص (و) الثالث  
(الحلق) أو التقصير والأفضل  
لرجل الحلق وللمرأة  
التقصير وأقل الحلق إزالة  
ثلاث شعرات من الرأس  
حلقا أو تقصيرا أو تقا أو  
أحراقا أو قضا ومن لا شعر  
برأسه يشن له امر أو الموصى  
عليه ولا يقوم شعر غير  
الرأس من اللحية وغيرها  
مقام شعر الرأس (وسبق  
الحج سبع) أحدها (الأفراد  
وهو تقديم الحج على العمرة)

بأن يضرم أولا بالجمع من  
 صفاته ويرغ منه ثم  
 يخرج من مكة الى ادنى  
 الحل فيصوم بالعمرة ياقا  
 بعملها ولو عكس لم يكن  
 مفردا (و) الثاني (التلبية)  
 ويسن الاكثار منها في دوام  
 الاحرام ويرفع الرجل  
 صوته بها ولقظها ليك  
 اللهم ليك ليك لا شريك  
 لك ليك ان الحمد والتعنة  
 لك والمك لا شريك لك واذا  
 فرغ من التلبية صلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسأل الله تعالى الجنة  
 ورضوانه واستعاذ به من  
 النار (و) الثالث (طواف  
 القدوم) ويخص بجاح  
 دخول مكة قبل الوقوف  
 بعرفة والمعتمر اذا طاف للعمرة  
 اجزا عن طواف القدوم  
 (و) الرابع (الميت بمزدلفة)  
 وعده من السق هو ما  
 يقتضيه كلام الرافعي لكن  
 الذي في ذبابة الروضة  
 وشرح المذهب ان الميت  
 بمزدلفة واجب (و) الخامس  
 (ركعتا الطواف) بعد  
 القرع منه ويصلحهما  
 خلف مقام ابراهيم عليه  
 الصلاة والسلام ويسن  
 بالقرعة فيهما نهارا ويجهن  
 به اللواذ لم يصلحهما خلف  
 المقام في البحر والافق  
 الجنيح والافق اي موضع

الجواز الترخيص من ان يبقى مرحلتان فاكتر (قوله لكون الكلام فيهما) لانه ان الكلام  
 الا ان ليس في الجمع وقد يقال مراده ان الكلام فيهما في هذا الفصل بخلاف غيرهما فانه لم  
 يتكلم عليه في هذا الفصل (قوله وبذلك علم ان اعتبارا الخ) اي يكون المضرومان في التصديق  
 انما هو التقص لا الزيادة علم ان اعتبارا الخ (قوله فلا ترخص لهما الخ) فيه ان هذا خارج ايضا  
 بعلم المقصد (قوله ثم ان تصد الخ) هذا الاستدراك صوري بالنسبة لهما ثم (قوله وليس من  
 القرض الصميم التزمه) قال بعضهم ما يمكن لاجل ازالة الامراض والا كان غرضنا محصيا لاصل  
 السفر (قوله اي يقدم الاذى) واما الخطوة فالمراد بها خطوة البصر لان خطوة الاذى  
 لاتسع ثلاثة اقدام كما في الشرفاوى (قوله والبيع اربعة اذرع) يقيد ان الميل اربعة آلاف  
 ذراع فينقض قوله سابقا بالذراع ستة آلاف ذراع فلعل في المقام طريقتين (قوله ولو غير  
 خافاته فيه) اي ولو كان هذا السفر غير السفر الذي خافته فيه (قوله فلو تركتية القصر عند  
 الاحرام) فترجع هذه الصورة على ما قبلها غير ظاهر بخلاف ما بعدها تأمل (قوله وشك في نيته)  
 اي نية امامه وقوله فجزم هو اي المأموم (قوله اما لو بان محذرا مقبلا) الاولى ثم مقبلا (قوله  
 قدمت صلته) اي بعد ان لزمه الاتمام ولو قال قصدت بالقائه لكان أولى لانه حيث يكون  
 نصافي البعدية (قوله يستثنى منه) اي من جمع التقديم فقط خلافا لما يرويه كلام المحققين من  
 انه راجع لجمع التقديم والتأخير فكان الاولى حذف الخ وهذا الاستثناء لاحاجة اليه لانه معلوم  
 من الشرط ثم هو محتاج اليه في كلام المصنف والشارح لانهما لم يتعرضا للشرط المذكور  
 (قوله وقت الاولى حقيقة) اي من غير عند السفر وانما كان وقت الثانية وقتا للاولى حقيقة  
 لانه يجوز قضاء الظهر في وقت العصر من يوم واحد بخلاف العصر فانه لا يجوز قضاءه في وقت  
 الظهر من يوم واحد وان كانت العصر تقضى في وقت الظهر من يوم آخر (قوله فيما اذا كان  
 سارا فيهما) اي اونا ولا فيهما (قوله دوام السفر الى عقد الثانية) اي دوامه من حين نية الجمع  
 الى عقد الثانية (قوله وان لا يدخل وقت الثانية الخ) اما اذا دخل وقت الثانية قبل فراغها فلا  
 يصح الجمع ويستأنهافي وقتها على مقتضى كلام هذا البعض وهو ضعيف (قوله فالتجبه الجواز)  
 كذا في شرح م في المسئلة الاولى وخالفه محضيه واعتراض عليه واستوجبهما ما قاله يجمع من  
 عدم جواز الجمع في هذه الحالة لقوات محل النية لان وقت الثانية هو الصلاة الاولى فلم يقدر العود  
 اليها شيئا والازم اجزاؤها بعد فحلل الاولى (قوله فلا يصلي الثانية بينهما) ثم ان صلى  
 الثانية بينهما في عقد انا فصل اليسير بان خالف المعتاد في الصلاة زيادة على اثنتي عشرة ركعة لم يضرب  
 احشرفاوى (قوله اي مر فاجتهد ارض من اذان الخ) الذي ذكره ان الطول بمقدار ما يسع ركعتين  
 حقيقيتين للوسط المعتدل والقصر ما كان أقل من ذلك فان كان ما ذكره المحقق راجعا الى هذا  
 فالامر ظاهر وهو الظاهر والا كان طريقة ضعيفة (قوله اي حقيقة) وذلك بان يبقى من  
 الوقت ما يسعها جميعها فانه ان لم يرد القصر ومقصورة ان اراده وليس مراد الشارح الاداء  
 الجازي بأن يبقى ما يسع ركعة فقط وقوله قال شيخ الاسلام الخ المناسب وقال الخ لانه مقابل  
 لهذا لا تأييده خلافا لما يرويه كلامه (قوله صارت التابعة قضاء) اي فائتة حضر فلا تقصر  
 في السفر اه شوري (قوله مراعاة لعدم البطان) اي لو اشترطنا في جمع التقديم دوام



شاه من الحرم وغيره  
(و) السلام (الميت  
يقين) هذا ما صححه الرافعي  
فمكن صحيح التوى في  
زيادة الروضة الوجوب  
(و) السابغ (طواف الوداع)  
عند اعادة الخروج من مكة  
للسفر حاجا كان او لا طويلا  
كان السفر او قصيرا ما ذكره  
المصنف من سنن قوله  
مرجوح لكن الاظهر  
وجوبه (ويجوز للرجل)  
حقا كما في شرح المذهب  
(عند الاسراع من الخيط)  
من الثياب وعن منسوجها  
ومعقودها وعن غير الثياب  
من خف ونعل (وبليس  
اذا را وداء ابيضين)  
جديدين والافتظيين  
(فصل) في احكام  
محرمات الاجرام وهي ما يحرم  
بسبب الاجرام (ويحرم على  
المحرم عشرة أشياء) احداها  
(لبس الخيط) كقبض وقيام  
وتحتوليس المذوح كدوع  
او المعقود كالبدن في جميع  
بدنه (و) الثاني (تغطية  
الرأس) او بعضها (من  
الرجل) بما يمسكها  
كعمامة وطبق فان لم يعد  
سائر الميضر كوضع يده على  
بعض رأسه وكلفه ماسه  
في ماء واستنطاله بمحامل  
وان من رأسه (و) تغطية

السفر الى فراغهما لادى الى بطلان الثانية اذا قام قبل فراغها لان وقت الاولى ليس وقتا  
لثانية الا في العذر وقد زال بالاتامة بخلاف جمع التأخير فلا تطل فيه المؤخر غاية الامر انها  
قضاء (قوله الجمع بالمرحى تقديم وتأخيرا) اي هو كالسفر لا بالمطر فيشترط فيه شروط جمع  
التقديم والتأخير التي مع السفر فلا يشترط الصلاة في جماعة الى آخر ما اشترط لجمع بالمطر  
(قوله الثقلان) بشين مجمة ثم قام شدة آخره نون (قوله وهي ان يبدأ بالكلمة والخط) والظاهر  
اشتراط صحة الاطمين قبينا او قلنا كما في الجمع بالسفر (قوله اول الصلاة الاولى) هو قيد للافضل  
والافضل ولو مع التصلل من الاول كما سبق (قوله ولا يبعد الا كفاها يهلل جزم من الثانية)  
الذي في مد وغيره انه لا يجمعها في اول جزم من الثانية وان اقر بدعوى ذلك ولو قبل تمام الركعة  
الاولى تدبر

(فصل في بيان احكام صلاة الجمعة) (قوله وهي بضم الميم الخ) محل هذه الثلاث انا اريد  
بها اليوم او الصلاة واما اذا اريد الاسبوع فهو بالسكون لا غير (قوله وجمعها جمعان)  
اي بضم الميم ان كان المقرد بضمها وبالكسر ان كان المقرد بالكسر والتفتح ان كان بالتفتح واما  
اذا كان المقرد ما كن الميم جاز في جميع الجمع السكون والضم والتفتح وقوله وجمع هذا جمع قسا كن  
فقط اه يصير (قوله وقيل للجمع في يومها الخ) هذا وما بعده انما يصح له تسمية اليوم  
بالجمعة لا تسمية الصلاة بذلك التي الكلام فيها الا ان يقال وجه تسمية الصلاة بذلك بناء على  
هذه العلة وما بعدها التجوز باطلاق اسم المحل الذي هو اليوم المسمى بالجمعة على المحل وهو  
الصلاة كما في البصري (قوله خلق آدم) اي تصويره وكان بعد المصريح خلق من طين  
قلبه الروح من امل وصارت تنزل شيئا الى اسفل وله هذا مكان يتلوا في بعض  
بنه وهو طين ولما وصلت الى اقصاه طين فاقطعت بجاري رأسه وهو طين فلو وصلت الى فقه قال  
الحمد لله فقالت المسلاتكة يرحمك الله بنيا آدم اه يصير (قوله مع جواء) اي بالمد (قوله  
كان يسمى في الجاهلية يوم العروبة) كان السبت كان يسمى فيها بشيا ربوزن كآب والاحد  
اول والاثنين آهون بوزن اجد والثلاثاء بجبار بضم اوله وكسره والاربعاء وبارك ذلك والخميس  
مونس اه مضي (قوله افضل ايام الاسبوع) خرج يوم عرفة فانه افضل منه (قوله يعنى  
الله تعالى فيه) بضم حرف المضارعة لانه من اعتق ولا يصح الفتح لانه من حق وهو قاصر اه  
مرحوى واقره البصري ولعل هذا محمول على الكثير والافتقار ودعوى منه في قوله

بارب أعضاء السجود معتقها • من فضلك الوافي وأنت الوافي

والعتق يسرى بالفتى إذا الفتى • فامتن على الغالي بفتح الباقي

(قوله تسنة القبر) أي سؤال الملكين بأن يسأل سؤالا خفيا أو علنيا في جواب الملكين أو  
عبي الشيطان في ذواب القبر وإشارته عند السؤال انه الرب اه يصير (قوله فرض عين)  
وعندنا قول بانها فرض كفاية اه شين (قوله بمكة) ولعله ليله الامراء اه مد وقال الحافظ  
جمع ذلك الاحاديث الصحيحة على ان الجمعة فرضت بالمدينة اه يصير (قوله وليست ظهرا  
مقصورة) والا لاغنى عنها عند عدم قوتها (قوله اي وصحتها وانعقادها) مقصود ان بعض  
الشروط المذكورة شرط للصحة والانعقاد ايضا فالاملام والعقل شرطان للانعقاد والصحة



(الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما بعد سائر أوجب عليها أن تستتر من وجهها ما لا ينافي ترجيع الرأس إلا بوليها أن تسجل على وجهها أو بما ينافي استتار وجهها ونحوها والحق كما قاله القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر وليس القبط وأما القديفة فالذي عليه الجمهور أنه أن تستر وجهه أو رأسه لم يجب القديفة الشك وإن سترهما وجبت (و) الثالث (ترجيل) أي تسريح (الشعر) كذا عند المصنف من الحرمات لمسكّن الذي في شرح المهذب أنه مكروه وكذا حكى الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أي الشعر أو تقفه أو إزالته والمراد إزالته بأي طريق كان ولو ناسيا (و) الخامس (تقليم الأظفار) أي إزالته من يد أو رجل بتقليم أو غيره إلا إذا انكسر بعض ظفر الحرم وتأتى به فله إزالته المكسر فقط (و) السادس (الطيب) أي استعماله قصد إبعاده عن رائحة الطيب نحو مسك وكافور في نوحه بأن يمسكه على الوجه المعتاد في استعماله أو ينفثه ظاهره أو يبلطه

كما ما شرط أن يكون جوب والبلوغ شرط للانقطاع والوجوب لا العصة وكذا الحرة والخ كورية وأما العصة فهي شرط للوجوب فقط وأما الاستيطان لأن مسكّن أن يلبس على ظاهره فهو شرط للانقطاع فقط وإن كان المراد به الاطعمة كان شرطاً للوجوب لا للانقطاع والعصة وجه هذا التخصيص علمنا في كلامه من الإيهام والإيجال (قوله لا اعتبار الاستيطان) راجع لقوله وانقطاعها (قوله وبإسبيل قول الشارح أيضاً في شروط الخ) الأولى سقطه كالأخيرة (قوله ثم يجب على السكران التصدي) ومثله الجنون والمغنى عليه المتعديات (عوض (قوله ثم إن تضرر بالتطير الخ) الذي في البيهقي أن هو المريفية الانصراف قبل دخول الوقت وهو الزوال مطلقاً لا يشترط بعد الإحرام مطلقاً ما لم يحصل له علة لا تشمل عادة وأما بعد دخول الوقت وقبل الإحرام فإن زاد ضرره باستطارة فعلها ولم تقم جزمه الانصراف وإن لم يزد ضرره أو زاد ضرره لكن أقيمت الصلاة فلا (قوله لما تصورنا) احترازه عن شدّة الریح فانما يعتد في صلاة الليل لا في صلاة النهار فإذا وجدت نهاراً لا يصحكون هذا في ترك الجمعة ولله يقال الملقوا ما بعد القبر بالليل لوجود الظلمة فيه فتكون شدة الریح هذا في من من بعدت أده وقت حضور الجمعة على السعي من القبر وهو تصوير من عثر على مدرجاً وأظفر وجهه مع اشتراط بلوغ صوت النداء لصندل السمع وصوت النداء لا يصل إلى محل يجب عليه السعي من القبر (أ) أظفر واجب بأن هل اشتراط بلوغ صوت النداء في غير المقيم عليها أما المقيم بمحلها فلا يشترط عليه سماع صوت النداء كما يدل عليه قول حق المنهج مقيم بمحل جمعة أو بمسقط يلقه فيه مصندل مع صوت عال عادة الخ حيث أطلق في الأول وفيه فيما بعده كآية عليه سم فيكون كلام عثر في التصوير مفروضاً في المقيم على الجمعة فإذا كانت دار بعيدة لا يصل إلا أن سار بعد القبر وجب عليه السعي حينئذ وإن لم يسمع النداء فإذا وجدت شدة الریح حينئذ كانت عذراً في نفسه كما قررنا شيئاً في (قوله ومن حلف غيره عليه) أو حلف هو أنه لا يصل خلفه يذوق ما لا في الجمعة تسقط عنه الجمعة حينئذ وقبل في هذا يصل خلفه ولا يعتد لأنه مكروه ما كان حلفاً لبطان زوجته الملبية فإذا هي حائض وكالو حلف أنه لا يتزعزعه فواجب واحتاج إلى تركه لتصلد خلفه فيه والفرق بأن الجمعة بدل فيه تطرؤ وهل الخلاف في الجمعة إذا كان الحائض قائماً على الأبرصين والآن يصل خلفه من غير خلاف (قوله ومن الأعداء أيضاً الخ) وليس من الأعداء كونه مستأجراً ظهراً أو خجلاً أو سائماً بخلاف الجماعة فلا يجب على المستأجرين تسكرها كل يوم فيكني فعل الصلاة فرادى بخلاف الجمعة لو تعدى في الأولى واشتغل به وكان بحيث لو سلاها يتلف الخبز كان ذلك عذراً وإن حرم عليه أصل الاشتغال (ع) عثر صفوى شيق (قوله وأما) أي بشرط عدم انتفاها (ع) صفوى شيق (قوله ولو أجمعا) أي أن لم يزره (ع) صيرى (قوله فيخرج به المقيم) المناسب في منزل به المقيم لأن هذا هو الذي يكره على المراد الذي كرهه مسكّن الخبيث فرحه على قوله وما فرغ من قوله أخرجه من المذهب وما سأل في المنطوق (قوله بالمرقن الأولى) أي لأن الأولى التي بها الأدها عليه من الثانية أقيم القبرع وفرق بين من يؤدى حافطه من الدين وبين من يترع وهذا أولى ما قيل في هذا المقام (ع) شيئاً

كان كاهن الطيب ولا فرق  
في مستعمل الطيب بين  
كونه رجلا او امرأه انما ختم  
كان أو لا يخرج بقصد اما  
لو اقلت عليه الرض طيبا  
او اكره على استعماله او جهل  
تصريحه أو نسي انه محرم  
فانه لا فدية عليه فان علم  
تصريحه وجهل الفدية  
وجبت (و) السامع (قتل  
الصبيد) البري المأكول  
او ما في أصله ما كوله من  
وحش وطير ويحرم ايضا  
صيده ووضع اليد عليه  
والتعرض لجسده وشعره  
وربته (و) الثامن (عقد  
التكاح) فيحرم على المحرم  
ان يعقد التكاح لنفسه  
أو غيره بوكالة أو ولاية  
(و) التاسع (الوطء) من  
عاقلة عالم بالتحريم سواء  
جامع في حج أو غيره في قبل  
أو بر من ذكر أو أنثى  
نوبة أو مملوكة أو أجنبية  
(و) العاشر (المباشرة) فيما  
دون القريج كثر وقبلة  
(بشهوة) اما بغير شهوة فلا  
يحرم (وفي جميع ذلك) أي  
الحرمان السابقة (الفدية)  
وسياق يسلتها والجماع  
المذكور تنسبه العمة  
المقرنة اما التي في ضمن حج  
في قرآن فهي تابعة حصة  
وفسادا واما الجماع فيفسد  
الحج قبل التمام الأول بعد

(قوله اظهرا الجماعة فيها) أي الظاهر (قوله وجبت علم من هذا) أي من قوله فانه تلزمه وان لم  
تتقدمه ومن قوله واعلم ان كل من صحت الحج والمراد العلم في الجملة تأمل (قوله الا اذا أمكنه  
فعلها الحج) أي فيجوز سفره حيث شذولو وقت الجمعة محل عليه لكونه من الاربعين وبه صرح  
زي وهدوا استوجبه في الحرم ونفسه ظاهر بجواز السفره وان لم عليه تعطيل الجمعة ببلده  
كان يكون من الاربعين والوجه في هذه حرمة السفر عليه بخلاف مثل ذلك في النكاح من  
الرفقة كما هو ظاهر ولكن الذي في شرح شيخنا حر والعلامة ابن قاسم الجواز (قوله أي  
اللازمة انقضاءها) أي من حيث ذاتها يقطع النظر عن الشخص اذا يلزم من صحتها شخص  
انقضاءها به (قوله ليحرمه) يخرج اليها وسكون العين وضيم الميم قال تعالى انما يصح امر ساجد  
الله (قوله مطلقا) أي ما أم لا كل العداء لا (قوله جمع بالمدينة الحج) قد يقال لادلالة فيه على  
انها لا تصح بدون الاربعين لانه يمتثل امر اتفاقه وقد ضم جبر لهذا الدليل قوله والغالب على  
أحوال الجمعة التبع لولاه أشار به في الضميمة لرفع مذكر (قوله اذا اجتمع أربعون رجلا  
فعلهم الجمعة) فيه ان هذا الحديث انما يدل على ان وجوبها متوقف على اجتماع الاربعين وهو  
لا ينافي صحتها دونهم وان لم يجب عليهم والكلام الا في انها لا تصح الا بأربعين (قوله وأما خبر  
انقضاءهم الحج) بيان ذلك ان الخطيبين كاتبا في صدر الاسلام بعد الصلاة تقدم حجة الكلي  
بتصان من السامع والتي على الله عليه وسلم بخطيب الجمعة وكانوا يستقبلون العير بالطبل  
والتصفيق فانقضى الى ذلك وتركوا النبي صلى الله عليه وسلم فانما لم يبق منهم الا اثنا عشر  
وقيل ثمانية وقيل أربعون فقل والذى تنسب يدها انقضاء جميعا لا حرم عليهم الوادي نارا  
وزلات الآية واذا راوا وقبلوا اولها وانقضوا اليها وتركوا قائما الحج وحول الخطبة قبل  
السلام من حيث (قوله فليس فيه انه ابتأها) أي ابتأ الجمعة (قوله بل يمتثل هوهم)  
أي من غير ان يفعل ركن حال غيبتهم (قوله مع معاصهم) أي بان كان كل من  
الانقضاء من هوود الغير قبل شروعه في أركانها أو بعد الشروع وأعاد التي لهم ما تقدم من  
الاركان (قوله وان اكمل الاعداد أربعون) ان كان المراد باكمل الاعداد ما كانت جميع  
كسوره صحيحة فالأربعون ليست كذلك اذ لا تلت لها صحيح ولا صدم وان كان المراد بالاكمل  
الاشرف لانها لا تخلو من ركن ولان الانسان يفرغها ولان الانبياء تمت على رأسها كان المناسب  
بحمل تلك الامور على كاذر لا كما صنع وان كان المراد ان مراتب الاعداد أربعة وهي  
الاحاد والعشرات والمئات وأحاد الالوف وما بعده تكرر لها وكل مرتبة من هذه المراتب  
تسعة فترتبة الاحاد تسعة من جنس الاحاد ومرتبة العشرات تسعة من جنس العشرات  
وعكذا فاذا ضربت اربعة مراتب في احاد كل مرتبة فهي تسعة كأن الحاصل ستة وثلاثين  
فاذا ضمت اس المرتبة الرابعة الى ذلك وهو اربعة لان اس كل مرتبة جميعا كأن الحاصل أربعين  
كان ذلك تكافرا ان كان المراد غير ذلك فليبينه من وقف عليه والله أعلم (قوله أن تصح امانة  
كل منهم بالبقية) المعتمدان شرط الاربعين ان تصح صلاة كل منهم لنفسه (قوله وفيهم أي قصر  
في العلم) مقتضى الشرط المذكور انه لا تصح الجمعة حيث كان هناك تاركي وهي وان لم يقصر  
في التعليم فلا وجه لهذا القيد وأخذه هو منهم هذا التقيد انما يناسب المعتمد لا ما يرى

عليه المحض تأمل (قوله ولو نقصوا الخ) شامل لما لو نقصوا في الركعة الأولى منها أو شمل  
لما لو نقصوا في الركعة الثانية وشامل لما إذا طلوا فوراً وشامل لما إذا عادوا بعد طول الفصل  
عرفاً وهو كذلك الأولى المسئلة الأولى فانهم إذا عادوا فوراً وكان قبل الركوع مع غفلة من  
القائفة لم يفتد في على ما مضى وأما إذا نقصوا بعد ركوع الأولى وقبله ولم يغفوا القائفة  
وان عادوا فوراً فيها فيجب الاستئناف اهـ زى اهـ يجزى (قوله بطلت) أي الجمعة فقط ان تعذر  
استئناف جمعة أخرى فيجب الظهر بما على ما صلوا منها دليل قوله فيتمها الخ وبطلت الصلاة من  
أصلها ان أمكن استئناف جمعة أخرى كما قررنا فينا العشاء اهـ يجزى (قوله وان لم يكونوا  
سمعوا الخطبة) أي وان لم يقرؤا القائفة حيث لم تكونوا معها بان ركع الامام عقب اتمامهم  
لكن محل هذا ان قرأها الاولون قبل ان يقرأهم سواء كان ذلك في الركعة الأولى ولو بعد الركوع  
من ركوعها أولى الثانية قبل الرفع من ركوعها اهـ شيئاً اهـ يجزى (قوله بشرط ان يكونوا  
سمعوا الخطبة) ويشترط ايضاً ان يكون ذلك قبل ركوع الأولى وان تكونوا من القائفة قبل  
ركوعه والمراد ان يدركوا القائفة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع لانهم حينئذ  
أدركوا القائفة والركعة اهـ اج اهـ يجزى (قوله فاعبر بعقابه أهله وماله) فان كان أهله في  
أحد هما وماله في الآخر فالعبرة بعقابه أهله (قوله بل هو الصواب) تحديقاً للمراد بالقرض  
حالا بضمه والشرط كذلك وانما تفرق الشروط وتختل في التعبير ليكون الشط الطالب ومع امكان  
الجواب لا صوابية (قوله فيه اشارة الى ان المراد بالطمأنينة الخ) محصلة اهـ فافحص الطمأنينة  
بكونهم بين السجدين مع انها ليست خاسية تلك اذا تفرق في الركوع والاعتدال والسجود بين  
الاشارة الى ان المراد بالطمأنينة هي نفس الجلوس بين السجدين أي فيكون جلوس الخطيب  
بين الخطبتين بقدر جلوس المصلين بين السجدين هذا اهـ ادم (قوله أي ظهر من حاله الهجر) أي  
ظهر له ذلك بان علمه أو ظنه بخلاف ما اذا توجهه وليس المراد ظهر لغيره بالفعل لتلافي قوله ولو  
مع جهل حاله (قوله بان هجر حاله الصلاة) أي طرأ له الهجر حينئذ (قوله وجعله أصلاً مقبلاً)  
أي بان يقاس عدم كفاية الايمان بالضعف في التشهد على عدم كفاية الايمان في الخطبة (قوله  
بصل على نفسه) شامل للخطبة وغيرها (قوله ليس قبيحاً) أي لانه يكتفي بتخصيص الحاضرين  
(قوله كونه باخروي) فان هجره سقط ولو سقط البصري وقيل بأن البصري ان لم يهبط  
الاخروي قياساً على الصلاة اهـ عوض (قوله وبين العامة والسلطان بعينه) المعقولة مباح  
لا بأس به (قوله ان لم يكن في وصفه مجازفة) فيه ان المجازفة في وصفه ليست من العامة حتى  
يحتز منها الا ان يقال ان العامة قد يشغل عليها كان يقول اللهم انصر السلطان الذي أختي  
جميع أهل الشرك اهـ يجزى (قوله بهيئتوا أسفوا سمعوا) أي بان لا يكون هناك مانع  
لصهم فلا يلزم من الاسماع بمعنى رفع الصوت السماع بالقوة (قوله ومحمل اشتراط كون  
أركان الخطبة بالعربية ان كل في التوم عربي) ليس معناه انه اذا كان الامام عربياً لا يجب  
عليه ان يخطب بالعربية الا اذا كان القوم الذين يسمعون الخطبة فيهم شخص عربي بل المراد  
ان محل اشتراط كون الخطبة بالعربية اذا وطل في القوم شخص عربي يخطب لهم فان لم  
يوجد شخص عربي يخطب لهم كفي ان يخطب بغير العربية ان لم يكنهم تعلم العربية فان أمكنهم

الوقوف أو قبله أم بعد  
التصل الاول فلا يفسد  
(الاعتدال التكاح فانه  
لا يفسد ولا يفسده الا  
الوطء في القرح) بخلاف  
المباشرة في غير القرح  
فانها لا تفسد (ولا يخرج)  
الحرم (منه بالقصد) بل  
يجب عليه المحض في فاسده  
وسقط في بعض النسخ قوله  
في فاسده أي التسلط من ج  
او محبرة بان ياتي بقصة  
اعماله (ومن) أي والحاج  
الذي (فانه الوقوف بعرفة)  
بعد رآ وغيره (فصل) حتماً  
(بصل مرة) فبأي بطواف  
ومنى ان لم يكن سوى بعد  
طواف القدوم (وعليه)  
أي الذي فاته الوقوف  
(القضاء) فوراً قرضاً كان  
نسكه او قبلاً وانما يجب  
القضاء في ثوان لم يشأ من  
حصره فانما حصر شخص  
وكان له طريق غير التي وقع  
الحصر فيها لزمه سلوكها  
وان علم القوان فان مات لم  
يقض منه في الاصح  
(و) عليه مع القضاء  
(الهدى) ووجود في بعض  
النسخ زيادة وهي (ومن  
ترك ركناً) مما يتوقف عليه  
الحج (لم يهل من احرامه  
حتى يأتى به) ولا يجزى ذلك  
الركن بدم (ومن ترك  
واجباً) من واجبات الحج

(لزمه الدم) وسابق بيان  
الدم (ومن ترك سنة) من  
سبق الحج (لم يلزمه تركها  
شي) ونظيره من كلام المتن  
الفرق بين الزك والواجب  
والسنة  
(فصل) في أنواع الدماء  
الواجبة في الاحرام بترك  
واجب أو فعل حرام  
(والدما الواجبة في  
الاحرام خمسة أشياء أحدها  
الدم الواجب بترك نكاح  
أي ترك ما موبه كترك  
الاحرام من الميقات (وهو)  
أي هذا الدم (على الترتيب)  
فيعب أولاً بترك المأموه  
(ثاني) يجزئ في الاضحية  
(فان لم يجد) ها أصلاً أو  
وجد ما يزيد على فن مثلها  
(تصيام عشرة أيام ثلاثة في  
الحج) لمن قبل يوم عرفة  
فيصوم سادس ذي الحجة  
وسابعه وثامن (و) صيام  
(سبعة) إذا رجع إلى أهله  
وطنه ولا يجوز صومها في  
أثناء الطريق فان أراد  
الانامة بمكة صامها كافي  
الحرم ولو لم يصم الثلاثة في  
الحج ورجع لزمه صوم  
العشرة وفرق بين الثلاثة  
والسبعة بأربعة أيام ومدة  
امكان السير إلى الوطن وما  
ذكره المصنف من كون  
الدم المذكور دم ترتيب  
بموافق لما في المروضة

فلنقول بتعلو الم تصح جمعهم بل يجب عليهم فعل الظهور وانما أول ما عارنه بمذاكر ليوافق ما ذكره  
مد على التحرير من اقتراط كون الخطبة عربية وان كان القوم بجماعة ما وافقتهم العلم بالوفا في  
الجملة وما ذكره مد موافق لما في المنهج والخطيب ودر وعبارة المنهج مع شرحه ونشره  
كونه ما عر يتبين والمراد اذ كانهم لا لاجاع السبق والخطب فان لم يكن ثم من يحسن العربية  
ولم يمكن تعلوها بغيرها أو أمكن تعلوها وجب على الجميع على سبيل فرض الكفاية  
فيكن في تعلوها واحد فان لم يفعل مصوا ولا جعة لهم بل يصلون الظهور وأجاب القاضي عن سؤال  
مأذنة الخطبة بالعربية اذ لم يعرفها القوم بل فاندتها العلم بالوفا من حيث الجملة اه قوله  
خطب بغيرها أي بغيره ولو لم يفهمها القوم وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه اه زى على المنهج  
(قوله الآية) هي كالتأنيذ فلا يترجم عنها اذ لم يفهمها بالعربية بل يأتي بدلها بذكر  
أودعها فان لم يحسنه القوم بقدرها كافاً للجزع من التأنيذ في الصلاة اه يجزئ نقلاً  
عن النووي (قوله أو نوم) ضيفوا المعقبات كالصوم (قوله لم لا يضر معها الخطيب) لحيث  
الشرط اصحاح تسعة وثلاثين ومما عهم خلافاً لظاهر كلام المتن فيسبب تعال الظاهر الشارح  
(قوله على من منه المنع) أي ان خرج من الطلوة الموهدة فاندخل من أولها بالجمع سلم  
على كل من مر عليه كغيره كاف قل اه يجزئ (قوله وان يلتفت إلى عينه وسلم) الأولى  
حذف قوله وان يلتفت إلى عينه لانه ليس في المنهج وغيره والسلام عليهم اتملوه بعد الصعود  
لاقبله عليهم وهو غير السلام المتقدم ويجب به السلام في الحائض كافي البصري (قوله  
نباخنا بئنا باليمن) أي من المرقع عند نزوله بناؤه باليمن أيضاً كقوله قل اه يجزئ (قوله  
جاء إلى اليمن على اليسار) أي تحت صدره ولو أمكنه شغل اليمن بغيره والتبر وارسالي اليسرى  
فلا بأس شرح مد يجزئ على المنهج (قوله فلا يتألم) معناه انهم قالوا ان الأولى ان  
يلبس أحسن ثياب في العيد وان المعزة في الحسنين فلا يلتفت إلى الثاني في الثمن  
هو الأفضل فينقل ما هنا من أن الأفضل هو الاخير فأجاب بأنه لا منافاة لان الاخير أفضل  
من حيث الذات فلا يلتفت إلى ان غير ما فضل من حيث غلوا الثمن فنظر وأجاب الجمعية طينية  
الذات وفي الصلحية الضالمة اعاة الحكمة في كل تدبر (قوله وإيهام العين مضياً) أي غضب  
العين أو غضب سبابة اليسرى وقوة وإيهام اليسرى قبلها أي قبل إيهام العين لما رابا العقبة  
في كلامه أو لا البعدية وهذه طريقة الفزائي كما حكاه النووي عنه في المجموع والذي  
اختاره النووي في شرح مسلم ان إيهام اليسرى اتملوه بعبارة سبابتها خلافاً للفزائي فالنوى  
موافق للفزائي الا في إيهام اليسرى فتنبه ما ذكره المتن في النووي غير مسلمة بل ما ذكره منسوب  
لفزائي كما علمت وليس مراد المتن ان إيهام اليسرى قبل اليسرى نفسها لانه لم يقل به النووي  
ولا الفزائي وعبارة الصفة والمعنى في كيفية تقليم اليدين ان يبدأ بمضمة يمينه إلى خنصرها ثم  
إيهامها ثم خنصر يدها إلى إيهامها على التوالي واليمين ان يبدأ بخنصرها إلى إيهامها  
اليسرى على التوالي التبت (قوله أو خسر اليسرى) هكذا في بعض النسخ بلا بانه قد ذكر  
الباب بمدة وله بوا خسر وفي بعض النسخ بالباسع حذف اللام منه أو غضب اليسرى أو  
من جملة الكلمة المشار إليها (قوله من قص الاظفار) كذا في بعض النسخ فيقرأ بقل حركة

وأصلها وشرح المذهب  
 لكن التي في المتهاج تبعا  
 لعمروانه دم ترتيب ولطيف  
 فيصبا ولا شاة فان عزمها  
 اشترى بغيرها طعاما  
 ونسقى فان عزمها من  
 كل مديونا (والثاني الدم  
 الواجب بالخلق والرفقة)  
 كالطيب والدهن والخلق  
 اما الجيع الرأس او ثلاث  
 شعرات (وهو) اي هذا  
 الدم (على الضيق) فيصبا  
 اما (شاة) تجزى في الاطعمة  
 (او صوم) ثلاثة ايام او  
 التصدق بثلاثة آصع على  
 ستة صا كن) او قراء  
 لكل منهم نصف صاع من  
 طعام يصير في القبطرة  
 (والثالث الدم الواجب  
 بالاحسان فيقتل) الممن  
 بنية القتل بان يفسد  
 الخروج من مكة بالاحسان  
 (ويجوز) اي يذبح (شاة)  
 حيث احصر ويطلق راسه  
 بعد الذبح (والرابع الدم  
 الواجب بقتل المبدوهو)  
 اي هذا الدم (على الضيق)  
 بين ثلاثة امور (ان كان  
 السيد مملوكا مثل) والمراد  
 بمثل السيد مملوكا في  
 الصورة وذكر المستنف  
 الاول من هذه الثلاثة في  
 قوله (أخرج المثل من الدم)  
 اي يذبح المثل من الدم  
 ويصلى على صاحبك

الهمزة الثانية الى اللام وفي بعض النسخ قص الاطراف (قوله وعالم فاضل يدونهما) اي يظهر  
 فضله وشرقه بالقص في تلوهما وفي بعض النسخ يدونهما بالقلم لينة بعد الله الى اصلها همزة  
 والاولى الى لان المقصود بيان فضائل القص في الايام ورفاته وفي التفة وعلى السنة الناس  
 في ذلك وألمه اشعا منسوبة لبعض الأئمة وكله زور وكذب (قوله في غير عشر في الجنة)  
 أو في لمن لم يرد التفتية وفي بعض النسخ حذف قرأه أو فيه وهو خلاف الصواب (قوله  
 أو بغيره لعل أخذ الظفر الخ) هذا هو الذي أشار اليه الشارح (قوله واضح) وجه ذلك انه  
 فيما استدلى به لولم يقتصر على الواجبات لزم اخراج بعض الصلاة المقصورة بالذات من وقتها  
 ولا كذلك ما هنا اذا الاصلان مستحب

(قوله في بيان صلاة العبد وما يطلب فيها) (قوله عوائد) اي قصه (قوله  
 لزومها في الواحد) في هذا التعليل نظر لا تقاضه جيزان ومسايق فان اليه لازمة فيها ومع  
 ذلك جمع كل منهما بالواو والواو في وضع الموازين فالظاهر في التطيل ما حكمه بقبيل ولهذا  
 عكس في المصباح فقدم التعليل الثاني وحكي الاول بقبيل فقال جمع السيد على أمهات فرائض  
 وبين أحواد الخشب وقيل لزوم الياء واحدة اه يجزى (قوله بحق) ليس قيد بحق لوزنوا  
 مكة لهنس لهم الجماعة أيضا فان صلاوا جماعة كل خلاف السنن وحكمته الضيق عليهم  
 لا تتفاهم بأعمال الصل والتوجه الى مكة عن إقامة الجماعة والخطبة اه مداني (قوله لولم  
 يذكر الخ) أجيب بأنه استثنى من مقتدر يدل عليه قوله اما الجمهور فنصير الخ (قوله لانها ذات  
 سبب) اي وهو دخول الوقت فساوى قول غيره لانها ذات وقت اي ولا يكره في الاوقات الخمسة  
 التي من جلها وقت الطلوع الا بالاسباب اما لا أو لم يصيب متأخر وصلاة العبد ليس  
 كذلك بل سيما تقدم كماله الاجهوزي على الخطيب هذا كلامه وفيه ان شيخ الاسلام  
 لم ينظر لذكره اهتم من حيث الوقت حتى يرد عليه هذا كروا لاقبال بالطلان والظاهر ان تطر  
 انما هو الخروج من الخلاف وعدمه وبهذا ذلك يمكن جعل الكراهة في كلامه على الخليفة  
 التي هي خلاف الاولى (قوله كادتها) اي خاضعته الى الاداء في الكيفية المذكورة (قوله  
 وضوءه بالعمود) اي وبالقرآن ومنها البسطة ولو هو اه شرعا في (قوله فان لم يجعل فسورة  
 الكافرون) هذا ليس في مروج وكذا قوله فسورة الاخلاص (قوله في الاركن) اي والسق  
 (قوله ولا يخطب الخ) اي يكره له هذا الخليفة ان يخطب بغير اذن الامام او علم رضاه  
 ذلك فان خاف فتنة حرمه ورسن للامام ان يصرح بها لادن فيها (قوله مشتركا بينهما) وايضا  
 والتمناه فيهما واحد (قوله وكذا البلة الاضيق) اي فالتكبير الواقع فيها خلف الصلوات  
 مرسل وان كان ايضا مقيدا فله جهتان فالتشبه في كلامه ليس من كل وجه وفي حاشية التصريح  
 ما يفيد ان القليوبي قائل بأنه مرسل فقط ويمكن ان الله شي تبعه وقوله اي عقب صلاة لولم  
 الصبح على القبر اي الزمن وقال اي عقب طلوعه لوانق قوله لا في وان لم يعل الصبح وقوله الى  
 آخر وقت العصر وهو القروب فلولم صلاة قبل القروب ص (قوله وأقله به لالة العشاء  
 او الصبح في جماعة) عبارة الصغرى وغيره وأقله بصلاة الصلوات في جماعة والعزم على الصبح في  
 جماعة (قوله وقيل على القطع) هو معنى ما قبله وقوله وقيل على التمييز لا يظهر اذا لمعنى

الحجزم وفقراته فيجب في  
 قسطن التمامية وفي فقر  
 الوحش وحده بقرة ول  
 الفزال صغروبية صود  
 الذي له مثل من الت  
 مذكورة في المطولات  
 وذكر الثاني في قوله (او  
 قومه) اي المثل بداهم قيمة  
 مكة يوم الانحراج (واشترى  
 بغيره طعاما) مجزائي  
 المقطرة (وتصدق به) على  
 من كان الحزم وفقراته  
 وذكر المصنف الثالث في  
 قوله (او صام من كل مديونا)  
 وان بقي اقل من مديونا  
 منه يوما (وان كان السيد  
 محال لمبله) فيتخير بين  
 امرين ذكرهما المصنف في  
 قوله (اخرج بغيره طعاما)  
 وتصدق به (او صام من كل  
 مديونا) وان بقي اقل من مدي  
 صام منه يوما (والخامس  
 اتم الواجب بالوطء) من  
 فاقل عليه عاليا لغيره سواء  
 جامع في قبل او بر كاسق  
 (وهو) اي هذا اتم الواجب  
 (على الترتيب) فيجب به أولا  
 (بدنة) وتطلق على الذكر  
 والاخي من الابل (فان لم  
 يجدها فبقرة فان لم يجدها  
 فبع من الغنم فان لم يجدها  
 قوم البدنة) بداهم بدنة  
 معك وقت الوجوب  
 (واشترى بغيره طعاما  
 وتصدق به) على ما يكون

لوقاته كما كبر من جهة الكبر على اه مستحق والغالب على التميز بالحدود  
 (فمفسر في بيان احكام صلاة الكسوفين وما يطلب فعله لاجلها) (قوله بصياولة  
 جرم القمر الخ) كيف هذا مع ان علمه الهبة قالوا ان الشمس قد دلتها ثمانية وستون مرة  
 والقمر قد دلتها ثمانون مرة فيكون القمر مدس المقدار في الشمس فكيف ان السدس يذهب  
 ضوء الكل مع ان نوره مستغن من ضوء الشمس فليمر اها اطلقى ويحباب بان الشئ الصغير مع  
 البعد يجب الكبر (قوله فاذا حال جرم الارض الخ) لامانع من ذلك وان كانت الشمس في  
 السماء الرابعة وهو في سماء الدنيا لان قدرة الله صالحة (قوله ويحيرى) (قوله وقيل غير ذلك) اي ككون  
 الكسوف لبعض وانكسوف لكل (قوله اي عند كسوفها) لادليل على ذلك بل  
 الظاهر من الآية انها سبقت لرد على من بعد الكواكب كذا في الصغرى (قوله لانه الانهر)  
 اي ولانه الموافق لقول المتروك على لكسوف الشمس الخ (قوله وكونهم ابر كوعين الخ) صلف  
 على تعيين اي ويجب كونهم ابر كوعين اورد كوع فلا يجوز زيادة كوع ثالث لقادى الكسوف  
 وليس معطوقا على مدخول الب في قوله يكونها التلا في قوله فان اطلق الخ (قوله اقرب عما  
 سلكه الشارح) اي لان ما سلكه الشارح هو ادنى الكمال والمذكور في المتن اعلى الكمال (قوله  
 يد ايا القرض الصبي) اي ولو عند ذواته وبينه وضيق رفته (قوله ثم يصلاة الميت) اي لما ينشئ  
 من تغير الميت بتأخيرها وعلله ان لم يصح اختياره لوقته فغيرها والواجب تصديقها مطلقا ويكون  
 الاشتغال بموارثتها عذرا في اخراج الصلاة عن وقتها (قوله ثم يصلاة العبد) لان صلته أكد  
 من صلاة الكسوف (قوله ثم يصلاة الكسوف) لكن بحقه فلا يزيد على هو سورة الاخلاص  
 بعد الفاتحة في كل قيام ثم القرض او العبد لكن يؤخر خطبة الكسوف من القرض (قوله  
 هو مستدرج) يجب عنه بانه اغتد كذلك لتلاوته ان في السجود زيادة كغيره ولاجل قيم  
 الركعة (قوله هو المخذ كما مر) له مر على سبيل الاشارة في قوله ولا يبطل الاعتدال ولا  
 الجلوس بين السجدين فانه يبيد ان يبطل السجدين تدبر (قوله فتكون اوعى الواو) هذا  
 على التبعة التي وقعت في المعرف بها (قوله وهي السب) اي لان الاولى فيهم انها بعدهما  
 ما والمراد انهما بعد كل منهما لكن هذا الابهام بعيد (قوله في الجمعة وضريحها) اي في خطبة  
 الجمعة (قوله الا التزيين وضريحها) اي التزيين بالثياب النفيسة وضريحها كاخذ القفر والشعر  
 والتطيب لان الاثنى بالمال تزلزلت وفيه ان التزيين ليس من الشروط كما يوجهه كلامه الا  
 ان يقال مراده وما عدا ذلك اي من بقية الشروط والمتدوبات وفيه من التسخف والترتيب  
 وضريحها ولعل المراد بالترتيب تقديم الخطبتين على الصلاة فانه غير مستدوب هنا بل لا يصح اذ لا بد  
 من تأخير الخطبتين عن الصلاة هنا (قوله كما علم مما مر) لعل الاولى بما يأتي اي في الخاتمة (قوله  
 وهذا القنوت بالاجلاء بخلاف الخ) في العبارة فقط وحققا ان يقول وهذا القنوت بالاجلاء  
 بالنسبة للصلاة بخلاف الخ (قوله احيا طاني الجناحين) قبل انه لا يظهر في الثاني وقد يقال  
 هو ظاهر فيه ايضا من حيث دفع المقدسة وهو التلبس بالعبادة العامة  
 (فمفسر في بيان احكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها) (قول الشارح واعتدالين)  
 أين الاعتدال الثاني فان القيام بين الزكوة وبين قدسها هو فيما في قوله بشايعين وبمعد ذلك



بين الركوعين اعتدال وذلك لما في الصبر من انه يرفع رأسه من الركوع قائلاً لا حول ولا قوة الا بالله الذي يدفع لكل قبيح ولو تصدق بالدرهم لم يجزه (فان لم يجد) طعمها (صام) عن كل مذموم) واعلم ان الهدى على قسرين أحدهما ما كان من احصاء وهذا لا يجب بئس الى الحرم بل يدفع في موضع الاحصاء والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب او فصل حرام ويختص بغير الحرم وذلك كالحنف في قوله (ولا يجزئها الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) واقل ما يجزئ ان يدفع الهدى الى ثلاثة ما كين او قراء (ويجزيه ان يصوم حيث شاء) من حرم او غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل ولو احرم ثم جبن قتل صيد الحرم في الاظهر (ولا يجوز قطع ثمره) اي الحرم وتضمن الشجرة الصغيرة يتره والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الاختصاص ولا يجوز أيضا قطع ولا قطع ثبات الحرم الذي لا يستثنى التماس بل رقت بئس أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه (والهمل) بضم الميم اي الحلال (والحرم في ذلك) المحسوم السابق (بواه) ولما فرغ المصنف

بين الركوعين اعتدال وذلك لما في الصبر من انه يرفع رأسه من الركوع قائلاً لا حول ولا قوة الا بالله الذي يدفع لكل قبيح ولو تصدق بالدرهم لم يجزه (فان لم يجد) طعمها (صام) عن كل مذموم) واعلم ان الهدى على قسرين أحدهما ما كان من احصاء وهذا لا يجب بئس الى الحرم بل يدفع في موضع الاحصاء والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب او فصل حرام ويختص بغير الحرم وذلك كالحنف في قوله (ولا يجزئها الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) واقل ما يجزئ ان يدفع الهدى الى ثلاثة ما كين او قراء (ويجزيه ان يصوم حيث شاء) من حرم او غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل ولو احرم ثم جبن قتل صيد الحرم في الاظهر (ولا يجوز قطع ثمره) اي الحرم وتضمن الشجرة الصغيرة يتره والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الاختصاص ولا يجوز أيضا قطع ولا قطع ثبات الحرم الذي لا يستثنى التماس بل رقت بئس أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه (والهمل) بضم الميم اي الحلال (والحرم في ذلك) المحسوم السابق (بواه) ولما فرغ المصنف

بين الركوعين اعتدال وذلك لما في الصبر من انه يرفع رأسه من الركوع قائلاً لا حول ولا قوة الا بالله الذي يدفع لكل قبيح ولو تصدق بالدرهم لم يجزه (فان لم يجد) طعمها (صام) عن كل مذموم) واعلم ان الهدى على قسرين أحدهما ما كان من احصاء وهذا لا يجب بئس الى الحرم بل يدفع في موضع الاحصاء والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب او فصل حرام ويختص بغير الحرم وذلك كالحنف في قوله (ولا يجزئها الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) واقل ما يجزئ ان يدفع الهدى الى ثلاثة ما كين او قراء (ويجزيه ان يصوم حيث شاء) من حرم او غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل ولو احرم ثم جبن قتل صيد الحرم في الاظهر (ولا يجوز قطع ثمره) اي الحرم وتضمن الشجرة الصغيرة يتره والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الاختصاص ولا يجوز أيضا قطع ولا قطع ثبات الحرم الذي لا يستثنى التماس بل رقت بئس أما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه (والهمل) بضم الميم اي الحلال (والحرم في ذلك) المحسوم السابق (بواه) ولما فرغ المصنف

من محاملة التلوق وهي  
العبادات الخفية محاملة  
التلوق فقال

هـ (كتاب أحكام البيع  
وغيرها من المعاملات)  
تقراض وشركة والبيع  
جمع بيع والبيع لغة مقابلة  
شيء بشيء فدخل ما ليس  
بمال كنسج واما شرعا  
فأحسن ما قيل في تعريفه  
انه قليل من ماله بما عاوضه  
بأن شري أو غلبت منفعة  
مباحة على التأنيد بين  
مالي فخرج بمعاوضة القرض  
ولقد شرع الربا ودخل  
في منفعة قليل حق البناء  
ونخرج به من الأجرة في  
الأجرة فانها لا تسمى غنا  
(البيع ثلاثة أشياء)  
أحدها بيع عين مشاهدة  
أي حاضرة (جائز) إذا  
وجدت الشروط من كون  
المبيع طاهرا منتقاه  
مقبورا على تسليمه للمنفعة  
عليه ولا يذوق في البيع  
من إيجاب وقبول فالأول  
حكم قول البائع أو القائم  
مضاهيه بملكك وملكك  
يكذا والثاني كقول المشتري  
أو القائم مقامه اشتريت  
وتملكك وهو هما  
(و) الثاني من الأشياء  
(بيع شيء موصوف في  
القيمة) ويحتج هذا بالعلم  
(جائز إذا وجدت) قيم

النظم للأمر كـ (قوله ولا نهم رجا كانوا سبب القبط) المناسب ذلك عند قوله يكره  
أخراجهم بأن يقول ويكره أخراجهم لأنهم رجا كانوا سبب القبط (قوله ولا يجوز الزيادة  
عليها) التي في المداينى نقلا عن هو وجع أنه يجوز الزيادة والتسوية بصلاة العبد ليس من  
كل وجه (قوله ولا يتقيد الخروج) أي للصلاة وقوله وكذا الصلاة أي لا تقيد بوقت لانها ذات  
سبب فتدور مع سببها (قوله بعد مدرا الخطبة) أي ثلثها كما تقدم (قوله ويجعل بطون  
الأكف الخ) المعنى كما قاله السيد فبما جعله وعش جعل القلهور إلى السما معنا مطلقا  
(قوله من رقت الماشية) الأولى من ارتعت لأن اسم فاعل التلوق على وزن فاعل لا على وزن  
مفعول (قول المصنف اللهم على الطراب) من هنا إلى علينا لا يقال في خطبة الامتناء التي  
الكلام فيها انما يقال ان تضرروا بكثرة المطر فادعوه فذكره هنا وأشار العبادي لجوابه بان  
ذكره في الخطبة من قبيل الاحتراس كما قال الشاعر

فنى ديارك غير مفسدها • صوب الربيع ودعيتهمى ٥١

(قوله بنو كذا) فان قال مطرنا في نو كذا لم يكره والنوم مقروط بعضهم من المنازل في المغرب مع  
النوم وطلع ربيعهم من المشرق مقابلهم من ساعتى كل ليلة إلى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم  
إلى انقضاء السنة الألفية فان لها أربعة عشر يوما ثم النوم عند الجوهرى هو القروط وعند  
الاصمى هو الطلوع

هـ (فصل في بيان أحكام صلاة الخوف) هـ (قوله ليس بعد إلا يجوز في صلاة النفل أيضا) حاصل  
ما في الشيخ عوض ان القرض الاداء يجوز في سائر الأنواع وكذا النفل الموقت الذي تشرع  
فيه الجماعة كالعيد والتراويح واما النفل الموقت الذي لا تشرع فيه الجماعة كالغنى والنفل  
ذوالسبب كصلاة الكسوفين فلا يجوز ان الا في النوع الرابع وهو صلاة شدة الخوف واما النفل  
المطلق فلا يجوز في نوع من الأنواع الأربعة واما القرض القضا فان فات بصذر لم يجر في نوع  
من الأنواع الأربعة الا اذا خاف الموت وان فات بلا عذر جاز في الأنواع الأربعة ا هـ وبإشارة ع ش  
على هر مثل تعبيره بالصلاة القرض والنفل وسيأتي التصريح به على تفصيل لا مطلقا بعد  
قول المصنف في الكيفية الرابعة وقرم عند الاصطلاح وبإشارة ع هـ وتصريحهم بالقرض  
هنا لانه الاصل والافلو صوابه صلا لا يجر فيه الكيفيات الأربعة لغير حوايه في الرابعة  
من جواز نحو عيد وكسوف لا امتنعا لانه لا يقوت وجبت فيصملا استثناءها أيضا من بقية  
الأنواع ويحتمل العموم لان الرابعة يختص لها المانع من كراهة البطالات ما ليس في غيرها ا هـ  
وكتب عليهم قوله لانه لا يقوت الخ قال في شرح الروضه من ذلك يؤخذ انها تشرع في غير  
ذلك أيضا كسنة القريضة والتراويح وانما لا تشرع في القائمة بعذر الا اذا خيف قوتها  
بالموت ا هـ ويؤخذ منها أيضا انها لا تشرع في النفل المطلق ا هـ وعليه فالظاهر انه لا يأتي فيها  
لم يفعل جماعة كل رواتب بل والمكتوبات اذا صليت فرادى الا صلاة شدة الخوف دون غيرها  
لعدم اتفاق حنفيا من التفريق في ذلك ثم ان أمكنهم التناوب بأن تصل كل جماعة وحدها مع  
بواستغفارهم فلو اواصلا صلاة شدة الخوف ثم قيل انه اذا تباينوا بالمدى بينهم ان القائمة بغير  
عذر فصل في الخوف ويرد عليه انها لا تقوت أيضا اللهم الا أن يقال لما كان مأورا بالمبادرة إلى

(الصفة على ثلث وصفية من صفات السلم الآتية في فصل السلم (و) الثالث (يسع عين غايبة لم تشهد) المتعاقدين (فلا يجوز) يعها والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصلة وقد يشعر قوله لم تشهد بأنها ان شوهت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن محل هذا في عين لا تنغير غالبا في المدة المتخللة بين الرؤية والشراء (ويصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك) وصرح المستفتا بفهم هذه الاشياء في قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا متنجسة كخمر ودهن متنجس وهو مما لا يمكن تطهيره (ولا) بيع (ملا) متنجسة فيه كعقرب وغمل وبيع لا يتنع (فصل) في الرباه بالثب مقصورة افة الزيادة وشرا مقابله عوضا آخر مجهول تماثل في معيار الشرع حالة العقد او مع تأخير في العوضين أو أحدهما (والرأى) حرام وانما يكون (في الذهب والنقصة وفي المطعومات) وهي ما يتسلسل غالب الظن اقتباها وتفسكه أو تدأوا ولا يجري الربا في غير ذلك (ولا يجوز بيع الذهب)

فعلها خروجا من المعصية ونحوه في فعلها مسارعة لتخلص من الاثم ثم رأيت والشارح صرح بذلك في حواشي شرح الروض اه وعبرة من ذلك التي أشار إليها ع ش ويصل في هذا النوع أيضا العبد والكسوف بقسميها والرواتب والتراويح لا الاستعفاء فانه لا يغتفر ولا القساة بعد ذلك الا اذا خيف فوتها بالموت بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر فيعفى يظهر اه (قوله بناء على ان الرابع) اي وهو الثالث هنا اي صلاة شدة الخوف (قوله بعضها ايضا في القرآن) وذلك البعض هو صلاة بطن نخل وذات الرقاع بل وصلاة عمنان فان آية واذا كنت فيهم فانت لهم الصلاة فتشتمل هذه الانواع الثلاثة (قوله وحينئذ فلا يختص النوع الرابع بكونه في القرآن) بل الانواع الثلاثة الباقية في القرآن أيضا خلافا لما يوجهه كلام الشيخ خط من اختصاص النوع الرابع بالقرآن الا ان يجب من خط بان مراده ان الرابع اختص القرآن بحديثه فيه صريح في قوله تعالى فان خستم فربا لا أو ربكنا (قوله هو قيد لجواز هذا النوع الخ) المعتمد انه قيد لجواز الصلة في صلاة عمنان فقط وشرط لنية في صلاة ذات الرقاع و بطن نخل وغيره معتبر من اصله في صلاة شدة الخوف (قوله ولا تجوز صلاة نوع الخ) هذا ظاهر في غير صلاة بطن نخل عنيفة الامام الجواز في أي موضع بل هي جائزة في الامن أيضا (قوله وكون اقتداءا لمقتضى بالتنقل الخ) يقيد أن صلاة بطن نخل عند نية الامام الامامة في الامن في اختلاف وليس كذلك اذ هو مخالف لما في صلاة الجماعة من ان الاصلية خلف المعادة مندوبة كما ان الاعادة خلفها مندوبة وحاصل ما يقال ان الامام هنا ليس له أن يفرقهم فرقتين ويصل بكل فرقة مرة ويمنع من صلى معه أو لامن الصلاة معه ثانيا ولا يسن لذلك في الامن والا فصلاة الامام معادة سنة في الخوف والامن ولو كانت صلاة لما مومنين المتقين به اصلية وقولهم لا يسن اقتداءا لمقتضى بالتنقل مخصوص بالتنقل المحض كما عبر به الحنفى أو المطلق كما عبر به الشيخ عوض وهذا صلاة الامام ليست كذلك لانها صورة فرض بل قال بعضهم انها فرض كذا يستفاد من حواشي الخطيب وقال السيد الذهبي حاصل القول في اقتداءا لمقتضى بالتنقل ان اقتداءا لمقتضى بالتنقل غير المعيد مكرره لاختلاف احوال المعيد فقبل انه ليس من محل الخلاف المذهبي وقبل منه وعليه فقبل مكرره كما هو الاصل في مراعاة الخلاف وقبل مباح لما قبل ان المعادة فرض وهذا في الامن أما في الخوف فالأقضاء فيه بالمعيد مندوب كما في بطن نخل واستشكل بان هذا لا يتم الاعلى القول بان المعادة ليست من محل الخلاف اما على مقابلة فلا وجه للندب بل اما الاباحة أو الكراهة كما قيل في الامن وأجيب بانها في الخوف ليست من محل الخلاف ولو قلنا في الامن انها مندوبة على تسليم انها في الخوف أيضا منه فعل مراعاته ان لم يخالف سنة صحيحة وقد خالفنا في الخوف فلم يعتبر فان قيل يمكن الاستغناء عن ذلك بتعدد الامام وانما يعلم فعله صلى الله عليه وسلم لان العصاة يرضى الله عنهم لا يثرون عليه صلى الله عليه وسلم غيره فلهذا سوى بين الفريقين في كونهم يقتدون به قلنا في حالة الخوف قطعوا النظر عن ارتكاب مثل هذه التكليفات وتطروا لما ورد ومع ذلك فتعدد الامام أفضل اه ومما ينبغي التنبيه عليه ان هذه الصلاة وان كانت معادة في حق الامام لا يجب عليه فيها نية الامامة فهي مستتاف من وجوب نية الامامة في المعادة كما نقله ع ش عن شيخه التوحيدي قال ويوجه بان

بالذهب ولا القصة كذلك  
 أي بالقصة مضروبين كانا  
 أو غير مضروبين (الامثال)  
 أي مثلاً بثل فلا يصح بيع  
 شيء من ذلك متفاضلاً وقوله  
 (تقدياً) أي حالاً لا يدفأ  
 بيع شيء من ذلك مؤجلاً  
 لم يصح (ولا) يصح (بيع  
 ما ابتاعه) الشخص (حق  
 يقبضه) سواء ابتاعه للبائع  
 أو لغيره (ولا) يجوز (بيع  
 اللحم بالحيوان) سواء كان  
 من جنسه كبيع لحم شاة بشاة  
 أو من غير جنسه لكن من  
 ما كحل كبيع لحم بقرة  
 بشاة ويجوز بيع الذهب  
 بالقصة متفاضلاً لكن  
 (تقدياً) أي حالاً مقبوضاً  
 قبل التفرق (وكذلك  
 المظهورات لا يجوز بيع  
 الجنس منها بجنس الآخر مثلاً  
 نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل  
 التفرق (ويجوز بيع الجنس  
 منها بغيره متفاضلاً) لكن  
 (تقدياً) أي حالاً مقبوضاً  
 قبل التفرق فلو تفرق  
 المتبايعان قبل قبض كله  
 بطل أو بعد قبض بعضه فبطل  
 قولاً تفرق الصفقة (ولا  
 يجوز بيع الفرر) كبيع عبد  
 من عبده أو طير في الهواء  
 (فصل) في أحكام الخيارات  
 (والتبايعان بالخيار) بين  
 أعضاء البيع وفسخه أي

الاعادة وإن حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لفك كان الجماعة طلبت منه لاجلهم  
 (قوله ولا خلاف في ذبه) أي اقتداء المقتضى بالنقل هنا قد صلت ما فيه فمأمل (قوله وعند  
 ركوعها وجوباً) أي دفع الأثم فقط لا بطلان الصلاة بتركها وإن أفهمه المدعي إذا بطلان  
 الأباهوى لوجود السبق بركنين حيث كذا يفيد كلام البصري ومعه كافي حاشية شيخنا ما لم  
 يقصد السبق بركنين فأكثراً ولا بطلان الصلاة بمجرد الركوع من غير نية المقارفة لانه قصد  
 المبطول وشرع فيه (قوله وكذا بطن فخل) أي اسم لموضع من فخل (قوله لترقب مع صلاتهم فيها)  
 أي لأن بعضها جماعة وبعضها قرأى بالنسبة للطائفة الأولى وبعضها فيه الاقتداء بحقيق  
 وبعضها فيه الاقتداء بحكمي بالنسبة للطائفة الثانية (قوله لانه وقوف يمكن فيه القتال)  
 يؤخذ منه عدم جواز الخراصة في الجلوس بين السجدين لأن المقاتل لا يستغنى عن القيام فلم  
 يحفل تطويله مع عدم حصول القرض به (قوله ليكون لسمع الاربعين فائدة) أي لجمع  
 التصرم ليكون الخ (قوله لا يضر التصرم حال التصرم) وحيث قد فلامنى لاشتراط سماع  
 الاربعين الخطبة في القرعة الثانية (قوله أي ان يكون فعلهم الصلاة الخ) اخرج المتن عن  
 ظاهره وكان الظاهر في كلام المصنف رجوع ضمير يكون للعدو ويكون المعنى الثالث أن يكون  
 العدو في حالة خوف المدين وفي اماعلى ظاهرها أو بمعنى مع تدبر (قوله ولو لواعنه) أي كما  
 في صلاة ذات الرضاع وبطن فخل وقوله أو اتصموا أي كافي صلاة عصفان (قوله ولو ولو صلاوا كذلك  
 الخ) هذا جار في الأنواع الاربعه لكن قوله فاضوا يحتاج لتفسيرين يقال قضى من اشقلت  
 صلاته على مبطّل احتل في الخوف ولم يحفل في الأمن كتطويل الاعتدال في صلاة عصفان  
 والافراد بركعة في صلاة ذات الرضاع عوض (قوله أو نادر) مكرر مع الحريق (قوله ونخرج من  
 أرض الخ) في الشرع فادى أن عليه القضاء على المعتمد (قوله وهذا جار في الاضرب الثلاثة الخ)  
 ضعيف والمعتقد أنه خاص بصلاة متقدمة لطرف وأما غيرهما فيصلى أول الوقت بلا تفصيل  
 (فصل في اللباس) (قوله أي الذي كور العقلاء) لا بد من زيادة قيد البالغين (قوله أي  
 استعماله الخ) هذا مع التخييل بالجلوس وما بعده يدل على أن المراد باللبس في كلام المصنف مطلق  
 الاستعمال عرفاً سواء كان على وجه اللبس أو لا فليست يضييع قول الشارح وكذا يحرم  
 استعمال ما ذكر على جهة الاقتراض الخ لانه داخل في كلام المصنف على هذا فالمناسب لكلام  
 الشارح ابقاء اللبس على ظاهره وما عدا اللبس مطلقاً كما أشار إليه الشارح بقوله وكذا يحرم  
 الخ وبهذا تعلم أيضاً ما في قول المتن كما يشير إليه بعد (قوله كلبلوس عليه) أي من غير حائل  
 وإن لم يخط (قوله ولو لصادق امرأة) أي حيث كان الكاتب وجلاها شرفاً (قوله ورسم)  
 أي قشر (قوله ولو لتابوتى) هذا أحد قولين في المسئلة فليهما أنه كسرة الكعبة (قوله ان  
 خلا عن قد) فان تركت بالنقد حرم على المعتمد خلافاً لما نقل عن البلقيني شرفاً (قوله  
 وقد علل الامام الخ) فيه أن هذا لا يصلح حلة بل حكمة لان الله تعالى قد ورد مع العلل وجوداً وعدمها  
 فتتضمن انه لو اتقى ممن بعض الرجال الشهامة لا يحرم أو وجدت في بعض النساء يحرم وليس  
 كذلك فمافيه حكمة لانه اذا حكمه لا يضر تخلفها بهيرى (قوله وازرار) سواء كانت  
 ازرار الثياب أو ازرار الطرايش على المعتمد (قوله بخلاف ما اتخذ لجرد القنية) أي أي ونوبه

أوبعير لمن يحل له لبسه (قوله تحلية المصنف) أي بأن توضع قطع رقيقة من ذهب أو فضة  
على الورق وأما التقوية وهو أن يذيب الذهب والفضة ويجعله الورق طرام لأن فيه إضاعة  
مال بلا حاجة وأما كتابة القرآن بالذهب والفضة خلال لأن فيه تعظيماً للقرآن (قوله أو دهن)  
أي بصيت يطلق عليه عرفاً أنه من غير وقوله كالحرير أي فيحرم على الرجل دون المرأة (قوله  
وفي كلامه العطف الخ) وجهه أن التضم معطوف على لبس المعمول ليصرم والقرم معطوف  
على الحرير المعمول لبس وبعد ذلك فيه نظر لأن محل المنع إذا كان العاطف واحداً كما في قولك  
زيد قائم وعمر جالس على القول بأن العامل في المبتدأ لا يمتد إلى العطف المتبداً وكان العطف  
من عطف المقررات بخلاف ما إذا كان العاطف متبداً كما هنا فمما عطفان لا عطف واحد  
لأنه هو محل المنع على أن الأصح الجواز إذا كان أحد العالمين جازاً كما هنا وكما في قولك في الدار  
زيد والخبرة عمرو تأمل (قوله ومحل استعمالها فراشاً ما لم يكن من ركنها الخ) لأنه لا محل  
لها استعمال المزركش ذهب أو فضة إلا في لبس فقط دون غيره والحاصل أن سائر أنواع  
الذهب والفضة يجوز استعمالها للنساء ومن ذلك القباقيب فيبوزها المتخاض من ذهب أو فضة  
إلا في صورتين الأولى استعمال الأولى والثانية المنسوج والممقود والمطرز بهما إذا فرشت  
أو تدترت به بخلاف ما إذا لبسته (قوله والمطرز بالابرة) اعلم أن التطريز له صورتان الأولى أن  
ينسج بالابرة على الثوب فهذا يشترط فيه شرط واحد وهو أن لا يزيد وزنه على الثوب والثانية أن  
ينسج الحرير خارجاً كالشريط ثم يوضع على الثوب فيشترط شرطان الأول أن يكون عرضه بقدر  
أربع أصابع وأن لا يزيد وزنه على الثوب وأما الطول فلا يتقيد بقدر وأما الترفيع فهو أن يوضع  
قطع حريرية خاصة في محل من الثوب للزينة وحكمها كالصورة الثانية من صورتين التطريز  
وأما التطريز أي التصفيف فهو معتبر بعبادة أمثاله اه عوض (قوله بحذف الالف) أي  
مع كسر الكاف وقصها وعلى كل فالتاء منسدة (قوله يحرم لبس نجس الخ) حاصل ما في هر  
والخطيب وحواشيه أن الأدي يحرم عليه لبس النجس إذا كان في عبادة تبطل به أو لزم عليه  
التضع بالنجاسة فإن لم يكن في عبادة لم يلزم عليه تضع بالنجاسة حل لبسه للمتنجس لأن نجاسته  
عارضته سهلة الإزالة ومثل اللبس غيره كالفرش وأما النجس فيحرم على الأدي لبسه سواء  
كان مغلفاً بجلد كلب أم لا بجلد ميتة شاة في عبادة أم لا لزم عليه تضع أم لا ونحوه باللبس غيره  
كالاقتراش والتدتر فاته محل سواء كان مغلفاً أم لا ما لم يكن في عبادة تبطل به أو تضع بالنجاسة  
ومحل جواز استعمال المتنجس والنجس بلبس أو غيره في غير المسجد أما المسجد فلا يجوز استعمال  
ما ذكر فيه الحاجة لأنه لا يجوز إدخال النجاسة المسجد الحاجة تنزيهاً ويجوز للنجس  
أن يلبس دابته جلداً نجساً إذا لم يمس عليها إلا بجلده نحو الكلب فلا يجوز لبسه إلا لنحو الكلب  
المغلف بنجاسته فيعمل له أن يلبس الكلب جلداً الخنزير وعكسه لا ستواتهما في غلط النجاسة وبهذا  
تعلم ما في كلام المحقق وسياق بعضه (قوله في عبادة الخ) راجع للمتنجس فقط لما علمت من  
حرمة لبس النجس مطلقاً (قوله ولو أقر أدي) أن كان راجعاً لقوله فلا يحرم فلا يظهر إذا المتوهم  
أنما هو الأدي غنى الغاية أن تكون به وإن كان راجعاً لقوله يحرم أول الكلام فإن كان غاية  
في حرمة لبس النجس فلا يصح أن يجوز الباس دابته نجساً غير مغلف كما علمت وإن كان غاية في

يشتبه لهما خيار المجلس في  
أنواع البيع كالسلم (مال  
يتصرفاً) أي مئة مدم  
تصرفهما عرفاً أي يتقطع  
خيار المجلس أما يتصرف  
المتبايعين بينهما ما من  
مجلس العقد أو بأن يختار  
المتبايعان لزوم العقد ولو  
اختار أحدهما لزوم العقد  
ولم يختار الآخر فورا سقط  
حقه من الخيار وإن  
الحق لا أثر (ولهما) أي  
المتبايعين وكذا الأحدهما  
إذا وافقه الآخر (أن  
بشرط الخيار) في أنواع البيع  
(إلى ثلاثة أيام) وتجب  
من العقد لمن التفرق فلو  
زاد الخيار على الثلاثة بطل  
العقد ولو كان المبيع مما  
يفسد في المدة المشترطة بطل  
العقد (وإذا وجد بالمبيع  
صيب) موجود قبل القبض  
تنقص به القيمة أو العين  
نقصاً بقوت به غير من  
صحیح وكان الغالب في  
جنس ذلك المبيع عدم ذلك  
العيب كزنا رقيق وسرقته  
واباقه (فالمشتري رده) أي  
المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة)  
المتفرقة عن الشجرة (مطلقاً)  
أي عن شرط القطع (الأبعد  
بدق) أي ظهور (صلاحها)  
وهو فيها لا يتلون انتهاه  
سألهما إلى ما يتقدمها  
فأياها لا بد من وجوه

بمان ولين تن وقمايتون  
 بأن ياخذ في حمة أو سواد  
 أو صفرة ~~سكا~~ أصناف  
 والأبيض والبلج أما قيل  
 بدو الصلاح فلا يصح بيعها  
 مطلقا لا من صاحب  
 الشجرة ولا من غيره إلا  
 بشرط القطع سواء ميت  
 العادة بقطع الفقرة أم لا ولو  
 قطعت شجرة عليها ثمرة  
 جازيها بلا شرط قطعها  
 ولا يجوز بيع الزرع  
 المختص في الأرض إلا  
 بشرط قطعه أو قلعه فإن  
 بيع الزرع مع الأرض  
 أو منفردا عنها بعد اشتداد  
 الحب جاز بلا شرط ومن  
 باع ثمرا أو زراعا لم يبد  
 صلاحه لزمه ماله قدر  
 ما تنموه الفقرة وتسلم من  
 التلف سواء من البائع بين  
 المشتري والمبيع أو لم يصل  
 (ولا) يجوز (بيع ما فيه  
 الربا منه رطبا) بكون  
 الطاء المهملة وأشار بذلك  
 إلى أنه يعتبر في بيع الربوات  
 حالة الكمال فلا يصح مثلا  
 بيع عنب بذهب ثم استثنى  
 المصنف عما سبق قوله (الا  
 اللين) أي فانه يجوز بيع  
 بعضه ببعض قبل تحيينه  
 وأطلق المصنف اللين فتشمل  
 الحليب والرائب والخميض  
 والحامض والمبار في اللبن  
 الكيل جني يصح بيع

حرمة لبس المتجسس فلا يصح أيضا اذ يجوز له البس دابته متجسسا كما علمت أيضا (قوله  
 والافتراض والتدثر كاللبس) أن كان المراد أن افتراض التجسس والتدثر به مثل لبسه فهو غير  
 مسلم لجوازهما دونهما كما تقدم وأن كان المراد أنهما كلبي المتجسس على التفصيل المذكور فيه  
 فهو مسلم إلا أن كلامه يوهم العموم والعموم فاسد كما بين (قوله) ثم يحرم عليه لبس جلد  
 الخ) أن كان استدرا كاعلى قوله والأفلا يحرم فلا يصح لأن قوله والأفلا يحرم متعلق بلبس  
 المتجسس لا بلبس التجسس كما تقدم بيانه وأن كان استدرا كاعلى قوله ولولا غير آدمي أي نعم  
 يحرم على الشخص الباس غير آدمي جلد مطلق لم يصح أيضا اذ الغاية ليست راجعة لقوله  
 والأفلا يحرم الرابع لبس التجسس والمتجسس حق يصح هذا وبالجملة فهذه العبارة غير محرمة  
 والله الموفق للصواب

(فصل في بيان أحكام تجهيز الميت وما يتعلق به) (قوله) تجهيز الميت (أي غسله وتكفينه  
 والملاعة عليه ودفنه) (قوله) وما يتعلق به (أي بالميت من قوله ولا بأس بالبكاء على الميت وقوله  
 ويعزى أهله الخ) (قوله) المعبر عنه (أي عن الميت أي جنسه المتصق في الجمع لأن الجنائز جمع  
 فلا يصح التعبير بها عن المفرد والمراد أنه يعبر بالجنائز عن الأموات بقيد كونها في النعش  
 سواء كان مفردا للجنائز بالكسر أو بالفتح فالميت في النعش يطلق عليه جنازة بالفتح والكسر  
 ولذلك قابل هذا بقوله وقيل الخ) (قوله) اسم الميت (أي بقيد كونه في النعش خلافا لظاهر  
 المثنى) (قوله) اسم للنعش (أي بقيد كون الميت فيه اذ لا يسمى نعشا الا حيث لا يتغير عليه  
 بعد) (قوله) أن لم ير النعش (أي بان أراد الميت أو أطلق وهذا ظاهر على القول الأول  
 والثالث أما على الثاني فتوجه الصحة في صورة الإطلاق بان جنازة بالكسر صار حقيقة  
 عرفية في الميت وبعضهم قال بعدم الصحة في صورة الإطلاق لأن اللفظ عند الإطلاق ينصرف  
 للمعنى الحقيقي ويجري نظيره هذا الكلام فيما إذا قال أصلى على هذه الجنائز بالفتح) (قوله)  
 وينبغي ولو مع الميت) أي تغليب المبتل (قوله) وبقي خمس الخ) وبقي أيضا احضار الماء وحفر  
 القبر ونحو ذلك مما يتعلق بالميت سم (قوله) نخرج من أصل التركة) أي إلا الزوجة وخادمها  
 فتجهيزهما على زوج خفي ولو لم يرته منها ونخرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة أبيه  
 وإن لزمه نفقة في الحياة والمراد بالفق خفي الفارة وهو من يملك زيادة على كفاية يومه وليتسه  
 ما يصرفه في التجهيز والمراد بالخدم المملوك للزوجة والمستأجر بالنفقة فإن كان مستأجرا  
 بالاجرة لم يجب تجهيزه على الزوج اه شرعاوى (قوله) على من عليه نفقة) أي في الجملة من سيد  
 وقريب سواء في الميت الأصل والفرع والصغير والكبير للجهز بالموت والفقن وأم الولد والمكاتب  
 لانصاخ كتابته وانما قيل في الجملة لادخال الفرع الكبير والمكاتب وأما البعض فإن لم يكن  
 فيه وبين سندهما يأنفوا ضم أو كانت فعلى من مات في ذبته اه شرعاوى (قوله) وتقيده  
 بهذه الثلاثة الخ) محصل ما أشار إليه المثنى فتلاعن شيخه ان الشارح ان أما أن اجتماع  
 الأمور الأربعة التي هي الفصل الخ في كل واحد من القيود الثلاثة أي في كل ميت اجتمع فيه  
 كل واحد من القيود الثلاثة ورد عليه أنه معلوم لا يتفاد مطلقا اذ لا قط الذي لم تعلم حياته  
 فانه لم يجتمع فيه الأمور الأربعة مع اجتماع القيود الثلاثة فيه وإن أراد الأربعة كلاً أو



الرائب الحليب كبلان  
تقاروا وزنا

• (فصل) في احكام السلم •

وهو والسلف لغة بمعنى واحد

وشرا يبيع شئ موصوف

في النعمة ولا يبيع الا بايجاب

وقبول (ويصح السلم حالا

ومؤجلا) فان اطلق السلم

انفرد حالا في الاصح وانما

يصح السلم (فيا) أي لشي

(تكمال فيه خمس شرائط)

احدها (أن يحسكون)

المسلم فيه (مضبوطا بالصفة)

التي يختلف بها الغرض

في السلم فيه بحيث يتقن

بالصفة الجاهلة فيه ولا

يكون ذكر الاوصاف على

وجه يؤدي لغرزة الوجود

في المسلم فيه كلؤلؤ بكاء

وجارية واختار ولها

(و) النافر (أن يكون جنسا

لم يخطأ به غيره) فلا يصح

السلم في المختلط المقصود

الاجزاء التي لا تنضب

كهريسة ومجهون فان

انضبطت اجزأؤه مع

السلم فيمكن والشرط

الثالث كونه في قوله (ولم

تدخله التسلل حالته) أي

بأن دخلته لطبخ او شيء فان

دخلته النار لتغير كالمصل

والسمن مع السلم فيه

(و) الرابع (أن لا يكون)

المسلم فيه (مبينا) بل دينا

بعضه فلا يخلو واحدا عما صدق عليه منطوق القيود ومفهومها عن هذا المعنى وان كان بعض  
افراد المفهوم كالخربي والمرتد لا يجب فيه شئ منها الا ان هذا البعض لا يلتفت اليه فيثبت  
لا يحتاج لتقييد بهذه القيود الثلاثة ويحتمل ان يحصل ان تقييد الشارح كلام المصنف بهذه  
القيود الثلاثة لا يصح لانه ان اراد المصنف بقوله يلزم الخ أن كل ميت يجب فيه اجتماع  
الاربعة من الغسل والتكفين والصلاة فانه فيحتاج حينئذ لتقييد بالقيود الثلاثة ليصح  
كلام المصنف كما فهم الشارح ورد عليه أن المصنف لا يصح له ان يريد هذا المعنى لانه معلوم  
الاتفاق قطعا ان لا يجب اجتماع الاربعة في كل ميت كما هو ظاهر وان اراد المصنف أن كل ميت  
يجب فيه هذه الاربعة كالأوبعضا بمعنى أن كل ميت لا بد أن يوجد فيه جميعها أو بعضها فهو  
ظاهر لا يحتاج لتقييد بعد ذكره الشارح اذ لا يخلو واحدا من المسلمين والكفار والمهرمين وغير  
المهرمين والشهداء وغير الشهداء من هذه الاربعة بل لا بد من وجود جميعها أو بعضها وان  
اتفت الاربعة في بعض افراد الكافر كالخربي والمرتد اذ لم يوجد فيهما شئ من الاربعة لانها  
لا يراد ان على المصنف لاحاقهما بالكلام في الاحادار فقطاعا عن درجة الاعتبار فقوله لانه  
ان اراد أي المصنف وقوله في كل واحد منها أي من الاصناف المذكورة وهي المسلم والكافر  
والمهرم وغيره والشهد وغيره وقوله فهو معلوم الاتفاق قطعا أي فلا يصح للمصنف ان يريد هذا  
كما فهم الشارح حيث زاد تلك القيود وقوله وان اراد أي المصنف أي كما هو الواقع والمراد  
وقوله فلا يخلو الخ أي حينئذ لا يحتاج لتلك القيود التي زادها الشارح وقوله وان اتفت كلها  
في بعض افرادهم أي كالخربي والمهرم لكن لم يكثر المصنف بما ذكر من الخربي والمرتد لسقوطه  
عن درجة الاعتبار للاحدار الموتى لاحاقهما بالكلام ويحتمل أن يقرر كلام الحق بوجه آخر  
محصوله أن تقييد الشارح كلام المصنف بهذه القيود الثلاثة لا يصح لان الشارح ان اراد  
اجتماع الاربعة أي تقييد المفهومات وهي الكافر والمهرم والشهد فهذا الاتفاق معلوم قطعا  
لا يحتاج لتقييد عليه بتلك القيود اذ من المعلوم أن الكافر والمهرم والشهد لا يجتمع فيه  
الاربعة الكاملة وان اراد الشارح أن هذه الاربعة لا توجد في المفهومات لا كلا ولا بعضا  
بمعنى انه لم يوجد منها شئ أصلا لا في الكافر ولا في المهرم ولا في الشهيد فلا يصح اذ لا يخلو واحد  
من هذه الثلاثة عن الاربعة لان المهرم وجدت فيه الاربعة غير كلمة والشهد وجدت فيه اثنان  
منها والكافر وجدت فيه اثنان منها ايضا واتقاء الكل انما هو في بعض الصور وهو الخربي والمرتد  
وهذا البعض لا يلتفت اليه فقوله لانه ان اراد أي الشارح وقوله اجتماع الاربعة أي تقييد  
وقوله في كل واحد منها أي من المفهومات الثلاثة وقوله فهو معلوم الاتفاق أي فهذا الاتفاق  
معلوم قطعا لا يحتاج لتقييد عليه بزيادة القيود وقوله وان اراد كلها أو بعضها أي ان اراد  
الشارح كل الاربعة أو بعضها تقييد المفهومات وقوله فلا يخلو الخ أي فلا يصح لانه لا يخلو الخ  
وقوله وان اتفت كلها في بعض افرادهم أي كالخربي والمرتد ويصدق ذلك يمكن الجواب عن  
الشارح بناء على التقريرين الأخيرين أما على التقرير الاول منها فيقال لان السلم ان المصنف لم يرد  
الاول بل اراده ومراعاة التقييد بعد ذكره الشارح ولم يصرح بتلك القيود لان في الميت للعهد  
الشري والمعهود وهو ما ذكره الشارح وعلى الثاني منها فيقال لان السلم ان حكم المفهومات

تصلو كان معينا كالمثل  
 البك هذا التوب متلافي  
 هذا العبد قليس سلم  
 قطعوا ولا ينفقوا ايضا  
 في الاظهر (و) الخامس  
 ان (لا يكون) (من معين)  
 كالمثل البك هذا الدرهم  
 في معار من هذه الصورة (ثم  
 لخصه المسلم فيه ثمانية  
 شرائط) وفي بعض النسخ  
 وبصح المسلم بقلية  
 شرائط الاول مذكور في  
 قول المصنف (وهو ان  
 يصفه بعد ذكر جنسه  
 ونوعه بالصفات التي  
 يصف بها الثمن) فيذكر  
 في السلم في رقيق مثلا نوعه  
 كركي أو هندي وذ كونه  
 أو ثوبته وسنه قريبا وقده  
 طولا أو قصرا أو أربعة ولونه  
 كأيض ويصف سائحه  
 بسمرة أو شقرة ويذكر في  
 الإبل والبقر والغنم والخيول  
 والبغال والخيول الذكورة  
 والانثى والسن واللون  
 والنوع ويذكر في الطير  
 النوع والصفر والكبر  
 والذكورة والانثى والسن  
 إن عرف ويذكر في الثوب  
 الجنس كقطن أو كان أو  
 حرير والنوع كقطن عراقي  
 والطول والعرض والغلة  
 والدقة والصفاقة والرقعة  
 والتعومة والخسوة  
 ويقاس بهذه الصور غيرها

معلوم لا يحتاج للتنبيه عليه خصوصا والمقصود بهذا الكتاب المبتدئ فتأمل (قوله ولومع  
 الاشتباه) أي كرقيق الصغير الذي لم يعلم اسلامه لعدم العلم بسلام ما به فلا تصح الصلاة عليه  
 لاشتباها حاله علينا وأما لو اختلط مسلم بكافرا فانه يصلي على الجميع ويقول حينئذ اللهم اغفر  
 للمسلم منهم ما أوعى واحدة واحدة ويقول حينئذ اللهم اغفر له ان كان مسلما ويقتدر التردد  
 في السنة للضرورة والاول أفضل (قوله لا يجعله قسما مستقلا) الحق أنه اذا قبلت الأربعة  
 بالكمال يكون قسما مستقلا (قوله لان القط يخالف الشهيد في الفصل في بعض أحواله)  
 الاولى حذف بعض لان غسل الشهيد حرام من غير تفصيل وأما غسل القط فهو واجب فيها  
 اذا علمت حياته أو ظهر خلقه ومباح فيها اذا لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه وليس هناك حالة يحرم  
 فيها الفصل أي ويخالفه أيضا من جهة ان السقط ليس له صلاة يحرم فيها الصلاة والغسل ويجب  
 فيها الدفن والتكفين كالشهيد (قوله وجب ازالته الخ) أي ان لم يكن معقوا عنه والاجاز  
 ولو أدى لإزالة المذكورة سم وفي مد امتناع غسله ان أدى الى الإزالة مع كونه معقوا عنه  
 وأن ما قاله سم ضعيف (قوله وقيل غير ذلك) منه انه يشهد على الامم يوم القيامة اه مد  
 (قوله أي ولو احتال) أي لتدخل مسئلة الانكشاف في الحرب الآتية (قوله أو في زمن  
 الطاعون) أي ولو بفساده وكذا يقال فيما بعد (قوله صابرا) خرج ما اذا لم يصبر وقوله محسبا  
 أي مدخرا أو ابذل عند الله خرج ما اذا لم يكن محسبا بان كان صابرا لاجل اظهار القوة  
 والنصاعة ولا لاجل الرياسة مثلا (قوله أو غير مباني طلب العلم) الاولى أن يقول أو في طلب العلم  
 فان مطلق الغربة من أسباب الشهادة وكذا طلب العلم ولو في بلد ولوعلى فراشه من الشهادة  
 الميتة على ضرورة ان صبرت كما قاله الصغرى نقل عن شيخه السجسي (قوله وان عصى بركوب  
 البحر) راجع لقوله أو غير يار قوله والغربة راجع لقوله أو غير يار (قوله فنقول المستعان بهم  
 شهيد) مقتضى كونه لا تظن لمسوس القتال خلافة لان هذا قال بغاوة ونقل عن سم ما يؤخذ  
 منه الجواب بان الاصل في قتال الكفار أن يكون مقتضيا للشهادة فلم تظن تبعيته لقتال  
 البغاوة بخلاف قتل المسلم المستعان به في قتال الكفار فانه تظن تبعيته لقتالهم المقتضى  
 للشهادة فتأمل (قوله كما أشار اليه الشارح) أي بقوله أو يبي فانه يشير الى أن المدار على  
 العلم بأي وجه (قوله ما في الكبير مطلقا) أراد بالاطلاق الحالتين الاوليين فقط أي علمت  
 حياته أولا لا ما يشمل الحالة الاخيرة التي هي عدم ظهور الخلق لعدم تأنيها اذا تأني عليه ستة  
 أشهر الا وهو كامل الخلق وظاهره ولذلك قال سم على المنهج في تفسيره الاطلاق نزل جيا أو ميتا  
 وحديث ان أحدكم يجمع خلقه الخ مع آية والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين مع آية  
 وحله وفصله ثلاثون شهرا دليل على ان الستة أشهر يوجد عندها نفع الروح ولا بد وهو مسروق  
 بالتصوير الذي هو الخلق هذا ما ارتضاه شيخنا القويسي قال فاذا فرض ونزل بعد الستة مضمغة  
 أو علقه كان الحكم بكونه ابعد ما منظره واقبه لحسبان المرأة لا الضيقة والافه ونازل بدون  
 الستة فيترتب عليه من العدة والنفقة ونحوهما ما يترتب على النازل دونها اه غافي حاشية المنهج  
 من قوله فكذلك الكبير وان لم يظهر خلقه لا يستقيم كما علمت اه ثم نقل على الخطيب عبارة مد وفيها  
 وان لم تعلم حياته فترجع حواشيها شيعي والتظاهر الثاني على خلاف المادة (قوله أو الاولى

وبسدر الخ) بقيد حسابان مجموع ما ذكر ثلاثا والذي في المنهج وسياق حسابه واحدة الا أنه يمكن  
الجمع (قوله واكثره سبعة) لعل هذا ضعيف والا فاكثره تسعة بتقديم القولية وما زاد اسراف  
وبدل عليه كلامه الاتي (قوله ولا يغسل نحو الملائكة) أي من ليس مكلفا ولا من جنس  
المكلفين كطير وحيوان آخر أما الجن فيمكن تغسيلهم كما في البصري لتكليفهم (قوله ويمكن  
لو غسل نفسه كرامة) لعل عدم وجوب غسله فليأمنع أنه يجب لو أحس ثانيا بعد أن غسل كما في  
مهم لكون الحيلة الثانية هنا غير حقيقية أو تصور المسئلة بما إذا تشكلت روحه بعد خروجها  
بصورته وغسلته كما حكوا ذلك عن الاستاذ المنوفي فيكون المشاهد شخصين بفصل أحدهما  
الآخر اه شيق (قوله فيطلب في غسله ترك الطبيب) أي وجوبه بمصرم الطبيب لكن لا فدية  
على فائه على المعتد اه صفوى (قوله مع شمولها) أي لان قوله وترى صدق بالواحدة وقوله  
مرعاة لقوله ويكون الخ أي فاته من السكال والواحدة ليست منه تأمل (قوله والرجل أولى  
بالرجل) أي وجوبه ان كان المعنى أولى من المرأة الأجنبية وتنبأ ان كان المراد أولى من المرأة  
المحرمة وكذا يقال في قوله والمرأة أولى من المرأة أي وجوبها وأنها كما مر اه بصري (قوله غير  
رجعية) ان قلت ان غير الرجعية شامل للبائن قلنا هي خارجة بقوة أول الزوجية ومفهومه بالاولى  
لان الرجعية اذا كانت كالأجنبية فالباين أولى (قوله ولو تكف غيرها) الاول أن يقول ولو تكف  
من يصرم جهم معها كآخها لان تكاح غيرها لا يخل بشكاحها اه عن بصري (قوله بلامس)  
أي شبا على المعتد اه ايعاب وقد وافق وعلى جواز كل من انظر والمس بلا شهوة ولولما بين  
السرة والركبة ومنعهما بشهوة ولولما افترقا اه بصري (قوله ثلاثا يقتض وضوء) أي  
الحى أي لا الميت لانه غير مكلف (قوله بما يبارد) أي ما لم يعلب اه بصري (قوله ما تلا الى  
ورائه) أي ليسهل خروج ما في بطنه لان اعتداله قد يصب ما في بطنه (قوله ويضع) أي الفاسل  
يمينه على كتفه أي الميت (قوله لقضاء) أي على قضاء (قوله ملقوفة) أي وجوبه في غير الزوجين  
لجواز المس والنظر فيهما قل فيصرم في غير الزوجين من ما بين سرة الميت وركبته وكذا النظر  
ويكره فيما بعد ذلك اه مد بصري (قوله سوائيه) أي وباقى عورته ح ليصبري (قوله ندبا)  
المدحوب هو كون الرذالية اما في كفته أو قبره أو ما دفن الساقط فواجب كالساقط من حي ثم مات  
عقبه اه بصري (قوله ثم يصرفه الى شقه الايسر الخ) ويصرم كبه على وجهه ما احترا ما له وان  
جائزه حيا مع الكراهة لانه حقه كما ذكره داه بصري (قوله ثم يصرمه الخ) أي بعد غسله أخرى  
مربطة كما في المنهج (قوله ويفسل الخ) أي الكبير وقد تبع في هذا شيخ الامام في شرح  
المنهج وغيره والذي ذكره الزركشي في الخلام كآرائه أن المسئلة خلافية وأن المذهب أنه  
يهم وعلى ذلك جرى الاستاذ الجوهري في نهجه وارتضاء شيخنا اه شيق (قوله ولا في ورثته  
محبور عليه) لعله ضعيف والافهوي يكف في ثلاثة آثاب ولو كان في الورثة محبور عليه لان حق  
الميت حيا حتى حق الورثة (قوله الرأس المحرم الخ) عبارة شرح المنهج ولا يلبس المحرم الذكر  
مخيطا ولا يستر رأسه ولا وجهه محرمة ولا كفاهما بغتازين اه وهي أولى لأفادتها حكم غير رأس  
الرجل ووجه المرأة (قوله رجه الله تأخذ كل واحدة منها جميع البدن) بيان لقوله متساوية  
طولا وعرضا لا زائدا عليه لاقتضائه عدم طلب التفاوت بينهما في السعة وغيره وليس كذلك بل يسيل

السنة من المحتل عليه في المجلس لم يكتف (و) الثامن (أن يكون عقد السلم تابعا لا يدخله خيار الشرط) بخلافه فيسببا للمجلس فانه يدخله

(فصل) في احكام الرهن وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين ماله وثيقة بين يدي من يملكه عند تعذر الوفاء ولا يصح الرهن الا بايجاب وقبول وشرط كل من الراهن والمرتهن ان يكون مطلق التصرف بوز كر المصنف ضابط المرهون في قوله (وكل ما جاز به جاز رهنه في الديون اذا استقر ثبوتها في القيمة) واحترز المصنف بالديون عن الايمان فلا يصح الرهن عليها كعين مفسوبة ومستحارة ونحوهما من الايمان المضعونة واحترز باستقرار الديون قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن مدة اختيار (وللراهن الرجوع فيه ما لم يقبضه) اي المرتهن فان قبض العين المرهونة ممن يصح قبضه لمزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه والرهن وضعه على الامانة (و) حيث قل لا يضمنه المرتهن الا بالتعدي فيه ولا يقط بتقصيره

قولهم تبسط اوسع اللغات تحت ويؤيد ذلك كون التصديق كونه امتساوية الرد على قول من يقول ان الثلاثة ليست متساوية بل قوب الى السرة وثوب الى العنق وثوب ييم البدن يسه على ذلك كله الاستاذ الجوهري في شرح نهج رجه اه شيني (قوله والافضل ان لا يكون الخ) معناه ان الافضل في حق الرجل الاقتصار على ثلاث لغات ويجوز ان يحسن في خمسة منها القمص والعمامة والاولى للمشي كآية هذا في القولة بعد اذ قول المصنف ليس فيها قصير ولا عمامة معناه ان الثلاثة لا يجوز ان يكون فيها قصير أو عمامة بل يجب أن تكون كلها لغات ان اقتصرت عليها (قوله بفتح اللام) صوابه بكسر اللام اه شيني (قوله بدليل عدم ذكر فاعله مقبه) هذا غير منتج (قوله وتقدير الشرط بعده) غير منتج أيضا لاحتمال قراءة فعل الشرط مبنيًا للفاعل أيضا (قوله في الافعال بعده) لعل المراد جنسها لاجتماعها ثم قوله ويدعو للميت في قوة التصريح بالفاعل لانه لو كان مبنيًا للمفعول لم يكتب بالواو (قوله وتصح الصلاة عليه الخ) كلام مستأنف والافعال التصلة لا تصح الصلاة عليه لا قبل التكفين ولا بعده (قوله الحاضر) أما الغائب فالمعتمد كلام طويل انه يجب تعيينه الا في مأموم نوى الصلاة على من صلى عليه الامام وفي نحو الصلاة على كل من مات في هذا اليوم وغسل اه بجيري (قوله فرضا وفرض كفاية) أي فلا يجب التعرض للكفاية كافي مد والجيري (قوله فان اشار اليه) كقوله هذا أو الحاضر أو الذي في الهرب أو الذي أمام الامام اه شرفاوي (قوله وعمله اذا لم يكن معتقده البطلان) واما اعتقاد الركنية فلا يضر على المعقول ولو رفع يديه في الزيادة فالوجه البطلان لانه غير مطلوب بخلاف ما تقدم في العبد سم شورى بجيري (قوله أي لا يسن له متابعتها) فلواتابعه لم يضر وان كانت لا تصيب له هي واذا كارهها لو كان مسبوقة اه صفوى (قوله والسورة) أي فلا ياتي بها ولو كان قد فرغ من القامحة قبل الامام فيستغل بالدعاء لا بالسورة خلافا للحج ولا يكرر الركن الذي فرغ منه قبل الامام الا اذا كان هو الدعاء للميت اه صفوى (قوله ويسر بالقراءة) أي وكذا بالدعاء الشامل للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجهر الا في التكبيرات والسلام لكن الامام والمبلغ فقط (قوله أي من الثانية والثالثة والرابعة) بل والرابعة على الاربعة كافي الجيري عن سم والشورى ومحل عدم تعيينها في الاولى ما لم يشرع فيها والاعتين فليس له قطعها وتأخيرها الى غيرها كما افاده الشورى نقل عن مد اه بجيري ايضا (قوله وهو اللهم صل الخ) وهذا من المواضع التي لا يكره فيها افراد الصلاة عن السلام على المعقدين انباءا للوارد اه بجيري والمخالف هو ج كافي الصفوى (قوله وبين الحمد قبلها) فيقول الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد الخ اه بجيري (قوله اوفى هموم غيره) كاللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله ونحوه) أي من كل دعاء آخرى أو دنيوى يؤدى الى الاخرى كاللهم اغفر دينه فانه يؤدى الى فكلك روحه لا نحو احفظ تركته لا ولاده اه بجيري وافق بكفاية اللهم اغفر دينه ولو كان الميت ممن لا تجب روحه على الدين لما في ذلك من زيادة الثوابات (قوله أي نسيم ريحها) من اضافة الاخضر للاعم اذا التسمي نوع من الريح (قوله ويضعها الارواح) أي واحد الارواح وقوله وهو جسم تخير لواحد لا لجمع كالايتي (قوله هو ضمير المرنث) أي فيهما (قوله والمراد من يجب الميت الخ)

من الدين ولو ادى تلقه ولم  
يذكر سبيل تلقه صدق  
بيته فان ذكره سبيل ظاهرا  
لم يقبل الا بيته ولو ادى  
المترهين رد المهرين على  
الراهن لم يقبل الا بيته  
(واذا قبض) المترهين  
(بعض الحق) الذي على  
الراهن (لم يصرح) أى لم  
ينك (شئ من الرهن حتى  
يقضى جميعه) أى الحق  
الذى على الراهن

(فصل) هـ فى مهر السفينة  
والفلس (والجهر) لفظة  
المنع وشرع يمنع التصرف  
فى المال بخلاف التصرف  
فى غيره كالطلاق فينتهز  
من السفينة ويجعل  
المصنف الجهر (على سنة)  
من الأشخاص (الصبي  
والجنون والسفيه) وقسمه  
المصنف بقوله (المبذلة) أى  
أى يصرفه فى غير مصارفه  
(والمفلس) وهى لفظة من  
صار ماله فلو ساءم كقوله عن  
قوله المال أو عدمه وشرعا  
المنعصر (الذى ارتكبه  
الديون) ولا ينفق ماله بدينه  
أو ديونه (والمريض)  
المخوف عليه من مرضه  
والجهر عليه (فيما زاد على  
الثلث) وهو ثلثا التركة  
لاجل حق الورثة هذا ان  
لم يكن على المريض دين  
فان كان عليه دين

(الخ) هذا ظاهر على نسخة التذكير الا كى لا على نسخة التائى التالى الكلام فيها لان المراد  
محبوبها من تحبه الدنيا وبأحبائها من يحب الدنيا كما قاله شيخنا لكن يحتمل أن المراد بمحبوبها  
المحبوب فيها الميت وبأحبائها الاحياء جميعا الميتة فتوافق النسختان على معنى واحد وهو الذى  
أراد المصنف تأمل (قوله ويجب تذكير الضمير الخ) معنى على ما قاله من أن الضمير عائدة على الله  
وليس كذلك بل عائدة على وصوف محذوف فان قدر المحذوف مقرودا فهو كرم اقرض الضمير وذكر  
فان قدر فهو ذات اقرض وأنتأوجما فهو كرم ما جمع وذكر أى من زول بهم كذا فى الصيرى بوقه أن  
خير أفعلى تضليل أضيق الى منكرو هذا النوع يجب فيه مطابقة المضاف الى المملوقع عليه أفعلى  
التضليل اقرض اذ اوضده وتذكير اوضده فتقول نبي أفضل رجل ولا يجوز أفضل رجال كما نص عليه  
الاشعوى على الاقضية الا أن ياتزم ما ذكره الشاطبى ونقله الشيخ العيان فى حاشيته أن محل ذلك  
اذا كان المضاف اليه جامدا كإلى المثال فينتهز لا يرد ذلك لانه هل مستوفى لا يجب مطابقتها  
ولذلك لم يطابق فى قوله تعالى رد ذنابه اسفل سافلين على أحد احقالات ولا فى قوله تعالى ولا تكونوا  
أول كفر به وان أجاب عنه الاشعوى بتقدير الموصوف بقا وهو مطابق فى المعنى اه شيعى  
(قوله كما فى حديث الاستحاضة) أى على أحدنا ويلز فى قوله ان كنت تعلم والحق أن الشك  
ليس فى أصل العلم بل فى كون المعلوم خيرا فقط أو شرا فقط كما تقدم هناك (قوله) وحاشى يكون  
(الخ) هذا جواب آخر خلافا لما يفيد من معناه فالأولى أن يقول أو يكون (قوله) وأما من مبشر  
(الخ) فصل فى كلامه فقط والأصل لكل من المؤمن والكافر أوهما للكافر فقط والمؤمن مبشر  
الخ والمعتد الأول (قوله) الاشهاد المعركة) وكذا الانبياء (قوله) يقدم سؤالا الشهاد) أى  
شهاد الاخر فقط (قوله) وأما بطلانها) جواب عن التكرار والجواب من وجهين وهما  
قوله باطلا لانه واحتمال ما يشاء لان هو مبدع التكرار أيضا فقره باطلا لانه أى به ومعه الضمير  
المستتر فى أشهد راجع للعذاب المأخوذ من قوله من هذا بك وقوله بما تقدم أى بإضافته للقبول  
قوله وعذابه وقوله اذ هو أى العذاب أى الامن منه وقوله من هذه الشفاعة أى الصلاة المشتملة  
على الدعاء اه يجزى (قوله) ويقال الخ) القصد من إعادة هذا تأييدا لقوله أو لا يقال بيان  
مصدر الثلاث وما ذكره أو لا من حيث بيان المضارع (قوله) وهى داخله فى الكيفية) أى  
خلافا لظاهر الشارح فقيه مؤاخذه من وجهين (قوله) امره النساء بها (قوله)  
وبين ان لا يزيد الخ) المعتدانه يشترط ذلك (قوله) ولا يضر الحائل هنا) المعتدانه يضر حال  
التصرم فالشروط ثلاثة على المعتدوه هذا بخلاف ما لو احرص على ارضى فارة ثم رفعت فانه لا يشرط  
شئ كما فى م (قوله) حتى شرع فى أخرى) كان شرع الامام فى الثالثة والمأموم فى الاولى أو شرع  
الامام فى الرابعة والمأموم فى الثانية ولا يصور غيره هـ ذين اه يجزى (قوله) كسبان) أى  
للقراءة مثل نسيان القراءة بطلت القراءة ما نسيان الصلاة فلا يطل به صلاة بخلافه عن امامه  
بتكبيرتين بل ولا بجميع التكبيرات لانه لو نسي فتاخر عن امامه بجميع الركعات لم يطل  
صلاة فهنا الاولى كذا فى الصيرى وغيره (قوله) ويقرأ الفاتحة) أى ويقرأ بعقب الاولى فيقرأ  
ما يمكن منها كالأوبعضا وقد تأخير ما قبل الاولى لا يجوز له الترك والخلاف المتقدم فى الموافق  
وهذا هو المعتد وقال سم على ج المسبوق كغيره فقوله ويقرأ الفاتحة أى ان شاموا ن شاء

يستغرق تركه بغير عليه  
 في الثالث وما زاد عليه  
 (والعبد الذي لم يؤذن له  
 في التجارة) فلا يصح تصرفه  
 بغير إذن سيده وسكت  
 المصنف عن أشياء من الجبر  
 مذكورة في المأثولات منها  
 الجبر على المرتد لخلق المسلمين  
 ومنها الجبر على الرأى لخلق  
 المرتد (وتصرف المصبي  
 والجنون والخبث غير  
 صحيح) فلا يصح منهم بيع  
 ولا شراء ولا هبة ولا غيرها  
 من التصرفات وأما السفيه  
 فيصح نكاحه بأذن وليه  
 (ولصرف المقتل يصح في  
 ذمته) ولو باع سلبا طعاما  
 أو غيره أو اشترى كلاهما  
 بثن في ذمته مع (دون  
 تصرفه في أعيان ماله) فلا  
 يصح وتصرفه في نكاح  
 ماله أو طلاق أو خلع صحيح  
 وأما المرأة المطلقة فإن  
 اختلعت على حين لم يصح أو  
 دين في ذمته (وتصرف  
 المريض فيما زاده على  
 الثالث موقوف على إجازة  
 الورثة) فإن أجازوا الزائد  
 على الثالث صح والا فلا  
 ولباقة الورثة وذهبهم حال  
 المرض لا يعتبران وإنما  
 يعتبر ذلك (من بعده) أي  
 من بعد موت المريض وإذا  
 أجاز الوارث ثم قال إنما  
 أبيتون ثلثي أن المال قليل

أخرها هـ يجزئ (قوله ولو كبر الإمام أخرى قبل قراءته الخ) في قنأوى م وما نسيه مثل رضى  
 الله تعالى عنه فيمن تباطأ بأمره عن إحرام أمه في صلاة الجنائز فلما ان كبر تكبيرة التحريم كبر  
 أمامه الثانية هل يكبر معه وجوبا وتسقط عنه القاضية أم لا ويأتى به في الثانية مع الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم لأن الأولى ليست بالقاضية متعينة فيها وإذا تركها في الأولى عد أو أتى  
 في الثانية فهل الأولى ان يقدمها على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو يقدم الصلاة  
 عليها فأجاب بأنه يكبر معه وتسقط عنه القراءة وينص عليها الإمام وإن كان يجوز له تأخير قراءة  
 القاضية لمبايعة الأولى لسقوط محلها الأصلي وحق آخرها إلى الثانية فتقدم القاضية على  
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والأولى هـ وظاهر سقوط القاضية عن المسبوق بتكبير الإمام  
 عقب تكبيره وإن لم يقصد إيقاعها بعد الأولى نظر أهلها الفاضل هـ يجزئ (قوله وبثلاثة  
 صفوف) أي حيث كان المصلون ستة فأكثر كافى حج فيقفوا مع الإمام واثنان ثم اثنان  
 ولا يصح كرم المساواة للإمام حيث قد كان المأثرون ثلاثة فقط بالإمام فينبغي أن يقف  
 واحد خلف الإمام والآخر وراء من هو خلف الإمام ويحتمل أن يقف اثنان خلف الإمام  
 فيكون الإمام صفوا والاثنان صفوا وبثلاثة الصف الثالث لم يرد هـ حج يجزئ (قوله ولا يسن  
 أعادتها) أي ممن صلى عليه قبل إذ لا تنهى إعادة الاحتذاء إماما لم يصلها فتسحب له وتقع  
 فرض كفاية وهذا ينهى بال تكرار هـ مدد عدم من الأعادة هو الأصح ولو الأولى فرادى  
 لبنائها على التصديق أي بصحبته أصل والأحكام لا يختلف وإن صليت على القبر قال  
 الأسنوى في الكلام قصور الذين عدم الأعادة لعدم السن يصدق بالإباحة وأجاب في شرح  
 الروض بأن الإباحة لا تدخل العبادة والأعادة عبادة فخلوها في مطلق صلاة فلا يصدق عدم  
 سنم الأيسن عدمها وانما عبر بالاول لأن المقصود مجرد تنقي ما أثبتته مقابل الأصح من منها  
 قياسا على غيرها فإن قارفا كان قبل كيف لا يسن ما هو عبادة فضلا عن من علمه فلما هذا  
 لخارج كافي صوم يوم عرفة الحاج (قوله وقت نضلا) أي ويجب عليه فيه إتيان الفرضية نظرا  
 للصورة وإن وقعت فلا تنظر الحقيقة فيجوز قطعها ولا تنقد أعادتها بالإجماع ولا بجملة خلاف  
 غيرها من المكتوبات وقوله لا يتقبل صلاة الجنائز نعمناه كافي المجموع أنها لا تفعل بلا سبب  
 كما هو شأن النقل والافضد تقع فأنه في الأعادة في صلاة المصبي وفي صلاة النساء بعد الرجال  
 أو معهم بل وتصح نية النقل في الأخيرين كما من هـ رسم (قوله أي يخرج من الثابوت)  
 الأولى يؤخذ ليشمل من لم يكن على ثابوت كافي حاشية المنهج (قوله أي يدخل من جهة رأسه)  
 فسر ولا السبل بالخراج ثم فسر معناها بالادخال والتسليم هو الأول لأن السبل هو الإخراج  
 لا الإدخال هـ يجزئ (قوله ثم الاجنبى الصالح) عبارة المنهج نفى فحصة فذو رحم فأجنبي  
 صالح هـ فيكون المعنى أسقط مرتبة من قال هـ وقضية كلامهم أن الترتيب مستحب  
 لا واجب هـ (قوله وحل لباسها) أي شداها وكذا يسن أن يلبس حلهما من محل موتهما إلى  
 المفصل فالمحلات التي على التماس فيها أربعة (قوله فلا يثنى قول بعضهم الخ) فيه نظر لأن ذراع  
 العمل هو ذراع التبار وهو ذراع وربع من أذرع الأذى فالأربعة ونصف من ذراع الأذى  
 تزيد على ثلاثة العمل ونصفه بشر ذراع كافي الجيزي (قوله إلى السائل) أنه ليقذفه إلى



وقد بان خلافه حد في بيته  
 (وتصرف العبد) الذي  
 لم يردن له في التجارة (يكون  
 في ذمته) ومعنى كونه في  
 ذمته أنه (يقسم به بعد  
 محنته) إذا عتق وان أذن له  
 السيد في التجارة مع  
 نفسه بحسب ذلك الأذن  
 (فصل) في الصلح وهو  
 لغة قطع المنازعة وشراعا  
 عقد يحصل به قطعها  
 (ويصح الصلح مع الأقارب)  
 المديون (في الأموال)  
 وهو ظاهر (و) هكذا  
 (ما أفنى إليها) أي الأموال  
 كن ثبت له - على شخص  
 قصاص فصالحه عليه على  
 مال بلفظ الصلح فإنه يصح  
 أو بلفظ البيع فلا (وهو)  
 أي الصلح (نوعان إبراء  
 ومعاوضة فالإبراء أي  
 صلحه) (اقتضاه من ذمته)  
 أي دينه (على بضه) فإذا  
 صالح من الألف الذي له  
 في ذمته شخص على خمسة  
 مائة مائة قال له أعطني  
 خمسة مائة وإبرأك من  
 خمسة مائة (ولا يجوز) بمعنى  
 لا يصح (تطبيقه) أي تطبيق  
 الصلح بمعنى الإبراء (على  
 شرط) كقوله إذا أبرأ من  
 الشهر فقد صالحته (ك)  
 (والمعاوضة) أي صلحها  
 (عنده من حقه إلى غيره)  
 ممكن أن ادعى عليه دارا

الساحل اه شيعي (قوله لم يأنوا) أي وان كان أهل الساحل أهل اسلام كما صرح به  
 الجوهرى في النهج (قوله فانه لا يجوز) أي على ما قاله زى وقال عث بالكراهة التعزيبية  
 بجري (قوله وذ كرهين) أي منع الرأفة والسبع في قولهم اقله حفرة تمنع رائحة وسجما  
 وقوله لبيان حادثة الدفن أي للاحتياج إلى كل منهما وهذا ان قبل بتلازمهما والا كما هو  
 الظاهر الذي اهتمدوه قد كرهما للاحتياج إلى كل منهما (قوله وهو افضل الخ) أي الدفن في  
 المقبرة من حيث هو ولو علموا أنه افضل الخ وأما قوله ويحرم البناء في المقبرة أما الملوكة  
 فمكره اه شيعي ومحل الحرمة أو الكراهة عالم يحسن البناء لاجل حفظ الميت من النبت  
 أو الدفن عليه أو وصول السبل إليه والافلا اه بجري (قوله ولا بأس بالطين) فضيحه أنه مباح  
 والمعتد به كما قاله شيخنا مد اه بجري (قوله ولا يوطأ الخ) هذه الثلاثة مكرهة والحاجة  
 كافى الصغرى (قوله وتكره الكتابة عليه) أي على القبر ولو قرآن بخلاف كتابة القرآن على  
 الكفن فحرام لأنه يعرضه للصدبد (قوله واعلم ان البكاء بالقصر الخ) عبارة الشيخ عرض  
 البكاء بالقصر نزول الدموع وهذا لا بأس به وبالموقع الصوت سواء كان معه دموع أم لا  
 وهذا أيضا لا بأس به إذا كان من غير فوح وثق جيب وهو محمى على عدم الرضا اه وفيه  
 مخالفة لما في المتن فتأمل (قوله ويكره تكرار التعزية) اعتمد عث عدم الكراهة اخذا  
 من اقتصارهم على كراهته ثلاث (قوله أي وبعده إلى ثلاثة أيام) أي في كل من غيبة  
 المعزى بالكسر والمعزى بالفتح لكن عبارة الشيخ عرض مخالفة ذلك لصلها على قول خ ط ومن  
 القوم الغائب أي وكان الغائب المعزى بفتح الزاى أما إذا كان الغائب المعزى بكسر الزاى  
 فلا يتدب له التعزية بعد القوم وكذا يخالف المريض والمحبوس اه (قوله ويكره عند شيخ  
 الاسلام وغيره الخ) تبع في هذه العبارة شيخه قل وعبارة قال شيخنا مد اه أي يكره ذلك  
 ولو مع اقتضاد الجنس والحرمة وقال شيخ الاسلام يكره مطلقا وكلام الشارح لا يوافق واحدا  
 منهما اه ومراد بالشارح تطيب حيث قد الكراهة اتحاد الجنس وقال العلامة الشيعي  
 ما قاله المحشى خلاف الصواب وصواب العبارة ليصح النقل من شيخ الاسلام ان يقول ان اقتد  
 الجنس مطلقا أو اختص وكان هناك محرمة أو فحوا كسيادة وعملاكية وزوجية اه وفي  
 البجري زيادة على ذلك أو عدم بلوغ حد الشهوة كالرجل مع البنت الأجنبية الصغيرة وأما  
 الأجنبية مع الأجنبية الكبيرين فحرام باتفاق اه وهذا كله في دفن الاثنين ابتداء أما دفن  
 واحد ثم دفن آخر بعد غم دفن الاول وقبل بلوغه فلا يجوز اتضاها بعد بلوغه يجوز اتضاها كما  
 نقله البجري عن شيخه العثملى (قوله يتدب ان يقدم) أي على القول بالكراهة او عند  
 الضرورة على القول بالحرمة

(كتاب الزكاة)

(قوله اقول قد صرح باللال السيوطي الخ) هذا تأييد للدفن (قوله وهذا كما ترى بناء الخ)  
 هذا رد على الاولى واما رد الالة الثانية فيقال فيه انها كماله الكامل يقبل الكمال أو يقال هي  
 تطهير لها من باب حسنات الأبرار سيئات القربين (قوله أو الوصف) المراد ما كان من  
 مقولة الكيف وقوة أو الغير المراد به ما كان من مقولة الفعل مثلا كالاتقاد والضرب وهكذا

اوشقها منها واقره بذلك  
وصالحه منها على معين  
كثوب فانه يصح (ويجوز  
عليه) أي على هذا الصلح  
(حكم البيع) فمكانه  
في المثال المذكور بآية  
الاداء بالتوب وحيث ثبتت  
في الصلح عليه احكام  
البيع كالرد بالعيب ومنع  
التصرف قبل القبض  
ولو صالحه على بعض العين  
المدعاة فهبة منه لبعضها  
المردود منها فيثبت في هذه  
احكامها التي تذكر في بابها  
ويسمى هذا صلح الخطيئة  
ولا يصح باقظ البيع لبعض  
المردود كأن يبيعه العين  
المدعاة يهضما (ويجوز  
لانسان) المسلم (ان  
يشرع) بضم أوله وكسر  
ما قبل آخره أي يخرج  
(روشنا) ويسمى أيضا  
بالجناح وهو اخراج خشب  
على جدار (في) هواء  
(طريق نافذ) ويسمى أيضا  
بالشارع (بهيث لا يتضرر  
الملاحة) أي الروشن بل  
يرفع بحيث يمر قعره المار  
السام الطويل منتصبا  
واعتبر الماردي ان يكون  
على رأسه الحولة الغالبة  
وان كان الطريق الساذم  
فرسان وفواقل فليرفع الروشن  
بهيث يمر قعره المار على  
البيمر مع اخشاب المظلة

(قوله أي وهو حقيقتها) أي حقيقتها هو القدر المخرج بخلاف اطلاقها على القدر المخرج  
منه والمدفوع اليه كما ذكره المحشي بعد بقوله واطلاقها على غير الاول الخ وبما في ما قبله (قوله  
ولو ذهب ربحه البدن لشم الخ) هذا لا يظهر الا لو قال اسم المال محمول على من يؤخذ عن مال  
محمول على الخ وهو لم يقل ذلك بل ما قاله شامل لانه كذا القطر لان اخذ من المال المخصوص  
صادق بان يكون عن المال والبدن والمال المأخوذ منه في باب القطر فهو القوت السليم الخ  
(قوله وهو كقيمتها) أي المشقة على الشروط الاتية (قوله واطلاقها على غير الاول الخ)  
فيه ان الشارح لم يطلقها على غير الاول غاية الامر انه جعل منها ما المال المذكور وهو القدر  
المخرج وما ذكره بعد واصافه نالوا قال المحشي بدل هذه العبارة وذكر هذه الامور بعد قوله اسم  
المال مخصوص للايضاح لان قوله او لا مخصوص بخيد جميع الشروط لكان أولى هذا ان كان  
مراده ان اطلاقها على غير الاول واقع في كلام الشارح واما ان اراد في كلام غير الشارح  
فليبينه لتسكلم عليه تأمل (قوله بل الاول ما ذكره المصنف الخ) فيه ان مراد الشارح ان يبين  
هذا بالنم لانها المرادة اذ هي التي يجب فيها الزكاة ويستغنى عن قوله فيما يأتي واما المواشي فحب  
في ثلاثة اجناس منها الخ بان يقول منها وهي النعم ثم يقول فيما يأتي واما التسم فحب الزكاة فيها  
بشروط ستة الاسلام الخ او يقول وشروط وجوب في النعم الخ تأمل (قوله وفي القماموس  
الخ) وفي النهاية ان المشية هي الابل والبقر والغنم فهي على هذا مرادفة للنعم فكلام المصنف  
والشارح المقيد ان المشية اعم ضيق صحيح ويمكن الجواب بان ما ذكره اهل اللغة بيان للماشية  
بالمعنى الاسمي فلا ينافي ان المشية بالمعنى الوصفي اي الذات التي ثبت لها المشية تطلق على كل  
دابة تشبه هذا عبدا لله علمارضة تأمل (قوله وكذا عروض التجارة) فيه نظر لان المنظور  
اليه نفس العروض لانها هي التي يجب فيها الزكاة وان كان الانخراج من القيمة على انه يلزم على  
ما صنعه المحشي استدلوا قول المصنف وعروض التجارة (قوله حيث اوجب في الاناث الخ)  
عبارة القدوري اذا كانت الخيل مائة فصاعدا بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان  
شاء قومه وأعطى عن كل مائة درهم خمسة دراهم وليس في ذكرها منفردة كذا وقالوا اي  
صاحبها محمد وأبو يوسف لا زكاة في الخيل وانفقوا على انه لا شيء في البغال والخيول لان تكون  
لتجارة اه (قوله فيعتبر أكثرهما عددا) أي لانه هو الاخف واعتباره فبذلك اعتبر في  
العد دول الجنس اعني من جنس ذلك الاخف فان الشاة المخرجة من جنس الغنم التي هي  
الاخف وعلى قياسه اذا تولدت التلاتون أو الاربعون بين الابل والبقر يعتبر بنصاب البقر  
وجنسه اه شين (قوله فيما بين بقر أو بقر أو غنم) أي بين بقر وغنم أو بين بقر وغنم هذا ما في  
النسخ لصحة وفي بعض آخر تصرف (قوله فيعتبر الاخص كثرنا) اه ذلك العلامة سم  
في حاشيته على ج وخالفنا فقال يكنى فبذلك كماله لانه قضية اعتبار الاخف وهو المتبقر  
اه يجزى (قوله ولا بعد الاسلام) لكن لو أخرجه اياه منه وقعت تطوعا يشاب عليه بخلاف  
الصلاة والصوم لان الكافر تصح منه الصدقة في الجملة وهي صدقة التطوع فصح قضاء ما قاته  
وان وقع تطوعا لما أخرجهما في الكفرة لا يتبع ولا يخط العقاب لان التوبة لا تصح منه وان  
كفت في ذكاة القطر عن نحو عبده المسلم لان المقصود منها التمييز خلافا لما قبل عن ج في شرح

الكاتبة فوق المسمول اما

الذي فيضع من اشراع  
الروشن والسباط وان جاز  
له المروني الطريق الناذ  
(ولا يجوز) اشراع الروشن  
(في الدرب المشترك الا باذن  
الشركاء) في الدرب والمراد  
بهم من نفذ باب داره منهم  
الى الدرب وليس المراد بهم  
من لاصقه منهم بداره  
بلا نفوذ باب اليه وكل من  
الشركاء يستحق الانتفاع  
من باب داره الى رأس  
الدرب دون ما يلي آخر الدرب  
(ويجوز تقديم الباب  
في الدرب المشترك ولا يجوز  
تأخيره) أي الباب (الا باذن  
الشركاء) لحث منهوه  
لم يجز تأخيره وجب منع  
من التأخير فصار شركاء  
الدرب على صلح  
(فصل) في الحوالة بفتح  
الحاء وحق كسر هاء هي  
لفظة التصول أي الانتقال  
وشرعا نقل الحق من ذمة  
المحل الى ذمة المحال عليه  
(وشرائط الحوالة أربعة)  
أحدها (رضا المحيل) وهو  
من عليه الدين لا المحال  
عليه فانه لا يشترط رضاه في  
الاصح ولا يصح الحوالة على  
من لا دين عليه (و) الثاني  
(قبول المحتال) وهو  
مستحق الدين على المحيل  
(و) الثالث (كون الحق)

الاربعة من اسقاطها العقاب الاخرى اه شيق (قوله ويجزئه اخرجها حال الرد) وتكفي  
فيه في الزكاة وان كان شرطها الاسلام للضرورة وتكون التميز ثم ان عاد الى الاسلام وقعت  
الموقع وان لم يعد الى الاسلام رجع الامام على الاستدلالين انها ليست ملكا للمرتد اه م  
يجري (قوله يغني عنها) أي باعتبار وصفه بالتسام والافالمكاتب على وهو حق ما بق عليه مدرهم  
(قوله وكذا المكاتب لا تجب عليه الزكاة الخ) فاذا كاتبه سيده على عشرة من الابل موصوفة  
بصفات السلم متجعة ببولين في كل حول خمسة فلك المكاتب تلك العشرة من الابل من ابتداء  
الحولين مثالية او غيرها واسماها لم يجب عليه الزكاة عند كل تمام حول لضعف ملكه ولا على  
سيده لعدم قبضه لتجوز ملكه لتجوز غير تمام على ان حق السيد انما هو في الذمة وما في الذمة  
لا يسام تأمل (قوله ومن ثم كثر) أي من اجل تمام الملك يجوز له التكفير ولو وجبت عليه كفاية  
(قوله أي فلا تجب فيما يملكه ملكا تاما كمال الكتاب) أي بالنسبة للسيد فان دفع ما يملكه ان  
هذا خارج بقيد الحرية لكن فيه ان عدم الوجوب أيضا على السيد لتفقد الاسامة اذا ما في الذمة  
لا يسام كما تقدم فالاولى ان يقال ان الذي خرج بالملك التام المال الذي وقف لاجل الجنتين كما ياتي  
تأمل (قوله وتجب في مال المجهور عليه) أي وتلزم النية الاولى عن مجبوره فلو دفع بلانية لم يمنع  
الموقع وعليه الضمان ولولي السفيه مع ذلك ان يفرض النية كغير مخرج المخرج اه يجري  
(قوله اذا كان يرى وجوبها) سواء كان المجهور عليه يرى وجوبها ام لا كما صرح به ج وزي  
وهو مقتضى اطلاق مروان خالفه سم فان لم يضر بها الولي حيث عصى وعلى المجهور عليه  
لا اخرج بعد كماله وان كان مذهبه عدم الوجوب كالحنفى خلافا لسم وتبعنا لصرح ج وزي  
واطلاق مروان فلا وجوب عليه مقتضاء صحة ارجاه حيث ذبحه صرح ج في شرح العباب  
ولعله مقيد بما اذا لم يكن المجهور عليه حنфия والاحواجه ارجاه حيث ذبحه كلام ج في  
الصفة يقتضي حرمة الاخراج عليه ومعه ايضا ما لم يجبره القاضي على ارجاها والاوجب  
عليه ارجاها كما صرح به السبكي حيث قال واذا اعتقد الولي عدم وجوبها اجبره القاضي  
على ارجاها ورفع يده لان سفسد ثمنه تعدى الى الصغير سواء الولي الشافعي والحنفي لان  
القاضي يفعل مقتضى مذهبه لكن الولي الشافعي يراعي الانكار عليه (قوله من قد وعرض  
تجارة) بخلاف دين الماشية والتأبئة لا تجب الزكاة اه شيق لكن اقتصر المرحوم على  
اخراج زكاة الماشية التي في الذمة اه وقال لا تجب فيها زكاة لان شرط زكاتها السوم وما في  
الذمة لا يسام ومثال عرض التجارة التي هي دين ان تقول لا اخرجها من الذمة في حادثة  
مقطع فاش تجبر فيها ونوى بها التجارة او كأن اقترضت العروض لا اخرجها تصير دين في ذمة  
المقرض فاذا مضى حول وجبت الزكاة في الصورتين كما في الجعري خلا عن شيخه العشماوي  
(قوله قدمت على الدين) أي وان تعلق بالعين قبل الموت كالموت ولا يشكل على ذلك قولهم  
حقوق الله مبنية على المسامحة لانه في الحدود ونحوها او يقال الزكاة فيها جهتان حق الله وحق  
الادمي هيجري (قوله كاز كاتوا الحج) أي والكفاية والتذرية هيجري (قوله ان كان التصاب)  
أي أو بعضه شوبرى عبارة ج ان تعلقت بالعين بان يني التصاب والابان تلقى بعد الوجوب  
والتمكن استوت مع غيرهما فيوزع عليهما هيجري (قوله فيستويان) أي في التعلق أي لا يقدم

المحال به (مستقر في الذمة)

والتقسيد بالاستقرار  
موافق لما قاله الرافعي  
اكن النوى استدرك  
عليه في الروضة وحيث  
قاله في دين الحوالة أن  
يكون لازما أو يؤول الى  
الزوم (و) الرابع (اتفاق  
ما) أي الدين الذي في ذمة  
المكيل والمحال عليه في  
الجنس والقدر والنوع  
والحلول والتأجيل  
والحصة والتكسير (ونبرا  
بها) أي الحوالة (ذمة المكيل)  
أي من دين المحتال ويبرأ  
أيضا الحال عليه من دين  
المكيل ويحصل حق المحتال  
الى ذمة الحال عليه حتى  
لو تضرأخذ من الحال  
عليه بخل أو بجهل الدين  
أو نحوهما لم يرجع على المكيل  
ولو كان الحال عليه مقلدا  
هذه الحوالة وجهه المحتال  
فلارجوع له أيضا على  
المكيل

• (فصل) • في الضمان

وهو مصدر ضمنت الشيء  
ضمنا إذا كملت مشروعا  
الترام ما في ذمة الغير من  
المال بشرط الضمان أن  
يكون فيه أهلية التصرف  
(ويصح ضمان الديون  
المستقرة في الذمة إذا علم  
قدرها) والتقسيد بالمستقرة  
يشكل عليه صحة ضمان  
الصادق قبل الدخول فانه

أحدهما على الآخر وبعد ذلك يوزع المال الموجود على قدرهما بالنسبة فان كان قدر الزكاة  
خسة والحج أجرة عشرة فالجموع خمسة عشر فلزكاة ثلث فيضها الثلث والحج الثلثان وبعد  
ذلك في صورة الزكاة لا شيء يجب سوى ذلك وأما الحج فان كان الذي خصه يوفي بأجره بان يوجد  
من يرضى بذلك فظاهر وان كان لا يفي يحفظ الى ان يقبض الله من يملكه أو يبيع به ولا يملكه  
الوارث هكذا اقر بعضهم وهذا هو المعتمد كما في حواشي التهذيب وبعضهم اخذ بظاهر العبارة  
وقال الموجود يقسم بينهما بالدورة لاستوائهما في التعلق كما نقله الشيخ عوض وقيل انه يقسم  
بينهما عند الامكان والافقار اهم فالاهم فاذا اشتد احتياج الفقراء قدمت الزكاة كما نقله  
البيهقي (قوله ما لو اجتمع على شيء) أي رضاء ما له عنهما اه (قوله اذا لم تعلق الزكاة بالعين)  
أي بان تعلقت بالقيمة كمروض التجارة وقال سم قوله قدم حتى لا أدى أهل صورة اذا كان  
النصاب نالقا فان كان النصاب باقيا قدمت كما يؤخذ من قوله السابق ولو جهر به اه بيهقي  
(قوله والا) أي بان تعلقت بالعين قدمت مطلقا أي سواء كان محجورا عليه أم لا بيهقي (قوله  
كاستجار لاودية) هذا غير مناسب لما نحن فيه اذ الكلام في شرط وجوب الزكاة في النسم  
(قوله اما الموقوف على معين فقبضه الزكاة) تبع فيه شيخه قل والمعتقد عدم وجوبها  
فيما كروا لم يخصص كل واحد من المعينين نصابا كما لا يجب في الموقوف على جهة عامة وان كان  
أهلها محصورين ثم المراد بالموقوف فريضة كذا في المغنوي وكان المسمى رشيخة فاساذك على مال  
الضيق لكن الفرق لا يخفى شينى طرره (قوله من ارث البنين) مثل ارثه ارث من وقف ارثه  
لاختلافه بأحوال البنين فلا زكاة فيه أيضا عليهم اه شينى (قوله فان انفصل ميتا الخ)  
بخلاف ما اذا تميزا لاجل قبض الزكاة عليهم كما نقل من زى اه بيهقي (قوله وكان حقه  
ان يمثل الخ) تقدمت ما فيه (قوله لكن لتناج نصاب الخ) صورة هذه المسئلة ان يملك شخصا  
من الابل فتقطع قبل الحول خفا فيصبت ثمان ولو كان التناج قبل الحول لم يبر لاية الشرع  
وجوب الزكاة السوم في كلامنا فكيف وجبت في التناج لانا نقول لما أحصى حكم الامهات  
في الحلول فليط حكمها في السوم فعمل اشتراطهما في غير ذلك التابع وذ كر لوجوب الزكاة  
في التابع شروطا ثلاثة الاول كونه تاجرا والثاني كونه تاجرا نصابا والثالث كونه مملوكا بسبب  
ملك النصاب وبزاد شرط آخر وهو ان يكون التناج من قبض النصاب والا فردد بمول كمنسبين  
من الابل اتبعت تخمين بطلا كذا في البيهقي (قوله وان ماتت الامهات) أي قبل الحول  
بر من لا يقطع السوم بان كانت تعيش بدونه من غير ضررين أو في أثناء الحول وكان التناج  
نصابا ودونه وبقي من الامهات ما يكمل النصاب كما في شرح المنهج للبهري فان لم يكن التناج  
نصابا وماتت كلها أي الامهات في أثناء الحول فلا زكاة في التناج فكلام المسمى ليس على  
اطلاقه اه شينى وهو قبيح حسن (قوله من خليفه) فلا نكل ترك ولا يجوز تخليف الساعي  
لانه وكيل ولا الفقراء عدم تعيينهم مبر بيهقي (قوله أي وينقطع غيبة عدمه) ظاهره ان بمجرد  
نية العلف تقطع السوم وليس كذلك كما صرح به سم العبادى بل انما يقطع بالعلق الذي  
قصده قطع السوم الا ان يجعل كلامه على ما اذا صاحبه عدم العلف تأمل (قوله اذا لم يتم  
اسامة المالك) أي مع علمه بها في ملكه فنخرج مسئلة الارث الا نية كما قررنا شيئا اه

حيث ذكر مستقر في التهمة

ولهذا لم يتغير الرأى

والتوى الا كون الدين

ثابتا لازما وخرج بقوله اذا

علم قدرها المدين الجهولة

فلا يصح ضمانها كإساقى

(ولصاحب الحق أى الدين

(مطلبة من شاء من

الضامن والمضمون عنه)

وهو من عليه الدين وقوله

(اذا كان الضمان على

ما ينشأ ساقط في أكثر نسخ

التي (واذا غرم الضامن

رجع على المضمون عنه)

بالشرط المذكور في قوله

(اذا كان الضمان والنشاء)

أى كل منهما (بأنه) أى

المضمون عنه ثم صرح

بمفهوم قوله سابقا اذا علم

قدرها بقوله هنا (ولا يصح

ضمان الجاهل) كقوله

يع فلا ناكذا وعلى ضمان

الغن (ولا ضمان) (مالم

يجب) كضمان ما توجب

على زيد في المستقبل

(الادراك) أى ضمان ذلك

(المبيع) بان يضمن للمشتري

الثمن ان خرج المبيع

مستحقا او يضمن للبائع

المبيع ان خرج الثمن

مستحقا

(فصل) في ضمان غير

المال من الايدان وبعي

كفالة الوجه أيضا وكفالة

البدن كاقال (والكفالة

بالبدن جائز اذا كان على

بيعي (قوله او اعتقت ساعة) أى يتقسمها من غير علف المالك لها أى لان قصد العلف غير  
شرط الرجوع الى الاصل وهو عدم الوجوب ثم ان عطف قوله واعتقت على ما قبله غير ظاهر  
والذى وقع في ذلك تفسيره لعبارة خط ونصها اما الوصية بتفسيها او اسمها غير مال كها  
كقاصب او اعتقت ساعة الخ ماد كره المصنف (قوله معظم الحول) تنازع فيه كل من اعتقت  
وعلفت بيعي (قوله او قدر لا تعيش بدونه) عطف على قوله معظم الحول وفيه ان المعطوف  
عليه مفهوم من المعطوف بالاولى وأجيب بان الاول وقع في معنى بيبي (قوله او ورثها)  
عطف على اعتقت في كلامه وعلى سلم في عبارة خط المتقول منها هذه المباركة والمراد انه  
كان يومها الوارث جاهلا بانها ملكه وهذا يخرج بقوله اسامة المالك مع ملاحظة القيد المقدر  
السابق وهو علم المالك بانها في ملكه لاستعماله الفصد اليه مع عدم العلم اهـ مع بيبي (قوله  
لنقد اسامة المالك) أى في الصور الثمانية التي اولها قوله فلا يصح تبومها بنفسها ويضم لها  
صور ما اذا جاز لها الكلا المباح وقدمه لها فانه كالعطف كما قاله قبل وغيره وساقى في المصنف  
قرىبا (قوله او عملوك فيه بسيرة) المعتمد في هذه انها غير ساعة ولا تكون ساعة الا اذا  
كان الكلا المملوك لا قيمة له اصلا فانه المرحوم بيبي (قوله والحشيش والشمس) الاول  
اسقاط الحشيش كما لا يخفى (قوله او استقى لها) ساقى من سم خلافة ويمكن الجمع فتأمل  
(قوله هو حال او غير من اقل) فيه نظر لانه على هذا يقتل كلام الشارح فان قوله وجبت  
زكتها جواب قوله واذا علفت الخ فيقيد بحدود وجوب الزكاة في علف النصف وقوله  
والا فلا يصح عدم وجوبها في علف ثلاثة ايام لقوله لم يفسد الماشية تصبر عن العلف يوما او يومين  
لا ثلاثة وكيف يجب الزكاة في علف النصف ولا يجب في علف ثلاثة ايام فالذى يظهر ان قدرا  
في كلام الشارح مفهول به لقوله علفت وان قوله ففسد ظرف لعلفت وكذا قوله فاقبل  
والمنفى فان علفت في نصف الحول أو في اقل من النصف قدر ان تعيش الخ وذلك بان كانت ترى  
في كلامه صباح نهارا ويعطفها ليلان نصف الحول فاقبل وجمع ذلك العلف المفرق فبلغ قدر ان تعيش  
بدونه بلا ضرر بين فان الزكاة واجبة حيث تد في الصورتين فان بلغ قدر ان تعيش بدونه بلا ضرر  
بين فلا تجب زكتها بل لو عطفها بجمع الحول لـ لا وكانت ترى نهارا وجمع العلف المفرق  
فبلغ قدر ان تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكتها كما في سم العبادى وقول الشارح  
اولا فان علفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيحصل على ما اذا علفت معظم الحول ولم تزع  
في كلامه في هذا المعظم أصلا او على ما اذا علفت في معظم الحول قدر ان تعيش بدونه بلا ضرر  
بين وكانت ترى في بقية اوقات المعظم المذكور فعلم به هذا ان التعبير بالمعظم وبالنصف مجرد  
مثال بل المدار على القدر الذى لا تعيش بدونه المذكور وعلمه وعلم أيضا ان العلف كما يؤثر  
متواليا يؤثر متفرقا ويدل على ان هذا امر اذا الشارح عبارة ج في الصفة مع متن المباح ونصها  
فان علفت معظم الحول ليلان نهارا فلا زكاة فيها كقوله موتتها حيث تد والاعلف معظمه كان  
كانت تمام نهارا وتعلق ليلان فلا يصح انها ان علفت قدر ان تعيش بدونه بلا ضرر بين اما القلة  
الزمن كيوم او يومين فقد قالوا انها تصبر عن العلف اليومين لا الثلاثة واما لاستغنائها بالرعى  
فلا يتغير حكمها بالعلف حيث تد كما جزم به الروايات وجبت زكتها خلفه موتتها والاعلف أصلا

المكفول به) أى يشق  
(حق لا دى) كقصاص  
وحد قذف وخروج بحق  
الادى حق الله تعالى فلا  
تصح الكفالة يبدن من  
عليه حق الله تعالى كحد  
سرقه وحد خمر وحد زنا  
ويبرأ العكس قبل تسليم  
المكفول يبدنه في مكان  
التسليم بلا حائل يمنع  
المكفول له منه واما  
مع وجود الحائل فلا يبرأ  
الكفيل

هـ (فصل) في الشركة  
وهي لغة الاختلاط وشراعا  
ثبوت الحق على جهة  
الشروع في حق واحد  
لاثنين فأكثر (وللشركة  
خص شرائط) الاول (أن  
تكون) الشركة (على  
ناض) أى نقد (من  
الدراهم والدنانير) وان  
كانا مذهبين واستقر  
(واجبهما في البلد ولا تصح في  
تبرو على وسبائك وتكون  
الشركة ايضا على المثلى  
كالمخنطة لا تقوم  
كالصروض من الثياب  
ولحواها (و) الثاني (أن  
يتحقق في الجنس والنوع)  
فلا تصح الشركة في الذهب  
والدراهم ولا في صحاح  
ومكسرة ولا في حنطة وخاء  
ومسرا (و) الثالث (أن  
يخطأ المالكين) بحيث  
لا يجزان (و) الرابع (أن

او مع ضرر وبدونه فلاز كذا لظهور المونة سواء كان ذلك التقدير الذى علفت به متواليا أم غير  
متوالى حكما اقتضاهما اطلاقهم وهو ظاهر لما تقرروا ان المدارة على قلة المونة وكثرة ما يحمل  
ما ذكره حيث لم يقصد بالملك قطع السوم والاقتطع به مطلقا ٥١ (قوله وهو قيد دوام حكم  
ما قبله) معناه ان قوله قدرا تعيش الخ قيد دوام وثبوت حكم ما قبل قوله فاقول وهو النصف  
للاقل وقلت الحكم هو وجوب الزكاة فان الاقل لا يثبت له هذا الحكم الا بهذا القيد وهذا بناء  
على فهمه والاقتضاء علم ان قدرا مقبول به لعلفت سواء كان النصف في النصف أو في الاقل  
(قوله اما العوامل فلاز كذا فيها) أى لانها معدة لاستعجال مباح فاشبهت ثياب البدن وقوله  
ولو في عمل محرم يفرق بين عدم وجوب الزكاة في المستعجلة في محرم ووجوبها في حلى محرم بانها  
متصلة في النقد ومن ثم لم يخرج القصد ولا فعل فلم يسقطها فيه الاقوى والمحرم لا قوة فيه بخلافها  
في الحيوان ومن ثم احتاجت الى اسلمة وقصد قاترت باذى مؤثر ومنه الاستعمال المحرم افاد  
جميع ذلك حج في النصفة (قوله وان كانت الاثمن لا تطلق الا على المضروبين) أى افة (قوله  
لكان اولى ليعود الخ) أى لاجل ان يصكون المضمير راجعا لا قرب حد كوروا يضارب جوعه  
الى ما ذكره يكون نصا في القصد لان رجوعه الى الاثمن راجع اليهم اختصاصه بالمضروب من  
الذهب والقضية بالنظر لفة (قوله أقول والاولى ان يكون اسم الاشارة الخ) اولى من ذلك كله  
أن يكون اسم الاشارة عائدا على الحول فقط ووجهه انه لما اطلق المصنف اشتراط الحول راجعا  
يتوهم انه شرط في جميع مسائل الذهب والقضية حتى بالنظر للمعدن والركاز فقال الشارح  
لرفع ذلك وسبأن يسان ذلك ومعناه ان شرط الحول ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل يعلم مما يأتي  
(قوله كن الاولى اسقاط هذا المراد لا يلزم الخ) قد يقال لا استدراك لان ما ذكره الشارح  
تفسير بالمأكل (قوله في الجذب اختيارا) لعله اضطرارا (قوله خبر الحول الخ) أى والسوم اما  
الحول والسوم فلا بشرطان هنا كما هو ظاهر واما التصاب فقد ذكره فيما بعد وقد اشار المصنف  
لذلك بقوله لم يسد كرم بعد (قوله ولم يذكر اشتداد الحب) قد يقال هو معلوم من قوة مدخر افانه  
لا يضر الا اذا اشتد به ويعلم منه أيضا ان يكون الاقيبات اختيارا بالانه لا يضر الا ما يقتات  
اختيارا كما قاله سم (قوله لان الكلام في جنس ما يجب الخ) الحاصل انما انظرنا الى جنس  
ما يجب فيه الزكاة فشرطه ثلاثة وقد ذكرها المصنف وان نظرنا الى وقت التعلق فيزاد على  
ما ذكره المصنف راجعا وهو اشتداد الحب وان نظرنا الى وقت الانخراج فيزاد على الاربعة  
المذكورة التحفة هذا امر ادهم وبعده في نفسه نظرا لاننا لم ان الكلام في جنس ما يجب فيه  
الزكاة بل في شروط تعلق الوجوب بالقصد (قوله والمراد ما شأنه ذلك) أى وان ثبت اتفاقا  
فيشمل ما لو سقط الحب يتقصد من السبيل وعلى هذا فيكون هذا القيد للاحتراز عن الاشياء  
التي تطلع بنقصها في البوادي والمسابيل لقول الشارح فان ثبت بنفسه أو يحصل هو الخ ان  
يكون المراد بقول المصنف ان يكون مما يزرعه الا قميون ان يكون مملوكا لا دى معين مجازا  
من اطلاق المزموم وارادة الا لازم لخرج ما ذكره الشارح وخروج الموقوف على المسجد والموقوف  
على الفقراء لعدم الملك في الاول وعدم كونه لا دى في الثاني وعدم كونه معين في الثالث لا يبال  
يفنى عنه اشتراط الملك المعلوم محاسب لا نقول في هذا الشرط زيادة كونه لا دى معين (قوله



وأعرض عنه مالكة) أي أعرض عن الحب مالكة أي الذي ليس حرياً بأن لم يكن هذا الحب من دار الحرب وظاهره أن مجرد الأعراض كاف في الخروج عن ملكه فلا يجب الزكاة فيه إذا ثبت بغيره والموات ولو كان مالكة معروفة بالحرره ما شيق (قوله ولا) أي وبأن ثبت في محل مملوك أو غيره ولم يعرض عنه صاحبه وقوله فهو مملوك راجع للأول وقوله أو باقي الخ راجع لثانيه شيق (قوله يستثنى من إطلاق المصنف الخ) هذا الاستثناء محصور لأن عدم وجوب الزكاة في الصور المذكورة لعدم المالك المعين (قوله في أرضنا) أي المباحة كملوات أما المملوك فيملكه مالكها ويجب عليه زكاة أجوعش يجيرى وسيأتي هذا في قول المصنف فلا كان له مال للمعين الخ وسيأتي ما يتعلق بذلك على الأثر (قوله يملك البذر الخ) في ع ش على م ر ينبغي في هذا الحب أن يقال إن كان محلياً لم يعرض عنه ملكه من ثبت بارضه بلا قصد فإن ثبت في موات ملكه من استولى عليه كالحطب وقوله وإن كان محلياً لم يعرض عنه لكن تركوه مشوقاً من دخولهم بلادنا فهو في وان قصدوه فنعوا بقتال فهو غنيمة لمن منعهم اه يجيرى بظاهر قوله غنيمة لمن منعهم أنه لا يملك حكم الغنيمة من أنه يخص أو لا ثم يقسمه الغانمون اه شيق وقد يقال ليس هذا بظاهر بل ظاهره أنه يخص أو لا ثم يأخذ من منعهم أربعة أخماس تدبر (قوله وغلة القرية) صور ذلك أن الغلة تبنت من حب مباح أو بذرها الناطر من مال الوقف أم لا واستأجر شخص الأرض الموقوفة وزرعها يذمن عند نفسه فيملك زرعها ويجب عليه زكاة يجيرى (قوله ولو أخذ الامام المجتهد الخ) حاصله أنه عندنا معاشر الشافعية يجب الخراج ويجب العشر والعشر هو الزكاة في المعشر فالأمران عندنا واجبان في الأرض الخراجية وعند الحنفية لا يجب الزكاة في الأرض الخراجية المحل يجب الخراج فقط فلا يوجد امام مجتهد واداء اجتهاده الى ما وافق مذهب الحنفية من أخذ الخراج من الشخص الشافعي على أن يكون بدلا عن الزكاة بما إذا لم يكن الامام مجتهدا فالواجب علينا معاشر الشافعية الخراج واخراج الزكاة وإن اكتفى الامام بأحدهما عن الآخر حيث لم يكن مجتهدا وليس هناك حاجة لذلك هذه المسئلة كما قاله قل لان الاجتهاد انقطع من زمن الامام الشافعي الى الآن لكن قدرة الله صالحة يجيرى بزيادة وتفسير (قوله الخراج) مفعول أخذ (قوله ستة أرباب الخ) هذا يصيب زمانه وأما الآن فغروها بأربعة أرباب وروية لان الكيل قد كبر عما كان عليه (قوله وزوان) شيء أسود يحسب كونه في فهو القمح (قوله له صلى الله عليه وسلم) استدل على فضيلة الخبز بأدلة خمسة الأول الحديث الثاني قوله وهو مقدم الخ الثالث قوله وهو مشبه الخ الرابع قوله وهو الشجرة الطيبة الخامس قوله وليس في الشجر الخ وأما قوله لانه خلق الخ فهو على لما قبله من تسمية الخبز عات (قوله أكرما) أكرماها أن يلقوا ويطلقها من الجريد والكراف والسف واليف الزئبد من غصبا يجذف ويذرها بالطلع ويسمى عند احتياجها فهو قطع غرها برقوق وضوء ذلك من أنواع الأكرام وهذا الحديث موضوع كما قاله ج وقيل ضعف اه يجيرى (قوله المطاعم) يكسر العين أي التي نظم نمارها في الحل أي القمح والجماعة (قوله لانه خلق من فضله الخ) فيه أن العنب والرمان خلقا أيضا من طينة آدم أي من فضل طينة آدم كما في الجامع الكبير والصغير للسيوطي وقد يقال ماذا كرهه للتسمية وعمله التسمية

قوله (وكل ما جازل لانسان  
التصرف فيه بنفسه جازله  
ان يوكل) فيه غيره  
(أو يوكل فيه) عن غيره فلا  
يصح من صبي أو مجنون أن  
يكون موكلا ولا وكلا  
وشروط الموكل فيه أن يكون  
قابلا للتبعية لا يصح التوكيل  
في عبادة بدنية إلا الحج  
وتفرقة الزكاة مثلا وان  
يملكه الموكل فالوكل شخصيا  
في بيع عبده يملكه أولى  
طلاق امرأة مبنيهما بطل  
(والوكالة عقد جازم من  
الطرفين و) حيثئذ (لكل  
منهما) أي الموكل والوكيل  
فرضا (مقضى وتنفس)  
الوكالة (بموت أحدهما)  
أو جنونه أو انقضائه (والوكيل  
أمين) وقوله (فيما يقبضه  
وفيما يصرفه) ساقط في  
أكثر النسخ (ولا يضمن)  
الوكيل (إلا بالتفريط) فيما  
وكل نفسه ومن التفريط  
تسلية المبيع قبل قبض ثمنه  
(ولا يجوز) للوكيل وكالة  
مطلقة (أن يبيع ويشترى  
إلا بثلاثة شرائط) أحدها  
(أن يبيع بثمن المثل) لا بدونه  
ولا يفتن فاحش وهو ما لا يحقل  
في الغالب (و) الثاني (أن  
يكون) غن المثل (تقديرا)  
فلا يبيع الوكيل نسيئة  
وان كان قد غن المثل  
والثالث أن يكون التقدي

لا توجبها كما هو مشهور وليس المقصود جعل ذلك له تلافيا كما عرفت تأمل (قوله في جميع  
القرآن) أي إذا اجتمع من غير فاصل فلا يرد قوله تعالى في سورة عبس وعنبا وقضا وذا يتونا  
وتحلا فانه قدم الغضب على الغل (قوله يشرب برأسه) أي فان الماء يصعد من جذر الغل  
إلى رأسه ثم يشرب بعد ذلك (قوله تحتاج الاقوال) هذا هو محل الاختصاص فلا ينافي ان  
كل نوع من الاشجار يل سائر التباين فيه ذكر أو أنظر هل يدل له من كل شيء خلقا زوجين  
أه مدابني (قوله انما الكرم الرجل الخ) يحقل ان الكرم صفة مشبهة كضمه ويحقل انه  
مصدر وصفه مباغتة أو على التأويل بكرم أو ذى كرم تأمل (قوله عين الدجال) أي التي  
يصربها وأما الأخرى فهي محسوسة (قوله لانها أصل النمرة) هذا غير مناسب لأن وجه  
النسب خروج عينه وبروزها في وجهه اه قل وقد يقال كافي السجاني على الخطيب انه  
ليس يات الوجه النسب بل هو على اختصاص التشبيه بها أي وانما خص النسب بوجه الغضب  
دون غيرها كيفية الحمام لأن حبة الغضب أصل النمر اه (قوله أقول ويمكن الجواب الخ)  
أحسن منه أن المراد جنس النمر والزيب أي الجنس المشغل على الترفيع للربط والجفاف  
والجنس المشغل على الزيبي فيشغل الربط والجفاف الآتية عنون عن الجنس مما ذكره من النمر  
والزيبي الخاصين مراعاة لكون التصاب معتبرا بهما فم يمكن رجوع جواب المتن لهذا  
تأمل (قوله واعترض بأن هذا شرط لتعلق الزكاة بها لا لاصل وجوبها) أي لا لاصل جنس  
ما يجب فيه وان لم يجب بالفعل وبعد ذلك فيه نظر لما عرفت مما سبق ان الكلام في الوجوب  
بالفعل (قوله ويعتبر بالجفاف الخ) فيه ان هذا شرط لاخراج بالفعل وليس الكلام فيه تأمل  
(قوله والاقتضاء الزكاة رطبا) أي مع تقدير الجفاف وان لم يكن الجفاف بالفعل فيقدر رطبا  
وتؤخذ كانه على تقدير جفافه (قوله بعد ذلك ابتداء) أي بان ينوي عند كل تصرف الى  
أن يفرغ رأس المال ولا يحتاج لتبعية بعد ذلك في بقية التصرفات

(فصل في بيان أحكام نصاب الابل) (قوله ومقداره) هو تفسير لما قبله وكذا  
يقال فيما يأتي (قوله وهو ذلك) الظر ما معناه ولمس حق العبارة والدليل على التانيث  
تصغيرها على أي كغنية وهو ذلك كما ثبت الضمير العائد إليها (قوله اعتبار كونه أتيث  
مخاض) أي ان كانت ابلا تاما أو بعضها كذلك ولا فيجزئ الذكر كما سيأتي بقى انه سيأتي ان  
ابن البون ينوب عن بنت المخاض لكن عند عدمها هل هنا كذلك لا يجزئ ابن البون عن  
الشيء الا عند عدم بنت المخاض أو يجزئ ولو مع وجودها الذي اعقده الشيخ حمزة أولا اجزاء  
ابن البون ولو مع وجود بنت المخاض ثم رجع الى عدم اجزائهم وجودها قياسا على ما سيأتي  
موافقا في ذلك لما في شرح الروض والارشاد لمج كافي سم على المنهج (قوله وفي وجوب جر  
واحد من الشاة) لعلم من الابل وبعبارة شبيهة قل وفي وجوب أجر واحد منها أي الابل  
ضرر بالفقر أو بسبب الشر كونه ظاهرة وكذا عبارة الصفوى وقول قل أجره بفتح  
الهمزة جمع جر لا مصدر بكسرهما (قوله بالفقر) أي وبالمالك أيضا (قوله وقبل لانها تخوض  
مع أمها) هذا انما يناسب سميتها بمخاض لا بنت مخاض الآن يقال المراد انها تخوض تبعها  
تلوض أمها فبالنظر لكون أمها تخوض استقلالاً لم يثبت بنت مخاض (قوله فان عدم بنت

(يقتد البلد) فلو كان في البلد

نقدان باع بالاغلب منهما

فان استويا باع بالاتفع

للموكل فان استويا بتخير ولا

يباع بالقلوس وادراجت

رواج النقود (ولا يجوز ان

يباع) الوكيل يعاملا

(من نفسه) ولا من ولده

الصغير ولو صرح الموكل

لوكيل في البيع من الصغير

كأفاه المتولي خلافاً لتبغوي

والاصح أنه يبيع لايه وان

هلا ولابنه البالغ وان سئل

ان لم يكن سفياً ولا مجنوناً

فان صرح الموكل بالبيع

منها صرح بجزا (ولا ينز)

الوكيل (على موكله) فلو

وكل شخصاً في خصومة لم يملك

القرار على الموكل ولا الأبرار

من دينه ولا الصلح عنه وقوله

(الابانة) سأل في بعض

النسخ والاصح ان التوكيل

في الاقرار لا يصح

• (فصل في أحكام الاقرار

وهو اذنة الاثبات وشرعا

اخبار بحق على المقر فخرجت

الشهادة لانها اخبار بحق

لغيره على الغير (والمقر به

ضربان) أحدهما (حق الله

نصلي) كالسرقة والزنا

(والتبني (حق الأدي)

كحد الفذف لشخص (لحق

الله تعالى يصح الربوع فيه

عن الاقرار به) كأن يقول

من أقرب الزنا بجمعت عن هذا

الخصام فابن لبون) أي ولو وجد ابن الخاص وذلك حيث كانت ابه كلها أو بعضها انما  
والا فيخرج ابن الخاص وكذا يقال فيمالي من أخذ الحق عن بنت الخاص اه شيني (قوله  
المعينة) يشعل جعلها كالعدومة ما لو كانت ابه كلها معينة فيفيد الاستصحاب ان لبون  
مع انه واجد لبنت خاص مجزئة في ماله وقد يتوقف فيه والذي يؤخذ من مذهبه في شرح  
الروض ان ذلك حيث لا تجزئ المعينة وذلك اذا لم تكن ابه معينة اه شيني (قوله ولا يكلف  
الح) أي ان لم تكن ابه أو بعضها كرائم (قوله لا من بنت لبون عند فقدها وقرق الح) لعل  
في الصابة سقطا والتقدير بخلاف ابن لبون من بنت الخاص عند فقدها فانه مجزئ وقرق  
بينهما الح أي بين جواز أخذ ابن لبون من بنت الخاص وعدم جواز أخذ الحق عن بنت لبون  
(قوله فلم يعلها الحق الح) قد يقال هو وان لم يزل عليها بذلك يز عليها بأشياء أخرى لا تتكر  
ومنها الحل اه شيني (قوله لان أمها ذات لبن ولادتها) أي ذات لبن بالفعل بسبب ولادتها  
لغيرها بالفعل فغير ما بعده (قوله لكنه ليس الح) لعل هذا دفع لما يتوهم من انه حيث  
كان ظاهراً غنياً عن الشرع فلا يحتاج ذكره وكون مراد المحقق الرقعي الشارح بما على ان  
مقصود الشارح التوليد على المصنف بان هذا ظاهر غنى عن الشرع فلا حاجة ذكره بما يؤيده  
قوله في فصل نصاب الغنم قوله غنى عن الشرع الح فيه ما مر تأمل (قوله وتعين جبر التفاوت  
ولو يتقد) لعل جبره يميزه من غير الاخط مع انه ليس كذلك كما في شرح المنهج فكان عليه أن  
يقول كما في المنهج وجبر التفاوت يتقد أو يميز من الاخط

• (فصل في بيان أحكام نصاب البقر) • (قوله ومقداره) فيه ما مر (قوله فني خسين  
مسنة) الأولى حذفه لانه لا يتفرع على ما قبله (قوله ففيه ما مر الا الجبران) لم يره في اجتماع  
السنتين في الابل إلا أنه يخرج أي السنين وجد فان وجد ما تعين الاخط وأجزأ غيره ان لم  
يحصل تقصير وتدل ليس لكن مع جبر التفاوت ولو يتقد على ما قبله وهذا يجري كله هذا حق  
الجبران بمعنى جبر التفاوت يميزه من الاخط أو يتقد وأما الجبران المختص بالابل فهو عشرون  
دوهاً أو شاتان في الصمود درجة والنزل درجة عند فقد الواجب والمحشى لم يذ كر حالة صعود  
ولا حالة هبوط في الابل حتى يستثنى الجبران وما يشهد لأخذ الجبران بمعنى جبر التفاوت يميزه  
من الاخط أو يتقد كلام المنهج وغيره وعبارة شيخه قل ليس فيها الاستثناء الذي ذكرهنا  
فالمواب اسقاطه

• (فصل في بيان أحكام نصاب الغنم) • (قوله ولا يؤخذ ناقص من ذ كالح) يزاد على  
ما ذكره بيان آخر ان المرض وردا من النوع فأصاب النقص خمسة كما في شرح مر (قوله  
الامن مثله) أي فاذا كانت ماشيته كلها ذكورا أو صغاراً أو مرضاضاً إخراج الذكرو والصغير  
والمرضى ويكون المخرج متوسطاً لا يضرر المالك والمساكين ويحترز عن التسوية بين  
نصابين فيجب أن يكون ابن لبون المأخوذ من ست وثلاثين أكثر قيمة من ابن الخاص المأخوذ  
في خمس وعشرين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين وهي خمس وخميس  
خمس فاذا كانت قيمة ابن الخاص المأخوذ في خمس وعشرين خسين وجب أن تكون قيمة ابن  
اللبون المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين فان الست والثلاثين ذائفة على الخمسة والعشرين

الاقرار وكذبت فيه ونسب  
 للمقر بان الرجوع عنه  
 (وحق الادعى لا يصح  
 الرجوع فيه عن الاقراره)  
 وقرئ بين هذا والذي قبله بأن  
 حق الله تعالى مبني على  
 المسامحة وحق الادعى مبني  
 على المشاحة (وتتقرر صحة  
 الاقرار الى ثلاثة شرائط)  
 أحدها (البوغ) فلا يصح  
 اقرار الصبي ولو صر اقرارا ولو  
 ياذن وليه (و) الثاني (العقل)  
 فلا يصح اقرار المجنون  
 والمغنى عليه وذات العقل  
 بما يعذر فيه فان لم يعذر  
 لحكمه كالمكران  
 (و) الثالث (الاختيار) فلا  
 يصح اقرار مكره بملأ كره  
 عليه (وان كان الاقرار  
 بمال اعتبر فيه شرط رابع  
 وهو الرشد) والمراد به كون  
 المقر مطلق التصرف واستر  
 المصنف بمال عن الاقرار  
 بغيره كطلاق ونهاه ونحوهما  
 فلا يشترط في المقر ذلك  
 الرشد بل يصح من الشخص  
 السفه (واذا اقر) الشخص  
 (بجهول) كقوله له ان علي  
 شي (رجع) بضم آوله (اليه)  
 اي المقر (في يانه) اي  
 الجهول فيقبل تفسيره بكل  
 ما يقول وان قل كالمس  
 ولو فسر الجهول بما لا يقول  
 لكن من جنسه كمنه حنطة  
 وليس من جنسه لكن يصل

بأحد عشر ونسبة الاحد عشر الخمسة والعشرين خمسان وخمس الخمس والاثنتان  
 والسبعون زائفة على الخمسين باثنين وعشرين ونسبة الاثني والعشرين الخمسين خمسان  
 وخمس الخمس واستشكل اخراج الصغير عن الصغار بأن من شروط الزكاة الموم والحول  
 وهما لا يجريان في الصغير ويصور ذلك بالتأخر فيما اذا ماتت الامهات قبل الحول بمن يسير  
 لا تشرب فيه الا ولادنا بملوكا ويحتمل أن يصور ذلك أيضا بما اذا ملك نصيبا من صغار  
 المعز ومضى عليها حول فتصب الزكاة ولم تبلغ سن الاجراء لان الثانية من المعز على الاصح هي  
 التي استكملت سنتين وكالمعز في ذلك البقرة كان ملكا أو بعين فصاعدا منها لا يقال والابل  
 كذلك كان ملكا من صغارها ستا وثلاثين صغارا ومضى عليها حول فتصب الزكاة ولم تبلغ سن  
 الاجراء لان واجبه بنت لبون وهي التي لها منتان وطعنت في الثالثة قال شيخنا لان حكم الابل  
 ليس كذلك اذ لا يجوز الاقتصار على اخراج الصغير بل يجب في الست والثلاثين من صغار  
 الابل مع صغير منها جبران أخذ من قول النبي لوملك صغارا احدا وستين عاما أخرج بنت  
 مخاض منها مع ثلاث جبرانات وقارقت الابل غيرها بدخول الجبران فيها دونه أعاده ابن قاسم  
 العبادي وفيه فوائد أخرى تفيضة يحتاج اليها الفقيه (قوله حرره) في البصري انه يصرف  
 اخراجها في كل من البلدين لانا لو كلفناه أن نقل نصفها الى بلد ونصفها الاخر الى بلد الاخرى  
 لكان ذلك كلفة لا يقصمها الحسن اه وفي سائبة شيخنا انه ان اجتمع المستحقون في البلدين  
 أعطاهما الشاة في حاتين المستحب والا أعطاهما الامام وهو يعطيه لمن شاء لانه نقل الزكاة اه  
 وهذا هو مقتضى القواعد

(فصل في بيان احكام الخلطة) (قوله وكيفيتها وشروطها وما يتعلق بها) فصل مصنف  
 شروطها وما يتعلق بها على كيفية التفسير ولا أشكل (قوله وفي كلام الشارح انها تسعة) اي  
 الذي يؤخذ من كلام الشارح انها تسعة حيث زاد على ما ذكره المصنف اتحاد الراي واتحاد  
 المطلب وبه على ضعف الثاني (قوله وهو محل سوقها الخ) تفسير للمعنى الاصل اي المثل الذي  
 تجتمع فيه ثم تساق منه الى المرمى (قوله وسكت المصنف عنه) اي عن محل سوقها الى المرمى  
 الذي هو معنى المسرح الاصل وهذا السكوت بناء على تفسير الشارح وكان الاولى للمصنف أن  
 يقول لانه يلزم على كلامه اتحاد مع المرمى وسكوت المصنف من اشتراط اتحاد المثل الذي تساق  
 منه الى المرمى (قوله اللهم الا أن يجعل اليمين من) ويحتمل بقاؤها على ظاهرها والمعنى تسرح  
 اليه أي من يوت أحصاها تجتمع فيه ثم تساق منه بسلك (قوله لان المسرح يطلق الخ)  
 لا يظهر على ما قبله ثم يظهر به على ما يؤخذ من قوله لانه يلزم على كلامه اتحاد مع المرمى  
 حيث اعترض بالاتحاد فقط ولم يعترض بأن هذا ليس معناه أولا يؤخذ من قوله وباقائه المسرح  
 على معناه الاصل القيدان له معنى غير أصلي وهو ما ذكره الشارح وعلى كل فكان الاولى بتقديمه  
 (قوله لانها مسرحة اليها) اي لان المثل الذي تساق منه مسرحة اليه من البيوت والمرمى  
 تساق اليه من المثل الذي تجتمع فيه (قوله على التقوا نشر المرمى) اي فقوله وهو اسم لابين  
 راجع لقوله بفتح اللام وقوله يطلق الخ راجع لقوله وسكى التوى اسكان اللام وهذا خلاف  
 ظاهر الشارح فان ظاهره ان كلاما من المفتوح والسكن يطلق على كل من اللين والقهل وذكر

العلامة الشيعية ان المقترح يستعمل في كل منهما بخلاف الساسا كن فانه خاص بالفعل (قوله ويظهر انه يلزم الخ) معناه انه يلزم من كون موضع الدين من الارض واحدا حال الحلب ان يكون موضع الفعل من الارض واحدا وكذلك العكس وليس المراد بموضع الدين موضعه بعد حله حتى لا يجهى المزوم اذ من المعلوم انه لا يضر كون كل واحد منهما يا خطين ماشيته بعد حله الى يته بحيث لا يظهر قول الشارح نقلا عن بعضهم وهو المراد هنا المقيدان الاول ليس بمراد كيف بينهما التلازم هذا معنى كلام المحقق فاندفع قول العلامة الشيعي قوله اذ لا يضر الخ انظر ما معنى جعل ذلك على ما قبله ويمكن الجواب عن الشارح بانه فهم ان موضع الدين هو الا ان المثل الذي يوضع فيه من الارض كارض الدار القلانية وحيث لا تلازم بين موضع الفعل وموضع الدين بهذا المعنى والمراد موضع الفعل فاما موضع الدين وهو المبرع في السابق بالحلب فقد تقدم تضعيفه (قوله واحد عشر اثنى عشر) لعل صوابه اثنى عشر او ثلاثة عشر وذلك لان الشروط التي ذكرها المصنف والشارح ثلثة ان جعل موضع الدين وموضع الفعل متلازمين والاف عشرتان لم يكونا متلازمين وزاد المحقق على ما ذكرناه اتحاد الجواز وآلة الجز وموضع التزوان فاذا خفت الثلاثة للثقة كان المجموع اثنى عشر واذا خفت للعشرة كان المجموع ثلاثة عشر والحق ان الذي يؤخذ من كلام المحقق زيادة على الشارح خمسة الثلاثة المذكورة واتحاد الجنس وكون كل من المال كفي اهل زكاة ويراد على ما ذكرنا ان يكون المائتان نصيبا ودونه ولا احد هما نصيب ومضى الحول من وقت الخلطة فمجموع الشروط وفاؤها خلافة عشر منها أربعة ضعيفة اتحاد الحلب والحلب وجاز الغنم وآلة الجز قتال (قوله والجداد) بالذال المهملة يقال جد الشيء بعد من باب قتل قطعه اه مصباح وقيل بالذال المهملة ايضا كما في بعض النسخ اه ب ج والمراد به قطاع ما على الضل وانظر ما وجه اشتراط اتحاد جدود اتحاد الحلب وجاز الغنم الا ان يفرق اه شيعي وعلل الفرق هو ان المقصود من جذاذ الضل اصلاحه فالتفريع راجع اليه فلذا اشترط اتحاد بخلاف الحلب وجزن الصوف فان المقصود التوصل الى الاتباع بالدين والصوف وهما ليسا معتبرين في المال المخلوط حتى يشترط اتحاد الحلب والجواز (قوله والمتأدى) اى الدلال

• (فصل في بيان احكام نصاب الذهب) • (قوله فقال الخ) قد مكه بعضهم فقال

الدين اول دينار فلقنه • والدرهم في هذا الدرهم السارى

للخيل واوصيا العين ذاهما • كم بصلحان امور الدين والدار

(قوله اى يقينا ايضا) اى كانه يصير التصديق كذلك يصير اليقين وقد فرغ عليه ما على سبيل اللاف والشر المريب والتعليل الذي ذكره من اخص بالتفريع الثاني (قوله واما الدرهم فكانت مختلفة الخ) الدرهم المطلق في ذمته على الله عليه وسلم لا ينصرف الا الى الستة دنانق كما قاله في شرح المذهب وبما روي في العميم الذي يعين اعتقاده واعتقاده ان الدرهم المطلق في ذمته على الله عليه وسلم كانت معرفة الوزن والتدريج السابقة للفهم عند الاطلاق وبها يتعلق الزكاة وغيرها من الحقوق والمقادير الشرعية وان كان ثمة اخرى كبر أو أصغر فاطلاقه على الله عليه وسلم محمول على المفهوم عند الاطلاق وهو الدرهم الذي هو ستة دنانق وأجمعوا عليه ولا يجوز

ويعتدون لا تصح اعانته ومن  
لا يملك المنفعة كاستعير  
لا تصح اعانته الا باذن المعير  
وذكر المصنف ضابط المعيار  
في قوله (وكل ما يمكن  
الاتفاق به) منفعة مباحة  
(مع بقاء مباحة اعانته)  
فخرج بمباحة آله الموهوب فلا  
تصح اعانته وبقاء مباحة  
اعانته التبعة للوقوع فلا  
تصح وقوله (اذا كانت  
مباحة آله) يخرج  
للمنافع التي هي احسان  
كاعانة شاة لبنها وشجرة  
لثمرها ونحو ذلك فانه لا يصح  
فالوقوع لشخص خذ هذه  
الشاة فقد اصبحت درهما  
ونسلمها فالاباحة هيصة  
والشاة عارية (وتجوز  
العارية مطلقا) من غير  
تقييد بوقت (ومقيد بمدة)  
اي بوقت كاعتراك هذا  
الثوب شهرا وفي بعض  
النسخ وتجوز العارية  
مطلقة ومقيدة بمدة والمعير  
الرجوع في كل منهما متى  
شاء (وهي) اي العارية اذا  
تلفت لا باستعمال ماذون  
فيه (مضمونة على المستعير  
بقيتها يوم تلفها) لا بقيتها  
يوم قبضها ولا بانقضاء القيم  
فان تلفت باستعمال  
ماذون فيه كاعانة ثوب  
لبسه فالتلف هو ان يمتنع  
بالاستعمال فلا ضمان

ان يجمعوا على خلاف ما كان في زمنه على اقله عليه ولم يخلقاه الراشدان اه وبديل عليه  
كلام هر في شرحه وكلام حج في شرح العباب (قوله اي فكل عشرة دراهم الخ) فترجع على  
كلام الشارح اذ يقيد ان المتقال يزيد على الدرهم بثلاثة اسباع درهم اذ ثلاثة اسباع الدرهم  
واحد وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة اذ كل سبع درهم سبع حبات وخمس كما هو واضح  
فاذا ضم ذلك للنصيب حبة وخمسين التي هي قدر الدرهم بلغت اثنين وسبعين وهي قدر المتقال  
(قوله وحيث اوجبنا الزكاة على الخ) اي بان كان محرما أو مكروها فلا قول كان قصد  
الرجل استعماله وكان أسرف في حلية آله الحرب والثاني كان أسرف المرائف حليها وكان  
قصد الرجل اقتناها لمن يستعمله بكرامة ففرق بين سرف الرجل وسرف المرأة فالاول حرام  
والثاني مكروه اه بيج على الخطيب والمعتد ان سرف المرأة حرام أيضا كما في حاشية المنهج  
وشرح المنهج لجوهري وقد وافق المحقق في ما يأتي البصري ثم انه كان الاول للمحشى ذكر هذه  
العبارة عند الكلام على الخ (قوله فالعبارة بيمينه) اي ووزنه وقوله لا يوزنه اي فقط كابدل  
عليه قوله أو يخرج خمسة موصوفة قيمتها سبعة ونصف كما قررنا شيخنا العشماوي وفي الشورى  
على المنهج ان مثل الاصل تعلق الزكاة بوزنه لا بيمينه الخ المهر لانه كمثل ان يتخذ لبس رجل  
أو المكروه أما المهر لعرض كان مبيع لا مراءى واستعمله الرجل فالعبارة بيمينه اه بصري وان  
كان ما ذكره المحقق في شرح الهبة الكبير (قوله بيمينه) لانه اذا باعه بيمينه فلا بد  
من المائة وزنه فتنصيص الزيادة الحاصلة بسبب المنفعة (قوله أو يخرج خمسة موصوفة الخ)  
كان يخرج خاتم وزنه خمسة وقيمته سبعة ونصف (قوله قيمتها سبعة ونصف) أي لان السبعة  
ونصف أربع عشر التمام وظاهر كلامه انه لا يجوز له اخراج أربع موصوفة قيمتها سبعة ونصف  
لان العبارة بالقيمة مع الوزن فكما تقدم من الشيخ العشماوي (قوله ثم يشتري حقهم الخ)  
ظاهرا انه لا يجوز الا بشراؤه ما بعده قبل دفع المتقال الكامل اليهم وما المانع من الجواز اذا غاية  
الامر انهم تصرفوا فيما لهم بيد الغير ولا ضرر في ذلك اه بصري (قوله مع فتح الواو وكسرهما)  
وكذا ضمها ويجوز ايضا فتح الواو مع فتح الراء اه بصري (قوله وكان لمن يتصرف عن نفسه)  
هذا القيد انما ذكره في جواز اخراج المغشوش الذي يلحق خالصه قدر الواجب ويحكون  
ستلوعا بالخالص ومفهوم القيد انه يتعين على المولى اخراج الخالص مطلقا لخالصه هذا ان  
يمكن بلا سبب أو كانت مؤنة تنقص من قيمة الخالص فان لم يمكن اخراج الخالص الا بسبب  
وكانت مؤنة قدر قيمة الخالص أو أكثر أخرج المغشوش هر قال سم ومجمل أيضا أن لا يوجد  
خالص من غير المغشوش واللعين كذا في البصري ويمكن حل كلام المحشى على ما اذا حصل  
نقص بالسبب أو احتاج السبب لمؤنة أو يمكن معرفة قدر النصاب من غيره بنحو الملاءم الا في  
فانه لا يجوز للمولى حينئذ سبب الجميع ولا سبب البعض مما يملكه المولى عليه فتأمل (قوله)  
ويكنى التميز بالملاءمة فيه شيئا في الحاشية (قوله ولو قال قد كروا حقا لا الخ) وبوجه ذلك ان  
قول الشارح ونحوه يدل على ما اذا انضم بالاثوة مع انه في هذه الحالة لازكاة وبعد ذلك فيه نظر  
اذ لو قال كما ذكرنا المبي مع انه لازك في سوارم وخطاه (قوله أو زيادة المرائف حليها الخ)  
هذا من المهر كما في حاشية المنهج وشرح المنهج لجوهري وقد تقدم



في أحكام الغصب

وهو لغة أخذ الشيء ظلما  
بجهازة وشرعا الاستيلاء  
على حق الغير عدوانا  
ويرجع في الاستيلاء للعرف  
ودخل في حق ما يصح غصبه  
مما ليس بمال بحد ميسرة  
وخرج بعدد وانا الاستيلاء  
بعقد (ومن غصب مالا  
لا حد له رده) لمالكه  
ولو غرم على رده أضعاف  
قيمه (و) لزمه أيضا (أرض  
نقصه) أن ينقص كن غصب  
قوبالبيه أو نقص من غير  
ليس (و) لزمه أيضا (أجرة  
مثله) أما لو نقص المصوب  
برخص سعره فلا يضمنه  
الغاصب على الصحيح وفي  
بعض النسخ ومن غصب مال  
أمرى أجبر على رده (فان  
تلف) المصوب (ضمنه)  
الغاصب (بعضه ان كان  
ه) أي المصوب (مثل)  
والأصح أن المثل ما حصره  
كيل أو وزن وبما سلم  
فيه كعسل وقطن لاغالية  
ومجنون وذكر المصنف  
ضمن المتقوم في قوله (أو)  
ضمنه (بقيته ان لم يكن له  
مثل) بأن كان متقوما  
واختلفت قيمته (أو كد  
ما كانت من يوم الغصب  
اليوم التلف) والعبرة في  
القيمة بالتقدير الغالب فان  
غلب نقدان وتساويا قال

(فصل في بيان مقدار نصاب الزرع والثمار) (قوله مقدار نصاب) الاضافة بيانية  
(قوله أو مقدار زرع) لعل الصواب التعبير بالواو (قوله لكونه أضبط) أي لكون الوزن مع  
الكيل أضبط والاف هو وحده لا ضبط فيه كما يدل عليه ما بعده (قوله بين حصادهما) أي  
بالقوة لا بالفعل اه يجرى (قوله بين اطلاعهما) أي ظهورهما وبروزهما اه يجرى (قوله  
فلا حاجة لذلك كره الشارح) أي بقوله بسبب سد الثمر اذ ليس بقيد (قوله ومثله ما يشرب  
بعمرة كاللعل) لعله مقيد بكون الماء الذي شرب منه بعمرة لم يجب بوضوئهم والاف فيه نصف  
العشر (قوله من عطف العام على الخاص) فيه أنه لا يكون بالواو لأن يقال إذا كانت بمعنى الواو  
يكون بها (قوله هذا ان لم تميزت كل منهما) فيه ان الشارح فرض الكلام فيما اذا سبق بهما  
على السواء بمعنى انه سبق بهذا النصف المتدب بالآخر نصفها وفي هذه الحالة قد تميزت مدة كل منهما  
فلا وجه للتقيد ولا معنى له فكان الاولى أن يقول ويلحق يعلم استوائهما ما اذا جهلت المقتضى  
سبق كل منهما قالوا يجب ما ذكره لا بالاستواء فيقول ومفهوم سواء أنه اذا علم التفاوت بينهما  
قالوا يجب يكون بحسب التقسيط بقدرهما ولعل عذره انه فهم ان سواء معناه معا وليس كما فهم  
اذ المعية فهم متضمن قول الشارح هما متعينان معنى سواء ما سبق (قوله أو عن الجبيع من  
الوسط) أي وان لم يتصرا خارج القطع من كل نوع خلا فالظاهر المنهج اه شين  
(فصل في بيان أحكام زكاة التجارة) (قوله وما يجب انراجعهما) عطف تفسير على زكاة  
(قوله نظر الكونهما قيمتهما) لعل الاقرب أن يقول نظر الكونهما ينسبها ان الربح الحاصل  
بها في عدم المخالفة بشئ بخلاف التقدين المتقدمين فقد وقد اه شين قد برة (قوله  
والتجارة يكسر التاء ما قابل التقيد) فيه ان التجارة شرعا هي تغليب المال لغرض الربح على  
وجه مخصوص وانما هذا تفسير لغرض التجارة لا التجارة (قوله وحسب) بفتح فسكون (قوله  
وحساب) بكسر أوله (قوله وهي ما عدا الخ) الضمير راجع للعروض (قوله أو عند بيعه مع) لعل  
الاولى التعبير بالواو يدل أو كما لا يخفى (قوله وأول حركتها وقت التلف الخ) هذا ان لم يسبق حوله  
لنقد الذي اشترى به والا يخفى على حوله وصجارة المنهج واذا ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي  
ملكه بأكبته على حوله والا فملك (قوله التي نويت معه) أي التي نويت بالمعاوضة مع  
التلف وفيه ان الذي ينوي هو التجارة لا المعاوضة (قوله فان استويا) أي في بلوغها نصابا بأن  
بلغت النصاب بكل منهما والعرض انهما غالبان (قوله قوم ما قابل التقيد الخ) هذا ظاهر  
في الثانية وأما الاولى وهي مالو ملكها بذهب ونقصة معا كأن اشترى بثمنين دينارا  
ومائتي درهم فانه يقوم أحدهما بالآخر معرفة التقسيط يوم الملك فان ساواه قومت آخر الحول  
بم حاصفين وان كانت قيمة المائتين من النقصة عشرة دنانير قوم آخر الحول ثلثها بالدرهم  
وثلثها بالدينار وكذا يقوم أحدهما بالآخر لو كان أحدهما أو كلاهما دون النصاب ويزكيان  
ان بلغا آخر الحول نصيبين والا فلا وان بلغتهما المجموع لو قوم بأحدهما اذ لا يضم أحدهما  
الي الآخر وان بلغ أحدهما نصابا زكي وحده وحول المملوك بالنصاب من حين ملك ذلك  
النقد وحول المملوك بغيره من حين ملك العرض اه سم (قوله بتقويم ما معه به) أي  
بتقويم ما مع النقد بالتقدير (قوله سواء سواء كان الذي اشتراها الخ) لعل وجه الموازنة

بالرافعي عين التماسي  
واحد منهما

(فصل) في أحكام الشفعة  
وهي يسكون الفاء وبهض  
الشفعة يضعها ومعناها لغة  
الضم وشراحتي غلظ قهرى  
يثبت للشريك القديم على  
الشريك الحادث بسبب  
الشركة بالعوض الذي  
ملك به وشراحتي دفع الضرر  
(والشفعة واجبة) أي ثابته  
لشريك (بالخطأ) أي  
خطأ الشروع (دون)  
خطأ (الجوار) فلا شفعة  
لدار الدار ملاصقا كان  
أو غيره وإنما ثبت الشفعة  
(فبما ينقسم) أي يقبل  
القسم (دون ما لا ينقسم)  
كهام صغيرة فلا شفعة فيه  
فإن أمكن انقسامه كهام  
كبير يمكن جعله جامعا ثبتت  
الشفعة فيه (و) الشفعة  
ثابتة أيضا (في كل ما لا يتقل  
من الأرض) غير الموقوفة  
والمشكورة (كالعقار وغيره)  
من البناء والشجر تبعاً  
للأرض وإنما أخذ الشفع  
شخص العقار (بالقن الذي  
وقع عليه البيع) فإن كان  
التمن مثلباً كتب وتقد  
أخذ بمثله أو مثله وما كعب  
وثوب أخذ ببعثه يوم  
البيع (وهي) أي الشفعة  
بمقتضى طلبها (على القور)  
وحينئذ فليبادر الشفع

وقت اشتراء العوض برأس المال التي قصد الاتجار فيها لا تسمى تلك العوض مال تجارة  
إذا تبارت هي التقلب على وجه مخصوص وهو يحصل الآن وأجاب بأن هذه العوض  
وقت الشراء تسمى مال تجارة باعتبار النية وفيه ان هذا الإطلاق من الشارح الآن بينه  
حكم المال الذي وقعت فيه التجارة بالفعل فلا صوابية وقال الشيعي ما نصه قوله صوابه  
الخ لعل الشفعة التي وقعت ليس قبل النقطة عن والافلا يردني لأن العبارة حينئذ قصد عين  
ما صوبه اه وانظر كيف هذا مع كون المشتري في عبارة النقطة عن (قوله والابتدئ حول)  
أي أن لم يكن في ملكه من نفسه ما يكمل به التصيب كما استظهره ج وسم وعش (قوله  
من وقت التوض) صوابه من وقت الشراء بعد التوض (قوله ثم تقدم زكاة العين الخ)  
أي ما لم يسبق حول زكاة التجارة زكاة العين وتفصيل الكلام في المطولات (قوله وإضافة  
الذهب والفضة إلى معادن) العبارة مقبولة (قوله والعين على الأول) هو جعل معادن يان لها  
وإضافة معادن لا بعده يانية (قوله والنقد المستخرج) النقد هو المعبر عنه بالمعادن ولو عبر  
بالمعادن لكان أولى وقوله من الأرض يان لعل المحذوف (قوله لم يضم بعضه إلى بعض) أي  
لأجل تركبة الجميع فلا ينافي أنه يضم الأول للثاني ليزكي الثاني كما أشار به بقوله والافضيه  
الخ (قوله ويخرج الواجب من هذا وحده عنه) أي يخرج الواجب من الثاني وحده عنه  
(قوله مراده الخ) أي فلا ينافي أنه لا يجب الإخراج إلا بعد النقية كما أفاده بعد (قوله فممنع  
من الأخذ) والممنع له الأساطع على المعتمد عند م ر خلا فالن قال المانع له الحاك فقط اه يجري  
(قوله والمشهور أنه بالفتح الخ) هذا غير ما عليه علم التصريف من أنه بالفتح اسم المصدر  
وبالكسر اسم المكان إلا أن يكون ما هنا مضافاً على تجوز ثم أشهر شيعي (قوله وله لاختياره  
الأول) صوابه الثاني أخذ من التعليل وبذلك فالعبارة هنا صالحة لكل من الضبطين  
لأن الشارح لم يضبطه بأحدهما إلا أن تكون الشفعة التي شرح عليها الشارح مروية بالتمام  
المجته (قوله والأقال ضائع) عبارة المنهج والافلطة يعرفه واجده سنة ثم له أن يملكه أن لم يظهر  
ماله (قوله وهو بذلك لكثرة جهات الخ) فيه أن الشارح لم يطلق الجاهلية على الأشخاص  
بل على الحالة المذكورة وهذا انما يتسبب إطلاقها على الأشخاص (قوله وهذا أن وجد في  
موان الخ) أي أو نحو ذلك كقلاع الجاهلية وقبورها ونحوها (قوله ولكن الوجه خلافه)  
قال الصغوي بين شيخنا الأجهوري مدركه بأنه يحتمل أنه حدث بعد الأحياء وبعد تملك  
الأرض (قوله أي الركا) المناسب أي الخمس كما لا يخفى (قوله ومثله المعدن) أي مثله في أنه  
يصرف مصرف الزكاة والظاهر أن الخلاف الذي ذكره الشارح خاص بالركا كما يدل على  
ذلك على القول الضعيف الذي ذكره الرمي وعبارة مع متن المنهاج بصرف الخمس وكذا المعدن  
مصرف الرمس كما على المشهور لأنه حق واجب في الاستفادة من الأرض فأشبهه الواجب في  
الزرع والثمار وبه اندفع قيامه بالتي ولا بد أن يكون الواجد أهلاً للزكاة كما مر والثاني أنه  
يصرف لأهل الخمس لأنه مال جاهلي حصل الظفر به من غير إصاف خيل ولا ركاب فكان كالتي  
وعليه فيجب على المكاتب والكافر من غير احتياج للنية اه وبهذا تصح ما في قول المشتري  
ويحتمل عود الضمير لكل منهما الوهم بربان الخلاف في كل (قوله ويحتمل عود الضمير على كل

منهما

إذا لم يسع الشقص بأخذه  
وتكون المبادرة في طلب  
لشفعة على العادة فلا  
يكلف الامراع على خلاف  
عادةه يصد أو غيره بل  
الضابط في ذلك أن معاودة  
تواني في طلب الشفعة  
أسقطها والأفلا (فإن  
أخرها) أي الشفعة (مع  
المبادرة عليها بطلت) ولو  
كان مريدا للشفعة مريضا  
أو غائبا عن بلد المشتري  
أو مجبوسا أو خائفا من عدو  
فليوكل أن يقدر أو أقلب شهدا  
على الطلب فإن تركا لمقدور  
عليه من التوصل كبل أو  
الاشهاد بطل حقه في الأظهر  
ولو قال الشقص لم أعلم أن  
حق الشفعة على القور  
وكان ممن يحق عليه ذلك  
مدق بينه (وإذا تزوج)  
شخص (أمرأة على شقص  
أخذه) أي أخذ (الشقص)  
الشقص (بغير المثل) ألت  
المرأة (وإن كان الشقص  
جماعة استصغرها) أي  
الشفعة (على قدر)  
حصصهم من (الأملاك)  
فلو كان لأحدهم نصف  
عقار ولا آخر ثلثه ولا آخر  
سدس فباع صاحب النصف  
حصة أخذها الآخران

اثلاثا

(فصل في أحكام القراض)  
وهو لغة مشتق من القرض

منهما) ظاهره كل من المعدن والركاز والمتسلب أن يتناول ويحتل عودا الضبر على واجب  
المعدن والركاز

(فصل في بيان أحكام زكاة القطر) (قوله لأنها تجب بأدراك الخ) تعليل لما يستفاد مما  
قبله من أن إماميين والمراد أنهم ماعين على سبيل المسألة والأفلا سبب هو المجموع إذ كل  
واحد على انفراد لا يؤثر كما صرح به بعد وأما تعليل تخصيص النسبة بالقطر فليذكر وحاصله  
أنها إنما أضيفت إلى القطر لأنه الجزء المحقق والمتم (قوله فرض رسول الله الخ) يحتمل أن الله  
فرضه صلى الله عليه وسلم فرضها ففرضها المانع من المسألة فإنما جارية لطلب الصوم وسبب  
لقوله ويحتمل أن المراد ببلغ فرضيتها (قوله على الناس) بيان للمؤدى (قوله صاعا) بدل من  
زكاة أو صاعا لا صاعا لأن وكذا ما عطف عليه وأما تنويع الاختصار (قوله على كل حال) على  
بمعنى عن فهو بيان للمؤدى عنه (قوله اسم مولد الخ) المراد أن القطرة بمعنى المقدار الخارج  
اسم مولد الخ والألفاظ القطرة حقيقة لغوية عريضة في المعنى الذي قاله الشارح وهو الخلقة  
ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها فإن أضيفت زكاة إلى القطرة بالمعنى في الأول  
كانت الإضافة للبيان وإن أضيفت إليها بالمعنى الثاني كافي عبارة الشارح كانت الإضافة  
حقيقية والمعنى الزكاة التي وجبت على الخلقة تطهير للنفس وتركها لهو وتبذير لعملها كافي  
شرح التهج للجهري ومن صرح بأن المولد انما هو إطلاق لفظ القطرة على المقدار الخارج  
الشيخ الزبدي فعنا الله بالجميع وبهذا تصل ما في كلام المحقق من إيهام خلاف المراد فلو قال  
بكسر الفاء بمعنى الخلقة اسم عربي ومعنى المقدار الخارج اسم مولد الخ لا تضع المراد (قوله لما  
خلق آدم مهب على ظهره) ظاهره أنه عقب الخلق والذي في كتب التفسير أنه في الأرض جيل  
نعمان يفتح النون وكان يوم عرفة ١١ شين ولعل المراد بالسبح على ظهره تجليه بصفاته  
وتعالى عليه أو مسح الملك (قوله يشهد بمؤمنين بالوفاء) ظاهره وإن لم يأتوا بالعبر لكونهم لم  
يصحبوا وعليه فأراد بالوفاء الأيمان بمقتضى العهد السابق لكن ينافي قوله سابقا وقاله  
اشهد يوم القيامة لمن وأفان بالوفاء حيث أفاد أن الشهادة تلصص من وفاءه ووجع الآن قال  
المراد بوفاءه الأيمان بمقتضى الكتاب الذي أودعه (قوله ولو عبر به لكان أولى) أي يعلم أنها  
شروط لأن عبارة محتملة لكونها شرطاً وأسابيع أن المراد الأول (قوله فلا فطرة على رقيق  
من نفسه) وكذا عن غيره في الروض وشرحه فرع فطرة زوجة المبدع على من كانت عليه فإن  
كانت حرة فعليها أو أمة فعلى سيدها ولا يتصلها العبد وإن وجب ثقتها في كسبه لأنه ليس  
أهل القطرة نفسه فكيف يتصل عن غيره وما ذكره كأصله من أنها تلزم زوجته الحرة ذكر  
في موضع من المجموع مثله وذكر في آخره كالمحتاج أنها تلزمها وهو ما جرى عليه في  
الارشاد وشرحه وهو المعتمد ومشي عليه في شرح البهجة وإن كان قد يفرق بين الحر المعتبر  
والعبد بأن الأول أهل التصل في الجملة بخلاف الثاني فوجب فطرته زوجته عليها دون فطرة  
زوجته الأول ١١ بصرفه (قوله لأن الأصل) أي في وجوب الزكاة (قوله وكذا زوجته لو  
أصلت في العدة) لعل الصواب كافي حاشية المنهج لو أصلت وما قبلها في العدة والأفلا تجب عليه ١١  
وفي حاشية الصغرى صورة المسئلة أنها أصلت ودخل وقت الوجوب وهو مختلف والمختلفية

وهو القطع وشرعا دفع  
 المالك ما لا للعامل يعمل  
 فيه ويرجع المال بينهما  
 (ولا قراض أربعة شرائط)  
 احدها (ان يكون على  
 ناض) اي نقد (من الدراهم  
 والدينارين) الثانية فلا  
 يجوز القراض على تبر ولا  
 حلى ولا مقشوش ولا  
 عروض ومنها الفلوس  
 (و) الثاني (ان ياذن رب  
 المال للعامل في التصرف)  
 اذا (مطلقا) فلا يجوز  
 للمالك ان يضيق على  
 العامل التصرف كقوله  
 لا تشتر شيئا حتى تشاورني  
 او لا تشتر الا بالخطبة البيضاء  
 مثلا ثم عطف المصنف على  
 قوله سابقا مطلقا قوله هنا  
 (او فيما) اي من التصرف  
 في حق (لا يقطع وجوده  
 غالبا) فالشرط عليه شراء  
 شيء بحد وجوده كالتمثيل  
 الباقى لم يصح (و) الثالث  
 (ان يشترط له) اي يشترط  
 للمالك للعامل (جرأه لو ما  
 من الربح) كمنعه او ثلثه  
 قال المالك للعامل  
 قارضتك على هذا المال  
 على ان لك فيه شركة او  
 نصيبا منه ففسد القراض  
 او على ان الربح يتناصف  
 ويكون الربح نصفين  
 (و) الرابع (ان لا يقدّر)  
 القراض (بعدة) معاودة

(قوله وكان الموابذ كهذا) أي لاجل أن يفيدانه لا يقتضيان ادراجه من آخر رمضان  
 أيضا لأن الذي ذكره المصنف انما هو أول بر من شوال وبهذا يدفع ما توهم من أن ما ذكره  
 المصنف عبارة عن ادراك آخر بر من رمضان فلا تشترط الحياة الا بهدء حتى يدرك أول بر  
 من شوال واما الحياة قبله فلا تشترط صحة افق ولجمع الغروب وقال سم وقوله بغروب  
 الشمس احتراز عما يحدث بعده أو معه من ولد ونكاح واسلام ومثل رقيق وفي فاته لا يوجبها  
 لعدم وجود ذلك وقت الوجوب وقول سم أو معه معناه انه حدث مع آخر بر من الغروب  
 لأنه لا يحصل الغروب الا بغياب آخر بر من الشمس فالمعية لا تصح الا بمقارنة الحدوث لا آخر  
 بر فلا ينافي انه لو لم يعد غروب بر منهن اوجبت الزكاة لا ادراك الجزأين وان فهم المناقاة مد  
 ٥١ ب ج (قوله والسنة أن تخرج الخ) الحاصل ان لها خمسة أوقات وقت جوار أول الشهر  
 ووقت وجوب اذا غربت الشمس ووقت فضله قبل الخروج لصلاة العيد ووقت كراهة بعد  
 الصلاة ما لم يكن آخر ليلته كاستقرار قريب أو خروج ووقت حرمة بعد يوم العيد ٥١ ا ط فقي ب ج  
 (قوله ان نعت) أي صلاة العيد وكذا قوله ان آخرت (قوله وكذا ما بعده) أي فيقال فيه ان  
 مثل العدية المعية (قوله ثم لا تجب من زوجة أب الخ) المناسب ذكر هذا الاستدراك عند قول  
 المصنف ويرى كل الشخص من نفسه وعن نكته فقه من المسلمين (قوله ومؤخر بقضته) أي  
 المقدرة والاقبب على المؤخر بكسر الجيم ٥١ شيق (قوله ثم خادم الزوجة بالنفقة حكمها)  
 أي ان كان ملكا الزوج أو الزوجة والا فلا تجب فطرته الا ان كان بنفقة غير مقدرة كما في حاشية  
 المنهج ٥١ شيق (قوله بدليل تعميم الشارح) أي المخرج (قوله والا فلا تعتبر) أي والاختيار  
 يكون المخرج عنه في بلد أو بياض وقوله مطلقا أي سواء كان في بلد المخرج أم لا (قوله ومنه ما لو  
 كانوا يمتثلون الخ) أي فلا يجوز اخراج المخلوط (قوله فان مرفعه الخ) حاصل ما قبل انه اذا  
 أبق العبد وابتدعه فقل يستلحق ذلك من ذم من عمل المؤدى عنه فيخرج من قوت محل المؤدى  
 ويؤذيها لهما كما لان له نقل الزكاة قبل يخرج من قوت آخر محل عهد وصوله اليه ويؤذى لهما كما  
 وقبل يخرج من قوت محل ولا يلزمه أن يؤذي لهما كما وقبل من قوت آخر محل عهد وصوله اليه  
 ولا يلزمه أن يؤذي لهما كما أيضا وقبل يؤذي لهما كما من خير الاقوات وقبل يؤذي لهما كما اما من  
 آخر محل عهد وصوله اليه أو من أشرف الاقوات ~~هكذا~~ أبو خذ من البصري لكن مع بعض  
 اصلاح لما وقع فيه والتفصيل الذي ذكره المحقق وان كان مستصفا لا يوافق واحدا من تلك  
 الاقوال (قوله والا) أي وان لم يطلب ذلك ولو عرف محل كان فيه قبل (قوله حروف اوها) قبل  
 انه تركيب اضافي وهو غير متعين (قوله اسماء) قيل انه بالنصب وهو غير متعين أيضا (قوله  
 سواء كان هو الصاع الاول) أي سواء كان الذي أيسر منه هو الصاع الاول (قوله من نفسه)  
 أي الكائن عن نفسه ~~هكذا~~ يقال فيما بعده (قوله واعتقد العلامة ابن حجر الخ) وهو الذي  
 في شرح المنهج (قوله ذكر القفال الثاني الخ) بحث فيه العلامة قسم على ما صله ان هذا لا يتأق  
 الا اذا كان الصاع بصرف واحد وهو خلاف المتيقن به في المذهب ولا يتأق ايضا فيما اذا كان  
 الصاع قرا أو اقطا أو جينا أو ابنا الا أن يجب بأن هذا ميقن على القول بالجواز والتظن للغالب  
 من وجوب الحب (قوله هو خمسة أرطال الخ) عبارة غلط والذي يحصل من الصاع عند جعله

كقوله قارضتك سنة وأن لا  
يعلق بشرط كقوله اذا جاء  
رأس الشهر قارضتك  
والقراض امانة (و) حيث  
(لا ضمان على العامل) في  
مال القراض (لا بعدوان)  
فيه وفي بعض النسخ  
بالعدوان (واذا حصل) في  
مال القراض (ريح  
وخسران جبه الخسران  
بالريح) واعلم أن عقد  
القراض جائز من الطرفين  
فكل من المالك والاميل

شبرا ثمانية أرطال من الخبز من الصاع خمسة أرطال وثلاث كما هو يضاف اليه من الماء المحو  
الثالث اه أي قدر ثلث الثمانية وهو رطلان وثلثان اضم لما ذكر تبلغ ثمانية وليس المراد ثلث  
الخمس والثلث لانه لا يبلغ ما ذكر اه شيئا ووجد ايضا منه بخط اج اه يجزى  
(فصل في بيان أحكام قسم الزكاة ومن يستحقها) (قوله) وأنسب من ذكر المنهج (الح) أي  
فذكرها به الذي هو الغنية له مناسبة وهي ان كلام من الثلاثة مال يجمعه الامام أو نائبه اه  
يجزى (قوله) أي بأنواعها الثمانية وكذا ذكرنا القطر اه يجزى (قوله) وكذا يجب على المالك  
(الح) الحاصل انه يجب على الامام أربعة أشياء تعميم الاصناف ان وجدوا وتعميم آحاد كل صنف  
والتسوية بين الاصناف مطلقا والتسوية بين آحاد كل صنف ان استوت الحاجات وكذلك يجب  
على المالك هذه الاربعة ان انحصروا وفيهم المال لكن باسقاط العامل اه يجزى وكتب  
الشيخ على قول الحاشي وكذا يجب على المالك ظاهرا انه راجع لكل من الاستيعاب والتسوية  
وليس كذلك بل هو راجع الاستيعاب فقط وأما التسوية بين الاصناف فلا يجب على المالك مطلقا  
كما يفيد كلام المنهج وقرره شيخنا عن اه وفيه ان ظاهرا مقتضى المنهج كما قال الا ان الشارح  
فيه وجهه مع شرحه وتجب التسوية بين الاصناف غير العامل ولو زادت حاجته بهضم ولم  
يفضل شي من كفاية بعض آخر كما يعلم مما يأتي سواء أقسم الامام أم المالك لا يزين آحاد الصنف  
ليجوز تفضيل بعضهم على بعض الا أن يقسم الامام وتتساوى الحاجات فتجب التسوية به لان عليه  
التعميم فعليه التسوية بخلاف المالك اذا لم ينصروا أو لم يفهم المال وبهذا جزم الاصل ونقده  
في الروضة كاصلها عن الثقة لكن تعقب فيها بأنه خلاف مقتضى اطلاق الجهور استصحاب  
التسوية اه والمعتمد ما جزم به الاصل واطلاق الجهور ضعيف تأمل ولا تقلد (قوله) وفي تفسير  
الغالب) هو الذي ليس عنده ثمة بما قاله تعالى (قوله) أو من أحدهما) المراد به الاحد المعين وهو  
المال أو المالك السكيب فينظر فيه لكل يوم لا للعر الغالب خلافا لما يرويه كلام الحاشي (قوله)  
وهو هنا) لعل الاولى حذف هنا (قوله) بالغالب) أي هو ذلك الشخص الذي عنده المال  
والمالين والحيوانات (قوله) لان الاصل بقاؤهم) أي ولو بوجود أمثالهم اذا اقتدوا بعد ذلك  
أو استغنوا (قوله) فان تعذر العمل به) أي بالتأني أي بان لم يعرف أعمارهم (قوله) وكلامهم يورث  
الي الاول) هو الظاهر (قوله) اقتناش ارح الارشاد) مبتدأ خبره قوله مرجوح (قوله) وكان  
الاتخذ مسلما) اه اذا ظاهرا كان يأخذ لنفسه وأما ان كان يأخذ لغيره فالظاهر انما هو اشتراط  
اسلام المأخوذه وأما الاتخذ فهو وكيل وهو لا يشترط اسلامه نعم ان أربابا لا تأخذ من قسده  
المالك بالتقليد كان شاملا للصورتين المذكورتين وقوله تفسير التطروجه التقيد به المقيد عدم  
الاكتفاء بكونه من الفار من مثلا والظاهر ان المدار على كونه من قسده المالك بالتقليد أهلا  
للزكاة غرر (قوله) أي لا يعني ان اسلامه غير خالص اذا لا يمان الخ) في عبارة حذف والتقدير  
بل يعني ان ايمانه غير قوي اذا لا يمان الخ وقوله بل يعني الخ صوابه أو يصحى فهو جواب ثان  
(قوله) ولو فرق المالك الزكاة الخ) هذا محمول على القسمين الاخيرين فلا ينافي ان الامام أو  
المالك يعطيهم ما يراه أي يعطى آحاد الموقفة بالنسبة للقسمين الاولين ما يراه ان لم تتساوى الحاجات  
بالنسبة للامام أو لم تتساوى أو لم ينصروا أو لم يوفهم المال بالنسبة للمالك فلا ينافي وجوب

(فصل في أحكام المساقاة)  
وهي لغة مشتقة من السقي  
وشرعا دفع الشخص نخلا  
أو شجرة غيب لمن يتعهده  
بسقي وتربية على أن له قدرا  
معلوما من ثمره (والمساقاة  
جائزة على) شتين فقط  
(الفضل والكرم) فلا تجوز  
المساقاة على غيرهما كتين  
ومشعن ونصح المساقاة  
من جائز التصرف لنفسه  
ولصديقه ويجنون بالولاية  
عليهما عند المصلحة وصيغتها  
ساقية على هذا الفصل  
يكذا أصله اليك تشهده  
ونحو ذلك ويشترط قبول  
العامل (ولها) أي للمساقاة  
(شرطان) أحدهما ان  
يقدرها المالك (بعدة  
معلومة) كسنة هلالية ولا  
يجوز تقديرها بأبدان الثمرة

في الاصح (و) الثاني (ان  
يعين) المالك (للعامل جزأ  
مع لوما) من الثمرة كصفها  
او ثلثها فلو قال المالك  
للعامل على انما فتح الله به  
من الثمرة يكون يتقاسم  
وجعل على المناصفة (ثم  
العمل فيها على ضربين)  
احدهما (عمل يعود ثمنه  
الى الثمرة) كفى الفضل  
وتلقب به بوضع ثمن من طلع  
الذكر في طلع الاناث  
(فهو على العامل و) الثاني  
(عمل يعود ثمنه الى الارض)  
كنصب الدولار وحفر  
الانهار (فهو على رب  
المال) ولا يجوز ان بشرط  
المالك على العامل شيأ من  
من اعمال المساقاة كحفر  
النهر ويشترط انفراد  
العامل بالعمل فلو شرط رب  
المال عمل غلامه مع العامل  
لم يصح واعلم ان هذه المساقاة  
لازم من الطرفين ولو خرج  
الامر مستصفا كان أوصى  
بثمره الفضل المساقا عليها  
فله عمل على رب المال أجرة  
المثل عمله  
(فصل) في احكام الاجارة  
وهي **بـ** كسر الهمزة في  
المشهور وحكي ضمها وهي  
لغة اسم للاجرة وشرعا عقد  
على منفعة معلومة  
متصودة قابلة للبذل  
والايجارة بعوض معلوم

التسوية السابق (قوله مع كونه ملك) أي مع كون المالك مملوك وبهذا فارق المدين فانه  
يجوز لادائه ان يعطيه من الزكاة ليدفعه عن الدين اه بيجري (قوله شئ له وقع) أي ولم يقتر على  
نفسه اه مد (قوله أو ما وصله الى موضع قصده) وأما مؤنة اياه ففيها تفصيل ان قصد الاياب  
اعطيا والافلا ولا يعطى مؤنة آتاهه الزائدة على مدة المسافر اه مد (قوله لانه يحرم عليه  
نقلها غيره) وهو المحل الذي تقصر فيه الصلاة بان يكون الى خارج السور مثلا اه قى من  
(قوله أي فيما ذكر آتاه) وهو محلها بالنسبة للمالك ومحل الولاية بالنسبة للإمام وفيه انه ان  
فقدوا كلهم في محلها بالنسبة للمالك وجب نقلها لا قرب البلاد اليه لاحتفاظها فيبقى فرض  
كلام الشارح فيما اذا فقدوا كلهم في محل الولاية بالنسبة للإمام فانها تحفظ حينئذ حتى يوجد  
في محل الامام او محل آخر من محل ولايته المستحق لها والحاصل انهم ان فقدوا كلهم او فضل  
عنهم شئ وجب على المالك نقلها في الاولى والفاضل في الثانية الى مثلهما بأقرب بلد اليه وان  
عدم بهضهم او فضل عنه شئ رد نصيبه في الاولى والفاضل في الثانية على الباقي ان نقص فيهم  
عن كفايتهم والاقلة لا قرب البلاد (قوله قال الجلي الخ) بل قال ابن عجيل الفقي ثلاث مسائل  
في الزكاة يفتى فيها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد لواحد ودفعها الى صنف  
واحد اه اج بيجري (قوله هو مستثنى بالنسبة للإمام) أي لا بالنسبة للمالك وحينئذ فيكون  
الاستثناء منقطعا لان قوله ولا يقتصر على اقل من ثلاثة مفروض في المالك لكن محل كونه  
منقطعا بناء على ما جرى عليه الشارح وان اريد الا العامل فيسقط فالاستثناء متصل (قوله  
اذلا عامل في قسم المالك) يمكن ان يوجد مع كون المالك فاعلم بان جميع المستحقين اه شينى  
وعليه فالاستثناء متصل حتى على ما جرى عليه الشارح (قوله أو منه) أي ان اريد بالمال  
في قوله الفقي بجل او كسب ما يشمل النفقة المتصلة من نحو القريب (قوله بنفقة قريب)  
بجملته المكنى بنفقة متبرع اه مد (قوله او سيد) الاولى حذفه لانه ان كان العبد مكاتباً  
بنفقته على نفسه لا على سيده حتى يقال انه مكنت بنفقته سيده وان كان غير مكاتب فسلم أن نفقته  
على سيده لانه لا حقه في الزكاة لانه فلا يقال ان كفايته تمنع فقره فلا يعطى ولهذا لم يذكر  
في المنهج اه بيجري (قوله بخف يوم من ايام الآخرة) ونصف اليوم مدة اربع ساعات عام قال  
نعم وان يوما عند ربك كاتفة سنة عندنا دون اه بيجري (قوله لو اسقطه لكان اولى لان  
المكنت الخ) معناه انه كان اولى بحنف قوله ومن تلزم المزكى الخ لانه داخل في الفقي في قوله اولا  
الفقي بجل او كسب ويجاب بان المصنف أراد بالفقي من يملك مالا او يكتسب به سمعا يكتسبه  
لحينئذ لا يشمل المكنت بنفقة الغير وشموله بالتأويل السابق خلاف الظاهر فلذا احتاج الى ذكر  
قوله ومن تلزم الخ على انما لو شئنا شموله بالتأويل فنقول ذكره ثانيا لا لجل بيان انه يجوز دفعها اليه  
بوصف غير الفقر والمسكة لكن الاولى للمصنف أن لا يقيد بكون التفقة على المزكى بان يقول  
ومن كفى نفقة غيره لا يدفعها اليهم الخ لعموم الحكم (قوله او من تقدم ذكرهم من الخمسة الخ)  
هذا الاحتمال خلاف الظاهر وايضا يكون الكلام حينئذ موهوما لجر از اعطاء ابن هاشم مثلا  
بوصف كونهم غزاة أو أبناء ميل مثلا وكلامهم يفيد المتع وغاية ما يستفاد من البيهقي انه يجوز  
ان يكون الجاهل والكيال والحافظ وهو **كـ** كفارا او من بني هاشم او الطالب او ارقاء لان



وما يخذونه من الزكاة اجرة عليهم سواء وقت اجارة اولاً فـ وعرف في كونه من الزكاة لان ذلك في الحقيقة اجرة بخلاف ما اذا كانوا ابنا سميل مثلاً ولذا قال في المنهج بشرط اخذ أي الزكاة كما في شرحه موافقاً لاسلام وان لا يكون هاشمياً ولا مطلياً ولا مولياً لهما ١١ (قوله اذا كانوا مستأجرين) فيه قصور اذا الاستقار ليس يلزم اه يجري

(كتاب بيان احكام الصيام)

(قوله ومن حيث وقته) قيل ما من امة الا وقد فرض عليها شهر رمضان الا انهم ضلوا عنه وعلى هذا قال وقت ليس من الخصوصيات الا ان يعمل على الاستمرار عليه (قوله الا سنة واحدة) قال بعضهم لم اتفق على تعيين تلك السنة هل هي الاولى والثانية مثلاً وقال الحميري انه صام كل سنة سنتين وقيل انه صام اربعة نواقص وخمسة كوامل والرجح الاول لكن يرد قول العلامة الوفاي في نزعة النظر في العلم بالشهر والقمر ان اصول حركات القمر تقضي بأنه لا يتأق ان يتوالى اكثر من ثلاثة اشهر فواقص ولا اكثر من اربعة كوامل الا ان يقال كلامه في توالي الاشهر من السنة الواحدة لا في رمضان توالي فيصوز ان تتوالى تسع رمضان نواقص من تسع من غير مع اتقاء توالي اربعة نواقص من كل سنة وهكذا في الكمال فاذا ما ذكر اشتباهاً من عدم التأمل وأما القول بأنه يجب في شهر السنة ان يكون واحد كملاد واحد ناقصاً حتى لا يتأق توالي ناقصين ولا كاملين وان رمضان يكون ناقصاً ابداف ذلك حكم حسابي لا يتعلق به بظهور الال الذي في عليه الصوم سبداً الخلق على الله عليه وسلم اه شيق (قوله وفيه تكرار مع ما ياتي) فان القبول للصوم مكر مع قوله الا في حرم صيام خمسة ايام والاسلام والعقل مكرران مع الاسلام والعقل الاتيين في شروط الوجوب والطهورية من الحيض والتفاس مكرران مع القدوة على الصوم الاتية في شروط الوجوب ايضا فان المراد بها القدرة حساً وشراً كما ياتي له ومعها في المبطلات وفي هذا الاعتراض نظر اذا لا يستعرض بمثل هذا فالاولى في الاعتراض ان يقال ان الشروط خارجة عن الماهية فلا تذكري بانها غاية ما فيه انه جرت عادتهم بهذا كراهة عند بيان الماهية تلويحاً لا تصريحاً كما صنع النارج وبجواب بان المقصود بهذا الكتاب المبتدئ فالتصريح بما ذكرنا يباح له وان كان خارجاً (قوله وحقيقة تعريضة الاسال الخ) فيه اشارة الى ان الصوم عبادة فعلية لا عدمية فان الله تعالى تعبدنا و امرنا به كالصلاة فيكون فعلاً كما انها كذلك ومن القواعد اصولية لا تكليف الا بفعل كما في الامر بالاتفاق والنهي على الاربع فبطل القول بانه عبادة عدمية الا ان يقول بكونه لا صورته في الخارج بخلاف الصلاة اه عدوى شيق (قوله هي شروط للصحة ايضا) لكن الاسلام في شروط الوجوب عام للاسلام في الحال او باعتبار ماضى فيدخل المرتد وفي شروط الصحة المراد به الاسلام بالفعل فيخرج المرتد (قوله الا البالغ) اي والقدرة على الصوم على احدي السنتين (قوله وفي امره وضربه ما امر في الصلاة) أي قياساً عليها كما قيل ورد بان الضرب عقوبة وهي لا يدخلها القياس كما في سم فخلا عن بعضهم لكن المعتمد الضرب (قوله لوجود النيب) كدخول الوقت (قوله ولو متعدياً) لعل الاولى ولو غير متعد لانه المتوهم (قوله ساعة) أي لحظة (قوله والمضي عليه مطلقاً) اي تعدى أم لا ومثله السكران كما في الجعري قال وهذا بخلاف الصلاة فانها لا يقضي الا اذا كان منتهماً عند

وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد وعدم الاكراه ونحوه بمعاونة ابلعاً لئلا يعصودة استقار نقاحاً لثمنها ويقابلها

### (كتاب بيان احكام الصيام)

لبذل متعة البضع فالمعقد عليها لا يسعي اجارة وبالأباسة اجارة الجوارى للوطء وبهوض الاعانة وبمعلوم موطن المسافة ولا تصح الاجارة الا بايجاب كاجرته وقبول كاستأجرت وذكر المستف ضابط ما تصح اجارته بقوله (وكل ما يمكن الاستغناء به مع بقائه) كاستئجار دار السكنى ودابة للركوب (صحت اجارته) والاغلا ولصحة كشرط ذكرها بقوله (اذا قدمت منفصته بلحد أمرين) اما (بعدة) كاجرته هذه الدار سنة (او حمل) كاستأجرتك تضطلي هذا الثوب وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد (واطلاقها يقتضي تجميل الاجرة الا ان يشترط فيها) (التأجيل) فتكون الاجرة مؤجلة حيثئذ (ولا تبطل) الاجارة (بعون احد المتعاقدين) اي المؤجر والمستأجر ولا يموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت الى القضاء مديتها ويقوم وارث المستأجر بمثلها في اعتقاد منقصة

العين المؤجرة (وتبطل)  
 الاجارة (بتلف العين  
 المستأجرة) كاتم دأب الدار  
 وموت الدابة الممينة  
 وبطلان الاجارة بما ذكر  
 بالنظر للمستقبل لا الماضي  
 فلا تبطل الاجارة فيه في  
 الاظهر بل يستقر قسطه  
 من المسمى باعتبار اجرة المثل  
 فتقوم المذمة حال العقد  
 في المدة الماضية فاذا قبل  
 كذا يؤخذ بتلك النسبة من  
 المسمى وما تقدم من عدم  
 الانتفاع في الماضي مقيد  
 بما بعد قبض العين المؤجرة  
 وبعدم مضي مدة لها اجرة  
 والانتفاع في المستقبل  
 والماضي وخروج بالمينة  
 ما اذا كانت الدابة المؤجرة  
 في الذمة فان المؤجر اذا  
 أحضرها وماتت في أثناء  
 المدة فلا تنسخ الاجارة بل  
 يجب على المؤجر ابدائها  
 واعلم أن ابداء الجير على  
 العين المؤجرة بدامنة  
 (و) حيثئذ لا ضمان على  
 الاجير الا بعدوان فيها  
 كأن ضرب الدابة فوق  
 العادة او اركبها شخصا  
 أثقل منه

(فصل) في احكام الجمالة  
 وهي بثلاث الجير ومنها  
 لغة ما يجعل لشخص على  
 شيء يخله وشرعا التزام  
 مطلق التصرف عوضا

كالجنون هنا اه فتقيد المحشى ما خلا السكران بالتمتعى ضعيف اه شيني لكن في حاشية شيخنا  
 ان المعتمد ما افاده المحقق من ان السكران كالجنون لا كالغنى عليه (قوله لان التبعة والامسالك  
 ركان) اى وكلامه لا يفيد ذلك اذا تعرض اعم من الركن لشعوله الشرط (قوله تحت الامسالك)  
 اى المطلق (قوله لا حظ كونه في الصوم) اى بالصفات التى يشترط التعرض اياها (قوله هذه غاية  
 للتعميم) الذى كتب عليه شيخه وان كان بالواو فلذلك امكنه القول بانها غاية واما المحشى فكتب  
 على نسخة القاء بدليل صدق القوة وبدليل قوله تعرضه بالقاء اى في قول الشارح فان كان الخ وعلى  
 نسخة القاء لا يصح ان ماذ كناية للتعميم ولا ان القاء في قوله فان كان للتفريع خلافا للمحشى  
 فيها فالحق ان القاء الاول للتفصيل لا للتفريع والثانية والحق في جواب الشرط وحكم النقل  
 معلوم بالمفهوم (قوله انها ابتداء) اى ليست لغاية (قوله بدليل تعرضه بالقاء) الاول تفصيله  
 بالقاء كما تقدم (قوله مع العمدة) فيه انهم صرحوا بان تارك التبعة ليلوا ولو سبوا بلزمه القضاء فورا  
 لكونه مقصرا اه مبدأى اه بليسى (قوله لان المقصود من المعين) اى كيوم مرفة (قوله ولو  
 من غيره) اى عن غيره اى كان صام يوم مرفة عن قضا رمضان مثلا (قوله فراجع) هو كذلك كما  
 في المنهج وغيره (قوله او مراهن) او فاسق او كافر بل هو منه (قوله مع صومه نقلا) اى يفيد  
 ان يكون عادة له مثلا لانه بعد ان يتصف شعبان لا يتعدى نقل الطوارى الا ان يكون عادته او  
 يصلة بما قبله كإياى (قوله بدليل ما بعده) وهو قوله وان قل الما كولا الخ (قوله وليس مرادا  
 هنا) اى لان الفعل لا يضر انما المضى وصول العين (قوله تكلف الخ) راجع لتقياف فقط  
 (قوله قد علم اكثرها ما تقدم) فان ما وصل الى الجوف معلوم من قوله الامسالك من الاكل  
 والشرب والى محمد معلوم من قوله تعمد الخ هو الوطء وهذا في القرح معلوم من قوله والجماح  
 والبيض والنفاص معلومان من قوله والقعدة على الصوم فان المراد بها ما يشمل الحسية  
 والشعرية كما تقدم والجنون معلوم من قوله والعقل والردة معلومة من الامسالك بحسب الظاهر  
 والا فالمراد بالامسالك فيما سبق لاسلام ولو قيل مضى فدخل المرتد (قوله غير ظاهر) قد يقال  
 هو الظاهر اذ يلزم على ما صرح به خط عدم موافقة التفصيل للاجمال والسكران من العائنه  
 خلاف الظاهر اذا الظاهر هو الاستيفاء (قوله كالواصل من نحو العين الخ) الاولى ان يقول  
 كالعين أو المسام فان الواصل منهما لا يضر (قوله قال شيخنا ولو قال من منفتح الخ) محمله  
 ان كلام المصنف وحده يقيدان الرأس غير الجوف حيث عطفها عليه باو وكلام الشارح يقيدان  
 الجوف فسمان منفتح وغير منفتح وهو الرأس يقيدان الرأس جوف فيضالف كلام المصنف  
 وكلام الشارح يقيد ايضا ان الانتفاع وعدمه وصفان للجوف وليس كذلك بل الانتفاع وعدمه  
 انما هما وصفان لطريق الجوف فالاولى للشارح ان يقول احدها وثانيهما ما وصل هذا الى  
 الجوف أو الرأس من منفتح أى وصل من طريق منفتح ويكون المراد بالانتفاع ما يشمل الاصل  
 والعارض يكرح في مأمومة الرأس ويكون المتمتع به منفتح نحو المسام والعين فتقوله ولو قال  
 من منفتح اى بعد ان يقول ما وصل الى الجوف أو الرأس ويحذف قوله المنفتح وقوله غير المنفتح  
 كالواصل من مأمومة وقوله اذنى كلامه ايعاء الخ اى لانه قيد الجوف بالمنفتح وقابله بقوله او غير  
 المنفتح خصوصا وقد قال بعد ذلك والمراد امسالك الصائم عن وصول عين الى ما يسهى جوقا

وقوله فهو من الجوف أى مع ان كلام المنف بخبر انما يستحسنه حيث عطفها عليه باو  
وقوله وانما الانتزاع الخ الاولى ولان الانتزاع الخ ليسكون عليه ثمانية للاولوية وقوله والمراد به  
الانتزاع الاصل الخ أى المراد به بعد تغيير العبارة الى ما قلنا وقوله من نحو ما ذكرناى من العين  
والمسام هذا تقرير كلامه ويصحب عن الشرح بان الحق أن الرأس من الجوف وانه يوصف  
بالانتزاع وعلمه من حيث طريقه فوصف الشرح الجوف بالمنفتح ليصح العطف والمراد  
المنفتح اصالة لاجل الوصول منه عادة فكانه قال ما وصل الى الجوف المنفتح طريقه اصالة  
لاجل اودول منه عادة فكما لبطن او الحلق المنفتح طريقه لاجل الوصول منه عادة اولى  
الجوف غير المنفتح طريقه اصالة لاجل الوصول منه عادة كالرأس المنفتح طريقه عروضا  
يخرج أو اصالة لكن لا لاجل الوصول عادة كالأنف والاذن لكن يرد على هذا ان الكلام  
حينئذ لا يشمل ما يصل الى البطن فيضربح الا ان يقال انه يعمل بالمقابلة وهذا كله تعلم مالى  
كتابة العلامة الشيق ونصها قوله فهو من الجوف قد يصل هو من الجوف المطلق عن قيد  
الانتزاع فيصور تقييده بذلك ولا يشمل الرأس بخبرينة العطف باو غاية ما هنالك ان اسناد  
الانتزاع اليه مجازى المنفتح طريقه ولا ضرر فى الجواز الا ان هذا يرد عليه السكوت عن وصول  
شيء الى الرأس من منفتح ككالاذن والانتزاع وقوله اذ فى كلامه ايم الخ أى حيث قال والمراد  
امس الخ وقوله والمراد به الانتزاع الاصل والعارض فيه أنه يؤدى الى ضياع قوله بعد ذلك  
او من مأمومة الى الرأس فان الانتزاع فيها عارض اه (قوله لو ابتلع طرف خيط) أى وصل  
طرف الخيط الى الصامصة من الجوف فان كان فى الحلق انجبه وجوب استقراره اه سم (قوله  
فطريقه في صفة صومه) قال سم انظر لو قطع من الخيط ما فى حد الظاهر فهل يسلم من انظر  
وربطان الصلاة اه والذي فى حاشية خ ط لول نعم بل صرح بان ذلك أولى اه شيق (قوله أن  
يرفع امره الى الحاكم) فان لم يرفع وأراد مراعاة احد الامرين من الصوم والصلاة فالاصح  
مراعاة الصلاة أى صمتا قبله او يقلعه ويطل صومه ويضيق يوما والاوجه ان الفرع اولى من  
الابتلاع لان لنا وجهان الاستفتاء اذ لم يرجع منه شيء الى الجوف لم يضرب قبل راي مصلحة  
الصوم لانه عبادة تلبس بها فلا يقطعها اه سم (قوله لانه كالمكره) أى يصعب الصورة (قوله  
وكذا ما وضعه الخ) أى فلا يضرب سبقة الى جوفه وكذا ابتلاعه سبوا بخلاف ما اذا وضعه فى فمه  
لا لغيره فان سبق ضرر أو ابتلاعه سبوا لم يضرب اه م خلافا لما فى حاشية م د عن قل من عدم  
الضرر فيما لو وضعه فى القم لا لغيره وان سبقه فاه م م كذا يحد م فى الصوى تبعاله ولا يتأني  
ذلك ما يأتى من ضرر ما وصل من غسل التبريد ان ذلك اذا لم يضع الماشى فيه للتبريد اه شيق (قوله  
والفـ لـ الرابعة) ظاهر ان سبقة الماء بخلاف ما اذا ابتلاعه سبوا فانه لا يضرب كما استظهره سم قال  
وان توقف فيه م اه شيق (قوله ولو قال الاحتقان الخ) الظاهر ان القطر انما هو وصول  
الحقنة لا بالعين ولا بالاحتقان فالاولى ما حسنه الشارح بدليل قوله قبله ما وصل عمد الى الجوف  
فانه عين ولا بد ويكون الوصول ملاحظا فى ذلك كله (قوله فى جعله من تجوز) أى باعتبار  
اصطلاح الفقهاء فان الحقنة عندهم فى البر وما فى القبل تظهير والافهى فى اللغة حقيقة فى كل  
اه م شيق (قوله ولعل ما ذكره الشارح اشارة الى ذلك) أى التجوز فى قوله المعبر عنها

معلوما الى عمل معين أو  
مجهول لمعين أو غيره  
(والجواز جائرة) من  
الطرفين طرف الجاهل  
والجوهول (وهو ان يشترط  
في رد ضالته عوضا معلوما)  
كقول مطلق التصرف من  
رقضاتى فله كذا (فاذا  
ردها استيقن) اراد ذلك  
العوض المشروط اه  
(فصل) فى احكام الخبارة  
وهى عمل العامل فى ارض  
المالك بعض ما يخرج منها  
والبدن من العامل (واذا  
دفع) شخص (الى رجل  
ارض الفزرة) واشترط له جراً  
معلوما من ريعها لم يجز  
ذلك لكن التوى تبعالين  
المنذر باختار جواز الخبارة  
وكذا المزارعة وهى عمل  
العامل فى الارض بعض  
ما يخرج منها والبدن من  
المالك (وان اكراه) أى  
شخص (ايها) أى ارضا  
(بذهب او فضة او شرط له  
طعاما معلوما فى ذمته بان)  
امال ودفع لشخص ارضا  
فيها نخل ككثيرا وقليل  
فساومه عليه وزارعه على  
الارض فيجوز هذه المزارعة  
تبعال المساقاة  
(فصل) فى احكام احياء  
الموات وهو كما قال الراعى  
فى النسخ الصغيرة ارض  
لامالك لها ولا ينتفع بها احد

(واحياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون المحي مسلماً) فيسن له احياء الأرض الميتة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم إلا أن يتعلق بالموات حق كأن حي الإمام قطعة منه واحياها شخص فلا يملكها إلا بأذن الإمام في الأصح أما الذي والمعاهد والمستأمن فليس لهم الاحياء ولو أذن لهم الاطام (و) السائر أن تكون الأرض خربة لم يجر عليها ملك مسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ما كان معموراً وهو الآن خراب فهو ملكه أن عرف مسلماً كان أو ذمياً ولا يملك هذا الخراب بالاحياء فان لم يعرف حاله والعمارة الإسلامية فهذا المعمور مال ضائع أمره رأي الإمام في حفظه أو يبيعه ويحفظه منه وإن كان المعمور جاهلياً ملك بالاحياء (ومف) الاحياء ما كان في العادة عملة للمحي) ويختلف هذا باختلاف الفرض الذي يقصده المحي فان أراد المحي احياء الموات مسكناً اشترط فيه تنويط البقية بينا محيطاتها بما جرت به عادة ذلك المكان من أبر أو حجر أو قصب

في المتن بالسيلين إشارة لتبصر فكأنه يقول إنما جعلت الحفنة شاملة لما في الدبر والقبيل مسابقة للمنفعتين عير السيلين والافهي خاصة بالدبر (قوله وفي كلامه التثنية بعدا) فيه أن أو هذا التقسيم والتنويح فلا مانع من التثنية (قوله ومنه التثنية) بالجيم ولا يحرم عليه كثرة الأكل أو الشرب لئلا وان علم من عادته أنه يتجشأ نهارة **هـ** ص (قوله الظاهر القطر) هو كذلك كما نقله **ج** عن سم أخذ من مسئلة النجاسة إذا دخلت قهراً وضرباً وهاجبت قالوا بالقطر إذا أخرجها **هـ** م (قوله او منفصلاً) هو كذلك في البصري بخلاف من قبل لكن الذي في محش أن الوطء في التبرج المباني لا يفسد الصوم ولا يوجب الكفارة ويغفر عنه وبين إيجاب الغسل بالإلحاح فيه بأن المدار هنا على معنى الجماع وهو متفق فيه بخلاف الغسل فان الحكم فيه منوط بمسمى القرح قرره **ح** ف كذا في حاشية المنهج فاقاله المحشي تبعاً لشيخه ضعيف (قوله فيخرج الامر دوا المحرم الخ) الذي في البصري بخلاف من **ح** ف أنه متى قصد اخراج المني أطر مطلقاً سواء كان يداً ويغزونه أو بغيرهما بماتل أو لا وان لم يقصد ذلك فمارة يكون بلس ما تشبهه الطباع السليمة أو لا فان كان لا تشبهه الطباع السليمة كالامرء الجيسل والعضو المباني فلا فطر بالانزال مطلقاً سواء كان بشهوة أو لا بماتل أو لا وان كان تشبهه الطباع السليمة فمارة يكون محرماً ومارة يكون غير محررم فان كان محرماً فان كان بشهوة وبدون سائل ففطر ولا فلو كان غير محررم كزوجته فيفطر بالانزال بلسه مطلقاً بشهوة ولا بشرط عدم السائل فان كان بماتل فلا فطر به مطلقاً بشهوة أو لا **هـ** (قوله ومنها) أي المباشرة (قوله فتصير الخ) لا تخصيص لان المثال لا يخص (قوله لها) أي المباشرة وقوله أي الاستثناء (قوله وبذلك لا يصح الاحتراز) أي بما تقر من خروج الامر دوا المحرم من حيث أن لا من **ك** كل منهما لا يفطر وان انزل الخ لا يصح الاحتراز الذي ذكره أي لا يصح اقتصاؤه عليه لانه ربما يخيدانه قيد واجب بانه اقتصر عليه لانه محل وقاد كما يفيد قوله بزماع أنه لا تخصيص فيه (قوله حتى انزل أقطر) أي الا اذا كان بلس قبل القبر وانزل بعده **هـ** ص (قوله ان لم يجز عاده بالانزال) هل يجزى ذلك في الاحتلام أيضاً كان اعتماداً على ما خصوصاً اذا كان متعلقاً بما من الشخص حرره **هـ** شيخنا الظاهر لا (قوله فهي منها) الضمير الاول راجع للولادة بالليل والضمير الثاني راجع للولادة المطلقة المحب عنها بالنفاس ويحتمل أن الضمير الاول راجع للولادة المطلقة والضمير الثاني راجع للعشرة أي ان الولادة حيث تقع بعلة العشرة التي ذكرها المصنف لا خارجة عما ذكره المصنف كما تقدم عن خط تأمل (قوله أي الصائم) أي بالفعل أو مريد الصوم لان سنة تأخير الصور ليست في حق الصائم بالفعل (قوله وكذا ان ظن ولو بالاجتهاد) لعل المنطوق تحت الغاية الظن الخاصل بخبر محل فانه اذا جاز له الصوم بخبر مجازة القطر بخبره أيضاً ثم انصح هذا اندفع ما أورد على المحشي من أن الظن يفيد اجتهاداً كذلك فلا تصح الغاية في كلامه إلا أن يجاب بان الواو والهاء **هـ** لكن الذي في البصري بخلاف من المرحوم ان يحقق الغروب قيد خروج ما اذا ظنه باجتهاد فانه لا يسن له تعجيل القطر أما اذا ظنه بلا اجتهاد أو شك فانه يحرم القطر **هـ** ومثله في **م** (قوله وكلام الشارح ظاهر فيه) فيه ان قول الشارح ويحصل تحليل الاكل والماء ظاهر في غيره **هـ** شيخنا فلعن الاولى أن يقول وكلام المصنف ظاهر فيه لان الذي يؤخر انما هو الفعل لا ما يتصرف به (قوله وفي كلامه

واشترط ايضا استيف بعضها  
ونصب باب وان اراد المحي  
احياء الموات زرية دواب  
فيكتفى نحو يطدون تحويط  
السكنى ولا يشترط السقف  
وان اراد احياء الموات  
من رعة فيجمع التراب  
حولها وبسوى الارض  
يكسح مستعمل فيها وطم  
منقوض وترتيب ما لها  
بنو ساقية من يتر او حفر  
قناة فان كفاها المطر المعتاد  
لم يصح لترتيب الماء على  
الصحيح وان اراد المحي  
احياء الموات بستانا فجمع  
التقارب والتصويت حول  
ارض البستان ان جرت به  
عادة ويشترط مع ذلك الفرس  
على المذهب واعلم ان الماء  
المتنفس بشخص لا يجب  
بذله للماشية غيره مطلقا  
(و) انما (يجب بذل الماء  
بثلاثة شرائط) ا - دها  
(ان يفضل عن حاجته)  
اي صاحب الماء فان لم  
يفضل بذل نفسه ولا يجب  
بذله لغيره (و) الثاني ان  
يحتاج اليه غيره (اما  
لنفسه او لغيره) هذا اذا  
كان هناك كلا ترعا  
الماشية ولا يمكن رعيه الا  
بسقي الماء ولا يجب عليه  
بذل الما لزرع غيره ولا لشجره

ايما الى ذنب الصور أيضا) أي في كلام المصنف ايما الخ ووجه ذلك انه صرح بسن تأخير  
الصور وهو يستلزم من الصور لتوقف تحقق التأخير المستنون على وجوده مؤخرًا اه م  
وقيه انه لا يلزم من سن التأخير كون الصور نفسه سنة بل يصدق بالاباحة بمعنى ان الصور  
تضم مباح لكن اذا اراد ما السنة تأخير ويصدق أيضا بالوجوب اه يجري بزيادة (قوله) وأول  
وقته نصف الليل (كذا في شرح المذهب وتطرق فيه السبكي بان الصورة قبل الفجر ومن ثم  
خصه ابن أبي الصيف بالسدم الاخير اه سم (قوله) كأن تلك هل جاء وقته أولا) هذا انما  
يناسب الشك في الغروب عند الكلام على من تجهل القطر لما نحن فيه فكان عليه الاقتصار  
على قوله هل فات أولا (قوله من حيث ذاته) أي لا من حيث الصوم ولذا لم يطل صوم النائم  
وفضوه بخلاف الواجب من حيث الصوم ترك الجماع (قوله لا ينافي حرمته) أي المؤدية الى  
كون الترك واجبا لا مندوبا (قوله وهو غير ملائم لكلام المصنف) لعل الاولى اسقاط خبر وجه  
الملاحة انه حينئذ يكون تركه له جرم هذا المعنى سنة بخلافه على ما جرى عليه الشارح فان ترك  
الجماع واجب لاسنة وان اشار المحقق في السابق للجواب بان المراد انه سنة من حيث الصوم  
فلا ينافي انه واجب الا ان يقال مراده انه غير ملائم لقول المصنف من الكلام تأمل (قوله نظر)  
مدفوع بانه قول نفسي فانهم يطلقون على ذلك قولًا وكلامًا حال الاخل

ان الكلام لى القواد وانما جعل اللسان على القواد دليلًا

(قوله ويكره ان يقول الصائم الخ) أي لانه حلف بغير الله وصفاته اه صفوى (قوله اجاعا او  
على الاصح) لعل ارضوية فالاجاع بالنسبة للعبد والاضحية بالنسبة لايام التشريق الثلاث  
كأى المنهاج (قوله فيه اعلام الخ) معناه ان الشارح اشار الى الاعتراض على المصنف بأن  
الاستثناء الذي ذكره ليس من معيار العموم لان الصوم في سائر صور ما عدا المستثنى ليس حراما  
بل يجوز في غيره كالصوم عن القضاء أو الذم مع ان حق الاستثناء أن يكون معيار العموم  
بمجرد يكون الحكم بكم ثابنا لجميع الافراد ما عدا المستثنى كما في قولك قام القوم الا زيد اه هذا  
مراد وليس المراد ان الشارح صير الاستثناء في كلام المصنف منقطعًا حيث حده بقوله ولا يجب  
كانهم تأمل (قوله أي من غير شهادتهم) أي وانما يقولون معناه انه رؤى الهلال ولم يبينوا  
الرائى وليس المراد انهم يقولون رأيناه (قوله والمراد بان الخ) فيه نظر بل المراد بهم عموم  
الناهي (قوله فابعد يان له وهو قوله أو شهد الخ) والحق انه صورة أخرى وقال بعضهم  
ما بعده هو قوله ولم يعلم به عدل رأه ويحجب بانه ليس قيد اذا المدا على كونه لم يشهده وان رأه  
اه فتأمل (قوله اذا طبق القيم) فيه انه في هذه الحالة لا يقال له يوم شك (قوله وجب عليه  
الصوم) أي ان اعتقدوا الابان ظن فيصرون ولا يجب اه شينى (قوله عالم بالصوم) الجمع بينه  
وبين قوله ذا كرا الصوم غير محتاج اليه (قوله وان جهل الكفارة) بشرط جوابه قوله فانه يخطر  
كذا قيل (قوله ولا كفارة عليه) الذي في الجبري ان عليه الكفارة حينئذ ان من حقه  
مع العلم بالتصريح أن يتنع من الوطء (قوله من ظن دخول الليل) وبالأولى ما لو ظن بقاءه ومثله  
الظن الشك في سماوان أن في ظن الدخول بلا ضرر أشك كأي المنهج وشرحه فلا كفارة في كلها  
لشبهة في الجميع مع عدم الاتم في بعضها ولكن بحث السلامة سم في ظن الدخول بلا ضرر

(و) الثالث (أن يكون)

الماء في مقبرة وهو (عما) يستخلف في بئر أو عين) فإذا أخذ هذا الماء في اناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حضورها البئر ان لم تضرر صاحب الماء في زرعها أو ماشيتها فان تضرر بوردتها منعت منه واستحق لها الرعاة كما قاله الماوردي وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح

• (فصل في أحكام الوقف)

وهو ائمة الخبيس وشرعا حبس مال معين قابل بالنقل يمكن الانتفاع به مع بقائه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خيرية تقربا إلى الله تعالى بشرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط أحدها (أن يكون) الوقف (عما) يتفجع به مع بقاء عينه) ويكون الانتفاع مباحا مة سودا فلا يصح وقف آلة اللهو ولا وقف دراهم للزينة ولا بشرط النفع في الحال فيصح وقف مسجد وبيت صغيرين وأما

وشكوه وتعليقهم عدم الكفارة بالشبهة بماله ويشك كل عليه أنه لا خلاف في قصر المانع الاطعام مع الشك فابن الشبهة المسقطه حيا العالم بالتصريح المذكور بخلاف الظن بالاجتهاد فانه مبيح على الصحيح فيكون شبهة دافعة للكفارة عنه تين خلافة وأجاب عن ذلك بقوله اللهم الآن يريدوا بالشك الظن الحاصل بالاجتهاد اه وفيه أنهم ذكروا الشك مع الظن المذكور وأيضا لا يصح حكمهم حيث عدل على ذلك الشك بان فيه الاثم وأيضا لا يدفع جوابه استكمال مسئلة الظن بدون التصريح فانها فيها الحرمة وفيه تقيض ما صوره اه شينى (قوله مترخصا) ليس بقيد حتى لو لم ينو الترخيص فلا كفارة فتعبرهم بالتخصيص جرى على الغالب كما في شرح م راج وانما قيد بتخصيص الاجل قوله لان ائمة الزنا لانه اذا لم ينو الترخيص فاعه الزنا واحدمية الترخيص اه يصحى (قوله وتكرر الكفارة) اى تكرر بعدد الايام لا بالوطء لان المداوم فيها على افساد الصوم ولا يتأق ذلك الا فاسد مكررا الا في أيام (قوله عالم يتسبب في الجنون) خالف في ذلك بعضهم وقال بما استظهره العلامة الشيرازى من سقوط الكفارة لانه وان تعدى به لم يصدق عليه انه افسد صوما لانه يجنونه نخرج عن أهلية الصوم وان اثم بالسبب الذي صار به مجنونا اه (قوله مطلقه مخالف) فوجد اهلهم عبيدين أو لم يصوموا (قوله بان لم يقدر على عنها) أو كانت تباع بأكثر من ثمن المثل اه يصحى (قوله الى قيمة ثلاثة اشياء) أى الى مقام ومربعة ثلاثة اشياء (قوله الخاتم) أى والصوم خاتم معنوى فلم ينظر الى مرتبة بل الى مرتبة من هولة (قوله ما رتب فيه اكثر) وفي بعض النسخ حذف أكثر وعلى هذا فاقسم ما وضعه يعود على الستين والضعيف في قيمته عائد على المولى ولا يخفى ما في هذا من البشاعة والامانة فالاحسن ان يقول كان اللانق بالتعظيم زيادة ماله على مالنا ولذلك لم نجد هذا السؤال وجوابه في كثير من النسخ وأيضا فرق بين الاساءة التي هي أظلم جناية تقتضى التغليظ الزائد حيث استوفى اللذة بجميع اجزائه وبين مضاعفة الحسنات فانها احسان لا تقتضى العادة بالزيادة فيه ماله الحسنين من سبيل اه شينى وما قاله في موضع الضعيف غير متعين (قوله لاجل الفقير) أى عند الاستقال الى الاطعام (قوله أى مسلما) قديده لانه محل اختلاف بين القول القديم والجديد اذ المرتد لا يجوز الصوم عنه باتفاق وانما يتعين الاطعام كما أشار له المحشى بقوله ويتعين الاطعام الخ وأما الكافر الاصلى فليس داخل في كلام المصنف أصلا لانه ليس عليه صيام أى لا يجب عليه وجوب مطالبة فالتقييد بالمسلم لاجل الاحتراز عن المرتد فقط كما اقتصر عليه المحشى اه يصحى بزيادة (قوله ويتعين الاطعام الخ) محل هذا في الصوم الذى قام قبل الردة والافعاله في فلا اطعام عنه بل ولا صوم (قوله هو مجرد تصوير للعذر) فيه مسامحة اذ هو تيسر لمن مات وعليه صيام فانت من رمضان بعذر (قوله انها ليست عليه) أى لان القدية ليست عليه فهو خارج بقول المصنف وعليه صيام المقيد لوجوب القدية عليه أو بقوله اطم عنه الخ لان هذا الاطعام عنه وفيه ان وجوب القدية هو الحكم ولا معنى للاخراج به فلو قال المحشى في التعليل لانه ليس عليه أى لان الصيام ليس عليه بل سقط عنه فيكون خارجا بقول المصنف وعليه صيام لربما ظهر وبالجمله فالظاهر أن يقال ان هذه المسئلة انما هي من مفهوم كلام المصنف باعتبار التقيد الذى زاده الشارح ان لم يسلم خروجها بقوله وعليه صيام والا فبهي خارجة به لانه ليس عليه



الذي لا ينفك عنه كطعم  
 ويرى بان فلا يصح وقته  
 (و) الثاني (أن يكون)  
 الوقت (على أصل موجود  
 وفرع لا يقطع) فخرج  
 الوقت على من صوبه  
 لوقف ثم على القراء  
 ويسمى هذا منقطع الأول  
 فإن لم يقل ثم القراء كان  
 منقطع الأول والاخر  
 وقوله لا يقطع احتراز من  
 الوقف المنقطع الاخر  
 كقوله وقت هذا على زيد ثم  
 ناله ولم يرد على ذلك وفيه  
 طريقان أحدهما أنه باطل  
 كمنقطع الأول وهو الذي  
 منى عليه المصنف لكان  
 الرابع العصة (و) الثالث  
 (أن لا يكون) الوقت (في  
 محذور) بظاهر مثله أي  
 محرم فلا يصح الوقف  
 على عبارة كنيسة للتعب  
 وأقسام كلام المصنف أنه  
 لا يشترط في الوقف ظهور  
 قصد القرينة بل اتقاء  
 المعصية سواء وجد في  
 الوقف ظهور قصد القرينة  
 كالوقف على القراء أو لا  
 كالوقف على الأغنياء  
 ويشترط في الوقف أن  
 لا يكون موقفا كوقف  
 هذا سنة وأن لا يكون  
 معلقا كقوله إذا جاء رأس  
 الشهر فقد وقت كذا  
 (وهو) أي الوقف (على

ما يام لم يقطعه عنه بعدم التمكن قتأمل (قوله أي جميع رمضان مثلا) أي ومات عقبه  
 ومثل ذلك ما إذا مات في رمضان بعد زوال المرض لأنه لا يمكن من القضاء فيه (قوله لعدم  
 تصوره) أي لأنه يلزم من عدم الاتم وعدم وجوب القدية عنه عدم وجوب القضاء عنه  
 إذ ليس لما صوته غير هذه يقتضي فيها الاتم ووجوب القدية على الميت ويجب فيها القضاء عنه  
 حتى يروى وجوب القضاء عنه في هذه هذا من أمثاله لا يرد عليه الحامل والمرضع إذا خافا  
 على أنفسهما فإنه يجب عليهما القضاء مع أنه لا يتم عليهما ولا فدية لأن الكلام في القدية  
 والقضاء عنه بعدم موته لا عليه فاللزم صحيح اهـ فاندفع قول العلامة الشيعي قوله لعدم تصوره  
 ممنوع فإنه لا يلزم من عدم الاتم وعدم التدارك بالقدية عدم القضاء كما في الحامل والمرضع إذا  
 خافا على أنفسهما فإن القضاء لازم وإن لم يكن اتما ولا فدية (قوله صوابه أو مات) أي لأن  
 الإطعام لا يتوقف على عدم التمكن الذي اعتبره الشارح ولا جيل أن يشمل الكلام الصور  
 الثلاث وقد يقال إنما قيد بعدم التمكن احترازا عما إذا لم تقض حتى دخل رمضان آخر فإنه  
 لا يطعم عنه لكل يوم بدل مدان مدلتوات ومدلتاخير قتأمل اهـ شيعي وهو جواب بعبد  
 (قوله والألفعية الإطعام عنه من ماله) أي وإن لم يكن حرام تركه بان كان وقتقا أو حرام تركه  
 فغيره سواء كان قريبا أو بعيدا أو غيرهما الإطعام عنه من ماله وظاهره سواء كان باذن أو لا فيصير  
 الاجنبى ولو من غير إذن الإطعام من ماله عن الميت لأنه من قبيل وقامدين الغير عنه وهو صحيح  
 ولو بلا إذن كذا في حاشية شيخنا وهو خلاف ما في مرقاة قال بعد قول المتأخر ولو صام أجنبي  
 باذن الولي صح لاستقلال الأصح مانسه فلا يجوز له الصوم لأنه لم يرد به نص ولا هو في معنى  
 ما ورد به النص وفارق تطهيره في الحج بأن له بدلا وهو الإطعام وبأنه لا يقبل النيابة في الحصة  
 فتسبى فيه بخلاف الحج وهل له أن يستقل بالإطعام لأنه محض مال كالدين أو يفرق بأن ما  
 بدل مما لا يستقل به الأقرب لكلامهم والذي جزم به الزركشي الثاني اهـ والشاهد في قوله  
 وهل له الحج وسكت عليه ع ش وكتب على قوله وفارق تطهيره في الحج أي حيث يصح من الاجنبى  
 بلا إذن من الميت ولأن القريب وقوله بأنه أي الصوم وقوله في الحيات أي بخلاف الحج فإنه  
 قبلها حيث كان المستيب معصوبا وقوله وهل له أي للاجنبي اهـ (قوله والشارح أخرجه  
 عنهما) قد يقال لم يضرجه الشارح عن الرفع وإنما قال الشارح أي أخرج الولي بما لا فاعل  
 الذي حذف وليس أخرج عاملا في محقق يكون منصوبا بل هو باق على رفعه باطعم وأشار  
 الشارح بذكر طعام إلى أن التنوين عوض عن المضاف إليه (قوله أي بشرط أن يكون بالفا  
 الحج) الضمير في يكون راجع للولي النائب عن الميت في الصوم (قوله لأنه ليس من أهل حجة  
 الاسلام) يعني وجوبها وأجزائها أي أجزاء الحج منها (قوله ويجوز للاجنبي) هل الإطعام  
 كذلك لا يجوز بدون الأذن أو لا يجوز مطلقا حرره اهـ شيعي وقد تقدم عن مراده يجوز بالأذن  
 لاستقلاله كما هو الأقرب لكلامهم وجرم به الزركشي تأمل (قوله إذا أذن له الولي)  
 أي وبالأولى الميت (قوله والأفلا كالج) أي التفل أما الحج القرض فلا توقف عنه  
 من الاجنبى على إذن كقوله الذين اهـ مد وقد تقدم عن مر (قوله وهو المعتقد) أي من  
 مذهبنا فهو مذهب الشافعي أيضا اهـ يعبري (قوله خلافا لبعض الأئمة) عبارة التتوير

ما شرط الواقف فيه (من تقديم) لبعض الموقوف عليهم كوقفت على أولادى الأورع منهم (أو ناخير) كوقفت على أولادى فإذا انقضوا قبل أولادهم (أو تسوية) كوقفت على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناثهم (أو تفضيل) لبعض الأولاد على بعض كوقفت على أولادى لذكركمهم مثل حظ الأنثيين

• (فصل) فى أحكام الهبة وهى ائمة مأخوذة من هبوب الريح ويجوز أن تكون من هب من نومه إذا استيقظ فكان فاعلها استيقظ للإحسان وهى فى الشرع عليك منجزه مطلق من حال الحياة بلا عوض ولو من الأعلى فخرج بالمعز الوصية وبالمطلق الأقل لك الوقت وخرج بالعين هبة المنافع وخرج بهال الحياة الوصية ولا تصح الهبة إلا بإيجاب وقبول لفظاً وذكر المصنف ضابطاً الموهوب فى قوله (وكل ما جازيعه جازيته) ومالا يجوزيعه كجهول لا يجوز هبته إلا حقيقى حنطة ونحوهما فلا يجوزيعهما ونحو هبتهما ولا تملك (ولا تلزم الهبة إلا بالقبض)

وشرح من كتب الحنفية ولو مات وعليه صلوات فائنة وأوصى بالكفارة يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر كالفطرة وكذا حكم الوتر والصوم ويعطى من ثلث ماله ولو لم يترك مالا استقرض من وارثه نصف صاع مثلاً ونفعه لتقريبه نفعه الفقير الوارث ثم وثم حتى يتم ما عليه ولرقضاها ورثته بأمره لم يميز بخلاف الحج لأنه قبل النياحة ولو أدى الفقة أقل من نصف صاع لم يميز ولو أعطاه الكل جاز ولو قضى عن صلته فى مرضه لم يصح بخلاف الصوم أه يجزى وحكى القفال عن بعض أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مداً قال النوارزى رأيت جفرا سان من ينفى به من بعض أصحابنا وحكى ابن برهان عن الشافعى فى القديم أنه يجب على الولى أن يعطى عنه ما فاته وحكاها العبادى قولاً للشافعى وفى الصحفة القول يجوز أن الصلاة عنه اعتمده جمع من محقق المتأخرين وفعله السبكى عن بعض آتاه الخ وعن البيهقى أن الشافعى قال فى الاعتكاف يتكف عنه وليه وفى رواية يطعم عنه وليه قال صاحب التهذيب ولا يعد تقصير حج هذا فى الصلاة فيطعم من كل صلاة مداً وإذا قلنا بالأماهم فى الاعتكاف فالقادر والمقابل بالمدا اعتكاف يوم بليته حكاه الامام عن رواية شيعه قال فى الرخصة وأصلها وهو مشكل فإن اعتكاف لحظة عبادة تامة وإن تقبس على الصوم فالليل ثم خارج عن الاعتبار وفى حاشية قل على المحلى قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيصور تقدره لأنه من مقابل الأصح (قوله فائدة كراهب الطبرى الخ) قد أوضع ذلك العلامة م ر فى كتاب الوصية تبعاً لوالده فى الفتاوى وغيرها والعلامة الجوهرى فى ذلك رسالة لطيفة لمن أراد ذلك فليراجعها (قوله فلاو قد بعد ذلك) المتبادر أن اسم الإشارة راجع للجزء وقوله لم يلزمه قضاءه أى سواء قدر قبل إخراج القدية أو بعده وهذا هو الذى فى حواشى الصيررونى البجيرى على المنهج خلافاً لما بأتى للمضى فى القولية بعد ويمكن أن اسم الإشارة عائده على إخراج القدية المعلوم من المقام فلا ينافى كلامه ما فى القولية بعد لكن صلت أنه غير مسلم (قوله لأنه مخاطب بالقدية ابتداء) أى مالم يرد الصوم ولذا صرح منه حيث تكلف المشقة وصام أه يجزى (قوله أو قبلها الزم الصوم الخ) قد علمت ما فيه فتعطين (قوله لو قال ولا يجوز أن أخرج قدية يوم قبل فجره لكان أولى) هذا أيضاً عدم جواز إخراج قدية يوم فى ليلته السابقة عليه والذى فى الخطيب وسم والبجيرى على المنهج وحواشى الصيرر جواز ذلك له ولو لم يعمل والمرضع لصكك قياس عدم تجهيل الزكاة لعلمين وقيل رمضان فى زكاة القطر عدم إخراج القدية لئلا إلا أن يقال لما كان الليل محلاً للنية مع كونه تابعاً للمار الذى بعده لم يضر الإخراج فيه لأنه كالأخراج فى اليوم بخلاف الصام وما قبل رمضان وعلى هذا فإذا عملها باللائم تكلف وصام أه وثنى وصام هل يرجع بالقدية على أخذها مطلقاً أو إذا اعلمه بالتجهيل مطلقاً أو يفصل بين صومه تسكفاً وبين صومه بعد الشفاء وإذا مات بعد التجهيل فى أثناء اليوم هل يكون كتف النصاب فى أثناء الحول فيرجع وكذا يقال فى إخراجها قبل غلام اليوم أه شيعى (قوله لم تجب الكفارة) أى لأنه إذا اجتمع مانع وهو خوفه ما على أنفسهما ومقتضى وهو خوفه ما على الولد فيقدم المانع على المقتضى ويبحث فى ذلك الشيخ الجليل بأن خوفه ما على أنفسهما ليس مانعاً بل غاية أنه غير مقتضى والخوف على الولد مقتضى والمقتضى مقدم على غير المقتضى ولم يجب عنه (قوله أو مرتضين)

في العبارة حذف والتقدير او غيرهما (قوله وأما الرقيقة فستأني) لا يأتي في كلامه ذلك  
وعبارتهم أما الرقيقة فكالمركب إذا أخر قضا رمضان حتى دخل آخر فاته لا فدية عليه وفي  
البيروني عن هراثم الاتقري في ذمها حتى إذا احتقت لا تلزمها (قوله أي من مالها) أي  
ولو كانت المرضعة مستأجرة وانما يلزم أجير الحلب دم التمتع لأن الدم من جهة الحلب الواجب  
على المستأجر بخلاف القطر هناك من جهة إيسال المنافع اللازمة للمرضع قاله البلخي  
اهـ سم (قوله فلو قال والفدية لكان أولى واظهر) أي لأن كلامه يوهم الكفارة العظمى  
وقد يقال إن قوله عن كل يوم مدام يتعلق بقوله الكفارة فهي بمعنى التكفير فينتد لا إيهام  
(قوله أشرف على الفرق) أي مثلا (قوله لأن فطره مبائر) أي بخلاف فطره لا نقاد حيوان  
محترم فاته واجب لأجل اتقاد الروح فارتفق به حكما لئلا يفتقد ذلك وجب به أمران كالجاء  
لما حصل به مقصود الرجل والمرأى وجب به أمران القضاء والكفارة فالعلة هنا في الحقيقة  
أبست جواز الفطر بل عدم الاتفاق فخصين وبهذا يدفع ما قد يقال إن قوله لأن فطره مبائر  
لا يصلح أن يكون علة لوجوب القضاء فقط إذ قد يجب ولا فدية أيضا كما إذا كان المال  
لمجور عليه ولذلك لم يعلل الخطيب بذلك وعيانه فلو افطر لتخلص مال فلا فدية لأنه لم يرتفع به  
الانحصر واحد ولا يجب الفطر لأجله بل هو جائز بخلاف الحيوان المحترم فانه يرتفع به  
نخصان اهـ فتوجه ولا يجب مستأنف لبيان الحكم لأن جملة التعليل أخذ من المقابلة  
فأما (قوله وتكرر الفدية على من أخر الخ) المراد أنها تكرر بتكرار السبق فلا يجب أول  
سنة الامد واحد خلا لما يتوهم من عبارته (قوله على من أخر) المراد أنه أخره عالم بصحة  
التأخير بخلاف الناس والجاهل وإن كان مخالفا للعلم لئلا يفتقد والمراد بالجاهل الجاهل  
بصحة التأخير لا بالندية فلا يعذر بجهله بما يطير ما مر في العلم حرمه التضع وجهل البطلان به  
كما قال العلامة زكي اهـ يجبري (قوله فضا رمضان) قد خرج به فدية الهرم والزمن ومن اشتد  
مشقة الصوم عليه فأنهم إذا أخروها من السنة الأولى لأن في عليهم بالتأخير (قوله إلى دخول  
رمضان آخر) يمنع الصرف لأنه علم جنس لما بين شعبان وشوال من كل سنة وقوله آخر بدل  
لاصة فلا بد في الوجوب من دخوله وإن أبس من القضاء كن عليه عشرة أيام فأنه حتى بقي  
رمضان خمسة أيام فلا تلزمه الفدية عن الخمسة المأمور منها أي قبل دخول رمضان فإن دخل  
وجبت وحيث علمت أن الكلام في الوجوب علمت أنه لا منافاة بين هذا وبين جواز تعجيل فدية  
التأخير قبل دخول رمضان الثاني وهذا في الحي كافي مراما من مات وقد أبس من القضاء ولو  
قبل دخول رمضان فانه يخرج عنه لما أبس من قضاؤه قبل رمضان في المثال المذكور ويخرج  
لتأخير القضاء امداد الخمسة أيام المأمور من قضاؤها وقرئ بين صورة الميت والحي بأن الأمانة  
المستقبلة يقدر حضورها بالموت كما يحل الاجل به وهذا مقصود في الحي إذ لا ضرورة إلى تعجيل  
الزمن المستقبل في حقه اهـ يجبري (قوله حيث كان موسرا) الأولى حذفه لعدم اشتراط اليسار  
فم اشتراط الحرية إذا لاقن لا فدية عليه ولو بعد عتقه على الوجه كما تنهه البيروني عن مرقا وأبدل  
موسرا بصرا الاستقام إلا أن يقال المراد بالموسر الحر إذا الرقيق لا يقال لموسر (قوله مقبلا)  
لا حاجة إليه مع ما بعده لأن المراد بالتمكن من قضا رمضان أن يكون مصيما متبعا وغيره إلى

بإذن الواهب فلو مات  
الموهوب له أو الواهب قبل  
قبضه الهبة لم تنسخ الهبة  
وقام وارثه مقامه في القبض  
والا قباض (وإذا قبضها  
الموهوب له لم يكن للواهب  
أن يرجع فيها إلا أن يكون  
والدا) وإن علا (وإذا أخرج  
نخص (شيا) أي دارا مثلا  
كقوله أخرجت هذه الدار  
(أو أرقبه) أيها كقوله  
أرقبت هذه الدار وجعلتها  
للأمة أي أي أن مت قبل  
عادت إلى وان مت قبل  
استقرت لك فتقبل وقبض  
(كان) ذلك الشيء (للمهر)  
أو أخرج (بأنظام المفعول  
فيها) (ولو رثته من بعده)  
ويلغو الشرط المذكور  
(فصل) في أحكام النقطة  
وهي يفتح القاف اسم للشيء  
الملتقط ومعناه هلثرا عامال  
ضاع من مالك بسقوط أو  
غفلة ونحوهما (وإذا وجد  
نخص بالغا كان أولا مسلما  
كان أولا فاسقا كان أولا  
(نقطة في موات أو طريق  
فله أخذها وتركهها) لكن  
(أخذها أولى من تركها  
إن كان) إلا أخذها (على  
ثقة من القيام بها) فلو تركها  
من غير أخذ لم يضمنها ولا  
يجب الأشهاد على التقاطها  
لذلك أو حفظ ويستزح  
القاضي النقطة من القاص

وبضعها عند عدل ولا يعتد  
تعريف القاصي للقطعة بل  
يضم القاصي اليه وقبيل  
عدلا ينعى من الخيانة فيها  
ويترك الولي للقطعة من يد  
الصبي ويعرفها ثم بعد  
تعريفها تلك القطعة للصبي  
ان رأى المصلحة في غلها  
(واذا أخذها) أي القطعة  
(وجب عليه ان يعرف) في  
القطعة عقب أخذها (سنة  
أشياء وعاءها) من جلد أو  
خرقة من لا (وعفاصها) هو  
يعنى الوعاء (ووكاهها) بالقد  
وهو الخيط الذي تربط به  
(وجنسها) من ذهب أو فضة  
(وعدها وزنها) ويعرف  
بفتح أوله وسكون ثانيه من  
المعرفة (و) أن (بفتحها)  
حقا (لي حوزة ثلها ثم) بعد  
ما ذكر (إذا أراد) الملقط  
(غلها عرفها) بتحديد  
الراء من التعريف (سنة  
على أبواب المساجد) عند  
خروج الناس من الجماعة  
(وفي الموضع الذي وجدها  
فيه) وفي الأسواق ونحوها  
من مجامع الناس ويكون  
التعريف على الصلاة زمانا  
ومكانا وابتداء السنة من  
وقت التعريف لا الالتقاط  
ولا يجب استيعاب السنة  
بالتعريف بل يصرف أولا  
كل يوم مرتين طرقي الثمار  
لأبلا ولا وقت القبلولة ثم

ومرضع زهنا يسع قضاء ما عليه فان وسع بعض لزمه بقدر ذلك البهض لا ما زاد كما في البصري  
(قوله ويندب الحاج فطره) أي ان كان يصل عرفته نهارا لم يثبت يكون الصوم خلاف الأولى  
فان كان يصلها ليلا أي ليلة التاسع لم يكن خلاف الأولى اهـ يجزئ وكتب الشيبني على قول  
الحنفى ويندب الحاج فطره أي ان لم يكن مقبلا وعرف انه يصل عرفته ليلا والاسن صومه اهـ  
(قوله من جهتين) الجهة الأولى كونها من عشر ذي الحجة المطلوب صومها والجهة الثانية  
كون التاسع يوم عرفه والثامن متصلا به بل قد يكون يوم عرفه على سبيل الاحتمال (قوله  
قلت عشر ذي الحجة الخ) يريد انه لا تنافي بين تفضيل كل على الآخر لان الحنفية مختلفة فالعشر  
من ذي الحجة من حيث الأيام أفضل من عشر رمضان وهذا من حيث الليالي أفضل من ذلك بل  
على ذلك قوله بعد ذلك دون ان يقول ما من عشر الخ ولولا ذلك لجلت الكلام على ان التفضيل  
باعتبار ما اختص به كل منهما لا باعتبار الأيام والليالي اهـ شيبني (قوله دون ان يقول ما من  
عشر) أي لانه لو قال ذلك لشمس الليالي مع ان ليالي عشر رمضان أفضل تأمل (قوله لم يبدل  
بجبة) أي لم يأت بها (قوله ان يوافقه) بدل من قوله ان يقال (قوله فيجزي فيه ما تقدم) أي من  
اللغات الثلاثة في عاشوراء وقوله ان كان غير صحيح أي بل حوله اما اذا كان معمو عافيه فتصير  
فيه على ما مع ليل هذا مراده وقال بعضهم الأولى حذف غير كما في بعض النسخ والأماص  
ما قاله كمالا يفتي اهـ (قوله اذا وردت في اليوم التاسع) ولذلك ذهب ابن عباس وغيره الى ان  
عاشوراء هو ناسخ المحرم (قوله ذو حوزة سنة قبله) وهي تنتهي بخروج الحجة السابقة على ما سلفه  
فصومه لا يكفر ما وقع الا في بقية عشر شهره الذي هو المحرم وان كفر غيره ولو قيل المراد  
بالسنة حيث ذكرت ما بين اليوم ومثله من العام الماضي أو القابل لصح لكن في كلام بعضهم ان  
هذا غير عرف الشرع حادث بعده (قوله ونالياه) وفي أيام التشريق يعرض من الثلث عشر  
السادس عشر اهـ (قوله ونالياه) فان نقص الشهر تمت بأول الشهر الذي يليه ويشاب من  
جهتين اهـ (قوله لمن خاف به ضررا) فان ظنه بحرم الصوم الا في وقت الحلق المذدوب شيبني  
(قوله ويحرم على المرأة) حرأ وأمة شيبني (قوله صوم النفل) بخلاف صلاته كذا قالوا وعلموه  
بفله زمنه وتعبه مع من على مر بانه قد يكون المتوى كثيرا وأجاب بأن الشأن في الصلاة قصر  
زمنها (قوله بمضرة حليلها) زوج أو سيف (قوله بغير اذنه) أي أو علم رضاه اهـ (قوله الا صوم  
يوم عرفه وعاشوراء) أي ونحوهما مما لا يتكرر لندرة ذلك لكن له منعها فاذا منع حرم عليه أولا  
يلزم من الحرمة عدم العدة اهـ شيبني (قوله أو ينقل جائله قطعه) أي مع الكراهة كذا قالوا  
قال ع من هو ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط ببعض اجزائهما ببعض واما قرآن سورة الكهف  
والتسبيحات ونحوها فهل المراد بالخروج منه الامراض عنه والاشتغال به غيره وتركة  
اتعلمه والمراد بما يشمل قطعه بكلام وان لم يطل ثم العود اليه فيه نظر والا قرب الثاني ما لم يكن  
الكلام ملوبا كذا السلام واجابة المؤذن اهـ بصرفه لكن كتب عليه شيخ شيخنا المقرئ  
مقتضى الا قرب المذ كورأه يحرم قطع سورة الكهف بكلام أجنبي اذا تدرها وليس كذلك  
بدليل قوله في حرمة قطع القرص هو ظاهر في الصلاة والحج والصوم بخلاف ما يتبع بعض كتفريق  
الزكاة والصدقة المالية اهـ شيبني (قوله أو كان في الحج) أي او وظائف الميت من غسل ونحوه

يعرف بذلك كل اسبوع  
مرة أو مرتين وفي كل الملقط  
في تعريف اللقطة بعض  
أوصافها فان بالغ فيها ضمن  
ولا يلزم مؤنة التعريف  
ان أخذ اللقطة ليصنفها  
على ما لكها بل يرتبها  
القاضي من بيت المال أو  
يقرضها على المالك وان  
أخذ اللقطة ليملكها وجب  
عليه تعريفها ولزم مؤنة  
تعريفها سواء ملكها بعد  
ذلك أم لا ومن التقط شيئا  
غيره لا يعرفه سنة بل يعرفه  
ومناظرة ان فاقه يعرفه  
عنه بعد ذلك الزمن (فان لم  
يجد صاحبها) بدتعريفها  
سنة (كان له أن يملكها  
بشرط الضمان) له سؤالا  
يملكها الملقط بمجرد معنى  
السنة بل لا يقمن لفظ يمل  
على القلق كملكت هذه  
اللقطة فان ملكها وظهر  
مالكها وهي باقية وانفقها  
على رذعها أو بدلها فالامر  
فيه واضح وان تنازعنا فليها  
المالك وأراد الملقط  
العدول الى بدلها أوجب  
المالك في الأصح وان تلفت  
اللقطة بعد ملكها غرم  
الملقط مثاها ان كانت  
منسوبة أو قيمتها ان كانت  
مقومة يوم التلف لها وان  
نقصت بغير فله أخذها مع  
الارش في الأصح (واللقطة)

حيث عطفها انتها كالحزمة الميت وكذلك الجهاد اه شيني (قوله ومن تعدى بالفطر الخ)  
فيه وقفة مع قولهم لا مسافر افطر ولو في قضاء وتذرا لا ان يخص القضاء هناك بغير التعدى  
بفطره اه شيني (قوله ثم ذوالحجة) اي لما قبل من عرفة والعبد تقدم على القعدة وهذا هو  
الظاهر وان وقع في شرح الروض ومداستوا وهما وقد تظلمت ذلك فقلت  
شهر الصيام فضله موجه • محرم فربح فحبه  
فقد تمت من بعد شعبان • هذا الذي قرره الامان  
اه شيني  
(فصل في بيان أحكام الاعتكاف) • (قوله عكفا وعكفا) ظاهره رجوع ذلك لكل  
من الضم والكسر والذي في الصغرى ان عكف لازما من باب دخول وجلس فالمصدر العكوف  
والمضارع بالضم والكسر ومتعديا من باب ضرب ونصر فالمصدر العكف والمضارع بالضم  
والكسر ايضا اه فعلى هذا كان المناسب المعنى الاتصاف على عكفا الا ان يعضد به ما  
واقصاره على الكسر في التعدى غير مناسب بل وازال الضم قائل (قوله وعكفا الخ) أي  
أمرناهما بذلك (قوله أي فيكره تركه) أشابه الى ان المراد الاستصحاب على وجه التاكيد  
والافتراء التنية خلاف الاولى لا مكروه (قوله ووقت كراهة الصلاة) أي ولو بتصرع ش (قوله  
أو تقرير الأحكام فيها) أي اظهارها للملائكة والافلاك لاسيما مقدرة ازا (قوله أو غير ذلك)  
أي كمنظم قدر العمل فيها أو من يعمل فيها أو المتزل فيها (قوله منكسرة الشعاع) أي كسر  
الملائكة باجتماع شعاعها فيضف اه مد (قوله وكونهما) أي الله لا الشمس كما يؤخذ من  
عبارة خط (قوله وغير ذلك) أي كعذوبة كل ما ملح وهل المراد وقتها أو في باقي الليل أو نحو ذلك  
اه شيني (قوله وبه قال الصوفية وذو الخ) لكن كلام الصوفية مبني على انها منتقلة  
لا تلزم ليلته بعينها وهو خلاف الأصح (قوله ومن ذلك ما قاله أبو بكر المغربي الخ) أقول في هذا  
الاضابط شيء وهو افادته انها لا تأتي في ثلثة العشر من مع انها من ليلتي الوتر على انها لا تنقيد  
بالاوتار الا ان يكون مراده بيان الاربع لكن يتطويعه عدم تعرضه لثالثه والعشرين  
(قوله لحادي عشرين) بفتح الحاء من حادي (قوله في مابيع العشرين) فيه كسر فلو قال  
وان هل يوم الصوم في أحد أي • في مابيع العشرين ما رمت فاستقر  
لا تزن وارتفع الكسر (قوله في مابيع العشرين) بكسر من العشر والعشر هو خم عشرين  
للضرورة وكذا يقال في مابيع تأمل (قوله أي بناء على ما ذهب اليه الشافعي الخ) في هذا  
البناء نظر وكان الاولى ان يقول بذلك وهذا لا ينال ما ذهب اليه الشافعي رضي الله  
تعالى عنه من انها تلزم اليه بعينها لان المراد يكون أربعا اليه الحادي أو الثالث والعشرين  
انها تلزم دائما اه هذه أو هذه لو وجدت في احدهما وليس المراد انها تارة تكون ليلته الحادي  
والعشرين وتارة تكون ليلته الثالث والعشرين فتكون منتقلة حتى ينافي ما ذهب  
اليه الامام رضي الله عنه تأمل (قوله وتكفيه ان طال مكته الخ) الاوضح وان طال  
مكته وان لم يقدر عدة (قوله فان خرج من المسجد الخ) حاصل ما يقال ان المراتب  
ثلاثة المرتبة الاولى الاطلاق بان لم يشدره مدسواء كان منذورا أو مندوبا كان قال  
في الاول لله على ان اعتكف نويت الاعتكاف المنذور وفي الثاني نويت الاعتكاف

[مجموعه لايتبع نفسه]  
من مجموع لايتبع نفسه

[مجموعه لايتبع نفسه]  
من مجموع لايتبع نفسه  
[مجموعه لايتبع نفسه]

وغيره من مجموع  
مجموعه لايتبع نفسه



(وان وجدته) الملتقط (في)

الحضر فهو مخير بين الاشياء

الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة

السابقة فبالايجاز

• (فصل) في احكام اللقطة

وهو صبي منبذ لا كاذله

من أب أو جد أو ما يقوم

مقامهما ويلحق بالصبي كما

قال بعضهم المجنون البالغ

(واذا وجد لقط) بمعنى

مقطوع (بقراءة الطريق

فاخذته) منها (وترتيبه

وحكوماته واجبة على

الكفاية) فاذا التقطه

بعض من هواهل طهارة

اللقط سقط الاثم عن الباقي

فان لم يلقطه احد اثم الجميع

ولو لم يلحقه واحد فقط عين

عليه ويجب في الاصح

الاشهاد على التقاطه

وأشار المستحق لشرط

الملتقط بقوله (ولا يقرب)

اللقط (الايدامين) حر

سلم رشيد (فان وجد معه)

اي اللقط (مال أنفق

عليه الحاكم منه) ولا يتفق

الملتقط عليه منه الا باذن

الحاكم (وان لم يوجد معه)

اي اللقط (مال فنفقته)

كأنته (في بيت المال) ان

لم يكن له مال عام كالوقف

على اللقطي

• (فصل) في احكام الوديعة

هي فعيه من ودع اذا ترك

وطلق لفته على النبي المودوع

لم يقطع سواء عزم على العود أم لا فلا يجب تجديدها عند عودها لانه لا بد منه فهو كالمستقنى عند  
النية من المدة المقطرة وبهذا فارق الخروج في المرتبة الاولى فانه لامدة فيه المقطرة حتى يجعل  
الخروج كالمستقنى منها المرتبة الثالثة اشتراط التتابع في مدته سواء كان مندورا أو مندوبا  
كان قال في الاول انه على ان اعتكف شهر امتنا بما نويت الاعتكاف المندور وفي الثاني نويت  
الاعتكاف شهر امتنا بما نويت الخروج من المسجد لمندرا لا يقطع التتابع تبرزا كان أو غيره كسيان  
لا اعتكاف وان طال زمنه وجب لاعتكاف المدة عنه غالباً يوم من لا يمكن التسليم معه في المسجد  
كأسيان لم يقطع اعتكافه فلا يلزم تجديد النية عند العود سواء كان عازماً على العود أم لا لكن  
يجب قضاء زمن خروجه الا من لم يخرج من المسجد بطل زمنه عادة كالا كل فلا يجب فضاؤه لانه لا بد  
منه فكله مستقنى بخلاف ما يطول زمنه كالمرض والحض وان خرج لعذر يقطع التتابع  
كعبادة مريض وزيارة قادم ووضع مع امكانه في المسجد انقطع اعتكافه ويجب الاستئناف  
في المندور ولا يجب في المندوب وفي شرح ج على مختصره بانقل وان كان الاعتكاف متتابعاً  
ونخرج منه غير عازم على العود جدد ها اي التوبة وجوباً اذا عاود ان يخرج لما يقطع التتابع اه  
فقوله غير عازم على العود قيد الا انه لم يوجد هذا القيد في هذا المثل الا لابن حجر في هذا الشرح  
وعليه فاذا عاد الى المسجد يكون عوداً متتابعاً اعتكاف من غير نية اعتكاف اكتفاء بعزمه  
على العود من اعادة النية والحاصل ان الطارئ على الاعتكاف المتتابع اما ان يقطع تنابعه  
أولاً والذي لا يقطع تنابعه اما ان يحسب من المدة ولا يقضى أولاً فاذا يقطع تسعة أمور  
الوطء والازال والسكر المتعدي به والردة والحض والغاس اذا كانت المدة تتخلو منها غالباً  
والخروج من غير عذر والخروج لاستيفاء حق أو لاستيفاء حق محاط به  
والخروج لصدة وجبت باختيارها والذي لا يقطع ويقضى حكم الجناية غير الخطرة ان  
بادر بالطهر والمرض والمجنون والحض الذي لا يتخلو عنه المدة غالباً والعدة التي بغير اختيارها  
لوجوب ملازمة المسكن في العدة والذي لا يقضى كالانغم والتبرز والاكل وغسل الجناية  
واذان الرائب وان اردت زيادة على ذلك فعليك بمسائل السيد الذهبي على المنهج وبه يتضح  
كلام المشي في مواضع (قوله وفوزع فيه) وجهه ان ما قبل الجزى يقع بعضه واجبا  
وبعضه مندوباً كالركوع (قوله ووجه بعضهم وقوع جميعه الخ) وقال ع من ان الشارع  
جعل لاقبل الركوع والسجود عداً فامكن انضمامهما الى واجبه سنة بخلاف الاعتكاف  
اه يصير (قوله لاحتاج الى نية) قد يمنع اه شيق ولعل وجهه ان نية القرضية تكون  
بدليل ان الائتمالة اذا لم يكن في ضمن عبادة يحتاج لنية فاذا كان في ضمن الوضوء مثلاً لم يحتاج  
لنية ولو نوى أولاً القرضية فقط تأمل (قوله وفي قطعه) خبر مقدم وقوله ما ذكره من بدءاً ونحو  
وكانه فرض الكلام السابق في المندوب وهذا في المندور وهو اعم بما ذكره في السابق فان  
خرج من المسجد انقطع الا ان الخ (قوله كعبادة مريض) اي ان خرج لها بخلاف ما لو حصل  
تبعاً للخروج للتبرز فلا فاته لا يقطع ما لم يطل الزمن أو يعدل عن الطريق (قوله رجبته)  
اي القديمة اه مد (قوله او عكسه) اي كان اعتكف على ضمن خارجه وأصلها فيه وفي  
حاشية التحرير ان المعقد كون الاعتكاف في هواء المسجد فلا يصح في صورة العكس التي

وتطلق شرعا على العقد  
المقتضى لا مستغنا  
(والوديعة أمانة) في يد  
الوديعة (ويستحب قبولها  
لن قام بالامانة فيها) ان  
كان ثم غيره والاوجب  
قبولها كما اطلقه جمع قال في  
الروضة كما صلها وهذا  
محول على اصل القبول  
دون اتلاف منتفئة وحرره  
بجنا (ولا يضمن) الوديعة  
الوديعة (الا بالتعدي) فيها  
وصور التعدي كثيرة  
مذكورة في المطولات منها  
ان يودع غيره بلا اذن من  
المالك ولا عذر من الوديعة  
ومنها ان ينقلها من محله  
أودار الى أخرى دونها في  
الحارز (وقول المودع)  
يفتح المال (مقبول في ردها  
على المودع) بكسر الميم  
(وله) أي الوديعة (ان  
يحفظها في سرزمناها) فان  
لم يقبل ضمن (واذا طوب  
بها) أي الوديعة بالوديعة (فلم  
يضر جهامع القدر عليها  
حق تلفت ضمن) فان اخر  
انراجها بعذر لم يضمن

• (كتاب أحكام الفرائض  
والوصايا) •

والفرائض جمع فريضة  
بمعنى مفرضة من الفرض  
بمعنى التقدير والقرض شرعا  
اسم نصيب مقدر لمستحقه

ذكرها المحشى تبعا لشيخه قل وعش غرر (قوله بل يجب ان تدرمده) أي متتابعة (قوله  
فيها يوم جمعة) أي وكنان من أهلها (قوله ولو عين زمانين) أي فلا يكتفى بغيره ولو أفضل  
منه كما قرر شيخنا قائلا ان تعلق الصلابة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان كما هو معلوم اه شيق  
(قوله بجملة) أي مجموعة غير مفرقة وقوله وستأتي في كلام المصنف مقصده أي مفرقة والمراد  
انه سيأتي بعضها اذ لم يذكر المصنف مفهوم الاسلام ولا جميع مفهوم العقل اذ لم يذكر السكر  
وان ذكر الجنون والاعماء في ضمن قوله ومرض لا يمكن المقام معه وقوله لسكوت المصنف  
عنهما أي بخلاف غيرهما فان المصنف ذكره كما تقدم وبهذا اندفع ما قيل ان قوله بجملة لا وجه  
له وكذا قوله وستأتي الخ تأمل (قوله أي مع قصد بقائه على اعتكافه) حل المحشى كلام المصنف  
على ما يشتمل المراتب الثلاثة السابقة فاحتاج لقوله أي مع قصد الخ والتظاهر ان كلام المصنف  
مفروض في المرتبة الثالثة فقط فلا يحتاج لقوله أي مع قصد الخ (قوله وحرام في منذور  
مقيد بجملة ومتتابع) اوبعنى الواو والاولى التعبير بها كالا يحنى (قوله ما لم يغمش بعدها) ولم يجد  
قباله امكانا لا ثقابه ولو غير داره كسقاءه المصنف حيث لاقت به وكانت أقرب من داره فانه يكاف  
الذهاب اليها فلا يعدل عنها الى الذهاب الى داره انقطع اعتكافه وان لم يغمش بعد داره ومنه  
عدم الغمش المقيد بجملة ذكر الغمش اذ لم يجد اقرب اه شيق وهو المأخوذ من كلام م ر لكن  
كتب البصري تبعا لشيخه عوض على قول خ ط ولا يضر ذهابه لتبرزه به اذ لم يغمش بعدها  
عن المسجد ولا له دار اخرى اقرب منها أو غش ولم يجد طريقه مكانا لا ثقابه فلا ينقطع التتابع  
به فلا يجب تبرزه في غير داره كسقاءه المسجد وداره يدقه الجوارر في المشقة في الاول والثاني في  
الثاني اما اذا كان له دار اخرى اقرب منها أو غش بعدها وجب بطريقه مكانا لا ثقابه فينبغي قطع  
التتابع بذلك لا اعتنا به بالا قرب في الاول واحتمال ان ياتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى  
طول يومه في الذهاب والرجوع اه مانعه قوله ولا له دار أخرى أو غش ولا له دار اخرى الخ  
وقوله أو غش ولم يجد كان الاقصد ان يقدم ذلك على قوله ولا له دار اخرى ويكون نظم العبارة  
أو غش ولم يجد مكانا لا ثقابه ولا له دار اخرى اقرب فالخاصل ان الدار الفاضلة بخترة بشرط  
ثبوت امرين اه وظاهر ان الذهاب الى داره التي لم يغمش بعدها وان كان له دار اقرب منها  
وهو خلاف ما يؤخذ من م ر وفي سم ولو كان له داران مكل واحدة بحيث لو اخرجت جاز  
ان تروح اليها واحداهما اقرب فتي جواز الخروج الى الاخرى وجهان أحدهما لا يجوز اه  
فانظر ما اخرج الجماعة لاخراج عبارة خ ط من ظاهرها مع انها موافقة لباردة المنهج واقه  
يوفقنا الصواب (قوله بأن يذهب فيه أكثر الوقت) أي المنذور من غير نظر لكل يوم بعينه  
وذلك لا يعرف الا بمضي المدة بقلمها كما قاله زى وعش فاذا كانت المدة المنذورة شهرا  
وكان يخرج كل يوم لتبرزه لداره فلما مضت المدة وجعت الازمنة التي كان يخرج فيها كل يوم  
للتبرزه فوجدت ستة عشر يوما كما كان هذا الخشاوان كانت خمسة عشر فاقبل كان هذا  
غير غش فلا يضر قرره شيخنا المقتضى اه يصح (قوله وله الوضوء) أي ولن يخرج لتبرزه (قوله  
ان كانت مفطرة) صوابه غير مفطرة اذ المفطرة مبطله مطلقا والخاصل ان الجنابة المفطرة تقطع  
الاعتكاف وتوابعه سواء يادرا أم لا وكذا الغير المفطرة ان لم يادروا ما ان يادروا فلا تقطع التتابع

والوصايا جمع وصية من  
وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته  
به والوصية شرعاً تبرع بحق  
مضاف لما بعد الموت  
(والوارثون من الرجال)  
الجمع على أرثهم (عشرة)  
بالاختصار وبالسطح  
عشر وعده المصنف  
العشرة بقوله (الابن وابن  
الابن وابن سفل والاب  
والجدوان علا والاخ وابن  
الاخ وان تراخي والم  
وابن الم وان تباعدوا  
والزوج والمولى المقتق)  
الخ ولو اجتمع كل الرجال  
ورث منهم ثلاثة الاب  
والابن والزوج فقط ولا  
يكون الميت في هذه الصورة  
الامراة (والوارثات من  
النساء) الجمع على أرثهن  
(سبع) بالاختصار وبالسطح  
عشرة وعده المصنف السبع  
في قوله (البنت وبنت  
الابن) وان سفلت (والام  
والجدة) وان علت (والاخذ  
والزوجة والمولاة المقتقة)  
الخ ولو اجتمع كل النساء  
فقط ورث منهن خمس  
البنت وبنت الابن والام  
والزوجة والاخذ الشقيقة  
ولا يكون الميت في هذه  
الصورة الا رجلاً (ومن  
لا يسط من الورثة) بحال  
خمس الزوجان (الزوج  
والزوجة) (والابوان) أي

واكن يجب قضاء من خلاف الفعل منها (قوله سواء تمذرت الخ) أي حيث شق كما يأنه  
(قوله أو خارجه) وذلك بأن يخرج لعدلا يقطع التسابع ولم يطل زمنه كأن يخرج لصوت برزقائه  
إذا جامع خارج المسجد يطل اعتكافه لأنه معتكف حقيقة بخلاف من يخرج عازماً على العود  
فان زمن الخروج لا اعتكاف فيه أصلاً فإذا جامع بعد خروجه من المسجد عازماً على العودة فلا  
يجب عليه تجديد النية إذا عاد لأنه غير منافي لنية قياساً على الصائم إذا نوى لسلامة جامع  
فانه لا يجب عليه تجديد النية هذا ما جئته عن شري وزي وقوله فلا يجب عليه تجديد النية إذا عاد  
وقال سم الخروج مع العزم المذكور سبق معه حكم الاعتكاف حتى لو أتى بما ينافي كالجاء بطل  
الحكم ولغت العزيمة فإذا عاد بعد النية اه ولا يخفى أن نية الصوم لا تصح حال الجاء كاهو  
منصوص فإذا طرأ عليه الجاء لا يطلها ولا كذلك هنا على أن العزم الذي لا ينافي به الجاء  
في باب الاعتكاف هو العزم من حيث كونه عزماً مأمناً حيث قيامه مقام النية وهو المراد هنا  
وهو المعنى بالحكم في كلام سم فكانت نية ينافيها شق الاعتكاف من الجاء وغيره (قوله  
ولا يخرج لقاء السلطان الخ) الأولى أن يقول ولا يفرض لعارض أن كان مباحاً الخ ويجعل  
لقاء السلطان مثلاً لذلك كافي المنهج وغيره لأن الشروط المذكورة لا تجوز في لقاء السلطان  
بدليل تمثيلهم للمنافي فهو الجاء وأيضاً لا يتخذ لقاء السلطان المذكور (قوله وعينه) الأولى  
حذفه لانه لا يخرج للعارض المذكور إذا لم يمينه حال تدره بان اطلق العارض وليس  
كذلك بل يجوز الخروج لكل مهم ديني كالجمعة أو ديني مباح كلقاء الأمير كالي مر (قوله  
لم لا يقضى زمن الخ) قال شيخنا مثل ذلك التسيان إذا قصر زمنه فلا يقضى بخلافه إذا طال  
فيقضى على ما هو الظاهر اه شيني (قوله وخروج المعتكف) أي المتطوع كما هو ظاهر  
(قوله من حيث بقاء صمته) أي التمسيل بين مراعاة بقا صمته الاعتكاف وعدم الخروج  
للعبادة وبين الخروج له جامع قطع الاعتكاف اه شيني

### • (كتاب بيان أحكام الحج) •

(قوله والقياس القبح) أي أن أريد بها المنة من الحج فان أريد الهيئة التي وقع عليها الحج  
فالقياس الكسر كما قال في التلخيص

وفعله مرة بكلمته • وفعله كهيئة بكلمته

(قوله وهو مأخوذ الخ) المناسب التعبير بالاولان هذا الإشارة إلى معنى ثان لقوى (قوله والاول  
هو المشهور) أي كون معناه لغة القصد هو المشهور (قوله أو بعده وقبل تمكنه من ادائها)  
لكن مع العزم على ادائها ثم هذا المأخوذ بالنظر للاسرة وأما بالنظر للنية لا يزول عنه وصف  
القبح الا بالتوبة ومضى مدة الاستبراء وبر ما غلبه أو يقضى عنه من تركه ومثل الحج  
عريق البصر إذا كان في جهاد الكفار فانه يكفر الصغار والكبار حتى التبعات اه عوض  
(قوله المعمول على زول آيته) فيه نظر إذ يلزم من كون آيته الدالة على القرصية في الخامسة  
أن يكون الطلب في الخامسة واجب بان المراد أن دليل القرص تزل سنة خمس ولم توجه  
الطلب بالفعل الا سنة ست لقوات وقت الحج عند زول الآية أو عدم وجود بقية شروط  
الاستطاعة وبشكل على هذا الجواب ان مكة انما تقف في السنة الثامنة فيبعت على الله عليه

الاب والام (وولد الصلب)  
ذكر ان كان اوتى (ومن لا يرث  
بها السبعة العبد) والامة  
ولو عبر بالريق المكنان  
أولى (والمدير و أم الولد  
والمكاتب) وأما الذي  
بعضه سر اذا مات عن مال  
ملكه ببعضه الحرة ورثه  
قريبه الحرة وزوجته  
ومعتق بعضه (والقاتل)  
لا يرث عن قتله سواء كان  
قتله مضمونا أم لا (والمترد)  
ومثله الزنديق وهو من  
يخفى الكفر ويظهر  
الاسلام (وأهل ملتين) فلا  
يرث مسلم من كافر ولا  
عكسه ويرث الكافر  
الكافر وان اختلفت ملتهما  
كهودى ونصرانى ولا يرث  
عربي من ذى وعكسه  
والمترد لا يرث من مترد  
ولا من مسلم ولا من كافر  
(واقرب العصبات) وفي  
بعض النسخ والعصبة واريد  
بهم من ليس له مال نصيبه  
سهم مقدر مع الجميع على  
نصيبهم وسبق بيانهم وانما  
اعتبر السهم حال التعصيب  
ليدخل الاب والجد فان  
لكل منهما سهم مقدرانى  
غير التعصيب ثم هذا المصنف  
الاقربى في قوله (الاب ثم  
ابنه ثم الاب ثم ابوه ثم الاخ  
الاب والام ثم الاخ للاب  
ثم ابن الاخ للاب والام ثم

وسلم أبابكر أصبح بالناس في التاسعة وجميع عليه الصلاة والسلام في العاشرة وقبل فتح مكة لم يكن  
المسلمون متمكنين الا ان يقال مقصود المحشى أنه نزلت الآية في السنة الخامسة واخبر صلى الله  
عليه وسلم بتأخير الطلب الى السنة السادسة ومع ذلك لم يقع الحج بالهمل الا في السنة التاسعة  
لعدم استطاعتهم قبل ذلك لعدم الطلب والقضية (قوله في الاظهر) مقابله انها سنة كافى مر  
(قوله لشمول لفظ الحج لها كذلك) أى شرعا أى فالج يطلق شرعا على النفس الشامل للعمرة  
وفي بعض النسخ لذلك أى لما ذكر من اتصال الحنين شرعا (قوله وهو) مطلق على شمول أى  
وهو هذا الشمول من بقية التمايل الممكنة في هذا المقام كالتغليب والاهتمام بالحج وكون  
الزيادة على الترجعة غير معيبة وليس عطف على لفظ الحج حتى يكون المراد بالتصريح بلفظ  
النفس اذ لا دخل لهذا في توجيه السكوت عن العمرة والاقتصار على لفظ الحج تأمل (قوله  
الحصة المطابقة) أى من التقيد بالمباشرة فالوقوع من جهة الاسلام والنذر (قوله فالولى مال)  
ولى المال هو الاب والجد والخال والوصى والقيم وخرج به خبر ولى المال كالاخ والام فلا  
يصر عن ذكره اراء شرحه (قوله ان يصر عن الخ) ولا يصير الولى محرما بذلك ولا يلزمه ان يصر  
عن نفسه أو لا بل يصح احرامه بعد وثيقه المشاهدة كلها ما تقدم ما عليه على ما عن المولى حتى  
دى الجوار الثلاث اهـ (قوله عن غير المميز) وكذا عن المسمى المميز الا ان المميز بطرفه يصلى  
ويسعى ويحضر المواضع ويرى الاجابة بنفسه في النية المذكورة كافي المنهج وغيره (قوله وان لم  
يكن الولى محرما) غاية لقوله ان يصر عن غير المميز (قوله لكن لا بد ان يطوف الخ) أى جاعلا  
الميت عن يساره وجوبا وعن يسار المولى غيبا (قوله فلا اعتقد الخ) هذا لا يظهر الا في المسمى  
المميز لان غير المميز لا يتأق منه اعتقاد الكفر فكان حق هذه العبارة ان تذكر في حصة المباشرة أو  
هنا بلا تفيد أو لا بغير المميز (قوله فان عارن اعتقاد ما لا حرام) أى احرامه هو اخذ من كلام  
شيخه ع ش الاقوى وان كان كلام سم في شرحه يفيد عدم الحصة فيما لا حرام الولى عن غير المميز  
وكان حال النية متقدما هو الكفر اهـ شيق (قوله فليس المميز ولو رقيقا الخ) فيسم انه يصح ان  
يصرم الرقيق ويبشر وان لم ياذن لم يصدق بخلاف المسمى فانه لا بد من الاذن (قوله باذن وليه)  
انما احتاج لاذنه في هذا لاحتياجه للمال فليس عبادة دينية محضة بل فيها شائبة مال بخلاف  
الصلاة وغيره لا تنوقف على الاذن لكونها دينية محضة والاضافة في وليه للعهد والمعهود هو  
ولى المال اهـ يعبرى على المنهج (قوله فان اسلم الخ) أما اذا مات متردا فلا يقتضى عنه حج ولا  
عمرة لان القضاء عن الميت شرطه ان يكون الميت أهلا للمباشرة بنفسه اهـ يعبرى (قوله وضاد  
مجهة) من العصب وهو القطع لانه قطع عن الحركة وقوله أو مهملة أى من العصب وهو المنع اهـ  
قل (قوله فاضلة عما يأتى) أى غير مؤنة عما يفسر لانه اذا لم يخارقه لم يمكنه تحصيل مؤنتهم  
وخرج بغير المؤنة يوم الاستبصار فيعبر كونهما فاضلة عما يأتى كافي المنهج وشرحه (قوله  
أو بطبع لنتك) أى بطبع القبح وفي بعض النسخ بذلك بالياء بدل اللام أى متطوع بالحج وهو  
اظهر ولذلك قال في المنهج أو بطبع بفسل بشرطه لا بطبع بعل (قوله وكون المطيع غير  
معول الخ) هذا اذا كان المطيع بعضا للمعصوب أصلا أو فرعاً أما اذا كان غير بعض فمن  
الا فاربوا الاجاب فلا يشترط فيه ذلك كما يفيد شرح المنهج واليهبة (قوله على كسب) الا ان

ابن الاخير للآب) الخ وقوله  
(ثم الم على هذا الترتيب  
ثم ابنه) أي يقدم الم  
للأبوين ثم للآب ثم بنو الم  
كذلك ثم يقدم عم الآب  
من الأبوين ثم من الأب ثم  
بنوها كذلك ثم يقدم عم  
الجد من الأبوين ثم من  
الأب وهكذا (فإذا عدت  
العصبات) من النسب  
والميت عتيق (فالوفاء  
الحق) يرثه بالعصوبة  
ذكرنا كان الحق أو اتى  
فان لم يوجد الميت عصبة  
بالنسب ولا عصبة بالولاء فانه  
ليث المال

(فصل ٥ والقروض  
المقدمة) وفي بعض النسخ  
والقرض ومن المذكورة  
(في كتاب الله تعالى ستة)  
لا يزداد عليها ولا ينقص منها  
الاعاد من كالعول والسيئة  
هي (النصف والربع والثلث  
والثلثان والثلث والسدس)  
وقد يعبر القرضيون عن  
ذلك بعبارات مختصرة وهي  
الربع والثلث ونصف كل  
ونصف حكمل (فالنصف  
فرض خمسة البت وثلث  
الابن) اذا انفرد كل منهما  
عن ذكر عصبة (والاخذ  
من الأب والام والاخذ  
من الأب) اذا انفرد كل  
منهما عن ذكر عصبة  
(والزوج اذا لم يكن معه ولد)

يكسب في يوم كفاية ايام الحج وغيره دون مرحطين كافي شرح المنهج (قوله أي كان يكتب  
الحج) فحينئذ لا يحتاج في وجوب الحج عليه الى اشتراط وجود الزاد والوجه لاستغنائه عما  
ذكر بالكسب (قوله وزوال ثالث عشرة) أي ان لم ينقر النقر الاول وقوله أو ثاني عشر ما  
ان نقر النقر الاول وقوله فهي ستة أو سبعة أي ستة ان اعتبر التصديق وعدم جبر المتكسر  
وسبعة ان اعتبر جبر المتكسر وكذا يقال فيما يأتي وهذا راجع للاول اعني قوله وهو ما بين  
زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشرة وقوله فهي خمسة أو ستة راجع للثاني اعني قوله  
أو ثاني عشر كما اشار به بقوله وان نقر النقر الاول لكن كان الاوضع للمعنى ان يقول فهي على  
الاول ستة ايام أو سبعة وعلى الثاني خمسة أو ستة (قوله وان لم يكن له اهل وعشيرة في بلد)  
رد على القول الضعيف وبعبارة ابن حجر مع مقتضى الحاجة وقيل ان لم يكن له يولد له اهل هم من يجب  
تقديمهم وعشيرة هم معنى أو لان وجود احدهما كاف في الجزم باشتراط ذلك وهم اقاربه مطلقا  
لم يشترط في حقه نفقة عبر به بعد تعبيرة بموتة ليعين ان المراد منهما واحد وهو مفهوم المؤنة  
الا هم فاندفع اعتراضه بان التعبير بالنفقة قاصر الا يجب أي قدرته على مؤتمن الزاد والراحلة  
اه وقوله هي معنى أو قد يقال الواو تصديقاً فاذن ذلك لان النقر الداخل على متعدد صادق بنى  
كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو اه سم (قوله والافضل لحاقه الصنت تقديم التكاح) أي مع  
استقرار وجوب الحج في ذمته كما هو معنى قوله وقد صرح كثيرون من العراقيين وغيرهم  
بوجوبه أي صرح كثيرون بوجوب الحج مع كون الافضل تقديم التكاح عليه فالاحتياج  
الى التكاح لا يمنع من وجوب الحج عليه ومع ذلك فالافضل تقديم التكاح وقوله وهو المقيد  
مقابله ان الاحتياج الى التكاح لخوف الصنت يمنع وجوب الحج هذا امر اده كما يؤخذ من سم  
(قوله لم يكن عاصياً) أي ويقضى من تركه وجوباً وعدم عصيانه هو ما في حواشيهم على شرح  
الروض كافي ع ش على م ر خلافاً لما نقله سم عن شيخهم من (قوله والالا) أي بان غلب الهلاك أو استوى  
الامر ان (قوله وان قل) راجع لاول الكلام (قوله أو مال غير محترم كذلك) أي لا يشترط الا من  
عليه وذلك كمال الحر بوجوبه غير المحترق ومال غيره المحترم كذلك أي يشترط الا من عليه  
تدبر (قوله ويصير دولم الاستطاعة الخ) هذا في حق الخي أما اذا استطاع ومات ثم اختل شرط  
من شروطه في اثبات المدة بمضى اعمال الحج لم يصرف واستقر الحج في حقه لم يصح من تركه اه  
عوض (قوله وأما قول بعضهم) هو ابن الصلاح كافي شرح المنهج (قوله وفي الاخير يصرفه  
لما صرفه زيد) أي بان كان احراماً زبدياً مطلقاً ثم صرفه لم يصح فيصرفه لم يصح هذا هو المتبادر منه  
وهو غير مسلم بل يجوز له صرفه لغير ما صرفه زيد ومع ذلك لم يوف بالاحكام ومحصلها كافي المنهج  
وحواشيه انه يعتقد احرامه مطلقاً ان لم يصح احرامه زيد بان لم يكن محرماً أو كان محرماً احراماً  
فاسداً ولقت الاضافة اليه وان علم عدم احرامه وان صح احرامه زيد فيعتقد احرامه كاحرامه  
معيناً ومطلقاً ويضرب في المطلق كما يتصور زيد ولا يلزمه الصرف بل صرف اليه زيد فله ان يصرفه  
لمصروفه ولو صرفه لغيره هذه اذا لم يتعد معرفه احرامه فان تعذر معرفه احرامه بموت أو جنون  
أو غيره فوى قرأنا كالموت في احرام نفسه هل قرن أو أحرم باحد القسكين ثم اقي بعمل القرآن بان  
يأتي باعمال الحج لان عمدة القان مضمونة أي سندوجه في وجهه لا يفتقن الخروج مما شرع فيه

ذكر كان أو أمي ولا ولد ابن  
(والربع فرض اثنين  
الزوج مع الولد أو ولد  
الابن) سواء كان الولد منه  
أو من غيره (وهو) أي  
الربع (فرض الزوجة)  
والزوجتين (والزوجات  
مع عدم الولد أو ولد الابن)  
والأفصح في الزوجة  
حذف التاء ولكن اثباتها  
في القرائن حسن للتمييز  
(والثمن فرض الزوجة)  
والزوجتين (والزوجات مع  
الولد أو ولد الابن) ويشتركن  
كلهن في الثمن (والثلثان  
فرض أو بصة البنين)  
فاكثر (ويبقى الابن) فأكثر  
وفي بعض النسخ وبنات الابن  
(والاختين من الأب والأم)  
فاكثر (والاختين من الأب)  
فاكثر وهذا عند اقتراب  
كل منهما عن اخوتهن  
فإن كان معهن ذكر فقد  
يزدن على الثلثين كما لو كن  
عشرا والذكر واحد اقلهن  
عشرة من اثني عشر وهي  
أكثر من ثلثها وقد ينقص  
بكتفين مع ابنين (والثلث  
فرض اثنين الأم إذا لم  
تجب) وهذا إذا لم يكن  
للمستول ولا ولد ابن أو  
إثنان من اخوة واخوات  
سواء كن أشقاء أو لأب أو  
لام (وهو) أي الثلث  
(للتنين فصاعدا من

ويبرأ من الحج ولا يبرأ من العمرة لاحتمال أنه أحرم بالحج ويتنع ادخالها عليه ولا يلزمه دم  
القرآن لأن الأصل برائة النعمة منه كما قاله حل ويغنى عن نية القرآن نية الحج كما في الروضة  
كأصلها (قوله فإن أحرم مطلقا الخ) واستغنى بهذا التفصيل عن الإجمال المذكور بقوله أولا  
وفي الأول يصرفه لملئاء المهرم خلاف المراد لكان أولى (قوله صرفه بالنية لملئاء الخ) أي  
إن كان وقت الصرف حالها ما أو ما إذا لم يكن حالها ما بان أحرم في أشهر الحج وفاتت تلك  
الأشهر وقت الصرف صرفه للعمرة فقط (قوله أو على ثبوت أصلها فيها) أي وإن كان الفسخ  
خارجا عنها هو ظاهره وقال الشيباني وغيره أيضا كما هو معتقد هم (قوله كأن يدور) أي  
بأبراهيم كما استظهره شيخنا (قوله من حيث الرؤية) أي من حيث الحساب فلا وقوله مطلقا أي  
قلوا أو كثروا وتخصيل الكلام في البصري وغيره (قوله بخلاف الجنون الخ) والفرق بينهما  
وبين المغنى عليه أنهما هما ولي يبق على فعلهما بخلاف المغنى عليه ومحل في المغنى عليه إذا لم  
يأس من إفاقته والواقع نقلًا كالجنون والسكران (قوله فيقع بجهة فرضا) كذا في حاشية  
المنهج لكن نقل عن الشيخ الجبل أن السكران الذي لم يزل عقله كالغنى عليه لا يقع بجهة فرضا  
ولا فلا يخر (قوله ومقدار ارتفاعها) مبتدأ خبره كاضبطه لكن كان الانسبة حذف قوله  
فوجده ويكون الخبر هو قوله ثلاثة وعشرون الخ (قوله أي الذي من جهة الباب) صريح هذا  
أنه لا يضر عدم الخروج من غير تلك الجهة ولكن الذي في الإيضاح للتواري وغيره أن الشاذروان  
من الجهات الأربع من أصل جدار البيت وحيث قد يضر عدم الخروج من أي جهة (قوله كما  
ص) أي كما صيان نحو الأبق كالهارب (قوله وبشيرة) الذي في ع من على م ر أنها إشارة  
قليقة ولذلك قال البصري أي بخله لا بصوبه (قوله اللهم اجعله بعامر ورا) قال الأسنوي  
والعقري يقول اللهم اجعله عمرة الخ لكن شيخ الإسلام أطلق القول وقال يحصل في المعركة على  
إرادة الحج القوي أي القصد (قوله وبين الركن العائلي) الأولى بين الركنين العائليين لأن بين  
لاتضاف الاتعدد (قوله أي من جهة شقه الأيسر) الأوضح أن يقول أي بجميع شقه  
الأيسر فإن المراد من كل البدن ذلك كما قاله م ر وغيره قال ابن حجر والمراد بالشق الأيسر أهله  
المساكني للصدر وهو المتكسب فلوا المحرف عنهم ذوا لوجاهي الحجر بما تقتضيه من الشق الأيسر  
لم يكف اه ع ش (قوله وجب محاذاه له واستلامه) أي ومن استلامه هذا هو المراد خلافا  
لما هو عليه كلامه (قوله الطهارة من الحدث) فلا تطوف الحائض فإذا أدات التوجه فحلفت  
كالصبر فإن قصدت بعد الاتيان به أحرمت للطواف فقط لا لجميع التسلط بخلاف ما لو ماتت فإنه  
يجب فعل جميع العمل عنها لأخصر من الطواف لأن الغير لا يبنى على ما مضى من فعل غيره وفي  
ع ش على م ر مسألة قال الشيخ منصور الطبري لاوى مثل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب  
طافت للأضحية بغير سرة سواء نعمدت أو لا ثم توجهت إلى بلادها فنكحت شخصا ثم تبين لها  
فساد طوافها فأرادت أن تقلعها بأحقيقة في صحتها لتصبح حلالا وتبين صحة النكاح فهل يصح  
ذلك ويتضمن صحة التقليد بعد العمل فائق بالصحة وأنه لا محذور في ذلك وهي مسألة مهمة  
كثيرة الوقوع واشباهها من كل ما كان مخالفا للمذهب الإمام الشافعي مثلا وهو صحيح على بعض  
المذاهب المستبصرة فإذا قلنا على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جازله أن



يقلد القائل بعينه فيما مضى وفيما يأتي فيترتب عليه - كالمه فتقبه فانه مهم جدا وينبغي ان اتم  
 الاقدام ياتي حيث فعله عالمنا اه ولكن في حواشي المنهج نقلا عن الصفة في باب القضاء ما ينبغي  
 مراجعته (قوله وحيت لا اشكال) الا ان قوله ويجب ذهابه من الصفات الى المروءة الخ بعد  
 ذلك (قوله وطواف الوداع) الاولى ابد المبالغة عن محرمات الاحرام لان طواف الوداع ليس  
 من واجبات الاحرام بل هو واجب على كل من فارق مكة (قوله بمعنى الابتداء) اي بالنسبة  
 للمكان وقوله والظرفية اي بالنسبة للزمان اي واستعمال المشترك في معنييه ممنوع وبما ياتي  
 لاننا انما ناستعمله في المعنيين بل هي للابتداء بالنسبة للمكان والزمان وكون المبدأ ظروفا  
 في الواقع شئ آخر كقوله الصفوى او لا ابتداء بالنسبة للمكان فقط والزمان غير داخل في كلام  
 المصنف لانه ليس مقصود الشارح كما ياتي ان الميقات في كلام المصنف مستعمل في المكان  
 والزمان بل - ان صدقه في كلام أهل الترمذ في حديثه فلا ياتي انه هنا خاص بالمكان بالقرينة  
 كما ياتي (قوله لان الميقات لغة هذا الشئ) أي نهايته وهذا لا يظهر الا في المكان لا الزمان ويدفع  
 بانه وان كان في اللغة خاصا بالمكان الا انه يطلق شرعا على الزمان أيضا بل قال بعضهم ان الميقات  
 لغة خاص بالزمان لانه مأخوذ من الوقت الذي هو الزمان كما يستفاد من عبارة ابن حجر الآتية  
 (قوله ولانه لا معنى لوجوب الاحرام في زمانه) أي لانه لو لم يحرم به في زمانه انعقد هرة ولادم  
 عليه مع ان الواجب هو ما يبرز كعدمه ويدفع هذا كالأول أيضا بان مقصود الشارح ان  
 الميقات صادق على صفاته فلا ياتي ان المراد بالميقات هنا هو من المكان (قوله  
 فاطلاقه عليه) أي على المكان (قوله الا عند من يحضر التوقيت بالحد بالوقت فتوسع) أي  
 فيكون اطلاق الميقات على المكان توسعا فيكون الحقيقي هو اطلاقه على الزمان فقط والظاهر  
 من كلامه ان الحقيقة والتوسع بحسب الاصطلاح لا بحسب اللغة ولذلك كتب بعضهم بهامش  
 الصفة فاطلاقه أي الميقات - مقي أي اصطلاحا اه (قوله اذا تمكن من اجناع بعضه في الوقت)  
 أي كالحج حيث طواف القدوم (قوله والا انقذ عمره) قال ع ش على مر هذا يشكل  
 بظنه في صوم يوم السبت حيث لا يجزيه عن رمضان ان كان منه والا فقل قبان من رمضان  
 ولعل الفرق صلاحية الوقت اكل من الحج والعمرة ولا يردان الصوم صالح لو قوعه عن رمضان  
 اذا تبين انه منه لعدم جرمه بالنية ولان الاحرام أشد تعلقا بزمان اه بمرورنه (قوله مشامة  
 القبلة) أي يسارها (قوله لتصرها) أي كونها مشاة على حاكم شرعي وشرطي وسوق ووجد  
 بهامش ان تصرها هو اهلا كهان تجب فيها اه وبمصر ومكة والمدينة فضل المشرق على المغرب  
 على الرابع كافي الصفوى (قوله وهما) أي تهامة الحجاز ونجد المراد عند الاطلاق (قوله وقد  
 تشدد) أي مع كسر العين (قوله لان عن يمينه وادبا الخ) عبارة مر لانه على يمينه جبل يقال له  
 نعيم وعلى يساره جبل يقال له ناعم (قوله على تسعة أميال في الموضعين) هذا لا ياتي الا ان قيل  
 انها على ثلاثة فراسخ من مكة لان الترمذ ثلثة أميال مع ان الذي في شرح المنهج انها على  
 ستة فراسخ من مكة فتكون الاميال ثمانية عشر (قوله والثالثة) أي الحديبية (قوله  
 والثانية) أي التميم (قوله وان حاذى ميقاتين) بان كان طريقه بينهما والمراد اذا هما معا فان  
 حاذاهما على الترتيب احرم من اولهما وعبارة مر ولو حاذى ميقاتين على الترتيب احرم من

كان أو أتى (ولقط  
الجدان) سواء قربن أو  
بعدن (بالام) فقط (و) تسقط  
(الاجداد بالاب ويسقط  
ولد الام) أي الاخ للام (مع)  
وجود (أربعة اولاد) ذكر  
كان أو أتى (و) مع (ولد  
الابن) كذلك (و) مع  
(الاب والجد) وانحصر  
(ويسقط الاخ للاب والام  
مع ثلاثة الابن وابن الابن)  
وانسقل (و) مع (الاب  
ويسقط ولد الاب) بأربعة  
(بهؤلاء الثلاثة) أي الابن  
وابن الابن والاب (وبالاخ  
للاب والام وأربعة  
يعصبون أخواتهم) أي  
الاثنان المذكوران  
الاثنين (الابن وابن الابن  
والاخ من الاب والام  
والاخ من الاب) أما الاخ  
من الام فلا يعصب أخته  
بل لهما الثلث (وأربعة  
يرثون دون أخواتهم وهم  
الاجام وبنو الاجام وبنو  
الاخ وصبيان المولى  
المعتق) وانما انفراد عن  
أخواتهم لانهم عصب  
وارثون وأخواتهم من  
ذوي الارحام لا يرثون  
(فصل) في أحكام  
الوصية وسبق معناها لغة  
وشرا واول كتاب  
القرائن ولا يشترط في  
الموصي به أن يكون معلوما

الاول أو معاً أحرم من أقرب ما إليه وان كان الاثر أبعد الى مكة بان كان في طريقه انه طاف  
اذلوا كان امامه ميقات فانه ميقاته وان حاذى ميقاته أبعد كذا ما هو بقربه اه بيجري (قوله  
أحرم من محاذاة أقربهما اليه) بان كان بينهما وبين أحدهما ميل وبينه وبين الآخر ميلان  
وانظر كيف يتحقق انفراد الاحرام باحدهما وامضاء مع كون القرض انه بينهما وقد يقال  
مضاه يظهر فيلوجيا وزهما مراد انساكولم يحرم ثم اراد العود للاحرام فانه يجب عليه سلوك  
طريق الاقرب المتقدم كذا قال الثوري وقد يقال ان ميقاته هو مكان المحاذاة فاذا وجب  
العود في هذه الصورة فالظاهر العود الى مكان المحاذاة فالارادى الجواب بان محاذيهما واحدا  
بعد واحد لا محالة أن واحد فليصر (قوله فان تفاوت في القرب) كأن كان بينهما وبين كل  
منهما ميل مثلا (قوله أبعدهما عن مكة) كان كان الا بعد منصرفاً أو مراداً شرح هر بيجري  
(قوله ان أمكن) لانه يظهر مفهومه في الجواب وزهما مراد انساكولم يحرم ثم اراد العود  
للاحرام فانه يجب عليه سلوك طريق الابعد ان أمكن فان لم يمكن بان سدد الطريق مثلاً وجع من  
طريق الاقرب فتأمل في المقام فانه صعب المرام (قوله فله حكمه) أي في الاحتمالات  
السابقة وفي الاقرب منها فليقتضين هنا القوم بالرجل (قوله الا اذا وقع في المرى) أي مع  
كونه قاصداً المرى لوجود الشرط حيثئذ (قوله وبكره اخذهما من المرى) أي وان اجزا  
المرى بها قال في شرح البهجة الكبير فتلا من المجموع ان قيل ليجاز المرى بما روى به دون  
الوضوء بما لو ضاه قلنا الوضوء لما اتلاف له كعتق الرقبة فلا يتوضأ به مرتين كما لا يعتق العبد  
عن كفارتين والجرك كالثوب في ستر العورة يصح ان يصل فيه صلوات اه (قوله الجهر الرخو)  
في حاشية قل على خط هو البلاط المعروف (قوله ويجب ان تده الخ) قال في شرح البهجة  
والروض اعلم ان فاعداً خلق قد يطلقه فيكفيه ثلاث شعرات وقد يصرح بالاستيعاب فيلزم  
الاستيعاب كما لو قد استيعاب مسح الرأس في الوضوء وقد يعبر بالخلق مضافاً لقله على خلق  
رأس فالحقده انه كذلك يلزمه الاستيعاب (قوله صوابه وسن التمسك) أي لان بعض السنن  
لا يتأق الا بين مجموع الحج والعمرة كالافراد فانه لا يعتل الا بالنسبة للمجموع اذا الحج وحده  
لا يتأق فيه افراد وتجمع وفران ولان بعض السنن كما يأتي في الحج يأتي في العمرة كالتلبية لكن لو عبر  
بنات كان الكلام على التوزيع لان بعض السنن لا يهي في العمرة كالبيت بمنى أو بمنى ذلقة  
فاندفع ما قبل انه لا يصح هذا الميت بمنى ذلقة من سن العمرة فلذا خص الحج ثم ان هذه الاصوية  
مبنية على المشهور والافتد تقدمه أن لفظ الحج يشمل العمرة فيكون مراداً بالنسك  
(قوله والافضل كونه من الجعراة أو التميم الخ) الاولى التعبير بالغاء لا قاعدة الترتيب (قوله  
كما أشاره الشارح بقوله لم يكن مفرداً) فيه ان العام لا يشير الى الخاص وهو المتمتع الا ان يقال  
الاشارة تبين من خصوص الشرط (قوله قبل الشروع في عملها) وأما الاحرام بالحج بعد  
الشروع في عملها فلا يصح كما في شرح المنهج (قوله لوضوح فرق ما بين الخ) وذلك الفرق هو أن  
الكلام مفصل لصلاته في الجملة بخلاف الحج كما في هر (قوله فبمع عليها رفع صوتها) أي  
بكره كما في شرح المنهج فالرد لا يشكل كراهة ذلك بجرمة رفع الصوت بالاذان فان الاذان طلب  
فيه الاصغاء الى المؤذن من غير مخالفة ما هنا فان كل أحد متفعل بشأه اه ولا يمت الا اذا لم

ويطلب اصغاء الحلال الى تلبية الملبى (قوله من لب بالمكان الخ) أو من قولهم داري لب دارك أي تواجهها فمنا تلبى وقصدى لك أو من قولهم امرأة لبه أي محبة لولدها أي محبة لك أو من لب الطعام وليا به أي خالصه فمنا اخلاص لك كذا في الصغرى وأقول كل ذلك راجع للاقامة والقوام ثم الاجابة الاولى أو الاخلاص الاول هي الواقعة يوم السبت بركم قالوا بلى شهدنا أي على أنفسنا اه شيق (قوله التلبية لكن بقظ اللهم الخ) فيه انه ليس تلبية واستر بالحلل من المحرم فانه يقول ليك ان العيش عيش الآخرة (قوله جعل معناه ان الحمد لك على كل حال الخ) الاولى ان يقول جعل معناه ليك على كل حال لا لاسبب ومن فتح جعل معناه ليك لهذا السبب وهو ان الحمد لك ولذلك قال السلامة الشيق الاولى للمعنى ان يقول جعل معناه ان ما سبق من التناوب سبب هو ان الحمد لك والاولى ان لا يكون التناوب معللا بشئ وان كان الواقع ثبوت ذلك الشئ وتحققه وذلك لان لام التعليل تفيد ان ما بعدها معلل لما قبلها لا العكس الذي قاله الهنسي اه الا انه سكنت عن قول الهنسي جعل معناه ان الحمد لك على كل حال لكنه يؤخذ منه القدر فيه (قوله ويكون الطير محدوقا) اي خير النعمة كما هو المتبادر من قوله مستقرتلك والاولى ان المحذوف خير الحمد وأما النعمة فخيرها قوله لك المذكور وذلك لان الرفع قبل استكمال ان خيرها فيه كلام وخلاف (قوله وقيل نصف الليل) اي الذي هو اقل دخول وقت طواف الاقامة (قوله قال شيخنا ونعملة كرفع ما الخ) كان الاولى ان يقول قيل ذلك ولا يخون بالآخير يظهر البعث (قوله وعلى الاول يسقط الطلب بغيرهما) اي على القول الاول وهو استحباب الصلاة بعد الطواف والقول الثاني هو القول بوجوبها كافي للمحتاج (قوله وأجيب بأن محله) اي محل قولهم المذكور (قوله صرحوا بان الاحتياط) اي لاجل حصول الثواب أو لدفع الخلاف والخروج منه وأجاب عن ش ايضا بأن ما ذكر من حصولها بطلاق صلاة لا يضر لاحتمال انه لم يصل بعد الطواف أصلا (قوله والا فالحطيم) ظاهره بل صريحه انه غير الطير وهو كذلك كافي للصفة وفي حاشية شيخنا الطير المسمى بالحطيم (قوله والافندار الخيزران) أي عند الصفا اه ذل (قوله نم نغذرا لعاة الخ) اي ونحوهما كخاتف على نفس أو مال أو قوت مطلوب كآبق أو ضياع مريض يترك تعهده أو موت فهو قرير في غيته كما استظهر ذلك مر اه بجري (قوله وشرب من ماء زمزم) أي لحديث ورواه وهو ماء زمزم لما شرب له لكن هل ولو كان طلب التصيل به لغير شربه كان شربه ليحصل العلم أو الشفاء لغيره أو يفرق بين من تكون له ولاية أو وكالة بان وكل في ذلك وبين غير من ذكر كذا في ع ش عن شيخه شوبري والظاهر مطلقا (قوله ثم يسلم عليه صلى الله عليه وسلم) ولو قال له انسان يسلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه ان يسلم عليه كما يجب ان يسلم فيما لو قيل له يسلم لي على فلان أو يفرق بأن المراد بالسلام بين الناس التودد والمهبة والمراد بالسلام هنا التسقاعة استقرب ع ش على م ر الوجوب من غير فرق قائلا ان القصد التبليغ بحيث التزمه فهو امانة يجب ايصالها صلى الله عليه وسلم وهل منتهى باقي من تطلب زيارته وان لم يكن نيا حرو وان كان الظاهر نم (قوله وقيل استنبأ) عبارة شيخه على خط قوله عند الاحرام المراد بالاحرام المنحول في التسلب بالنية فان أريد بقوله عند معمارته فالتبرد واجب

وموجودا (و) حيث قد (تجوز الوصية بالعلوم والمجهول) كالقبن في الضرع (وبالموجود والمعدوم) كالوصية بغير هذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أي الوصية (من الثلث) أي ثلث مال الموصى (فان زاد) على الثلث (وقت) الزائد (على اجازة الورثة) المطلقين التصرف فان أجازوا فجازتهم تنفيذ الوصية بالزائد وان ردوه بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية لوراث الآن يميزها باقي الورثة) المطلقين التصرف وذم صكر المصنف شرط الموصى في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ وتجوز (الوصية من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وان كان كافرا أو مجنونا عليه بفسه فلا تصح وصية مجنون ومغنى عليه وصبي ومكره وذم شرط الموصى له اذا كان معينا في قوله (لكل مقل) أي لمن يتصوره الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وجعل موجود عند الوصية بأن يتصل لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية وخرج جميع ما اذا كان الموصى له جهة عامة فان الشئ طلق هذا ان

لا تكون الوصية جهة  
معصية كعمارة كنيسة  
من مسلم أو كافر لتعبد فيها  
(و) تصح الوصية (في سبيل  
الله تعالى) وتصرف لفقراء  
وفي بعض النسخ بدل سبيل  
الله وفي سبيل الدم أي  
كالوصية للفقراء أو لبناء  
مسجد (وتصح الوصية)  
أي الأيضا بقضاء الديون  
وتنفيذ الوصايا والنظرفي  
أمر الأتصال (الحنن)  
أي شخص (اجتمع فيه  
خمس خصال الإسلام  
والبوغ والعقل والحرية  
والأمانة) واكتفى بها  
المستف من الهدايا فلا  
يصح الأيضا لأحد من  
ذكر لكن الأصح جواز  
وصية ذي الذي عدل في  
دينه على أولاده الكفار  
ويشترط أيضا في الوصي أن  
لا يصحكون عاجزا عن  
التصرف فالعاجز عنه  
لكبر أو هرم مثلا لا يصح  
الأيضا إليه وإذا اجتمعت  
قيام العقل والشرائط  
المذكورة فهي أولى من  
غيرها

• (كتاب أحكام النكاح)  
وما يتعلق به •

وفي بعض النسخ وما يتصل  
به (من الأحكام والأقضية)

اتفاقا وإن أريد ما قبله فهو محل الخلاف فالمراد من تبعه على الوجوب والنسب على  
النسب ١٥ وجه العلم ما هنا (قوله وينسب منه وقيله) هو خلاف ما في شرح المنهج والروض  
وموافق لما عقده بعضهم لكن اتصرف في شرح الروض لقول بوجوب ذلك  
• (فصل في بيان أحكام محرمات الأحرار وحكم الإحصار والقوانين المبيحة) • (قوله وحكم  
الإحصار) الأولى حذفه لأن المصنف لم يذكره وقوله أي ما شاءه المصنف على من أحرم لا يحتاج  
لهذا هنا إنما يحتاج عند قوله وفي جميع تلك القدية أي في جميع هذه المحرمات القدية يقال  
لا يشمل الكلام وجوب القدية على الناس مثلا في دفعه بأن المراد بالمحرمات التي يجب فيها  
القدية ما شاء المصنف على من أحرم وإن لم يوجد قصر به بالفعل (قوله خصوصا) أي كالحرم  
على الرجل فقط أو المرأة فقط وقوله أو هو ما أي كالحرم طليهما (قوله وزيدول) هو التقاب  
الذي لا يحكم به ١٥ صفوى وفي حاشية شيخنا البابونج (قوله وليس منهما) أي  
القنفازين (قوله لأن قاعدة أهل اللغة الخ) فيه أن هذه القاعدة ليست كلية بل نائية  
البطن وتذكر القدم والقنذ وإيضاب التبعوذ والتأويل يمنع من كون ذلك خطأ ١٥ (قوله  
فدخل المصنف) فيه أن المصنف لا حرمة عليه بل ولا قدية فلا وجه لادخاله (قوله وعند غيره  
يحرم ولا قدية) هذا خلاف ما عليه من أنه لا حرمة ولا قدية في وضع اليد ولو قصد به السر  
وكذا الحمل (قوله فإن قلنا حرمة ووجبت القدية) أي باتفاق من مدرج (قوله لأن المحرم  
الفقة) أي كالمعدل الخ هذا الفرق يحتاج إليه على ما جرى من لا على ما جرى به (قوله هو بمنع  
الميم الأولى الخ) وكذا فيه العكس كما في شرح المنهج (قوله لأن رأسها عورة) أي في الصلاة  
فكلام الشارح مفروض في السر لا لاجل الصلاة لاجل نظر الجانب والا شكل لانه يجب  
عليه استرجاع جميع منها عن الجانب حتى الوجه إذا لم يمكنها مراعاة الأحكام ونظر الجانب لكن  
مع لزوم القدية قاله الشيخ الجليل لكن في قول أنها تراعى الأحكام ولا تراعى نظر الجانب بل  
يجب عليهم غرض أبصارهم (قوله وفي غيره عمانية اتلاف) أي والقدية في غيره عمانية اتلاف  
وأما الحرمة فلا إذا قرض أنه غير عامد عالم (قوله والمصطكا) لعل المراد أنه استعمالها في أكل  
أو سفوف بخلاف ما إذا وضعها على النار لغيره فان الظاهر حينئذ الحرمة والقدية فراجع ١٥  
شيق (قوله وقد نقل ضعيف إلا أن يعمل على ورقة) الأخضر لاجب كما في حاشية المنهج عن  
قل وعجالة البهجة مع شرحها لا فاصحة كتمه ولادواء كالقرنفل والسبل والفرقة  
والنقل والمصطكا لأنها إنما تسد غالبا لدواء ١٥ (قوله وقافية) معقد (قوله قل) بناء  
مضموم متولاه مشددة بيت طيب الرائحة معلوم (قوله وينقسم) وباسمين معقد (قوله أو شمش  
ماء الورد) الذي في شرح المنهج وغيره أن شمس ماء الورد لا بعد طيبا بخلاف شمس الورد لعل  
لفظة ما زانته بعبارة البهجة • قلتوشم الورد لا ما استطبيا • ١٥ أي استخرج منه وهرماؤه  
(قوله لم يبق لطم الخ) يشدان بقاء الطم أو اللون دون الرمي بضر وعلى هذا فالورد المنقطع  
الرائحة كالذي فيه الرائحة لكن قولهم بما يقصدوا منه بما يشبهه ثم رأيت في بعض ما قال  
لا يضر بقاء اللون وحده على المحمد بخلاف الطم وحده ١٥ شيق (قوله أي وإن استأنس)  
حق هذه الفاية أن تكون عند قوله أي الوحشي (قوله اعتبارا بالوحشي المأكول في السورتين)

وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والتكاح يطلق لفظ على الضم والوطء والعقد ويطلق شرعا على عقد مشغل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب ان يحتاج اليه) توفان فيه لوطء ويحسد أهبة كهر وثقة فان فقد الابهة لم ينسب له التكاح (ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر) فقط الا ان تصين الواحدة في حقه كنكاح فيه وطءه عما يتوقف على الحاجة (و) يجوز (للعبد) ولومدبرا أو مخصا أو مكاتباً أو معلقاً صفة بصفة (أن يجمع بين اثنتين) أى زوجتين فقط (ولا ينكح الحرامة) لغيرة الابشرطين عدم صداق الحرة أو فقد الحرة أو عدم رضاها به (وخوف العنت) أى الزنا مدة فقد الحرة وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما ان لا يكون قصه حرة مسلمة أو كاية تصلح للاستمتاع وانشأ اسلام الامة التي ينكحها الحرة فلا يحل لمسلم امة كاية واذانكح الحر امة بالشروط المذكورة ثم أيسر ونكح حرة لم ينكح نكاح الامة (ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضراب أبداً نظراً) ولو كان شيئاً

أى وجوداً وعدمه ففي الصورة الاولى يحرم التعرض له لان في أصله وحشياً ما كولا وفي الثانية لا يحرم لانه ليس في أصله وحشياً ما كولا هذا مراده (قوله بل يجب على مالكة ارساله) ومثل الصيد في ذلك فهو يرضه فيما يظهر اعطاء لتابع حكم التبوع اهـ فصفة (قوله ومن أخذه بعد ارساله الخ) عبارة مروية من أخذه ولو قبل ارساله مع كونه ليس محرماً ملكه اهـ قال ع ش القياس ان الشريك غير المحرم له الاستبلاء عليه بفعله فيملكه ويتصرف فيه بما أراد بخلاف ما لو استولى عليه غير الشريك فانه يصير مشتركاً فيه وبين الشريك القديم (قوله وشعره وريشه) ولو قلع ريشة أو شعره ففقد القيمة ولو عاد مثلها عملها وينسكل عليه من غير المنقور اهـ سم (قوله في الحرم) أى ولو مسكان الذي في الحرم هو الا لا فقط دون الراهب والمسيح كذا قالوا وانما شكل ذلك بعضهم مما لو يسن من في المسجد فقطع البصاق هو المصباح الى خارجة فانه لا يحرم وبالأولى ما لو كان خارج المسجد كما هنا وقرق العلامة قسم في حاشية المنهج بقوله وجه حرمة التعرض للمسيح في الحرم ان فيه انتها كالحرمة الحرم المقنضية لامن من به وهو موهوبه حرمة البصاق في المسجد ان فيه انتها كانه يتقذره ولا شك انه اذا ترتب على الفعل الصادر في الحرم كروا المصباح فيه قتل الصيد كان فيه انتها كانه حيث صار غير فالفعل الصادر في الحرم لا يرتب على الفعل الصادر في الحرم كروا البصاق فيه وقوع البصاق خارجة فانه لا امتنان فيه بل فيه تعظيم لان حاصلة انه وقع فيه فعل ترتب عليه ابعاد المستقدر عنه فتأمل فانه حسن جداً (قوله وكذا يحرم الاستقاء باليد) قال موضع حاصل هذه المسئلة ان الاستقاء اما بماتل ام لا انزل ام لا ولا يجب القسبة الا اذا أنزل واما النظر بشموة لحرام ولا ندية وان أنزل واما للمس مع الحياتل بشموة لحرام ولا قسبة وان أنزل واما المباشرة بشموة ومن غير ماتل لحرام وان لم ينزل ويجب القسبة وان لم ينزل اهـ وجه تعلم ما في الحاشية (قوله هو مستدرك) أى مع قول المصنف فيما يأتي ولا يخسده الا لوطء في الفرج فكان الاولى تأخير هذه العبارة كما عند قول المصنف ولا يخسده الخ ويجعل ملاذ كريباً له وقوله مع ما فيه من تمامت العبارة ويان ذلك ان قوله وأما الجماع الخ لا يصح ان يكون مقابلاً لما قبله لان الكلام قبله في الجماع أيضاً وانما تصح المقابلة لو قال وأما الحج فيضد الجماع الخ (قوله ولو انقرضت فسدت) أى لان قطعها بفعل جميع احوالها فليس لها الاتمحل واحد ثم حرمة القوان التي يحصل بها التصلل له اتحلل ان الاول بالخلق أو الطواف المتبوع بسى ان لم يكن سوى بعد طواف القدوم والثاني بفعل الآخر اهـ مروض (قوله وهذا يدل على ان طواف العمرة الخ) فيه انه لا يدل لانه على تقدير انفراد العمرة لا يطلب منه طواف قدوم ففى أى جملة الاعمال على هذا التقدير ثم وطئ صدق عليه ان الوطء بعد القراغ من أهالها لان الطواف الواقع منه على تقدير الانفراد طواف افاضة لا طواف قدوم وان كان في صورة القران كما هو الفرض طواف قدوم (قوله وفيه نظير) هو الى آخر العبارة من كلام ابن القتيب (قوله هو مستثنى من القسبة) وعلى هذا الحكم الذي يقتضيه الاستئناس هو انه لا فدية في عقد النكاح وحيث قد فاقى قوله فانه لا ينعقد تعليل لهذا الهدوف وانما ذكر هذا التحليل للنكحة التي أشار اليها المحقق (قوله دفعه المصنف بقوله فانه لا ينعقد الخ) لاجابة قوله الخ (قوله بشرطه السابق) وهو ان يكون

أجنبية لغرض حاجة) الى نظرها  
(فتبرجارت) فان كان النظر  
لحاجة كشهادة عليها  
جاز (والثاني نظره) الى  
الرجل (الى زوجته وأخته  
فيجوز أن ينظر) من كل  
منهما (الى ما عدا الفرج  
منهما) اما الفرج فيحرم  
نظره وهذا وجه ضيف  
والاصح جواز النظر الى  
الفرج لكن مع الكراهة  
(والثالث نظره الى ذوات  
محارمه) بنسب أو رضاع أو  
مصاهرة (أو أخته المزدوجة  
فيجوز أن ينظر فيما عدا ما بين  
السرقة والركبة) اما الذي  
بينهما فيحرم نظره (والرابع  
النظر) الى الأجنبية  
(لاجل) حاجة (النكاح  
فيجوز) للشخص عند عزمه  
على نكاح امرأة النظر  
(الى الوجه والكفين) منهما  
ظاهرا وباطنا وان لم تأذن  
له الزوجة في ذلك ويحرم  
الامة على ترجيع النور  
عند قصد خطبتها ما ينظر  
من الحرة (والخامس النظر  
للمداواة فيجوز) ينظر  
الطبيب من الأجنبية (الى  
المواضع التي يحتاج اليها)  
في المداواة حتى مداواة  
الفرج ويكون ذلك بحضور  
مهرم أو زوج أو سيد وان  
لا تكون هناك امرأة

قبل التحلل الاول (قوله قد لا بد منه) أي خرج به الوقوف بالشر الحرام (قوله فانه الركن  
الاعظم) أي وان كان الطواف أفضل الأركان كلها حتى الوقوف (قوله وان لم يذكر المصنف)  
أي التارح (قوله وأشار التارح الخ) فيه نظر (قوله تنصيه بالقوات) الاولى ان يقول  
بالاحرام به (قوله حتى فات وقته) راجع لقوله ترك واجبا (قوله أي بانه ان ترك ركعا الخ)  
فيه ان مقصود التارح بيان الفرق من حيث المعنى لا بيان الفرق في الاحكام لتقدمه في كلام  
المصنف فلامعنى لاستنتاجه منه فكان الاولى ان يقول بذلك بان الركن هو ما لا بد منه ولا  
يجب بدمه والواجب ما يجب تركه بدمه والسنة ما لا يلزم بتركه كهاشي  
(فصل في بيان احكام أنواع الدماء الواجبة في الحج وكيفيتها وما يقوم مقامها) هـ (قوله  
وما يقوم مقامها) مبنى على ان المراد بالدم الحيوان اما اذا ارى يده الحيوان وما يقوم مقامه  
فلا حاجة الى هذه الزيادة (قوله أي المطلوبة بسببه) أشار الى ان في سببه والطاهر انما ياباة  
على حالها فقوله في الاحرام أي في حال الاجرام والسبب هو ترك الواجب أو فعل المنهي عنه  
نسب وجوب الدم هو أحد هذين الأمرين (قوله وبالبسط تسعة) وهي دم القمع ودم القران  
ودم القوات ودم تركها مروي ودم الخلق والقلم ودم الاحصار ودم قتل الصيد ودم الجاع  
ودم الاستسقاء وسكا تطيب والبس ودمعات الجاع والجاع بين الصلح والدمن وهذه  
التسعة كلها معلومة من كلام المصنف فالاربعة الاول داخل في الاولى في كلامه وهو الدم  
الواجب بترك نسك لان دم القمع انما وجب بترك الاحرام بالحج من ميقات بلده فان المنع  
يحرم بالحج من مكة ولو افر دلا حرم بالحج من ميقات بلده ودم القران انما وجب بترك الاحرام  
بالعمر من ميقاتها لو افر دفا القارن يحرم بالحج والعمر معا من ميقات واحد ودم القوات  
وجب بترك الوقوف بعرفة والرابع ظاهر ودم الاستسقاء داخل في الترفه وهذه التسعة ليست  
كلها أنواعا بل بعضها أنواع وبعضها افراد فتسعة بعضهم لها كلها بالانواع تغليب وانزع فيه  
عوض فجعلها كلها أنواعا لان دم القمع مثلا كل يصدق بدم قمع زيد ودم قمع عمرو ودم قمع  
بكر وهكذا تأمل (قوله عشرون) أي ان لم يزد المني الذي خلقه فآذره وقوله واحد  
وعشرون أي ان زيد ذلك كما ينظم ابن القري (قوله وهذا الدم فيه ثلاثة أنواع) بل أربعة  
كانت تقدم وتقدم ما في التعبير بالانواع (قوله أو مرضه) انظره ولعل المراد انه مرض مرضا  
ينهم من تحصيل الشاة (قوله فلو لم تمكن منه الخ) سوا به فلو لم يفعل حتى مات الخ وعبارة  
كشف الثياب فان عجز عن الصوم لهرم تأقي فيه ما مرض في رمضان ومن مات وعليه صوم هنا  
سقط عنه ان لم يتمكن من فعله ولا فيطعم عنه ولي من تركه لكل يوم مدا أو يصوم اه  
(قوله لانه ثلثي سببها) والسبب الاول هو القراغ من العسرة أي والعبادة البدنية لا يجوز  
تقديمها على ثلثي سببها (قوله بخلاف ذبح الشاة) أي فانه عبادة مالية يجوز تقديمها على ثلثي  
سببها (قوله لانها) أي التحلل والاحرام (قوله نعم لا يجوز ما ذكر) أي صوم الثلاثة  
في الحج (قوله في ترك طواف الوداع) أي لانه واجب مستقل وهكذا الى ترك الميت بمنى  
أو مزدلفة أو الرمي وقد طاف طواف الاقضية لانه فرغ من الحج فلا يأتى صومها في الحج  
وكذا في ترك الاحرام بالعمره اذ لا حج ولذا قال بعضهم



والصوم في الحج بعض الصود • تمتنع كالصوم للمعتمر  
وصوم تارك الميئين معا • والرى اوصوم الذي ماودعا

فيصوم الثلاثة بعد أيام التشريق في ترك الرى والميت لانه وقت الامكان بعد الوجوب  
وصومها في طواف الوداع يكون بعد وصوله الى حيث يتقرر عليه الدميان لم يرجع للطواف  
كما قاله الباقي قال فان صامها كذلك وصفت بالادام والاصف بالقضاء وكذا كل ما لا يمكن  
وقوع الثلاثة فيه في الحج • م تضيير وزيادة ونقله عنه الاجه ورى وقوة في الميئين اى ميت  
مضى ومن دلقه وقوة حيث يتقرر عليه الدم الخ اى ما قبل تقريره بان كان يمكن الرجوع الى مكة  
ليطوف طواف الوداع لم يستقر عليه الدم لاحتمال ان يرجع ويطوف اه يجيرى (قوله اداة)  
اى فيلما (قوله صلف تضيير) الاولى صلف محل على حال (قوله استتاع) دخل فيه القلم  
والبر والتدوين والتطبيب وغير ذلك (قوله نم لوجامع بعد المباشرة الخ) اى بخلافه قبلها  
وذلك لان الوارد قوة (قوله من صلف الخصاص على العام) صوابه العكس (قوله بدليل تمثيله  
المذكور) اى فانه جعل من جملة التمثيل الخلق وهذا بناء على قرأته اطلق بالمرحطة على الطبيب  
والا فيصم قراءته بالرفع والتفصيل بعده هو الخبر (قوله ان اتحد الزمان والمكان عرفا) المراد  
باتحاد الزمان عرفا وقوع الفعل على الوجه المعتاد بحيث لا يطول الفصل لان يزيل ثلاث  
شعرات معاني زمن واحد والمراد بالمكان المكان الذى فيه الشخص وقت الازالة وليس  
المراد به محل ثبات الشعر اه يجيرى على المنهج (قوله فنى كل شعرة) فنى ازالة ثلاث شعرات  
ثلاثة امداد لادم ان تعدد الزمان أو المكان (قوله مقلوب أصوع بالهمز) الذى فى م  
ان أصع أصع بالواو ثم قلبت همزة مضموية فصار أصوع ثم قلبت على الصاد فصار أصع  
ثم قلبت ضمة الهمزة الى الصاد فسكنت الهمزة فصار أصع ثم قلبت الهمزة أضافية أربعة  
أعمال فقد خسر الحشى في البيان (قوله فوزنه أفضل) الاولى كافى بعض النسخ افضل بتقديم  
العين على الفاء (قوله نمل الآثر) صوابه لا يشعل الآثر وهذا على ما فى كثير من النسخ  
من قوله دفع توهم ان كلامه التقير الخ اما على ما فى بعضهما من قوله أول دفع توهم لان كلا  
من التقير الخ فلا صوابية (قوله وهو لغة المنع من جميع الطرق الخ) فيه نظير بل معناه  
اللفوى مطلق المنع عن المقصود اى مقصود كان كالى الصفة وعش على م (قوله  
فيصل) اى وان فات احباء الكعبة في ذلك العام (قوله الا الحرم) استثناء من قوله ولا يكتفى  
الذبح فيه بدليل قوله حتى يعلم بغيره اذا التقل لم لا يجوز لوالى الحرم بل لا يجوز النقل  
الى اقرب محل اليه عند فقد قرا محل الحصر على ما اعتقده م ر خلافا للحج في دفعه  
ان لم يرد عنه الى الحرم فان وجد هم فذلك والاحتفاظ لهم الى وجودهم ان لم يتقوا الا بابه  
ودفع عنه • كما فى البيرى على المنهج (قوله فراجع) هو كذلك كما صوابه عليه (قوله  
والاولى للحصر المعتمر الخ) لا يفتى انه لا يلاتم قوة وجوبه والذى فى شرح المنهج ان الافضل  
تاخير العمل ان كان الوقت واسعا والابان كان فى حج فالافضل تعجيله ثم ان يقن زوال الحصر  
في الحج لى مدة يمكن ادراكه بعدها وفى العسرة فى مدة ثلاثة أيام امتنع عليه الفصل كما قاله  
الموردى اه وهو ظاهر (قوله ويجب عليه العمل بأمر سيده) اى بالخلق والنية من غير دفع

تعالجها) والساحس النظر  
لشهادة) عليها فينتظر  
الشاهد فريحا عند شهادة  
بنهاها ولا بدتها فان تعمد  
النظر لغير الشهادة فسق  
وردت شهادته (أو) النظر  
للمعلمة) للمرأة فى بيع  
وغیره (فيصور النظر) أى  
نظره لها وقوله (الى الوجه)  
منها (خاصة) يرجع للشهادة  
والمعاملة (والسابع النظر  
الى الامه عند ابتاعها) أى  
شرائها (فيصور) النظر (الى  
الموضع الذى يحتاج الى  
تقليها) فينتظر اطرافها  
وتحررها لا عورتها

• (فصل) • فيما لا يصح  
النكاح الاب (ولا يصح عقد  
النكاح الابوى) عدل ولى  
بعض النسخ بولى ذكر وهو  
احتراز عن الاتى فانها  
لا تزوج نفسها ولا غيرها  
(و) لا يصح عقد النكاح  
ايضا الا بحضور (شاهدى  
عدل) وذ كرا المستف شرط  
كل من الولى والشاهدين فى  
قوله (ويقتصر الولى  
والشاهدان الى ستة شرائط)  
الاول (الاسلام) فلا يكون  
ولى المرأة كافرا الا فيما  
يستثنى المصنف بعد  
(و) الثاني (البالوغ) فلا  
يكون ولى المرأة صغيرا  
(و) الثالث (العقل) فلا  
يكون ولى المرأة مجنونا

اذلا ملته وفي وجوب الصوم عليه خلاف والمعتد عدم الوجوب كالي عوض والنمل يجب عليه التحلل بغير امر سيده وان كان الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه هـ م ر (قوله ولو من حجة الاسلام) الصواب اسقاطه لان الرقيق لا يتصور في حقه حجة الاسلام (قوله بنقل بغير اذن اصيله) ويشترط ايضا ان لا يكون الولد من اهل مكة وان لا يكون اصيله مصاحبه في السفر فالنروط اربعة ولا فرق في الولد بين الصغير والكبير اذا كان به تفلان كان غير مستطيع وان كان لو وقع بقبح فرضا فالاقدام عليه سنة هـ عوض (قوله اذا كان مسان) بل ولو كانا كافرين كما عده نبي وهو في عوض ايضا (قوله ويجب عليها التحلل بأمره) ولا يجوز لها التحلل من غير أمر زوجها بخلاف الرقيق والقرى انهما من اهل الوجوب في الجملة في الفرض لو وقع من حجة الاسلام بخلاف الرقيق هـ م د (قوله ليوفيه حقه) الظاهر انه ليس له التحلل حينئذ بل عليه التوفية والخروج لانعام لئلا يفتقر من الموانع فيه نظر فليجوز هـ م د (قوله فيتصل بالنسبة فقط) أي من غير توقف على امر اراد الموصي على رأسه فلا ينافي انه لا بد من الذبح ان قدر عليه فان هجر عنه فلا يتوقف التحلل على الشروع في الصوم (قوله وان خالفهما غيرهما) أي بأن قال لا مثل هـ (قوله من هذا القسم) خبر ما والمراد به هذا القسم ما يغيره بين أمور ثلاثة وقوله حكمه الخ هذه الجملة خبر ثان قصد بيان انظر الاول ولو حذف قوله من هذا القسم لكان أوضح (قوله وهذا انما يأتي) أي المستند الثاني ولم يذكره قبل حتى تستقيم الاشارة في كلامه سقط يعلم عراجه حاشية شريفا (قوله والذبح والتصدق الخ) المراد بوجوب الذبح علم كفاية اهداء الدم صافلا ينافي ان لها المدول الى الطعام والمراد بالوجوب الخبر (قوله فرع على أصليين) الاصلان هما ضلعان التلي عتله والتقوم بغيره والصيد المملوك الذي أئلفه المحرم هو الفرع المتفرع عليهما هـ يجزى وفيه تساهل (قوله في الثاني) أي الظبي وقوله في الاول أي الفزال الذي لم يبلغ سنة (قوله ويخرج من الذكركر) أي الافضل ذلك والا فيجزي عن الذكركر أي كالعكس كما في شرح المنهج (قوله عناق) هي اتق المعز اذا قويتم مالم تبلغ سنة (قوله بفرقة) هي اتق المعز اذا بلغت اربعة اشهر (قوله حامل مثله) لكن لا يذبح الحامل بل يقومها كما في غير المثلي فهذا مما الحق فيه المثلي بغيره وتقدم ان في الحماة شاة وهو ما الحق فيه غير المثلي بالمثلي (قوله ويخرج به المرأة) الاولى ان يقول وبالرجل الواطئ الموطوء ذكر اوقات لانه اشمل هـ م د (قوله وتقدم ايضا ان المعتبر في الصيد قيمته) عبارة الشيخ عوض حاصل ذلك ان الصيدان كان له مثل تصير قيمة منه يوم الاخراج وسعر الطعام في الحرم لا يوقت الوجوب ولا يمكن الاتلاف بقيمة غير المثلي نعمت بوقت الوجوب لا يوقت الاخراج وتعتبر بعمل الاتلاف لا بالحرم مثل ذلك اذا اتلف نعامه مثلا يوم الجمعة في الحل وأراد الاخراج يوم الاثنين ففي القسم الاول تعتبر القيمة يوم الاثنين بسعر مكة لا يوم الجمعة بعمل الاتلاف كالحل مثلا وفي القسم الثاني لو كان المتضرر اذ يوم الجمعة تعتبر قيمتها يوم الجمعة بعمل الاتلاف لا بالحرم يوم الاثنين وأما قيمة البدينة في الواطئ تعتبر يوم الوجوب بسعر مكة وأما قيمة المم في جوامع الشجر فتعتبر وقت الوجوب بعمل الاتلاف وصك كذا دم الاحصاء تعتبر قيمته وقت الوجوب بعمل

الاحصاء

سواء اطبق جنونه أو تقطع  
(و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبدا الى ايجاب النكاح ويجوز ان يكون قابلا في النكاح (و) الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة والنفسى وليس (و) السادس (العدالة) فلا يكون الولي فاسقا واستنى المصنف من ذلك ما تضمنه قوله (الا انه لا يفتقر نكاح الذمية الى اسلام الولي ولا) يقتصر (نكاح الامة الى عدالة السيد) فيجوز كونه قاصقا وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شاهد النكاح وأما الله في فلا يقدح في الولاية في الاصح (وأولى الولاية) أي أسق الاول بالترتيب (الاب ثم الجد أبو الاب) ثم أبوه وهكذا يقدم الاقرب من الاجداد على الابعد ثم الاخ للاب والام) ولو لم يجر بالتحقيق لكان أخصر ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب والام) وان سفل ثم ابن الاخ للاب) وان سفل ثم الم) الشقيق ثم الم للاب (ثم ائنه) أي ابن مكل منهم لو ان سفل (على هذا الترتيب) فيقدم ابن الم الشقيق على ابن الم للاب (فاذا عدت العصبان) من النسب (فالولي المعتق)

الاحصاء (قوله واعتراض النووي عليه لا يتألف الخ) لعل صواب العبارة وكلام النووي  
 الدال على ان الهدي ما يسوقه المحرم تقربا تطوعا أو وجوبا بغيره لا يتألفه لان كلام النووي  
 مبني على ان اطلاق الهدي منصرف لئلا يكون مع اطلاقه على غيره بالقرينة تأمل (قوله  
 لاه) أي من كان فيه وان كانوا غريبا لئلا يتألف ما بعده (قوله للراد أن صيد الحرم المذكور  
 آتفا) أي وهو البري الوحشي المأكول (قوله مضمونان) فيسمان كلام المصنف ليس في  
 الضمان بل في عدم الجواز فكيف يكون الضمان مراد له الا ان يقال مراده الضمان أيضا على  
 سبيل الجمع بين الحقيقة والتميز لان الضمان يترتب على الحرم في هذا الباب غالبا وكلام  
 الشارح يشير الى هذا حيث قال ولو مكرها اذ هذه القاية لا تصح الا بالنسبة للضمان لا للحرم  
 (قوله وروح الطائفة) هو وادبصر اثم موسى بوج ابن عبد الحى من العاقلة كما قاله الهيرى  
 وسبب الحرمه انه صلى الله عليه وسلم ذهب الى الطائفة ففصل له غاية الايداع من الكفار حتى  
 دميت رجلاه بلجلس في هذا المكان فاصكرم فيه فاية الاكرام فاكرم المكان بصرم قطع  
 شجره وقتل صيده والطائفة بلكه كثير القوا له على ثلاثة مراحل من مكة المشرفة ومضى  
 الطائفة لطواف جبريل به سبعا حول البيت لما اقبله من الشام حين قال ابراهيم عليه  
 السلام وارزق اهلك من الثمرات اه يصيرى (قوله في الاثم) أي وكذا في كون مذبحهم ما من  
 الصيدية اه يصيرى وسياق في الحشى (قوله ملتزم للاحكام) هو قيد في الضمان لاني الحرمه  
 (قوله والمراد منه ما مر في الصيد) أي من ان الحرمه خاصة بالعامد العالم والضمان عام وقيل  
 ان المراد بما مر في الصيدية التعرض لقتل أو غيره أي فالمراد بحرمه التعرض للشجر  
 بكل ما يؤذيه ولو بغير القطع والقلم (قوله ما تب بنفسه واستنبت الناس) فلا يجوز للانسان  
 ان يقطع بر يقتل شغل الحرم ولو كانت طكاه واما السقف فيجوز لساكنه اه سم نعم يجوز  
 ما جرت به العادة من التقليم المعروف ولا فدية لان تركه يؤذى اه شيئا عزيزي اه يصيرى على  
 المنهج (قوله وهو عود سوا منه) أي ان اخلف منه في منته فان لم يخلف أو اخلف لانه له  
 أو منه لاني منته عليه الضمان فان اخلف منه بعد وجوب فعله لم يسقط الضمان كالوقوع  
 من مشغور فنبقت شرح م ر يصيرى على المنهج (قوله ويؤخذ منه انما حيث يجوز الخ)  
 لم يتقدم شيء يؤخذ منه ذلك فالاولى ان يقول ويؤخذ مما يأتى أي من قوله فيما يأتى لا يبيعه لانه  
 وان كان في الثبات فهو السؤال الاول (قوله فان قصت عنها) أي من الصغيرة التي تساوى  
 سبع الكبيرة (قوله لانه كالطعام الذي ابيع كله) راجع لقوله لا يبيعه أي فكما ان الطعام  
 الذي ابيع اكله للضيف لا يجوز التصرف فيه بالبيع للضيف فكذا ماها (قوله الاذخر)  
 بمزة مكسورة وذال ما كنه وخام مكسورة مجمعة (قوله خرج به ما استنبت الناس) العبرة  
 بالثان فيهما أخذهما بعده وكافى حاشية المنهج (قوله وحده) بكسر الحاء المهملة وهي  
 غير جدة المعروفة بكسر الجيم (قوله مستدرك) لاستدراك لان ما تقدم من حيث الاحرام  
 وماها من حيث الحرم فالمنظرة هنا مختلفة (قوله واته يمن نقل تراجم الخ) وعند  
 أبي حنيفة يجوز ذلك لتسبكه فينبغي تقليده والاباريق الا ان ليست من طين الحرم بل من طين  
 الحل اه يصيرى (قوله الى غيرهما) الغير شامل لنقل تراجم احدثهما الى الاخر وهو كذلك

الذكر (ثم عصبته) على ترتيب  
 الاث اما المولاة المعتقة  
 اذا كانت حرة فزوج  
 عتقها من يزوج المعتقة  
 بالترتيب السابق في اولياء  
 القربى فاذا ماتت المعتقة  
 تزوج عتقها من له الولاء  
 على المعتقة ثم ابنه ثم ابن  
 ابنته (ثم الحاكم) يزوج عند  
 فقد الاولياء من القربى  
 والولاء ثم شرع المصنف  
 في بيان الخطبة بكسر  
 الخاء وهي القاس الخاطبة  
 من الخطوبة النكاح  
 فقال (ولا يجوز ان)  
 يصرح بخطبة معتقة عن  
 وفاة أو طلاق بائن أو  
 رجعي والتصریح ما يقطع  
 بالرغبة في النكاح كقوله  
 للمعتقة اريدنك كاحسبك  
 (وجوز) ان لم تكن المعتقة  
 عن طلاق رجعي (ان يعرض  
 لها) بالخطبة (ويشكها)  
 بعد اقضاء عدتها)  
 والتصریح ما لا يقطع  
 بالرغبة في النكاح بل يحفلها  
 كقول الخاطبة لم أرتب  
 واغب فيك اما المرأة الحلية  
 من موانع النكاح  
 وعن خطبة سابقة فيجوز  
 خطبتها ثم يضا وتصریحها  
 (والسما على ضربين ثببات  
 وابكار) واليبس من زالت  
 بكلماتها بوطء حلال أو حرام  
 والبكر عكسها (فالبكر

يجوز لأبيه الجسد) ضد  
 عدم الأب أصلاً أو عدم  
 أهليته (أجبارها) أي البكر  
 (على التكاح) أن وجدت  
 شروط الأجير يكون  
 الزوجة غير موطوءة قبيل  
 وأن تزوج ~~ب~~ كفجهير  
 مثلها من تعدد البلد  
 (والتيب) الصغيرة (لا يجوز)  
 لولها (تزوجها الأب بدلا عنها  
 وانما) نطقا لا سكوتا  
 • (فصل والمهرات) • أي  
 المحرم نكاحهن (بالنص  
 أربع عشرة) وفي بعض  
 النسخ أربعة عشر (سبع  
 بالنسب وعن الام وإن علت  
 والنف وإن سقطت) أما  
 الخلوقة من ما زنا شخص  
 فتصل له على الأصح لكن  
 مع الكراهة وسواء كانت  
 المزني بها عاورة أو لا وما  
 المرأة فلا يهل لها ولد حاسن  
 الزنا (والاخت) حقيقة  
 نكحات أولاد أولاد  
 (والخالدة) حقيقة أو  
 بتوسط كخالدة الأب أو الام  
 (والعمة) حقيقة أو بتوسط  
 كعمة الأب (ومن الأخ)  
 وبنات أولاد من ذكر وأنثى  
 (ومن الاخت) وبنات  
 أولادها من ذكر وأنثى  
 وعطفت المصنف على قوله  
 سابقا سبع قوله هنا  
 (واثنان) أي والمحرمات  
 بالنص اثنتان (بالرضاع)

كما في البصري (قوله فيجب رده) فإن لم يفعل فلا ضمان لأنه ليس بنام فاشبه الكلا الباس  
 وبالر دتنقطع الحرمة كدفن بياق المسجداه بجيري (قوله لا تنبت له الحرمة) ظاهر في التراب  
 بخلاف الشجر إذا نقل إلى الحرم على كيفية نقل الشجر بأن امتدت أصوله في أرض  
 الحرم التي تحمل اليها والظاهر أنه مثل ما غرس من أول الأمر في الحرم فحرره اه شبيبي وفي  
 الجيري نقله عن سم قال القوراني ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمية ثبت لها حرمة الأصل  
 وقال الامام قال امتنا لا خلاف أنه لو غرس في الحرم نواة أو غصنا من شجرة حلية لم تصر حرمية  
 نظرا للأصل اه فلا استقامها مع وجود النص بخلافه (قوله بل يستحب) وما قيل من أنه يدل  
 فن خرافات العوام اه قيل (قوله وأما سترها) بكسر السين وفي بعض النسخ سترتها وعليه  
 فالتأنيث بعده ظاهر (قوله عن جمع من العصابة) أي كابن عباس وعائشة وأم سلمة كما في  
 الخطيب (قوله في مصالح المسجد) أي خصوص الكعبة لأن الوقف انما هو على خصوص  
 الكعبة كما يقتضيه الجمل الاتي (قوله وحله على ما إذا وقتت الكسوة) أي على الكعبة بأن  
 وقفها شخص عليها (قوله فان وقتت نعين الخ) أي كما هو عمل كلام الرافي آخر الوقف ولو قال  
 وحله على ما إذا وقتت الكسوة على الكعبة فانه يتعين صرفها في مصالحها إذا لم يتيق فيها جال جرما  
 وكلام ابن الصلاح على ما إذا كساها الامام من بيت المال وحذف قوله فان وقتت الخ لكان  
 أولى (قوله وأما إذا ملكها مال الكعبة) هذه صورة ثالثة لانها من قبيل الملك لأن قبيل  
 الوقف أي بان قصد عليك الكعبة وأما ان أطلق أو نوى العاري فخرج فيها متى شاء بل قائم على  
 ملكه (قوله من تعليقها عليها أو بيعها) أي وان بقي جالها بل لذلك من أول الأمر لان هذا  
 ملك الكعبة لا وقف عليها حتى يتقدم ما ذكره بعدم بقائها جالها كما لا يخفى (قوله فان وقف لها  
 شيء على ان تؤخذ من ريعه) هذه صورة رابعة (قوله والابان لم يقفها الناظر) هذا ليس مناسبا  
 في المقابلة كما لا يخفى وأيضا ليس الكلام في وقف الناظر وعدم وقفه وبم ذاته لم يفي قوله أيضا  
 فان وقفها وقوله ياتي فيه ما مر من ان خلاف في البيع فيه انه لا خلاف بعد الجمل السابق فقل  
 الصواب ان يقول فان وقف لها شيء على ان تؤخذ من ريعه فان شرط الواقف فيها شيئا من بيع  
 أو إعطاء أو نحو ذلك اتبع والابان لم يشترط فيها شيئا فلناظر ريعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى  
 هذا ان لم تجر عادة بشي في زمن الواقف وعليها فان جرث عادة في زمنه وعليها اتبعت العادة  
 كاختي شية لها مثلا فانه يجب صرفها اليهم ويجوز زهيم بيعها ولا يجب عليه صرف ثمنها  
 في مصالح الكعبة بل يبان العلة بذلك التي عليها الواقف فكانه شرط ذلك (قوله وبقي قسم  
 آخر) هو من فروع الصورة الرابعة كما علمت

### • (كتاب احكام البيوع) •

(قوله ولذلك جمعه المصنف الخ) فيه ان حصة الجمعية لا تنوقف على الشمول لبيع المنافع  
 لوجود التنوع الى الانواع الثلاثة التي ذكرها المصنف فيما يأتي وهو كلف على ان هذا الشمول  
 مخالفا لما اعتبره المصنف فيما يأتي اذا المصنف نوعها فيما يأتي الى ثلاثة لا الى أربعة (قوله  
 ولان ادخالها) أي الاجابة (قوله لوجودها ما وضعت فيها) هذا التعليل لا ينتج الاذنية التي

وهما الام المرصعة والاخت من

(ارضاع) وانما اقتصر المصنف

على الاثنين للنص عليهما

في الآية والا فالبيع الحرمة

بالنسبة لقوله رضاع ايضا

كما ياتي التصرح به في

كلام المتن (و) المحرمات

بالنص (أربع بالمسامة

وهن ام الزوجة) وان علت

أمها مواء كانت من نسب

اورضاع ومواء وقع دخول

الزوج بالزوجة ام لا

(والزوجة) اي بنت الزوجة

(اذا دخل بالام وزوجة

الاب) وان علا (وزوجة

الابن) وان سفل والمحرمات

السابقة حرمتها على التأييد

(واحدا) حرمها على

التأييد بل (من جهة الجمع)

فقط (وهي اخت الزوجة)

فلا يجمع بينها وبين اختها

من اب او ام او منهم ما نسب

اورضاع ولورضيت اختها

بالجمع (ولا يجمع) ايضا (بين

المرأة وعمتها ولا) بين المرأة

(وخالتها) فان جمع النخص

بين من حرم الجمع بينهما بعقد

واحد فكهما فيه بطل

نكاحهما أو لم يجمع بينهما

بل نكحهما مرتين فالثاني

هو الباطل ان علت السابقة

فان جهلت بطل نكاحهما

وان علت السابقة ثم نسيت

منع من مواء من حرم جهما

ادعاهما لوجود المعارضة في غير الاجارة ايضا كالقرض فان فيه معارضة لوجوب رد البذل  
ومع ذلك هو معترف بأنه غير داخل في البيوع فالانسب هو ما يتبادر من منفع الشارع من  
ادخالها في الغير (قوله لا يمنع من ذلك) اي لان التعريف المذكور لغالب أنواع البيع  
لا يلجها وفيه انه ان لم يعمد المنع المذكور لقول الاول عدم ادخالها في البيوع نظر الغالب  
الذي اعتبره الشارع (قوله الآية) لاجابة اليه لان الدليل قد تم (قوله اي الكسب) اي  
اي طرق المكسوب فاندفع بهذا التقدير ما يقال ان بالاتضاف لمعرف الا اذا تكررت  
أو في ثلث الاجزاء كما قال ابن مالك

ولا تضاف لمعرف • اما وان كررتها فاضف أو تروا الاجزاء

(قوله عمل الرجل بيده) وهو الصناعة وقيل يشمل الزراعة ونحوه انه حيث لا يوجد  
الفضل عليه فالاولى قصره على الصناعة ويكون الفضل عليه هو الزراعة وقوله وكل  
بيع مبرور هو التجارة وهذا ايضا ان كلام الصناعة والتجارة افضل من الزراعة وانه  
لا تفضل بين الصناعة والتجارة وهذا وان كان قولا الا ان المعتمد ان الفضل الزراعة اي بعد  
الفتنة ثم الصناعة ثم التجارة لما في الزراعة من مزيد التوكل ونفع الطيور وغيرها كما قررره  
السيد الخفي في تنقيح ذي حل الحديث على مراعاة حال السائل فقد رأى النبي صلى الله  
عليه وسلم ان الزراعة مفضولة في حقه لانه لا يفتن فيه (قوله اي لا يفتن فيه الخ)  
الفتن تدليس يرجع الى ذات المبيع كأن يجهل شرا بخارية ويصمرونها وانما يفتن في الخ  
تدليس في ذاته أو في صفته أو في أمر خارج كأن يصفه بصفات كاذبة وكان يذكر لغنا كاذبا فهو  
من عطف العام على الخاص وقيل العطف التفسير وقوله فيه اي في البيع بمعنى المبيع أو القم  
لان الثمن يكون فيه غش ايضا ففي الكلام استخدام حيث ذكر البيع بمعنى العقد وبعده عليه  
التفسير بمعنى المبيع أو الثمن (قوله حقيقة أو حكما) هذا تعميم في التعدد المضمون من قوله ياتع  
ومشتر (قوله كبيع الاب لولده الخ) دخل بالكاف الام اذا كانت وصية فتقول بعته بكذا  
وبعته له وهذا مستثنى من اشتراط الخطاب الا في كافي حاشية المنهج فلا يمكن مر (قوله  
أو تقدير) الصيغة التقديرية هي التي في البيع الضمني فهو اعتق عبدا عن بكذا ففعل فانه  
يعتق على الطالب ويلزمه العوض فكأنه قال بعنيه وأعتقه عنى وكان الاسخر قال بعته بكذا  
وأعتقه عنك بقى ما لو قال بعنيه وأعتقه عنى بكذا فقال اعتقه عنك فاه لا يصح البيع وهل  
يعتق اولاه فيه نظروا الا قرب الثاني لعدم مطابقة القبول للايجاب كما قاله عث وان عكس في  
النقل عنه العلامة الشيعي وهل مثل العتق الوقوف والصرفه كان قال تصدق عنى بشريك  
مثلا أو أوقف عنى عبدا مثلا المعتمد عند العلامة مر لا لتشوف الشارع الى العتق وهل يأتي  
البيع الضمني فمن يعتق على المشتري او لالان التقدير فرع الامكان ومن يعتق عليه لا يمكنه  
الاتيان فيه بصيغة العتق لانه يعتق عليه بمجرد ملكه والمحدد لا يأتي كافي حاشية المنهج  
(قوله وسيد كالمصنف غيره) أي غير المأقداً أي سب ذكر الشروط في غير المأقود وهو المأقود  
عليه ويحتمل ان ضمير غيره راجع للشروط المذكورة كورأى وسيد كالمصنف في المأقود غير هذا الشرط  
وهو ان يكون له ولاية على المأقود عليه وعلى هذا فالمراد بالمصنف الشارع وهو بعيد كما لا يخفى

بشكاح حرم جمعهما أيضا  
في الوطء بملك العبد وكذا  
لو كانت احداهما زوجة  
والاخرى مملوكة فان وطئ  
واحدة من المملوكين  
حرمت الاخرى حتى يهرم  
الاولى بطريق من الطرق  
كبيعهما أو تزويجهما أو اضرار  
لأبدا كلتي بقوله (ويحرم  
من الرضاع ما يهرم من  
التب) وسبق ان الذي  
يهرم من التب يبيع بغيره  
بالرضاع ثلث السبع أيضا  
ثم شرع في صوب الشكاح  
المتبنة للخيار فيه فقال  
(وترد المرأة) أي الزوجة  
(بهمسة محبوب) احدها  
(بالجنون) سواء اطلق أو  
تقطع قبل العلاج أو لا يخرج  
الاغما فلا يثبت به الخيار  
في فسخ الشكاح ولو دام  
خلافا للمتولى (و) ثانيا  
وجود (الجلد) بذال  
مجمعة وهو له يهرم منها  
العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم  
يقتر (و) الثالث وجود  
(البرص) وهو يفسد في  
الجلد يذهب مع عدم الجلد وما  
تحت من اللحم يخرج اليق  
وهو ما يفسد الجلد من غير  
اذهاب دمه فلا يثبت به  
الخيار (و) الرابع وجود  
(الرتق) وهو انسداد عمل  
الجماع بطم (و) الخامس  
وجود (القرن) وهو

(قوله أو مشروط عليه فيها الاشهاد) وحيد لا يصح للوكيل ان يبيع بالكتابة لان الشهود  
لا يطلعون على النية التي تقتصر اليها الكتابة كذا علل شيخ الاسلام في شرح المنهاج والاولى  
التعليل بالاحتياط لان ذكر العوض حرية على النية فيطالع الشهود عليها على انه قد توجد  
قربة قدالة على انه أراد البيع بلفظ الكتابة كذا كذا خيارا ووصاف المبيع والاقباس زيادة  
على ذكر العوض ان قلنا ان ذكر العوض ليس من معنى صيغة الكتابة وهو الاوجه كما قاله حل  
وعش فان قلنا انه من معنى صيغة الكتابة فلا يحتاج لقولنا زيادة الخ لانه معلوم اذ هو من تمام  
صيغة الكتابة فتأمل (قوله بيع على ان تشهد) أي أو بشرط ان تشهد كما في (قوله فلا يكون  
الاشهاد شرطا) وحيد يصح ان يبيع الوكيل بالكتابة لعدم لزوم الاشهاد كما قاله حل وعش  
(قوله المشتل على الطرفين) أي الايجاب والقبول وحيد فيعرف بأنه عقد يقتضي التملك  
والملك الخصوصي (قوله ولو حكا) هو بمعنى قوله فيما تقدم أو تقديرا كما في البيع الضمني  
وقد تقدم بيانه (قوله وقد يطلق البيع ايضا على ما يقابل الشراء) وحيد فيعرف بما قاله  
الشارح خلافا للمعنى فيما يأتي (قوله قال تعالى وشروء الخ) هذا لا يناسب ما قبله انما يناسب  
اطلاق الشراء على البيع كما لا يخفى ولو قال وقد يطلق البيع ايضا على ما يقابل الشراء وقد يطلق  
ايضا على الشراء ومنه الحديث كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها او موبقها فانه قيل  
المعنى كل الناس يذهب ويسعى في مصالحه فهو متهمة نفسه فان اشتراها بئذ الخيا وانفاقها  
في الطاعات فهو معتق نفسه من عذاب الله وان اشتراها بالآخر فبأن ترك اعمال الآخرة  
وانهمك في الدنيا فهو موبق نفسه أي هلكها كما يطلق الشراء على البيع ومنه قوله تعالى  
وشروء بئنا لكان أولى وافيد (قوله أي على وجه المعاوضة) ان كان هذا منقولاً عن اهل  
اللغة فسلم وان كان تخصيصاً من عند الفقهاء فلا ادخل لهم في تخصيص كلام اللغويين  
في المصباح الاصل في البيع مبادلة مال بمال كقولهم بيع راجح وبيع خاسر وذلك حقيقة في  
وصف الاعيان لكنه أطلق على العقد مجازاً لانه سبب التملك والملك اهـ وقوله مجازاً أي  
افويافلا ينافي انه حقيقة شرعية في العقد وعلم من كلامه انه لا يطلق لفظة الاعلى مقابلته المال  
بالمال وبذلك صرح المحقق الفهامة الشيخ خليل بن العلا في تعليقه الوسطى فقال ان حقيقة  
البيع في اللغة مقابلته مال بمال على وجه المعاوضة اهـ وحيد فلا يرد رد السلام وابتدأه  
فليس داخل في البيع لفظة واما قوله ما بيعتكم مهجتي الخ فهو مجاز على ان الظاهر انه ولحقه قوله  
وفضو عبادة المريض) أي في مقابلته عبادة مريض آخر (قوله ما بيعتكم مهجتي) أي دوسي  
أي حاله وبهذا كتابة عن تصرفهم فيما بالخدمة ونحوها وقوله ولا اسلمها الا يداي فليسا  
تاما والا فني البيع تسليم وجهه

فان وثقت بمالكم وثقت أمانا • وان ائتمت فان الرهن قصت يدي

أي رهو المبيع الذي هو الموهبة والمراد الرهن المغوي لان المبيع لا يسمى رهنا شرعياً فان حصل  
تنازع بينهما في التسليم رفع الامر هنا للقاضي الهوى ليفصل بينهما اهـ شرطا وى على التصريح  
(قوله أي والبيع المركب من الايجاب والقبول الخ) فيه نظر اذ البيع المعترف بالملك كما في  
الشارح هو مقابل الشراء كما قاله المحقق سابقا واما البيع المركب منهما فلم يذكر الشارح تعريفه



وقد تقدم لنا فتنه من (قوله أو منفعة كذلك) أي ماله (قوله لكان أولى) ووجه الأولوية هو  
 الاختصارية وأما وجه الاحتياجية فقد بينه هو (قوله لما في هذا كرم من إيهام أنه تعريفان) أي  
 حيث أعادنا فتنه التملك لما يسمع أنه لا يصح أنما - ما تعريضان لتصور كل على انفراد (قوله  
 لأن التملك داخل في المعاوضة) أي لأن المعاوضة مشتملة على التملك من اشتغال الخاص على  
 العام كاشتغال الإنسان على الحيوان فالمعاوضة تنفي عنه (قوله ولأن الر بالاعليك فيه) أي  
 فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله بأذن شرعي (قوله وغير ذلك) أي كعدم تضييده المنفعة بكونها  
 ماله مع أنه لا بد من تقييده بذلك ويمكن الجواب عن هذه الاعتراضات فيجاب عن الأول  
 والثاني بأن المقصود بهذا الكتاب المبتدئ فينا سبه التوضيح فلذلك أعاد لفظ اعليك تأييداً ولا عبرة  
 بالإيهام لأنه لا يصل إليه المبتدئ على أن الموقف بينه أن ذلك كله تعريف واحد وعن الثالث  
 بأن دخول التملك في المعاوضة لا يضرب لأن ذكر الخاص بعد العام مفيد الاترى أن ذكرنا طلق بعد  
 حيوان في تعريف الإنسان لم يقل أحد بأنه معيب مع أن حيوان داخل في ناطق ولو سلم انحصار  
 فيراد بالمعاوضة العوض الذي هو الثمن فلا دخول عن الرابع والخامس بأن الربا والمنفعة غير  
 المباحة قيم - ما التملك بحسب الظاهر الذي لا يخرج عنه المبتدئ إذ هو أغلبر أي ظاهر الأمور  
 لا باطنها اللهم أصلح مناهجهم وما بطن وعن السادس بأنه حذف من الثاني دلالة الأول عليه كما  
 هو المادة المشهورة ثم قول المحشى نخرج بالمعاوضة القرض فيه نظر إذ القرض فيه المعاوضة  
 برد البديل فكان الأولى أن يذهب نحو الهمية والجواب عنه بأن المراد بالمعاوضة محالاً والمقتضى  
 لا يرد البديل في الحال لا يظهر لأنه حينئذ يخرج البيع بمن موجب لقاو الجواب بأن المراد  
 بالمعاوضة ما يعتبر ذكر العوض فيها حال العقد والبيع الموجب لا ينفى من ذكر العوض حال  
 العقد بخلاف القرض (قوله هو قيد لا بد منه) هذا لا يناسب ما تقدم له عن نيضه ثم هو مناسب  
 لما تقدم لنا (قوله أي لا على وجه القربة) هذا قيد زائد على ما في الشرح واحترازه عن الوقت  
 فإن فيه عليك منفعة مباحة على التأييد للموقوف عليه لكن على وجه القربة وقد يقال لا حاجة  
 لزيادة هذا القيد لأن قوله بمن يفنى عنه (قوله لو قال والمراد بالمنفعة الخ) فيه أن ما صنعه الشارح  
 أولى وأظهر لأن تعبير الشارح يفيد أن هنالك شيئاً آخر يدخل في عليك المنفعة وهو الموافق  
 للواقع لأنه يدخل فيه عليك حق المروءة عليك وضع الاختاب عن الجدار بخلاف ما ذكر المحشى  
 فإنه يلزم عليه القصور الخالف للواقع ثم في كلام الشارح - حذف مضاف أي ودخل في عليك  
 المنفعة عليك الخ ليكون الداخل من جنس المدخل فيه (قوله هي خارجة بالتأييد الخ) كأنه  
 فهم أن مقصود الشارح الإجابة فاعتراض بما ذكره ليس كذلك بل مقصود الشارح أن الإجابة  
 لا تسمى غنائق اصطلاح الفقهاء فالإجابة خارجة بالنسبة أي خارجة عنه قالوا في كلام الشارح  
 بمعنى من فليس مراده أن الإجابة خارجة عن التعريف بقوله بمن أذهى لم تدخل في التملك  
 حتى تخرج بما ذكره هذا إلا ينافي أن الإجابة خارجة من التعريف بالتأييد ولا ينافي أيضاً أنه خرج  
 به عن التعريف الوصية بمنفعة على التأييد وكذلك الوقت (قوله لما سبها بالإجابة) الأولى  
 لمناصبته كافي في التسخيع وبعد ذلك لا حاجة لمذكره كما علمت (قوله ومن حيث أنواعها أكثر  
 من ذلك) أي لأن من جملة الأنواع يسع المتافع على التأييد وقد يجاب باختبار هذا وإن اقتصر  
 دراهم وعدم الزيادة على

أنسداد محل الجماع بضم  
 وماعدا هذه العيوب كالبحر  
 والصنان لا يثبت به الخيار  
 (ويرد الرجل أيضاً) أي  
 الزوج (بضمه عيوب  
 بالجنون والجدام والبرص)  
 وسبق معناها (و) بوجود  
 (الجب) وهو طمع الذكر  
 كله أو بعضه والباقي منه  
 دون الخشفة فإن بقي قدرها  
 فأكثر فلا خيار (و) بوجود  
 (العنة) وهي بضم العين  
 عجز الزوج عن الوطء في  
 القبل لسقوط القوة  
 الناشئة بضم في قلبه أو  
 آتية ويشترط في العيوب  
 المذكورة الرفع فيها إلى  
 القاضي ولا يتقصد الزوجان  
 بالتراضي بالفسخ فيها كما  
 يقتضيه كلام الماوردي  
 وغيره لكن ظاهر النص  
 خلافه

(فصل في أحكام الصداق)  
 وهو بفتح الصاد أفصح من  
 كسر هاء مشتق من الصديق  
 بفتح الصاد وهو اسم لشديد  
 الصلب وشرعاً اسم للمال واجب  
 على الرجل بنكاح أو وطء  
 شبهة أو موت (ويستحب  
 تسمية المهر في عقد  
 النكاح) ولو في نكاح عبد  
 السيد أمته ويكنى تسمية  
 أي شيء كان ولكن يسن  
 عدم النقص عن عشرة  
 دراهم وعدم الزيادة على

نفقت تتدرهم خالصة  
 واشعر قوله يستحب يجرؤ  
 اخلاء النكاح عن المهر  
 وهو كذلك (فان لم يسم) في  
 عقد النكاح مهر (مع  
 العقد) وهذا معنى  
 التقويض ويصدر تارة من  
 الزوجية البالغة الرشيدة  
 كقولها لوليها زوجتي بلامهر  
 أو على ان لامهر لي فيزوجها  
 الولي ويبنى المهر أو يكت  
 عنه وكذا لو قال سيدا لامة  
 لشخص زوجتي أمي  
 ونقي المهر أو يكت (و) اذا  
 صح التقويض (وجب  
 المهر) فيه (ثلاثة أشياء)  
 وهي (ان يفرضه الزوج  
 على نفسه) وترضى الزوجة  
 بمافرضه (أو يفرضه الحاكم)  
 على الزوج ويحكمون  
 المقرض عليه مهر المثل  
 ويشترط علم القاضي بقدره  
 أما رضا الزوجين بما يفرضه  
 فلا يشترط (أو يدخل) أي  
 الزوج (هما) أي الزوجة  
 المقوضة قبل فرض من  
 الزوج أو الحاكم (فوجب)  
 لها (مهر المثل) بنفس  
 المثل ويصبر هذا المهر  
 بحال العقد في الأصح وان  
 مات أحد الزوجين قبل  
 فرض ووط موجب مهر  
 مثل في الأظهر والمراد به  
 المثل قدر ما يرغب به في  
 مثلها عادة (وليس لأقل)

المصنف في الثلاثة وعدم ذكر ما رابع مرعاة ظاهره والمالبذيع المنافع المؤبد نادراً  
 (قوله كذلك) أي أكثر لان البيع يعتبره الأحكام النكاحية (قوله على أنه لا يمكن الحضور من  
 غير المشاهدة) وإضافته يمكن المشاهدة من غير حضور في المجلس كأن شاهد عينا غائبة عند العقد  
 وكانت عمالات في المدة المتخللة بين المشاهدة والشراء (قوله لو قال حيث توفرت الشروط  
 لكان أولى) أي لان اذا ظرف يفيد الاستقبال فالتعبير باذا يقتضي صحة البيع حالا اذا  
 وجدت الشروط في المستقبل وليس كذلك بخلاف التعبير بحيث (قوله مع ان الشروط  
 لا تختص ببيع معين) أي فكان الأولى له ذكر هذه الشروط في المبيع الموصوف في النعمة أيضا  
 (قوله أقول بل مراد شارح الخ) هذا الجواب لا ينفع لان معنى كون اذا تستعمل في المصنف  
 وجوده أنها تستعمل في امر محقق الآن وجوده في المستقبل وليس المراد أنها تستعمل في  
 محقق وجوده الآن اذا لمعنى للتعلق حيث قد فاشكال شيعة باقيا لا في الجواب عنه بان  
 الاستقبال في اذا انما هو بالنسبة لحكم المصنف بالجواز فكأنه قال احكم لك الآن بصفة بيع  
 المعين المشاهدة اذا وجد بيعها في المستقبل مستوفيا للشروط وهذا لا يخبر عليه فتأمل (قوله  
 وكلامه هنا في المشاهدة الخ) كأنه فهم ان مراد شيعة ان يذكر المبيع الموصوف في النعمة هما  
 ويجعل الشروط راجعة لهما وليس كذلك بل مراد ان يذكر هذه الشروط في المبيع  
 الموصوف في النعمة فيما يان كما ذكرها حيث لا يصح جوابه فالأولى في الجواب عن الاشكال  
 الثاني أن يقال انه حذف من الثاني لالة الأولى عليه (قوله بالدرهم) أي أو بغيره اذا لو قال  
 ولو بالدرهم لكان أولى (قوله بأحد المقصودين) الأولى بالمقصود منه سما لان كلامه يفيد ان  
 العظم في الصورة الأولى مقصود وليس كذلك (قوله وحيث فيحتاج للفرق الخ) بأن يقال ان  
 الما ليس من ضروريات البن الخلوط بالماء بخلاف العظم فانه من ضروريات اللحم والشرج  
 فانه من ضروريات الطينة واللبن فانه من ضروريات القشطة (قوله لانها المستبعدة) أي لان  
 جميع الشروط المذكورة (قوله اصالة) أي بحسب الاصالة فلا ينافي صحة بيع النجس  
 أو المتنجس تبعاً لظاهره كما ذكره بعد لكن الذي حققه سم ان المبيع هو الطاهر فقط والنجس  
 أو المتنجس ما خرج بحكمه قال اليد عن الاختصاص فهو غير مبيع وان قابله بجر من الثمن (قوله  
 يطهر بالغل) أي يمكن تطهيره بذلك بخلاف ما لا يمكن تطهيره أو يمكن بغير الغسل كالإبل القليل  
 المتنجس فانه يمكن تطهيره بالمسكارة (قوله اذا لم تند التماسه فخرجه) بخلاف ما اذا سدت فخرجه  
 استره حيث لا تصاحبه فلا يمكن رؤيته المستبعدة في البيع (قوله ويبيع متنجس أو نجس تبعاً  
 الخ) الاستدلال به ذا صوري لعله من قوله سابقاً اصالة (قوله أي حساً أو شرعاً) أو بمعنى  
 الواو (قوله لا نحو مضمون) محترز قوله حساً أو ما محترز قوله شرعاً فكيف مضمون من شيء تنقص  
 تنقص بقطعه قيمته أو فية الباقى كالشال الكثيري فانه لا يصح بيع جرته المعين للجزء من  
 تسليم ذلك شرعاً (قوله ولا ذبح شاة بجادها) لا محل لها هذا وانما هي الاجابة كما لا يخفى (قوله  
 ولو قال مقدور اعلى تسلم الخ) أي لان الشرط انما هو القدرة على التسليم وان لم توجد قدرة  
 على التسليم كأن باع المضمون الذي لم يقدر على اتزاعه من غاصبه لم يقدر على ذلك (قوله  
 ويشترط فيه أيضاً ان يكون معلوماً) تقدم له انه معلوم من اشتراط المشاهدة أو الوصف (قوله)

أي متصلين عرفاً) أي بأن لا يتخللها كلام اجنبي عن العقد من أحدهما ولا سكوت طويل وهو  
 بقدر ما يقطع القوائم في القاطعة بأن زاد على سكتة النفس والتي أو قصير قصد به الأمراض  
 والمراد بالكلام الاجنبي ما أبطل الصلاة ولو حرقا مفهما أو حرفين وان لم يشهما ولم يكن من  
 مقتضيات العقد كالقبض والاتفاق والرد بالعيب ولا من مصالحه كشرط الرهن والشهاد  
 ولا من مستحباته كالطهارة بناء على أنها تنصب بين الأيجاب والقبول قياسا على النكاح فلو قال  
 المشتري بعد تقدم الإيجاب بسم الله الحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت صم وهذا انما يأتي  
 على طريقة الرافعي أما على ما صححه النووي في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر  
 كافي النكاح وقد يفرق بأن النكاح يحتاج له أكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم نروى من  
 خلاف من أبطل به عدم استحبابه هناك ذلك لا يضر كافي شرح م (قوله متفقين معنى)  
 فلو أوجب بالمسكرة قبل ببيعة أو عكسه لم يصح ولا يضر الاختلاف لفظا فلو قال وبعثتك  
 بكذا فقال المشتري اشتريت وعكس صح وكذا لو قال بعتك بالقبول فبعتك بضمه بضمائة  
 ونصفه بضمه مائة إذا قصد تفصيل ما أبطله البائع أو أطلق أما إذا قصد التعدد للعقد فانه باطل  
 كما قاله زى وم (و بهذا يجمع بين القواين وهذا التفصيل كله في هذه الصورة بخلاف ما لو  
 قال بعتك بضمه مائة ونصفه بضمه مائة فقال قبلت بالقبول فانه لا يصح والفرق بينهما انه  
 عهدا تفصيل بعد الاجمال لا الاجمال بعد التفصيل كما قاله زى (قوله صائد بن من الصائدين)  
 فيه من ان يكون الجواب عن صدره الخطاب فلو قبل غيره في حياته أو بعد موته لم يصح  
 ولو كان هذا الغير وكيفية قبوله من القبول أو واره كافي شرح المنهج وم (قوله متفقين  
 على خطاب) الواجب انما هو اشغال صيغة البائى فيصح الشراء بقرائن قد اشترت بعد قوله  
 بعتك كذا بكذا كافي - واشي المنهج وم (قوله غير متفقين ولا موقنين) فلو قال ان مات ابى  
 فقد بعتك هذا بكذا أو بعتك بكذا تبهر المصم (قوله مع بقاء العاقلين على الاهلية الى  
 تمامهما) فلو جن الاول مثلاً قبل وجود القبول لم يصح (قوله وعدم تغير أحدهما قبله) أي قبل  
 التمام فلو قال بعتك ذا العبد بل الجارية تقبل لم يصح وكذا بعتك هذا بكذا لا قبل موتها لا قبل  
 (قوله وغير ذلك) أي من بقية الشروط كاللفظ به بحيث يسمع من بقره وان لم يسمعه صاحبه  
 بأن يلفه ذلك فردا أو جعلته الرمح اليه قبل فلو لم يسمعه من بقره لم يصح البيع وان سمعه  
 صاحبه لمدة سمعه لان لفظه كاللفظ وان توقف فيه بعضهم اه ع من وكذا كرا التمن والمتمن من  
 المتبدى منهما وكذا إضافة البيع لخلته فلو قال بعتك لم يصح الا ان قصد الجله تجوزا كما ذكره  
 المحشى فيما يأتي وكان يقصد اللفظ لعمامة فلا يسوقه لسانه أو كان اجمعا لا يعرف معنى البيع  
 لم يصح كما قاله م (قوله ويصح تقديم القبول على الإيجاب) كأن يقول المشتري اشتريت منك  
 كذا بكذا أو قبلت منك هذا بكذا أو بعني هذا بكذا فقال في الكل بعتك صح كافي م وج  
 خلافا لما وجد بعض الهوامش من انه لا يصح تقديم اشتريت منك هذا بكذا كيف وقد ذكر م  
 وج انه لا خلاف في صحة ذلك (قوله الا اذا ذكر فيه لفظ السلم) أي أو السلم (قوله وضو  
 ذلك) أي كصحة بيع ما يبرز وجوده بكماله فلو كان منسلا ولو كان باروان لم يصح السلم في ذلك  
 وكعدم صحة الاستبدال عن رأس مال السلم ولا الحوالة به ولا عليه (قوله اللهم الا ان يجاب

(واجبة) أي فرض عين في الأصح ولا يجب الاكل منها في الأصح أما الاجابة لغير ولية العرس من قبلة الولائم فليست فرض عين بل هي سنة وانما تجب الاجابة لولية العرس أو نرس لغيرها بشرط ان لا يخصص الداعي الاغتيا بالدعوة بل يدعوهم والقراء وان يدعوهم في اليوم الاول فان أول ثلاثة أيام لم يجب الاجابة في اليوم الثاني بل تسحب وتكره في اليوم الثالث وجبة الشروط مذكورة في المطولات وقوله (الامن عند) أي مانع من الاجابة للولية كان يصحكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا يلقى به بحالته (فصل) في أحكام القسم والثورة

والاول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن اداء الحق الواجب عليها واذا كان في صفة شخص زوجتان فأكفر لا يجب عليه القسم بينهما او بينهما حتى لو اعرضت عنهن او عن الواحدة فلم يثبت عندهن او عندها لم يأثم ولكن يستحب ان لا يعطلهن من الميت ولا الواحدة أيضا بأن يبيت عندهن او عندها

(الخ) واجاب سبحانه المعنى ويلزم المشتري القبول اذا وجدت الخ ولم يال بايهام انه شرط في صحة العقد لظهور المراد (قوله استيفاء الصفات الخ) أي ذكرها حالة العقد لكن ليس المراد جميع الصفات التي هو عليها في الواقع بل الصفات التي اشترط الاتمذ كرها كما أشار إليه الشارح بقوله على ما وصف الخ أي على الوجه الذي اعتبره الاتمذ من الصفات التي يجب التعرض لها في العقد هذا هو المراد بناء على هذا الجواب فادفع قول العلامة الشيق قد يقال لا يلزم استيفاء جميع صفاته التي هو عليها في الواقع حتى يطل العقد باي حال واحد منها (قوله أي حقيقة او حكما) تعميم في المتعاقدين لادخل متولى الطرفين فلا بد من مشاهدته لما يبيعه لولاه لان في حكم المتعاقدين ويصح على بعد وجوع التعميم لقوله لم تشاهد أي لم تشاهد حقيقة بان لم تشاهد أصلا ولم تشاهد حكما بان شوهدت ثم غابت في مدة تغير فيها المبيع غالبان هذه المشاهدة في حكم عدم (قوله لو قال او عدما لوفى بالمراد) فيه انه لا يصح قوله او عدما مع تعبيره ولا بالجواز ففعل المناسب للمعنى ان يقول لو قال والمراد بالجواز وعلمه في هذه الثلاثة العدة وعدمها لوفى بالمراد وبعد ذلك يمكن الجواب بان مراد الشارح بالجواز الثابت والمتنى (قوله وغير ذلك) كالبيع المدبوب (قوله ولو وجدت على خلاف ما غلب فيها لم يصح) هذا ظاهر فيما لو كان الغالب عليها التغير في المدة لكنهم لم يتغير بالفعل على خلاف الغالب فان البيع حينئذ لا يصح اعتبارا بالشأن ولما اذا غلب عليها عدم التغير واستوى الامر ان لكنها تغيرت بالفعل فانه يصح البيع لكن المشتري انما كان في مر حيث لا يظهر قول الحق لم يصح بالنسبة لذلك الان يقال مراده لم يصح على وجه الزوم بان لم يصح أصلا كما في الصورة الاولى او يصح لكن لا على وجه الزوم كما في بعد ما في شرح العبادي ان محل الخيار ان لم يتغير الى كمال والاكثره تغيرت بالصلاح فلا خيار ثم ان علم المشتري ان صلاحها بعد الرؤية ثم عقد من غير تجديد رؤية لم يصح البيع حينئذ ويصدق بيمينه في ذلك (قوله كما أشار اليه المصنف) أي الشارح فيما تقدم حيث قال فيما تقدم للعاقدة عليه ولاية (قوله وبذلك مع اخراج الفضولي) ان كان اسم الاشارة راجعا للتفسير المذكور بقوله أي من حيث الولاية الخ وود عليه ان اخراج الفضولي صحيح مطلقا اني المثل على ظاهره او فسر بطلاق الولاية وان كان راجعا لهذا الشرطاء في المثل من حيث ذاته يقطع النظر عن ابحاثه على ظاهره أو تأويله بالولاية صكان هذا واضحا لا يحتاج لبيان اللهم الا ان يقال يختار الاول ويكون المراد بذلك مع اخراج الفضولي أي فقط أي مع الاقتصار عليه في الاخراج ولم يخرج الوكيل ولا الولي في حال موليه تأمل (قوله أي اتفعا مقصودا) خرج المنفعة غير المقصودة كمنفعة اقتناء بعض المولك السباع للهبة والسياسة (قوله ولا منسلا) أي منفصلا فيصير بيع الامة الحامل بعلم عن شبهة لا تقتضي حرية الوليدان ظنهما المسلم زوجته الامة لا تنفك الادلال عنه وان قلنا ان الحمل يعلم مادام الحمل ثم بعد اتصاله بحال يمينه وينه يجعله تحت يد مسلم فلا يكلف بيعها لازالة الملك من مسلم ٨١ ع ش على مر (قوله أي من تربت ومن الخ) ياتمه تصوم عا عدا العسل لا يظهر لانه من حله الدهن فالاولى بيان التصو بالعسل واللين وهو ذلك مما لا دهنية فيه (قوله أي ظاهرة) احتراز عما منفعته غير ظاهرة كخبث البروف وهو الخفس (قوله بحال بين المشتري وبينها) أي قبل الشراء

فان متفعة الثوب المبيع مثلاً لا ينسلط عليها المشتري قبل الشراء وانما ينسلط عليها بعده  
 وخرج بذلك الامور المباحة فانه لا يصال بين المشتري وبين متفعتها قبل الشراء فلا يصح بيعها  
 ولا شراؤها وفيه ان هذا خارج بالمملوك الا ان يقال هذا البيان الواقع للاحتراز (قوله ومن  
 ذلك حشيشة الدخان المعروف) أي محالاً متفعة قبل الحشيشة الدخان المعروف المسماة بالنق  
 لا الحشيشة المسكرة فلا يصح بيعها واما الاقيون المعروف فذكر ع من ان المضمرة  
 حرام دون غيره وعلى الحرمة لا يصح البيع بالاولى من عدم صحة بيع الحشرات التي لا تنفع  
 وان لم تضر واستقر ان العبرة في الضرر بالمقتنع من الصحة والحل بغالب الناس لا بإعادة متعاطيه  
 الا ان ضرر ما لتعل (قوله وانما هو لا مرطاري) كأن اشتراها بما يحتاجه لنفقة عياله او يثق  
 ضرره (قوله في حق من ابعد الله عنه) الضعيف في حقه راجع قه وهم الناس المفتابون  
 والتمسكون بالخلفان في حقهم قرينة لانه يشغلهم عن معصيتهم (قوله وحشة فيكون مكروها)  
 راجع لقوله ليس بمرام لذاته فكان الاولى تقديمه على قوله لكنه قرينة الخ فيكون الاصل فيه  
 على هذا القول الكراهة بخلافه على الاول فان الاصل فيه الحرمة (قوله ليس بمرام  
 ولا مكروه) أي فالاصل فيه الاباحة لعدم قيام دليل على حرمة قطعها انتفاع به في وجهه  
 مباح (قوله والاثني عقوبة) أي والذ كر عقوبات  
 (فصل في بيان احكام الربا) (قوله وهو بالقصة موصوفة) أي ينطق به كذلك ومحل تعيين  
 المقصر عند كسر الرأه اما عند قصها فهو بالمد (قوله او ياء او واو بدلها) أي في الكتابة  
 لا في النطق وظاهره انه يكتب بالواو وحدها وليس كذلك والذي في المنهج ومروج وغيرهما  
 انه يكتب ما ياء فقط وذلك في غير المصحف واما واو والقصة الككن الا لقب بعد الواو تشبيها  
 لها بواو الجمع في قالوا وذلك هو الموجود في المصحف العثماني ولا يرسم في غيره كرسمة لخروج  
 الرسم المذكور عن التواعد وقد قالوا اخطان لا يقاس عليها خط المصحف وخط العرويين  
 ومقتضى ذلك انه لا يكتب بالالف وحدها لكن العرف على كتابته بها وحدها تنظر اللفظه كما  
 أفاده الاستاذ الحنفى (قوله بالمد والقصر) أي مع كسر الراء أو قصها فقبه ست لغات  
 اه ح ف وقبل ان فيه ثمان لغات كسر الراء وقصها مع القصر والمد وعلى كل امامع الياء  
 أو الميم كما في حاشية المنهج (قوله وهو من أ كبر البكائر) هذا في خصوص ربا الزيادة اما الربا  
 من أجل التأخير أو الاجل من غير زيادة في احد العوضين فالظاهر انه صغيرة لان غاية ما فيه انه  
 عند فاسد وقد صرحوا بان العقود الفاسدة من قبيل الصفائر اه يجيرى تخلص من ع من على  
 مر والظاهر ان ربا الزيادة المراد به ما يشمل ربا القرض وانظر ما اذا اجتمع ربا الزيادة مع غيره  
 كأن باعه اربا بآردين مؤجلا مع عدم القبض فهل تعدد الحرمة وتجنس الصغيرة  
 مع الكبيرة أولا الظاهر نعم (قوله بفتح النون والمد) واما القصة بالقصر فهو اسم للمرض  
 المنصوص الذي يقال له عرق الاتي ومما جرب له ان يأخذ الوزع الصغير ويوضع في غابة بصوص  
 ويسدنها ويضع على الموضع فيبدأ اه يجيرى تخلص من البرماوى والظليوي (قوله مع عدم  
 القبض في المجلس) فاذا اراد التفرق من غير قبض تفاضا ولا اتملوان كان التفرق بعدد اه  
 عميرة (قوله هو ان يشترط ما فيه تقع الخ) وهو لا يختص بالربويات بل يجرى في غيرها

وأدنى ذرات الواحدة  
 ان لا يملكها ككل أربع  
 لبال عن ليله (والقسوة  
 في القسم بين الزوجات  
 واجبة) ونعيم التسوية  
 بالمكان نارة وبالزمان  
 أخرى أما المكان فيصم  
 الجمع بين الزوجتين فأكبر  
 فيسكن واحد الا بالرضا  
 وأما الزمان فليس لم يكن  
 حارسا مثلاً فعماد القسم  
 في حقه الليل والنهار تبع  
 له ومن كان حارسا فعماد  
 القسم في حقه النهار والليل  
 تبع له (ولا يدخل) الزوج  
 ليلا (على غير المقسوم لها  
 لغرض حاجة) فان كان الحاجة  
 كعبادته ونحوها لم يمنع من  
 الدخول وحيث كان طال  
 معكته قضى من نوبة  
 المدخول عليها مثل مكته  
 فان جامع قضى زمن الجماع  
 لا قصر الجماع الا ان يقصر  
 زمنه فلا يقضيه (واذا  
 أراد من في عصمة زوجات  
 السفر أقرع بينهما وخرج)  
 أي سافر (بأن يخرج لها  
 القرعة) ولا يقضى الزوج  
 المسافر للمضائق مدة  
 سفره ذهبا فان وصل  
 مقصده وصار مقبلا بان توى  
 اقامة مؤثرة اول سفره  
 أو عند وصول مقصده  
 أو قبل وصوله قضى مدة  
 الإقامة ان ساكن المحصورة

مع في الشرك كما قال

الموردى واللام يقض اما  
مدة الرجوع فلا يجب على  
الزوج قضاؤها بعد اقامته  
(واذا تزوج) الزوج  
(جديدة خصها) حقا ولو  
كانت أمة وكان عند الزوج  
غير الجديدة وهو ميت  
عندها (ببيع ليل)  
متوالية (ان كانت) تلك  
الجديدة (بكر) ولا يقضى  
للباقيات (و) خصها  
(بثلاث) متوالية (ان  
كانت) تلك الجديدة (ثيبا)  
فلو فرق الميسالى بنوه ليل  
عنده الجديدة وليست في  
مسجد مثلا لم يجب ذلك  
بل يولي الجديدة حقها  
متواليا ويقضى ما فرقه  
للباقيات (واذا خاف)  
الزوج (نشوز المرأة) وفي  
بعض النسخ واذا بان نشوز  
المرأة أي تظهر (وعظها)  
زوجها بلا ضرب ولا هجر  
لها كقوله لها اني اقد في  
الحق الواجب لي عليك  
واعلى أن التشوز مستقما  
للتفقة والقسم وليس  
الشم للزوج من التشوز  
بل تستحقه التأديب من  
الزوج في الاصح ولا يرفعها  
الى القاضي (فان ايت) بعد  
الوعظ (الا التشوز هجرها)  
في موضعها وهو فرائضها  
فلا يباح هجرها فيه وهجرانها  
بالكلام هو لم يمتد اعلى

كالعروض والحيوانات ومنه الفاروق المعروفة الا اذا أباحه منفعة الارض خارج العقد  
وعلى هذا فبالفضل داخل فيه وانما يحرم ربا القرض لقوله عليه الصلاة والسلام كل قرض  
جرتمناه فهو ربا (قوله من العقود وغيرها) تعميم آخر ومن عطف في وليس يان المدلول اسم  
الاشارة قبله كالايجنى (قوله لكان الله) أي لانه يومهم ان ذلك ربا بشرعا وان لم يوجد عقده وقوله  
واحسن أي لانه نفس العقد لا المقابلة (قوله والعقد المد) ودالح) قصده بيان المعيار من حيث  
هو والافعال للشرع هنا الكيل والوزن فقط (قوله أي اذا استقت الشروط الخ) لاجابة  
اليه بل هو مضر لا يسهله انه عند وجود الشروط يكون ربا غير حرام وليس كذلك كما يؤخذ من  
تعريضه السابق (قوله نعم ما نساو يافيه) أي وضعا وبقيهم من الاول ما اذا اختص باليهام  
وضعا أو غلب فيها وضعا وقوله اذا غلب تناول اليهام بغيرهم من الاول ما اذا اختص به اليهام  
تناولا فها تان الضورتان مضر وتان في الثلاثة السابقة وهي ما نساو يافيه وضعا واختص به  
اليهام وضعا أو غلب فيها وضعا يحصل ستة صور ولا يافيه فيكون الباقي تسع عشرة صورة فيها  
الربا من النسيئة والمشرى من التي ذكرها في هذا المقام الحاصلة من ضرب خمسة الوضع في خمسة  
التناول وهذا هو الذي قرره الحنفى أخذا من الرشد الذي قرره الشيخ عبد ربه الديوبى ان  
ما قصد للادميين أو كانوا اظهر مقاصده يربى مطلقا أي في جميع خمسة التناول وان ما قصد  
اليهام أو كانت اظهر مقاصده غير يربى مطلقا وما قصد لهما ان اختص بتناوله الا دميون  
أو غلب فيهم أو استروا مع اليهام فيه فربى وان اختص بتناوله اليهام أو غلب فيها فغير يربى  
فيكون الربوى ثلاثة عشر وغيره اثني عشر وكلام الحنفى يحتمل هذا التقرير أيضا وكل هذا غير  
ما يقده الشارح لانه يقيدان الربوى عشرة وغير الربوى خمسة عشر (قوله كيبلا في المكيل  
الخ) فیه أن المبرة هنا بالوزن فقط وهذه العبارة انما تناسب المطعومات وليس الكلام الآن  
فيها (قوله أو الخاير) أو بمعنى الواو اه يجيرى (قوله أو غلبه) أي فيا اذا تلف الثمن أو كان  
في النسيئة (قوله ولو بالاعراض) غاية في قوة لا عن غيره (قوله ويصير قابضا للمبيع) أي وان  
كان للبائع حق الحبس (قوله والوقت) أي ولو على معين (قوله ولا بد في التزويج من قبض  
العاقدة الخ) أي لانه انما يسير قابضا في ثلاثة العتق والاستيلاء والوقت دون غيره وان صح  
التصرف في المبيع (قوله وكذا اباحة الطعام) أي الذي اشترا بجرافا بغيره لا فيما اذا اشتراه  
مقدرا فانه يتوقف قبضه على قدره كما بان في قوة ويتوقف القبض فيما يسع مقدرا الخ (قوله  
لفقره) ليس قيدا (قوله باللفظ) كقوله خلت يذكو منه (قوله ان كان للبائع حق الحبس)  
بان كان الثمن حالا لم يقبضه فان لم يكن له حق الحبس فلا يحتاج لاذن البائع بل يستقل المشتري  
بقبضه اه ثوري (قوله ويقر بضم من أمتعة الخ) الحاصل ان المبيع امانة ولو ادعيه وكل  
منها اما حاضر بمجلس العقد أو غائب عنه وكل منهما امانة للمشتري أو غير من بائع أو غيره فان  
كان غير منقول حاضر ايد المشتري ودبعة أو غصبا فلا بد في قبضه من مضى زمن يمكن فيه التخلية  
من امتعة المشتري اذ هي التي قد قدر قبضه من زمان امكان تقريرها والمراد بامتعة المشتري ما له  
يد عليها ولو بودبعة وان كانت لاجنبي أو للبائع اما أمتعة غير المشتري فلا بد من تقريرها بانفعل  
وان كان المبيع حاضرا يسد غير المشتري فلا بد في قبضه من التخلية بانفعل ومن ضرب يغبه من

امتعة



ثلاثة أيام وقال في الروضة  
انه في الهجر بغير عقد  
شرعي والا فلا تحرم الزيادة  
على الثلاثة (فان اقامت  
عليه) أي التثوية  
بتكرره منها (هجرها  
وضربها) ضرب تأديب  
اها وان أفضى ضربها الى  
التلف وجب الغرم  
(ويسقط بالتثوية قسمها  
ونفقها)

• (فصل في أحكام الخلع  
وهو بضم الخاء المعجمة  
مشتق من الخلع بفتحها  
وهو التزع وشرا فقرة  
بعض مقصود تخرج  
الخلع على دم وفجوة  
(والخلع جائز على عوض  
معلوم) مقدور على تسليبه  
فان كان على عوض مجهول  
كان خالعا على قوب غير  
معين بات بجهر المثل  
(و) الخلع الصحيح (عقل  
به المرأة نفسها ولا رجعة  
في) أي الزوج (عليها) سواء  
كان العوض مبيعا أولا  
وقوله (الإنكاح جديد)  
خاطفي أكثر النسخ  
(ويجوز الخلع في الطهر  
وفي الحيض) ولا يكون  
حراما (ولا يلحق المختلعة  
الطلاق) بخلاف الرجعية  
فيلحقها

• (فصل في أحكام الطلاق  
وهو لغة حل القيد وشرا

أمتعة غير المشتري وان كان غائبا يد المشتري فلا بد في قبضه من مضي زمن يمكن فيه الوصول  
اليه ويمكن فيه التفريق من أمتعة المشتري اما أمتعة غيره فلا بد فيها من التفريق بالفعل  
وان كان غائبا يد غير المشتري فلا بد في قبضه من التخليه بالفعل ومن تفرقه من أمتعة غيره  
ومن مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه وان كان منقولاً حاضرا يد المشتري فلا بد في قبضه من  
مضي زمن يمكن فيه نقله وان كان حاضرا يد غير المشتري فلا بد في قبضه من نقله بالفعل وان كان  
غائبا يد المشتري فلا بد في قبضه من مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه ونقله وان كان غائبا يد  
غير المشتري فلا بد في قبضه من نقله بالفعل ومن مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه وفي جميع  
هذه الاقسام التامة لا بد من اذن البائع في القبض بأن يقول اذنت لك في قبضه أو تسلمه  
أو خليت يديك ويمنه ان كان له حق الحبس بان كان الثمن حالاً ولم يسلمه المشتري له والا فلا يشترط  
الاذن ويجعل اشتراط التفريق من الامتعة ان كان ظرفاً في العدة ليخرج ما لو باع شجرة على  
وأصحابها مثلاً فلا يشترط في قبضها ازالة التويع عنها واما اذا كان المبيع حاضراً يد المشتري  
ولا امتعة فيه لاله ولا غيره ولم يكن للبائع حق الحبس قبضه بنفس العقد كافي الخطيب وضعفه  
قل وقال لا بد من مضي الزمن ونازعه الجبيري في التضعيف هذا حاصل ما في خط وحواشيه  
(قوله تحتيد البائع) أشار بذلك الى ان المراد بقواهم تفرقه من أمتعة البائع الامتعة التي  
البائع عليه اي بملك أو اجارة أو عاقبة أو غصب أو وصية أو وقف أو دية أو رهن فلهذا قال  
وان كانت للمشتري أي مملوكة قبل العقد أو اشتراها أي المشتري منه أي البائع بان اشترى  
الدار والامتعة التي فيها فلا بد في قبض الدار من التفريق لهذه الامتعة وفي قبض الامتعة من  
نقلها كما في الجبيري وكذا يقال في قوله في امتعة تحتيد المشتري كما تقدمت الاشارة اليه  
فتم كان الاولى ان يقول في الاول تحتيد غير المشتري ليشمل الامتعة التي تحتيد الاجنبي كما  
في المنهج ثم المراد بالمشتري من وقع له الشراء فلا بد من تفرقه امتعة تحتيد الوكيل كما في التفة  
(قوله مطلقاً) أي سواء كان فيه أمتعة للبائع أو المشتري أو لا (قوله وفي تفرقه جميع ما مر)  
مثلاً السفينة الصغيرة التي تجبر بصره لا بد من تفرقهها من امتعة غير المشتري وكذا كل ما يبعد  
ظرفاً كصندوق اما اذا لم يكن ظرفاً في العادة كحيوان على ظهره منافع فلا يشترط في قبضه وضع  
المتاع منه كما في الجبيري (قوله تجبر بصره) أي ولو بمعاونة غيره على العادة أي شقيق (قوله  
ويتوقف القبض الخ) فالقبض برفاقه يبيع مقدراً كعدم القبض لكن ان تلف عند  
المشتري بآفة لا ينسخ العقد وان كان بنفسه بذلك قبل القبض (معش أي قال الكلام في  
القبض المقيد للتصرف لا في القبض المقيد للضمان (قوله والا فلا بد من اذنه فيه) أي من اذن  
البائع في النقل ليحصل القبض الناقل للضمان وفي كون النقل للقبض ليحصل القبض المقيد  
للتصرف ومن ذلك المكان المشترك بين ما فلا بد من اذن البائع فيما ذكر (قوله ولو منه) الاولى  
في الغاية أن يقول ولو من غير جنسه كما هو كذلك في شرح المنهج (قوله بعد كاله بوصوله الخ)  
الصواب ان يقول بيقاف كما في المنهج لان ما ذكره انما هو في بيان بدو الصلاح وليس الكلام  
فيه (قوله ولا يباع ثوباً بما اتخذ منه) أي كبردي قبيح (قوله ولا بما فيه منى منه) كزبد يسم  
(قوله ولا يباع ما أثر فيه النار قبل الخ) بخلاف ما أثر فيه النار الحرارة كالياء المسخنة

لم يحل قبله التكاح  
ويشترط لشؤنه التكليف  
والاختيار واما السكران  
فينفذ طلاقه عقوبة له  
(والطلاق ضربان صريح  
وكتابي) فالصريح ما لا يحتمل  
غير الطلاق والكتابة  
ما يحتمل غيره ولوناظر  
الزوج بالصريح وقال لم  
أردبه الطلاق ليقبل قوله  
(فالصريح ثلاثة الضابط  
الطلاق) وما اشتق منه  
كطلقتك وأنت طالق  
ومطلقة (والفراق  
والسراح) كفارتك  
وأنت مفارقة وسرحتك  
وأنت مسرحة ومن  
الصريح أيضا الخلع ان  
ذكر المال وكذا المهادنة  
(ولا يقتصر) صريح الطلاق  
الى التوبة ويستحق المكره  
على الطلاق فصرحه كتابة  
في حقه ان نوى وقع والا فلا  
(والكتابة كل لفظ احتل  
الطلاق وغيره ويستقر الى  
التوبة) فان نوى بالكتابة  
الطلاق وقع والا فلا وكتابة  
الطلاق كانت بربة خلية  
الحق باهلك وغير ذلك مما  
هو في المطولات (والنساء  
فيه) أي الطلاق (ضربان  
ضرب في طلاقهن سنة  
وبدعة وهن ذوات الحيض)  
وأراد المصنف بالسنة  
الطلاق الجائز وبالبدعة

او دخله للغير كصل من شحمه ومن من اللغو ذهب ونحوه من الغش لم لو عقدت النكاح  
فرض بعض اجراء السن عند تميزه لم تكفيا لمثاله فيه اه منج  
(فصل في بيان احكام الخيار) (قوله واقعة على العين) أي او منقعة على التأييد كما  
في بيع حق الوضع او الممرو مثل ذلك السلم في المتافع (قوله او استعيب عقبا) ككما  
في شراء الاصل والقرع فكل من البائع والمشتري الخيار فلا يحكم بالعق حتى يلزم من  
جهته ما ومن جهة البائع حتى يلزم من جهة البائع انقطع خيار المشتري واما لو اشترى من اقر  
بمهرته او شهد به للبنت الخيار للبائع فقط ولا خيار للمشتري اصلا لانه افتداه من جهته فلا  
يبع في الحقيقة واما لو اشترى العبد نفسه من سيده فلا خيار اصلا للبائع ولا للمشتري  
كما في عوض (قوله الهبة ونحوها) أي كالهبة والصدقة (قوله التكاح ونحوه) أي كالخلع  
(قوله كالاجارة ونحوها) أي كالاجارة والمساواة (قوله كالوكالة) فيه ان الوكالة ليست  
من قبيل المعاوضة فان اجبت بان المراد بالمعاوضة مطلق التصرف ورد انه لا يصح حينئذ  
اخراج الهبة ونحوها بالمعاوضة فالاولى ابدال الوكالة بالشركة (قوله كالكتابة ونحوها)  
أي كالرهن فانه لازم من جهة الراهن بعد القبض (قوله الشفعة ونحوها) لم يظهره مثال التصرف  
(قوله الخوالة ونحوها) كبيع العرايا (قوله ويسمى هذا) أي المذكور ومن خيار المجلس  
وخيار الشرط وهذه التسمية ظاهرة في خيار الشرط اما خيار المجلس فيثبت قهره بالالتصهي  
فلا تظهر فيه التسمية واجيب بان المراد ما يثبت اصلا بالشبهة وهو خيار الشرط او دواحه  
واستقراره وهو خيار المجلس او ان الموصوف بالشبهة اثر من التصح والاجابة اه عوض  
(قوله ايضا) أي كاسقط لفظ فصل فيملي سبق (قوله عليه) أي التفرق (قوله ما يمنع من  
التفريق معه) أي وان لم يسلطه (قوله اعتبر محل زواله) أي ان كان صالحا والا كالتوبة فكالذي  
لم يرل اكرامه (قوله فان هرب احدهما) ولا يصح الهارب كما في اسم على الكتاب بخالفين  
قال بالعصيان لا بطلاله على الآخر حالما انتهى ولعل السراية بعدم قصره في حكم المنصر  
حيث لم يشترط الخيار ثلاثة ايام وهذه حكمة لا تطرد (قوله مطلقا) سواء تمكن من الذهاب معه  
اولا (قوله مع انتفاء العذر) أي صذر الهارب (قوله وهو كذلك) هو لابن جبر لكن جعل  
احتمالا (قوله فان منى كل منهما) أي او احدهما (قوله أي ثلاث خطوات) أي في نحو  
سوق وصعرا (قوله او صعود) أي في دار او سفينة (قوله او من فهو صفة) أي في الدار الكبيرة  
اما في الصغيرة فلا (قوله او ربه) فاذا كان الولي غير صالح انتقل لمبايعه من الجد فالوصي  
فالقاضي وقيل ينتقل للقاضي ولو مع وجود الجد فهو وهو ما ذكره في الشرط وسكت عليه  
سم في المجلس (قوله وفي شرح العلامة م) أي كالتهم (قوله اذا لم تفهم الخ) والافباشارته  
او كتابته يعتبر (قوله ولا كتابه) قال سم على المتهج فرع لو باعه بالمكتابة فاصل ما تقرر  
مع م انه قبل بلوغ الخبر للمكسوب اليه لا عبرة بمقارعة الكتاب محله لانه الى الان لم يحصل  
العقد ولا خيارا لا بعد العقد ولا يصح التفرق الا بعدة فاذا بلغه الخبر اعتبر في حقه مجلس بلوغ  
الخبر وفي حق الكتاب المجلس الذي هو فيه حين بلوغ ذلك الخبر حتى اذا فارقه بطل خياره  
وقوله امتداد امتداد انما يار للمكسوب اليه أي ما لم يشارك مجلسه كما هو ظاهر لانه لا يزيد على  
ماله كان كذلك ابتداء اه وظاهر اطلاقهم خلافه لانه لا يترتب مقارعة الكتاب لاني حقه ولا في

## الطلاق الحرام (قال سنة

ان يوقع) (الزوج) (الطلاق)  
 في طهر غير مجامع فيه  
 والبدعة ان يوقع) (الزوج)  
 (الطلاق في الحيض أو في  
 طهر جامع فيه وضرب  
 ليس في طلاقهن سنة ولا  
 بدعة ومن أربع الصغيرة  
 والآيسة) وهي التي انقطع  
 حيضها) (والحمل والمختلة  
 التي لم يدخل بها) (الزوج  
 وينقسم الطلاق باعتبار  
 آخره إلى واجب كطلاق  
 المولى ومنه دواب كطلاق  
 امرأته غير مستقيمة الحال  
 كسنة الخلق ومعه مكروه  
 كطلاق مستقيمة الحال وحرام  
 كطلاق البدعة وقد سبق  
 وأشار إلى ما لم يطل في المباح  
 بطلاق من لا يهاها الزوج  
 ولا تسمع نفسه بموتها بلا  
 اعتقاعها  
 • (فصل) في حكم طلاق  
 الحر والعبد وغير ذلك •  
 (ويعلق) (الزوج) (الحر)  
 على زوجته ولو كانت أمة  
 (ثلاث تطليقات) (يملك  
 (العبد) عليها (تطليقتين)  
 فقطرة كانت الزوجة أو  
 أمة والمجس والمكاتب  
 والمذبح كالعبد القن  
 (ويصح الاستثناء في الطلاق  
 إذا وصله) أي وصل  
 الزوج المستثنى بالمستثنى  
 منه اتصالا عرفيا بأن يهدأ  
 في العرف كلاما واحدا

حق المكتوب إليه فلا يعتبر له مجلس مطلقا لكن الظاهر ما مر مع مر وإن نازع فيه سدى  
 محمد الجوهري غيره (قوله ولو تعدد الوارث اعتبر الأخير) معناه أنه لو كان وارث العاقد  
 جماعة حضر وفي مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بقرار بعضهم بل يمتد إلى مفارقة جميعهم  
 لأنهم كلهم كورثتهم وهو لا ينقطع خياره إلا بمفارقة جميعهم وكذلك إذا غابوا عن مجلس العقد  
 فإنه يثبت لهم الخيار وإن لم يجتمعوا في مجلس واحد ولا ينقطع الخيار إلا بمفارقة جميعهم بمجلس  
 وهذا بخلاف الفسخ فإن العقد ينفسخ بفسخ بعضهم كافي مر والظاهر أن الزوم كالتفريق  
 فإذا اختار بعضهم مع سكوت الباقي لم يلزم العقد ولا في نصيبه (قوله اللهم إلا أن يريد به  
 الخ) المتبادر من كلام الشارح أن الكلام في الشارط لا في المشروط له الخيار فالأولى الجواب  
 عن الشارح أنه يحصل قوله ولهما أن يشترطا على التصريح بذلك من كل منهما ويحمل قوله  
 وكذا الأحدهما على ما إذا صرح به أحدهما ووافق له الآخر عليه بالسكوت (قوله سواء شرط  
 إيقاع أثره الخ) تبين في ذلك شيخ الإسلام في شرح منبه وهو ضعيف والمقدار لا يجوز شرط  
 الخيار لو أحد وشرط إيقاع أثره لغيره لأنه لا معنى لثبوت الخيار لشخص مع ثبوت إيقاع  
 الأثر لغيره إذا إيقاع الأثر هو فائدة ثبوت الخيار بل لا بد من كون الذي شرط له الخيار هو الذي  
 يوقع الأثر سواء كان البائع أو المشتري أو مضافا أو لا (قوله منهما) متعلق بإيقاع (قوله  
 وإن قلنا) راجع لقوله فيصور شرطه الخ (قوله والأقاخير اتفاقا) أي والابان مات الأجنبي  
 أو زالت اهليته فلنشرطه إيقاع أثره لأن الخيار اتفاقا وانما المنقول عنه أثره فيعود حيث  
 الأول له الخيار لقوله فالخيار له على الجواب المحذوف وفي الحقيقة لا حاجة لهذا الاستثناء  
 لأن ما قبله عنه لأن الاستثناء معيار العموم وبعبارة شبيهة قل على خط قوله وليس لنا شرطه  
 لأجنبي خيار أراد إيقاع الأثر أي ليس إيقاع الأثر للشارط والأقاخير اتفاقا وانما المنقول  
 عنه أثره أه وهي ظاهرة لأن معناها والاضل المراد من الخيار المتني هو إيقاع الأثر بل هو نفس  
 الخيار فلا يصح لأن الخيار للشارط اتفاقا والذي ثبت للأجنبي انما هو إيقاع الأثر فأنظر منبج  
 المحشي فيها وتصرفه الذي أوجب الخلل وهدم انهم (قوله وإن كرهه) أي بل وإن كره الشارط  
 ما اختاره الأجنبي (قوله ولأن هو عنه) أي ولا للشارط الذي هو الأجنبي نائب عنه (قوله  
 أحدهما) أي المالكين (قوله فمن اتفق عليه وتم العقد الخ) هذا في الوقت الذي هو عند ثبوت  
 خياره ما إذا اختلفت أحدهما بالخيار فكأن الزائدة يجب عليه المون ولا يرجع بها إذا تم  
 العقد لغيره كما لا يفرم له الزوائد (قوله وجع على من تله العقد) أي أن أخطأ باذن الآخر أو باذن  
 الحاكم عند فسخه أو امتناعه أو بائنه عند فقد الحاكم أو امتناعه أو الأقل يرجع على المعتمد  
 عند شيئا وقال بعض من اختيار يرجع أن قوى الرجوع عند فقد الحاكم أو الأشهاد وهو بعيد أه  
 حاشية المنهج (قوله أو في بعضه المعين) أي كالعبد القلاف من العبدن الوارد عليهما العقد  
 ويستثنى يجوز الفسخ فيه وحده ولا عبرة بتقرير السقفة فلا خيار بيبه للبائع لأنه وضي به حيث  
 وافق على الشرط أه سم في شرح الكتاب (قوله كيوم ويوم مثلا) يوم فيه خيار ويوم لا خيار  
 فيه وهكذا (قوله ولا يصح شرط الخيار للبائع وحده) وكذا اللهم على الأوجه كما نقله حل عن  
 غيره والمراد أنه لا يصح شرط الخيار للبائع في المصراة ثلاثة أيام فأقل بمثلته الأضرار بها ووجهه

ويشترط أيضا ان ينوي الاستثناء قبل فراغ العين ولا يكفي التلقظ به من غير نية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه فان استغرقه كانت طالق ثلاثا الا ثلاثا بطل الاستثناء (وبصح تعليقه) أي العلاق (بالصفة والشرط) كان دخلت الدار فانت طالق قطلق اذا دخلت (و) الطلاق لا يقع الا على زوجة وحيث لا يقع الطلاق قبل النكاح فلا يصح طلاق الاجنبة تبعا لكونه لها مطلقا ولا تعليقا كقولها ان تزوجتك فانت طالق أو ان تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والجنون) وفي معناه المغمى عليه (والنائم والمكره) أي بغير حق فان كان بحق وقع وهو رده كما قال جمع اكراه القاضي للمولى بعدم مدة الايلاء على الطلاق بشرط الاكراه قلدة المكروه بكسر الراء على تحقيق ما هدد به المكروه بفتحها ولا ية أو تغلب ويجزى المكروه بفتح الراء عن دفع المكروه بكسر هاء جرب منه أو استغاثه عن بخله ونحو ذلك ونظيره انه ان امتنع مما اكراه عليه فعل ما شق منه ويحصل الاكراه

عدم العصة ان البائع يحافظ على ترك الحلب ليقبى اللبن على ما اشترت به التصرية فلا يقوت عرضه من تزويجها وترك الحلب مضرها فان قيل كيف به لم المشتري بتصريحها حتى يعتنع عليه شرط الخيار للبائع واجيب بامور احدها انه ظن ذلك ولم تصفه لاجل ثبوت الخيار له بالتصرية أي غلبه فلما ساء وبالطرف الآخر أو مرجوحا فان كان داجحا فهو كالبقيين فلا يتأق خيار التصرية اه عثر (قوله اوصيه) كأن جنى الرقبى قبل القبض على يد آخر ثم قطعت يده بعده (قوله اي قبل غلبه) ولومعه (قوله تنقص به القيمة) اي تنقص قيمته به عرض صحيح بان كان قدر الاختيار به بخلاف ما يتخبر أي يتسارع به فلا رده خلافا لظاهر المنهج كانه عليه حل (قوله المضمومة) اي او المتوحدة (قوله خرج به الخصاص في البهائم) اي فيما يغلب فيه ذلك منها كالثيران والبراذين ولحل الضان للاكل كافي حوائج خ ط وغيرها خلافا لما يرويه اطلاق المحقق (قوله ومنها جناية العمد الخ) تطه ذلك بعضهم في قوله

ثمالية يعتادها العبد لو يتب • بواحد منهم ما يرد للبائع  
زنا وابق مرقه ولو اوطه • وتمكن من نفسه للمضاجع  
ورده ايتانه لبيمة • جنايته عدا الجنايات لها وع

(قوله واما غير هذين الصوب الخ) بخلاف هذه الصوب فيرد بها ولو وجدت عند البائع فقط ولم توجد عند المشتري اما عكسه بان وجدت عند المشتري ولم توجد عند البائع فلا رده على المعقد خلاف الزبدي ومثلا غير هابل أولى كما هو معلوم (قوله لم يرض به) اي المبيع موكله بخلاف ما اذا رض به الموكل فلا رد للموكل وهـ ذافي خيار العيب كما هو فرض الكلام بخلاف خيار المجلس والشرط فلو قيل فيهما القسح والابارة ولو منعهما منها الموكل اه تحفة (قوله الا فهو ولي بلا مصلحة) اي كوكيل وعامل قراض ومشتري مفلس (قوله قال شيخنا ومقتضى كلام المصنف الخ) بناء على ان المراد بطلاق كلام المصنف عدم شرط شيء من قطع او ابقاء وهذا يقطع النظر عن كلام الشارح والافا الشارح فسر الاطلاق بعدم التقيد بشرط القطع فيصدق الكلام حيث يشهد بصورتيه ما اذا شرط ابقاء أو لم يشرط شيء ويكون مفهوم الاطلاق حيث يشهد صوره واحده هو ما اذا شرط القطع فيصح البيع حيث يشهد قبل بدو المصالح او بعده وعلى هذا المصنف اللطيف فلا اشكال اصلا ثم رأيت عبارة خ ط مع المصنف هكذا ولا يجوز بيع الثمرة مطلقا اي بغير شرط قطع ولا تبعية اه وكتب عليها البصري نقلنا من قل مانعه قوله مطلقا اقتضى كلامه جواز بيع الثمرة قبل بدو المصالح بشرط ابقاء وليس كذلك ولو فسر الاطلاق بجواز الاحوال الثلاثة اعنى السكوت وشرط القطع وشرط ابقاء لكان مستقيما اه قل وكذلك لو قال عجب قول المصنف مطلقا اي عن شرط القطع كما قال سم لسم بما ذكر اه (قوله ولو فسر الاطلاق بجواز الاحوال الثلاثة) الاولى حذف جواز كما لا يفتى (قوله لكان أولى وانسب) فيه نظرا لانه لو فسر الاطلاق بذلك اقتضى عدم صحة البيع قبل بدو المصالح بشرط القطع لانه من جملة الاحوال الثلاثة وليس كذلك (قوله بخلاف جهامع الشجرة) اي بمن واحدة صفقة واحدة أو فصل الثمن بان يبت الشجرة بعشرة والثمره بخمسة مثلا فلا بد من شرط القطع لعدم التبعية حيث يشهد ولكن لا يجب الوفا بالشرط لاجتماعهما في ملك شخص واحد اه

بالتصويت بضرب شديد

او حبس أو اطلاق مال  
وتحذرك واذ اظهروا من  
المكره بفتح الراء قرينة  
اختبار بان اكرهه فتنص  
على طلاق ثلاث فطلق  
واحدة وقع الطلاق واذا  
صدر تعليق الطلاق بسعة  
من مكلف ووجدت تلك  
الصفة في غيرتك فكيف فان  
الطلاق المعلق بها يقع  
والسكران يتخذ طلاقه كما  
سبق

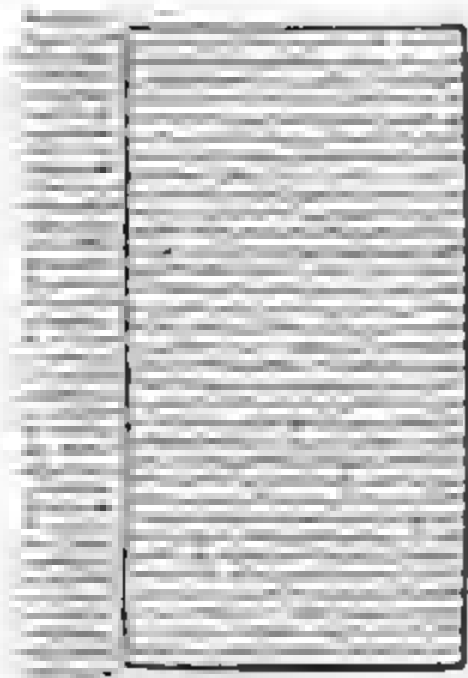
• (فصل) في احكام الرجعة  
بفتح الراء وحكى كسر ها  
وهي لغة المرة من الرجوع  
وشعر عاردا المرأة الى الشكاح  
في عدة طلاق غير بائن على  
وجه مخصوص وخرج  
بطلاق وطه الشبهة والظهار  
فان استباحة الوطء فيها  
بعد زوال المانع لا تسمى  
رجعة (واذا طلق) شخص  
امرأته واحدة أو اثنتين فله  
بغير انهاء (مراجعة) ما لم  
تتقض عدتها) وتحصل  
الرجعة من الناطق بالفاظ  
منها راجعتك وما تصرف  
منها والاصح ان قول المراجعة  
رددتك لكاحي وامكنتك  
عليه صريحان في الرجعة  
وان قوله تزوجتكم أو  
نكحتكم كتابتان بشرط  
المراجعة ان لم يكن محرما  
أهلبة الشكاح بنفسه  
وحقن قنص رجعة  
اكران لارجعة المبرند

يجري نقلا عن مدائني (قوله فانه لا يجوز شرط القطع فيها) أي ولا شرط الا بقاء لان فيه  
تصغيرا على المشتري فيملكه اه يجري (قوله الخ هو بضم) الاولى حذف الخ (قوله أي بدو  
الصالح) الاولى أي الصلاح لان ما ذكر تفسيره للصالح لا بدوه كما لا يخفى (قوله وضابطه) أي  
الصالح لا البدو كما توهمه عبارته (قوله بيان لبعض ذلك) أي لان ما ذكره الشارح في خصوص  
الثمرة اذ هو في نحو القضاء ان تجني غالب الاكل وفي الزرع اشتداد موافق الورد انفتاحه وأما تعريف  
بدو الصلاح في الثمرة وغيره فهو ما ذكره المحقق بقوله وضابط الخ (قوله اما المستوفى في سنابله  
فلا يصح بيعه الخ) أي وحده ومع الاصول اذ الجاهل يبيع بطل البيع بخلاف ما اذا  
بيعت الاصول وحدها دون الملب فان البيع صحيح كما نص عليه ع ش ولو كان الحب مستترا  
(قوله صوابه بدالصلاحه) أي لان وجوب السقي الذي ذكرناه بعد التولية ايضا محله في بعد  
صلاحه اما الذي لم يبد صلاحه فهو وان وجب فيه السقي لكن قبل التولية لا بعدها كما نصوا  
عليه لوجوب القطع المشترط نعم يمكن حمل كلام الشارح على ما اذا لم يمكن القطع الا بعد مدة  
يحتاج فيها للسقي فانه يلزم البائع ولو بعد التولية كما في كلام الرمي وع ش عليه (قوله بعد بدو  
الصلاح) اما قبله فهو معلوم (قوله في بشرط فيه القطع) أي سواء كان الشرط واجبا وهو  
ما يغلب فيه الاختلاط قبل البدو او بعده ولا يغلب فيه لكن قبل البدو او جازا وهو ما عدا  
ذلك وبعد ذلك فالذي شرط فيه الابقاء او اطلق اذا وقع فيه الاختلاط حكمه كذلك وبعبارة  
المتهم فلو وقع اختلاط فيه يعني ما يغلب فيه الاختلاط أو فيما لا يغلب قبل تخليته خير منه  
فالاولى تركه قوله في بشرط فيه القطع (قوله خير المشتري) فان اجاز ولم يسمع البائع حلف البائع  
لان اليد قبل التولية (قوله حتى لو شرطه على المشتري بطل العقد) أي ولو كان السقي المشروط  
على المشتري من الماء المعد لذلك كما في مجري عن مرد (قوله ولا يلزمه ذلك عند شرط القطع) أي  
لا يلزم البائع السقي عند شرط القطع وقد صرحوا بان عدم اللزوم فيما بعد التولية اما قبلها فيلزم  
وكذا يلزمه السقي لو توقف القطع على مضي مدة يحتاج فيها للسقي كما تقدم (قوله أي وهي التقود  
والمطعمات) تفسيرا لرويات في ذاتها وان كان المناسب لمن فيه المطعمات (قوله ان  
لم يختلف اصلها) فيسده لاجل ان يكون مما لم يمت فيه وهو بيع الجنس بالجنس (قوله كزيت  
أو شيرج الخ) فيباع الزيت بالزيت مثلا لا متفاضلا وكذا الشيرج بالشيرج الخ (قوله  
والافهي اجناس) أي الا اذا اختلف اصلها فان اختلف اصلها فهي اجناس (قوله كدهن  
ورد ودهن بنفسج) أي فدهن الورد جنس ودهن البنفسج جنس آخر لان اصلهما مختلفان  
اصل دهن الورد هو الورد واصل دهن البنفسج هو البنفسج وهما مختلفان وقوله وان كان  
اصلهما ما الشيرج هذا فيمدان اصلهما واحد هو الشيرج وهو خلاف ما يشهد به قوله أولا  
والافهي اجناس فلعل الصواب ان يقول وان كان في اصلهما الشيرج هذا تقرير كلامه  
وبعد ذلك فكلام المحقق مخالف لما في ر ر وج والذي فيه ان دهن الورد ودهن البنفسج  
جنس واحد لان اصلهما الشيرج وقول بعض الشراح وهو الجلال الهلي يجوز بيع دهن  
البنفسج بدهن الورد متفاضلا المقيدان هما جنسان يحصل على دهنين مختلفين اصلهما كزيت  
طيب بالورد وشيرج طيب بالبنفسج قال ر ر وج وان لم يمد ذلك في غير الشيرج لكن قال الشيخ

ولأرجحة المصبي والمجنون  
 لأن كلامهم ليس أهلا  
 للنكاح بنفسه بخلاف  
 البصير والعبد فرجعتما  
 صحيحة من غير إذن الولي  
 والسيد وإن توقف ابتداء  
 نكاحهما على إذن الولي  
 والسيد (فإن انقضت عدتها)  
 أي الرجعية (حله) أي  
 زوجها (نكاحها بقدر جديد  
 وتكون معه) بعد العقد  
 (على ما بقي من الطلاق)  
 سواء اتصت بزوج غيره أم لا  
 (فإن طلقها) زوجها (ثلاثا)  
 إن كان حرا أو طلقته إن  
 كان عبدا قبل الدخول أو  
 بعده (لم تدخل له الأبد وجود  
 نفس شرائط) أحدها  
 (انقضاء عدتها منه) أي  
 المطلق (و) الثاني (تزوجها  
 بغيره) تزويجا صحيحا  
 (و) الثالث (دخوله) أي  
 الغير (بها وأصابتها) بأن يوطئ  
 منشفته أو قدورها من  
 مقطوعها بقبول المرأة  
 لا بدبرها بشرط الانتشار  
 في الذكروكون الموجب عن  
 إمكان جماعه لأطفالا  
 (و) الرابع (بينوثمانيه)  
 أي الغير (و) الخامس  
 (انقضاء عدتها منه)  
 (فصل) في أحكام الأيلاء  
 وهو لغة مصدر آل يولي  
 أيلاء إذا حلف وشرعا حلف  
 ببيع يصح طلاقه ليعتق من  
 وطء زوجته في قبائلها مطلقا

الشيخ سالت أهل الخبرة فقالوا العمل ذلك في الصدر الأول والأقاليم شاهد استخراج دهن الورد  
 مع غيره الشيرج كالزيت وكذلك البنفسج وحيث قد يصح بيع أحدهما بالآخر متفاضلا  
 لاختلاف الجنس عند اختلاف الأصل ثم إن في استخراج دهن الورد ونحوه صورتين الأولى  
 أن يطيب السهم بالورد أو بالبنفسج ثم بعد ذلك يخرج دهنه بحيث لا يجوز بيع أحدهما  
 بالآخر متفاضلا لأن أصله ما واحد وهو السهم الثانية أن يخرج دهن السهم أولا الذي هو  
 الشيرج ثم يطرح في ذلك الشيرج الورد أو البنفسج وحيث لا يجوز بيع أحدهما بالآخر لعدم  
 العلم بالمعاطلة بسبب اختلاف قنات أوراق أحد التين بالشيرج الذي صار دهن ورد أو دهن  
 بنفسج والعلم بالمعاطلة شرط في بيع متصدى الجنس والجنس فيهما واحد وهو الشيرج في هذه  
 الصورة كما قاله سم على حج (قوله عند تخلية) فيه أنه لا بد من الحرص عند البيع لأنه يشترط  
 المعاطلة حالة العقد كذا يقال في قوله عند قبضه كذا قيل لكن كتب البصري على قول المتبع  
 كما لا مانع أي مكابله بأن يذكر في العقد مكابله احترازا من الخراف وليس الغرض أنه  
 لا يبيعه إلا بعد الكيل أذهبه اليس شرط بل متى قال مكابله أو ما يدل على ذلك كالصاع كان  
 بقوله يعني صاع رطب بصاع قمر صاع البيع وبما في الشرط وهو التقابض في كلامه اه (قوله  
 كلف بقر أو جملوس) هما جنس واحد  
 (فصل في بيان أحكام السلم) (قوله الأثرية) أي في المسلم فيه ولا حاجة للاستثناء  
 لأن البيع إذا ورد على موصوف كذلك (قوله وليد كرا المصنف ولا غيره الخ) له صريحا  
 والفقوه هو والسلف لغة جمع في واحد فيه بيان معنى السلم لغة لكن بالأحالة على معنى السلف  
 على أن السوطي في حديثه على الجملة على المنهاج صرح بأن معناه الاستيصال والتقديم (قوله  
 والأفهم من البيع) أي أن لم نقل أنه بقضاء السلم فلا يصح إفراده لأنه حيث قد فرد من أفراد البيع  
 كيفية إفراده لأنواع مستقل حتى يفرد بمصل (قوله كما أشار إليه الشارح) أي بقوله بحيث  
 يتفق بالصفة الجمالية فيه (قوله والتبيل قبده بعضهم بالريش بوزن كرم) أي الذي فيه ريش  
 لاختلاف وسطه وطريقه دقة وغلظا وتعذ ضبطه أما التبيل قبل خرطه وعلل الريش فيه فيصح  
 السلم فيه لتيسر ضبطه ويهيم (قوله ما لم تصب في قالب) خرجت المصبوبة في قالب فيصح  
 السلم فيها (قوله في نحو الأسطال المربعة) أي أن اتحد معدنها واتحد رأسها فتكون للمصانع  
 حيث قد من مساواة الأجزاء بغيري (قوله أي نفسه) أي نفس المسلم فيه وكان هذا منه إشارة  
 إلى أن هذه الشروط معتبرة في نفس المسلم فيه بخلاف الشروط الآتية في قوله ثم لصحة السلم  
 الخ فأنها معتبرة في العقد أو في حريمه كالتقابض ولو كتب هذه القولة على قوله فباعتك كملت فيه  
 بأن يقول أي في المسلم فيه نفسه لكان أولى (قوله لأن الكلام في كون السلم فيه الخ) وإنما  
 هذا مناسب عند الكلام على ذكر الأوصاف بالنقل الآتي في قوله وهو أن يضمنه بهنذ كرجسه  
 الخ ثم إن هذا التصويب محقق على أن قول الشارح ولا يكون الخ معطوف على قول المقنن أن  
 يكون الخ وليس كذلك بل هو معطوف على قول الشارح يقتضي المدخول حيث فيكون هو أيضا  
 من المدخول الحقيقة فيصير المعنى بحيث لا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدى الخ حيث  
 لا يكون المذكور فعليا أن قلت بطله معطوف على مدخول حيث فيعلم أنه من جهة بيان معنى كلام  
 المصنف مع أن كلام المصنف لا يقيد قلت أدخل الشارح في معنى كلام المصنف للإشارة إلى





وهو لغة مأخوذ من الظهور وشرقاته الزوج زوجته غير الباتن باتني لم تكن حلاله (والظهاران يقول الرجل لزوجته انت على كظهر أي) ونحو الظهور دون البطان مثلا لان الظهور موضع الركوب والزوجة مراكوب الزوج (فاذا قال لها ذلك) أي انت صلي كظهر أي (ولم يتبعه بالطلاق صار عاتدا) من زوجته (ولم يمت) حيثئذ الكفارة وهي مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة عتق رقبة مؤمنة) مسلمة ولو بإسلام أحد أبويها (سبعة من العيوب المضرة بالعمل والكسب) اضرارها فان لم يجد المظاهر الرقبة (المذكورة بان يجر عنها حسا أو شرعا) فصيام شهرين متتابعين) وبغير الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما ويكون صومهما بنية الكفارة من الليل ولا يشترط نية تتابع في الأصح (فان لم يستطع) المظاهر صوم الشهرين أو لم يستطع تتابعهما (فاطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (كل مسكين) أو فقير (مد) من جنس الحبوب المخرج في ذكاة

يجب نية) لانه يجب ذكر بلد التوب ان اختلقه الغرض وقد يقال كون التبعين واجبا في بعض المواضع لا ينافي اشتراط عدمه في بعض المواضع اذا الشرط كما انه قد يكون عاما يكون خاصا (قوله ويلزم عليه التكرار) هو غير مسلم سواء أراد التكرار في كلام المصنف كما هو ظاهر أو في كلام البعض الذي هو الشيخ خط كما يعلم بمراجعتها وقد يقال انه مكرر مع قول المصنف الاتي وان يكون موجودا عند الاستحقاق في الغالب لانه يعلم منه انه لا يصح السلم في غير قرية صغيرة مثلا اذا قدر المسلم فيه لا يوجد عند الاستحقاق في الغالب وقد يدفع بان ما هنا لا يقتضي عا باقي وان اقضى ما يأتي عما هنا قد وقع ما هنا في مكره ومثل هذا لا يعد تكرر انما مل (قوله اللهم الا ان يقال) جواب عن الاعتراض الاول من الاعتراضات الثلاثة ولم يجب عن الاعتراضين الباقيين وقد علمت الجواب عنها فظهر ان من هذا ان كلاما من المسلمين صحيح (قوله أي الشيء الذي ذكرت) أي المعبر عنه بما في قوله فيما تكلمت فيه من شرط (قوله اصح) أي لانها هي المشهورة في الرواية عن المصنف بالتبعية للنسبة الثانية (قوله وأولى) أي لان ثم تقييد التراخي وهو المقصود هنا للإشارة الى تراخي مرتبة هذه الشروط عن مرتبة الشروط السابقة لان هذه معتبرة على صحة العقد مع وجودها فيه أو في حريمه كالتعاضد بخلاف تلك فانها معتبرة في المسلم فيه في نفسه ثم من جملة الشروط هنا ان يكون موجودا عند الاستحقاق في الغالب وهو معتبر في المسلم فيه في نفسه فكان الاولى للمصنف ذكر هذا الشرط مع الشروط السابقة الا ان يجب ان المراد من هذا الشرط ان لا يذكر في المقدمة ما يؤدي الى عزة الوجود (قوله والمراد من غالب الشروط الاتية الخ) لعل الصواب ان يقول والمراد من أول الشروط الاتية ان يذكر في العقد ما يستتبع من أول الشروط السابقة (قوله وهو مستدرك) أي لان ذلك معلوم من كون السلم نوعا من البيع فكل ما شرط في البيع يشترط هنا وانما المقصود هنا بيان الشروط الزائدة (قوله بما صر) أي بلفظ يعرفها العاقدان وعدلان (قوله مع ذكر الجنس والنوع) اشار الى ان بعد معنى مع اذ لا يشترط الترتيب المستفاد من البعد (قوله ولو قال ان يذكر الخ) أي الى آخر ما تقدم له بان يقول ان يذكر في العقد الالتفات الدالة على الصفات الاتية بلفظ يعرفها العاقدان وعدلان مع ذكر الجنس والنوع وقوله لكان أولى أي من وجود ثلاثة الاول انه لم ينبه على ان ما ذكر في العقد الثاني انه لم ينبه على ان ما ذكر يكون بلفظ يعرفها العاقدان وعدلان الثالث ان بعد تشييد الترتيب وليس مرادنا (قوله ويعقد قول الرقيق في استلامه) أي وان كان كافرا أي لانه لا يعلم الاثمة كما صرح به في الامداد (قوله ان كان بالغ المسلم) أي عاقلا ولو قاسا خلافا للخ (قوله والاقول سيده المسلم) أي البالغ العاقل (قوله ان ولد في الاسلام) أي ان ولد الرقيق في الاسلام وهذا ليس قيد بل المدار على ان يعلم السيد يعرف سنه بأي طريق كان لا خصوص الولادة في الاسلام كافي حل على المنهج (قوله والاقول التماسين) أي ولو واحد فان لم يخبروا بشئ وقف الامر الى الاصطلاح على شئ كما قاله ع ش على مديحيري (قوله خلافا للنفية) أي القائلين بعدم العصمة مطلقا (قوله وقد يقال الثاني عن التسليم كعكسه) الذي في الصغرى ان الدقة بالذات وصف التزوي بالارام وصف التسليم وقد تطلق على الاول كعكسه اه وهو ظاهر (قوله اللهم الا ان يقال ذكره لاجل الانواع بعده وهي قوله كبر الخ) وفيه ان هذه الانواع تأتي ذكرها

التطهر وحاشا لغيره من

غالب قوت به المكفر كونه  
وشعير لا دقيق وسويق  
واذا هجر المكفر عن الخصال  
الثلاث استقرت الكفارة  
في نفسه فاذا قدر بعد ذلك  
على نفسه تطهرا ولو قد  
على بعضها كد طعام أو  
بعض مداخره (ولا يصل  
للمظا هرطوها) أي  
زوجته التي ظاهرها (حق  
يكفر) بالكفارة المذكورة  
(فصل) في استحكام  
القذف واللعان وهو  
لغة مصدر مأخوذ من  
اللعن أي بالعدو شرعا  
كلمات مخصوصة جعلت  
هبة للمطر إلى قذف من  
لطم ثراشه والحق العارية  
(واذا رمى) أي قذف  
(الرجل زوجته بالزنا فله  
حد القذف) وسياق أنه  
عانون جلدة (الان يقيم)  
الرجل القاذف (الينة)  
يرثا المذنوبة (أو يلعن)  
الزوجة المذنوبة وفي بعض  
النسخ أو يلعن أي يلعن  
الحاكم أو من في حكمه  
كالحكم (فيقول عند  
الحاكم في الجامع على المنبر  
في جماعة من الناس) أقامهم  
أربعة (أشهد بالله أنني  
لمن الصادقين معا رمت به  
نذحي) القاذبة (فلا تة من  
الزنا) وإن كانت حاضرة  
أشار لها بقوله زوجتي هذه

من غير هذا التفسير فالأولى الجواب عنه بأنه انما فسر باللازم لانه هو فاعخذ كذا القدر وغيره  
تأمل (قوله ولا يجمع بين الكيل والوزن) الأولى ولا يجمع بين الصن والوزن (قوله ولا يجوز  
تعيين مكيل) أي ميكال ومثله الميزان والذراع أي ويؤيد السلم بذلك (قوله الا ان عرفه غيره)  
ومع ذلك يفتو تعيينه كإثر الشروط التي لا غرض فيها (قوله المانع من الشرط) أي لادم صحة  
الحل (قوله أو لا قاة) هو بعيد (قوله لا تاجله لانه قد تقدم) أي تقدم انه لا يشترط لصحة السلم  
حالا ومؤجلا (قوله هو بالنظر المصد) على هذا يصح الحل اذا التقدير والثالث من الشروط ذكر  
وقت محله ان كان السلم موجلا فكلما في السابق محمول على غير هذا الضبط (قوله المبني  
لفاعل) أي والمفعول وكل هذا اذا لم تعلم الرواية (قوله أو بعد لان) أي فاحدا الامرين كاف  
هنا بخلاف ما تقدم في ذكر صفات المسلم فيه (قوله ولو من الكفار) عبارة غلط وصح التاقيت  
بالتعريف وهو زول الشخص برج الميزان وبعيد الكفار ان عرفه المسلمون ولو عدلين منهم أو  
المتعاقدان اه فان اختص الكفار بمرقته فلا لعدم اعتقاد قولهم ثم ان كانوا احدا كثيرا  
يمنع قواطعهم على الكذب باز كما قاله ابن الصباغ حصول العلم بقولهم اه مديحى (قوله  
وانما الشرط ذكر الاجل) فيه نظر ان ذكر الاجل ليس بشرط لصحة حالا ومؤجلا وانما الشرط ان  
يكون الاجل معلوما ومعنى قول المصنف وان كان مؤجلا الخ ان السلم ان كان مؤجلا وجب ان  
يذكر اجله معلوما كما يؤخذ من كلام الشارح في بيان المقهور وعلم الاجل يحصل بالصورتين  
التي ذكرهما المحقق فالحق مع المصنف (قوله ليس واحد من هذين على ما ذكره المصنف)  
فيه انه من قبيل الاول وهو ذكر الاجل بذاته (قوله أي يوجب على الظن وجود المسلم فيه الخ)  
أي بلامشقة فلا بد من ملاحظة هذا حق يصح قوله يخرج به مال وطن الخ تأمل (قوله وسواء  
السلم الحال والمزحل) هذا التعميم راجع لقول الشارح ان كان الموضع لا يصلح واماقوله ا يصلح  
الخ فلا بد من تقييد بالمزحل لان الصور التي يجب فيها البيان خمسة والذي لا يجب فيه البيان  
ثلاثة كما لا يخفى (قوله فذكره هنا تكرار) أي لانه من ان كل شرط في البيع بشرط هنا وان لم  
يذكر المصنف شروط الثمن فيما تقدم (قوله اللهم الا ان يخال الخ) هذا الجواب بعيد (قوله  
المقابلة) الأولى التفاعل وكذا يخال فيما بعد (قوله مع ان هذا تكرار مع ما مر) لا وجه له  
(قوله مدعى الصحة) أي سواء كان المسلم او المسلم اليه وكذا تقدم بيته (قوله ثم ان قبضه  
المسلم الخ) استدلال بصورتين لكن لا بد في الصورة الأولى ان يكون قبض المسلم اليه من الحال  
عليه بعد اذن المسلم للمسلم اليه في القبض اذا ناجديا غير الاذن الذي في ضمن الحوالة لقاده  
بفسادها كما في شرح المنهج وغيره (قوله فالمسلم الامتناع الخ) أي وان كان للموذي غرض  
صحيح لتضرره بحيث اه شرح المنهج (قوله اخذه الحاكم عنه) ونظيره وجوبه عليه عند الطلب  
ويبر المدين وحيث اخذه الحاكم فهو امانة عنده كأموال الغائبين اه شرح م وقيل (قوله  
اجبر على القبول) أي فقط وقوله مطلقا أي سواء كان له غرض في الامتناع أولا ومحل اجباره  
على القبول فقط اذا لم يكن للموذي غرض اصلا بان لم يلاحظ شيأ أو كان له غرض غير البرائة  
كمن رهن وضمان بخلاف ما اذا كان غرضه البرائة فانه يجبر المسلم على القبول والبراء كما ذكره  
الحنفى بقوله وعليه وعلى البراء الخ والفرق بين هذا وما قبله انه لم تكن البرائة في الشق الأول



بذلك الجين لو كانت أمة  
واستراها وفي المطولات  
زيادة على هذه النسخة منها  
عقود حصانها في حق  
الزوج ان لم تلاءم حتى  
لو قد نفها بعد ذلك بزنا لا يحد  
(ويستقط الحضانة بان  
تلتزم) أي تلاءم الزوج  
بعد تمام لثامه (فتقول)  
في لثامها ان كانت الملاءم  
جائز (انهم يدعون ان فلانا  
هنا لمن الكاذبين فيما  
دعاه من الزنا) وتكرر  
الملاءمة هذا الكلام  
(أربع مرات وتقول في  
المرحلة الخامسة) من لثامها  
(بعد ان يظنها الحاكم) او  
الحكم بقضيه لثامها  
مذاب القضي لا تخرجه  
اشد من مذاب البني (وعلى  
غضب الله ان حكام من  
الصادقين) فيأمره ان يمين  
الزنا وما ذكر من القول  
الذي كور محله في الناطق  
اما الاخر من فلا من باشارة  
مفهمة ولو ابدل في كلمات  
اللعان لفظ الشهادة باللفظ  
كقول الملا عن اختلف بالله  
اولفظ الغضب بالعين أو  
عكسه كقولها العنة الله  
وقوله غضب الله علي أو  
ذكر كل من الغضب واللعن  
قبل تمام الشهادات الأربع  
لم يصح في الجميع  
(فصل في احكام العدة  
وانواع العدة وهي لغة

كثفت على الدار مثلا وهذا استدراك على المطوق فهو استثناء منه فان المقتعة يصح بيعها  
ولا يجوز رهنها وهذا اظهر في المؤنة اما المؤنة فلا يصح بيعها بل المقتعة عليها يكون اجابة  
لايضا الا ان يقال ان هذا مبني على ما تقدم للمعنى من تسمية ما ذكره من قولها ابتداء  
لما اراد به الرهن الجلي وهو ما كان بصيغة فيخرج به الشرعي كالومات وعليه دين فانه يتعلق  
بتركه كلها ومن المتافع (قوله ولا الدين عن هو عليه) اي وان صح بيعه (قوله لما في بيعه من  
القرار) الا وليا لدهنه من القرار (قوله يمكن بيعها لاول الدين) عبارة المتع لم يعلم الحلول  
قبلها قال في شرحه وما تقرر معل ان تبصره بما ذكره من تبصره بصيغة يمكن بيعها لاول  
الدين لاقتضاء تبصره العدة في حوزة العلم بالعدلة واستحقاق المقتعة والتأخر ا فيرد على  
الحشي هنا ما اروده على المتاجر سواء (قوله ولا الارض المزروعة) أي فانه يجوز بيعها  
اذا رآها المشتري من خلال الزرع ولا يجوز رهنها لانه رهن لارض قبل تربيغ الارض من  
الزرع فيحصل النزاع لا الى غاية والمقتدة انه لا فرق بين البيع والرهن فان دورت من خلال  
الزرع صح بيعها ورهنها وان لم تر من خلال الزرع لم يصح بيعها ولا رهنها (قوله وكذا الاستقرار)  
اي بناء على ان المراد منه الزرع او الايلولة الى الزرع بخلاف ما جرى عليه الشرح من ان المراد  
به الامن من السقوط كما سيأتي بيانه (قوله فان اراد الرهن الشرعي بطل الوقت الخ) هذا  
مخالف لما في مدوحي وعبارة مد قال السبكي ان رهن الرهن الشرعي فباطل او اللغوي واراد  
ان يصح كون المرهون تذكرة صح وان جهل مراده احتمل بطلان الشرط جلا على الشرعي فلا  
يجوز ارجاعه برهن لمعذره ولا بغيره لخالفته لشرط أو لتصاد الاستثناء فكأنه قال لا يخرج  
مطلقا وشرط هذا صحيح لان شرط وجه مظنة ضياعه واحتمل صحته جلا على اللغوي وهو الاقرب  
لصحة الكلام ا واحترض الركني ترجيح بان الاحكام الشرعية لا تتبع اللغة وكيف يصح  
بالصحة مع امتناع جبهه شرعا فلا فائدة لها واجيب عنه بانها انما عمل بشرط مع ذلك لانه لم ير من  
بالانتفاع به الا باعطاء الاخذ وثيقة تبعه على اعادته ونذ كره حتى لا يفسد وان كان ثقة لانه مع  
ذلك قد ينشأ في رده كما هو مشاهد وتبعث الناظر على طلبه لانه يشق عليه مراعاتها واذا قلنا  
بهذا فالشرط بلوغها ثمة لو امكن بيعه على ما يجب الخ لا يمتنع على ذلك الاحتقذ واحتمل ان جعل  
اعتبار شرط عدم ارجاعه وان القينا شرط الرهن ما لم يتعسر الانتفاع به في ذلك المثل والاجاز  
اخر اجه اخفقوا بطلان الشرط جلا على الشرعي دليل على ان الباطل عند ارادة المعنى الشرعي  
انما هو الشرط لا الوقت كما قال الحشي وفي البصري ان المعتمد صحة الوقت مطلقا لصحة الشرعي  
او اللغوي لكن مع الفاء الشرط فقط وقال سم على ج المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقا  
ولا يورل على كلام السبكي (قوله الا ان تعذرا الانتفاع به) اي بان لم يوجد من يرهن لعدم القدرة  
على ذلك (قوله كما مر) اي في قوله وكذا الاستقرار فان المراد به الزرع كما تقدم (قوله في زمن  
خيار المشتري فقط) فان البائع لا يملك الثمن حيث كان هناك خيار الاحتقذ (قوله لانه ان اراد  
الخ) فيه نظير لما مراد الشارح بدين السلم المسلم فيه والمراد من المبيع في مئة خيار المشتري فقط  
وكل منهما غير مستقر اي غير مأمون من سقوطه لان الشارح فهم ان المراد بالاستقرار الامن من  
السقوط ويقتد فالاستقرار صحيح وهذا اصل في نفسه صحيح الا أنه ضعيف (قوله او من نحو

جلاس من اعتيد وضوحا  
 تر يص المروعة طعة يعرف  
 فيها برابعة وجهها باقره  
 أو اظهر أبو وضع جعل  
 والمعتدة على ضربين  
 متوفى منها (زوجهها) وغير  
 متوفى منها فالتوفى منها  
 زوجها (ان كانت) حرة  
 (حاملها فمدها) عن وفاة  
 زوجها (بوضع الحمل) كله  
 حتى تاتي بواحد من امكان  
 نسبة الحمل للميت ولو  
 احتمل الاكتفى ببيان فلو مات  
 مبي لا يولد منه عن حمل  
 فعدتها بالاشهر لا بوضع  
 الحمل (وان كانت حائلا  
 فعدتها أربعة أشهر وعشر)  
 من الأيام بليالها وتعتبر  
 الأشهر بالأهلة ما أمكن  
 ويكفي المنكر ثلاثين يوما  
 (وغير المتوفى منها)  
 زوجها (ان كانت حاملة  
 فعدتها بوضع الحمل)  
 المتوفى بالصلحية العدة  
 (ان كانت حائلا وهي من  
 ذوات) إلى صولح  
 (الحيض فعدتها ثلاثة  
 أشهر وهي الاطهار) وان  
 طلق طاهرا بان بقي من  
 زمن طهرها بقية بعد  
 طهرها انقضت عدتها  
 بالظن في حصة ثلاثة أو  
 طلق ما نشأ أو قسه  
 انقضت عدتها بالظن في  
 حصة أربعة وما بقي من  
 حيضها الا بحسب قرأ (وان

أيه لا من واه) والفرق ان للاب شبهة الاعراف بخلاف الوالد (قوله وان طالت) أي  
 المدة ثلاثة أيام فقط لقوله فان ايس ليس يتبدل مثلهما للوزايت على ثلاثة أيام كافي طسية المنهج  
 عن الاستاذ الحقن (قوله ويقوم له مقامه) هذا ظاهر في الموت واما في الجنون فيقوم بولي  
 مقامه (قوله لا يجله) أي الرهن (قوله فان لم تكن بطل الرهن) أي ان لم توجد الإشارة بطل  
 الرهن عبارة مر ولو فرض الرهن قبل الاذن في القبض واذن بالاشارة لمهمة فبضه المرتين  
 والالم قبضه أو بعد الاذن وقبل القبض لم يطل اذنه (قوله ويقوم مقامه في القبض والاقباض  
 اذ لم تكن له اشارة منه من شرط امره كالمقتضى (قوله واما الموت ونحوه) أي كالجنون  
 وما بعده ولو قال واما الموت وما بعده الخ لكان اظهر واما ما ذكر قبل الموت فمما لا يضر ايضا  
 وهو ما عدا الاجبال والاعتاق اذا كان من مواسر اماهما فيضران غير نخذان كما سيأتي في المتن  
 (قوله والله اقد) سواء كان راعيا او متهنئا (قوله فلا يصح انما يقصد الرهن) أي اناية المرتين  
 عبد الرهن في القبض (قوله غير المكاتب) أي لان المكاتب مستقل (قوله أو يجل قبل  
 انقضاء مدتها) فان كان يجل بعد الانقضاء أو معه فلا يضر عقد الاجارة والاعارة فيصعدان فان  
 فرض حينئذ وحل الدين قبل الانقضاء لموت الرهن مثلا مقرت العدة على المعتد (قوله  
 (قوله ويمنع عليه الوطء) أي ان كان معسرا (قوله وان كان) أي الجاني هو الرهن (قوله  
 والا) أي بان كان معسرا (قوله فان انقضى الرهن) أي بغير بيع اللامة أو به وادت إلى الرهن  
 بعد شرح المنهج (قوله والولد) هذا عام في اليسار والاعسار (قوله ولا قيمة عليه) أي كما  
 لا حد ولا مهر فمفرم أرض البكارة لأنه في مقابلة الجزء المذهب ويكون رهنه كافي شرح المنهج  
 (قوله والاعتياض) أي في غير ما يمنع الاعتياض عنه امانته كالمسلم فلا (قوله  
 فان تعدد الرهون) سواء وان تعدد الرهون لان ذلك غاية فيعاقبه (قوله ان انقضت الصفقة  
 الخ) الأولى ان يقول ان انقضت الصفقة بان انقضاء الرهن والمرتين والدين (قوله او تعدد  
 المستحق) أي المستحق للرهن ومنسل ذلك ما لو تعدد المستحق للدين دواما كالومات المرتين من  
 ونة زادي الرهن حصة احد الورثة فلا يتقشش من الرهن (قوله فلا يتقشش من الرهن)  
 أي كالايجتنس أحدهم بما أخذ اذامات المرتين عن ونة ومثلهم المعروف عليهم وسادة العبد  
 المكاتب بخلاف المشتركين في الوظيفة لما يأخذ أحدهم حصص به وان حرم على الناظر اعطاء  
 بعضهم من غير رضا الباقي (قوله ان لم اذا حال على المدين بعض الورثة حصته وقبضه  
 المحتال فانه يفوز به ولا يشارك فيه بقية الورثة ولا يجزى ذلك في حصة الوارثين وما بعد ما له  
 حاشية المنهج

(فصل في جبر البقية المعلن) (قوله لكان أولى) من جهة انه يوهم أو لان الحق اقتصر على  
 ذلك وليس كذلك ومن جهة أنه أخصر (قوله فأجاب بانه ان علم الرشد الخ) وبعبارة البصري  
 فأجاب بان الأصل فمن علم الجبر عليه بعد ما وضع استصحابه حتى يقبل على الظن رشدا فلا اختيار  
 وأما من جهل به فعقود محصية بكن علم رشده (قوله من حوى فيكون من جهل حاله الأصل فيه  
 الرشد) (قوله أو على وليه) عطف قوله عليه وقوله بذلك أي يطلب المقر أو يطلبه هو أي الولي  
 (قوله أو بغير طلب في المجهور عليهم) أي في المقر أو المجهور عليهم بان حصة ان من له الدين مينا



كأنك (الملك المحمود) (مقدمة)

او كبرت ثم قصص أصلا ولم يطلع  
من الناس او كانت متبعة  
(او آيسة فعندتها ثلاثة  
اشهر) فلا يسهل ان انطبق  
طلاقها على اول الشهر فان  
طلعت في اثنائها شهر فبعدة  
هلالان ويكمل المنكر  
ثلاثين يوما من الشهر  
الرابع فان حاضت المدة  
في الشهر وجب عليها العدة  
بالاقراء او بعد انتقائه  
الاشهر لم تجب الاقراء  
(والطقة قبل الدخول  
بها لعدة عليها) سواء مباشرها  
الزوج فيعادون الفرج  
ام لا (عدة الامة) الحامل  
اذا طلقت طلاقا ربيعا  
او ثانيا (الحمل) أي بوضعه  
بشرط نسبه الى صاحب  
العدة وقوله (عدة الحرة)  
الحامل أي في جميع ما سبق  
(وبالاقراء ان تعد بقرآن)  
والمبعدة والمكاتبه وام  
الولد كالأمة (وبالشهود عن  
الوفاة ان تعد بشهرين وخمسين  
ليال وعن الطلاق ان تعد  
بشهر ونصف) على النصف  
وفي قول شهر ان وكلام  
الفرزاني يقتضي ثلثي  
واما النصف فجعله اولى  
حيث قال (فان احتسنت  
بشهرين كان اولى) وفي  
قول عدتها ثلاثة اشهر وهو  
الايسر كما قال الشافعي

أوجعوا مشلا وظاهر كلام المحقق ان الحالك يجب عليه الجهر بلا طلب في صورتين الاولى اذا  
كان الفرماء مجبورا عليهم ولا ولي لهم والثانية اذا كان الفرماء بين ولا ولي لهم أيضا وفيه نظر  
من وجهين الاول انه لا حاجة لتقييد الصور في الاول بعدم الولي بل مثل ذلك اذا كان لهم  
ولي ولم يطلب الثاني انه لا يجردين للفلق الرشيد الا في صورة ذكرها حج على ميل الاحتمال  
وبارته مع مقتضى الحاجة ولا يجر عليه بغير طلب من الفرماء لانه لم يطلبهم وهم أصحاب نظر لم يترك  
ولي المجبور السؤال فلهذا كما وجوب نظر المصلحة المحسورة ولا يجردين فاقاب رشيد بلا طلب كما  
لا يجردين في دينه ثم ان كان في مقتضى ما وعرضه على الحالك لم يجره ان كان أمينا والجرم كما هو  
ظاهري ويؤخذ من لزوم قبضه انه يجر عليه حتى يقبضه لثلاثة اشهر قبل تبصر القبض منه ومقتضى  
بذلك انه حال طلب ومن تركه ولي المجبور السؤال ما اذا لم يكن له ولي اه وقيد بم الوجوب فلا من  
م ر فيما لو تركه الولي بما اذا ظهر منه تقصير في عدم الطلب والاجاز (قوله الذي تبصر الادامته)  
راجع لكل من العيق والدين وذلك بان تكون العيق حاضرة غير موهنة والدين على فقر مومر  
اوبه بينة وهو حاضر اه حل (قوله وأجرة المنافع) أي التي تمكن من تصيل أجرها لاجلها كما في م ر  
ويجب ان مثلها الوطائير والجامكية التي اعتد النزول عنها يعوض من قبض العوض الذي يرغب  
بجمله في اعادة قروضه لانه المرحوم فان زاد دينه على مجموع ذلك جهر عليه والا فلا اه ع من على م ر  
(قوله التي يملكها) أي بوقف أو وصية (قوله فلا جهر بالمنافع) فصد بذلك بان المهر زانته هذا  
محتز الذين على ما فهمه لكن ما يرى عليه من عدم الجهر بضعف وجارته في شرحه ودخل  
في قول المصنف الذين المنافع وهو مذهب في غير لاجلها اه وكذا اصرح محقق المنهج بالجهر بالمنافع  
وان المراد بقول المتضمن عليه دين آدمي ما يشغل المنافع (قوله كازكاة) قال سم لوزمت الزكاة  
المنفعة والمقصود المستحقون فلا يبعد الجهر حيث (قوله تقييد الرقة بالموت) لعل العبارة مقبولة  
كما يدل على ذلك قوله في الجواب قلنا لا يترتب على التقييد بالرد (قوله فيما لو تصرف بعد  
الردة) عبارة شبيهة ع من فيما لو تصرف فالحالك بعد الرد بما دام اه الخ (قوله ويصدق بالتمسك  
بدينه) ومثله كل مدين (قوله فعلى اقباء المسلمين) أي بديون المال لا مقدم عليهم (قوله  
وزاد في الشئ المحسوس) أي ان وقع القسم فيه او دخل الشئ وقت الجهر م ر (قوله عصى  
بسيه) أي وان صرفه في طاعة كما مر جوابه (قوله ما ياتي في قسم الصدقات) أي يتيقن به  
نسخة واحدة الا ان يكون مدر ما يتيقن به أخرى للمراجعة والاولى ان يقول ما مر قبل ما ياتي  
(قوله اشترى له) حتى كتب القصة عند علمه موقوف فيقتضي به على ما اعتد بالشروري وان نظر  
فيه بعضهم ومثل القصة غيره كالصوى والعروضي كما يدل عليه تغييرهم بالعالم دون القصة وان لم  
يصر حوايلك (قوله مناه وهب الخ) فيه ان الكلام في الوصية لاني الهبة الا ان يخلل انه أشار  
بذلك الى انه لا فرق (قوله والحق في جهره) أي المكاتب (قوله أيضا) أي كما ان الصبي مملوك  
العبارة (قوله الاحتطاب ونحوه) أي كالا صطبا دوا الاحتشاش (قوله الاستيلاء ونحوه) أي  
كتبت الصريم بارضاع الجنوة صغير اليمين الخ الطولين خمس رضاء متفرقات وكتبت زكاة  
المسوري (قوله على ما سبق) أي وما ياتي (قوله والقرآن لكل بحسب الخ) معطوف على قوله عبارة  
أي فلا ينافي صحة اقرار كل وفي قوله كل نظر ظاهر فان الصبي والجنون لا يصح اقرارهما بموجب

وعليه جع من الاصحاب  
 (فصل) في أنواع المقتدة  
 وأحكامها (ويجب المقتدة  
 الرجعية السكتى) فيمكن  
 فراقها أن لا قبلها (والنقطة)  
 والنكسة إلا بالنزعة قبل  
 طلاقها أولى أثناء طلاقها  
 ويجب لها النقطة يجب لها  
 بقية المأون الآلة التتليف  
 (ويجب للبائن السكتى دون  
 النقطة إلا أن تحسكون  
 لحلا) يجب النقطة لها  
 بسبب الحمل على الصحيح  
 وقيل إن النقطة للعمل  
 (ويجب على المتوفى عنها  
 زوجها الاحداد وهو) لغة  
 ما خول من الحد وهو المتع  
 وهو شرعا (الامتناع من  
 الزينة) بترك ليس مصبورغ  
 بقصد زينة كتوب  
 أصغر أو أحر ويباح غير  
 المصبورغ من قطن وصوف  
 وكان وازيسم ومصبورغ  
 لا يقتصر زينة (و) الامتناع  
 من (الطيب) أى من  
 استعماله في بدن أو ثوب  
 أو طعام أو كل غير محرم أما  
 المحرم كالأكل كمال بالاعتد  
 الذى لا يطيب فيه فمطرام  
 اللحية كرمه في شخص  
 فيه العلة وضع ذلك  
 فتعلمه ليلاً ونهاراً  
 نهاراً إلا أن دعت ضرورة  
 لاستعمالها وللمرأة  
 أن تفتعل على غير وجهها من

المقربة ثم ذلك ظاهر في اقرار السبقه (قوله والعقود) أى غير المتعلقة بالاموال والأفلام  
 لا لحاقها بالاموال (قوله مذ كونه في المطولات) أى كطلاقه وخلعه وإيلائه ولعانه وغير ذلك  
 (قوله والحبل في الاتق) الذى ذكره أن الحبل إمارة فيحكم يلوغها قبل الوضع بسنة أشهر  
 ونفى كافي شرح المنهج (قوله من أحد الزوجين) بخلافه ما لو وجد أحدهما من الزوجين جميعاً  
 ففقه تفصيل فان كان ذلك لاحدهما الامتناع حكم يلوغها وان كان الحيض فلا كما أفاده الرشيدى  
 خلافاً لما وقع في حاشية المنهج (قوله فيصع اقراره الخ) محترز قوله ابتداء قوله بعين أى مطلقاً  
 ابتداءه لما قبل الجراؤ لم يبعده كافي المنهج وغيره وقوله أو دين أى غير دين الجناية لأنه لا يتقيد  
 بما قبل الجراؤ بل يقبل الاقرار به مطلقاً كافي المنهج وغيره والاقرار بالدين والمقربة زائد على  
 محترز القيد الذى كورين أى أنه يخرج يكون الكلام في الايمان وقوله ويصع تدبيره الخ محترز  
 قوله في الحياة وقوله وهو مما أى كالمقربة المعلقة بصفة توجد بعد الموت وقوله ورد به يجب الخ  
 محترز قوله ابتداء أيضاً فقد فصل بين محترزات الثاني محترزات غيره هذا تقرير كلامه والذى  
 في كلام غيره أن القيود لتصرف الذى لا يصح من المقتل سنة كون التصرف مالياً وكونه متعلقاً  
 بالعين وكونه متعلقاً على الغرماء وكونه إنشاء وكونه في الحياة وكونه ابتداء يخرج بالاول نحو  
 الطلاق والثاني نحو السلم والثالث ملكه من يفتق عليه هبة أو اربث أو صداق كان كان  
 المقتل امرأته جعل من يفتق عليها صداقها أو وصية واجازة لمقتله مورثه وأعراضه عن  
 نصيبه من الغنية قبل اختيارها لثقت وأعارته لمعين من اعيان ماله لأنه ليس في ذلك تقويت  
 وبالأربع الاقرار على التفصيل وبالتامس التدبير والوصية وهما بالسداد من رده بالعيب لما  
 اشتراط قبل الجراؤ وكانت النقطة في الرد هذا حاصل ما ذكره وهو مخالف لصنيع المنصبي  
 (فصل) في الصلح (قوله فيصكون بها) كأن أدى شخص على آخر داراً وأقر له بها فقال  
 ما لملكنا على الفسكة قال بفسكتها بالق (قوله واجارة) كأن أدى عليه داراً فأقر له بها  
 فقال ما لملكنا على خدمة عبدك لى شهر فسكة قال له استأجرت عبدك بالنار شهر أو  
 ما لملكنا سكاها سنة على خدمة دراهم فسكة قال له اجرتكها بخمسة دراهم (قوله وقرضا) كأن  
 أدى عليه قدر من الدراهم وأقر له بها فقال ما لملكنا على ان تكون عندنا من مال  
 قراض والريح ينشأ (قوله وهبة) كأن أدى عليه داراً وأقر له بها فقال ما لملكنا على نصفها فهذا  
 هبة منه النصف (قوله وأبراء) كأن أدى عليه ديناً وأقر له به فسلطه منه على نفسه فهو أبراء  
 من النصف (قوله وفيها) أى كالجعالة كان صالحه منها على رده (قوله وهو رخصة الخ) عبارة  
 عبارة بعض حواشي المنهج وبضه في ع ش على مرد وهو رخصة لأنها الحكم المتغير إليه السهل  
 لعدم قيام السبب بالحكم الاصلى ولا يشترط تسجيها رخصة التغير بالفعل بل يكفي في ذلك وجود  
 الحكم على خلاف الاصل وهل الصلح اصل أو فرع عن البيع مثلاً وجهان وينبى على ذلك إذا  
 صالح على العين أو على بعضها فان قلنا أصل صح ذلك وان قلنا فرع عن البيع لم يصح اه وقوله  
 وهو رخصة أى على المعقد كافي ع ش على مرد (قوله أصل حراماً) كأن صالح على نحو غيره وقوله  
 أو حرم حلالاً كأن صالح على ان لا يصرف في المصالح عليه كافي شرح مرد والمراد أنه محلل ومحرم  
 بحسب الظاهر والافاضل والتجريم باق على ما هو عليه (قوله أى النابتة في الزمة) الاولى

قريب لها واجنبي ثلاثة  
ايام قاتل وتصرم الزينة  
عليها ان قصبت ذلك فان  
زادت عليها بلا قصد لم يصرم  
(و) يجب (على المتوفى عنها  
زوجها والمبتوتة ملازمة  
البيت) اي وهو المسكن  
الذي كانت فيه عند القرعة  
ان لا يجرها وليس لزواج  
ولا غيره ان اخرجها من  
مسكن فرأها ولا لها  
خروج منه وان رضى  
زوجها (الاجابة) فيصور  
لها الخروج كأن تخرج  
في النهار لشر الطعام وكان  
ويبيع غزل او قطن ونحو  
ذلك ويصور لها الخروج  
ليلا الى دار جارتها الغزل  
وحدث ونحوهما بشرط  
ان ترجع وتبيت في بيتها  
ويصور لها الخروج ايضا  
اذا كانت على نفسها او  
ولدها وغير ذلك مما هو  
مذكور في المطولات

• (فصل) في احكام  
الاستبراء • وهو ان يطلب  
البراءة وشرعا ترص المرأة  
مدتيه بحدوث الملك  
فيها وزوالها عنها تعيذا او  
لنراة رجها من الحمل  
والاستبراء يجب بشيئين  
احدهما زوال القرائن  
وصيأتي في قول المتن واذا  
ماتت بعد ام الولد الى آخره  
والسبب الثاني حدوث  
الملك وذكره المصنف

حذقه تكون الاموال شاملة لعين والدين لان كلام المصنف الا ان فيما يجرى فيه الصلح اعم من  
ان يكون صلح سليطة او معاوضة (قوله وانما قال ذلك الخ) الاظهر ان مقصود الشارح ان ذلك  
ظاهر لا يحتاج الى ذكر مثاله بخلاف ما يخفى الى الاموال فانه يحتاج لذلك فلذلك مثله (قوله  
موايه عنه) اي ليكون موافقا للقال وفيه ان مخالفة الغالب لا تعد خطا (قوله ونحوهما) اي  
كل وضع والعقود (قوله مع لفظ الصلح) قبل ذلك ليكون من هذا الباب والاختصاص الابرار  
لا توقف على لفظ الصلح والحاصل انه اذا كان بلفظ الابرار انقطع ونحوه لا يشترط سبق خصومة  
ولا قبول وان كان بلفظ الصلح وحده اشترط القبول وسبق الخصومة وان كان بلفظ الابرار ونحوه  
مع لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة ولا يشترط القبول هذا هو المعتمد (قوله مع شموله لبعض  
العين) اي مع شمول البعض في كلام المصنف لبعض العين اي وشمول الحق ايضا للعين (قوله  
بجليل مثاله) وهو قوله اذا جاز من الشهر الخ فالضمير في مثاله راجع للشارح وفيه ان هذا المثال  
الذي ذكره الشارح من قبيل التطبيق حقيقة وان كان المعلق عليه محيى موقت وليس وقتا أصلا  
والخاصة التاقيت ان يقول ما نحن في شهر املا على ان التاقيت ليس باطلا دائما لان من صور  
الصلح الاجارة والتاقيت فيها صحيح (قوله هو شامل للصلح من غير الخ) كان الاولى كتابة هذا على  
قوله والمعاوضة عدوله الخ (قوله وكذا لو صالحه الخ) اي هو شامل لما كان الاوضح من ذلك  
ان يقول وخلص من الدار على ذهاب الخ (قوله وتصره على ذلك ليس في محله) رد على بعض  
الشارح او المواتي اي ان كلام المصنف شامل لما ذكره وتصره لا مقصور عليه اي على ما ذكر  
خلافا لمن قصر كلام المصنف على ذلك وليس مقصود ما رد على شارحنا كما لا يخفى (قوله ولا  
يتاقيه ما ذكره المصنف) اي لا يتاقي التمول لما ذكره وتصره كالصلح على عين موصوفة في الذمة  
ووجه المناقاة التوجه ان قوله ويجري عليه حكم البيع لا يشمل الصلح على الموصوف في الذمة  
سواء كان بلفظ السلم ام لا ولا يشمل الصلح على الرويات لان البيع المتعلق بذلك لا يجرى بها على  
الاطلاق بل لا يطلق عليه بيع الا مفيدا كان يقال بيع ثوب موصوف في الذمة او بيع الرويات  
ووجه عدم المناقاة ان السلم ان البيع المطلق لا يطلق على ذلك بل يقال بيع على الاطلاق كما  
اشاره المحقق بقوله فهو بيع ايضا اي يطلق عليه بيع على الاطلاق (قوله يشمل ما لو صالحه  
الخ) فترجع على قوله ليس في محله (قوله وان صالحه منها على منفعة عبدا الخ) هذه اشارة الى  
صور أخرى زيادة على ما يستفاد من المتن اذ هذه الامور لا تسمى بيعا (قوله وان صالحه من دين  
على عين) اعلم ان المصالح عنه ما هي اودين وكذلك المصالح عليه فان كان المصالح عنه عينا  
ووافق مع المصالح عليه في ملك الربا وجب قبض العوضين في المجلس والقبائل ان اخذ المجلس  
سواء كان المصالح عليه عينا او دينا فان لم يتوافقا في العلة المذكورة لم يجب شي مما ذكر بل ولا  
تعين المصالح عليه في المجلس اذا كان دينا اما اذا لم يكن المصالح عنه عينا كان دينا فان كان  
المصالح عليه ايضا دينا وجب تعينه في المجلس مطلقا وكذا قبضه ان اتفقا في علة الربا ولا يخفى ان  
القبض يحصل به التعيين وان كان المصالح عليه عينا فان وافقت المصالح عنه في ملك الربا وجب  
قبضها في المجلس والا فلا يجب شي وعلى كل لا يجب المماثلة فيما اذا استكان المصالح عنه دينا  
ولو اتفقت مع المصالح عليه في ملك الربا واتحدت اجناس الا اذا لم يعقد بلفظ الصلح بان يعقد بلفظ

فقلوه (ومن استحدثت حكم  
امة) بشرها لا خيار فيه أو  
بارثا ووضعية أو لجة أو غير  
ذلك من طرق المثل لها ولم  
تمكن زوجته (حرم عليه)  
عند اعادة وطئها (الاستتاع  
بها حتى يستبرأها) ان كانت  
من ذوات الحيض بخصه  
ولو كانت بكر أو لو استبرأها  
بأنها قبل بها ولو كانت  
متنقة من مبي أو امرأة  
(وان كانت) الامة (من  
ذوات الشهور) فعندتها  
(بشهر فقط وان كانت من  
ذوات الحمل) فعندتها (بالوضع)  
واذا اشترى زوجته من له  
استبرأها وأما الامة المزوجة  
أو المعتقة إذا استبرأها  
شخص فلا يجب استبرأها  
حالا فإذا زالت الزوجية  
والعدة كان طلق الامة  
قبل الفحول أو بعده  
وانقضت العدة وجب  
الاستبراء حتى تنزل وإذا مات  
سيد ام الولد) وليست في  
زوجية ولا عدة تكاح  
(استبرأت) حقا (نفسها  
كالامة) أي فيحصكون  
استبرأها بشهر ان كانت  
من ذوات الأشهر والا  
فبخصه ان كانت من ذوات  
الأفراء ولو استبرأ السيد  
أمة الموطوءة ثم اعتقها فلا  
استبرأ عليها ولها ان تزوج  
في الحال

التعويض أو نحوه هذا حاصل ما يفيد كلام الصفة والعبادى على هذا الكتاب وإقاده الشيخ  
معرض في حاشيته شرح المنهج من باب الاستبدال وبه تعلم ما في المحشى وحواشيه من المنهج  
وقد نظمت ذلك فقلت

وفي المصالح من دين دين تعين • كذا القبض ان عتق ماله الزبا  
وبالعين أو عتقها قبض بشرطه • ومائل بنفس في الأخيرة تعينا

اه شيق رحمه الله (قوله وجب التعيين في المجلس) ينفي عنه التقاض المذكور بعده كما علت  
(قوله والماله الخ) فيه نظر اذ لا يجب في هذه الصورة كامل مما تقدم (قوله وان لم يتقافيا  
وجب التعيين في المجلس) فيه انه لا يجب في هذه الصورة شي لان القرض ان المصالح منه دين  
والمصالح عليه عين وقد اتفق في حله الزبا نعم ذكرنا هذا في مسئلة الدين بالدين لا بالعين  
التي الكلام فيها كما علت هلسبق وعبارة المنهج وشرحا ومن دين على غيره فقدم حكمه وهو  
انما ان اتفق في حله الزبا اشترط قبض العوض في المجلس اه ومثله في الصفة لمج (قوله  
وبشرط تعينه في المجلس) أي حلقا وكذا قبضه ان اتفق في حله الزبا كما علم ايضا (قوله كان  
الاولى ان يقول عليها) اشار السارح الى الجواب بان التذكير يكون تلك المعاوضة صلا (قوله  
ولي قبله مامر) أي في الابراء وهذا يقتضي انه لا يحتاج في قضا الهبة فقط أو مع قضا الصلح الى  
القبول كما تقدم في الابراء وليس كذلك لان قضا الهبة يقتضي القبول كما ان قضا الصلح كذلك  
بجلاف الابراء والحاصل انه ان جرى بلفظ الهبة فقط لا يحتاج الى سبق خصومة وان جرى بلفظ  
الصلح فقط أو مع قضا الهبة اشترط سبق الخصومة والقبول لا بد منه في الجميع (قوله فهو  
وكالة) أي والصلح صحيح مطلقا سواء قال الاجنبي وكفى القرم أو لا وسواء قال الاجنبي وهو مقر  
أو وحي لا ولم يقل ذلك هذا هو التبادر من كلامه وليس كذلك الا ان قيل ان مراد المحشى  
بقوله وبشرط صحته الاقرار ايضا انه لا بد للاجنبي أن يصرح بذلك بان يقول وهو مقر أو وحي لا  
وكذا يقال فيما يأتي وقوله أو بمال الاجنبي صنف على قوله وبجمله والقرض انه باذن المدي عليه  
وقوله فالماله أي فيكون الصلح وانما الاجنبي سوا صالح لنفسه أو لا وسواء قال وهو مقر لا  
أو وحي لا تام لا وهذا هو التبادر منه وليس كذلك وقوله فان دفعه بغير اذنه هذا محتمل وقوله باذن  
المدي عليه المستبر في صورتين السابقتين وقوله فشر استصوب أي فان قدر على اقتراحه صح  
والا فلا وسواء قال الاجنبي وهو مبطل في انكاره أو قال وهو محقق أو لا اعلم الحال أو لم يزد على قوله  
صالحى بكذا هذا هو التبادر منه وهذا التفصيل الذي ذكره المحشى غير مسلم لكن يمكن جعل  
كلامه على ماوافق الواقع والذي في المنهج وغيره ان الاجنبي ان صالح عن عين لموكله وقال  
المدي وكفى القرم أي المدي عليه في الصلح معك عنها وهو مقر لا في الظاهر أو فيما بيني  
وبينه أو وحي لا مع الصلح من الموكل وصارت العين ملكا له ان كان الاجنبي صادقا في دعواه  
الوكالة وفي قوله وهو مقر أو وحي لا سوا صالح على عين مال الموكل أو على دين في ذمة الموكل أو  
على عين من اعيان نفسه أو على دين في ذمة نفسه ويكون ذلك قرضا لاجبة فان لم يقل وكفى  
القرم في الصلح معك أو لم يقل وهو مقر لا فيها أو وحي لا بان قال وهو مبطل في انكاره أو لم يزد على  
قوله وكفى القرم في الصلح معك أو لم يكن الاجنبي صادقا لم يصح الصلح أصلا فان صالح عن العين

(فصل في أحكام الرضاع)

بفتح الراء وكسر هاء وواو فقه اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشربا وصول لبن آدمية مخصوصة بلطف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع بلبن امرأته بلفت تسع سنين فخره بكرا كانت أو ثيبا خطبة كانت أو مزوجة (واذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا) سواء شرب لبنها اللبن في حياتها أو بعد موتها وسكان اللبن محلوا في حياتها (صار الرضيع ولدا بشرطين أحدهما أن يكون له) أي الرضيع (دون الحولين) بالاهل وتبدأ وهما من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ ستين لا يؤثر رضاعه قريبا (و) الشرط الثاني أن ترضعه أي المرضعة (تخمس رضعات متفرقات) وأصله جوف الرضيع وضبطه بالعرف للمنفى بكونه رضعة أو رضعات اعتبره والا فلا فلو قطع الرضيع الارضاع بين كل من الخمس امراضا من الثدي تعدد الارضاع (ويصير زوجها) أي المرضعة (أبالة) أي الرضيع (ويحرم على المرضع) بفتح الصاد (التزوج بها) أي

لنفسه فان قال وهو مقرر أو هي لا تصح الصلح لنفسه وان لم يقرب معه خصومة لان الصلح ترتب على دعوى وجوابها صلح بعين من ماله أو بدلين في خدمته وان قال وهو مبطل في انكاره فشرأف منسوب فان قدر على انتزاعها صلح والا فلا ويحل هذا ان كانت يد المدي عليه بصورة أوعارية مما يجوز للمدي بها ما كان المدي عليه بأعمال المدي ولم يقبضها له فلا يصح للأجنبي شرأؤها من المدي ولد قال وهو محقق أو لا أعلم حاله أو لم يزد على صالحه بكذا لغا الصلح هذا كله في الصلح عن العين كما علمت فان صلح عن دين بغير دين ثابت من قبل وصالح لغيره صلح وان لم يأذن له في الصلح ان قال الأجنبي وهو مقرر أو وهو لا يحل أو وهو مبطل في انكاره عند عدم الاذن اذ لا يتعدى قضاء دين الغير بغير اذنه ومثل هذا يقال فيما اذا صلح لنفسه وفي المقام زيادة على ذلك تعلم من النسخة ومروا شيئا (قوله بفتح التون وضما) أي وكسرها وهذه اللغات كلها في المضارع اما الماضي فبالفتح لا غير كما نقل عن الشيخ القومسي (قوله وقيل بينه وبين الطريق اجتماع الخ) كانه فهم ان معنى كلام الشارح ان الطريق والمضارع مترادفان فبالجهد القول وليس كذلك بل الذي يستفاد من الشارح ان الشارح والطريق المقيد بالتقوى مترادفان فيفيد ان الطريق من حيث هو أهم لانفراد في غير النافذ فلو حذف الحشوية قيل وأبدل الواو بالفاء قال فيمنه وبين الخ حتى يكون نفعه على كلام الشارح لكان أولى وبذلك هذا كلام شيخه نعمنا الله بالجميع (قوله وفي كلامه اشعار) أي لان التقوى في العادة انما يكون في بيان (قوله وله حكمها) أي والطريق غير النافذ حكم الطريق النافذ وذكر أولاً وأنت تأملوا ان الأمرين كما تقدم لكن كان الصواب ان يقول وليس له حكمها كما يؤخذ من قوله ثم الخ (قوله من أوله الى ذلك الموقف) بخلافه مما بعد الموقف الى آخر الحديث فانه ليس كالشارع فلا يفي انخراج الروشن ونحوه في ذلك من اذن الشركا الذين باهم أبعد أو مقابل (قوله وهو المسجد الخ) صوابه وليس هو المسجد الخ وبجاءة النسخة ولا يجوز انخراج جناح الى مسجد وان لم يضرب يظهر ان نحو الرابطة والمدرسة كذلك وان اذن فاعلمه ثم رأيت الاذرى تردد في الاشراف في هو المقبرة والذى يقصده ان سبلت ولو باعتبار اهل البلد الذين فيها المأمن من حرمة البناءها حينئذ اهـ ومنه في مرقاة سم وعش وفرق عش بين الشارع وغيره بان الاتباع بالشارع لا يتقيد بنوع مخصوص من الاتفاقات بل لكل أحد الاتباع بأرضه بسائر وجوه الاتفاقات التي لا تضرب ولا يختص بشخص دون آخر بل يشترك فيه المسلم والذي وغيرهما لما جاز الاتباع به وانه تبعاً لتوسع مفهوم الاتباع به ولا كذلك المسجد وما الخ قوله فان الاتباع بهما بنوع مخصوص من الاتفاقات كالسلاة والطائفة من الناس كالمسلمين أو من وقت عليهم المدرسة كلنا فيتمثلان فكانا شيئين بالاملاك وهي لا يجوز الاشراف فيها لغير أهلها الا برضاهم والرضا من أهلها ما هنا متعذر فتعذر الاشراف اهـ بهروته (قوله لانه لا ضابط الخ) الضبط الثاني أولى فانه يعتبر مورا نحو العلية ولو نادرا كما قاله سم وغيره واختار الشيخ البراوي (قوله أو حفرته) الصواب اسقاطه وفي البصري وحاصل المعنى المذكور والشهر قوس حفر البئر ان الله كمنع منها ولو بقتل داره ومثلها عامة يجب دأره سواء في المسجد والطريق وان اتسع واستنى الضرر وأذن الامام

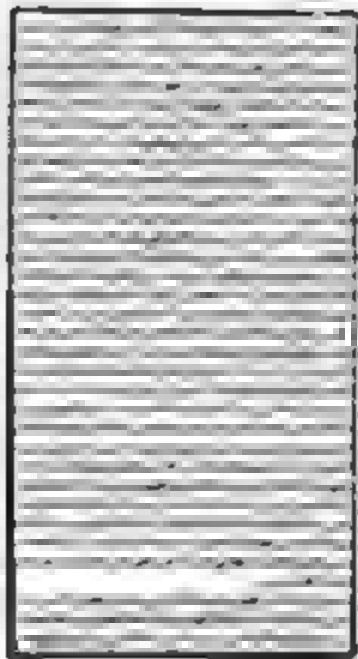
المرضة (والى كل من  
فلسبها) اى اتسب اليها  
بغيب أو رضاع (ويهرم  
عليها) اى المربعة (التزويج  
الى الموضع وولده) وان سفل  
ومن اتسب اليه وان علا  
(دون من كان في دوحته)  
اى الرضيع كاخوته الذين  
لم يرضعوا معه (او اعلى)  
اى ودون من كان اعلى  
(طبقه منه) اى الرضيع  
كاعلمه وتقدم في فصل  
محرمات النكاح ما يهرم  
بالنسب والرضاع مفصلا  
فارجع اليه  
• (فصل) في احكام نفقة  
الاعارب • وفي بعض نسخ  
المتن تأخير هذا الفصل عن  
الذي بعده والنفقة مأخوذة  
من الاتفاق وهو الانحراج  
ولا يستعمل الا في الخير  
وللنفقة اسباب ثلاثة  
القراءة وملك العين والزوجة  
وذكر المستف البب  
الاول في قولة (ونفقة  
المحمودين من الاهل  
واجبة للوالدين والمولودين)  
اى ذكورا كانوا واناثا  
اتفقوا في الدين او اختلفوا  
فيه واجبة على اولادهم  
(فاما الوالدون) وان علوا  
(فصب نفقته بشرطين  
الفقير) له • وهو عدم  
قدرتهم على مال او كسب  
(والزمانه او القبر والجنون)

وكانت لعموم المسلمين وان الشبهة في الطريق هكذا وتجوز في المسجد ان لم تضر بالمصلين  
وكانت لعموم المسلمين كما كلهم من ثمارها أو صرفها في مصالحه وان حفر البئر جاز في المسجد  
والطريق بالشرطين المذكورين وهذا ان تكون لعموم المسلمين وان لا يحصل بها ضرر للمارة  
هذا ما في شرح مرفقول مد عن ايج حفر البئر يكتفي فيه مصلحة نفسه دون عموم المسلمين  
حيث اذن الامام واتى الضرر ضعيف وفي حج وعش انه ان قصد جعل الله كة للصلاة على  
لجميع الناس كانت كالمسجد المحدث في الشارع فيجوز احداثها عند عدم الضرر وان لم ياذن  
الامام وانه يجوز احداث دعامة متصلة بالجدار حيث اضطر اليها المطلق في المالك ولم يضر المارة  
اه (قوله وفارق حل القرس) اى فارق ما ذكر من منع القرس والبناء في الطريق حل القرس  
وفي هذا الفرق نظر اذ لا معنى لمع قوله سابقا وكان لعموم المسلمين فكان الصواب حذف قوله  
وكان لعموم المسلمين ليصح هذا الفرق فهو من زيادات الحشى على مروج بانه مع مقتى المتأخر  
ويهرم ان يبقى في الطريق دكة يفتح الدال اى مسطبة أو غيرها أو يفرس فيه شجرة وان اتسع  
واذن الامام واتى الضرر لانهما الطريق وفيه تقدير عدم المارة فيه فيصطكون اليها ولا  
اذا طالت المدة أشبه ووضعها الاملاك وانقطع اثر استحقاق الطريق بخلاف الاجنحة  
وقومها وفارق حل القرس بالمسجد مع الكراهة بانه لعموم المسلمين اذ لا يمنعون من اكل ثمره  
فان قرس ليصرف ريعه للمسجد فالمصلحة عامة ايضا بخلاف ما هنا وقضية جواز مثل ذلك هنا  
حيث لا ضرر الا ان يقال توقع الضرر في الشارع أكثر فامتنع مطلقا وهو الاقرب الى كلامهم  
اه (قوله جواز ذلك) اى القرس لعموم المسلمين (قوله فامتنع مطلقا) ضاق أو اتسع  
حصل تقع لعموم المسلمين بها ام لا (قوله والا فلا بد من الاذن) اى عن بابيه ابد من الباب الجديد  
عن رأس الدرب أو مقابل شرح المنهج (قوله بلا مال) متعلق بالاذن  
• (فصل في احكام الحوالة) • (قوله احكام الحوالة) أراد بها الشروط وقوله وما يتعلق بها اراد  
به الثمرة وهو قولة وتبرأهم اذمة الحيل ولو اريد بالاحكام النسب التسعة كما تقدم غير مرة لم يحتج  
لقوله وما يتعلق بها (قوله كافي البيع) اى في الجلة والا فالصفة مع مودة هنا واحد من الستة  
وفي البيع بعد الايجاب واحدا والقبول واحدا حتى تتم الستة والتاخر ان قولة كافي البيع  
راجع لقوله وصيغة (قوله ولا يمين لفظها) اى لفظ الحوالة كقوله احلتك على فلان بكذا  
بالدين الذي لك على (قوله بصفتك) صريح ج انه راجع لقوله حلتك على فلان وما بعده  
من الصفتين وعبدته وايجاب وقبول كاحلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك على أو حلتك  
حقتك الى فلان أو جعلت ما استحقه على فلان لك أو ملكك الدين الذي عليه بصفتك وكذا  
أبعتك للمارف به وبعتك كناية على الاوجه فان لم يقل بالدين في الاولى ولا بصفتك فيما بعده  
فكناية اه لكن كتب سم على قوله فيما بعده اى الاقلت حقتك الى فلان كما هو ظاهر لعدم  
الحاجة فيه لذلك وقضية عموم فيما بعده جوع بصفتك لقوله أو جعلت ما استحقه على فلان لك  
أيضا اه فلي كلام سم يكون قوله بصفتك راجعا لقوله جعلت ما استحقه على فلان لك  
وللمصفة بمدة فقط (قوله ولا تكون كناية على المعتمد) اى لا تكون صيغة الحوالة اى لفظها  
كناية يعنى انه اذا قال احلتك على فلان بكذا ولم يقل بالدين الذي لك على يكون صريحا كما قاله



وهي مصدر زمن الرجل  
 زمانه اذا حصل له آفة فان  
 قدروا على مال أو كسب  
 لم تجب نفقتهم (وأما  
 المولودون) وان سفوا  
 (تجب نفقتهم) على الوالدين  
 (بثلاثة شرائط) احدها  
 (الفقر والضرر) فالفقير  
 الكبير لا تجب نفقته (أو  
 الفقر والزمان) فالفقير  
 القوي لا تجب نفقته  
 (أو الفقر والجنون) فالفقير  
 العاقل لا تجب نفقته وذكر  
 المصنف السبب الثاني في  
 قوله (ونفقة الرقيق واليهام  
 واجبة) فمن ملك رقيقا  
 عبدا أو أمة أو مديرا أو أم  
 ولد أو جارية وجب عليه  
 نفقته فيطعم رقيقه من  
 غالب قوت أهل البيت ومن  
 غالب أدمهم بقدر الكفاية  
 ويحسب كسوه من غالب  
 كسوتهم ولا يكتفى في كسوة  
 رقيقه سنة العورة فقط  
 (ولا يكلفون من العمل  
 ما لا يطيقون) فاذا استعمل  
 المالك رقيقه نهرا أو راحه  
 ليلا وعكسه ويريه مضافا  
 وقت القيالة ولا يكلف  
 دابته أيضا ما لا يطيق حمله  
 وذكر المصنف السبب  
 الثالث في قوله (ونفقة  
 الزوجة الممكنة من نفسها  
 واجبة) على الزوج ولما  
 نفقة الزوجة

مر لا كتابة كما قاله حج أخذ من العبارة السابقة عنه ولذلك كتب سم على قول حج فان لم  
 يقل بالدين في الاولى المعقده صريح وان لم يقل ماذا كروا فواضح مراده لا يقال يدل لما قاله  
 حج من ان ماذا كروا كتابة ما سباني آخر الباب من انه لو قال المحيل احلتك على فلان بكذا وافق  
 المحيل والمحال على ذلك لكن اختفا في الارادة بان قال المحيل اردت بقولي احلتك الخ الوكالة  
 وقال المحال اردت الحوالة فانه يصدق المحيل المتكسر لحواله لان الاصل بقاء الحقين على ما هما  
 عليه ولان المحيل اعلم بآرادته لا ما تقول لا يدل ماذا كره على انه كتابة بل هو صريح يقبل الصرف  
 الزهري فلا يحتاج الى نية الحوالة وان صرح منه ان يريد بذلك الوكالة كما في شرح مري وليس  
 مراد المحشى ان صيغة الحوالة لا تكون كتابة اصلا لان ذلك مجموع اذ من الكتابة ما لو اسقط  
 قوله بصحتك كما قدم من حج وأقره سم ولم يخالفه مري في ذلك بل انما خالفه في المسئلة الاولى وهي  
 ما لو قال احلتك على فلان بكذا واقصر (قوله ولا تدخلها الاقالة) اى على المعقده عند مري  
 وعبارته ومقتضى كونها يعاصه الاقالة فيها وهو ما ائتم به البلقي أخذ من كلام الخوارزمي  
 وهو مردود بتصریح الرافعي اول القس في أثناء تعليل باستناعها فيها وجرى عليه المتولى  
 والتمولى والسبكي اه ومثله حج في النصفة وعبارته فيها ونصفة كونها يعاصه الاقالة فيها وبه  
 ائتم بالباقي أخذ من كلام الخوارزمي ورد بتصریح الرافعي اول القس في أثناء تعليل  
 باستناعها فيها اه فتول المحشى خلافا للامامة حج لا يصح نعم لو قدمه على قوله ولا تدخلها الاقالة  
 لصح تأمل (قوله القياس على ما رعاها وضمان) اى لان الاصل فيه اعدام الوجوب وان كانت  
 قد تجب لمعارض كالبيع للمطر واعتراض هذا القياس بان خر وجهها عن القياس يقتضى  
 عدم القياس فيها فالاولى ان يقال صرفه عن الوجوب وروده بصدد المنع من بيع الدين بالدين  
 والاكثر فيما ورد بعد المنع ان لا يكون الوجوب بل للإباحة ولذلك قيل ان الحديث المذكور  
 للإباحة لا للندب كإني النصفة واجيب بأن الجهة منفية قياسا على المعارضات من جهة عدم  
 الوجوب وخر وجهها عن القياس من جهة كونها بيع دين بدين فالحديث للندب لا للإباحة على  
 ان جعل ماذا كروا في نفسه نظر لان قولهم الوارد بعد ما نظر للإباحة اكثرى لا كفى على ان الذى  
 نقله الصني الهندي عن الجمهور انه لا أثر لتقديم الحظر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من  
 وجوب أو ندب أو غير ذلك على ان هذا أيضا معارض به ولهم ما جاز بعد المنع وجب ولتأخر  
 السبكي كلام في ذلك تراجع ولنا فيه كلام بهامش حواشى شرح جمع الجوامع لشيوخ الاسلام  
 والكمال وتحقيقه في كتابنا الايات والبيانات اه سم على النصفة من عنده على ان آخره تأمل  
 (قوله اى بل خمسة) الخامس هو العلم بما يصل به وعليه قدر او صفة بل ستة والسادس هو جهة  
 الاعتراض عن الدين فخرج به دين السلم ورأس ماله فلا تصح الحوالة فيه ما لعدم جهة الاعتراض  
 عنهما (قوله ولا يخفى ان المصنف الخ) سباني ما فيه (قوله فهو مخرج من الصيغة) اى فيكون ركا  
 لا شرطا (قوله بمعنى ما دل عليه الايجاب) وهو عدم الاكراه (قوله لكن لا دلالة عليه بغير  
 الصيغة) اى فالصيغة التى هي ركن تقضى عنه والذي يظهر ان المراد برضا المحيل عدم اكراهه  
 على الايجاب والمراد بقبول المحال عدم اكراهه على القبول الا انه غير بارضا في الاول  
 وبالقبول في الثاني فتعنا ولا شذ في اشتراط هذا وعدم اغناء الايجاب والقبول عنه وليس

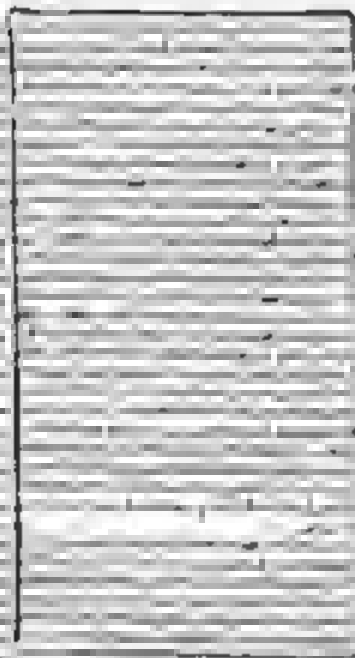


أي قالوا يجب عليه لزوجه مد طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (وما تأدم به المحسرون) محجرت به عادتهم من الادم (ويكسونه) محجرت به عادتهم من الكسوة (وان كان الزوج (متوسطا) ويعتبر توسطه بطول جركل يوم مع ليلته المتأخرة عنه (قد) أي قالوا يجب عليه لزوجه مد (ونصف) من طعام غالب قوت البلد (و) يجب لها (من الادم) الوسط (و) من الكسوة الوسط (وهو ما بين ما يجب على المومر والمحسر ويجب على الزوج قليلك زوجته الطعام حيا وعليه طعمه وخبره ويجب لها آلة أصكل وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة (وان كانت ممن يخدم مثلها فعليه) أي الزوج (اخدمها) بجرة أوامة له أوامة مستأجرة أو بالاتفاق على من يحب الزوجته من حرة أوامة تلذمة ان رضى الزوج بها (وان اعسر بنقبتها) أي المستقبلة (فلها) الصبر على اعسار وتنفق على نفسها من مالها أو تقرض ويصبر ما تنفقته دينيا عليه وأنها (فمنع

الثام) أي على الشهود (قوله لانه نفقة الالتزام) أي الذي هو أو وضع من الكفالة وذلك هو المناسب ليلين لكن قد يقال اختيار الشارح لكتفيمه على التزمته للإشارة إلى الترادف (قوله لكان أولى) أي لان الضمان شرعا هو العقد المذكور لا الالتزام المذكور وقوله وأعموجه الأعمية ان المتعذر به حيث يكون شاملا لضمان رد العين المضمونة كما أشار إلى بقوله الخ أي إلى آخر ما ذكره الفقهاء في تعريف الضمان وذلك الآخر هو التزام رد العين المضمونة واجب عن الاول بان الضمان كما يطلق شرعا على العقد المذكور يطلق أيضا على الالتزام المذكور كما في م ر والنفقة وخ ط وغيرهما عن الثاني بان الشارح انما اقتصر على التزام المال الذي في النعمة ولم يذكر التزام رد العين المضمونة موافقة لمصنف لانه لم يتكلم على التزام رد العين المضمونة (قوله ويصح ضمان الرقيق) أي ضمان الرقيق اجنيا لا جنيا أو سيده لا جنيا لا ضمان اجنبي لسيده كما يأتي في كلامه (قوله ولو اتى) هو وما يصح تعميم في السيد (قوله ودخل فيه) أي في الرقيق وكذا يقال فيما بعده (قوله الموقوف) أي الموقوف أيضا لكن يقتضي ضمانه اذن مالكه لا المستأجر ع ش على مد (قوله والمعتبر فيه اذن الموصى له الخ) أي فان اذناهما تعلق بهما أو الموصى له فقط تعلق بالا كسب المعتادة أو ماله الرقبة تعلق بالنائدة فقط وعلى كل لا بد من اذن امانتهما أو من احدهما ولا يشك بعمد صحة ضمان العبد المشتري باذن احد الشر يكتفي فقط للفرق بغير حق كل هنا بخلاف التبريكين اه مد (قوله لكن يصح الخ) أي بخلاف الرقيق غير المكاتب كما صرح به بعد (قوله باذن سيده) هو المقتد (قوله وقيل يكتفي اذن الاجنبي فقط) فيما ان اذناهما لاجل الرجوع فقط فهو ضعيف (قوله يطل الضمان) ضعيف وقوله ونوزع فيه أي في البطلان وهذا الخلاف مفروض فيما اذا ضمن المكاتب اجنيا لسيده باذنه فانه يصح منه بخلاف الرقيق غير المكاتب فان السيد قد اذنه في الضمان وهو على فرض تميزه يصير قائما بذاته في الضمان والفقن المذكور يصح ضمانه بخلاف (قوله وكذا البعض) أي انه يصح ضمانه بان سيده (قوله ويصح) أي الرقيق من حيث هو ما عينه سيده فان لم يفت اتبع الرقيق بالسابق بعد العتق (قوله ما عينه) فان لم يضمن لا دامية بان اقتصر له على الاذن في الضمان فالاصح انه ان كان مادونا له تعلق غرم الضمان بجاني يدمر بها ورأس مال وما كسبه به بعد الاذن في الضمان فان لم يكن مادونا له فيها فلا يتعلق غرم الضمان الا بما كسبه بعد الاذن فيه اه شرح م ر (قوله ولو باكرام سيده) أي لانه لا سلطة على ذمته (قوله ان يعرفه الضامن) أي بعينه أخذ من قوله فلا يكتفي باسمه الخ (قوله بحمل التزام) المناسب محض التزام (قوله بخلاف دين فلان الخ) أي ونحوه كفندي أو مسمى لان ما ذكره محتمل الضمان والوكالة فهو كتابة كافي حاشية المنهج (قوله أو احضر الشخص) هذا انما يناسب الكفالة وليس الكلام فيها وكذا يقال فيما يأتي (قوله ولا يثبت الاجل) أي في حق الاصيل فلا ينافي انه يثبت في حق الضامن كما ذكره (قوله ولا يلزم التجهيل) أي لا يلزم الضامن التجهيل وان التزمه الا لان الاجل ثبت في حقه تبع الاصيل فلا يطالب واحد منهما قبل حلول الاجل ولومات الاصيل حل عليه ما (قوله وقد اصح ضمان الدين الذي على المكاتب) أي دين المعاملة لا في يوم الكتابة (قوله لغير سيده) أي بان يضمن اجنبي مكاتب في دين معاملة عليه

النكاح) وإذا مضت  
حصات المفارقة وهي فرقة  
فسم لا فرقة طلاقا ما الثقة  
الماضية فلا فسخ للزوجة  
بسيها (وكذلك) للزوجة  
فسخ النكاح (ان اصر)  
زوجها (بالصداق قبل  
الدخول) بها سواء علمت  
بصاره قبل العقد ام لا  
(فصل) في أحكام المضافة  
وهي امة مأخوذة من المضم  
بكمس الحياء وهو الخشب  
اضم المضافة الطفل اليه  
وشراها حفظ من لا يستقل  
بأمر نفسه عما يؤذي به دم  
تدينه كطفل وكبير مجنون  
(واذا فارق الرجل زوجته  
وله منها ولد فهي أحق  
بخصانته) أي بقرينته بما  
يسلمه يتعهد به بطلعامه  
وشرايه وضل بدنه وفوقه  
ومريضه وضربته من  
مصلحته وموثة المضافة  
على من عليه نفقة الطفل  
واذا امتعت الزوجة من  
حصانة ولها ما انتقلت  
الحصانة لامهاتها ونحو  
حصانة الزوجة (الى)  
مضى (سبع سنين) وعبر  
بها المصنف لان التمييز يقع  
فيها غالبا لكن المدارعا  
هو على التمييز سواء حصل  
قبل سبع سنين أو بعدها  
(ثم) بعدها (بغير) المميز  
(بين أبيه فأبها اختا سلم

لاجنبي لالسيدة واحترز بقوله لغير سيده عن ضمان اجنبي دين المعاملة الذي على المكاتب  
لسيده فانه لا يصح له قوطه بالتهجير وأهل الفرق بين ما ذكر وبين الحوالة من السيد يدون  
المعاملة على المكاتب والحوالة من المكاتب لسيد على من عليهم ديون معاملة حيث صرح بذلك  
ان الضمان فيه مثل ذمة فارغة فاحتيط لها شراطا عدم قدرة المضمون عنه على اقاطه  
لئلا يفرغ ثم يحصل التهجير فيضرر الضامن ثموات ما أخذ منه للمضي بخلاف الحوالة فان الذي  
فيها مجرد الحصول الذي لا ضرر على المحتال فيه لانه ان قبض من المكاتب فذلك والاخذ من  
السيد فلم ينظر لقدرة المحتال عليه على ذلك فتأمل فانه حتى اه قصفة وفرق ابن النقيب بأن  
الحوالة رخصة دون الضمان فاعتقر فيها المالم يقتصر فيه (قوله ونحوه) بمجموع الكتابة) أي خرج  
بالاستقرار الذي معناه مقام الملك (قوله وأما حصنة ضمان عن المبيع في زمن الخيار) أي المشتري  
ملك البائع الثمن حينئذ اه رى (قوله فهو وارده على كلام المصنف والنووي) فيه نظر اذ هو  
داخل في كلام المصنف لانه مستقر بمعنى أنه مملوك ملكا تاما وفي كلام النووي أيضا لان المراد  
باللازم في كلام النووي ما يشمل اللازم الحكمي وهو لا يل الى الزوم الا ان يقال مراده  
أنه وارده على المصنف بناء على ما فهمه الشارح ووارده على النووي بحسب ظاهره فان ظاهره ان  
المراد باللازم ما فعل (قوله فان كان الابراء في معاوضة كالعلم) بأن أبرائه مما عليه في معاوضة  
الطلاق (قوله فافهمه الشارح في كلام المصنف خطأ وقال الخ) أما الاول فلانه لم يرد في منطوقه  
الجنس والصفة وأما الثاني فلانه لم يستثن أبدا الدين من المضمون (قوله ومضى برى أحدهما)  
أي بآدم ونحوه لا بآبراه لان فيه تفصيلا ذكره بقوله وكذا الخ (قوله بخلاف عكسه) أي بآبراه  
الهادئ الضامن فلا يبرأ الاصيل - واه كان الابراء من الوثيقة التي هي الضمان او عن نفس الدين  
المضمون فلا يبرأ الاصيل الا ان قصد الهاتين بآبراه الضامن من الدين اسقاطه عن الاصيل اه  
يخبري (قوله أولى) أي لانه غير محتاج اليه لان مطالبة كل من الضامن والمضمون عنه ثمرة  
حصنة الضمان (قوله أو في غيبته وصدقه المدين) سواء به الهاتين كما في بعض النسخ لانه اذا أدى  
في الغيبة من غير ائتمان ولم يصدق الهاتين وصدقه المدين لا يرجع لعدم القائدة لبقا بمطالبة  
المدين (قوله رجع أيضا) أي وان لم بشرط الرجوع والفرق بين هذه حيث لم يشترط شرط  
الرجوع بخلاف الصورة التي ذكرها بقوله فيما تقدم ثم اذا أدن فيه بشرط الرجوع الخ  
أنه لما وجد هناك سبب لادامته لا اذن فيه وهو كون الاداء عن جهة الضمان الذي بلا اذن  
اعتبر بشرط الرجوع ومن ثم اشترط في رجوعه أيضا الاداء عن جهة الاذن لانه الضمان وكل  
رجوع لا بد فيه من واحد من الامور الثلاثة المتقدمة في قوله ان أشهد بالاداء الخ (قوله ولم  
يتسلمه) أي المرتين (قوله أي قابل المضمون الخ) الاولى كتابة هذا على قول المصنف الادراك  
المبيع وفي حاشية المنهج ما نسه قال هر والمضمون هنا حصنة ان كان الثمن معينا في العقد  
فالمضمون ضمان عين لا يجب قيمته عند التلق كضمان الايمان المضمونة وان كان الثمن في الذمة  
ثم عين فالمضمون ضمان ذمة فيطالب بعينه ان بقى وسهل رد موقوفه فيلزم ان تعذر رد  
والبدل الشرعي ان تلفه وكذا يقال في المبيع اه وبعبارة هر والصفة في هذا المثل فيها  
صعوبة فلي تأمل



(الخلو) أي شلو أو المميز  
(من زوج) ليس من محام  
الطفل فان نكحت شخصا  
من محاربه كتم الطفل أو  
ابن عمه أو ابن أخيه ورضي  
كل منهم بالمميز فلا تسقط  
حضانته بذلك (فان اختلف  
شرط منها) أي السبعة في  
الام (سقطت) حضانتها كما  
تقدم شرحه مفصلا

• (كتاب) أحكام (الجنائيات) •

جميع جنابة أعم من أن  
تكون قتيلا أو قطعاً أو  
جرماً (القتل على ثلاثة  
أضرب) لأربع لها (عدد  
محض) وهو مصدر عدد  
بوزن ضرب ومعناه القصد  
(وخطأ محض وهو خطأ)  
وذكر المصنف تفسير العمد  
في قوله (فالعمد المحض  
هو أن يعمد) الجاني (إلى  
ضربه) أي الشخص (بما)  
أي بشئ (يقتل غالباً) وفي  
بعض النسخ في الغالب  
(ويعتد) الجاني (قتل)  
أي الشخص (بذلك) الشئ  
وحيث (يجب القود) أي  
القصاص (عليه) أي  
الجاني وما ذكره المصنف  
من اعتبار قهده القتل  
فيه فهو الراجح خلافه  
ويشترط لوجوب القصاص  
في نفس القاتل أو قطع  
أطرافه أو سلام أو أمان

المضاف السابق تأمل (قوله) بشرط الصيغة كونه اذناً في الصبغة) فيمكن مجرد الاذن مع بقية  
الشروط ولو لم يقل اشتركت كما استوجبه سم في شرحه على الكتاب لكن نقل عش عن سم  
التقييد فلا بد من لفظ يشتر بالاذن مع لفظ الشبهة لكن الظاهر الاول وفي كلامهم ما يدل  
عليه وبعبارة أخرى لو لم يشر كذا لم يثبت مثل ما يوجب إلى خلط لحصوله ولا يقد بل العبرة بالاذن  
في التصرف من كل ان تصرفاً أو من غير التصرف ان تصرف أحدهما (قوله) وأما العمل  
فتابع وكذا الربح) أي لان كلام العمل والربح لا يوجدان الا بعد الاذن فلا يصح ان  
يكون ربحاً اهـ حل (قوله) يوزع على أجرة المثل لهما) أي لعملهما فان تساوى في العمل  
فالتوزيع بعد الرؤس وان تفاوت فاقه نصيبه كالثلث والثلثين فان اختلفا في التساوى  
وعدمه او اتفقا على عدم التساوى وتنازعا في حصة التفاوت وقف الامر الى السلم اهـ عش  
(قوله) فتح الواو وكسرها) اقتصر في شرح المنهج على النفع وكذا في مرق والتعفة وهو قياس  
مصدر المقابلة فعمل الكسر على الاستناد الجاهلي على أنه اسم فاعل من قاوض وهو على بطلان  
شركة المقاضاة حكمها أمان كانت يدينهما فمصلح حكمهما من شركة الايدان وان كانت  
بما لهما من غير خلط فظاهر ان مال كل واحد منهما عليه خسرته ومع الخلط يكون الزائد على قدر  
المالين بينهما بحسب المالين ويرجع كل على الآخر بأجرة عمله ولقد يتقاسمان اهـ يجرى (قوله)  
وعليه ما يبرهن من فرم) راجع لكل وجه هذا فان القسم الاول من شركة المقاضاة شركة  
الايدان فيهما العموم والخصوص الوجهي لان لا يشترط فيها ذلك بل هي أعم كافي حاشية  
المنهج (قوله) ربح ما يشترطه) أي أن يتقاسم على ان ما يشترط به أحدهما لنفسه بماله في ذمته  
يكون لهما ربحه ومثل ذلك ما اذا اشترى أحدهما في ذمة وفوض بيعه لآخر واشترى  
أحدهما بيمين ماله ويكون العمل من الآخر من غير تسليم المال والربح وكل من هذه الصور  
الثلاثة باطل فكل من اشترى شيئاً فهو له عليه خسرته وله ربحه والصورة الثالثة قراض فاسد  
لاستقلال المالك باليد فان قصد في الصورة الاولى من صور شركة الوجوه حالة العقد أنه لهما  
فهو من شركة العنان ويصحبون ما يخص الآخر من الثمن ويتناوله لكن بشرط بيان قدر  
ما يخص كل واحد من الربح ان لم يعلم قدر المالين على ما ذكر وهو يكون قد وكل كل منهما  
الآخر كذا في حوائج المنهج والمطيب (قوله) أي عقد يقتضي ثبوت ذلك الحق) انما حمل  
الكلام على العقد لانه المقصود في هذا الباب وان كانت الشركة تطلق شرعاً على الثبوت  
المذكور كما تطلق على العقد كما في مرق ورج والمراد بالحق على هذا التصرف لانه هو الذي يحصل  
بالعقد والا فتصاق المال على جهة الشروع حاصل قبل العقد بالملطمنلا (قوله) فذكرهما  
أي الدراهم والدنانير وقوله بعد أي التام (قوله) هو من النقد) الاول هو ما كان من الذهب  
والفضة قبل تخليصه حالان النقد اسم للمضروب (قوله) بناء على انه متقوم) متعلق بقول  
الشارح ولا يصح لاجل قوله هو من النقد الخ كما لا يخفى (قوله) وكذا في الحلبي) ضعف بأن الحلبي  
متقوم نظراً للصيغة (قوله) وكل منهما مرجوح) أي كل من كلام المصنف والشارح مرجوح  
أما الاول فلانه قيد بالدراهم والدنانير وأما الثاني فلانه نفي حصة الشركة في التبر والحلبي  
والسبائل مع ان الراجح عدم التقييد في الاول والصحة في الثاني على ما فيه ويمكن الجواب من



فيهذا الخبر والمراد في حق

المسلم (فان ضاعه) أي  
عفا الحق عليه عن الجاني  
في صورة العمد المحض  
(وجبت) على القاتل (دية  
مقتلة قتالة في حال القاتل)  
وسيدكر المصنف بيان  
تقليظها (والخطا المحض  
ان يرى الى شيء) كسيد  
(فيصيب رجلا فيقتله فلا  
قود عليه) أي الراي (بل  
يجب عليه دية مخففة)  
وسيدكر المصنف بيان  
تخفيفها (على العاقلة  
مؤجلة) عليهم (في ثلاث  
سنين) يؤخذ آخر كل سنة  
منها قدر ثلث دية كاملة  
وعلى الفتي من العاقلة من  
اصحاب الذبح آخر كل  
سنة نصف دينار ومن  
اصحاب الفضة ستة دراهم  
كما قاله المتولي وغيره والمراد  
بالعاقلة مصيبة الجاني الا  
اصل وفرعه (وعدا الخطا  
ان يقصد ضربه بما لا يقتل  
غالباً) كأن ضربه بصا  
خفيفة (فيوت) المضروب  
(فلا قود عليه بل تجب دية  
مقتلة على العاقلة مؤجلة  
في ثلاث سنين) وسيدكر  
المصنف بيان تقليظها ثم  
شرح المصنف في ذكر من  
يجب عليه القصاص  
الماخوذ من اقتصاص الاثر  
أي تنبيهه لان الجاني عليه

المصنف بان مفهوم القيد فيه تفصيل (قوله صحت الشركة) ولا بد في الاذن حينئذ من كونه بعد  
التقاضي ٨١ شرح المنهج (قوله وهو المقتد) لكن استظهر شيخه ع من الاكتفاء بالخط عند  
العقد فلا يكفي الخط بعد فقط (قوله لتجارة) أي بان يثبت ذلك وقوله أو مطلقاً أي بان لم  
يذكر قوله لتجارة (قوله وملم من كلامه ان الاذن بعد الخط) أي علم تلويحاً لا تصرحاً لان  
تقديمه الخط على الاذن في الذكركي شرع بتقدمه في الخارج (قوله ويجوز الجواب الخ) قال  
ح قد يقال تقويت الزيادة ضرر وقال ع من يمكن ان المراد بالضرر ما يشمل تقويت النفع  
(قوله لانه الاصل) أي الكثير الغالب اخذ من قوله بعد فهو نادر (قوله راجع لجميع ما قبله)  
أي والتصرف باطل الا في مسألة الفرق فهو صحيح ويكون ضامناً في الكل ٨٢ روج (قوله  
ما لم يتعد) أي كان يسافراً بالمال المشترك (قوله في غير ذلك) أي غير حالة التعدي والاستعمال  
(قوله ضمان العواري) فيلزمه فيما يوم التلق (قوله ضمان النصب) فيلزمه أقصى القيم من  
وقت الاستعمال الى وقت التلق (قوله مصدر وكل) أي بالتضييق (قوله اذا الحق كل من مع  
نصرفه الخ) قصده بيان الوكيل والموكل وفي عبارة حذف أي وجاهة ان يخوض التصرف  
لغيره وقوله وكل شيء الخ قصده بيان الموكل فيه ولو قال بدل هذا كله لاذ الحق وكل شيء صحيح  
للا انسان ان يتصرف فيه بنفسه صحيح ان يوكل فيه غيره أو يوكل فيه من غيره فالشيء المذكور  
هو الموكل فيه والانسان شامل للموكل بالنظر لقوله ان يوكل فيه غيره والوكيل بالنظر لقوله  
أو يوكل فيه من غيره كان أولى كالايجز (قوله ليخرج من نحو القسولي) لعله ضمن يخرج  
معنى يخرى ليقبل الوكيل من نحو القسولي وانظر ما فائدة لفظ نحو ولعله أدخل به التوكيل في  
طلاق من يملكها وفي بيع ما يملكه فان الموكل بمقولة القسولي (قوله ولو على التراخي) غاية  
في قوله الفصل فقط (قوله والوكيل القادر) الذي لاقت به المباشرة ٨٣ ع (قوله والعبد  
المأذون له) فلا يوكل في شيء ولو بما يتعلق بالتجارة كطوب ووزن قدوة فهو ذلك (قوله ويصح  
ان يوكل حلال محرماً) ليوكل حلالاً في التزويج أي وقت الاحرام فهذا المحرم لا يصح ان يباشر  
الشكاح ويصح توكيله فيه وفيه ان هذا معلوم مما قبله وان الموكل فيه انما هو التوكيل في  
الشكاح وهذا يصح ان يباشره الا ان يقال المراد انه يصح التوكيل من المحرم نيابة عن موكله  
ليعقد الوكيل في حال الاحرام وهو لا يصح ان يباشر ذلك لنفسه بان يوكل حلالاً ليعقد في حال  
احرامه انظر حاشية المنهج (قوله وهو مندوب) أي ان كان التوكيل طريقاً للذبح كالنوكيل  
في شرائه ما يجده الوضوء او طعام يتسهر به او يجهل القطر به وقد عجز عن تخصيصه بنفسه وقد  
يكون الاجاب واجباً كأن اضطر الى ما يظهر به او ما يدفع به ضرورة الجرح الذي يبيع التيمم  
وقد يكون حراماً ان كان وسيلة الى حرام كالنوكيل في الخطبة على خطبة الغير او الشراء على  
الشراء وقد يكون مكرهاً ان كان وسيلة الى مكره كالنوكيل في شراء ذبيحة يكره ليلتحاطه  
يوم الجمعة وقد يكون مباحاً ان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض وفي ٨٤  
وج ان قبول الوكالة مندوب لانه قيام بمصلحة الغير واما الايجاب فهو مندوب أيضاً من جهة ان  
مالايم المندوب الا به فتدوب فتدبه من حيث توقف القبول عليه وتطرق في ذلك سم على ج بان  
توجيه كون الايجاب مندوباً بما ذكر لا يظهر الا لو ثبت القبول لذاته لا لمصلحة الموجب ٨٥

يُباع الجناية فبأحد مثلها  
 قتال (وشرائط وجوب  
 القصاص) في القتل  
 (أربعة) وفي بعض النسخ  
 فصل وشرائط وجوب  
 القصاص أربع الأول (أن  
 يكون القتيل بالغاً) فلا  
 قصاص على صبي ولو قال  
 أنا الآن صبي صدق بلايين  
 الثاني أن يكون القتيل  
 (عاقلاً) فيمتنع القصاص  
 من مجنون إلا أن تقطع  
 جنونه فيقتص منه زمن  
 إفاقته ويجب القصاص  
 على من زال عقله بشرط  
 مسكر متعدي شره فخرج  
 من إيمانه بأن شرب شيئاً  
 فله فيه مسكر فزال عقله  
 فلا قصاص عليه (و) الثالث  
 أن لا يكون القتيل (والله  
 للمقتول) فلا قصاص على  
 والله يقتل ولده وإن سفل  
 الولد قال ابن كج ولو حكم  
 حاكم يقتل والده نقض  
 حكمه (و) الرابع (أن  
 لا يكون المقتول نقص من  
 القتيل بكفر أو رق) فلا  
 يقتل مسلم بكافر حريياً كان  
 أو ذمياً أو مملوكاً ولا يقتل  
 حربيين ولو كان المقتول  
 نقص من القتيل بكبر أو  
 صفراً أو طولاً أو قصر مثلاً  
 فلا عبرة بذلك (وتقتل  
 الجماعة بالواحد) أن كانوا  
 وكان فعل كل واحد منهم

فالخلق ما قرناه أولاً فإفاده عن شيء على مـ (قوله ما لم يرد غرض نفسه) أي ما لم يرد الموجب حظ  
 نفسه وهذا المقتل كرمه ووج ومفهومه أنه إذا أراد حظ نفسه ولم يطر لطلب الشارع للثلم  
 يكن مندوباً فإنه أخرجه بقصد المذ كور عن التدب (قوله وقيل مطلقاً) أي سواء أراد حظ  
 نفسه أم لا لأن قصده المذ كور لا يخرج عن التدب وهذا القول لم يذكره مـ ولا جـ (قوله  
 وقبولها كذلك) أي مندوب وظاهره أن كلام النذيين استقلالاً في خلاف الماتعة من مـ  
 وجـ (قوله لأن المصنف) أي الشارح (قوله لم يذكر ما خرج به) أي لم يذكر في بيان كلام  
 المصنف إلا في (قوله فإنه ذكر معتزلاتها فيما يأتي) أي في بيان كلام المصنف إلا في ذكر  
 مفهوم الأول بقوله فلو وكل شخصاً في بيع عبداً الخ ومفهوم الثاني بقوله فلا يصح التوكيل  
 في عبادة الخ (قوله ونحو ذلك) أي كإيصال صدقة (قوله فلا تصرف فيها) ولو بالاستقناع  
 والوطء ولو رجعت وكذبت نفسها الاتهامها في إبطال حق غيرها وخرج بشكذيب نفسها ماله  
 كتبها السيد فيصدق في ذلك بينه وعليه فيكون وطء المهمل إلى وطء مشبهة ولا يجب عليه  
 المهر لأن السيد بدعواً ذلك يدعيها وأما الزانية لا مهر لها ولا الحد أيضاً المشبهة وينبغي أن لا حد  
 عليهما أيضاً لزمهما أن السيد أهداها وأن الولد حر لظنه أنها ملكة ويلزمه قيمته لتقوية رتبة على  
 السيد بزمه وأما ما وافقها السيد على الشبهة كأن قال أهديت الرجل موافقك في الاسم  
 فظننت أنه أنت فينبغي وجوب المهر قال بعضهم ولا يشترط معرفة سيدها الواهب وانظر هل  
 يشترط أن تقوم قرينة على أهدائها كعالم أو صالح سره مبدئي قلت تقدم أنه يشترط أهـ جـ  
 (قوله أي زيادة على ما صـ) أي في كلام المصنف وهو أنه يشترط في الموكل فليس يجوز أن تصرف  
 الموكل وفيه أن قول الشارح وأن يملكه الموكل الخ ليس زائداً على ما في المصنف إذ التبادر من  
 كلام المصنف جواز التصرف حالاً لا مالا فالخلق أن ما أشاء إليه الشارح بعضه زائد وبعضه في  
 المصنف تأمل (قوله كصلاة) راجع لقوله لها (قوله وإمامتها) راجع لقوله أو تعلقها ومثل  
 الإمامة الأذان وليس من العبادة فتصور أمانة الجباسة لأن المتصور منها التزاهـ مـ (قوله  
 وشهادة) أي لينائها على التعبد واليقين الذي لا تفتن التلبه فيه ولا يرد صحة الشهادة على  
 الشهادة إذ ليست بتوكيل كما صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ أهـ مـ (قوله الأسئلة  
 معينة) فيه تأمل (قوله وتجهيز الميت غير الصلاة عليه) يقتضي صحة التوكيل في القتل ونحوه  
 والتي في مـ أنه لا يصح التوكيل في غسل الميت لأنه فرض يقع من مباشرة وقضيته صحة  
 توكيل من لم يوجه عليه فرضه كالعبدة على أن الأذني راجع جوازاً لتوكيل هنا مطلقاً للصحة  
 الاستنباط عليه ومثله في جـ لكن رد جـ كلام الأذني بأن قول الشخص لغيره مثل هذا مثلاً  
 لا يجب الغافل المباشر وقوعه عن الآذن لأن فعله لا يتوقف على أنه فتعن أنصرف لما  
 شرط به من فرض الكفاية بخلاف غسله بكذا فإن استحقاق الأجرة يوجب وقوع الفعل  
 عن يدها فالضعف الفرق بين أخذ الأجرة وعدمها وفي مـ على المنهج قال مـ المعتقد ما قاله في  
 الجرم من عدم صحة التوكيل في الغسل ومثله غير من خصال التجهيز لأنه يقع عن الوكيل  
 ويخارق صحة الإيجار لذلك بأن بذل العوض يقتضي وقوع العمل المستأجر أهـ علمت من  
 هذا أن كلام المحقق ضعيف والله اعلم (قوله أي كذبح أخضبة الخ) كان الأولى كتابة هذا على

لو اتفرد كان قاتلا ثم أشار  
 المصنف لقاعدة بقوله (وكل  
 شخصين جرى القصاص  
 بينهما في النفس يجري  
 بينهما في الاطراف) التي  
 تلك النفس فكما يشترط  
 القاتل كونه مكلفا بشرط  
 في القاطع لطرف كونه  
 مكلفا وحيث قد لا يقتل  
 بشخص لا يقطع بطرفه  
 (وشرائط وجوب القصاص  
 في الاطراف بعد الشرائط  
 المذكورة) في قصاص  
 النفس (اثان) أحدهما  
 الاشتراك في الاسم  
 الخاص (للتطرف المقطوع  
 وبينه المصنف بقوله (العين  
 بالعين) أي تقطع العين مثلا  
 من أذن أو يد أو رجل  
 بالعين من ذلك (واليسرى)  
 محاذ كـ (اليسرى) محاذ كـ  
 وحيث فلا تقطع بـ  
 يسرى ولا يمسكه  
 (و) الثاني (ان لا يكون  
 بأحد الطرفين شل) فلا  
 تقطع يد أو رجل مصيبة  
 بشل وهي التي لا عمل لها  
 أما الشلل فتقطع بالمصيبة  
 على المشهور الآن يقول  
 عدلان من أهل الخبرة ان  
 الشلل اذا قطعت لا يقطع  
 الدم بل تنفتح أفواه العروق  
 ولا تقسم بالحسم ويشترط  
 مع هذا أن يمتنع بها  
 مستوفيا ولا يطلب أرشاً

قول الشارح مثلاً وفي جعل ما ذكر مستثنى من العبادات نظر لعدم الاقتدار إلى التبعة فيها أو في  
 متعلقها (قوله ومن يملكه) أي يبيع من يملكه فهو عطف على مطلق لأعلى زوجته (قوله  
 كبيع أموال) فإنه معلوم من جهة كونه يبيع أموال وإن كانت الأموال بجهولة (قوله وكل  
 مسلم) الظاهر تناول ما ذكر للمسلمين الموجودين والحادثين وانهم لا ينزلون إذا عزل الوكيل  
 المذكور لأنهم تبع في صحة الوكالة فقط اهـ شربري يج (قوله ولو يجعل) رد على من قال إنها  
 إذا كانت يجعل تكون لازمة لأنما حينئذ جارية وجه الردانها بحالة لا جارية وبالحالة جارية  
 كالوكالة (قوله نعم ان لم يزل الوكيل نفسه) بخلاف ما إذا عزله الموكل فانه ينزل ولو لم  
 على عزله ضياع المال كافي يج على المنهج فلا عزم عن (قوله فيما لا يتلف منه) راجع لبيع  
 الطارقات (قوله مع قبض فيهما) القبض ليس قيداً في الهبة كما قاله زى (قوله هو بمعنى  
 التعدي) سواه التصير به أولى من التعدي وقوله لانه أي التفریط تدبر (قوله ويخرج من  
 الضمان) أي بالبيع لا بالتسخير انبه يعود الضمان اهـ شيبني (قوله أي في البيع) أي بان كان  
 يساع بكل منهما على حد سواء (قوله أي ان استويا في المعاملة الخ) هذا سبق على ما في بعض  
 النسخ ونصه فلو كان في البلد قدان يبيع بالأغلب منهما فان استويا تخير وما على ما في بعض آخر  
 من قوله فان استويا يبيع بالاتق للموكل فان استويا تخير فلا يحتاج لمذكره المحنى ولذلك قال  
 المحنى وهذا في بعض النسخ أي ما ذكر من هذه الزيادة التي فسرت بها كلام الشارح موجود  
 في بعض النسخ (قوله نعم لو قال يبيع عائلتي الخ) استدراك على قول المصنف ولا يجوز ان يبيع  
 الخ (قوله نعم ان صرح الموكل ووكيل الوكيل الخ) لا يلزم ان يصرح الموكل للوكيل بالبيع  
 للمولى بل المدار على تعيين الثمن وعدم تولي الوكيل الطرفين كما يفهم من يج وفي هر وجم انه لا بد  
 من تعيين الثمن ونفيه عن الزيادة وعدم تولي الطرفين (قوله ولا يوكّل من نفسه) متعلق بقوله  
 الا فيما جرح عنه وعلم الموكل بحاله (قوله بالاذن) أي ليس له قبض من المبيع الموجب بالاذن  
 الذي تضمنته الوكالة بل لا بد من اذن جديد فاذا اذن له في قبض الموجب وقد حل فيه ذلك وكان  
 الأولى ان يقول الابان (قوله الا في معنى يد الموكل) اقاده ان الداخل فيما قبل الا هو ما في  
 الزمة او المعين الذي قبضه الوكيل (قوله لانه المتعين) اذا لا يصح حمله على انه وكاله في الاقرار عنه  
 لانه حيث لا يصح قوله الابان لان التوكيل اذن فلامعنى للاستفتاء بخلافه على ما ذكره  
 الشارح فان الاستثناء صحيح له معنى وان كان ضعيفاً كما يأتي وايضاً ظاهر قوله ولا يقر الوكيل  
 بخيان الوكالة حقيقة غاية الامر انه لا يقر عن الموكل وهذا لا يتم الا على ما جعل عليه الشارح  
 كلام المصنف (قوله ليس كذلك) أي الشارح (قوله لصحتها من الوكيل) أي في الخصومة  
 (قوله أي ولو بلا اذن) الأولى حذفه

• (فصل في بيان أحكام الاقرار) • (قوله فيه تجوز) لا تجوز لان دائرة الاخذ اوسع فيجوز  
 اخذ المتعدي من اللازم وعكسه (قوله والاولان في كلامه صريحاً) فانه ذكر المقر في قوله واذا  
 اقر الخ فان القاعل ضمير يعود على الشخص المقر فهو مذكور بالضمير وذكر المقر به في قوله  
 والمقر به ضربان (قوله والثالث ضمناً) أي في قوله حق الله وحق الاذى فان المقر له هو الله  
 او الاذى وفي قوله واذا اقر الشخص ضمناً على ما في بعض النسخ من كتابه الشخص بقلم المقر له واهل

لشال ثم أشار المصنف  
لقاعدة بقوله (وكل عضو  
أخذ) أي قطع (من مفصل)  
مرفق وكمكوع (ففيه)  
القصاص) وما لا مفصل له  
لا قصاص فيه وأعلم أن  
شجاج الرأس والوجه عشرة  
حارسة به حالات وهي  
ما تشق الجلد قليلا ودائمة  
تدعى وباضعة تقطع اللحم  
ومتلاحة تفوس فيه  
وسماق تبلغ الجفلة التي  
بين اللحم والعظم وموضوعة  
توضع العظم من اللحم  
وجاشمة تكسر العظم سواء  
أرضيته أم لا ومنه تنقل  
العظم من مكان إلى مكان  
آخر وأمومة تبلغ خريطة  
الجماع المسماة أم الرأس  
ودائمة بفن مربعة تقطع  
تلك الخريطة وتصل إلى أم  
الرأس واستثنى المصنف  
من هذه العشرة ما تضمنه  
قوله (ولا قصاص في  
الجروح) أي المذكورة  
(إلا في الموضوعة) فقط  
لا في غيرها من بنية  
العشرة  
(فصل) في بيان الدية  
وهي المال الواجب بالجناية  
على حرفي نفس أو طرف  
(والدية على ضربين مغلطة  
ومخففة) ولأكثرهما  
(فالمغلطة) بسبب قتل  
الذكر الحر المسلم عدا (مائة

وجه كون ما ذكره ضما أنه لم يضمن بالقرعة أو بغير يعود إليه من فعل الإقرار مثلا وقد يقال  
الجروح والمتعلق بفعل الإقرار كضمير من فعل الإقرار (قوله والرابع إشارة) أي فإن قوله وإذا  
أقراخ وقوله والمقرع يستلزمان الصيغة إذ لا يكون هناك إقرار إلا بصيغة (قوله وسكونه  
عن الثالث شتمين) معناه أن المصنف لم يذكر الثالث صريحا زيادة على قوله ضما لا يلزم  
السكراد لما علمت من أن كلامه فيه تعرض للثالث ضمنا فقوله لم يستعرفه الأولى أن يقول لما  
علمه إلا أن يقال المراد المستعرف من بيان وجه كونه تعرض للمقرع فانه سابق للعنى أن قوله  
لشخص في قوله وإذا أقرا لشخص الخ بيان للمقرع لكن هذا بنا على أن قوله لشخص من كلام  
المصنف لا من كلام الشارح كاتخذ (قوله أي بمعنى الثبوت من قرأخ) تقدمه أن في أخذ  
من ذلك تجاوز الحد كذا كان الأولى إبقاء كلام الشارح على ما هو فيكون مأخوذا من إقرار بمعنى  
أثبت فيكون الإقرار هو الإثبات على أنه لو سلم أنه مأخوذ من قرع بمعنى ثبت فنقول لا مانع من  
أن الإقرار معناه الإثبات لأن دائرة الأخذ أوسع فالمقصود مطلق المناسبة لا الاشتقاق الحقيقي  
فقد توافقنا مأخوذا مأخوذا منه فقوله ولو لم يكن أولى كلام في غير محله (قوله وأما  
الأمور العامة) أي التي تم كل أحد ولا تنفد بشخص دون آخر (قوله من محسوس) كالأموال  
أخبر عن حرم مكة أو من أبواب الحرم بأن حدثها كذا وأخبر بأن النبي قال إنما الأهل بالثبات  
أو بأن النبي فعل كذا فإن ما ذكره محسوس بالجمع والبصر (قوله أو من امر شري) أي كالأصحة  
والفساد والوجوب وفوق ذلك فإن ذلك مقول لا محسوس وأظهر هل يشعل ذلك يلزم زيدا كذا  
في جواب هل يلزم زيدا كذا وجوابه أنه يشعل لأن هذا الحكم لا يخص به وإن فرض أن متعلقه  
لم يتحقق إلا فيه لأنه لو تحقق في غيره ثبت هذا الحكم له سم (قوله فإن كان فيه الزام) بأن  
يقول القاضي بدهم مع الينة حكمت بأن إعلان على فلان كذا وفيه أن هذا من الأمور  
الخاصة لا العامة كذا قيل وقد طردت عما تقدم من سم (قوله وتضع فيه دعوى الحسبة)  
لعل الأولى شهادة الحسبة وهي ما لا تتوقف على سبق دعوى وطلب (قوله ولوفى الثأنة) أي  
الحد وكذا الضمائر بعده (قوله ويسن عدم الإقرار به قبله) أي قبل الإقرار وفيه تهافت ولو  
قال ويسن عدم الإقرار به من أول الأمر لا يدفع التهاوت ويقتل رجوع الضمير للحد وهو بعيد  
(قوله والتوبة منه) أي وتجب التوبة منه لأنها تنس كأيوم كلامه (قوله فإن كان) أي  
الرجوع (قوله أخبر ما استند إليه الحكم من الحاكم) فإن استند إلى الإقرار كان الرجوع  
وان استند إلى ما يصح الرجوع أه يج ولعل المعنى أنه استند للإقرار لعدم صحة الحكم بالينة  
للاطلاع على منسوق لها ونحوه مما تروى به شهادتهم والأبواب كانت الينة عدولا واستند الحكم  
للإقرار فالتظاهر عدم صحة الرجوع إذ لا يتقاع ذلك مما لو لم يحكم من أصله فتأمل (قوله فلو  
نعموه) أي في الصورة الثانية أو حدود في الصورة الأولى (قوله للبهة) وهي اختلاف العلماء في  
سقوط الحد بالرجوع أه مد (قوله ويحب حصة الباقي) أي في الصورة الثانية والدية كلها  
في الصورة الأولى فإن لم يعلم في الصورة الثانية عدد الضربات فيجب نصف الدية كذا نقل عن  
الشيخ القويضي ويحتمل أن يقال وهو الأقرب يوقف الأمر إلى الصلح (قوله ولو بالاحتلام)  
أي سواء كان بالسن أو بالحيفر أو بالاحتلام (قوله النابت بإقراره غالبا) أي أن البلوغ

بالاحتلام

بالاحتلام انما اثبت في الغالب باقرار الصبي فيصدق ذلك لانه لا يعرف الا من جهته ولا يحلف عليه وان فرضت خصومة لانه ان صدق لم يمتح الى بين والا فالصبي لا يحلف وانما توقف على الميعن اعطاء غار ادى الاحتلام قبل انقضاء الحرب فانكروه امير الجيش لانه لا يلزم من تحليفه المخذول السابق واثبات اسم ولم يرتق طلبه احتياط المال النعمية ولانه لا خصم هنا يعترف بعدم صحة ميعنه واذا لم يحلف فبلغ مبلغا يقطع بلوغه لم يحلف لانها انصومة بقبول قوله او لا فلا ينقضه ادم روج وكتبهم على قوله لانه لا يلزم من تحليفه المخذول السابق اى لان الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغ قبل انقضائها فيصلى بعد الانقضاء على انه كان بالغ حينئذ كما صور بذلك في شرح الروض واقره ع ش وكتب ع ش على قوله لانها انصومة الخ يؤخذ منه انه لو وقف انصومة في زمن يقطع بلوغه فيه فادعى ان تصرفه وقع في الصباح حلف وهو كذلك (قوله ولو بدعواه) اى ولو ثبت صباه بدعواه (قوله ولا يحلف) اى لا يحلف على ان اقره وقع في حال الصبا (قوله ولو بعد بلوغه ان ادعاه الخ) معناه انه اذا ادعى قبل ثبوت بلوغه انه صبي فالبيع الذي وقع منه ماثلا باطل صدق ولا يحلف مطلقا اى الا ان او بعد بلوغه فان ادعى بعد ثبوت بلوغه انه كان صبياً وقت البيع مثلاً حلف ان امكن صباه في ذلك الوقت والا فهو كاذب قطعه افلام عن تحليفه (قوله ثم ان كان في مزاجه الخ) لا وجه لهذا الاستدراك هنا لان الكلام في الحلف على الصبا والاستدراك انما هو في الحلف على البلوغ بالاحتلام فكان الاولى ذكر هذا الاستدراك في القول قبل بان يقول ولو بالاحتلام الثابت باقراره ولا يحلف على انه بلغ بالاحتلام ثم ان كان في مزاجه الخ وتقدم بيان ذلك هناك فلا تغفل (قوله ولو اقر بالبلوغ مطلقاً) كان الاولى ذكر هذا في القول قبل وتقديم قوله اما البلوغ على ذلك بان يقول ولو بالاحتلام الثابت باقراره اما البلوغ بالسن فلا بد فيه من بينة تغير بسنه ولو اقر بالبلوغ مطلقاً الخ (قوله طلب استفسار) اى لاحتمال ان مراده البلوغ بالسن فيلزمه البينة (قوله وهذا ظاهر كلامه) اى لان الاصل في العطف المخايرة (قوله لكن الاول اولى) اى ليكون في كلامه تعرض للحكم النائم (قوله في الحكم) اى ان اول في الثاني بان يقال لحكمه حكم السكران وذلك الحكم هو الصحة وقوله والمحكموم عليه اى ان اول في الاول بان يقال فهو في حكمه كالسكران فالواو في كلام المحشى بمعنى او التنوينية ويحتمل بقاءها على حالها لانه يلزم من تشبيه الحكم بالحكم تشبيه المحكوم عليه بالمحكموم عليه اذ هما متشابهان في هذا الحكم (قوله وهذا سبق على ان المراد بالسكران الخ) كما انه فهم ان معنى كلام الشيخ القليوبي ان السكران في قوله كالسكران زائل القيض على وجه التعدي سواء كان مجنوناً او مضى عليه او سكراناً مرفياً وان قوله بما يعذر فيه راجع لجميع ما قبله فحينئذ قوله وان لم يعذر شامل للمجنون والمضى عليه وزائل العقل الذي هو خصوص السكران العرفي والاهم بناء على ان العطف مغاير او من عطف العام فيتعذر التشبيه والتشبيه به لان التشبيه هو حكم هذه الثلاثة او نفسها والتشبيه كذلك وليس كما فهم اذا اقرب ان يشبهه بغير الاشكال على ما يقبل من صنيع الشارح فان اظهر منه ان قوله بما يعذر فيه راجع لزائل العقل كما اعترف به او لا وان عطف زائل العقل على ما قبله من قبيل عطف المخايرة وان السكران

من الابل) والمائة مثلية (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معناهما في كتاب الزكاة (واربعون حقة) بفتح الخاء المعجمة وضم السين واللام وبالقائه وفسرها المصنف بقوله (في بطونها اولادها) والمعنى ان الاربعين حوامل وبثت حملها بقول اهل الخبرة بالابل (والخففة) بسبب قتل الذكور الحرام المسلم (مائة من الابل) والمائة خمسة (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) وسبق وجبت الابل على قاتل او عاقلة اخذت من ابل من وجبت عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب ابل بلدة بلدى او قبيلة بدوى فان لم يكن في البلدة او القبيلة ابل فتؤخذ من غالب ابل اقرب البلاد او القبائل الى موضع المؤدى (فان عدت الابل انتقل الى قيمتها) وفي نسخة اخرى فان اعوزت الابل انتقل الى قيمتها هذا ما في القول الجديد وهو الصحيح (وقيل) في القديم (ينتقل الى ألف دينار) في حق اهل الذهب (او) ينتقل الى (اثنى عشر ألفاً

درهم في حق أهل القضية  
وسواء فبذلك كراهية المغلظة  
والحققة (فان غلظت) على  
القديم (زيد عليها الثلث)  
أي قدره في الثلاثين ألف  
وتلثمائة وثلاثة وثلاثون  
دينارا وثلاث دنانير وفي  
القصة ستة عشر ألف درهم  
(وتغلظة الخ طاق ثلاثة  
مواضع) أحدها (إذا قتل  
في الحرم) أي حرم مكة أما  
القتل في حرم المدينة  
أو القتل في حال الأجرام  
فلا تغلظ فيه على الأصح  
والثاني حذو كور في قول  
المصنف (أو قتل في الأثر  
الحرم) أي ذي القعدة  
وذي الحجة والحرم ورجب  
والثالث حذو كور في قوله  
(أو قتل) قريبا (ذا  
رحم محرم) بسكون المهملة  
فإن لم يكن الرحم محرما  
كنت الم فلا تغلظ في  
قتلها (ودية المرأة)  
والخسب المشكل (على  
النصف من دية الرجل)  
تضار جرحا في دية حرة  
مسلمة في قتل عمد أو شبه عمد  
خسبون من الأبل خمسة  
عشر حقة وخمسة عشر  
بدعة وعشرون خلقة أبل  
حوامل وفي قتل خطأ عشر  
بنات مخاض وعشرين  
لبون وعشرين بنتي لبون  
وعشر حقا وعشر جذاع

في قوله حكمه كالسكران ما يتبادر منه وهو من شرب مسكرا على وجه التعدي وحيث تنفذ قوله  
وان لم يعتد حكمه كالسكران فيه اتحاد المشبه مع المشبه به أذا تامل العقل بغير مذهب  
السكران المتعدي وحاصل الجواب عن هذا الاشكال ان قوله بما يعتد فيه راجع لجميع ما قبله  
وان السكران في قوله حكمه كالسكران من تعاطى مسكرا في العرف والعادة فتعدي يكون  
قوله وان لم يعتد شاملا للمعتدون والمعتدى عليه وزائل العقل سواء كان تاما او عاماف يكون  
المشبه هو هذه الثلاثة او حكمها والمشبه به هو خصوص السكران المتعدي او حكمه فتغير  
المشبه والمشبه به وهو في الحقيقة من تشبيه العام بالخاص او من تشبيه حكم العام بحكم  
الخاص فالاختلاف بين المشبه والمشبه به حقيقي على الاول واضباري على الثاني فتأمل (قوله  
أي بغير حق) انظر ما صورته الا كما يفتق فان صورته بما اذا أقر مجهول وامتنع من بيانه فأكراه  
على تفسيره فانه يصح تفسيره وان كان مكرا لانه يفتق ففيه أن هذا الإكراه على التفسير لا على  
أصل الإقرار (قوله ما لو أكره ليصدق) فيه أن هذا غير مكروه إذا المكروه من أكره على شيء واحد  
وهذا انما يضرب ليصدق أي يقول الصدق بأن يقول نعم عندي أو يقول ليس عندي فلم ينص  
الامر فيما أقر به كما يعلم من عبارة الخطيب الأتية (قوله وفيه نظر) لا نظر لأن الاول مفروض  
فيما إذا ضرب ليصدق أي ليصيب بتقوايات وكلام الأثرى والخطيب مفروض فيما إذا  
ضرب ليقر بما أدى به خصمه كما يصح بذلك عبارة الخطيب ونفسها وصورة إقراره أن يضرب  
ليقر فلا يضرب ليصدق في القضية فاقرب حال الضرب أو بعد طرزه ما أقر به لانه ليس بمسكرا  
إذا المكروه من أكره على شيء واحد وهذا انما يضرب ليصدق ولا ينص الصدق في الإقرار قال  
الأثرى والولاء في هذا الزمان يأتيهم من يتم بسرفة أو قتل أو نحوهما فيضربونه ليقر بالحق  
ويراد بذلك الإقرار بما اتعاه خصمه والصواب أن هذا الإكراه سواء أقر في حال ضربه أم بعده  
وعلم أنه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا ٨١ وهذا متعين (قوله ويخرج فصولي) أي لانه غير مطلق  
التصرف لانه انما يتصرف بما فيه مصلحة ولا مصلحة في الإقرار (قوله نعم ان كان الضم) أي  
المحبور عليه بالضم وهذا استدلال على قول المصنف وهو الرشد (قوله فيصنع في ذمته الخ)  
هذا انتقال نظر من الإقرار المراد هنا إلى التصرف المتقدم في باب الجبر وتقدم أن الإقرار يصح  
بالعين مطلقا أو بدين جنابة مطلقا أو بدين معاملة أسند وجوبه إلى ما قبل الجبر (قوله هذا  
داخل فيما قبله) لان قوله وان كان إقراره بجمال الخ مقابل لما قبله كأنه قال هذا أي ما تضمن من  
اشتراط الشروط الثلاثة فقط فيما إذا لم يقر بجمال ولا شك أن هذا شامل للطلاق ونحوه (قوله  
ولدفع توهم الخ) فيه أن هذا المنع موهم خلاف المراد على أن هذا التوهم يمكن دفعه لو قال  
ودخل فيما قبل هذا الإقرار بالطلاق وضوء تأمل (قوله وفيه إشارة إلى اعتبار الخ) الإشارة من  
المثال الذي ذكره الشارح وذلك قال المحشي أولا الخ (قوله وان تكون خالية الخ) الظاهر  
أن ذلك لازم للأشعار بالالتزام (قوله مطلقا) أي سواء كان بضرا أو يتقع (قوله ومثله على  
كذا) أي هذا اللفظ (قوله ويلزمه شيء واحد) أي وان كانت كذا كناية عن العدم الا أنها في  
كلام المترجمين شيء (قوله أو مينة) بأن قال على كذا كذا دهما (قوله ما لم يقصدنا كيدا)  
أي وما لم يذكر بعده الدرهم مثلا غير منصوب ولا فيلزمه واحد ولو تكررت المعاطيف والحاصل



(ودية اليهودي والتصرياني)  
 والمسلم والمجاهد (ثلاث  
 دية المسلم) فساويهما (وأما  
 المجموع ففيه ثلثا عشرة دية  
 المسلم) أخصر منه ثلث خمس  
 دية المسلم (وتكمل دية  
 النفس) وسبق أن أمانة  
 من الأبل (في قطع) كل من  
 (الدين والرجلين) فيجب  
 في كل يد أو رجل غصون  
 من الأبل وفي قطعها أمانة  
 من الأبل (و) تكمل الدية  
 في قطع (الأنف) أي في قطع  
 ما لا ينفع منه وهو المارن وفي  
 قطع كل من طرفيه والحاجز  
 ثلث دية (و) تكمل الدية  
 في قطع (الأذنين) أو قطعهما  
 بغير إضاح فإن حصل مع  
 قطعهما إضاح وجب أرشه  
 وفي كل أذن نصف دية  
 ولا فرق فيما ذكر بين أذن  
 السمع وغيره ولو أيسر  
 الأذنين بجناية عليهما  
 ففيهما دية (والعينين) وفي  
 كل منهما نصف دية وسواء  
 في ذلك عين أحول أو أعور  
 أو أعمش (و) في (الحنون  
 الأربعة) في كل جفن منها  
 ربع دية (واللسان) لناطق  
 سليم الذوق ولو كان اللسان  
 لا تنفع وارت (والشفتين)  
 وفي قطع أحدهما نصف  
 دية (وذهب الكلام) كله  
 وفي ذهاب بعضه بقسطه  
 من الدية والحرف وفالتي

من مسائل كذا اثنتا عشرة فمستله لأنها إما مفردة أو مكررة أو معطوفة والدرهم إما أن يرفع  
 أو ينصب أو يجزأ أو يسكن والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتا عشرة مستله والواجب في  
 جميعها درهم واحد إلا في عطف كذا ونصب فغيرها فيجب درهمان كما قاله سم وزى وغيرهما  
 فرفع الدرهم على كونه بدلا عما قبله أو خيرا منه وذوق أي مجموع ما ذكر درهم والجرح من عند  
 البصريين وجازع عند الكوفيين والسكون هو نصبه والنصب على التميز (قوله ويلزمه أن يبين  
 الخ) الأولى أن يقول ويلزمه ذلك الدرهم الذي ذكره أو ما فيه ذلك إذا لمعنى لبيان الدرهم  
 بالدرهم (قوله ونصب الدرهم) أي لأن التميز حينئذ يكون راجعا للجميع فهو تفسير لكل  
 واحد مما قبله لأنه وصف في المعنى والعطف يمنع احتمال التأكيد واحترز نصب الدرهم عما إذا  
 لم ينصب فلا يلزمه إلا درهم واحد وإن كثرت المعاطيف لأن الدرهم بيان لمجموع تلك المعاطيف  
 لا لكل واحد منها (قوله كما يعلم مما جاءه) أي فإن ما بعده مبدل على أنه تعميم لا تقييد وهذا من  
 المحققين مجرد بيان لا اعتراض كما لا يخفى (قوله أن الزم اليقين) أي المتيقن فإذا قال له على درهم  
 في عشرة وأطلق لزمه درهم واحد لأنه المتيقن وما زاد مشكوك فيه لأنه محتمل أن في بعض مع  
 فيكون اللازم أحد عشر أو بأية على حالها أو أرا مضروبا في عشرة فيكون اللازم عشرة وقوله  
 وأطرح الثلث لازم لما قبله (قوله ولا استعمل الغلبة) لأنه يقبل تفسيره بمال العظمير على كل منه  
 مع أن الغالب في عرف الناس استعمال ذلك في الكثير من المال (قوله وقال العلامة الخطيب  
 بصح قبوله بما لا يفتق الخ) أن أراد في شرحه على هذا المتن فهو غير مسلم وإن أراد في غيره فليصر  
 (قوله وصبر عنه) محتمل أن الضمير للرجوع ويحتمل أنه للثبوت (قوله حقيقة أو حكما) راجع  
 لقوله المدخل ولقوله السابق فقوله حقيقة كما إذا كان الاستثناء متصلا بتقديمه المستثنى منه  
 على المستثنى وقوله أو حكما أي كإثبات الاستثناء المتقطع أو المتصل وتقديم المستثنى على المستثنى منه  
 فاعمل (قوله فانه يصح) أي لأن الاستغفار يوجب له التذكرة فكأنه ليس باجتناب (قوله وبشرط  
 أن لا يجمع) فيه أن هذا ليس بشرط بل هو حكم من أحكامه فكان الأولى أن يقول ولا يجمع كما  
 هي عبارة مروه وغيره (قوله في الاستغراق) في تعليلية أي لأجل الاستغراق فيحصل أو دفعا  
 (قوله وكذا لو قاله على الخ) هذا المثال لا فرق فيه بين الجمع والتفريق فعدم الجمع لاثرة  
 فالأولى أن يمثل بصره على درهم ودرهمان إلا درهمين درهمين فانه يلزم درهمان ولو جمع لزمه  
 درهم واحد (قوله لأنها الباقية بعد إسقاط الخ) إشارة لقاعدة أولى في معرفة المقترية وقوله  
 أو بإسقاط الخ إشارة لقاعدة ثانية في معرفة ذلك (قوله ولو قال ليس له على عشرة إلا خمسة  
 لم يلزمه شيء) هذا مستثنى من قاعدة أن الاستثناء من التثنية إثبات عملا بالاحتياط كما صرح به  
 (قوله لأن الباقي الخ) الأولى أن يقول كافي م ولأن عشرة إلا خمسة هو خمسة فالوحدات  
 الخمسة لها اسمان اسم مفرد وهو فقط خمسة واسم مكي وهو عشرة إلا خمسة فكأنه قال ليس  
 على خمسة (قوله ولو قال ليس له على شيء الخ) محتمل كلامه أنه أن كان المستثنى منه خاصا التثنية  
 الاستثناء كقوله ليس له على عشرة إلا خمسة أو ليس على له ألف الأمانة فلا يلزمه شيء وإن كان  
 المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كقوله ليس له على شيء إلا خمسة فانه يلزمه الخمسة (قوله فغير  
 الشيء بما يزيد على خمسة الخ) فإذا فسر الشيء يستلزمه الزيادة وهو واحد فكأنه قال له على ستة

فوزع الدية عليها غنائية

وعشرون حرفاً لغة العرب  
(وذهب البصر) أي أذهابه  
من العينين أما أذهابه من  
أصداهما ففيه نصف دية  
ولا فرق في العينين صغيرة  
وكبيرة وعين شيخ أو طفل  
(وذهب السمع) من الأذنين  
وان نقص من أذن واحدة  
سدن وضبط منتهى سماع  
الآخرى ويجب قسط التفاوت  
وأخذ بنسبته من تلك الدية  
(وذهب الشم) من المضربين  
وان نقص الشم وضبط  
قدره ويجب قسطه من الدية  
والأغصنة (وذهب  
العقل) فان زال يصح على  
الرأس له أرض مقدرة  
أو حكمة وجبت له دية مع  
الأرض (والذكر) السليم  
ولو ذكر صغير وشيخ وعين  
وقطع المشقة كالذكر  
ففي قطعها وحدها دية  
(والأثنين) أي البيضتين  
ولو من عتين ومحبوب وفي  
قطع أحدهما نصف دية  
(وفي الموضحة) من الذكر  
الحرم المسلم (و) في (السن)  
حنه (خمس من الأبل وفي)  
أذهاب (كل عضو لا منفعة  
فيه حكمة) وهي جرمن  
الدية نسبت إلى دية النفس  
نسبة تقصمها أي الجنابة  
من قيمة الجرم في عليه  
لو كان رقيقاً بصفاته التي

الاجسة (قوله ويستقره) أي عن قيمة التوب والعشرة ذنائب (قوله فان أقر بأقل من الألف)  
الاولى أن يقول فان فسر التوب بأقل من الألف كمشقة ذنائبهم حتى تضع قوله بعد ولم يلزمه  
عشرة وايضا الكلام في التفسير لا في أصل القرار (قوله حلف) محل الحلف إذا طلب المقر  
ذلك فاعوام تعلم الألف والألف (قوله ولم يلزمه عشرة) أي التي فسر بها قيمة التوب فان فسر  
قيمة التوب بأكثر من عشرة لم يبلغ الألف لم يلزمه ما فسر به (قوله وان كان التوب الخ) أي  
ما تقدم ان كان التوب باقياً وان كان التوب الخ (قوله ويصح إقراره بنحو مطلق) عبارة مر  
نكاح وهي ظاهرة لافضائه إلى المال المؤدى للعامة بخلاف الطلاق (قوله بالعقر) أي في  
موجب العقوبة أما فهو النكاح فلا يخالف ذلك (قوله قال شيخنا) صوابه وحسنه يعطى الخ  
أي لان المقر به لا يقسم بينهما وإنما الذي يقسم هو ماله الذي خلقه تركه ان لم يفد القصة في  
نكاح الحالة بالنسبة لا بالسوية فان وفي ماله أوزاد لا تقسم لعله يمل يمل كل منهما حقه وكلام  
الشارح يقيد أن الذي يقسم هو المقر به وان القصة انما على بالسوية لا بالنسبة وأنه لا بد من  
القصة مع أنه لا قصة أصلاً اذا كان ما لم يبق وبهذا تم ما في قول المحقق أقول الخ تأمل  
(فصل في بيان أحكام العارية) (قوله والاول اسم مصدر عار) فيه نظر لانه لم ينقص عن  
حرف عار فهو مصدره لان ما يلبس اسم المصدر ما تضمنت حرفه عن حروف فعله لقضا وتقديراً  
من غير تعريض لخروج بتقدير اما نقص لقضا لا تقدير كقضا مصدره فأنل فانه وان نقص الألف  
التي بعد القاف إلا أنها مقدرة بتدليل أنهم نطقوا بـ (ع) في المصدر وهو اليعاقبة والواو فأنل قيتالا  
وخرج يقولان من غير تعريض نحو عدة فانه مصدر وعدلانه وان نقص الواو إلا أنه عوض عنه  
التاء (قوله وهي مستحبة) أي الآن والافسد كانت واجبة في صدر الاسلام وعلى هذا فلا  
اشكال في التروعة في آية وينعون المأخوذ بتأمل ان المراد به ما يستعيره الجيران من بعض  
فعل هذا تكون لا يفسوخة ويحتمل أن لا نسخ والوعيد انما هو على المجموع أو يحصل  
على حالة عوض الوجوب (قوله أصالة) أي الأصل فيما بعد نسخ الوجوب الاستصحاب (قوله  
وقد تجب) لعل هذا محمول على ما اذا انتهى إلى حاله لا يتأني معه فيها المعاقبة والافلا تجب  
الاعارة انما الذي يجب حيث لا اجرة (قوله ان كان له اجرة) فان لم يكن له اجرة فلا اجرة  
وان وجبت الاعارة (قوله وقد ينضم كاعارة الأمة لمنفعة أجنبي الخ) المناسب التمثيل باعارة  
الخيل والسلاح للحرب فان الاعارة حرام مع الصحة وبجانبه مر وينضم اعارة خيل وسلاح لحربي  
وهو معصف لكافروا وان صحت وفارقت المسلم لانه يمكنه دفع الغنل من نفسه بخلافها (ومثله مع  
ومحل الصحة ان لم تكن استعارة الحرب الخيل والسلاح لمقاتلتنا والكافر المعصف لقراءته فيه  
مع المسلم والجل والافلا تصح على قياس ما قدمه في استعارة الأمة الكبيرة لمنفعة نفسه مع نظر  
أو خلوقاً ويترك (م) على مع وهو يقتضي أنه اذا لم يغلب على الظن قتاله لتأخرم اعارته  
لموتص وهو مشكل لانه حيث ظن ذلك لا وجه الحرمة ومن ثم قال الزبدي انه حيث  
غلب على الظن صيانته بما ذكر حرمت اعارته ولم تصح والاصح والاحرمه (ع) من فراجع  
(قوله لكنه لا يمكن من استخدامه) قد يقال اذا كان كذلك فلما فائدة صحة اعارته وقد  
يقال فائدة ما جواز أن يعيره مسلم بأذن المالك أو يستقرب مسلم في استخدامه فيما هو مودع منفعته

هو عليها قالو كانت قيمة الفصح  
عليه بلا جناية على يده مثلا  
عشرة وبدون خمس السبعة  
قالنقص عشر فيجب عشر  
دية النفس (ودية العبد)  
المعصوم (قيمه) والامة  
كذلك ولو زادت قيمة كل  
منهما على دية الحر ولو قطع  
ذكر عيبا وانما وجبت  
قيتان في الاظهر (ودية  
الجنين الحر) المسلم تما  
لاجد أبويه ان كانت أمه  
معصومة حال الجنابة  
(غرة) اي لسة من الرقيق  
(عبد اوامة) سليم من  
عيب مبيع ويشترط بلوغ  
الغرة نصف عشر الدية فان  
فقدت الغرة وجب بدلها  
وهو خمسة أبعرة وتجب  
الغرة على عاقلة الجناني (ودية  
الجنين الرقيق عشر قيمة  
أمه) يوم الجنابة عليها  
ويكون ماوجب لبيدها  
ويجب في الجنين اليهودي  
او النصراني غرة كالثالث  
غرة مسلم وهو مبر وثلاث  
بعير  
(فصل) في احكام  
القسامة وهي ايمان الدماء  
(واذا اقترن بدعوى الدم  
لوث) بمنثقة وهو لغة  
الضعف وشرعا قرينة تدل  
على صدق المدعي بان توقع  
تلك القرينة في القلب  
صدقته والى هذا اشار

اليه عثم (قوله ولا تدخلها الاباحة) أي لان ما كان الاصل فيه النسيب لا تقربه الاباحة  
وصور الاباحة عثم باعارة من لا يحتاج الى العارية بوجه من الوجوه اه (قوله صريحا  
أو اشارة) أي صريحا في البعض و اشارة في البعض فأول تنويع فالصريح هو المعبر والمعار  
والشار اليه على وجه الزوم السيفه وأما المستعبر فهو مأخوذ بطريق الاشارة كما قاله المحشي  
ان كان قوله ليرد منارجا عن التعريف والافه و بطريق التصريح لانه معبر عنه بالضمير الذي  
هو فاعل الفعل المذكور (قوله أشار اليه) أي ذكره فالاشارة بمعنى الذكرا مقابل التصريح  
نم هي بمعنى ما قابل التصريح في قوله والصيغة أشار اليها بقوله اباحة الاتقاع (قوله  
حقيقة أو حكما) تعميم في اللفظ (قوله ان أريد الاشتقاق العربي) أي على مذهب البصريين  
(قوله أو مأخوذة من التعاور) وقيل من العار لان في طلبها عار و رقة مد بان العاريات  
والعارية و اوية اه وأجاب عثم بان هذا مجرده لا يمنع الاخذ لانهم قد يأخذون الباقي  
من الواوي كما أخذوا البيع من الباع اللهم الا ان يقال انهم لا يفعلون ذلك الا عند الاضطرار  
اليه انتهى (قوله اقول ولعله اشار به الخ) فيعتبرا ما أولا فقول ليرده لا يقيد الجواز أصلا  
لصدق بوجه بعد انتهاء العارية بفراغ مدتها في الموقفة أو بعد رجوع المعبر في المطلقة الا ترى ان  
الاجاز فيجب فيها الرد ومع ذلك هي لازمة واما تليها فعل تسليم ذلك فلا يحد حكما بالنسبة للمعبر  
حتى يتم قوله من الجنين فالاولى ان يقال ان اللام للفائدة ولو باعتبار الفالب أي اتقاعا يعقبه  
الرد ويكون احترازا عن اباحة الاتقاع بالعين ابدانها فاعلمك لا عارية كافي الوقت وحينئذ  
فيستفاد من ذلك حكم وهو انها لا تصح العارية مؤبدة ولذلك قال المصنف فيها ياني وتجاوز  
الاعارة مطلقا وموقتا بوقت اي لا مؤبدة تأمل (قوله ونحو ذلك) أي كالا مرد الجليل (قوله  
كاعارة الامام اموال بيت المال) عبارة مد وقول الاسنوي باعارة الامام مال بيت المال  
لانه اذا جاز له التملك فالاعارة اولى مردوداته ان كان ذلك لمن له حق في بيت المال فهو ايسر  
حق لمستحقه فلا يسمى عارية اولى لاحق له فيه لم يجوز لان الامام فيه كالولي في مال مولى وهو  
لا يجوز له اعارة شيء منه مطلقا اه ومثله جج (قوله والتقيمه خلوة الخ) عبارة مد مع من  
التمهاج وشروط المعبر صفة تبرع مملكة المنفعة ولو لم يملك الرقبة اذا اعارة انما ترد على المنفعة  
واخذ منه الا ترى امتناع اعارة نفسه او صوفي ~~منه~~ كنهما في مدرسة و رباط لانها مملكتان  
الاتقاع لا المنفعة ولعل مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان اراد منته فممنوع حيث  
لم ينص الواقع على شيء ولم تكن في زمنه عادة متطورة بمنع ذلك لم يلق بملك المنفعة اختصاصه  
به الماسيد كره في الاضحية من جواز اعارة ارضية او هدي تقدم مع خروجه من ملكه اه  
ومثله جج (قوله نعم تصح لمن وليه) أي نعم تصح الاعارة للمعبر وعليه اذا قبل الولي له وانما  
يحتاج للتقييد بقبول الولي اذا كان المعبر وعليه صيا او مجنونا اما الضحية فيصح ان يقبل  
الاعارة بنفسه فلا يتوقف على قبول وليه كما صرح به في شرح الروض و جرى عليه الشهاب  
الرملي اه شورى فقوله وليه اي ان يكون القابل هو الولي (قوله لامن مستعبر) أي بالاذن  
او من المالك (قوله اي او مجبور سقه) مثله للمجبور وعليه بالقبول لكن محله اذا اعار شيئا من  
اعيان ماله واما اعارة نفسه فله لا تشفعه من الكسب فتصح كافي به ج وكذلك اعارته

المستنفذ بقوله (يضعه في  
النفس صدق المدي) بان  
وجد قيل او بعض كراهه  
في محله منفصلة عن بلد  
كبير كافي الروضة وأصلها  
او وجد في قرية صغيرة  
لا عدائه ولم يشاركهم في  
القرية غيرهم (حلف  
المدي خسين عينا) ولا  
يشترط موالاتها على  
المذهب ولو تخطل بين الايمان  
بحثون من الحالف او انما  
منه بقى بعد الافاقة على  
ما مضى منها ان لم يعزل  
القاضي الذي وقعت  
القائمة عنده فان عزل  
وولي غير موجب استئنافها  
(و) اذا حلف المدي  
(استحق الديه) ولا تقع  
القائمة في قطع طرف  
(وان لم يكن هناك لوث  
فالعين على المدي عليه)  
فيحلف خسين عينا (وعلى  
قائل النفس المحرمة) هذا  
او خطأ او شبهه (كمارة)  
ولو كان القتال صياوا  
مجنونا فيعتق الولي عنهما  
من ماله ما والكفارة (عتق  
رقبة مؤمنة سليمة من  
العيوب المضرة) اي الخلة  
بالعمل والكسب (فان لم  
يجد) ها (فصيام شهرين)  
بالهلال (متتابعين) بنية  
السكارة ولا يشترط نية  
التابع في الاصح فان هجر

لعين زنا لا يقابل بآخرة كافي ج (قوله من نفسه او وليه) اي سواء كان المعبر هو نفسه  
او وليه (قوله ولم تقابل بآخرة) واطلق الرواي حل اعارة الخلع من يتعلم منه سواء كان ذلك  
يقابل بآخرة ام لا ومن ذلك الغيبة ومعلوم ان محل ذلك كله اذا اذن له وليه او علم رضاه ولم يكن  
في تلك الخلع اضرار به عس (قوله ويخرج عن العارية) ان عينه المستعير مجرد الاذن  
وحيث لا يكون وكيل او ميراث الضمان وليس له الرجوع فيها وان ردّها الثاني عليه لم يبرأ  
(قوله والا فبالعقد معه) فيه نظر لانه ان لم يعينه المستعير فالاول باق على عاريته والضمان  
باق عليه وله الرجوع فيها وان ردّها الثاني عليه برئ اي الثاني واما الاول فباق على الضمان  
كافي حوائج الخليل (قوله اي ولو ما لا يخ) هو كذلك في شرح هر وخالف ج و عس  
(قوله فلا يصح كونه معارا) اي من اجنبي او من اجنبية وقوله ولا مستعيرا اي لواحد منهما  
لا مطلقا خلافا لما يوجهه كلامه (قوله كآخرة واستعارة فرع الخ) يتصور ملك القرع لاصلا  
مع عدم منعه عليه بان يكون القرع مكتوبا او مالا كالتفقه باية او وصية (قوله كآخرة)  
فيه انه لم يمر (قوله ان هذا مستدرك) اي قوله آخرة لانها هي المتافع فيقصد اسم كان وخبرها  
فهذا اعتراض على المصنف (قوله فهي مقابلة لها) اي المتافع مقابلة تلايمان (قوله نقول  
الشارح) اعتراض آخر على الشارح فكل من كلام المصنف والشارح معترض ويمكن الجواب  
عنهما بان المراد بالمتافع القوائد والقرات وهي منقصة الى قسمين آثارا اي غير اعيان كالسكنى  
والركوب واعيان كالثمرة واللب (قوله فكان المناسب ان يقول) اي لو لم يجاز كلام المصنف  
(قوله وفيه ما تقدم) لعل الاولى ان يقول وفيه ما باق اي من كلام شيخ الاسلام بان يقال ان  
الحبر والماء والثرثرة ما خونة بالاباحة والمستعارة ما هو طرف الحبر وطرف الماء والبستان  
لنفعه وهي التوصل الى ما ابيح من الحبر والماء والثرثرة في حل انه يجوز اعارة الماء للفصل  
والوضوء لان ما يذهب به كذا ذهب بانها حق وانما حق الثوب ولا زلة التماسه وان لم عليه  
تخصيه لا مكان طهره بالكافة ا هـ وفيه بحث اذا اذهب من القيس عين ومن القيس عليه  
قوته وخشوته وقال بعضهم اذا لم التمس يمنع الاعارة وبعبارة عس ويجوز اعارة الورق  
للكتابة واعارة الماء للوضوء ومثلا لفصل متاع ونجاسة لا ينسب بها كأن يكون واردا ونجاسة  
حكيم ومثل هذه المذكورات اعارة الدوام للكتابة والمكحلة لا كمال منها ا هـ سم على ج  
(قوله هذه العبارة من افراد ما قبلها الخ) لا يفتي ان هذا خروج عن مقصد الشارح فان  
مقصد الشارح ان اللب وهو في المسئلة الاولى ما خوذ بطريق العارية بان وقع العقد بلفظ  
العارية كما يدل عليه قول الشارح كاعارة شاة للبنا وفي المسئلة الثانية ما خوذ بطريق الاباحة  
لانه وقع العقد في اباحة بليل قول الشارح فقد اجبت دورها وهذه لا يسهه القول فيها  
بالطلان فالمسئلة الثانية ليست من افراد ما قبلها خلافا للشيخ لانه نظر للمعنى (قوله لاف  
المبت) اي المحترم وهو كل من وجب دقته فيدخل فيه الزاني المحسن وتارك الصلاة والمدي ا هـ  
عس (قوله اذا أنزل الخ) فان دمج قبل ذلك غرم لولي الميت حوثة الحفر ولا يلزم المستعير  
ردم ما حفره الا ان فيه بخلاف ما لو اعاره أرضا للزراعة فحرقه ما لم يجمع فانه لا يلزمه حوثة الحفر  
لان الدفن لا يمكن الا بالحفر فهو مودع فيه بخلاف زرع الارض فانه يمكن بدون حفر حتى

المكفر عن صوم الشهرين  
لهرم او لحق بالصوم مشقة  
شديدة او خاف زيادة  
المرض كقربا طعام ستيق  
مكينا او فقير ايدفع لكل  
واحد منهم هذا من طعام  
يجزئ في الفطرة ولا يطعم  
كافرا ولاها شيئا ولا مطلبيا

\*(كتاب الحدود)\*

جمع حد وهو افة المنع  
وميت الحدود بذان لنتها  
من ارتكاب القوا حش  
وبدا المصنف من الحدود  
بحد الزنا المذكور في آياته  
قوله (والزاني على ضربين  
محسن وغير محسن  
فالمحسن) وسأني قريبا انه  
البالغ الماقل الحرا الذي  
غيب حشفته او قدرها  
من مقطوعها قبل في نكاح  
صحیح (حد الزاني) بجملة  
معتدة لا بصحة صغيرة ولا  
بصغر (وغير المحسن) من  
رجل او امرأة (حد مائة  
جلدة) بحيث بذلك لا تصالها  
بالجلد (وتغريب عام الى  
صانعة القصر) فاكتر  
برأى الامام ونصب مدة  
الحام من أول حشر الزاني  
لامن وصوله معصكان  
التغريب والاولى ان يكون  
بعد الجلد (وشرائط  
الاحسان أربع) الاول  
والثاني (البلاغ والعقل)  
فلا بد على صبي ومجنون

لأنه يمكن زرعها الا بالحرق كان حكمها حكم المذنب اه زى هذا اذا كان الحافر الوارث اما  
اذا كان الحافر هو الميت قبل موته بان استعار الارض ليصرف فيها قبرا وحفر ثم مات ورجع المصير  
لم يفرم أجره الحفر لانه لا حق له فيما حفره في حياته برماوى سم وفي تصور الرجوع نظر لانتهاء  
العارية بموت المستعير ويمكن ان يصور بما اذا كان المستعير ولي الميت او وارثه اه يج على  
المنهج (قوله في تركته) فان لم تكن تركته لم يلزمهم سوى التخلية اه مر (قوله فملهم الضمان  
والاجرة وموتة الرد) كذا في مر ويح ظاهره وان لم يضع الورثة يدهم عليها وكان وجهه انهم  
ماتون عن المورث فيلزمهم ما يلزمه اه سم (قوله او نحوه) اى كسبها (قوله وحيثما يلزمه  
اجرة المثل) اى بعد القبض ومضى مدتها اجرة (قوله بالعارية الفاسدة) لا وجه لفسادها  
الا ان يجعل ذلك على حاله عدم وجود الصفة (قوله فان كان ما ذكر بمقابل الخ) وكذا ان اطلق  
لان العرف يقتضى البديل بغيره كما قاله ابن المدا في أحكام الاوائ والظروف (قوله  
مضمونات) اى ان كانت بقدر ما يشربه بخلاف ما لو زادت فان الزائد امانة في يده فلا يضمنه كما  
يؤخذ من كلام ابن الصمد وذكره الصفوى (قوله والذين مضمون) وكذا يضمن أجره مناه في  
نكاح المدة وان كانت الاجارة فاسدة (قوله ومنه ما تشربه الاعضاء من ماء الوضوء الخ) هذا  
مفروض فيما اذا اعاره المأمو حديان كان الطرف ملكا للمستعير او مباحا فان العارية مخصصة  
كما تقدم من حل وعش واما اذا اعاره الا انه ليتوضأ منه او يغتسل فقد تقدم المصنف ان  
المعار هو الا نأمو اما المأله فأخوذ بطريق الاباحة فلا يضمن فانه قد قيل بعضهم قد يقال اعارة  
الماء للوضوء ونحوه فاسدة كما سبق وان فرض فيما اذا اعاره الا انه ليتوضأ به فقياس ما سبق  
ان المعار هو الا نأمو اما الماء فأخوذ بطريق الاباحة فلا يضمن الا ان يختار الاول ويكون عدم  
ضمان ذلك وضمان غيره مما لم تشربه لان فاسد كل عقد كعصيه في الضمان وعدمه لكن في  
مر كلام في هذه القاعدة فراجع من هذا الباب (قوله ونحوه) اى كرامة من عبيد

\*(فصل في بيان احكام القصب)\* (قوله ويلزم مكون المصق الشرعى اهم) اى  
والواجب كون الشرعى اخس أو مساويا كما في الذي قبله فان ثنى القصب من السرقة  
يؤدى الى التساوى وفيه ان عموم المصق الشرعى لازم مطا حث بغيره بالاستيلاء الصادق  
بالاخذ و غيره فيتعين المصير الى ما اختاره بعض المحققين من ان كون المصق اللفوى اعم  
اغلب والا فصدق يكون اخس من المصق الشرعى وأولى كونه مساويا (قوله قال شيئا  
الشرا لمسى الخ) قال ع ش بعد ذلك لا يقال بل معناه ان من غرم منها يرجع على صاحبه  
بالنصف لا ناقول هذا من الاحتمال الثانى ولا يقال ان معناه ان المالك يطالب كلا بالنصف لما  
مر ان كلا طريق في الضمان وقد يقال الاقرب الثانى لدخولها في ضمان كل منهما وتساويهما في  
كونها تلفت لاني بدوا حد منها اه بالمعنى وفيه زيادة على ذلك (قوله ثم ان كان من حرم مثله  
الخ) ظاهره ان هذا أفراد للقصب الشرعى وجه قيل (قوله اى غالبا) قيل الاولى حذفت حتى  
يضمها اعتراضه الا انى بان الاولى والانصب التعبير به بغير حق ليدخل الاستيلاء على مال  
الغير بظنه ماله (قوله ليشمل فهو جلد الميتة الخ) قد يقال هذه الاشياء لا يجزئ فيها قوله  
ولزمه أرض نفسه الخ فلذلك اقتصر على المال وان كان غيره يصير فيه الرد أيضا كذا قيل

يل يوديان بايزجرهما عن  
الوقوف في الزنا (و) الثالث  
(الحرية) فلا يكون الرقيق  
والمبعض والمكاتب وأم  
الولد محسنا وان وطئ كل  
منهم في نكاح صحيح  
(و) الرابع (وجود الوطء)  
من سلم أو ذى (في نكاح  
صحيح) بولي بعض النسخ في  
النكاح الضمير وأراد بالوطء  
تضييق الحشفة أو قدرها  
من مقارومها قبل وخرج  
بالصحيح الوطء في نكاح  
قاسد فلا يصل به التعصين  
(والعبد والامة حددهما  
نصف حد الحر) فيحد كل  
منهما خمسين جلدة قريب  
نصف عام ولو قال المصنف  
ومن فيمدق حده الخ كان  
أولى بليم المكاتب والمبعض  
وأم الولد (وحكم القواطع  
وإيمان البهائم بحكم الزنا)  
أن لا يطأ بشخص بأن وطئه  
في دبره محد على المنهب  
ومن اقبح منه حد كما قال  
المصنف لكن الرابع أنه  
يعزر (ومن وطئ) الأجنبية  
(فيما دون الفرج عزرو ولا  
يلغ) (الامام) بالتعزير ادنى  
الحدود) فان عزز عبدا  
وجب أن ينقص في تعزيره  
عن عشرين جائة أو عزز  
حرأ ووجب أن ينقص في  
تعزيره عن أربعين جلدة  
لأنه ادنى حد كل منهما

وفيه ان الواجب حينئذ تقسيم المال بالمقول لان المال غير المتقول لا يجري فيه قوله ولزمه  
أرض نفسه الخ (قوله أو غير مكلف) الاظهر جعل هذه غاية في الغاصب (قوله أو وكيله) قال  
المصنفى المعتدان التوكيل في اقباض العين سواء كانت مضمونة أو لا غير صحيح اه وفيه  
شيء فقرر بل رجعا كلام التعفة وهو يقيد الحصة (قوله ويلزمه القيمة) أى قيمة الامنة ويلزم  
الوطئ قيمة الوطئ لئلا يكفها التعزير مرة على مالها ويلزمه ايضا مهر المثل (قوله جات بمنزلة)  
اى بان نظرها الوطئ زوجته الحرة أو أمته المملوكة (قوله لا متنازع بها) اى في هذه  
الحالة (قوله تلف معصوم) اى سواء كان تقصا أو عضوا أو متفعلا أو مالا (قوله ولو بالغرق)  
انظر هذه الغاية (قوله ومنه السقينة) اى من المال المعصوم الذى يخاف تلف السقينة فاذا  
خيف تلفها باخراج الروح لم يجب الاخراج مالا (قوله اى نقص عينه) الاولى التعميم كما  
ذكره بعد غاية الامر أنه ممكن المتناهي التقيد بغير نقص رخص السعر كما يدل عليه كلام  
الشارح (قوله ومنه ما لو غصب فردى خف الخ) اى من نقص الصفة النقص في هذا المثال  
لا بسبب فقد السقينة وهى اجتماعها مع صاحبها وان ممكنان فيه نقص عين أيضا لكنه غير  
منقول رايه (قوله اى اذا لم يوجد منه استعمال) فان وجد منه استعمال ضمن قط أقصى  
القيم وبعبارة أخرى مع مقتى المتهاج ولو غصب ثوبا مثلا قيمته عشرة مثلا فصارت بالرخص  
درهما ثم لبسه فابلاه فصارت لنفسه درهم فردته لزمه خمسة وهى قط التام من أقصى القيم  
لان النقص بالبلى نصف الثوب فيلزمه قيمة أكثر مما كانت من النقص الى التلف وهو فى المثال  
المذكور خمسة والتقصان الباقي وهو أربعة ونصف يبيده الرخص وهو غير مضمون (قوله  
أو بتلاف من لا يضمن) اى كرهى (قوله أو برقة) اى أو تلف برقة سواء كان التلف هو المالك  
أو غيره خلافا لما يوجهه كلامه (قوله بامر المالك) راجع للمستثنين اه يج (قوله اى فى اى  
مكان - ليه المثل) سواء المثل اى يطالب الغاصب بمثله فى اى مكان نقل الغاصب المقصوب  
المثل اليه ويحمله ان لم يكن لتلفه مؤنة وأمن الطريق والافاق أقصى قيم المكان كذا فى حاشية  
المنهج (قوله فان لم يبق له قيمة أصلا) اى بخلاف ما اذا بقي له قيمة ولو تافهة فان الواجب فيه  
المثل لانه الاصل فلا يبدل عنه الا اذا زالت ما لى من أصلها وهذا حيث لا مؤنة لتلفه والاغرم  
قيمة جمل التلف والحاصل فى مسألة الماء المذكورة حيث كان لتلفه مؤنة فالواجب القيمة  
مطلقا بقيت له عند الاجتماع قيمة ام لا وحيث لم يكن لتلفه مؤنة فان بقيت له قيمة ولو تافهة  
فالواجب المثل والا فاقية اه سم (قوله والا ضمنه بأقصى قيمة) اى ضمن المقصوب بأقصى  
قيمة من حيث النقص الى التلف هذا اذا كان المثل مفقودا حين التلف بان فقد قبله كان ضربه  
فى رجب مثلا وقد المثل فى رمضان وتلف المقصوب فى شوال فيكون المقصوب مضمونا  
بأقصى قيمته من رجب الى شوال اما اذا كان المثل موجودا حين التلف فيضمن المثل لا المقصوب  
خلافا لما تلج من حين غصب الى حين فقد المثل كأن غصبه فى رمضان فتلف فى شوال وقد منه  
فى الحرم طوبى بأقصى قيم المثل من رمضان الى الحرم فان كان قيمته فى الجنة أكثر اعتبرت وانما  
اعتبر فى هذه الصورة أقصى القيم من يوم الغصب الى يوم الفسخ لانه يوم التلف كما فى التى  
قبلها لان وجود المثل كبقاء العين فى وجوب التسليم فلام المثل موجودا فالمثل الذى هو



(فصل) في احكام القذف

وهو لغة الرى وشرا الرى  
بالزنا على جهة التعبير  
لفرج الشهادة بالزنا (واذا  
قذف) بذال محبة (غيره  
بالزنا) كقوله زدت (فعليه  
حد القذف) فمابين جلدة  
كاسيا في هذا ان لم يكن  
القاذف با او اما وان علما  
كاسيا في (بقتلة شرائط  
ثلاثة) وفي بعض النسخ  
ثلاث (منها في القاذف وهو  
ان يكون بالغافلا)  
فالصبي والمجنون لا يحدان  
بقذفهما شتمنا (وان  
لا يكون والدها المقذوف)  
فلو قذف الاب او الام  
وان عملا ولعمروا سفل  
لا حد عليه (وخمس في  
المقذوف وهو ان يكون  
مسلم بالغافلا حرا عاقلا)  
عن الزنا فلا حد بقذفه  
الشخص كافرا او صغيرا  
او مجنونا او رقيقا او زانيا  
(ويحد الحر) القاذف  
(ثمانين) جلدة (و) يحد  
(العبد اربعين) جلدة  
(ويسقط) عن القاذف  
(حد القذف بثلاثة  
اشياء) احدها (اقامة  
البينة) سواء كان  
المقذوف أجنبيا او زوجة  
والثاني مذكور في قوله  
(او عفو المقذوف) اي عن  
القاذف والثالث كور

المقصود كانه لم يتلفو كانه انما تلف عند فقد المثل وانما اعتبر ايضا في هذه الصورة قيم المثل  
لا المقصود لان المقصود بعد ثلثه لا تعتبر الزيادة الحاصلة فيه كذا في المنهج وحاشيته واذا وجد  
المثل بعد اخذ القيمة لا يرجع اليه ويرد القيمة ثم لما لك ان لا ياخذ القيمة ابتداء بل ينتظر  
وجود المثل ا هـ سم (قوله اي بمعنى انه لو قدر شرع الخ) الاولى تقديم ذلك عند قوله  
حصره كبل وتأخير قوله سابقا ودخل فيه البراء الخ الى هنا كما لا يخفى (قوله غير محوثر) تقدم  
لان التبرم ثلثي (قوله ودقيق) اي فانه يجوز فيه السلم وان لم يجوز فيه الربا اي لا يساع به  
يخص مخاللا (قوله ومجهون كفلت) اي من مكسب من أنواع وان لم تكن هذه فذكر  
بعد الغالب من ذكر العام بعد الخاص تأمل (قوله وهذا يخرج مجوزا السلم) انظر لم تعتبر  
اجراما مذ كقبل التركيب كما قالوا بذلك في البر المختلط بالشعر وكان ذلك لان البر هو المقصود  
غالبيا فغلب على الجزء الاخر فكان الجميع من خاص البر بخلاف الغالبية ونحوها (قوله  
ويضمن ماله ارض مقدر من رقيق الخ) الحاصل ان مسئلة الضمان باكثر الامرين مقيدة  
بقيد اربعة الاول ان تنقص قيمته فان لم تنقص فلا ضمان كان سقط ذكره واتبعه كما هو  
القالب من عدم نقص القيمة بذلك كما في الخطيب على المنهاج و هو الثاني ان يكون ذلك  
بإتلاف فان تلفت ابضا به باقة مما يورثه فانه تضمن بما تنقص من الاقصى لان الساقط من غير  
جناية لا يتعلق به قصاص ولا كفارة ولا ضرب على القاتلة فاشبه الاموال كما في شرح م  
الثالث ان تكون من رقيق الرابع ان يكون لها ارض مقدر من حر فان تلفت من غير رقيق  
او تلفت من رقيق وليس لها ارض مقدر تضمن بما تنقص من الاقصى (قوله دفع به ما يورثه  
كلام المصنف الخ) محصله ان كلام المصنف يورثهم ان المتقوم لا يضمن وذلك لان قوله او قيمته  
ان لم يكن له مثل متبادر في أن المعنى ان المثل يضمن قيمته ان لم يوجد له مثل لان قوله ان لم يكن  
له مثل مقابل قوله ان كان له مثل فلم تعرض حيث تدل المتقوم فيورثهم كلامه انه لا يضمن فلما اورثهم  
ذلك صرفه الشارح عن ظاهره بقوله بان كان متقوما لكن في صنف الشارح قصور بل كان  
المتاسبه التعميم بان يقول بان كان منليا ولم يوجد له مثل او متقوما واختلف الخ (قوله  
ولا تجوز ادانته) أي لما يلزم عليه من اعيان خلاف المراد (قوله اي في أي مكان حل به  
المقصود) أي ان كان الغالب في تلك الاماكن واحدا (قوله فيما لو اختلف الغالب في  
الامكنة) بان نقله القاصب الى دمياط ثم الى بلاد السيد البدوي ثم الى الاسكندرية وكان الغالب  
في تلك البلاد مختلفا وقوله يعني هنا اعتبار الاقصى أي فاذا كان أكثر قيمه في مكان من تلك  
الامكنة بان كان أكثر قيمه في الاسكندرية اعتبرنا الاكثر بالاسكندرية واعتبرنا بقدرها الغالب  
أي ما يورثه التفرع فيما لو كانت القيم واحدة في تلك الامكنة واختلف الغالب فيها فالظاهر  
مراعاة الانفع للمالك فان حصل الاستواء في النفع أيضا عين القاضي تقدم مكان من تلك  
الامكنة فقرر (قوله والمتقوم مثليا) الواو يعني او (قوله فمن يملك في المسائل الثلاثة)  
فيضمن بالذيق في الثاني والثالث في السالتيه وبالسهم أو الشريح في الاولى فالمراد بالمثل بالنسبة  
للاول جنس المثل الصادق بكل واحد منهما كما في شرح الروض وعش ا هـ يجرى (قوله  
الا ان يكون الا خبرا كرقبة) أي احد المثلين في الاول والمتقوم في الاخرين (قوله انه ان

في قوله (او المعلن في حق  
الزوجة) وسبق بيانه في  
قول المصنف فصل واذا  
رى الرجل الخ

• (فصل في أحكام الاشربة  
وفي الحد المتعلق بشربها •

(ومن شرب خمر) وهي  
المتخذة من عصير العنب  
(او شرابا مسكرا) من غير  
الخمر كالتميد المتخذ من  
الزبيب (بعد ذلك الشارب

ان كان حرا (اربعة  
جلدة وان كان رقبا

عشرين جلدة) ويجوز  
أن يبلغ (الامام) أي

حد الشرب (ثمانين  
جلدة والزيادة على أربعين

في حر وعشرين في رقيق  
(على وجه التعزير) وقيل

الزيادة على ما ذكره على  
هذا يمنع النقص عنها

(ويجب الحد عليه) أي  
شارب المسكر (بأحد

أصوين بالينة) أي رجلين  
يشهدان بشرب ما ذكر

(او الاقرار) من الشارب  
بانه شرب مسكرا فلا يحد

بشهادة امرأتين ولا يحد  
مردودة ولا يحد القاضي

ولا يعلم غيره (ولا يحد) أيضا  
الشارب (بأنق موالا مستكاه)

أي بأن يشم منه رائحة  
الخمر

• (فصل في أحكام قطع

بطالب بقيته) أي لا ياتل وفيه ان هذا يتوقف على رضا الاخر فالاولى حذفه (قوله ويجزى  
المالك بين المثلين) أي في الاول ومجمل ذلك ان استويا في القيمة أخذ ما قبله كما قاله ع من  
والشورى قال صواب حذف قوله وان اختلفت قيمتهما ولا تصح هذه الغاية الا لو قال اولاً في  
المستلين الاخيرتين بدل قوله في الماتل الثلاثة ومع ذلك هو مخالف للواقع (قوله فان لم تكن  
محترمة) أي بان كانت لم ي

• (فصل في بيان أحكام الشفعة وكيفيتها) • (قوله وكيفيتها) أي المذ كورة في قوله وهي على  
الفور وفيه ان هذا من جملة الاحكام بمعنى النسب التامة فلا حاجة لزيادة قوله وكيفيتها ولا لقوله  
فتقيد الشارح الخ (قوله او من الشفاعة) أي لان الاخذ في الجاهلية كان بالشفاعة عند  
المشتري لا قهر اعليه كما في مر (قوله او من القوة) الاولى ان يقول او من الشفاعة بمعنى القوة  
لاشترط الاشتراك بين المأخوذ والمأخوذ منه في المادة ومعلوم ان مادة الشفعة أي حروفها غير

مادة القوة في الصفوى ان الشفاعة في اللغة تطلق على القوة والزيادة هو مأخوذ من مروج  
(قوله وانما يجب في الثلث) واما الاستحقاق فلا يتوقف على لفظ وفيه ان الاستحقاق لا بد له من

صفة فانه اذا لم يبيع سدا رفر راجعه انما طالب للشفعة مثلاً فان لم يقل ذلك من غيره ذكر فلا  
حق له في حياض منه بان هذا اللفظ انما هو له وام الاستحقاق واستقراره واما أصل ثبوته فبمجرد

البيع ولهذا كان الاولى ان يعبر عن اركانها بمقتضى الكسر والفتح ومستحق عليه كما قاله الشيخ  
القويني وان كان يمكن الجواب بانهم عبروا باخذ الخ نظر المالك (قوله أي لما فيها من ضم

الخ) كان المناسب ذكر هذا عند المعنى الشرعي لان هذا بيان للمناسبة بينه وبين المعنى القنوي  
وكذا يقال في تطايره (قوله وهو أولى) أي لان الثلث بالاختيار لا بالقهر وان كان يجب عليه

بان المعنى قهري سيموهو الاستحقة أو قهري بالقبلة للمشتري الحادث لا للتبيع (قوله  
فكانها مستلانة) انما أتى بكان لانها لم تدخل في الغصب لتقييده بكونه بلا حق (قوله ولو ذميا

مع مسلم) بان اشترى مسلم حصة الشريك ومالك الباقي ذم في هذه الشفعة (قوله أو مكاتب مع  
سيده) بان اشترى السيد حصة الشريك ومالك الباقي مكاتب السيد فله الاخذ بالشفعة من

سيده (قوله أو مسجد مع انسان) بان كان المسجد مخصص لم يوقف عليه بل كان ملكا للبشر  
أو جهة ليصرف في مزارعة فباع شريكه حصة فلناظر ان يأخذ بالشفعة ان رآه مصلحة بخلاف

ما اذا كان موقفا عليه الشخص ثم باع شريكه نصيبه فليس لناظره الاخذ بالشفعة لعدم ملكه  
قرينة (قوله وكذا امام بيت المال مع المأول للمعين) الاولى ان يقول وكذا امام بيت المال مع

انسان معين لان عادته ان يدخل مع على الاشخاص لا على الاشخاص كما يعلم من سابقه وصورة  
ذلك ان يموت رجل من غت فنصبت كنه لها والنصف الاخر لبيت المال فاذا باعت البيت

نصفها في ذلك البيت فلا مام ان يأخذ لبيت المال بالشفعة (قوله وكذا الشريك في وقف يشتم  
افرازا) بان كانت الارض ومفها مستوية الابراء وصورة ذلك ان تكون الارض من تركة

اثلاثا ثلثها وقف على شخص وثلثاها الباقيان لشخصين آخرين فباع أحدهما ثلثه لاخر فباخذ  
شريكه المالك لثلث الباقي الثلث المبيع كله لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بمنزلة

المذم كما قاله سم على حج (قوله من جواز شفعة الملك عنه - يفتد) أي من الوقف حيث كانت  
الشفعة

القصة افرازا بخلاف ما اذا كانت القصة قصة تعديل او بد فان قصة الملك عن الوقت لا تصح  
حيث لا تنها بيع في هاتين الصورتين وحمل امتناع قصة الرد اذا كان الدافع للدراهم صاحب  
الملك لا يشرأه البعض الوقت بما دفعه من الدراهم اما لو كان الدافع ناظر الوقت من روجه لم  
يتمتع لانه ليس فيه بيع الوقت ٨١ ع ٨١ (قوله لكان اوله واعم) لعل عطف اعلم على ما قبله  
لتفسير (قوله لشعوبه جميع اركانها المتقدمة) اى لتحويل التعريف لوعيه بذلك لبيع  
الاركان بخلاف ما هو به فانه حيث لا يكون التعريف مستقلا على المأخوذ (قوله وهذا هو  
الركن الاول) اسم الاشارة عائدا الى الشفع (قوله اى معها) اشار به الى ان الخلطة ليست هي  
السبب في ثبوت الشفعة بل السبب انما هو البيع اذا الخلطة حاملة من قبل ومع ذلك لم توجب  
ثبوت الشفعة ثم الخلطة شرط هذا امر اده وقد يقال الخلطة بزمسبب كما ان البيع بزمسبب  
اذ ثبوت الشفعة متوقف على مجرعهما فيصح حيث جعل الباء للسببية لان بزمسبب قد  
يعنى ميان من حيث ان له دخلا في المسبب تأمل (قوله اذ المراد من كلام المصنف الخ) اى  
والجار ليس محالطا فالجار لا خلطة فيه لكن عذر الشارح انه بين الخلطة بخلطة الشيوع فلم  
ان هناك خلطة اخرى فقدر المضاف (قوله بالخلطة) الواو بمعنى او (قوله مع انه راجع اليه)  
اى مع ان الشارح راجع الى ما قلنا فيما بعد حيث اشار بقوله والشفعة ثابتة ايضا في كل مالا  
ينقل الى ان في كل مالا ينقل متعلق بواجبة بمعنى ثابتة (قوله احتاج لذكر المتعلق) اى بالكسر  
وقوله وعلق به الجار والجرو راي علق الجار والجرو بواجبة ايضا بالشرط كما قد يتوهم  
اذ لا ضرورة اليه (قوله وقد رتبنا محذوف المتعلق الخ) فيه انه لا ضرورة الى تعلقه بهذا المقدر  
بل هو متعلق بواجبة وان تعلق به غيره مما سبق فان تعدد التعلقات لا يضر الا اذا لم تعلق  
حرفي بزمسبب معنى واحد يعامل واحد وما نحن فيه ليس من هذا فالاولى الجواب بانه حل معنى لاجل  
احرأب (قوله لكان اوله واعم) لعل وجه ذلك ان المتبادر ان من الارض متعلق ينقل فيستفاد  
من هذه العبارة ان الشفعة لا تصح في الارض نفسها اذا الارض لا يقال فيها انها لا تنقل من  
الارض فيوهم كلامه خلاف المراد ويكون قاصرا عن افادة حكم الارض الموافق للواقع ولا  
يصح التمثيل بالمقارن لما لا ينقل من الارض لانه هو الارض مع ما عليها والارض فقط كما ياتي فلو  
حذف قوله وفي كل مالا ينقل من الارض لادفع الابهام والتصور وعدم مطابقة المثال  
لامثله ومحصل الجواب الذي اشار اليه بقوله اللهم ان قوله من الارض ليس متعلقا ينقل  
حقه بى الابهام والتصور وعدم المطابقة بل هو متعلق بنفسه وقوله كالمقارن مثال لما  
ينقسم من الارض وقوله وغيره مثال لما لا ينقل وبهذا تعلم ان قوله وفي كل الخ معطوف على قوله  
فيما ينقسم لادخله في الجواب اذ هو لازم على كل حال لكن في هذا الجواب بعد فالاولى جعل  
قوله من الارض انا ما في قوله مالا ينقل ويكون قوله كالمقارن مثالا لذلك وقوله وغيره عطف  
على مالا ينقل المميز بالارض وذلك الغير شامل للبناء والشجر وكل منفصل وقف عليه تقع  
منفصل كالأبواب والمقاييم وحجر الرحن الاعلى او يجعل من متعلقة ينقل وقوله كالمقارن مثال  
لما ينقسم وقوله وغيره مثال لما لا ينقل من الارض كالبناء والشجر ونحوهما من كل مالا  
ينقل منها وكلام الشارح يحتمل هذا كله ووجه بعضهم الاولوية في كلام المحقق بان قوله وفي

السرقه • وهى لقصة أخذ  
المال خفية وشرعا اخذه  
خفية ظاهرا من حوزته  
(وتقطع يد السارق بثلاثة  
شرائط) وفي بعض النسخ  
بسته شرائط (ان يكون)  
السارق (بالغا قالا) مختارا  
مسلماً أو ذمياً فلا قطع على  
صبي ومجنون ومسكره  
ويقطع مسلم وذمى بمال  
مسلم وذمى واما المعاهد فلا  
قطع عليه في الاظهر وما  
تقدم شرط في السارق  
وذ كالمصنف شرط القطع  
بالنظر للمسروق في قوله  
(وان يسرق لصا با قيمته  
ربيع دينار) اى خالصا  
مضروبا أو يسرق قدرا  
مفشوشا يبلغ خالصه ربيع  
دينار مضروبا او قيمته (من  
حوزته) فان مكان  
المسروق بعصراء او مسجد  
او شارع اشترط في احرازه  
دوام الحائط وان كان بمن  
كثير كفى لحائط معتاد في  
منه وثوب ومتاع وضعه  
شخص بقره بعصرا مثلا  
ان لاحظته بنظره وقتا  
فوقا ولم يكن هناك ازدحام  
طارق فهو محرز والافلا  
وشرط الملاحظة قدرته على  
منع السارق ومن شروط  
المسروق فاذا كره المصنف  
في قوله (لا ملك له فيه ولا  
شبهة) اى السارق في مال

المسروق منه فلا قطع بسرقة

حال أصل وفروع السارق ولا بسرقة رقيق مال سيده (وتقطع) من السارق (بده) (الغني من فصل الكوع) بعد خلعها بجبل يجرى عنق وانما قطع الغني في السرقة الاولى (فان سرق ثلثا) بعد قطع الغني (قطعت رجلاه اليسرى) بجديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من مفصل القدم (فان سرق ثلثا قطعت يده اليسرى) بعد خلعها (فان سرق رابعا قطعت رجلاه اليمنى) بعد خلعها ونقص محل القطع بزيت او دهن مغلي (فان سرق بعد ذلك) اي بعد الرابعة (عزروا) وقيل يقتل صبرا) وحديث الامر بقتله في المرة الخامسة منوخ

• (فصل في أحكام قاطع الطريق) وسعى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوف منه وهو مسلم مكلف له شوك فلا يشترط فيه ذكورة ولا عدد يخرج بقاطع الطريق المختلس الذي تعرض لاخذ القافلة ويعقد الهرب (وقطاع الطريق على أربعة اقسام) الاولى مذكورة في قوله (ان قتلوا) اي هدا عدوا من يكافؤهم (ولم يأخذوا المال قتلوا) حقوا وان قتلوا خطأ

كل ما لا يتقبل يشمل ما يتقسم وما لا يتقسم فيهم ثبوت الشفعة مما لا يتقسم والاعمى بانه لا يشمل المنقول الذي توقف عليه فتح غير المنقول وفيه ان هذا الايلاقه جوابا للحشي أصلا فالظاهر في توجيه ما قلنا والله اعلم (قوله وكلام الشارح يشير اليه) هذا يحتاج لبرهان (قوله) ومن جعل قوله من الارض الخ متعلقا بنقل اي يان الضمير المستتر فيه وقوله يتعين عليه ان يفسر الغير بالجمام الخ اي لا بالبناس والتجبر لان ذلك ليس من الارض حتى يصح القبول به لئلا ينقل الذي هو الارض بخلاف الجمام والطاحون فانهم حاسن الارض (قوله ونحوها) اي نحو المتافع كذا يرون وذلك بان اوصى بكر لزيد وخالد بالدين الذي له على عمرو ثم مات بكر فقبلا الوصية ثم اراد احدهما بيع حصته من الدين لعمره ولا تثبت الشفعة لاختلافها (قوله) لا حاجة لهذا التقدير الخ (هو حل معنى لا اعراب كما هو عادة الشارح) (قوله فهو المهر) فيما اذا تزوجها بشقص فان العرض هو مهر المثل كما سياتي (قوله ويضرب به) اي بجلة كرم القن أو العرض المقيد حصول المثل بنقل (قوله كالشراء بجزاف) نقدا كان أو غيره (قوله أو بعلوم) كتوب مجهول القيمة وقوله وخطبه مجهول داجع للثمن قبلة (قوله ولا تسع دعوى الشفع الخ) اي من غير ان يصح قدر الان الذي هو بالجهول لا تسع ولانه لا يدع حقه بخلاف ما اذا عين قدرا كما افاده اول بقوله ان الشفع ان يدي قدر الخ (قوله اي ان يسر) اي بان وجد في دون مرتين ولو قدر الشفع بقدر الشري كقطار براعتيه ما قدر به فيعتبر الوزن في هذا المثال اه صفوى (قوله أو المهر) لعل الاولى ان يقول أو يوم مقصد النكاح (قوله بشرط النجابة) اي بالباع اوله مما بخلاف ما اذا كان للمشتري فانه حينئذ يكون المتقدم ملكه على سبب ملك الاخر لا بسبب ملكه فقط (قوله اي غالباً) اي عند غالب الناس (قوله ولو بحق) الاولى ان يقول بده اي ظلم (قوله اي او شهد) الاولى حذفه لان الاشهاد مؤخر عن التوكيل كما يصريح به بعد (قوله لعنده في ان لا يأخذ ما يؤخذ منه) اي لعنده في عدم اخذ ما يؤخذ منه هذا هو الصواب وما في بعض النسخ تحريف (قوله ومنه تفصيل الثمن) اي ومن تعدد الصفة تفصيل الثمن

• (فصل في بيان أحكام القراض) • (قوله والاولى) اي المقارضة ومثلها القراض وقوله والثانية اي المضاربة (قوله والاولى ان العمل لا بعد ركنا) ومثله الربح واجاب عن ش بان ذكر العمل في العقد ركن وكذا ذكر الربح فالمراد من العمل والربح ذكرهما (قوله كونه من النقد المضروب) ولا بد ان يكون مما يتعامل به ليخرج ما لو ابطل السلطان التعامل به فانه لا يصح القراض عليه اه صفوى (قوله نعم ان عين احدهما في المجلس صح) اي مع كونها معلومتين جنسا وصفة حالة العقد لانه لا يكتفى في ذلك في المجلس واما علم القدر فلا يشترط حالة العقد بل يكتفى في المجلس كما في حواشي هر (قوله ويصح أيضا على دين في ذمة المالك الخ) كان يقول فارضنتك على آف في ذمتي ثم عين ذلك في المجلس (قوله لا على منفعة مطلقا) كان يقول فارضنتك على منفعة هذه الدار تؤجرها المترتبة على المترتبة وما زاد على أجرة المثل يكون بيننا بصفين أو يقول فارضنتك على منفعة دار صفها كذا وكذا تؤجرها المترتبة الخ (قوله ولا على دين غير ما ذكر) بان كان في ذمة العامل أو في ذمة أجنبي أو في ذمة المالك لم يعينه وفي كلام ج انه اذا طارضه على

دين في ذمة العامل وعين وقبضه المالك في المجلس مع أي غيره لا مامل ولا تجدد عقد وان  
 فارضه على دين في ذمة أجنبي لم يصح وان عين في المجلس وقبضه المالك فيحتاج الى تجديد عقد  
 عليه بعد تعيينه وقبض المالكه و فرق بين العامل وغيره بان ما في ذمة غير العامل مجوز عنه  
 حال العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على قصبه فصيح المقداه عن (قوله مستهلكا  
 كدراهم مصر) فيه اشارة الى ان المستهلك مالا يتميز في رأى العين كما قاله عنش لا مالا يحصل  
 بعرضه على التار منه شيء كما قالهم على جبر لانه يقتضى عدم جواز القراض على دراهم مصر  
 (قوله فالشرط الاذن المطلق) أي او المقيد بما لا يتقطع غالباً بقوله المطلق ليس بقيد (قوله اما  
 صفة مصدر محذوف) لم يذ كر مقابلة ومقابله انه حل من التصرف (قوله معاملة شخص معين)  
 ظاهره وان جرت العادة بصحصول الربح بمعاملة فعل الفرق بينه وبين الاشخاص المعينين ان  
 سهولة المعاملة مع الانخاص اكثر منها مع الواحد لا احتمال قيام مانع به تقوت المعاملة معه اه  
 عنش وقال حل محل ما لم تجر العادة بصحصول الربح منه والاصح ونقل مثله عن زى (قوله  
 لاحاجة اليه الخ) هذا الشارح انه جعله صفة مصدر محذوف فيصير المعنى ان ياذن رب المال  
 في التصرف اذا فاعلا لا يتقطع غالباً وفيه انه لا معنى لكون الاذن في نفس الشيء الذي لا يتقطع  
 اذا الاذن انما هو في التصرف فيه فلذلك احتاج الشارح لتقدير ذلك ثم لوجده حالاً لم ينجح  
 لهذا التقدير (قوله متعلق بالذئ) أي الانقطاع الغالب منق وحينئذ يصدق الكلام ثلاث  
 صوراً ما اذا لم يتقطع أصلاً او كان الانقطاع نادراً او الانقطاع وعدمه على حد سواء بخلاف  
 ما اذا اعلق بالذئ فانه يصير المعنى ان يذئ الانقطاع غالباً وهذا يصدق بصورة واحدة ويعلم منه  
 بالاولى ما اذا لم يتقطع أصلاً وبضدائه اذا كان الانقطاع وعدمه على حد سواء لا يصح الاذن  
 فيه وهو بعيد فلذلك اختار المحشى الاول (قوله ومعنى فسد القراض الخ) أي ونقد التصرف  
 اعموم الاذن (قوله لما اذا اطلقتها) أي لم يذ كر بعدها قوله ولا تصرف أو نحوه بأن سكت  
 (قوله وسواء ذكر ذلك متصلاً الخ) هذا التعميم ربما بعده راجحاً ان قوله لا ومنعه التصرف الخ  
 فتكون الصور اثنتي عشرة متصلة من ضرب الاربعة الماخوذة من التعميم في الثلاثة قبل تضم  
 للصورة الاولى وهي صورة لا تطلق يكون المجموع ثلاثة عشر (قوله ثم ان قاله فارضت  
 الخ) هاتان صورتان مستقتبتان من الثلاثة عشر يكون الباقي أحد عشر التي هي صور عدم  
 العصة (قوله ولا تنشر بعد سنة) أي سواء قال ذلك متصلاً أو متراخياً (قوله وما وقع في كلام  
 م وغيره مما يخالف ذلك الخ) والذي ذكره م راته يصح أيضاً اذا قال فارضت سنة ولا تنشر  
 بعدها ان ذكر قوله ولا تنشر بعدها متصلاً بخلاف ما اذا ذكره متراخياً فانه لا يصح فصور العصة  
 عند م ر ثلاثة وعلى ما قاله المحشى اثنتان فقط ولي سم على جج انه لو قال فارضت سنة  
 ولا تنشر بعدها يصح كما هو صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تغتر بما وقع في شرح المنهج مما  
 يخالف ذلك فانه يخالف المعقول جله على ذلك ظاهر عبارة الروض اه وحمل م ر كلام  
 شرح المنهج المقيد للبطلان على ما اذا تراخى قوله ولا تنشر بعدها عن قوله جها  
 فارضت سنة وكلام الروضة والرافعي على ما اذا اتصل وهذا هو المعتمد كما قاله به منهم وان  
 استظهر به من كلام المحشى فتأمل (قوله لا تغتر بذلك) بل هو شرط في المساقاة ونحوها  
 التوبة وفهم من قوله

أوشبهه هذا أو من لم يكافؤه  
 لم يقتلوا والثاني من كوفي  
 قوله (فان قتلوا وأخذوا  
 المال) أي نصاب السرقة  
 فأكثر (قتلوا وصلبوا) على  
 خشية ونحوها لكن بعد  
 غسلهم وتكفينهم  
 والسلاة عليهم والثالث  
 مذ كوفي قوله (وان  
 أخذوا المال ولم يقتلوا)  
 أي نصاب السرقة فأكثر  
 من حرز مثله ولا شبهة لهم  
 فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم  
 من خلاف) أي تقطع منهم  
 أولاً اليد اليمنى والرجل  
 اليسرى فان عادوا فبسرهم  
 ويمناهم يقطعان فان كانت  
 اليد اليمنى أو الرجل اليسرى  
 معقودة أكتفى بالموجودة  
 في الاصح والرابع مذ كوفي  
 في قوله (فان أخذوا) المارين  
 في الطريق (ولم يأخذوا)  
 منهم (مالا ولم يقتلوا) نسا  
 (حبسوا) في غير موضعهم  
 (وعزروا) أي حبسهم الامام  
 وعزروهم (ومن تاب منهم) أي  
 قطاع الطريق (قبل القدرة)  
 من الامام (عليه سقاط عنه  
 الحدود) أي العقوبات  
 المختصة بقطاع الطريق وهي  
 قطع يديه وقطع يده  
 ورجله ولا يسقط باقي الحدود  
 التي قبلت على كذا وسرقته بعد  
 التوبة وفهم من قوله

(وأخذ) بضم أوله (بالحقوقي) أي التي تتعلق بالآمين كقصاصه وحذفه ونحوه مال انه لا يسهط شي منها عن قاطع الطريق يوثق به وهو كذلك

• (فصل) في أحكام الصيال واتلاف البهائم • (ومن قصد) بضم أوله (يأذي في نفسه أو ماله أو غيره) بأن حال عليه شخص يريد قتله أو أخذ ماله وإن قل أو وطء سر به (نقتل من ذلك) أي من نفسه أو ماله أو سر به (وقتل) الصائل على ذلك دفع الصيالة (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة (وعلى راكب الدابة) سواء كان مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها (ضمان ما أفلقته دابته) سواء كان الاتلاف يدها أو رجلها أو غير ذلك ولو بالثأر أو رانت بطريق فتلف بذلك نفس أو مال فلا ضمان

• (فصل) في أحكام البغاة • وهم فرقة مسلمون مخالفتون للإمام العادل ومفرد البغاة باغ من البغي وهو الظلم (ويقتل) بفتح ما قبل آخره (أهل البنى) أي بقاتلهم الأمام (بشلائه شرائط) أحدها (أن يسكروا في منعة) بأن يكون لهم شوكة بقوة وعدو يطاع فيهم

كلاجارة (قوله بخلاف الوكالة) فإنه يصح فيها تعليق التصرف وإن لم يصح فيه إتيان الحق (قوله قد علم مما تقدم) أي من قوله وشرط المالك العامل الخ ولم يذكر من الشروط الاتصاف (قوله على تفصيل الوديعة) عبارة المنهج في باب الوديعة وحذف في ردّها على مؤتمنه وفي تلقاها مطلقاً أو بسبب حتى كسرة أو ظاهر كحريق عرف دون هو، فإن عرف عمومهم واتهم فكذا وإن لم يتم صدق بلا عين وإن جهل طوبى بيعة ثم يخلفها فتلحق به انتهت بزيادة (قوله عليه) متعلق بالواجب وقوله في حال القراض هو التخييل مندرج في مال القراض كبقعة الأرباح وقوله لأن المهر إذا دوطء العامل الخ أصل الصواب لأن المهر المستفاد بوطء العامل الخ وحصله أنه لو وطئ العامل أمعن مال القراض بشبهة عليه المهر ويحكون من الربح ولا يختص به المالك كما يستفاد من حديث (قوله أو تلف) أي يسهط للكاهل ولا يرتفع القراض إلا أن ثبت به في الذمة لكون الاتلاف من العامل أو من أجنبي لامن المالك اه صغرى (قوله ويستقر له أصل ما شرط له بالقصة الخ) صوابه أن يقول ويملك العامل - - - - - بالقصة الخ والحاصل أن الكلام في مقامين مقام ملك فقط ومقام استقرار ملك فبالقصة يملك - - - - - فقط حتى لو حدث بعد ذلك خسران كان محسوباً عليه ما من الربح والاستقرار انما يملك بعد القصة وبعد نضوض رأس المال وبيع العقد أو بنضوض رأس المال والفسخ بلا قصة اه شرح المنهج بالمعنى (قوله تخالفاً) أي مع بناء القرض وعدم اتصافه بالتعاقب بل يضمنه أو أحدهما أو الحاكم اه وشيخي

• (فصل) في بيان أحكام الساقة (قوله - حقيقة) أي ما هي وتعرض فقالان كلاهما دفع مال إلى الغدير من غنائه وإن كان المال هنا هو النخل والكرم والثمار هو الثمرة وهما ملك النقد والربح (قوله وحكما) وهو الجواز بمعنى العصة وهدم الحرمة لا مقابل للزوم (قوله ومعنى) أي حكمة لأن من عتده النخل والكرم قد لا يحسن ومن يحسن أبس عنده ذلك فيحتاج الأول إلى الاستعمال والثاني إلى العمل نظير ما سبق في القراض (قوله - في العصة) أي لا بمعنى علم الزوم فلا يترتب بأنها لازمة فكيف يقول بآثر قوله من بحروده المقدّر) يشير إلى أن صنيع الشارع حل أعراب والظاهر أنه حل معنى (قوله أي ولو ذكورا) لأن الذكور قد تفرق على أن الثمرة تشمل طلع الذكور وقد دفع منازعة في شرحه (قوله سواء ظهر) أي القرض (قوله لأنما انتمر من غيرته هـ) الأولى أن يقول لأنها ليست في معنى ما ورد بها النص وهو القرض (قوله اللهم الآن يقال الخ) فيه نظر إذ ما ذكر لا يجيد أن الصيغة هي المجموع فالأولى الجواب بأنه لما كان الأهم هو الإيجاب جعل هو الصيغة ولما كان القبول مقملاً لذلك جعل شرطاً لها (قوله وفي ذكره) هنا تكرار الخ) فيه أن مثل هذا لا يعد تكرار كما لا يخفى (قوله ولو جعل المصنف) أي الشارع وقوله لكان أولى وإنسب قد يقال يمنع منه قوله في المخطوف وأن يبين للعامل جرمه أو ما قلنا ضميره للمالك على ما هو الظاهر ولا حاجة إلى تثبيت الضمان (قوله لا في الأخيرتين) هـ ما إذا تيقن عدم وجود القرض أو ما إذا ظن ذلك خلافاً لما قاله الأخيرتين هما ما إذا قدر به مجهول حاله فيها لو ما إذا قدر به لا يوجد القرض فيها يقيناً الخ حتى يكون كلام المحقق مسلماً في الأخيرتين هما دون الأولى (قوله لم يطل العقد) الذي اعتمد به وزى وعرض أنه يطل العقد بذلك لأنه ليس من مقصود التهمة غالباً فإن جعل كلام المحقق على ما إذا كان



وان لم يكن المطاع اماما  
منصورا بحيث يحتاج الامام  
العادل في رد هم اطاعته الى  
كافة من قبل مال وتحصيل  
رجال فان كانوا افرادا  
يسمى ضبطهم فليسوا ببقاء  
(و) الثالث ان يخرجوا عن  
قبضة الامام العادل اما  
بترك الاتقياء ويمنع حق  
توجيه عليهم سواء كان الحق  
ماليا او غيره كدولها صا  
(و) الثالث ان يكون لهم  
أي البقاء (تأويل سائغ) أي  
محفل محكما غير بعض  
الاصحاب كطالبة أهل صفين  
بدم عثمان حيث اعتقدوا  
ان عليا رضي الله عنه يعرف  
من قتل عثمان فان كان  
التأويل قطعي البطلان  
لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا  
يقابل الامام الخاتة حتى  
يغت اليهم رسولا أميننا  
بسالهم ما يكرهونه فان  
ذكرناه مظلة هي السبب  
في امتناعهم عن طاعته  
أزاله لوان لم يذكرنا شيئا  
أصر وابدأ إزالة المظلة على  
البنى نصهم ثم اعلمهم  
بالقتال (ولا يقتل أسيرهم)  
أي البقاء فان قتل شخص  
عادل لا قصاص عليه في  
الاصح ولا يطلق أسيرهم  
وان كان صيا أو امرأة  
حتى تنقضي الحرب وترتق

اشتراط ذلك خروجا عن مجلس العقد استقام قوله لم يطل العقد لكن لا يستقيم قوله بعمل  
بالشرط لان الشرط حيث لا غ نامل (قوله والمعول) هو القاس العظيمة فمطقة على ما قبله  
من مطق الخاص على العام (قوله فلو شرط على أحدهما الخ) خرج ما لو عمل أحدهما ما ليس  
عليه بالشرط فان كان بغير إذن ممن هو عليه فلا أجر ولا استحقاقا وقار قوله لغيرك اغسل  
قوي حيث لا أجر: ان العمل هنا تابع لما تجب فيه أجره وهو المعقود عليه بخلاف الغسل  
قوي المذكور اه سم صغرى (قوله فان تعذر التصنع أو كانت في النعمة) قيل صوابه بأن  
كانت في النعمة (قوله أكرى الحاكم) أي أو المالك بأن الحاكم حيث قدره الاجرة وعين  
الاجير والام بجزءه ذلك اه مر (قوله من ماله) أي ان كان له مال ولو النعمة ان حكمت  
ظهرت اه مر (قوله او بنص واقتراض) الاولى التعبير به لانه لا يقتضى الا عند تعذر  
الامر من السابقين كما صرح به مر (قوله فان تعذر الحاكم) أي لكونه فرق حاشية العدى  
أو حاضرًا ولم يجبه لماله أو أجاهه لكن بجمل يا نعمة فيه يظهر اه مر (قوله والافتلا)  
أي ان لم يشهد فلا يرجع اظهر وتبرعه فان تعذر الاشهاد لم يرجع أيضا لندور العذر اه مر  
(فصل) في بيان أحكام الاجارة (قوله وانما يوجبها ظاهرا) أي وباطنا فلو تلتك الدار المؤجرة  
قبل مدة ما أجرة سقط الوجوب لا حين عدمه كما قيل (قوله ونحوها) أي نحو الاعيان كلها فاع  
المؤجرة نحو حق المرور وضع الاختاب على الجدار فانه يصح بيع ذلك الحاجته (قوله واشتهرت  
في العقد) أي لغة على وجه الجواز اه مر (قوله بمعنى عدم الجبر عليه) فيدخل النقص المهمل  
(قوله والاصح الاجارة) أي وان لم يكن الاستقبال على تضاعف واحد ثبات كان على تقاض  
كثير صحت الاجارة وبارة صح وكونها مباحة مملوكة موددة لا كفاحه لنتم بخلاف تقاض  
كثير كما يجوز استجارته من رباحين لنتم كذا ذكره الرافعي لكن نازع فيه السبكي ووجه  
لان هذين النقصين ما للثمة وذلك النقص منه الا كل قل أو كراه وقوله بخلاف تقاض كثير أي  
لان منهما هو أطيب من كثير من الرباحين اه مر وظاهر كلام مر ان العقد العصة في  
الكثير ولا اعتبار بمزاغة السبكي وغيره حيث قال بعد ذكره لكلام الرافعي وان نازع فيه السبكي  
وغيره (قوله اعترض بان البضع لم يدخل الخ) لا وجه لهذا الاعتراض فان قوله في التعرض عقد  
على منفعة معناه انه متعلق بالمنفعة وهل الملول بهذا العقد هو المنفعة أو الانتفاع صادق بكل  
بدليل ان العقد على المنفعة شامل للاعارة بدليل ان الشارح أخرجهما بقوله يعوض ولا ملك  
في الاعارة المنفعة بل للانتفاع (قوله خرجت بقوله يعوض) في تعليقه شيء لان هذا العقد  
لاحق لاسابق فالأخراج هنا صحيح وما ياتي فائدة أخرى ولا يعترض باخفاء المتأخر عن المتقدم  
كما اشهر (قوله هذا) أي ملاذ كره من الايجاب والقبول وذلك قال الى آخره (قوله فعلم  
منه) أي من قوله أمكن الانتفاع به مع بقائه (قوله في الحق) أي في حارة العين بان أجر  
المسلم نفسه لخدمة كافر أمافي اجارة الذمة بان اتزم المسلم في خدمته لخدمة الكافر فلا يؤمر بازالة  
يده عن المسلم لانه لا يده عليه اذ هو مستحق للخدمة في الذمة فيستأجر المسلم حصة كافر لخدمة  
الكافر المستأجر (قوله وذلك في المنفعة المجهولة) أي التي لا يمكن ضبطها بعمل العمل كما  
مثله (قوله أو تعرضي كله) العقد العصة في هذه الصورة (قوله من حيث حوز انصرفه فيها

وهو ذلك) أي كالإيمان والتعالق (قوله ولا في المقدرة بعمل العمل لا يتسلم العبد) لعل  
 المناسب الا يوقع العمل مسلما وظهور أثره ولو خاطف نصف الثوب فاحترق أو بغير نصف  
 الحائط فانه لم يمت ثلاثي وهو مثل ذلك ما لو أكرى لجل برة فزلق في الطريق فامسكت فانه  
 لا تليق له من الأجرة لأنه لم يقع العمل مسلما كما قاله زى (قوله وان لم يقع الخ) راجع أقوله إلا ان  
 يعضى زمنها (قوله حيناً أو ذمة) تعميم في الإجارة (قوله ولو ذلك) أي كالأجرة (قوله ثم  
 تنسخ في إجارة مدبر الخ) استدراك على قوله ولا تجال بموت أحد المتعاقدين وهذا الاستدراك  
 صوري لأن الانقضاء في هذه الصور ليس من جهة الموت بل من جهة أنه حين عدم استيفائه  
 لم يزد على مدة الحياة (قوله في إجارة مدبر الخ) أي بان تأخر عقد الإجارة عن التدبير وما بعده  
 فان كانت الإجارة سابقة على التدبير وهو موقوف فلا تنسخ الإجارة لتقدم استيفاء النفعة على  
 سبب العتق اه سم (قوله عند الصفة) أي المقارنة للموت وانما يفسد بذلك ليصح  
 الاستدراك بذلك على ما تقدم المقيد انه انسخ في ذلك بموت أحد المتعاقدين لكن قد علمت  
 ما فيه (قوله باقتطاع ماء ارض) أي ان أمكن سوق ماء إليها أو أمكن زرعها بالاسق لكن له  
 الخيار على التراخي اطلوا وانقطع ولم يمكن ذلك بطلت الإجارة لأن ذلك كان مدام الدار كأي مدر  
 (قوله يمكن تمويل) أي بان يراد الا حد الدائر التام له سما (قوله ويثبت الخيار له مستأجر  
 الخ) أي مادام الغصب باقيا وانما ثبت الخيار لتعذر الاستيفاء فان فسخ قضاها وروا أن أجاز ولم يرد  
 الغاصب حين انقضت انقضت الإجارة في الجميع ان كان الغصب من أول المدة والا استقر  
 قط ما استوفى من المسمى فان زال الغصب وبقي من المدة شي ثبت الخيار للمستأجر على  
 الفور في هذه لتفرق الصفة والحاصل ان محل كون الغصب يثبت الخيار على التراخي ان كان  
 الغصب باقيا وانما ان استغرق الغصب بجميع المدة انقضت في الجميع كما قاله الزيادي وان خفي  
 ذلك على أهل مصر ووقع له منهم منازعة في ذلك وان زال الغصب وبقي من المدة شي ثبت  
 الخيار للمستأجر لتفرق الصفة عليه هو الخيار حيث تدعى الفور لأنه خيار تفرق صفة وقد  
 غلط في هذه المسئلة جماعة من كبار المتأخرين فقالوا ان الخيار على التراخي لان الاصل  
 اطلقوا ان خيار الإجارة على التراخي فأدعش على مدر وبمذا نعلم ما في حاشية المنهج (قوله  
 أو سكا) أي كان مرضت عليه وامتنع (قوله أي سواء المدين) أي بان استأجر به بينه يخط له  
 كذا وحذف محابله وكذا مقابل ما بعده (قوله والمشتري) أي بان استأجر به جماعة ليضبط لهم  
 كذا (قوله انخرى بالمل) أي بان عمل وحدهم (قوله أولا) أي بان كان بحضرة المالك أو في  
 يته (قوله ويلزم المؤجر الخ) أي ان تلف بلا تخریط من المستأجر (قوله وأصحاب الادوال) أي  
 هم الفقهاء الملة كالعربان الذين لهم درك (قوله ونحو ذلك) أي كإكراس الحمام اذا استصفه ظه  
 الداخل (قوله ويستثنى من الاول الخ) قد يقال لا حاجة للاستثناء لان هذا العمل فيه فهو  
 خارج بالعمل (قوله كسما) أي جذبا بالجماع اه تحفة في فسخة فسخها (قوله مطلقا) أي  
 في الابتداء والحوام (قوله عن محل يتقع به) أي كعرصة الدار (قوله في الدوام) متعلق بما  
 نعلق به قوله على المستأجر (قوله والمراد أيضا بالجماع) أي الكفاية  
 \* (فصل) في بيان أحكام الجملة اه (قوله بالقلصة) أي ثلاث مرات وفي ذلك مع  
 الذهاب الى محل التدبير مكلفة فذلك تمت الجملة (قوله والقطيع ثلاثون

بهمهم إلا أن يطيع أسيرهم  
 مختارا بما يناسبه للاطماع ولا  
 يفتن مالهم ويردس لاحهم  
 ويخيلهم اليهم اذا انقضى  
 الحرب وأمنت غائلهم  
 بتفرقهم أو ردهم للطاعة  
 ولا يقاتلون بعظيم كثار  
 ومنه ينشأ الضرورة فيقاتلون  
 بذلك كأن قاتلونا به أو  
 أخطأونا بنا (ولا يفتن على  
 برهمهم) والتدقيق تميم  
 القتل ونحوه

\* (فصل) في أحكام الرقة •  
 وهي ألحق أنواع الكفر  
 ومعتاها لغة الرجوع من  
 الدين الى غيره وشرعا قطع  
 الاسلام بنية كفر أو قول  
 كفر أو فعل كفر كعبود  
 لصنم أو ماء كان على جهة  
 الاستهزاء أو العناد أو  
 الاستفاد كن اعتقاد حدوث  
 الصانع (ومن ارتد من  
 الاسلام) من رجل أو امرأة  
 كن أنكر وجود الله  
 أو كذب رسولا من رسل الله  
 أو حلل محرما بالاجماع كالزنا  
 وشرب الخمر أو حرم حلالا  
 بالاجماع كالشكاح والبيع  
 (استنجد) وجوبه في  
 الحال في الأصح فيهما

ومقابل الاصح في الاولى  
 له يسن الاستقامة وفي  
 الثانية انه يعمل (ثلاثة) اي  
 الى ثلاثة ايام (فان تاب)  
 يعود الى الاسلام بان  
 يقرب بالشهادتين على الترتيب  
 بان يؤمن بالقضاء ولا ثم برسوله  
 فان عكس لم يصح كما قاله  
 النور في شرح المذهب  
 في الكلام على بنية الوضوء  
 (والا) اي وان لم يقب المرتد  
 (قتل) اي قتله الامام ان  
 كان حرا يضرب عنقه  
 لا بل اوراق وضوءه فان قتله  
 غير الامام عزروا ان كان  
 المرتد دينا جاز لسيده قتله  
 في الاصح ثم ذكر المصنف  
 حكم الفسل وغيره في قوله  
 (ولم يفسل ولم يصل عليه ولم  
 يدفن في مقابر المسلمين) وذكر  
 غير المصنف حكم تارك  
 الصلاة بدفع العبادات  
 وأما المصنف فذكره هنا  
 فقال

• (فصل) •

(ونارك الصلاة) المهودة  
 الصادقة باحدى التمس  
 (على ضربين أحدهما ان  
 يتركها) وهو مكلف (غير  
 معتقد لوجوبها لحكمه)  
 اي التارك لها (حكم المرتد)  
 وصيق قريبا بيان حكمه  
 (والثاني ان يتركها كسلا)  
 حتى يضيح وقتها حال كونه

رأس من الغنم) أي في هذه الواقعة والاعتناء في اللغة أعم فلا يتقيد بك (قوله)  
 قد جمع المصنف أي الشارح (قوله) غالب شروطها (قوله) الأولى ان يقول بعض شروطها لأنه  
 لم يذكر في التعريف الا شرطين اطلاق التصرف وعلم العوض (قوله) ولو كان الملتزم للعوض  
 غير المالك استشكل ابن الرفعة استحقاق الرد بأنه لا يجوز له وضع يده عليه بغير اذن مالكه بل  
 يضمنه وأجيب بقرينه فيما اذا أذن المالك لمن شاق الراد والتمز الاجنبي الجعل فلو قال اجنبي  
 مطلق التصرف من رد عبدا يخله كذا استحقه الراد العالم به على الاجنبي وان لم يأت بجلى على  
 المنقول لان الصيغة موضوعة للالتزام اه زى ومرسوم وقوله بأنه لا يجوز له أى فكيف  
 يستحق أجرة ويصور أيضا بان يكون للاجنبي ولاية على المالك اه يج (قوله) هو مطلق على  
 شئ محذوف (قوله) هذا معنى له لمرحوم مطوف على معين كما لا يخفى (قوله) ما قابل العصة) فيه ان  
 ما قابل العصة هو الصادق الصواب محذوف ما قابل (قوله) على ان ذكر جوازها الخ) هذا اعتراض  
 على المصنف سواء أريد بالجواز العصة أو ما قابل المزموم فكان الأولى تأخير عن قوله فكان  
 الانسب الخ (قوله) فكان الانسب) مرتبط بقوة مخالفة لذلك (قوله) أى لفظ الجملة ليس  
 المراد بلفظها الجيم والعين والالف واللام والتأويل المراد بلفظها الصيغة الله الله على الاشتراط  
 (قوله) أو انه ذكر) عطف على المعنى فكأنه قال ذكر باعتبار لفظ الجملة أى صيغتها أو انه ذكر  
 الخ (قوله) باعتبار التلخيص) وهو ان يشترط لانه في تأويل مصدره على تقدير مضاف أى ذو اشتراط  
 الخ (قوله) فالمراد منه الصيغة) فلا شئ لمن رد بلا صيغة فمن المالك أو فهو ولو كان معروفا بر  
 الضوال ومن ذلك الولاية ومشايخ العرب اذ اردوا ما وجدوه ضائعا فلا شئ لهم بل يضمنون  
 ما دخل تحت أيديهم ولا يمنع من ذلك التزامهم من الخا كم خيانة تلك التاحية وحفظ ما ضاع  
 فيها اه ع ش (قوله) ولو كان قابض) ولا تقبل شهادته على المالك بالتزامه العوض لانه  
 متهم بترويع قوله اه م ل (قوله) فلا يصح في خصوصه من دلق) محترز قوله ان يكون فيه كاتمة  
 (قوله) ولا في رد الغاصب) محترز قوله وان لا يتعين على عامه (قوله) أو دفع نحو ظالم) كما يقع في  
 فهو الخبازين والزبائين يلتزمون لمن يدفع عنهم المحتسب حلا كل شهر كذا فهو من الجملة كما  
 قاله ع ش (قوله) وما فيه عمل كالتبليط الخ) ظاهره ان هذا من جهة المعين الا اعم الذي  
 أريد بالضالة وفيه انه مع هذه لا يصح تبليط الرد عليه الا ان يراد بالرد معنى أعم يصح تبليطه  
 على ما ذكره الاولى من هذا كله ان يقول ان الرد ليس يقصدوا الضالة والاضافة كذلك  
 تأمل (قوله) كما تقدم) أى في الاجارة (قوله) فان لم يكن معلوما) مقابل قوله معلوما (قوله)  
 أو كان نجسا) مقابل قوله في السابق وشروطه ان يصح حكوته غنائم (قوله) ولو لم يجنونا  
 قال سم قلت وما تضمنه هذا الكلام من استحقاق من عمل حال كونه مجنونا سواء كان  
 هذا العامل المجنون معينا أم لا يخاف لما قاله من انتساح الجملة يضمنون العامل الا ان  
 يلتزم الفرق بين المقارن والطارئ فلا يضر الاول ويضر الثاني والظاهر ان الانتساح بالمجنون  
 يختص بالعامل المعين لعدم ارتباط العقد بغير المعين فلا طرأ لاحد جنون بعد العقد وكان  
 العامل غير معين ثم رد بعد الاقامة أو قبلها استحق الجعل اذ لا معنى لانتساح العقد بغيره  
 مع عدم ارتباطه به اه يج ومحصله ان الجنون المقارن للعقد لا يضر سواء كان العامل

(معتقد الوجود انفسا)  
 فان تاب وصلى) هو تفسير  
 للتوبة (والا) اي وان لم  
 يتب (قتلى حدا) لا كفرا  
 (وكان حكمه حكم المسلمين)  
 في الحق في مقابرهم ولا  
 يطمس قبره ولا حكم المسلمين  
 ايضا على القتل والتكفين  
 والصلاة عليه واقامه  
 (كتاب) احكام (الجهاد)  
 وكان الامر به في عهد  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بعد الهجرة فرض  
 كفاية واملا عليه فلكناه  
 طالان أحدهما ان يكونوا  
 يلاذهم فاليهود فرض  
 كفاية على المسلمين في كل  
 سنة فاذا فعله من فيه كفاية  
 سقط الحرج من الباقي  
 والثاني ان يدخل الكفار  
 بلدة من بلاد المسلمين أو  
 ينزلوا قريبها فاليهود  
 حينئذ فرض على من عليه  
 فيلزم أهل ذلك البلد الدفع  
 للعدو فاما ما يمكن منهم  
 (وشبه انطو جوب الجهاد  
 سبع خصال) أحدها  
 (الاسلام) فلا جهاد على  
 كافر (و) الثاني (البلوغ)  
 فلا جهاد على صبي (و) الثالث  
 (العقل) فلا جهاد على  
 مجنون (و) الرابع (الحرية)  
 فلا جهاد على رقيق ولو  
 أمر مسيحه ولو به ضا ولا

معينا أم لا والجنون الطاري بعد العقدة يصل فيه فان كان العامل معينا بل منعه ثم جئ  
 بعد ذلك انفسه العقدة وان لم يكن معينا استحق العمل سواء ورد في حال الجنون أو بعد الافاقة  
 لكن في صحة العقد مع الجنون نظر الان يقيد بما اذا كان له نوع غير عبارة سم على حجر  
 أقول يتبعه في الجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع غير يثبت بعقل الاذن والا كان ردّه  
 كرد غير العالم بالاذن وان لم يبين اشترط ان يرده بعد ان عقل الاذن لم يغير وعلمه بالاذن اذ رده  
 بدون ذلك كرد من لم يعلم الاذن فلا شيء له فليست أم نعم ان عرض الجنون بعد علمه بالاذن  
 فقد يتبعه عدم اشترط التمييز حال رده كما قاله (قوله) لا يجوز صغير لا يقدر على العمل  
 فيه تقار لانه ان كان المراد انه يرفع عدم قدرته فهو معلوم الاستقامة محال وان كان المراد ان  
 سماعه حال عدم قدرته فغير معتبر فهو غير صحيح لمصر حواجه من انه اذا قدر بعد سماع النداء  
 ورد استحق المشروط الا ان يقال هذا مفروض في العامل المعين وقولهم اذا قدر بعد سماع  
 النداء صورة استحق عمله في العامل غير المعين لا نظروا لمخالفة (قوله) ولو عمل من  
 مع النداء الثاني) هذه الصورة مفروضة في شخص لم يسمع النداء الثاني وقوله فيما تقدم  
 وان لم يسمع قبل شروعه الخ مفروض فيما اذا سمع النداء من قبل الشروع فلا تكرار (قوله) ولو  
 (علاما) أي عمل من سمع النداء الاول فقط ومن سمع النداء الثاني فقط وتشارك في العمل من  
 أول الامر (قوله في ذلك) أي فيما ذكر من مسائل الهرب والقص والموت  
 (فصل) في بيان أحكام المزارعة والمخابر توكرا الارض وغيرها (قوله) وغير ذلك  
 أي ككراه العمل في الارض بالطعام كاذكره المصنف بقوله أو شرطه ما علم ما علم ما في خدمته فان  
 لم يدره أنه الشارط هو المالك (قوله) واقتصار الشارح على المخابرة أي دون المزارعة  
 اخذا من العلة والافكره الارض ليدكره الشارح مع نصريح المصنف به (قوله) نظرا  
 ظاهر كلام المصنف أي لانه لما اقتصر على الارض في قوله واذا دفع لرجل أرضا علم ان البذر  
 من العامل ولقد يعارض بالمثل فيقال لما اقتصر على الزرع في قوله ليزرعها علم ان الذي من جهة  
 العامل المخابر المصل لا البذر فيكون على المالك فالمناسب أن كلام المصنف محقق له ما على  
 السوا من خلا فالشارح وجه الحق (قوله) وانسب بصد الساق أي لان هذه النسخة تصد  
 أن صاحب الارض مستأجر العامل وهذا مناسب لقوله واذا دفع شخص لرجل أرضا ليزرعها  
 الخ فان فيه استعجارا للعامل يعرض ما يخرج من الارض وان كان باطلا وعطف أنسب على أولى  
 للتفسير  
 (فصل) فيما يتعلق بالموات (قوله) بفتح الميم والواو الخ) صوابه بفتح الميم والواو كسما وبضم  
 الميم وفتح الواو كغراب (قوله من عمر) بضم الميم من العمارة اما عمر بالتشديد فن التعمر  
 بالسنة ومن الاول انما يعمر مساجد الله ومن الثاني يود أحدهم لو يعمر لنفسه أو لم يعمر ثم  
 (قوله) أما مملوك أي كذا زيد (قوله) أو محبوسة على حقوق عامة) كالساجد الموقوفة على  
 عامة الناس والشوارع (قوله) أو خاصة أي كالوقوف على زيد أو على طائفة مخصوصة (قوله)  
 أو منفكة عنهم أي عن الملك والحبس (قوله) وبساوي كلام الماوردي في المساواة نظرا لانه  
 يدخل في تعريف الموات على كلام الماوردي عرفة ومزدلفة ومعنى مع انه لا يصح احياء ما ذكر  
 ويخرج ما ذكر من تعريف الموات على كلام الرافعي اذ عرفة وما بعدها وان كان لا مالك لها الا انها

تدبر ولا مكاتب (و) الخامس

(الذ كورة) فلا جهاد على  
امرأة وخشني مشكل  
(و) السادس (العصاة) فلا  
جهاد على مريض وعرض  
يمنعه عن قتال وركوب  
الاجشعة شديدة يخشى  
مطبعة (و) السابع (الطاقة  
على القتال) اي فلا جهاد  
على اقطع يمشي ولا على من  
عدم أهبة القتال كسلاح  
ومركوب ونفقة (ومن  
أمر من المكفار فعل  
ضرب يضرب) لا تضرب  
فيه للأمام بل (يكون) وفي  
بعض النسخ بدل يكون بصير  
(دقيقا نفس السي) اي  
الاخذ (وهم الصبيان  
والنساء) اي صبيان  
الكفار ولأولادهم ويطلق  
بجلاء كالحائض والمجانين  
ويخرج بالكفار نساء  
المسلمين لأن الاسر لا يحدون  
في المسلمين (وضرب لا يرق  
يقض السي وهم الكفار  
الاصليون) الرجال  
الباقون) الاحرار العاقلون  
(والامام مخير فيهم بين  
اربعة أشياء) أحدها  
(القتل) بضرب درجة  
لا يضربون وتقربق مثلاً  
(و) الثاني (الاسترقاق)  
وحكمهم بعد الاسترقاق  
كبقية أموال الغنيمة

ينتفع بها بالفعل فيما يتفق بالنسبة ثم كلام الرافعي مساو لكلام الزركشي لأن عرقه وضوها ليست  
منفعة من الحبس من الحق العام (قوله والمراد به ما يصرف في الاسلام الخ) ولولم يصرف هل  
العمارة بجاهلية أو إسلامية قال بعض شراح الحاوي فني نفي أنه لا يدخلها الاحياء اهم وروى قال  
يجوز احيائها (قوله هو مستند مع ما قبله أو مضر) محله ان أريد بقوة ولا ينتفع بها  
أحداته لا ينتفع بها بالفعل كان لازماً لقوله لا مالك لها لأنه يلزم من عدم الملك لها عدم الانتفاع  
بها بالفعل فيكون مستند كلوان كان المراد انه لا ينتفع بها شيئاً فهو باطل اذا الارض كلها الشأن  
فيها الانتفاع فيكون مضر (قوله وفيه نظر لانه لا يلزم الخ) محمل هذا النظر ان المختار الشق  
الاول ونقول للزوم الا ترى حريم العام وعرقه ومنه دلفة فانها غير مملوكة ومع ذلك  
هي منتفع بها فهذا القيد يحتاج اليه ما احتراز اعماله كرقائه لا يصح احيائه تدبر (قوله أي  
مستحب) هذا زائد على ما يفيد كلام المصنف وحيث قد تفرع الشارح قوله فيسن الخ على كلام  
المصنف في نظر (قوله كما سيذكره المصنف) أي الشارح (قوله والشرطان المذكوران في  
كلامه للملك) فيه خروج من الموضوع ان موضوع كلام المصنف الجواز لا الملك فالاول ابقاء  
كلام المصنف على ظاهره من توقف الجواز على كل من الامرين وان كان الملك متوقفاً على كل  
منهما أيضاً الآن يقال مقصود المحنى افادة ان الشرطين الذين ذكرهما المصنف للجواز شرطان  
للملك أيضاً لان الملك فائدة الجواز وبه عليه لانه هو المقصود (قوله اي ولو غير مكلف) اي  
بشرط تميزه اه زيادي لكن يعارضه قول من كيجنون الآن يحصل على مجنون له نوع قبيح  
وكتب من على قول لا ولو غير مكلف شامل لسي غير ميم اه وفيه شبه اه ع من على من وفيه  
على خط اي ولو غير ميم فيما لا يتوقف على قصد كاحياء المكن والزربية بخلاف سفر البئر  
الموات اذا سفرها غير الميم فلا يملكها لان ملكها يحتاج الى قصد الملك وقصد لاغ ثم فصل على  
الارتفاق فيكون أولى به من غيره (قوله ومن ثم اتفق السبكي الخ) عبارة من ثم اتفق  
السبكي بكفر معارض اولادهم فيما قطع على الله عليه وسلم له بأرض الشام وأجمعوا عليه في  
الجله وكتب ع ش على قوله وأجمعوا عليه اي على كفر المعارض لكن الصحيح عدم كفره  
بالمعارضة اذا غلبه انتزاع من يده مستحقها ثم ان حل على مستحل ذلك فلا يجد التكفير به  
اه وفي الصفقة بعد نقل ما ذكره من السبكي وفيه نظر ظاهر اه (قوله وحيث ذهب الخ) اي  
حيث ان كان المهي مسلماً في الخ فهو مرتبط بكلام المصنف (قوله راجعه) هو كذلك اه  
شخصاً (قوله لانه كالاقتلاء) فيه تشبيه الشيء بنفسه لان الاحياء نفس الامتلاء مما تناسب  
ان يقول كالاقتلاء اي اسفه لا يثبتهم على شائقا وفي الصفوى ان محل عدم جواز احيائهم  
ان أرادوا الاحياء للقليل فان أرادوه للارفاق فلا يمنعون بل يقدم السابق منهم هذا الازدحام  
على الاسماء ولو كان المتأخر مسلماً فان جاء معاقبهم المسلم وكذا يقال في الازدحام بينهم ماء على  
احياء القتل بأرض الكفار التي لم يذبوا عنها اه (قوله لانه لا يدخل في الموات) اي من حيث  
التهوم لكن كان الاوضح ان يقول لان ما تخرج بهذا القيد يدخل في الموضوع الذي هو  
الموات فلا حاجة لهذا القيد لان ارج ما ذكره واجب من المصنف بان مراد الموات مطلق  
الارض (قوله يخف الهمزة لآخر) اي لانه طلب اعامل وهو المبتدأ الذي هو المراد وهذا واضح  
(قوله يستثنى من ذلك أرض الجبال الخ) لاحاجة لذلك لان الشارح تكفل ببيان تأمل (قوله

(و) الثالث (المن) عليهم  
بفضيلة سيولهم (و) الرابع  
(القدية) اما (بالمال أو  
بالرجال) اى الاسرى من  
المسلمين ومال قتلتهم كبقية  
أموال الغنية ويحوزان  
بغذى مشترك واحد يعلم  
أو أكثر ومشارك يعلم  
(بفعل) الامام (من ذلك  
ما فيه المصلحة) للمسلمين فان  
حق عليه الاحتفاظ بحبسهم  
حتى يظهر له الاحتفاظ بفعله  
ونخرج بقولنا سابقا  
الاصليون المستكفرون غير  
الاصليين كالمتردين  
فيطالبهم الامام بالاسلام  
فان امتنعوا قتلهم (ومن  
أسلم) من الكفاد (قبل  
الاسر) اى أسر الامام  
(أسر زما له دمه وصغار  
أولاده) عن السبي وحكم  
باسلامهم تبعاه بخلاف  
البالغيين من أولاده فلا  
يصحهم اسلام أبيهم واسلام  
الجد يصح أيضا الولد الصغير  
واسلام الكافر لا يصح  
زواجه عن استرقاقها ولو  
كانت جاملان استقرت  
انقطع نكاحه في الحال  
(و) يحكم للمسي بالاسلام  
عند وجود ثلاثة أسباب  
أحدها (ان يعلم أحد  
أبويه) فيحكم بإسلامه تبعاً  
لهما وأما من بلغ بمحض

لم يملكه) اى بالاحياء أو ما يملكه بالاختصاص الحيازة اسم (قوله أو لا يملك) بأن قصد الارتفاق  
بمصلحة أو فائده أما إذا قصد ارتفاق المارة أو غيرها لا يملكه فهو كغيره في مدة الإقامة  
والمواد بعد الارتفاق اه مدافني (قوله حق برقتل) اى فيسقط حقه بالارتفاق وان عاد إليها  
(قوله لا الاستقلال به) الا على الاستعانة (قوله وما شئته وزرع) هذا يقتضى تقديم زرع  
صاحب المصلحة نفس غيره وما شئته وتقديم ما شئته على نفس الغير والاوجه تقديم نفس الغير  
على ما شئته المالك وتقديم ما شئته الغير على زرعه أيضاً كما في حواشي الخطيب (قوله ولا يجب  
بذلك مطلقاً) اى ينال الحبش المملوك وهذا يقتضى مستقلة (قوله هو احتراز عن العيون  
السائجة الخ) فيه مقرر دليل أخذ الشارع محترزه بقوله فاذا أخذ المالك في اناء الخ فكان  
الصواب ان يقول بدل هذا ويشترط أيضاً ان لا يكون بقرب الماء المملوك عين مباحة يستحق  
منها حبس العيون السائجة على وجه الارض والانهار والا فلا يجب البذل وهذا هو الشرط  
الخامس كما ذكره لكن فيه انه ربما يستغنى عن هذا الشرط بالشرط الثانى في كلام المصنف  
(قوله وهذا إشارة الخ) لامتق لهذا وقد علمت الصواب (قوله الموقوفة فيه) اى الخطب  
المباح (قوله الذى قد يكون على العموم) اى كالموقف على الفقراء اى وقد يكون على  
الخصوص كالوقف على زيد أو شار بهذا الى مناسبة هذا الفصل لما قبله فان الاحياء قد يكون  
على العموم كاحياء البر لا تنفع المسلمين وقد يكون على الخصوص كاحياء المسكن (قوله  
أنصح من حبس) اى بالتخفيف اما بالتشديد فلا اه أجودى (قوله مدغب في وقف بيرما) هذا  
مشكل فان الذى في حديثه في العصمين وان أحب أموالى الى بيرما وانما صدقة الله تعالى  
وهذه الصيغة لا تصيد الوقت اما ولا فهذه الصيغة تتوقف على نية الوقف واما ثانياً فانهم  
شرطوا ان تشمل الصيغة على بيان المصروف فيثبت قولهم انه وقفها ما غفلة عما في الحديث  
أو بناء على ان الوقف كالوصية لا يشترط فيه بيان المصروف وأوجب عن الاول بأن سياق  
الحديث يدل على انه نوى بها الوقف عن الثانى بما قاله السبكي من أن محل البطلان ضد عدم  
بيان المصروف ما لم يقل له والا فيصح ثم يعين المصروف أخذنا من هذا الحديث لكن ضعفوا  
كلام السبكي (قوله ومثله القليل الخ) المناسب كآية هذا على المعنى الشرعى تأمل (قوله فيه  
استيفاء الشروط) فيه انه لم يستوفها كما لا يخفى وأجاب بعضهم بأن المراد شروط الموقوف وقد  
استوفها وفيه نظر أيضاً اذ ين من شروط الموقوف كون الانتفاع مباحاً مقصوداً (قوله  
يخرج به ما في النعمة) فيه ان هذا خارج بقوله أولاده من كان المناسب ان يخرج به أم الولد  
والمكاتب كآية صحيحة (قوله سواء كان قرية الخ) اى سواء كان تظهر منه القرية الخ والا  
فهو قرية على كل حال (قوله كما سيذكره المصنف) اى الشارع وهو ظاهر أو المتق بقوله أن لا  
يكون الوقف في محظوظة فيثبت ذلك (قوله وعلة فيه) اى بأن يقول والوقف جائز من صحيح  
العبارة الاهل للتبرع (قوله لكان أولى) وجه الاولوية ان ذلك يكون أحسن وأحسن سبكا  
لكلام الشارع بكلام المتق باقائه ان الجواز مقيد في كلامهم بهذين القيدين بخلافه على  
ما منعه الشارع فانه يومهم انه فرع مستقل لا يتعلق بمقتضى مع الاول (قوله وأعم) لا وجه له  
(قوله ومكاتب) اى لم يأت به سبب (قوله اى الاتيان به) اى لان الحكم لا يتعلق بالاقتضال



والوقف بمعنى الصيغة ليس فعلا (قوله لانه ليس بحرف متحصة) اي بل فيه ثابتة غليك بخلاف  
 نحو الصلاة والصوم (قوله كما هو قضية كلامه) اي المصنف اي من حيث شمول كلامه لذلك  
 (قوله وفيه نظر) وهو ان كلامه مقربة فلا وجه لتعصيص العتق وابطال الوقف وما هذا  
 الا ترجيح بلا مرجح ويدفع هذا النظر بانه لما تقدم بسبب العتق وكان الشارع منشوقا الى فك  
 الرقاب ما أمكن وبالعتق تنفك رقبته بخلاف الوقف فانه لو قيل به لا تنفك رقبته مع العتق  
 وبطل الوقف (قوله وان وجبت قسمته قورا) الواو لعل ظاهره وان لم تكن افرازا هو  
 مشكل اه سم على حج أقول ويحاط به بانه مستثنى للضرورة كما قاله في اثباته كلام آخر  
 وهذا ظاهر ان أمكنت القسمة بان جهل مقدار الموقوف بان وقف حصته الشائعة التي مجهول  
 قدرها بقى على شيوحه ولا يبطل الوقف كما اقتضاء قوله قبل وان جهل قدر حصته لكن نظر  
 طريق انتفاع الشريك بخصته والحالة ما ذكر والا قربان يقال يتنفع منه بما لا يشاء حرمة  
 المسجد كالمصلافة وبالعلوم لما يبرز فصله في المسجد كالحياطة ولا يجلس فيه وهو جنب  
 ولا يجامع زوجته ويجب ان يقتصر في شغلها على ما يتفق ان ملكه لا يتنفع عنه اه ع ش على  
 مر (قوله ويعلم من شرط صحة تصرف الواقف) الاولى ان يقول من شرط أهلية التبرع لان  
 هذا هو الذي ذكره المصنف وبهذا ذلك مكان المناسب كآية هذا على قوله وشرط الواقف  
 الخ (قوله وانهم عين) لعل أخذ ذلك من ارادة عموم التصرف والاتفاق الغنة بصح التصرف  
 فيه جهة وظهورها ولو أخذ ذلك من قول الشارع في التعريف حبس مال معين لكان اوضح  
 (قوله ولا خصوص حبس الخ) هو خارج بقول الشارع في التعريف حبس مال (قوله ولو على  
 أولاده) أي بشرط مراعاة المسئلة بخلاف وقف ناحية على شخص واحد مثلا وقوله ويجب  
 اتباع شرطه أي الامام اه مداني (قوله ولا يصح وقف ما لا ينفذ الخ) ذكرهنا وان تقدم  
 بيان محذور قول المصنف عما يتنفع به لان الشارع تركه (قوله أي الموقوف عليه) فيه نظر بل  
 الصواب ان الضمير راجع للوقف يعني الموقوف أو بمعنى الحبس كما لا يخفى (قوله ومنه يعلم الخ)  
 لا وجه له لعله فكان المناسب ان يقول بشرط ان يكون مما يمكن ان يملك الخ (قوله لعدم  
 تعيين الموقوف عليه) أي وغير المعين لا يمكن ان يملك حق تأسيسه فحين فيه (قوله موزع  
 على الرق والحرية) فما خص الحر فله الجزء الحر فله ربعه وما خص الرق يكون وقفا على رقيق  
 فليكن فيه تفصيله ومنه ان قصده لنفسه فيبطل اه سم (قوله بشرط قبول الموقوف عليه)  
 اخفورا (قوله ظاهر كلامه ان قوله موجود الخ) محصل ما يقال هنا ان كلام المصنف  
 يحتمل ان يكون موجودا بتفسير الاصل ولا ينقطع بتفسير القصر وتكون الواو في كلامه باقية  
 على حالها والمعنى يشترط في الموقوف عليه ان يكون موجودا متصفا عند الوقف فخرج منقطع  
 الاول ويشترط في الموقوف عليه ان يكون ذمما فخرج منقطع الاخر ويرد على هذا الاحتمال  
 امران الاول ان ذلك طريقة ضعيفة الثاني ان المناسب حينئذ جعل ما ذكره شرطين لاشترط  
 واحدا ويحتمل ايضا ان المراد بالاصل الطبقة الاولى وموجود قيد زائد والمراد بالقصر ما عدا  
 الطبقة الاولى ولا ينقطع قيد زائد والواو حينئذ ايضا على حالها ويرد على هذا الاحتمال ايضا  
 ما سبق ويحتمل ان المراد بالاصل الموجود الموقوف عليه المعين بالقصر الذي لا ينقطع الموقوف

أو يقع عاقلان من جنسك المصنف  
 والسبب الثاني مذكور  
 في قوله (أو يسيه مسلم)  
 حال كون المصنف (منقردا  
 عن أبيه) فان سبي المصنف  
 مع أحد أبيه فلا يتبع  
 المصنف السابيه ومعنى  
 كونه مع أحد أبيه أن  
 يكون في جيش واحد وغنة  
 واحدة لأن مالهما  
 يكون واحد ولو سباه ذمي  
 وحده الى دار الاسلام لم  
 يحكم باسلامه في الاصح  
 بل هو على دين السابيه  
 والسبب الثالث مذكور  
 في قوله (أو يوجد)  
 المصنف (لقبطا في دار الاسلام)  
 وان كان فيها اهل ذمة فانه  
 يكون مسلما كذا لو وجد  
 في دار كفار وفيه مسلم  
 (فصل) في أحكام  
 السلب وقسم الغنية (ومن  
 قل قبلا على سلبه) بفتح  
 اللام بشرط كون القتلى  
 مسلما ذكرنا كان أو أثنى  
 حرا أو عبدا بشرطه الامام له  
 أولا والسلب ثياب القليل  
 التي عليه والخلف والران  
 وهو خفف بلا قدم يلبس  
 للساق فقط وآلات الحرب  
 والمركوب الذي قاتل عليه  
 أو أسكه بعنانه والسرير  
 واللباس ومقرود الدابة  
 والسوارب والطوق والمنطقة  
 وهي التي يشدها الوسط

والخاتم والنقطة التي معه  
والجنينة التي تقاد معه  
وانما يستحق القاتل سلب  
الكافر اذا غر بنقه حال  
الحرب في قتله بحيث يكفي  
بركوب هذا الفرس ذلك  
الكافر فلو قتله وهو اسير  
او نائم او قتله بعد انهزام  
الكفار فلا سلب وكفاية  
شر الكافر ان يزيل  
امتناعه كان يفتاعه او  
يقطع يده او رجله والفتنة  
لنفس مأخوذة من الفهم  
وهو الربح وشرعا المال  
الحاصل للمسلمين من كفار  
أهل حرب قتال وايضا  
خيل او ابل وخرج باهل  
الحرب المال الحاصل من  
المرتدين فانه في الاغنية  
(وتقسم الغنية بعد ذلك)  
أي بعد اخراج السلب  
منها (على خمسة اقسام  
فيعطى أربعة اقسامها) من  
عتار ومنقول (للمن شهد)  
أي حضر (الوقعة) من  
القاتلين في القتال وان لم  
يقاتل مع الجيش وكذا من  
حضر لانية القتال وقاتل  
في الاظهر ولا شيء لمن حضر  
بعد انقضاء القتال (ويعطى  
(للقارس) الحاضر الوقعة  
وهو من أهل القتال يفرس  
مهدا للقتال عليه سواء  
قاتل أم لا (ثلاثة أسهم)  
سهمين لفرسه وسهم له ولا

عليه غير المعين بان كان جهة عامة والواو بمعنى أو أي الشرط احدا الامرين اما كونه معينا أو  
جهة عامة وعلى هذا يكونان شرطا واحدا الا أنه مر ذكره من امرين وعلى هذا الاحتمال الاشكال  
الا أنه خلاف المتبادر ولذلك قال المحقق ظاهر كلامه الخ لكن الظهور اضافي أي بالنسبة  
للاحتمال الثالث فلا يتأق ظهور الثاني ايضا بل هو الاظهر تأمل (قوله أي فلا يصح الوقف على  
الجنين الخ) لا وجه له هذا التفريع وانما يتفرع هذا على اشتراط امكان التملك (قوله ولم يسبق  
منه الخ) هذا القيد انما يصح في الصورة الثانية والثالثة لا في الاولى خلافا لما صنعته المحقق  
(قوله ولكنه وصية) ضعيف والمعتداه وقوله حكم الوصية فله حكم الوقف في منع بيعه  
وهبته وعدم ارثه وحكم الوصية في حسبانته من الثلث وجواز الرجوع عنه وامتناعه للوارث  
من غير اجازة من باقي الورثة كما قاله شيخ الاسلام في شرح الهمزة اه رشدي على مد (قوله  
ما ضاع في التصريح) أي الفتوى انما كان كمن اختصص الا تمين (قوله بكتله مسجد)  
فان وقف المسجد يشبه الاحتاق في ان كلامهما ازالة لا الى مالك بخلاف غير المسجد فان  
فيه ازالة للمالك وهو الموقوف عليه والمراد ملك المتعة والا فالاصح ان مالك الموقوف هو  
الله (قوله بطله الشارح) أي حيث حكى على كلام المصنف القيد انهم ما شرطوا لشرطان  
والضعيف في جملته راجع لقوله لو فرغ لا ينقطع (قوله من جملة الشروط قبله) الاولى ان يقول  
الشرط كما في بعض النسخ (قوله للتعبد) ومثل ذلك ما لو اطلق ولم يقيد بتعبد او نزول المائة  
في بطله من اه مفعول (قوله هو بمعنى الصيغة) الاولى بمعنى الموقوف وأما الضعيف في قوله فيه  
فهو راجع للوقف بمعنى الصيغة تأمل (قوله الا المسجد) أي ونحوه كباط وقبره مدرسة (قوله  
ولا تدخل اولاد الاولاد الخ) اعاده مع تقديمه في قوله لا الجنين وولد الولد لاجل قوله ويحصل عليهم  
الخ (قوله أخرج التقديم عنه) أي أدخل التقديم من التعريب ويهذ اندفع دهوى القلب  
(قوله فرارا من السكرار) أي لو أدخله في التقديم أيضا (قوله شرط النظر لنفسه) أي وان  
يجل ذلك اجرة وقيد هذا الزيادة بآخرة المثل

ه (فصل في بيان أحكام الهبة) ه (قوله وهو ذلك) أي كخروجها من ملك الواهب  
(قوله على ما يرمي الصدقة الخ) أي على معنى عام لذلك وهو عليك تطوع في حياته (قوله وعلى  
ما يقابلهما) أي على معنى خاص يقابلهما وهو عليك تطوع في حياته لا لأكرام ولا لاجل ثواب او  
احتياج بايجاب وقبول (قوله وأركانها أركان البيع) أي اجمالا فيقال اركان الهبة عاقد  
ومعقود عليه وصيغة وان كان المعقود عليه هنا واحدا وهو الموهوب والمعقود عليه في البيع  
متعددا وهو الثمن والتمن (قوله لك مكان أولي واخصر) وجه الاخصر في ظاهره وأما وجه  
الاولوية فللمسألة في بيانه من الاعتراض على القيود التي ذكرها في تعريفه (قوله أي ولو كان  
الموهوب له أعلى) إشارة الى ان من معنى اللام ولم يهذه على حاله لان المقصود بهذه الغاية الرد  
على من قال ان الهبة اذا كانت من الأدنى الى الأعلى رتبة دينوية اقتضت العوض عملا بالعادة  
(قوله أقول والصواب انه قد مضى الخ) فيه ان عدم التطبيق شرط والشروط خارجة عن  
الماهية فلا ينبغي اعتبارها في التعريف مع ان غالب محترقات قيود التعريف ان تكون مهيمنة  
غاية الامر انما لا تسمى باسم المعرف (قوله انظر ما صورته وتأمل) أي لانه ان اراد بالتملك

يعطى الاقرص واحد  
ولو كان معه اقرص كثيرة  
(والراجل) أى المقاتل على  
رجليه (سهم) واحد (ولا  
يسمى الامن) أى شخص  
(استكمل فيه خمس  
شروط الاسلام والبلوغ  
والعقل والحرية والذكورية  
فان اختل شرط من ذلك  
رضخ له) ولم يسهم له أى لم  
اختل فيه الشرط اما لكونه  
صغيراً او مجنوناً او رقيقاً  
أو أثنى أو ذمياً والرضخ لغة  
العطاء القليل وشرعاً شئ  
دون سهم يعطى للراجل  
ويصعد الامام فى قدر الرضخ  
بحسب رأيه فيزيد المقاتل  
على غيره والاكثر قتالاً على  
الاقل قتالاً وهمل الرضخ  
الاخماس الاربعة فى الاظهر  
والثانى محله أصل النجعة  
(ويقسم الخمس) الباقي  
بمدا الاخماس الاربعة  
(على خمسة أسهم سهم) منه  
(رسول الله صلى الله عليه  
وسلم) وهو الذى كان له فى  
حياته (يصرف بمدا  
المصالح) المتعلقة بالمسلمين  
كألفضة الحاكين فى البلاد  
أما قضاة العسكرية وقون  
من الاخماس الاربعة  
كما قاله الماوردى وغيره  
وكذا الثغور وهى المواضع  
الخوفا من أطراف بلاد  
المسلمين الملاصقة لبلادنا

الموقت تخليك عين مؤقت ذلك التخليك بوقت فلا يصح اذ تخليك الايمان لا بوقت حتى يحتجز عنه  
وان كان مراده تخليك منفعة مؤقت بوقت كما فى الاجارة قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان قوله فى  
عين يغنى عنه وكذا يغنى عنه ايضا قوله بلا عوض لان الاجارة بلا عوض لا تصح وقد علمت ان  
الكلام فى الامور العسكرة فهذا القيد من قبيل التطويل المفض مع ما فيه من ايها ان هناك  
تخليك عين مؤقتاً بهذا تعلم ما فى قول المحشى أقول ولعل صورته الخ (قوله أى فهمى باطله) أى  
بطل كونها هبة والا لا العقد صحيح الا انه عارية اخذاً مما يبعد خلاف ما يوجب هبة كلامه (قوله  
عارية على الاصح) فيه انه اذا كان عارية يكون خارجاً بقوله تخليك فلا حاجة لذكر قوله فى عين لان  
العارية اباحة كما ذكره المحشى بعد ما للناس حذف هذا القيد على كلا القولين وقول المحشى  
على الاصح أى عند الشارح والا فلاذى اعتمد مروجاً بوجهه والله انه هبة لا عارية وربحه ابن  
الرفعة والسبكي وغيرهما وغرة الخلاف ان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه ولو بغير  
تقريب تكون مضمونة ضمان العوارى على القول بانها عارية وغير مضمونة على القول بانها هبة  
لان ما وهبت منافعها مائة وايضا على القول بالعارية لا يملك المنفعة فلا يجوز لها ان تصرف فيها  
بغير الاتساع وعلى القول بالهبة يجوز له ذلك وعلى كل من القولين لا رجوع بمدا الاستيفاء  
للمنفعة بخلافه قبله فان له الرجوع متى شاء على كلا القولين اما على الاول فظاهر واما على  
الثانى فلان لقبض لا يحصل الا باستيفاء المنفعة (قوله وخارج بالتخليك) أى عنه (قوله فهو  
الضيافة الخ) أى فان العارية اباحة لا تخليك والوقت اباحة على المتقدم وعلى الضيف فهو  
تخليك منفعة لا عين والضيافة انما يحصل المالك فيها بالانزاد أو بالوضع فى القم لا بالأذن فى  
الانتاؤل (قوله وبالتطوع) أى المذكور فى كلام شيخه السابق لافى كلام الشارح لانه لم  
يذكره (قوله فهو الزكاة) كقول الكفاية فيه انه لا تخليك فى ذلك بل هو من قبيل وقا الذين لان  
المستحقين فى الزكاة ملكوا قبل اداء المالك فاعطاه وتفرغ لما فى ذمته لا تخليك مبتدأ وما  
يدل على ان المستحقين ملكوا قبل اداء المالك انه يجوز ان الحول لا يجوز للمالك بيع قدر  
الزكاة وكذا يقال فى الكفارة والتذرة مروج فكأن المناسب للمعنى ان يخرج بالتطوع  
التخليك الذى فى مقابلة عوض فانه لا يسمى تطوعاً تاماً (قوله وهذا) أى ما ذكر من  
اعتبار الصيغة فى الهبة الخاصة الخ بدليل المقاتل الذى ذكره بقوله واما الصدقة وهى الهدية  
الخ لكن كان الاولى كتابة هذا فى القولة قبل هذه بان يقول بعد قوله وهى الصيغة وهى انما  
تعتبر فى الهبة الخاصة الخ تأمل (قوله قد علم مما ذكر شرط العاقد الخ) اما شرط كون  
الواهب أهلاً للتبرع فهو معلوم من قوله بلا عوض فى التعريف وأما كونه مختاراً فهو معلوم  
من قوله تخليك المشعر بالاختيار وأما كون الموهوب أهلاً لتخليك فهو معلوم من قوله تخليك أيضاً  
لان التخليك لا يعتبر الا مع التملك الذى هو فرع فكان المناسب للمعنى ذكر هذا التنبية عند  
الكلام على التعريف كما لا يخفى (قوله ولا يخفى ان عدم ذكره اولى) أى عدم ذكره على هذا  
الوجه أولى بل كان يذكره على الوجه الذى أشار اليه بقوله ولو جعل الشارح لكلام المستف  
مفهوماً الخ بان يقول وما لا يجوز بيعه فى جواز هبته تفصيل (قوله لم من حصر الاستثناء  
الخ) لعل هذا معنى على ما يعض نسخ الشارح من قوله الا سبى الخطة ونحوها أى الخطة

والمراد سد الثغور بالرجال  
وآلات الحرب ويقدم  
الاهم من المصالح فالاهم  
(وسمى لقوى القربى) أى  
قربى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم (وهم بنوهانتم  
وبنوا المطلب) يشترط في ذلك  
الذكر والاثني والغنى والفقير  
ويفضل الذكركم على مثل  
سطر الاثنين (وسمى بليلى)  
المسلمين جمع يقيم وهو صغير  
لا أب له سواء كان الصغير  
ذكرا أو أنثى له جندا ولا قتل  
أبوه في الجهاد أو لا ويشترط  
فقر البقي (وسمى للمساكين  
وسمى لابن السيل) وسبق  
بانها قبيل كتاب الصيام  
(فصل) هـ في قسم التي  
على مستحقين والتي لفقة  
ما خوذ من فاء إذا رجع ثم  
استعمل في المال الرابع  
من الكفار إلى المسلمين  
وشرعاه مال حصل من  
كفار بلا قتال ولا إيجاب  
خيل ولا بابل كالجزية وعشر  
التجارة ويقسم مال التي  
على خمسة فرق (بصرف  
خمس) يعني التي هـ (على من)  
أى الخمسة الذين (بصرف  
عليهم خمس الفضة) وسبق  
قربى بليلى الخمسة (ويعطى  
أربعة أخماسها) وفي بعض  
النسخ أحاسه أى التي  
(المقاتلة) وهم الأجناد  
الذين عينهم للإمام الجهاد

كالشعر ما على ما في كثير من النسخ من قوله لا حتى الخطة ونحوها بصيغة التثنية أى نحو  
حتى الخطة من بنية المستندات فلا أشكال أدبية الصور المستندة داخل في النصوص كما لا يخفى  
(قوله المستولمة الخ) هذا الصورة وما بعد ها وأردت أن على المنطوق لا على المفهوم الذى  
الكلام فيه كما لا يخفى (قوله أى مطلقا) أى بالمعنى الأعم الشامل للهدية والصدقة تدبر  
(قوله أى بما صرى البيع) أى من أن المنقول لا بد من نقله والعقار يحكى فيه التولية  
وتقرى من أمتعة غير المشتري والغائب لا بد من إمكان الوصول إليه فيجوز ذلك في قبض  
الموهوب هـ يجزى (قوله ولا يكتفى هنا التولية ولا الوضع بين يديه الخ) عبارة شرح الشيخ  
وتقدم بأن القبض إلا أنه لا يكتفى هنا الاتلاف وإن أذن فيه الواجب ولا الوضع بين يديه بلا إذن  
لأنه غير مستحق القبض قبض الوديعة فاعتبر قبضه بخلاف المبيع انتهى ومثله مدروج  
وخط نقول المحشى ولا يكتفى هنا التولية صواب الاتلاف وحمل كون الاتلاف المأذون فيه  
لا بعد قبضه لم يكن باكل أو عتق والا كان قبضا بقدر اتفاه إليه قبل الإزداء والعتق  
كما قال ترى هـ يجزى (قوله ولو كان قد احتظه) أى الرجوع (قوله بل تحرم أن أعانت عليه)  
أى بل تحرم عطية بعض الأولاد والأخوة دون بعض أن أعانت على العقوق هذا مراده (قوله  
كمك) أى فيه كره التفضيل لا يقتض من ذلك تفضيل الأم على الأب فلا كراهة فيه  
لحديث أن لها ثلث البر فلا يقال إن بعض برثيات المكروه أولى من بعض انتهى رشيدى انتهى  
مفوى (قوله حيث احتشد ذلك) أى فتببع العادة والمراد عاداتهم سوى فلو كانت عاداته  
تخريفها حال لم يميز أباؤه وأخواته مد ولوليلة انتهى مفوى  
هـ (فصل في بيان أحكام القطة) هـ (قوله لقطة) أى بضم اللام (قوله وقط) أى بضم  
كسب (قوله هو أهم من قول بعضهم مال ضاع الخ) أى لشعور الاختصاص وفيه أنه يمنع من  
الشعور قوله من مالك إذا الاختصاص لا مالكه (قوله فهو مال ضائع يحفظه ولا يملكه) أى  
أن لم يجد الإمام أو كان جائرا أو عبارة مد وما القاء فهو يرجع أو واجب لا يعرفه يعود أو ما يجزى  
وودائع ملت عنهم موروثة ولا يعرف مالكها مال ضائع للقطة خلافا لما وقع في المجموع في الأولى  
أمره إلى الإمام فيصنعه أو غنمه أن دأى يسهه أو يقرضه ليت المال إلى ظهوره ملكه أن يوفعه  
والأصرفه لمصرف بيت المال فإن لم يكن حاكم أو كان جائرا فلهن هي يمد ذلك كما مر تطهير هـ  
ومنه ج (قوله ومنه أعيا بغير) أى من النصوص أعيا بغير (قوله أو ما جاز من حله) الأولى أو  
يجزى عن حله لأن الكلام في الأسباب (قوله ومنه أيضا ما ليس الخ) لا يخفى أنه لا يصح رجوع  
الضمير للنصوص كما هو المناسب لما قبله بل هو راجع لما ضاع فكان المناسب ذكره عند قوله ما ضاع  
(قوله ولو غير عيز) فيه أنه لا بد أن يكون لمسى والمجنون نوع غميزو لا يصح التقاطهما بل لكل  
أحدان ينزعهما منهما كما قاله عبد البر وإن كان قد هما مد بذلك وهو موافق لما في شرح الروض  
وهيلانه وشرط الإمام في صحة التقاط المسمى القير قال الأندلسي ومثله المجنون انتهى (قوله  
ولو في دار الإسلام) أى سواء سكنان في دار الحرب أو في دار الإسلام وقال ج في الصفة  
بعد قول المناج والمذهب أنه لا يجب الاثبات على الالتقاط وأنه يصح التقاط الفاسق والمسي  
والذى في دار الإسلام وخرج بهادار الحرب فقها تفصيل مر انتهى ومثله مد والذي مر

وأثبت اسماءهم في ديوان  
المرتزة بعد انصافهم  
بالاسلام والتسليم  
والحرية والصحة في فرق  
الامام عليهم الاخلاص  
الاربعة على قدر حاجاتهم  
فيصت من حال كل من  
المقاتلة وعن حاله اللازم له  
تفقيهم وما يكفيهم فيه طيه  
كفايتهم من نفقة وكسوة  
 وغير ذلك ويراعى في الحاجة  
 الزمان والمكان والرخس  
 والفلا وما اشار المصنف بقوله  
(وفي مصالح المسلمين) الى  
 أنه يجوز للامام أن يصرف  
 القاضل عن حاجات المرتزة  
 في مصالح المسلمين من اصلاح  
 الحصون والثغور ومن شراء  
 سلاح وتزويد على الصنيع  
 (فصل) في أحكام الجزية  
 وهي لغة اسم لخراج يحصل  
 على أهل الذمة حيث يملك  
 لانها برئت عن القتل أي  
 كفت عن قتلهم وشرا مال  
 يقره كافر مقبض مخصوص  
 ويشترط ان يعقدها الامام  
 أو نائبه لاعلى جهة التأقيت  
 فيقول أقررناكم بدار  
 الاسلام خير الجزاء وأثبت  
 في اظمتكم بدار الاسلام  
 على أن تبذلوا الجزية  
 وتتقوا والحكم الاسلام  
 ولو قال الكافر للامام ابتداء  
 أقررني بدار الاسلام كفى  
 (وشرا ما وجوب الجزية

لهما في اول الباب نصه ثم ما وجدنا راجع ليس به مسلم وقد دخلها بغير امان غنية او به  
 فلفظة اه وكتبسم على قول ج ففيها تفصيل مما فيه أي اول الباب وفيه ان ما التقطه  
 الذي منها ولقد دخل بلا امان غنية محجة اه وكتب الرشيدي على قول ج ففيها تفصيل  
 من الذي مر بالنسبة للمسلم انه اذا وجدنا راجع ليس به مسلم وقد دخلها بغير امان غنية  
 أو بامان فلفظة فانظر بالنسبة للذي ونحوه وراجع باب قسم النبي والغنية اه وفي حاشية  
 المنهج قد راجعنا الباب المذكور فوجدنا ان ما اخذه الذي من الحربين بقتال او بدونه  
 كاختلاس والتقاط كله لا اخذ ولا يخلص اه وحاصل ما يقال في هذا المسئلة ان ما وجد  
 بدار الحرب التي به مسلم لقطه سواء كان الواجد مسلما أو كافرا معصوما احترام المسلم الذي  
 به او تغليبا له فان لم يكن به مسلم فان كان الواجد قد دخلها بغير امان وكان كافرا فالوجود كله  
 له ولا يخلص فان كان الواجد مسلما فالوجود غنية عنها لاهله والباقي وان كان الواجد قد  
 دخلها بامان فالوجود لقطه سواء مسكنا أو كافرا أو مسلما وهذا يتضمم للثما انطوى  
 تحت غاية المنى تأمل (قوله وان كان حريسا أو مريضا) فيمان الحرب لا يصح التقاطه بل  
 يجوز لكل احد ان يأخذه منه ويملكها بعد ان يعرفها تطرعا تقدم في السبي والجنون  
 اذا لم يكن لها نوع تميز والمرد كالحري في ذلك كما قاله خضر بن يعقوب نرى المرتد وعلمه اذا  
 عاد الى الاسلام كما قاله سم على ج تأمل (قوله فسلطه عليه عام) الاوليان يقول فذكره  
 بعدم من ذكر العام بعد ان خاص تدبر (قوله وبأذنه هو الاقط) أي السيد ولو كان الرقيق  
 مشتركا بين اثنين وأذن له أحدهما مع التقاطه كما ائق به شيئا الشهاب الرمي وبقى انها  
 للشر يكتن ولا يخص به الا كثر ويؤيد ان البعض حيث لا مهايأة يصح للتقاط بغير اذن  
 ويكون بينهما انتهى سم على ج ع ش (قوله كجبهه) بخلاف القاسم فانه فيها كالتن  
 وان كان المكاتب في القاسم فيقتل بالكسب كالمالك العصة اه حاشية المنهج ومقوى (قوله  
 ويملك) أي مالم يجهز نفسه قبل التملك والاختصاص الحاكم لا السيد وحفظها المالكها وهذا  
 هو المعقد اه حاشية المنهج ومقوى (قوله كالحري) أي فتكون كلها الموقوفة كالتن أي فتكون  
 كلها السيد (قوله فحسب الرق والحرية) أي يعرفانها وقل كانها بحسب الرق والحرية وهذا  
 التفصيل كالم من حيث التعريف والقتل أو الممن حيث لا ذن في ج مر انه لا يضمن اذن السيد  
 اذا كانت مهايأة ولو حصلت في ذمة السيد فان حصلت في ذمة المملوك لانه كالحرقان لم  
 تكن مهايأة انجه عدم الاحتياج الى الاذن أيضا تغليبا لحرية اه فان نهى السيد عن الالتقاط  
 فالتقط مع تغليبا لمالك الحرية ويختص به اجتناد البعض المذكور اه يهيري (قوله  
 والمؤمن) كابرنا الطيب وعن الخواص (قوله في ذمة أحد هما) وكذا اذا لم تكن هنالهما يائلا لاولي  
 (قوله فوزع عليهما) فاذا كان نصفه رقيقا ونصفه مملوكا فلهما نصف الرق والنصف المملوك  
 فيباع فيه او يشبه السيد والنصف الاخر يمتلئ بجمعة البعض وكذا اذا كان نصفه مملوكا وقطع  
 شخص يده وجب عليه ربع الهية نظر الحر فيكون له بعض ويجب على القاطع أيضا ربع  
 القية نظر النصفه الرقيق ويكون السيد (قوله مطلقا) أي سواء كان في ذمة السيد او في ذمة  
 بل اولم تكن هنالذمة أصلا كما علمت (قوله مراد به) أي الطريق وفيه انه حيث يصير الصنف

نحوه (بالبوغ) فلاجزية على

مبي (و) الثاني (العقل)

فلاجزية على مجنون أطبق

جنونه فان قطع جنونه

قليل كما عمن شهر رمت

الجزية أو قطع جنونه

كثيرا على ذلك كيوم يمن

فيه ويوم يفيق فيه لفت

أيام الأفاقة فان بلغت سنة

وجب جزيتها (و) الثالث

(الحسنة) فلاجزية على

رفيق ولا على سيد أيضا

والمكاتب والمذبر والمبعض

سكالرفيق (و) الرابع

(الذكورية) فلاجزية

على امرأة وخنثى فان بات

ذكورته أخذت منه الجزية

للسنن المفضية كما به

التوروى في زيادة الروضة

وجزمه في شرح المهذب

(و) الخامس (أن يكون)

الذي تعده الجزية (من

أهل الكتاب) كاليهودى

والنصراني (ومن شبهة

كأب) وتعقد أيضا لأولاد

من يهود أو نصر قبل

الفتح أو شككت في وقته

وكذا تعقد لمن أحداويه

وتق والآخر كاليولزام

التسك بعض ابراهيم

المتزلة عليه أو يزور دود

(المتزلة عليه) وأقل ما يجب

في (الجزية) على كل كافر

(دينه في كل حول) ولا يجب

من قيل عطف العام وهو لا يكون با ولا ان يتكرر لكون أو التوبة بمعنى الواو (قوله ومثله

المسجد الخ) لاحاجة لهذا بقوله مراده به الخ اذهما لك آخر كما لا يخفى (قوله فله التعريف

حينئذ) أى حين عاد الى قصد الأمانة والحفظ ولو قال والاذلة التعريف الخ لكان أولى (قوله

مع تعريف شئ الخ) أى فلا يستوعب مع ذلك لو استوعب لم يضمن وإن كره الاستيعاب بخلاف

مالواستوعبها في التعريف والقرقران اليهود محصورون ولا تمسح فيهم بخلافه في التعريف

فربما يستدل الكاتب السفات التي ذكرها (قوله أى لان اللقط منه مكروه) أى وإن كان

فسقه بترك مسلاته مثلا وإن علمت أمانته في الاموال اه ع ش وصغرى (قوله ومن القاسق

الكافر) أى فلا يصعد تعريفه ولا يجعلها في يده لكن محله حيث لم يكن عدلا في دينه ولا في عرفها

ولا تنزع منه كما قاله الأندلسى انتهى شرح الرملى (قوله ضمن) أى في مال نفسه ولو كما (قوله

وكذا السفيه الخ) أى إن كان حققه بعدم صلاح الملك فان كان بعدم صلاح الدين فهو من أفراد

القاسق (قوله من مال المجهور عليه) أى اذا التقط القلق (قوله حيث يجوز له الاقتراض) أى

بان احتاج الى النقطة أو الكسوة ولهما ما يوفى كدين مؤجل أو متاع كالد و هذه الخلية تفسر

لمصلحة لا لغيره (قوله الآن جعل كلام الشارح) حوايه كلام المتن (قوله وبقى عليها) أى

السنة وضمن بقى معنى زيد (قوله ويجمعها لفظ القدر) بل لو عبر به لكان أولى ليشمل الكيل

والذرع اه صغرى (قوله عرفها كل واحد منهما نصف سنة) أى حيامة أو أسبوعا أسبوعا

ويكنى أحدهما ولو بلاذن من الآخر ولو اسقط أحدهما ضمن الالتقاط لم يسقط وكذا يقال

في الوارث المتعدد اه صغرى (قوله فلا يلزمه التعريف بل يشدب) هذا خلاف ما اعتقده م ر

من وجوب التعريف مطلقا لما في تركه من تضييع حق المالك (قوله فيكره على المعقد) وكذا

سائر العقود الا عقد النكاح فيس فيه (قوله الا المسجد الحرام) أى فلا يكره فيه ذلك والمعقد

ان مسجد المدينة والقصير يكره فيه ما ذلك كغيرهما اه (قوله في أقرب الأماكن اليه) عبارة

م ر نعم لمن وجدها بالصحراء تعرضها بمقصد قرب أم بعد استقرار تغير وقيل بتعين أقرب البلاد

لعلها واختير وان جازت به قافلة تبعها وعرفها اه وشبه ج وشيخ الاسلام في شرح المنهج

وعبارته فان كان بصحراء منى مقصده ولا يكلف العدو الى ما قرب البلاد الى موضعه من الصحراء

اه وصورة المسئلة فيمن لم يقصد غير الصحراء بخلاف المقيم فيها أو القاصد اقرب البلاد فيعرف

في الأقرب وقوة وان جازت به قافلة الخ يفتى كما وافق عليه م ر انه ليس المراد انه يجب عليه

ان يتبع القافلة اذا لزم العدو عن مقصده ما وترى لم يحصل أمانته من الصحراء وانما المراد ان

يعرف في القافلة ما دامت هناك أو قرى منه فاذا ذهبت لم يجب الذهاب معها ويكنى التعريف

في أقرب البلاد اليه اه سم وقال البرماوى ان قوله تبعها أى ان كانت في جهة مقصده اه وبهذا

تعلم ان كلام المتن المأخوذ على القول الضعيف ومفيد بما اذا كان مقبلا في الصحراء أو

قاصدا أقرب البلاد تأمل (قوله وهذا في غير المجهور عليه) اما هو فان رأى وليه تلك النقطة

لم يصرف موتهما من ماله بل يرفع الامر لما لم يسمع جرائنها أو يقتصر كما سبق اه صغرى

(قوله بهذا التلك) قيد في التلقين فلا ضمان لمثل قبل التلك الا ان تعدى فقوله ولا مطلقا

الأولى حسنة ولذا لم يذكر في شرح المنهج ولا في الخطيب ولا في شرح الرملى ولا في شرح الحنفية



لا كثر الجزية (ويؤخذ)  
 أي يسن للامام أن يما كس  
 من عقدة الجزية وحيث  
 يؤخذ (من المتوسط) الحال  
 (ديتار) ومن المومرا ربعة  
 (دناير) استحيابا أن لم يكن  
 كل منهما حقيقا فان كان  
 شيئا لهما كس الامام وني  
 السقي والصبر في المتوسط  
 والبسار با شخر الحول  
 (ويجوز) أي يسن للامام  
 اذا صالح الكفار في بلدهم  
 لاقى دار الاسلام (ان يشترط  
 عليهم الضيافة) لمن يبرهم  
 من المسلمين المجاهدين  
 وغيرهم (فضلا) أي زائدا  
 (عن مقدار) أقل (الجزية)  
 وهو دينار كل سنة ان رضوا  
 بهذه الزيادة (ويتضمن  
 عقد الجزية) بعد صوته  
 (اربعة أشياء) أحدها (أن  
 يؤدوا الجزية) وثانيها (أن  
 يرتق كمال الجمهور لاهل  
 وجه الامة) (و) الثاني (أن  
 يخبروا عايم احكام الاسلام)  
 فيضمنون ما يتفقونه على  
 المسلمين نفس ومال وان  
 فعلوا ما يعتقدون فخره  
 كلنا اقيم عليهم الحد  
 (و) الثالث (أن لا يذكروا  
 دين الاسلام الا بخير  
 (و) الرابع (أن لا يفتلوا  
 ما فيه ضرر على المسلمين)  
 أي بان اووا من يطلع على  
 صورت المسلمين وتقلها الى

وقد شطب عليه العلامة الشيعي في نسخته (قوله ورجوه) قيدته زى بما اذا كان طارما على  
 ردها أو ردها لظهورها لهما (قوله وحاصله ان القطة الخ) فيه ان هذا ليس حاصلا  
 كالايجنى فكان الاولى ان يقول واعلم ان القطة الخ  
 (فصل في بيان أقسام القطة وحكم كل منها) (قوله مال وغيره) الضمير هو الاختصاص (قوله  
 آدمي وغيره) مراد بالآدمي الرقيق لانه الذي يدخل تحت المال وأيضا الحر لا يقال له لفظ  
 بل لفظ وحاصل الاقسام الذي أشار اليه المحقق اربعة مال وغيره فصر المال قسم والمال ثلاثة  
 أقسام مال ليس بجيوان وجيوان آدمي وجيوان غير آدمي (قوله ويعلم غالب ذلك من  
 كلامه) الاولى أن يقول ويعلم بعض ذلك من كلامه لانه قد علمت ان الاقسام المذكورة اربعة  
 وقد ذكر المصنف حكم قسمين منها هما القطة المال غير الحيوان والحيوان غير الآدمي  
 فقد ذكر نصف الاقسام لا غالبها (قوله وكان الاولى اسقاط لفظه على) أي لان القطة هي عين  
 الاقسام الاربعة لانه انما هو متعل عليها واعتبار ان ما ذكر من قبيل استعلاء الكل على جزئياته  
 يفيد صحة على لا الحاجة اليها وهذا بالنسبة لحال المجتدي والا فتجبر على يفيد من المبالغة  
 ما لا يفيد اسقاطها (قوله ويلحق به الشراب) قد يقال هو داخل في الطعام (قوله ويلحق بها  
 الرطب الخ) لا معنى للاختلاف اذا الكل على حد سواء في الفحول تحت العلم الرطب (قوله  
 فمقطعه علم) أي من وجه كالايجنى (قوله ويقدم التضييق الخ) لا محل لهذا هنا بل محله في  
 الضرب الثالث وكان الاولى حذف قوله والا كل لان الضرب الثالث لا يجوز فيه الا كل الا ان  
 المحقق بقى هذا على ما يأتيه وسيأتي ما فيه وبعبارة المنهج مع شرحه وان بقى ما يتعارض ناسه  
 بعلاج كرتب يتقوى به اغبط باعها بان الحاكم ان كان والى أي وان لم يكن يجهل به اغبط بان كان  
 يخضعه اغبط او استوى الامر انما يعرضه لعلاج باقية ان لم يتبرع به أي بعلاجه أي لم يتبرع  
 به الواحد أو غيره وخالف الحيوان حيث يباع كله لتكرار فقهه فيستوعبه (قوله أي أو  
 كله وغرم عنه) فيه انه لا يجوز كله وبعبارة نعم لم يجوزوا هنا التمسك بالكل لا يبيح  
 بعلاج والقرق اما كان بقاء هذا العلاج دون ذلك (قوله وكتب حل على قول المنهج وان بقى  
 ما يتعارض فساد به علاج ظاهر كلامه انه يمتنع عليه ان يأكله الا تدويره فقهه لان الثمن قد  
 يكون أكثر من القيمة (قوله أفاده يبيح على المنهج) (قوله أي بالسؤال) الظاهر ان هذا تخدير  
 لتعاقق والياء للبيعة وليس تفسير الضمير في به بل هي عائدة على الامن والياء الداخلة عليه بمعنى  
 في تدبر (قوله فيجوز ان تقاطع القطة الخ) ويخبر في هذا الرقيق بين امرين يجهل أو امساكه ويجب  
 التعريف ثم اذا تم التعريف غلب الثمن أو اللقيط أو ابقى ذلك لملكه ويعرف كونه رقيقا بان قرار  
 كان يقر بمجهول بالغ بانه قد عول ولا يعين الملك أو بالتقارن التي تظن به ارقه كعلامة الحبسة  
 والزيج أو بان عرف رقه أو لا وجاهل مالكم ثم وجد مضافا كما في حاشية المنهج والطبيب البصري  
 (قوله كالاقتراض) أي واقتراض الاما لا يجوز لانه يشبه اعارتهن قوطه وهو متنع (قوله والا  
 فياذن حاكم الخ) عبارة خاطئة على الرقيق صدق الحفظ من كسبه فان لم يكن له كسب فان  
 تبرع بالاتفاق عليه فذلك وان اراد الرجوع فليتنق باذن الحاكم فان لم يجده أشهد (قوله  
 المنهج وغيره) وظاهر هذا انه لا يجوز بيع جرم منه كالحيوان لانه لا يستوعب نفسه خلافا لما

دار الحرب ويلزم المسلمين  
بعد عقد النعمة الصحيح  
الكف عنهم تقاسوما لا  
وان كانوا في بلدة نأوى في بلد  
مجاور لنا لمناذير أهل  
الحرب عنهم (وبصرفون  
لبس الضارب) أي يكسر  
الذين المجهمة وهو تغيير  
اللباس بأن يضبط الذي  
على ثوبه شيئا يخالف لون  
ثوبه ويكون ذلك على  
الكف والاولى باليهودي  
الاصفر والنصراني الاثني  
وبالجوسي الاسود والآخر  
وقول المصنف يعرفون عبره  
التورى أيضا في الروضة تبعا  
لأصلها الكنه في المنهاج قال  
ويؤمر أي الذي ولا يعرف  
من كلامه أن الأمر للوجوب  
أو النسب لكن مقتضى  
كلام الجمهور والاولى مصنف  
المصنف على الضار قوله  
(وشد الزنار) وهو زى  
مهيئة خيط خيط يشد في  
الوسط فوق الثياب ولا يكتفى  
بجعله فحما (ويمنفون من  
ركوب الخيل) النجسة  
وغيرها ولا ينعون من  
ركوب الجبر ولو كانت  
نجسة ويمنعون من اجتماعهم  
المسلمين قولها الشرك كقولهم  
الله ثالث ثلاثة تعالى الله  
عن ذلك علوا كبيرا

يفيد كلام المصنف (قوله وتبين فساد البيع) وانظر ما حكم النفقة هل تضيع على المتفق أو  
يرجع على المتفق عليه بعد ياربا وعلى بيت المملوك وعلى اغنياء المسلمين أو على المتفق عليه أه  
ميدان في عمن على هر مانصه ويحق ما لو كانت المقتضة عبدا وانفق عليه الاقط على  
استقاداته بعد قنين انصره له الرجوع بما اتفق أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لأنه اتفق ليرجع  
على السيد وتبين أنه لا ملة عليه والمبدقة لم يقصد بالاتفاق عليه حتى يرجع عليه بما  
اتفق ومثل ذلك في عدم الرجوع ما اذا ظهر المثلث وقال كنت أعتقه لعله المذكورة أه  
(قوله ولو قدمه هنا كان أولى) هذا انما يظهر لو بين صفرا لبيع فيما يأتي فيقال كان الاولى  
تقديم البيان هنا مع ان الشارح لم يتعرض لبيانها فلا محل لهذا الكلام (قوله زاد الملوذى  
رابعا الخ) قال لأنه لما استباح عليك مع استهلاكه فأولى أن يسمح عليك مع استبقائه أه  
ومقتضى هذا التعليل ان هذه المسئلة مخصوصة بالمقنونة بالمعارة كالخمس الاولى وانظر  
هل هو كذلك أم لا أه يهيم على المنهج (قوله وبعد نمر خمسة) الذي في المنهج وغيره أنه  
يتلكه وبما كمله الا أنه لا يعرفه في هذه المسئلة ما دام في العصره اذ لا فائدة في التعرف كما قاله  
الامام (قوله وفي خبرنا كولا أمران فقط) وانظر هل تأتى في المسئلة الرابعة التي زادها  
المالودي في تنقيح القائل أه حل وبجارية زى فلو كان المقنونة بمنزلة المسئلة الرابعة  
وهي ان يستبقا نسلها أه يهيم على المنهج (قوله لا تأتى هنا) أي لان القطع من العمران  
يمنع معه الاكل لسهولة البيع أه سم  
(فصل في بيان أحكام القبط) أه (قوله وأركنه) أي أركان القبط لان الاركان اغلبي  
للفعل لا لذات وقوة أركان القطة أي قطة القطة لما علت (قوله وأعماله) لعل المراد به آخره  
فلا يترك مع قوله أو ما برز منه (قوله أو صدره) أي أوله (قوله أو أهم من ذلك) ليشمل ابواب  
المساجد ونحوها (قوله لتمولها) أي الكفالة (قوله وقد دفع المصنف بك) لأعني لهذا  
الكلام وأهل الاولى ان يقول بتفسير الشارح بالمسئلة في قوله أهل الضمان فمنع توهم ارادة  
الكفالة في المتن بمعنى ضمان البدن تأمل (قوله لحفظ الخ) علة لقوله واجبة (قوله وغلب فيها  
الاخيران) لعل مقصود ان الغلب هنا والملاحظ هو الترية والعصاة فالاربعان قولانية  
لا الأخذ الرابع لا كتاب بخلاف القطة فان الغلب فيها الا كتاب لا قولانية وليس المراد  
أنه غلب المؤنث على الذكر لان جماعة ما لا يعقل تعامل معاملة المهر والمؤنث فلا حاجة الى  
التغليب كما لا يخفى فتأمل (قوله وبذلك فارق القطة) أي يكون المقصود هو الحفظ للتعب  
والنفس فارق القطة فان المقصود الا كتاب فلذلك وجب هنا حفظ القبط ولم يجب لقط القطة  
ويمحتمل ان من جهة مدلول الاشارة للتغليب المذكور بقوله وغلب الخ بناء على ما تقدم (قوله  
لما صر) أي من كون المقصود حفظ النفس والنفس وهذا هو الوجوب الا ان هذا بخلاف لقط  
القطة لما يمكن المقصود منه فليقل الا كتاب لم يجب فيه الا شهاد (قوله والفرق بين هذا  
الخ) أي الفرق بين هذا حيث اختص بالحكم دون الاخيرين أخذ به ابتداء حيث جاز لا حد  
(قوله فانما تأمل أخذه) أي بان طلبوا شهاد (قوله لم يمارضه) أي لان ذلك بمنزلة التقاط جديد  
من حيث أنه (قوله والمبعض كالزبيب) أي ان أدله السيد جازوا الا فلا سواء كان هناك مهابا

أما لاقى نوبته أو في نوبة السيد بخلاف لفظ المال لأن اللفظ هنا المقلب فيه الولاية وهو ليس من أهلها وفيما هو إلا كتاب وهو من أهلها (قوله أي بشهاد) فيه أن الشهاد إنما هو بالقبلة لما إذا اتفق المنتقط عند عدم الحاكم (قوله فان تعذر فعل بيت المال) الذي في المنهج وغيره تقديم بيت المال على الاقتراض (قوله وهم من يك زيادة على كفاية سنة) عبارة مبر والأوجه ضبطهم بمن يأتي في ثقافة الزوجة فلا يعتبر قدرته بالكسب (ومن يأتي في ثقافة الزوجة) هو من زاد دخله على خرجه كما قاله ع ش عليه (قوله أو أقر هو يارقي) أي ولم يسبق المراد به بعد كاله بصرية فالشروط ثلاثة أن يكون الاقرار بعد كاله وأن لا يكذبه اقراره وأن لا يسبق اقراره بعد كاله بصرية كما في خط

• (فصل في بيان أحكام الوديع) • (قوله وهو ذلك) أي ككونها تحت يد الوديع كما أن القطة والقطب تحت يد المنتقط (قوله واركنها) أي الوديع بمعنى العقد أما بعضي المين فلا أركان لها (قوله وصيغة) علم من ذلك أنه لا ضمان على حالي أو واقفي مرتبط الدواب حيث لم يستعمل باللفظ ولو قاله أين أضع الشيء فقال له ضعه عندك فم إن سلمه الأجرة فام ذلك مقام القبول لفظا بخلاف برهان العادة فلا يصدق وحده ثم الضمان مشروط بالتصديق ويصدق الوديع في حقه (قوله صغرى عن هر وع ش) (قوله وشرطها اللفظ من أحد الجانبين الخ) الذي اعتمد شيئا من اعتبار اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر والفعل منه ولو متراجعا كما في الوكالة والإيصاء ولا يكتفى بالصحة من جهة خلافا لطبيب فان عمل على ما يقع به فعل ظاهر فلو قال اخذ متاعى هذا فكت لم يكن وديعا ويغنى عن القبول أخذ الأجرة ولم يرض هذا شيئا زى قبل على الجلال (قوله مطلعا) أي سواء كان يتلف أو بالتلف (قوله أدرك الوديع) وهو الراحة عبارة مبر شرح المنهج من ودع الشيء يدع إذا سكر لأنها كنه عند الوديع وقيل من قولهم فلان في دعة أي داحه لأنها في راحة الوديع ومراعاة (قوله أدرك الوديع) أي أخذ منه ان الذي بمعنى الراحة هو الراحة لا الوديع وان كان أصلها أو يؤخذ منه أيضا كونه فعلية بمعنى فاعلة واقتضار الحشى على قوله بمعنى مقبولة نظر التفسير الشارح ودع بترك تأمل (قوله كلهم) أي فان الامانة فيه تابعة للتوثق الذي هو المقصود الأصلي منه ويغنى عن ذلك التصديق في دعوى الردني الوديع يصدق لان وصفها الامانة بخلاف الرهن فلا يصدق فيه لان وصفه التوثق وينبغي عليه أيضا نورية الردني الوديع يجب الرد فوراً إذا صدر من الوديع ما يوجب الضمان لا ارتفاع المقصود منها أصالة وهو الامانة بخلاف الرهن فانه لا يجب فيه الرد فوراً إذا فعل ما يوجب الضمان لانه وان ارتفعت الامانة بقي التوثق (قوله أي عينان انفراد الخ) محل الاحتياط في صورتين إذا لم يحش من عدم القبول ضياعها والأوجب القبول كفاية أو عيناً وعلى هذا يحمل كلام الشارح (قوله ان وثق نفسه فيها) لعل الأولى أي وثق الخ لانه تفسيره قبله لا تفيد (قوله وقد يعلم غالبها من كلامه) ان كان الضمير الشارح فني كون المعلوم هو العاين نظر وان كان المصنف فنيه أن الكل معلوم من كلامه فمما من قوله ولا يضمن إلا بالتعدي وذكر بعضها صريحاً في قوله فان لم يفعل ضمن وفي قوله وإذا طول بها الخ (قوله فان كان سرز مثله لا

• (كتاب) احكام (السيد  
والمنافع) والضمان  
والاطعمة •

والسيد بمصدر أطلق هنا  
• على اسم القبول وهو  
المصدر (وما) أي والحيوان  
البري لما كوله الذي (فمن)  
بضم أوله (على ذكاته)  
أي ذبحه (فذكاته)  
تكون (في حلقه) وهو  
أعلى العنق (ولته) أي  
بلام مفتوحة وموحدة  
مشددة أسفل العنق  
والذكاة بذال مبهمة لغية  
الطبيب لما فيها من طيب  
كل اللحم المفروح وشرعا  
ابطال الحرارة القرينة  
على وجه مخصوص أما  
الحيوان لما كوله البصري  
فيصل على الصحيح بلاذخ  
(وما) أي والحيوان الذي  
(لم يقد) بضم أوله (على  
ذكاته) صكناة انية  
نوحشتا وبه يذهب شاذا  
(فذكاته مقرو) بفتح العين  
مقرا من هذا الروح (حيث

ضمن عليه) محله ما لم يبين المالك الحرز الاقل الذي نقل منه فان عينه ضمن بالنقل الى مادونه  
وان كان حرز مثلها كما قاله م ر وان كان ظاهر كلام ج خلافة فان نقله في مسئلة التصيين  
الى احرز من الذي نقل منه فلا ضمان وقد يقال ان تصيين الحمل بمنزلة النهي عن غيره فممكن  
مقتضى ذلك الضمان مطلقا الا ان يمنع تنزيل ذلك منزلة النهي من كل وجه (قوله والا ضمن  
مطلقا) أي ولولا احرز من الاقل اه قل ولعل الفرق بين ما هنا وما قالوه مع الوفاء عن قتلين  
من انه لا يضمن لزيدته في الحفظ ولا تنظر لاغراء السارق ان في الثقل غشا بخلاف الاقلال على  
ما فيه فتأمل (قوله أو يبيع برأسها) محله ما اذا لم تستغرق نفسها بان ربح حضور مال كها عن  
قرب والاباعها كلها اه يجزى (قوله حسا) كأن قال ضمها في الحرز الغلالي خالف وقوله  
شرعا أي كالتبوية فانه ما موردها شرعا وان لم يصرح بها المالك (قوله كأن دفعها اليه) أي  
ولو مكره لان هذا من باب خطاب الوضع وحق أدى بخلاف عدم نظر المكره فان ذلك من باب  
التكليف وحقه اه سلطان (قوله أو اتفاهها بموضع ولو لحفظها) أي مع علمه بأن الظالم يمكن  
منها فيما ومع كونه ليس حرزا مثلها تأمل (قوله لمكان) أي وجود (قوله فيصدق فيه مطلقا)  
أي بالنسبة لمؤتمنه أو غيره (قوله بلا ذكرب ظاهرا) الاولى حذف ظاهر (قوله أو غصب)  
يظهر حله كما افاده الاذرى على ما اذا أدى وقوعه في خلوة أو الطول بينة عليه اه شرح  
م ر (قوله مع أجرة الكتاب) أي الاجرة المعتادة ومن ذلك الحجج المعروفة والتذاكر الدوائية  
وضوحها فلا عبرة بما يؤخذ في مقابلة ما ذكر من القدر الزائد على أجرة المثل لان ذلك ظلم والمطلوب  
لا يرجع على غير ظالمه اه ع م وصغرى ويجزى (قوله لا المالك) صوابه لا الرذ (قوله أولى  
جريدة) أي دفقوه

### • كتاب بيان أحكام القرائن والوصايا •

(قوله أي مسائل خمسة المواريث) أي القضايا التي يترتب على معرفتها معرفة قسمة المواريث  
أي التركة كانت فاضافة مسائل لقسمة من اضافة الشيء الى غيره وتلك المسائل والقضايا كدلول  
قول المصنف والوارثون من الرجال عشرة الخ وقوله ومن لا يسط بهال خمسة الخ وقوله  
ومن لا يرث بهال سبعة الخ وقوله واقرّب العصبات الابن الخ وقوله والقروض ستة الخ  
وقوله فالنصف فرض خمسة الخ وذلك ان جميع مسائل هذا الكتاب لم يدخل في معرفة  
قسمة التركة كما لا يخفى هذا هو مراد المصنف وغيره وليس المراد المسائل التي تقسم فيها  
الوارث كالمسئلة التي تكون من ثمانية كزوجية وبنت وعم وكأني تكون من ستة  
حتى يقال ان قوله والوارثون الخ ليس في مسائل قسمة المواريث فيصاف بان قوله فيما يأتي  
فالنصف فرض خمسة متضمن لكون المسئلة من اثنين فيكون هو المترجم له وما قبله وهو قوله  
والوارثون من الرجال الخ وطنة كما قبل والحاصل أن الكتاب اسم للاقتضا والقرائن اسم  
للمعاني أي المسائل المركبة من محمول وموضوع ونسبة والمقصود منها هو تلك النسبة فلذلك  
قد راى الشارح فقط أحكام تأمل (قوله وغلبها) أي القرائن وقوله عليه أي على  
التعصيب (قوله لقوتها) أي بسبب عدم سقوط الفرض بالاستغراق بخلاف التعصيب

(قوله)

قد ربه عليه) أي في أي موضع  
كان العقار (وكال الذكاة)  
وفي بعض النسخ ويستحب  
في الذكاة (أربعة أشياء)  
أحدها (قطع الحلقوم) بضم  
الحاء المهملة وهو مجزى  
النفس دسولا وخروجا  
(و) الثاني قطع (المرى) بفتح  
ميمه وهو سحر آخره ويجوز  
تسميه وهو مجزى الطعام  
والشراب من الخلق الى المعدة  
والمرى تحت الحلقوم  
ويكون قطع ما ذكره دفعة  
واحدة لا في دفعتين فانه  
يصرم المذبوح حيث يذوق  
بقية من الحلقوم والمرى  
لم يجل المذبوح (و) الثالث  
والرابع قطع (الودجين)  
بواو ودال مفتوحين ثلثية  
ودج بفتح الدال وكسر ها  
وهما عرفان في صفتي الضيق  
بمسطان بالحلقوم (والجزى  
منها) أي الذي يكفي في  
الذكاة (شيان قطع  
الحلقوم والمرى) فقط

(قوله وشرفها) أي بسبب تقدير الشارع لها (قوله على الرابع) وقيل التعصيب أقوى دليل  
أخذ العاصب جميع المال إذا انفرد (قوله وكانوا في الجاهلية الخ) أي باجتهادهم ولذا لم يعبر  
في هذا بالتسخي بخلافه فيما بعده لأنه بالشرع فأبطله يسمى نسخا (قوله بالهلف) يصح ضبطه  
بفتح الحاء وكسر اللام أي بالهلف على الأرض والنصرة أي بتصانفان على أن ينصر كل منهما  
الآخر في حياته ويرثه بعد مماته ويصح بكسر الحاء وسكون اللام وهو العهد وقوله والنصرة  
عطف على محذوف أي بالهلف على الأرض والنصرة كما تقدم اه يهيري (قوله بالاسلام  
والهجرة) أي فإذا أسلم شخص أو هاجر مع آخر ورثه وإن لم يكن بينهما قرابة (قوله  
وقيل النصف في المصنف) فيه أن هذا اخبار بعلوم خصوصاً مع قوله وإنه من دينكم  
وأيضاً ليس في ذلك كبير مدح إذ كل نوع من العلم جزء من العلم المطلق فكما العبادات  
والبيوع وهكذا فالأولى حل النصف فيه على المسالفة في كثرة تقصيره في الاحتياج إليه  
على تحديث التدبير نصف المعيشة (قوله لموافقة الواقع) أي نفس الأمر من حيث أن  
استحقاق الورثة الميراث بالموت والموصى له ينوِّف استحقاقه على القبول وإن كانت  
الوصية باعتبار الأمانة مقدمة على الميراث كما قال تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين  
وليس المراد كما قيل أنه قدم القرائن في الترجمة لموافقة الواقع من جهة أنه ذكر الوصية  
فيما يأتي بعد القرائن حتى يقال إن الأولى أن يعطى التقديم بلزوم القرائن لقرآن بخلاف  
الوصية فليس كل ميت له وصية فكما كانت أهم من الوصية بهذا الاعتبار لأن فيه نكحة  
تقديم المصنف فيما يأتي القرائن على الوصايا أيضاً (قوله أيضاً) لاجابة إليه (قوله ومال  
موروث) أهم منه وحق موروث (قوله خاتمة) أي كافي الجمع على أرثهم من الذكور والإناث  
وقوله أو عامة أي كافي ذوى الارحام (قوله والمفقود) لعل المراد بالحكم فيه استصحاب الحياة  
الحققة تأمل (قوله وهو الخراب وغيرها) أي مع غيرها كالبيودية أو التصرية (قوله علم  
الانساب) بأن يعرف كيفية اكتساب الوارث إلى الميت (قوله والحساب) بأن يعلم من أي عدد  
تخرج المسئلة (قوله والقنوى) أي بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة (قوله لكان أولى  
وأنسب) وجهه أن المتقن تكلم على ذوات القروض بقوله القروض مستقوذاً كإحكامها بقوله  
فالنصف فرض حسنة ودفع بأنه اعتقد أحكام لانها المقصود وبأنه يلزم من بيان أحكامها بيان  
ذواتها على أن القضية المشتقة على بيان الذوات فيها حكم إذا المراد بالأحكام النسب التامة  
وجميع ما في هذا الكتاب نسب تامة وقيل وجهه أن المراد بالقرائن مسائل قسمه الموارث  
ككون المسئلة من اثنين مثلاً وهذا العدد لا حكم فيه ودفع بأنه إذا كانت المسئلة من اثنين  
كزوج وعم كان فيها قضايه عدد الورثة وكل قضية مشتقة على حكم وهو النسبة بين الموضوع  
والمحمول لأن المراد بالأحكام الأحكام القولية وهي النسب التامة وقد علمت أن المراد بمسائل  
قسمه الموارث القضايا التي غرمتها معرفة قسمه الموارث ولا شك أن كل مسئلة فيها نسبة تامة  
كما تقدم فهذا الاشكال ساقط (قوله أي لماقيها من السهام الخ) تعطيل لمقدراً أي وسجيت مسائل  
قسمه الموارث مما يقرأ في ماقيها الخ (قوله أي في هذا الفصل بخصوصه) أي بخلافه في غير هذا  
الفصل فأنما المطلوب طلباً جازماً (قوله يحفل رجوع الضمير للنسب الأول) أي الأول في الخارج

ولا يستحق قطع ما وراء  
الودجين (ويجوز) أي يصل  
(الاصطيداد) أي أكل  
المصاد (بكل جارية معلنة  
من السباع) كالفهد والثور  
والكلب (ومن جوارح  
الطير) كصقرو بازلي أي  
موضع كان جرح السباع  
والطير والجارية مشتقة  
من الجرح وهو الكسب  
(وشرائط عليها) أي  
الجوارح (أربعة) أحدها  
(أن تكون) الجارية معلنة  
بحيث (إذا أرسلت) أي  
أرسلها صاحبها (أرسلت  
و) الثاني أنها (إذا زحرت)  
بضم أوله أي زجرها صاحبها  
(أزحرت) الثالث أنها  
(إذا قتلت صيداً) تأكل منه  
شياً (و) الرابع (أن يسكر)  
فلمنهما أي تتسكر  
الشرايط الأربعة من  
الجارية بحيث يفلن تأديها  
ولا يرجع في السكر لعدم  
بل المرجع فيه لأهل الخبرة

لا في عبارة الشارح ومحملة أنه ان كان الضمير الاول راجعا للثاني المتقدم خارجا والضمير الثاني راجعا للثاني المتأخر خارجا كان مناسباً للشرح أي مناسباً لقوله في بيان المتأخر بيمين المعنى الترتي والمضى في القوي لان الموصى وصل خبره في اي الخبر الواقع في ذنبه كبره في المجزأة في حال حياته وطاعته الواقعة منه بخبر عقبه اي بالخبر الواقع منه في عقبه وهو الوصية فانهم في بيان المناسبة جعلوا الموصى والخبر السابق في الخارج والموصى به هو الخبر المتأخر وهو الوصية وان كان الضمير الاول راجعا للثاني المتأخر في الخارج والضمير الثاني راجعا للثاني المتقدم في الخارج كان مناسباً للمعنى اي لما هو المتعارف من ان الذي يوصى هو المتأخر والذي يوصى به هو المتقدم وعلى كل من الاحتمالين فالضمير الاول راجع للثاني الاول في عبارة الشارح والثاني للثاني الا انه هل المراد بالثاني الاول في كلام الشارح هو ما كان سابقا في الخارج وبالتالي ما كان متأخرا في الخارج أو بالعكس احتملان فتلزم (قوله ولو قدرا) اي - وان كان سريرا كقوله اوصوا فلانا كذا بضموني أو تقديرا كما وصيت فلان بكذا فان المعنى بعد موق لان لفظ الوصية يقتضيه (قوله بضمير السابق عليه) اي الضمير المستتر وهو المولى الى آل الموصولة ولو قال بصيغة جمع المذكر لكان أظهر (قوله والمراد الذي كور ولو - كما) له ادخل فيه هذه القاية الجنسية فانه جلد امان حكم الله كرا والاثني (قوله انخذ كرا لاخراج ابن البنت الخ) جواب عما يقال لاحاجة لقوله وابن الابن اذ لو - مذقه لم من قوله وان مثل وفي جوابه نظر فان ابن البنت لا يقال له ابن سافل اذ هو منسوب لابنه لا لابي - انه قال تعالى اذ هوهم لا يتهم (قوله لكان اولي واخصر) اما وجه الاخصرية فظاهر واما وجه الاولوية فلان الاظهار في مقام الاخصار لا يكون الا للثمة ولا للثمة هنا تناسب (قوله أي الابن وابنه) الصواب ان يكون الضمير راجعا لابن الابن فقط كما لا يخفى (قوله لكان اولي واخصر) اما وجه الاخصرية فظاهر واما وجه الاولوية فهو ان في ذكره ورا لانه لا يشمل عصبة المعتق ويمكن الجواب عن هذا بان المراد بالمعتق من صدر منه الاتفاق وورث به فيشمل عصبة المعتق ومعتق المعتق تدبر (قوله او ابد له جميع الخ) اي لان كلا الافراد وجبا للهيئة وهي انساب للاجتماع فخطف التسبب على اولي التفسير شامل (قوله فيشمل المعتقة وعصبتها المتعصين بانفسهم) لا يخفى ان عصبتها المتعصين بانفسهم هم الذين كور كبنهاوا أي بانفسهم يشمل ما ذكره سيفه المؤثر اعني المولاة او ذات الولاة على ان الكلام الا في حد الاثان لا في حد الذي كور (قوله لكان اولي واخصر) اما وجه الاخصرية فظاهر واما وجه الاولوية فهو عدم شمول المعتقة لعصبة وصطفه يحصل الشمول لانه على وجهه واما وجه الاولوية بان تعبيرها بالمعتقة فيه قصور لان التبادر منها من باشرت عتق من ترثه مع انها ترث فتيقها ومن انتهى اليه بنسب كانه او ولا منسكة تيقه لثبوت الولاة على من ذكر بطريق السراية فقيه ان التبادر انما هو ان الوارث هو المعتقة واما المورث فلهل هو العتيق او من انتهى اليه بنسب او ولاء والا فم كل محتمل كما ان الاقتصار على المولاة كذلك كما لا يخفى (قوله اصحها مذهب أهل التتميل الخ) ومقابل مذهب أهل القرابة وهو تقدم الاقرب به منهم الى الميت فقيقت بنت وبنيت بنت ابن المال بينهما على الاول ارباعا وعلى الثاني لبنت البنت ووجه كونه على الاول ارباعا ان بنت

بطباع الجوارح (فان عدمت) منها (احدى الشرائط لم يعمل ما أخذته) الحارحة (الا ان يدرك) ما أخذته الحارحة (حيا غذا كذا) فيصل حيث قدم ذكر المصنف آله الذبح في قوله (وتصور ان كان يكل ما) اي يكل محمدا (يخرج) ككيد وخلص (الا السن والظفر) وباقي العظام فلا تصور الذكاة بها ثم ذكر المصنف من نصحه منه الذكاة في قوله (وتقبل ذكاة كل مسلم) بالغ أو عجز بطبق الذبح (و) ذكاة كل (كتاب) يهودي أو نصراني ويصل ذبح مجنون وسكران في الاظهار ويكره كلنا هي (ولا تقبل ذبيحة مجوسي ولا وثني) ولا فهوها من لا كتابه (و) ذكاة الجنين) حاملة (بذكاة أمه) فلا يحتاج لذكاة كنه هذا ان وجد ميتا أو فيه حياة غير



البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف و بنت بنت الابن منزلة بنت الابن فلها السدس تكمله  
 الثلثين فكان الميت ملت من بنت وبنت ابنه فليتهم من ستة الخول النصف في السدس يبقى  
 اثنان يقسمان عليهما مائة باعتبار نصيبهما فليفت البنت واحد ونصف زيادة على النصف الذي  
 أخذته فرضا وهو ثلاثة ولبنت بنت الابن نصف زيادة على السدس الذي أخذته فرضا وهو  
 واحد فحصل الكسر على مخرج النصف وهو اثنان فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيخرج  
 اثنا عشر ليلت البنت نصفها ستة ولبنت بنت الابن نصفها اثنان يبقى أربعة يرد على بنت بنت  
 الابن واحد لان نسبة نصيبها هو اثنان الى مجموع الثماني ربع فيكون لها ربع الباقي  
 فيكون منها ثلاثة ويرد على بنت البنت ثلاثة لان نسبة نصيبها وهو ستة الى الثمانية ثلاثة ارباع  
 فيكون لها ثلاثة ارباع الباقي وهو ثلاثة فيكون معها ستة وبين الانصبا والمسئلة توافق  
 بانثالث فيرجع كل نصيب الى ثلثه فترجع التسعة الى ثلاثة والثلاثة الى واحد والمسئلة الى  
 ثلثها وهو أربعة فاصل المسئلة من ستة وتجمع من اثني عشر وترجع بالاختصار الى أربعة  
 (قوله منزلة من يدليه) اي من حيث الارث فباخذها كان ياخذوا كان موجودا وخرج  
 بالارث الجلب في زوجة وبنت بنت للزوج الرابع فان بنت البنت لا تعيب الزوجة وان نزلت  
 منزلتها فيها كانت تأخذها لانها لا يجهلها من الربع الى الثمن الا القرع الوارث بالقرابة الخاصة كما  
 قاله ابي علي المنهج اه يجرى (قوله من فوي الارث) هما الارث بالقرع والارث بالتعصيب  
 وفيه ان المستفاد كرها فيما تقدم والتميز كذا المستفاد للارث حيث قال والوارثون الخ  
 والوارثات الخ الا ان يقال انه ذكرهما ضمنا في بيان المستفيدين اذ في المستفيدين من يرث بالقرع  
 ومن يرث بالتعصيب (قوله من فرض لثله) اي كسب الام من الثلث الى السدس والزوج  
 من النصف الى الربع (قوله ومن تعصيب لثله) كالاختصاص تكون محسبة مع الغير اذا  
 كانت مع البنت ولها النصف حيث تد نصيبا فاذا كانت مع الاخ كانت محسبة بالغير ولها الثلث  
 حيث تد نصيبا فقد اتفقت من تعصيب الى تعصيب آخر (قوله ومن أحدهما الى الآخر)  
 اي من فرض الى تعصيب كلفت فانها اذا كانت وحدها كان لها النصف فرضا واذا كانت  
 مع أخيها كان لها الثلث نصيبا فقد اتفقت من فرض الى تعصيب ومن تعصيب الى فرض  
 كالأب فانه اذا كان وحده ورث بالتعصيب واذا كان مع الابن ورث السدس فرضا (قوله  
 ومزاجته في أحدهما) اي مزاجته في فرض كالبنات فانهم يتزاجون ولو الوفا في فرضهن وهو  
 الثلثان ومزاجته في تعصيب كالبنين فانهم يتزاجون ولو كانوا الوفا في تعصيب (قوله لو عدها  
 المصنف ستة) اي يجعل ولد الصلب اثنين وقوله أو ثلاثة اي يجعل الزوجين واحدا بان يقول  
 من قامت به الزوجية والابن واحد بان يقول من قامت به الوالدية وجاهد الصلب واحدا  
 على حاله (قوله لكن أول وأنسب) الاول من ذلك والانسب ان يقول أحد الزوجين  
 لانها لا يجتمعان وأن يجعل ولد الصلب اثنين بان يقول والولدان كما قال والابوان ويكون العدد  
 بالباقي كونه خمسة (قوله لانه يستوفى جميع الموانع) اذ بقي منها الدور والحكمي (قوله وهو  
 لغة المملوك) أي سواء كان حرا أو مملوكا (قوله وقال ابن حزم الخ) هذا خلاف ما جرى عليه  
 الشارح انه جاز على أن يخص بالذكر الرقيق ولذلك اعترض على المصنف (قوله فلو عدها

مستقرة اللهم الا أن يوجد  
 حيا) بعبارة مستقرة بعد  
 خروجه من بطن أمه  
 (فيذ ك) حيث ذ (وما قطع  
 من) حيوان (حي فهو ميت  
 الا الشعر) أي المقطوع من  
 حيوان ما كول وفي بعض  
 النسخ الا الشعور (المتنع  
 بها في المفاشر والملابس)  
 وغيرها  
 (فصل) في احكام  
 الاطعمة الحلال منها وغيرها  
 (وكل حيوان استنابته  
 العرب) الذين هم اهل  
 ثروة وشعب وطباع سليمة  
 ورعاية (فهو حلال الا ما)  
 اي حيوان (ورد التمرع  
 بصره) فلا يرجع فيه  
 لاستنابتهم (وكل حيوان  
 استنابته العرب) اي كل  
 شيء (فهو حرام الا ما ورد  
 الشرع بإباحته) فلا يكون  
 حراما (وهو من السباع  
 طائفة) اي من (الوحوش  
 يصطاد) على الحيوان

بالرقيق كما قال الشارح الخ) تقر به على ما قبله بهيب اذ عاقبه يفيد مساواة العبد والرقيق  
في ان كلا يطلق على الذكر والانس (قوله فان قدر الارض الخ) علم منه ان الجاني يضمنه بالقيمة  
ثم ان كانت الجناية على ماله ارض مقدرة كقطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة  
على الجاني والباقي منه المسترقه فان كانت القيمة اقل من مقدار الارض او مساوية فاز  
بها الوارث ولا شيء لمسترقه وان كانت الجناية على غير ماله ارض مقدرة فعلى الجاني القيمة  
والوارث اقل الامر من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة اقل فاز بها  
الوارث وان كانت دية النفس اقل فاز ائمن القيمة على الدية المسترقه لان مات بالجناية في ملكه  
وانما وجب على الجاني القيمة مطلقا لقاعدة ان ما كان مضمونا في الحالين حال الجناية وحال  
الموت العبرتي به الانتهاء وهو اعمى الانتهاء في حال دقة ٨١ بجري (قوله وفيه بحث ظاهر) اي  
لان ورثته انما ورثوا منه قدر الارض من قيمته فظهر الحال حريته لا لخال دقة (قوله او بسبب)  
اي كان حفر يترالى الطريق فمات بها اخو من نكلا (قوله او شرط) اي كنهادة الشهود بانه  
قتل فلانا وكذا تزكية المزكي وحكم القاضي بجري (قوله الا المتيقن وراوى الحديث) اي فان  
كلا منهما مخبر ومثل المتيقن وراوى الحديث القاتل بالعين او بالجلد ولا قصاص عليه ما ولو سقاه  
دواء فمات فان كان حذو وارث والا فلا واقتى به البلقيني ٨٢ بجري (قوله او كفارة) لعل  
الاولى مع الكفارة (قوله وحمل الشارح الخ) اي شرا به دفع الاعتراض على المستنف  
(قوله واسلم اليهوديين) لعسل الاولى اليهوديون وقوله طذفت عن مياه النسبة اي وعلامة  
الجمعية ثم انه لا يلحق لهذا كله كالا يقتضى (قوله وهو علم الخ) اي فهو اسم للجملة للاثلاثة  
منهم وحيث فلا يستقيم قوله اول اجمع يهودى وكذا يقال فيما بعد كتابه عليه بعض المحققين  
(قوله او من هاد الخ) لعل مقابلة لما قبله اعم منه ولو اقتصر عليه وجعل ما قبله مثالا له  
لكان اولى (قوله فسموا باسمها) اي بنا على الاول من انه يقال لها نصرانة وقوله او من اسمها  
اي بنا على ما عداها اي بفظ ما خول من اسمها (قوله بالمباغنة) لعل على غير الاول والا فالظاهر  
انها عليه للنسبة حقيقة بل وعلى غيره الا ائمن قبيل تغيير النسب كالا يقتضى (قوله مع  
ما فيه من القصور) اي لانه لم يبين كون الكافر والمسلم لا يرتان المرتد (قوله وذكروه هنا من  
حيث كونه لا يرت) فيه نظر اذ صرح بقول الشارح والمراد لا يرت الخ خصوصا مع ذكر  
الكافر والمسلم المعطوفين ان ذكره هنا من حيث كونه لا يرت وان كان يعلم من قوله لا يرت  
من مرتد ان المرتد لا يرت كالا يرت على ان هذا الجواب انما يكون متخصا لو كان اعتراض  
فل بالتكرار مع ان اعتراضه انما هو بتأخير من محله مع القصور وقوله لما سئله لما ذكره  
هنا لا يخرج عن كونه في غير محله تامل (قوله من انواع الحب) اي بالشخص (قوله المتقدم)  
اي في قوله ومن لا يسقط بحال خمسة فانه اشار به الى ان كلامنا ذكره يدخل عليه حب الحرمان  
بالشخص الا هؤلاء الخمسة (قوله فكان الاولى ذكره مع) اي بان يقدمه على الحب بالوصف  
المذكور بقوله ومن لا يرت بحال سبعة تدبر (قوله اللهم الا ان يقال الخ) الاولى ان يقول  
في الجواب اللهم الا ان يقال ليس المقصود من قوله واقترب العصبان الخ بيان الحب بل المقصود  
بيان من يرت بالتحبيب على الترتيب وان كان يعلم من ذلك حكم الحب الا انه حاصل غير مقصود

(قوله)

كسب وغيره (ويحرم من  
الطيور ماله غلب) بكسر  
الميم وفتح اللام اي ظفر  
(قوى يجر حبه) كصقرو باز  
وشاهين (ويجمل للمظفر)  
وهو من خلف على نفسه  
الهلال من عدم الاكل (في  
الخصصة) موتا او مرضا  
مخوفا او زيادة مرض  
او اقطاع رقة ولم يجد  
ما ياكله لالا (ان ياكل  
من الميتة المحرمة) عليه (ما)  
اي شيئا (بسببه ريقه) اي  
بقية روحه (وليس لستان  
حلالان) وهما (السمك  
والجراد) (لنا) (لما  
حلالان) وهما (الكبد  
والطحال) وقد عرف من  
كلام المستنف هنا وفيما سبق  
ان الحيوان على ثلاثة اقسام  
احدها ما لا يؤكل فذبيحته  
وميتته سواء والثاني ما  
يؤكل فلا يعمل الا بالتذكية  
الشريعة والثالث ما فعل  
ميتته كالسمك والجراد

(قوله والاقر بغيرها يقط الا بعد) أي عن التعصيب وان وريث بالقرض كالابن أو ابن الابن  
فانه يسقط الاب عن التعصيب وان كان يرث السدس فرضا (قوله والمراد بهم المتعصبون  
الح) أي المراد بهم في كلام المصنف لانه لم يتعرض للعصبة بالغير ولا للعصبة مع الغير  
(قوله من ليس لهم مقدر) أي ولو في بعض الاحوال فيدخل الاب والجد والبنات وبنات  
الابن والاخوات اذا وريثوا بالتعصيب وان كان لهم مقدر في غير حال التعصيب لكن  
كان الاولى ان يزعم حال التعصيب حتى يدخل ما ذكر صريحا على ما فيه لان التبادر من قوله  
من ليس لهم مقدر انه ليس له ذلك أصلا ثم ان هذا التعريف شامل لأقسام العصبة الثلاثة  
كتعريف الشارح ثم تعريف الشارح لا يشمل ذوي الارحام بخلاف هذا التعريف فانه  
شامل لهم لان الرابع انهم يرثون بالتعصيب كما يرثون بالقرض لانهم منزلة من يدلون به  
كبنات الاخ فانهما لو اضرقتا أخذت جميع المال لانهما منزلة الاخ (قوله وان كان في النسب)  
الاولى ان يقول وان كان قبله في النسب واقر بغيره فيه أي وان كان المتأخر قبله في النسب  
أو اقر بغيره فيه كما في مثاله فان الاب ثبت نسبه لميت قبل ثبوت نسب ابن الابن وهو أيضا  
أقرب منه فان الاب لا واسطة بينه وبين الميت بخلاف ابن الابن فان بينه وبين الميت واسطة  
(قوله وفي تقديم التعصيب على القرض اشعار الح) قد يقال لا اشعار لاحتمال أن تقدمه  
لاجل تفرقة لكونه مفضولا لاجل انه أفضل فلا يخالف ما هو الرابع من أن القرض  
أفضل منه الآن يقال ما ذكر سبق على ما هو المعتاد من تقديم الأفضل والعدل عن المعتاد  
لنكتة كالنكتة المذكورة فادخل في خصوص ما بالنسبة للميت المقصود بهذا الكتاب (قوله  
وهي أولى وأخصر) أما وجه الاخصر فظاهر وأما وجه الاولوية فلانه لا حاجة الى الجمع لدلالة  
العصبة على الجماعة (قوله قيد لا بد منه) بحيث كان الواجب عليه زيادة في تعريفه السابق  
لكن استشكل هذا القيد بمرتين الاولى انه يخرج عنه الاب عند وجود القرض والوارث اذا كان  
أخي فان الاب يرث حيثما بالقرض والتعصيب الآن يجب بان المراد ليس له حال التعصيب  
فقط لهم مقدر وليس له حال التعصيب باعتبارهم مقدر أو ان يجمع المال الذي أخذ  
في هذه الحالة ليس منهم مقدر وانما المقدر ما أخذ به جهة القرض الثاني ان ذكر التعصيب  
في التعريف موجب للقول ان يدفع بان هذا التعريف خطوبه من جهل العصبة ولم  
التعصيب ولم يتب له لزوم معرفة الاول لمعرفة الثاني فالمقصود من التعريف مجرد التنبيه  
خصوصا والمخاطب هو الميت (قوله أي لا بد لي الى الميت بنقه) فيه أن هذه العلة  
موجودة في الاب وحينئذ فلا تنقح هذه العلة بتقديم الابن على الاب فلا بد ان يزيد مع قوة  
عصوبته بدليل انه يعصب أخيه (قوله أي لا دلائل سائر العصابات به) أي باقي العصابات اذا الابن  
وابنه لا يدلان به (قوله أن بينه) أي بان يعصب بالواو بدل ثم (قوله واخصر) عطف تفسير على  
اولى وكذا يقال في عطف أظهر (قوله فيسدى الى الميت بنقه) الاولى ان يقول لان كلا  
منهما ابن الابن المدلى أي الاب للميت بنقه أي بخلاف التمه فانه ابن الجد المدلى لميت بغيره  
وهو الاب (قوله أي لان كلاهما مدلى بنقه كآيه) هذا غير ظاهر والاولى في التعليق  
ان يقول لان كلاهما كآيه فيقوم مقامه في الاث والتعصيب (قوله انما ظب) أي

(فصل) في أحكام  
الانصبة • بضم الهمزة في  
الاشهر وهي اسم لما يذبح  
من النعم يوم عيد الفطر  
وأيام التشريق تقربا الى  
الله تعالى (والانصبة سنة  
مؤكدة) على الكتابة  
فاذا أقي بها اطمعن أهل  
بيت كفى من جميعهم ولا  
يجب الانصبة الا بالنذر  
(ويجزئ فيها الجذع من  
الضأن) وهو ماله سنة  
وطعن في الثانية (والثني  
من المعز) وهو ماله سقان  
وطعن في الثالثة (والثني  
من الابل) ماله خمس شين  
وطعن في السادسة (والثني  
من البقر) ماله سقان  
وطعن في الثالثة (ويجزئ  
البقرة عن سبعة) اشتر كوا  
في النخبة بها (و) تجزئ  
(البقرة عن سبعة) كذلك  
(و) تجزئ (الثامن)  
شخص (واحد) وهي أفضل  
من شارحكته في بيع  
وأفضل انواع الانصبة  
ابل ثم بقر ثم غنم (واربع)

فقلب القرب على القوة وتقدم في كلامه ما يؤخذ منه اجواب أيضا من أن المراد بالقرب كون  
 المتقدم بحسب التناحر (قوله لان اجتماع الوارثين الخ) الاولى لانه اذا اجتمع الوارثون الخ  
 ويكون جواب الشرط هو قوله يقدم الخ (قوله الا في المشتركة الخ) فيه أن العاصب  
 في المشتركة عاصب بنفسه وهو الاخ الشقيق مع انه فرض الكلام في العاصب بالغير أو مع الغير  
 فلو قال ولا وحكم العاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره أنه يأخذ الخ فظهر الاستثناء (قوله  
 وصية شقيق) أي أخ شقيق فان كان به أخ لاب سقط وان كان به أخ شقيقه فرض  
 لها النصف فان كانتا كثر من واحدة فرض لها الثلثان وعالت المستثناة فيهما  
 (فصل في بيان أحكام القروض المقدرة) (قوله وما يتعلق بذلك) أي من الشروط الاتية  
 كأخر البنت عن محصب لاجل أن تأخذ النصف (قوله القروض الواجبة) الاولى الاشياء  
 الواجبة (قوله لانه لم يصل منه فرض زائد على السنة الخ) كأن يفهم ان مراد الشارح ان  
 هنا القرضا آخر غير السنة كالسبع والتسع بسبب عارض كالقول وليس كذلك بل مقصوده  
 ان صاحب النصف مثلا قد يزيد على النصف وقد ينقص عنه بسبب الرد في الاول والقول  
 في الثاني فلا يكون النصف فرضا أي لصيا مقدرًا فاجاب بان ذلك لعارض فلا يعتبر بقول  
 الشارح لا يراد عليها الخ متعلق بقوله القروض المقدرة كالتفسير وبعبارة النصف مع مقن  
 المنهاج القروض أي الانصاف المقدرة فلا يراد عليها ولا ينقص عنها الا رد أو قول ٨١ (قوله  
 لمسكان أولى وأخير) أما وجه الانصرية فلان قوله اذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن أطول  
 من قوله اذا انفرد عن فرع وارث وأما وجه الاولوية فلان الولد وولد الابن يشمل الوارث وبغيره  
 بسبب جازع فيقيدان فيه الوارث بحسب الزوج مع انه ليس كذلك (قوله أو معنى الوارث)  
 وذلك لان أو بعد الثاني أو انتهى لنفي الجميع كافي لقوله تعالى ولا تطع منهم أعمًا وهم كفووا  
 لا للاحد فقط (قوله لها ما راسان وأربع أيد الخ) المداير على تعدد الرأس فقط (قوله  
 أي ولو احتمالا الخ) حق هذه العبارة ان تكتب على قوله من الاخوة والاخوان الاكسية  
 في كلام المصنف الحاصل من كلام من التثنية الى السدس والكلام الآن في اراث الاخوة  
 والاخوان الام الثلث (قوله اذا صار لهن) مثال الجدتين أم أم وأم أب ومثال الثلاثة أم أم  
 أم وأم أم أب وأم أب أب (قوله ويسقط ولد الشقيق بضمه) أي ولد الاخ الشقيق بضمه  
 الاولى ان يقول بسبعة وهم الاب والجد والابن وابنه والاخ الشقيق والاخ لاب وقوله بسبعة  
 الاولى بسبعة هؤلاء الستة وابن الاخ الشقيق وقوله بسبعة الاولى بضمه هؤلاء السبعة  
 وابن الاخ لاب وقوله بثمانية الاولى بثمانية هؤلاء الثمانية وهم شقيق وقوله بسبعة الاولى  
 بعشرة هؤلاء التسعة وهم لاب وقوله بعشرة الاولى بأحد عشر هؤلاء العشرة وابن عم لابوين  
 ويمكن الجواب عن المحنى بان المراد بالاب ما يشمل الجد وحيث قد فسد كمال والذي ذكره  
 المصنف والمحنى اثنا عشر منفا ابنتا والجداد وولد الام والاخ الشقيق والاخ  
 للاب وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والم الشقيق والم للاب وابن الم الشقيق وابن  
 الم للاب وعصبة هؤلاء اقتصر المصنف على الخمسة الاولى وذكر المحنى الباقين  
 فيما وسكت عن جبرادنا الابن بالابن لانه معلوم ولانه لا يصح بدال ان كان ولد الصلب

وفي بعض النسخ واربعة  
 (التي هي في الضحايا) احدها  
 (الموراء البين) أي  
 الظاهر (عورها) وان  
 بقيت الحدة في الاصح  
 (و) الثاني (العرياء البين  
 مريها) ولو كان حصول  
 العرج لها عند اجتماعها  
 لتخصه بها بسبب  
 اضطرارها (و) الثالث  
 (المريضة البين مرضها)  
 ولا يضر بغير هذه الامور  
 (و) الرابع (الضفاء) وهي  
 (التي ذهب عنها) أي ذهب  
 دماغها (من الهزال)  
 الحاصل لها (ويجزي  
 الخصى) أي المقطوع  
 الخصيتين (والمكسور  
 القرون) ان لم يوتر في اللحم  
 ويجزي أيضا فائدة القرون  
 وهي المسماة بالجلحة (ولا  
 يجزي المقطوعة) ككل  
 (الاذن) ولا يعضها ولا  
 المخلوقة بلاذن (و) لا  
 المخلوقة (الذنب) ولا  
 بضمه (و) يدخل وقت  
 الذبح (الاضحية) (من

ذكرنا (قوله وهو مخرب أو سبق قل) قد يقال للعق بل لكل منهما السدس  
 • (فصل في بيان أحكام الوصية) • (قوله لأن محل اعتبارها الخ) هذه اللمعة لا تنتج مدعا بل  
 انما تنتج ادراج هذا الفصل في كتاب القرائن وعلم التأخير هي صكون القرائن أهم من  
 حيث ان الاستحقاق فيم لا يتوقف على القبول بل بالموت (قوله صحة وفساد) ليس على  
 إطلاقه فانه قد يحكم الفساد عند عقد الوصية من غير نظر الى الموت كالوصية لمعاملة كنيسة  
 (قوله وسنة) عطف تفسير أي طريق الخير (قوله وشهادة) أي تصديق بكتاب الله وسنة  
 رسوله حيث عمل بما فيها أو معناه انه يكتب له اجر شهيد أو مات معترقا بما تضمنته كلمة الشهادة  
 من الاقرار بما لوحدانية وتوحيده بالرسالة (قوله وموصى له) قضية جعله من الاركان انه يشترط  
 ذكره والله قد خلافة فلا تقتصر على قوله أو صيت بثلاث مالى مع وصرف في وجوه البر سبط  
 الطيلاوى وأوجب بان المراد موصى له ولو ضمنا وهو هنا مذكورا وضمنا لان الغالب صرف  
 الوصية لفقراء أو وجوه البراء يجيرى (قوله صريحا) أي في البعض وهو ما عدا الصيغة  
 وقوله أو ضمنا أي في البعض الآخر وقوله أو إشارة أو جمع في الواو عطف ضمير على قوله ضمنا  
 (قوله فلا واختلفا الخ) لا وجه لهذا التفرع هنا وكان الاولى تأخير منه قول المصنف وهي من  
 الثابت بان يقول لو لموهى من الثلث ومثلها التبرع التجزئى من من الموت أو الموقبه كالتقديم  
 للقتل وهيمان الرىح في حق راكب السفينة والطلاق في حق المرأة عند الولادة فلا واختلفا الخ  
 (قوله جميعها أو مجموعها الخ) الاولى محل العلوم على العلوم من كل الوجوه وحل المجهول على  
 المجهول من الكل أو البعض اذ لو حل كل منهما على الاعم لزم التكرار في صورة مجهول  
 البعض ولو حل العلوم على الاعم والمجهول على المجهول من كل الوجوه لم يناسب تحليل الشارح  
 له باللبس في المخرج اذ هو مجهول من بعضها تأمل (قوله ومكانب) أي ان كانت الكتابة  
 فاسدة ومثله المكاتب كتابة صحيحة ان قال ان يخرقه (قوله سواء وقعت) أي الوصية (قوله  
 نعم مافيه تقويت الخ) هذا الاستدلال لا يتضم ارباطه بما قبله فكان الاولى ان يقول ومثل  
 الوصية في الحساب من الثلث وفي اعتبار التلويح الموت التبرعات التجزئى من من الموت  
 نعم مافيه تقويت الخ (قوله مافيه تقويت) بخلاف المضاف الى الموت فانه يعتبر بوقت الموت  
 وبخلاف قيمة ما يبق للورثة فانه يعتبر باقل قيمته من وقت الموت الى وقت القبض وامثلة ذلك في  
 حاشية شريفا (قوله وليس منه عتق أم الولد) أي ليس من التبرع المتجزئ المحسوب من  
 الثلث عتق أم الولد فيما اذ الميز عتقها وهذا انما يتضم أيضا التقدير السابق (قوله قبطل  
 منهم في الزائد) أي قبطل من أجلهم في الزائد وهذا مجهول على ما اذا لم توقع عليهم بان ليس  
 من زوال جنونهم أما اذا وقعت عليهم انتظرت ولا تبطل في الحال كافي خط وغيره (قوله  
 ولا يسلم علقها للمالك) أي لا يجبر الورثة على ذلك يجيرى (قوله بل يصرفه الوصى) أي وصى  
 الموصى يجيرى (قوله كالنذر أو بناء المساجد) كان المعنى فهم ان المراد بسبيل الله كل مافيه  
 خير بان يقول الموصى أو صيت بهذا النذر أو بناء المساجد وهكذا لأن يقول أو صيت بهذا  
 الى سبيل الله وهو خلاف ما جرى عليه الشارح من أنه يقول ذلك ويصرف للنزاة فقط (قوله  
 وهو لا يتناسب سياق الكلام) أي لان الغرض من قوله وفي سبيل الله ان لا يكون الموصى

وقت صلاة العيد) أي عيد  
 النصر وعجالة الروضة  
 وأصلها يدخل وقت  
 التخصية اذا طلعت الشمس  
 يوم النحر ومضى قدر  
 ركعتين وخطين خفيفتين  
 انتهى ويستوفى الذبح  
 (الى غروب الشمس من  
 آخر أيام التشريق) وهي  
 الثلاثة المتصلة بغير اربعة  
 ويستحب عند الذبح  
 خمسة أشياء أحدها  
 (التسمية) فيقول الذابح  
 باسم الله والاكمل بسم الله  
 الرحمن الرحيم قال لم يسم  
 حل الذبوح (و) الثاني  
 (الله على النبي صلى الله  
 عليه وسلم) ويكره أن يجمع  
 بين اسم الله واسم رسوله  
 (و) الثالث (استقبال  
 القبلة) بالذبيحة أي بوجه  
 الذابح مذبحها للقبلة  
 ويترجمه هو أيضا

له جهة معينة وهذا كما يشترط في الوصية لجهة يشترط في الوصية لمعين لكن المتبادر من صريح  
المصنف أن ذلك إشارة إلى الجهة لأنه عطف ذلك على المتكلم الذي هو المعين (قوله وأركان  
أربعة كما تقدم) لكن يبدل الموصى له بالموصى والموصى به بالموصى فيه (قوله أي بعد اعتبار  
العدالة) فيه أن العدالة هي الامانة كما أشار إلى ذلك الشارح فالأولى حذف العدالة من هذه  
العبارة (قوله ويقدم وصي الكامل من الأب والجد على وصي الآخر) إلا إذا كان الأب بغير  
صفة الولاية فالوصاية حيثما جدد هكذا في بعض النسخ وقوله الآخر أي الناقص أي يقدم  
وصي الكامل على وصي الناقص وفيه أن الاستثناء المذكور بقوله إلا إذا كان الخ فضايع  
لا يحتاج إليه وفي بعض النسخ ويقدم كل من الأب والجد على وصي الآخر إلا أن كان الأب  
بغير صفة الولاية فالوصاية حيثما جدد اه وقوله فالوصاية حيثما جدد أي فيكون الجدد نافذ  
الإيصاف لا يقدم الأب على وصيه لكن فيه أنه لا وجه للتفريق بالأب في الاستثناء المذكور إلا  
أن يقال يعلم منه بالأولى أنه إذا لم يكن الجد بصفة الولاية يقدم وصي الأب على الجد فاقصر  
على التوهم تأمل

#### • كتاب بيان أحكام النكاح •

(قوله على الرابع) أي فليس لهم انفسه بلا عيب من العيوب الآتية فلا يشترط أن لهما  
فسخه بالعيب كما يأتي وأما رفعه بالطلاق فهو لا يقتضي أنه من العقود الجائرة لأن الطلاق شيء  
آخر ومقابل الرابع أنه جائز من جهة الزوج من حيثان لرفعته بالطلاق وأما فسخه بلا سبب  
فلا يصح بانفاق وهذا الخلف لفظي مبنى على أن رفعه بالطلاق هل يقتضي الجواز أو لا فن قال  
بالأول جعله من العقود الجائرة ومن قال بالثاني جعله من العقود اللازمة وهو الرابع (قوله  
لا الملك) أي حلت الانتفاع وعجابه مروه هل هو موقوف عليك أو بأجرة وجهان يظهر أثرهما فيما  
لو حلت لا يملك شيئا وله زوجة والاصح لاحتمال حيث لا يسهل وعلى غير الاصح فهو مالك لأن ينتفع  
لأنه منفعة فلو وطئت بشبهة فالمهر لها انتفاها اه (قوله هو الزوجة) أي منفعة الزوجة وقوله  
على الاصح مقابله أن الموقوف عليه كل من الزوجين وينبغي على هذا الخلاف أنها لا تطالبه بالوطء  
على الأول لأنه حق فلا يجب عليه وطؤها نعم الأولى لذلك ليعفها ويحسنها وتطالبه على الثاني  
(قوله وبذلك علم الخ) مرجع اسم الإشارة قوله هو من العقود اللازمة ويرد البيع فانه من  
العقود اللازمة وفيه الخيار قبل وفيه أن مراده بقوله من العقود اللازمة ابتداء  
وانتهاء بخلاف البيع فانه لازم انتهاء والا فالفسخ جائز فيه ابتداء لثبوت خيار المجلس فصح  
التفريق وثلاث يقولون البيع آيل إلى المزموم فتدبر (قوله الإياحي) جمع ايم وهي من ليس  
لها زوج بكر أو ثيبا والصارفة عن الوجوب الاجماع (قوله فطرق) أي خلقت  
وطبعتي لأنه طبع على حب النساء كافي الحديث أو المراد بالفطرة الدين (قوله أي من  
جهة وفساد الخ) ان كان المراد جهة النكاح وفساده الخ كان هذا إذا خلا في قوله أحكام  
النكاح فسلزم التكرار وان كان المراد جهة الطلاق والرجعة واللعان والايلاء ونحو ذلك  
وفساد ما ذكر الخ انه وقع التكرار والحاصل أنه يتعين أن المراد بأحكام النكاح القسب التابعة  
المتعلقة بالنكاح والمراد بما يتعلق به القسب التابعة المتعلقة بالامور المتعلقة بالنكاح كالذهب

(و) الرابع (التكبير) أي  
قبل التسمية أو بعدها  
ثلاثا كما قال الماوردي  
(و) الخامس (الدعاء  
بالقبول) فيقول الذابح  
اللهم هذه منك واليسك  
تقبل أي هذه الاضحية  
نعمة منك على وتقرب  
بها اليك فتقبلها (ولا  
ياستكمل الخصى شيئا  
من الاضحية المنورة)  
بل يجب عليه التصديق  
بجميع لحما فلو أخرها  
فتلف لم يضره ضاعه (وبما كل  
من الاضحية المتطوع بها)  
ثلاثا على الجدي أو ما للثلاثان  
فقبل يتصدق بهما ورجعه  
النورى في جميع التسمية  
وقيل يهدي ثلثا للمسلمين  
الاغنياء ويتصدق بثلاث  
على الفقراء من لحمها ولم  
يرج النورى في الروضة  
وأصلها شيان هذين



المتعلقة بالطلاق والرجعة واللعان والايلاء وغير ذلك وعطف القضايا على الاحكام عطف  
مرادف ان اريد بالقضايا القسب وعطف كل على جزء ان اريد بها المسائل المركبة كل منها من  
موضوع ومحمول ونسبة هذا على تأخير القضايا عن الاحكام اعم على تقديمها عليها فالعطف على  
الاول من عطف المرادف وعلى الثاني من عطف الجزء على الكل اشارة الى ان هذا هو المقصود  
(قوله لان الاشارة بقوله) الاولى لقوله بل بقوله وقوله ساقطة الخ خبر عن هذه الكلمة والاولى  
حذفه لايهامه ما يليق (قوله لان الوطء والعقد من معناه الشرعي) فيمتثل بل النكاح يطلق  
الغة ايضا اطلاقا حقيقيا على الوطء والعقد فلا تساهل في الشرح (قوله وهو ملك استماع الخ)  
أي على القول المرجوح (قوله يوم النكاح) أي وليته (قوله ولوليتيا) أي ولو كان الزوج  
ثيبا (قوله البالغ) ليس بقيد فان للاب تزويج الصغير العاقل أكثر من واحدة لمصلحة كمال  
المنهج تدبر (قوله أي كالمجنون) كانه فهم ان المراد فهو الصغير ولذلك قال في القولة بعد  
ولو قال عن الخ والمتبادر من منبع الشارح حيث عبر بما أن المراد فهو نكاح الصغير من كل  
نكاح يتوقف جوازه على الحاجة كنكاح المجنون تأمل (قوله لتعمل الشرط الاقل من  
الشرطين اللذين في كلام الشارح) ظاهره أن الشرط الاقل من الشرطين اللذين في كلام  
الشارح محتاج اليه عند علم اسقاط لفظ صدق ككف وخوف العنت يفيق منه كالا يفتي  
(قوله في نكاح الامة) أي في نكاح العبد لامة (قوله في نكاح الحرمة) الاولى في نكاح الحر  
أي لامة (قوله فعلم منه) أي من التقييد بالصلاحيية (قوله لمعطفه المكائية عليها) أي على  
الحرمة وفيه أن المكائية ليست معطوفة على حرمة بل على مسألة الواحدة صفة طرفة وذلك لان  
أو تعطف الصفة على كلامه تكون الصفة مكتوبة رقيقة مع أنه لا يصح تزويجها للمسلم فالاولى أن  
يقول لمعطفه المكتوبة على صفتها أو يؤول لثباتي فيها التعميم بوله مسلما وكأية (قوله جازله  
فعله) أي نكاح الامة لان المتغيرة حيث تنفذ كالمعدم (قوله وان كانت الحرمة غير سالحة) هذا هو  
ظاهر كلامه لكن قال ع من عليه قياس ما من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صفة  
نكاحها هنا حيث كانت الحرمة غير سالحة فليراجع وتؤيده ما يأتي في الشارح في نكاح المشرقة  
من أنه لو سلم على حرمة غير سالحة وأمة لم تندفع الامة لان الحرمة غير سالحة كالمعدم اه الا أن  
يفرق بان الابتداء أقوى من الدوام تأمل (قوله والمراحم) عطف على الخ (قوله ويخرج  
المسروح) أي يخرج من عموم الرجل (قوله أو مبصرة) أي أو أمة كلمة الرق كما ذكره بعد  
(قوله أي النظر الى الوجه خاصة) فيه انه يجوز النظر للحاجة الشهادة ولو الى الفرج (قوله  
والافهي كالحائض) لعل الاولى والافهي كالحرم اذا الحائض لا يحرم النظر اليها ولو لما بين السرة  
والركبة ولو شهوة (قوله أي قبلا أو دبرا الخ) المناسب كتابة هذا على قوله والاصح جواز  
النظر اليه (قوله أو موضوع أو منكر أو باطل) انظر هذا العطف (قوله أي صاحبان) هذا  
التفسير انما يظهر في ضوء قولهم ذوات جمل لا يفاضل فيه (قوله أو الاعم الى الاخص) لعل  
الفرق بينه وبين ما قبله اختلاف التعبير (قوله وحيث فلا اشكال) والاضافة حيث فلا بيان  
أيضا خلافا لما يوجهه منعه (قوله وكذا كل ما قبل بجواز النظر اليه) فيه أن النظر للنسبة  
يجوز ولو شهوة وكذا النظر للزوجة والامة تدبر (قوله وكذا المسروح بعدها) أي بعد

الوجهين (ولا يبيع) أي  
يحرم على المصطفى بيع شيء  
(من الاضحية) أي من لحمها  
أو شعرها أو جلودها ويحرم  
أيضا جملها أجرة للجزء ولو كانت  
الاضحية تقوفا (ويطعم)  
حق من الاضحية المتطوع  
بها (الفقراء والمساكين)  
والأفضل التصديق بجميعها  
الاضحية واقساما يتبرك  
المصطفى بأكلها فانه يسئل  
ذلك وإذا أكل البعض  
وتصدق بالباقي حصل له  
ثواب التضحية بالجميع  
والتصدق ببعض  
(فصل) في أحكام الضيقة  
وهي لغة اسم للشرع على رأس  
المولود وشرعا ما سذكركه  
المصنف بقوله (والعقيقة)  
على المولود (مستحبة) وفسر  
المصنف العقيقة بقوله  
(وهي الذبيحة عن المولود يوم

الكافرة كما هو المتبادر من كلامه وفيه أنه مقدم عليها وقد نظم بعضهم مراتب النظر في العلاج فقال

مسئلة أى علاج لائق • فقدم فسلما خلا مراهق  
ذا صغر فسلما محسوما • ثم مراهقا كذا نصوحا  
ثم صيلا لم يراهق من مسح • مراهقا كثر الثلاث منضج  
لمصر ما أى مسلما فكثرا • ثمرة ككافرة قد اثرا  
فاجنيا مسلما فخر ككا • ذامهر مقدم في ذلكا  
لومن سوى جنس ودين رتبا • جميع ذا الرمل بنقل متوبا

(قوله أى بشهوة) لعل الأولى أى ولولبلا شهوة (قوله أمر بالنظر لزوجة) أى والمقصود منها الاستتاع (قوله لانه لا يلزم من الشراء) لعل الأولى لانه ليس المقصود من شراء الامة الاستتاع بل الخدمة (قوله وأمره) عطف على امرأته وهو من مدخول الغاية (قوله كالنظر) أى طهت حرم النظر حرم المس وغوله الا النظر بشهوة الخ قيل ان الأولى حذفه تأمل (فصل في بيان أحكام ما لا يصح عقد النكاح الا به) • (قوله أو غيرها) لعله عطف على ما وثق الضمير مما عاينها وهو الركن والشرط وأراد بالغير قول المصنف الا أنه لا يقتصر نكاح النسيئة الى اسلام الولي ولا نكاح الامة الى عدالة السيد (قوله ولو عبر الشارع بمن الخ) يجب عنه بأنه غلب غير العاقل وهو الشرط على العاقل وهو الولي والشاهدان (قوله تصحيح تزويجها) أى نفسها وفيه أنه لا ضرورة الى ذلك بل تأذن لاحد نوابها ان يزوجه (قوله هو مفهوم من لفظ ولي) أى الاحتراز عن الاتي مفهوم من لفظ ولي لانه لا يطلق على الاتي وفيه نظر بل وازا طلاقه عليها (قوله ولو مكنت الشارع الخ) قد يقال ان ذكره هنا من باب تعجيل الغائبة (قوله لما ساقى) وهو التبرك بلفظ الحديث (قوله وعلمه بجل المرأة) مقتضاء أنه لو تزوج امرأتين غير علمه بجلها لانه ثبت أنها قبله أنه يكون فاسدا وانظر مع قولهم العبرة في العقود بما في نفس الامر الا أن يقال انه بمقتضى الايضاح ما أمكن فلا يقدم على العقد الا اذا كان عالما بالحل ثم رأيت في حاشية المنهج مانعه قوله وعلم بجل المرأة ليرد عليه من بينه وبينها رضاع وشك هل هو نفس أو أقل فانه بجله نكاحها مع أنه ليس عالما بجلها الا ان يقال المراد بالعلم بجل المرأة عدم العلم بجرمتها عليه مع عدم معارضة الحل فلا يرد عليه من شك في انعقاده عند حاجتها لم يصح نكاحها ما لم يتبين خلافه لان الاصل بقاء المانع وهو العدة فهو شرط بل واز الاقدام فلا يشاقى انه اذا ظن محرمتها أو عدم خلوها من العدة أو الزوج قسرين خلافه بعد العقد انه يصح اعتبارا بما في نفس الامر فقوله ولا من جهل حلها أى لا يصح نكاحها ما لم يتبين المانع قسرين خلافه والاصح على العقد كما يؤخذ من شرح مد وصرح به حل خلا فالملق الشورى اه ببعض اصلاح (قوله الا في الزوجة) فاذا قال زوجتك بقبول وتوابعه مع النكاح قال زوى ومثل الزوجة الزوج فاذا قال زوج بقتك ابني فقال تزوجها لا ينكح وتوابعه مع ولا يكتى زوجت ابني أحد كما سوانوى الولي معينان هما أمهما ولعل الفرق بين هذا حيث لم يصح وبين زوجتك أحدى بناتك ونوى معينة حيث صح انه يعتبر من الزوج

سابعه) أى يوم سابع ولادة  
ويحسب يوم الولادة من  
السبع ولو مات المولود  
قبل السابع ولا تقوت  
بالتأخير بعده فان تأخرت  
للباوع سقط حكمها في  
حق الماتى عن المولود أما  
هو فخير في العق من نفسه  
(ويذبح من الفلام شاتان  
(و) يذبح (عن الجارية  
شاة) قال بعضهم وأما الخنثى  
فيستحل الحاقه بالفلام أو  
بالجارية فلو بات ذكوره  
أمر بالتسديد وتعدد  
العقيقة بتعدد الاولاد  
(ويطعم) العاق من العقيقة  
(الفقرامو المداككين)  
فيطبخها بصل ويهدى  
منها للفقراء والمساكين  
ولا يتنفعها دعوة ولا يكسر  
عظمها واعلم أن سق  
العقيقة وسلامتها من  
حسب يتقص لحما والا كل

القبول فلا بد من تعيينه ليصح الشهاد على قبوله الموافق للإيجاب والمرأ ليس العقد والخطاب  
معها والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاعتقر فيها ما لا يعتقر في الزوج افاده ع ش على حد  
(قوله المقيم من لفظ شهادة) أي على سبيل الاشارة وكذا يقال فيما بعد (قوله وعدم  
كونها وليين) الاظهر وعدم التعيين لولاية وذلك كالوكل الاب أو الاخ المتفردين في العقد  
وحضر مع آخر ليكونا شاهدين فانه لا يصح لانه متعين للعقد فلا يكون شاهدا وكالوكل الزوج  
في العقد وحضر مع آخر ليكونا شاهدين فانه لا يصح لان وكيله نائب عنه فكأن هو العاقد  
فكيف يكون شاهدا (قوله بان يكون الخ) تصوير قاطره والمستور على سبيل القف والنشر  
المرتب (قوله لا ينفذ عدم الاعتراض عليه) لعلة قبل الاطلاع عليه والافعه يدفعه لانه  
يصدق عليه بعد الاطلاع عليه أنه لم يقتصر في مفهومات الشروط على الولي الا أن يقال ان  
المحشى نظر الى أنه يتبادر من قوله جميع ما سبق الخ أن هذه القاطعة من عند نفسه ولا ينفذها  
كلام المصنف مع أن الواقع خلافه فلا يندفع الاعتراض (قوله وارا هذه المسئلة الخ) ليس  
مقصوده واراها عليه كما هم بل قصده افادة فائدة لان الكلام في الايجاب فقط بدليل  
أن السياق في الولي (قوله بخلافه فيما سر) أي من انتصاح الزوج بالذ كورة والزوجة بالافوة  
فلا يكتفى الانتصاح لان كلام من الزوجين معقود عليه أي على مقابل الرابع والا فالعقود عليه  
هو الزوجة فقط تدبر (قوله والمراد بها عدم النسق) أي بالنسبة للولي لان الشرط في  
ولي النكاح عدم النسق لا العدالة المرفقة بما تقدم (قوله لا ولاية لمطلقا) أي لا على مسألة  
ولا على مرتدة ولا على غيرها (قوله مكاتبا) لكن لا لزواج الابن سيده (قوله ان كان له  
اشارة مفهمة) أي يجهلها كل أحد فيبشر بنفسه فاذا اختص فهمها الفطن وكل ولا تنقل  
لا بعد فقوله والازوج الابد أي ان لم يجهلها أحد

• (فصل في بيان أحكام الاولياء) • (قوله ترتيبا) أي أخذ من تعبير المصنف به  
(قوله واجبارا) أي أخذ من قوله فالبكري يجوز للاب والجد اجبارا (قوله وغيرها)  
أي غير الترتيب والاجبار وهو عدم الاجبار لما خوذ من قوله واليتيم الخ (قوله وبهض  
أحكام الخطبة) أي المأخوذ من قوله ولا يجوز أن يصرح بضبط معتدة الخ (قوله وما يتعلق  
بها) لول الأولى حذفه (قوله فهو يعنى مستحق) تفريع على المتنى (قوله والصوبة) أي بغير  
الولادة (قوله لو قال الاب وان علا الخ) فيه أنه لو قال ذلك فثبت الترتيب المستفاد من ثم (قوله  
هو مستفاد من التشبيه الخ) لكنه توضيح لما قبله (قوله وهو كذلك) له ليس كذلك فان  
محل التقديم بالقوة اذا تساوى في القرب كما تقدم في بيت الجعبري ومثل هذا يقال في النازل من  
ابن العم الشقيق والعالي من ابن العم للاب (قوله عم الميت) له عدم الزوجة (قوله أو فهو ذلك)  
الأولى حذفه إذ لم يبق غير ذلك كذا قيل ويمكن عطفه على قوله أحد ابني عم (قوله أو لاجل  
التعميم) لعسل صواب العبارة أن يقول وان عمل السارح المولى المعتق على الاعم ثم قيده  
بأنه كراجل أن يتأني التعميم بالنسبة لقوله ثم عصبته فان المراد ثم عصبته المولى المعتق سواء  
كان المعتق ذكرا أو أنثى (قوله لو قال من يزوجهما الخ) عبر عا ذكره للايضاح ولتلايتهم  
رجوع الضمير الى العتقة (قوله لكان أولى وأعم) وجه الأول أنه ربما يقرأ بكسر التامع

منها والتسدي بعضها  
وامتناع بعضها وتعينها  
بالتد وحكمه على ما سبق  
في الاخصية وبين أن  
يؤذن في أذن المولود اليه  
حين يولد وأن يحنك المولود  
بغير قبضه ويدل به حكمة  
داخل في ليزل منه شيء الى  
الجوف فان لم يوجد عمر  
فرطب والافشي حلوان  
يسعى يوم سابع ولادته  
ويجوز تسميته قبل السابع  
ورمده ولومات المولود قبل  
السابع

• (كتاب أحكام السبق  
والري) •

أي بسم الله ونحوها (وتصح  
المسابقة على الدواب)  
أي على ما هو الأصل في  
المسابقة علم من خيل  
وابل جرم أو فيل وفيل  
وجار في الاظهر ولا تصح  
المسابقة على بقرة ولا

ان المعنى ليس عليه وأما وجه الامة فلا نأمر به لا يشعل الابن مع أن المقصود شعوره وهذه  
الامة لازمة لهذه الاولوية كما لا يخفى ولذا قيل بأن الاولى حذف أهم (قوله وعند النجاشي  
الولى) ضعيف والعمدة أنه يقتضرا فاقته منه ان لم يرد على ثلاثة أيام فان علم انه يز يد عليها انتقلت  
الولاية للاب بعد فلا يزوج الحاكم وان اضرت في مدة الانتظار خلافا لمع حيث قال انه يزوج  
في مدة الانتظار (قوله رشيدة) ليس قبلها كما في شرح الخطيب (قوله عدم الولى) أى بان  
كانت بنت زنا أو ماتت ولها النكاح (قوله وفقد) أى بان انقطع خبره ولم يعلم حياته ولا موته  
ولم يصحك اقاضي بموته ولا طمئت بينة بموته (قوله اسلام أم القرع) أم القرع ليست بقيد بل  
مضى أمثلة الكافر تزوجها الحاكم لان الكافر ليس له أن يزوج امته المسلمة اذ لا يعلل التمتع  
بها (قوله بخلاف ما اذا وجد الحاكم الخ) نعم ان كان الحاكم لا يزوجها الا بدراهم لها وقع قلها  
ان نوى عمدا مع وجوده ولو لم يجد ما كما ولا يحكمها وخافت العنت جاز لها ان تعتقد لنفسها  
للضرورة (قوله وقيل هي ما يفعله الخ) لعل الاولى ان يقول والالتباس هو الطلب  
والاستعطاء الخ (قوله وقيل من الخطيب) الاولى هو ما خوذت من الخطيب الخ لان هذا ليس  
مقابلا لما قبله (قوله لانه شأن) الاولى لانها شأن وقد يقال انه ذكر باعتبار الخبر أو باعتبار المعنى  
وهو الالتباس (قوله لكان أولى وأعم) وجهه ان من له ولاية الخطبة يشمل الخطوبة والولى  
ويجب بان المراد من قوله من الخطوبة أى من جهة الخطوبة فيشمل ما ذكر (قوله ومثله  
النقطة في زمن العدة) أى ومثله التصريح بالخطبة في الحرمة النقطة في زمن العدة وكان الاولى  
أن يذكر هذه العبارة فيما بعد بان يقول قوله أن يصرح ومثله النقطة في زمن العدة (قوله  
ولا يصح العقد المترتب عليها) أى ان وقع قبل انقضاء العدة فان وقع بعد انقضاء العدة فهو صحيح  
(قوله وكذا ما بعدها) أى ما بعد هذه الصورة وهي قوله ويجوز الخ أى يقال انه لا يصح العقد  
المترتب على الخطبة ان وقع قبل انقضاء العدة وفيه أن هذا معلوم من كلام المصنف فيما يأتي  
ويحتمل أن الضمير فيما بعد ما راجع للخطبة أى يصرح ما بعد الخطبة غير الجارية كالثقة في زمن  
العدة (قوله أو موت) الاولى حذفه (قوله بان كان طلاقه رجعيا) المناسب بان خالها  
وشرعت في العدة لانه لو كان طلاقه اهرجيا لم يكن له التصريح والتعريض بخطبتها لانه ليس  
له نكاحها وانما له مراجعتها ثم ان نوى نكاحها الرجعة صحيح لانه كتابه فيها فان نواهها  
حصلت والا فلا وأما من لا يجل له نكاحها بان طلقها باثنا أو رجعيا ثم وطئت بشبهة وحملت من  
وطأ الشبهة فان هذه وطأ الشبهة تقدم اذا كانت بالحمل ويبقى عليها بقية عدة الطلاق فلا يصل  
لصاحب عدة الشبهة أن يخطبها مع انه صاحب العدة لانه لا يجوز له العقد عليها حينئذ لما بقي  
عليها من عدة الطلاق (قوله وانها بالصرح الخ) أى وان الاجابة بالصرح الخ (قوله لكان  
اولى وأحسن) أى لان العكس المنطوق لا يكون الا في القضية والنيب ليست قضية والعكس  
الافعى هو التقديم والتأخير كما تقول في سادات العادات عادات السادات وهو غير متان هنا  
ويجيب عن المراد بالعكس مطلق الخلاف (قوله ويجب تزويج الجنونة بالافقة) أى على الاب  
أو الجد وقوله بشرطه وهو احتياجها للتكاح كوقع ثقاتها واحتياجها للمهر والنقطة (قوله  
وتصدق في دعوى البكارة بلايين) أى سواء كان قبل العقد بان ادعت البكارة لاجل أن تزوج

على نطاق الركائس ولا على  
ممارسة الهيكلة لا بعوض  
ولا غيره (و) نص (الناضلة)  
أى المراماة (بالسهم اذا  
كانت المسافة) أى مسافة  
ما بين موقف الرامي والغرض  
الذى يرى اليه (معلومة  
و) كانت (صفة المناضلة  
معلومة) أيضا بان يسبق  
المناضلة كيفية الرمي  
من قرع وهو إصابة السهم  
الغرض ولا يثبت فيه أو  
من خفي وهو أن يثقب  
السهم الغرض ويثبت فيه  
أو من صرق وهو أن يثقب  
السهم من الجانب الآخر  
من الغرض واعلم أن عوض  
المسا بقة هو المال الذى  
يخرج فيها وقد يخرج منه أحد  
التسابقين وقد يخرج ثمانية  
معاوذك المصنف الا فى  
قوله (ويخرج العوض  
أحد التسابقين حتى انه

بهم البكر أو بعده بان ادعى الزوج ثبوتها لا يبطال عقدها فاذا عت البكارة لتعصمه (قوله وكذا في دعوى التوبة) أي فانها تصدق لكن بينهما فالتشبيه في مطلق التصديق لا في كونه بلايين (قوله ولو حال العقد) أي ولو كانت البينة أسندت ثبوتها لحال العقد (قوله لانه المقسم) الاولى ان يقول لانه الموضوع أو القسم اذا المقسم مطلق النساء لا يقال يحتمل أن تكون موطوءة بعد زوال بكارتها بغير وطء كسقطه والوطء الذي بعد زوال البكارة لا يخرجها عن كونها بكرا أخذ من التعريف لانه يقول متى وطئت بعد زوال البكارة بغير وطء لا تكون بكرا كما في البصري على التلخيص في فصل القسم والتشديد (قوله أي العاقلة الحرة) اما المجنونة فيزوجها الاب أو الجد عند فقده أو عدم أهليته قبل بلوغها المصلحة بخلاف الحاكم فلا يزوجهما الا بعد بلوغها مع فقد الاب والجد وأما الامة فليدوها ان يزوجهما وكذا ولي السيد للمصلحة (قوله واسبابه) أي التصريم

• (فصل في بيان أحكام محرمات النكاح) • (قوله وخالف في ذلك الخ) مقابل قوله فالعقد (قوله فخرج به عمة الزوجة الخ) فيه أنه حينئذ يخرج أخت الزوجة مع أنها من الاربعة عشرة فالاولى ان يقول لان التصريم كغيره من بقية الاحكام لا يتعلق بالذوات بل بالافعال وخرج بقوله بالنص عمة الزوجة الخ ويحذف قوله فانه يحرم الخ تامل (قوله وأربع في تحريم الجمع) فيه نظر لان المحرمات من جهة الجمع ثلثة اذ أخت الزوجة وعمتها وخالتها كما سيذكره المصنف الآن يراد بالاربعة المحرمات بثلث اليقين لأنها سنان في كلام الشارح في قوله ومن حرم الجمع الخ وعقد واحد اجمالا (قوله من جهة الاب) أشار بهذا الى أن النكاح قد تكون من جهة الاب كأخت أم الاب (قوله أو من جهة الام) أشار بذلك الى أن النكاح قد تكون من جهة الام كأخت أبي الام (قوله لاجل الولادة منه الخ) لعل صواب العبارة ان يقول لاجل الولادة أو منه أو الاخوة ولو بواسطة أو لاحد أصوله فذكر الامهات إشارة للولادة من حيث هي الشاملة للولادة منه أو له فاستفيد من ذلك تحريم الامهات والبنات وذكر الاخوات للإشارة الى الاخوة من حيث هي الشاملة للاخوة أو واحد أصوله فاستفيد من ذلك تحريم الاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت (قوله ولو وضع الشارح فيه الخ) أي بان يقول وعطف المصنف على قوله سبع قوله هنا وأربع أي والمحرمات بالنص أربع يحرم من المصاهرة الخ (قوله الا المنفية بلعان) أي بان يفقد على امرأة وثائقه فينفى بعدم مضي مدة من حين إمكان اجتماعهما يمكن كونها منه فانها تطهق ظاهرا مع كونه لم يدخل بأمها فاذا نقاها باللعان اتفقت عنه لكن يحرم عليه لأنها تطهق اذا استلحقها ولذلك أدخلوها في عموم البنت (قوله ومثل الوطء استدخل ماته الخ) لعل الاولى ان يقول والوطء شامل للوطء في الدبر ومثل الوطء استدخل المني ولو في الدبر (قوله غالبا) لعل الاولى تأخير عن قوله والاقتلا والقتال هو ما اذا كان بين المرأتين نسب أو رضاع وغير الغالب هو ما اذا كان بينهما ملك كما في المرأة وأمتها فيجوز بينهما وان حرم تناكحهما لو فرضت احدهما ذكرا ومصاهرة كما في المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها فيجوز الجمع بينهما وان حرم تناكحهما لو فرضت احدهما ذكرا (قوله بوطء محرم) أي كبت أخته مع عمتها وكأخته لا يعم اختها لأنها فان عمتها

اذا سبق (بفتح السين غيره استقره) أي العرض الذي أخرجه (وان سبق) بضم أوله (أخذه) أي العرض (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله (وان أخرجه) أي العرض المتساويان (معا) لا يجوز أي لم يصح إخراجهما للعرض (الا أن يدخل بينهما محلا) بكسر اللام الاولى وفي بعض النسخ الا أن يدخل بينهما محلا (فان سبق) بفتح السين كلام من المتساوية (أخذ العرض الذي أخرجه) (وان سبق) بضم أوله (لم يفرم) له ما شيا (كتاب) أحكام الأيمان والتذور •

والأيمان بفتح الهمزة جمع بين أصلها لغة البدن التي ثم أطلقت على الخلف

وأختها لا يملكها بصلاته وان كان يصحرم الجمع بين الصمة وبنت أخيها وبين الاخت للاب وأختها  
 لامها في التصكاح ١٨ يجيز (قوله أو مجوسية) كان تولد تايين كأي ومجوسى وبلغنا  
 عاقلتين واختابت احدهما دين الكاى من اوبيا والاخرى دين المجوسى منهما وقولهم ان  
 المتولدة بين كاى ومجوسى لا يحمل نكاحها معه في حال صفرها اما اذا بلغت واختارت دين  
 الكاى بازنكاحها يجيز (قوله اى المتصكم الخ) الاستصكام في الجذام يكون بالتقطع  
 وجوز الامام الاكتفاء بأسوداده والاستصكام في البرص هو وصوله الى العظم بحيث لو فرك  
 العظم فركا شديدا لا يحمى والمعتقد انه لا يسترط استصكامها بل يكفي حكم اهل الطبيعة بكونه  
 جذاما أو برصا زى وهر (قوله صدق هو عينه) اى وهى تيب او بكر غورا كما قاله حل  
 وهو ضمه فببيع فيه زى والمعتقد انما اذا كانت بكرا ولو غورا ثم ربيكارها اربع نسوة متخلف  
 انه لم يطأ دونه على ما اعتمد مرفى شرحه آخره وضرب على غير غوراء في نسخته والغوراء هى  
 بعيدة البهكارة ١٩ يجيز (قوله الا العنة) لاحاجة للاستثناء لان مقصود الشارح ان  
 جميع العيوب لا ينفىها من الرفع الى القاضى ولا يتقرب بالقسح بها الزوجان من غير رفع الى  
 القاضى اصلا وهذا سلم حتى في العنة

٢٠ (فصل في الصدق) (قوله هى بذلك لصدق الخ) هذا التماثل بآداب اخذته من  
 الصدق بكسر الصاد والمنسب لاخذته من الصدق بفتحها ما اشار اليه فيما ياتي بقوله  
 اى نكحانه اشدا لا عراضا (قوله لزواج) اى من الزوج او المراد انه فضيلة  
 وشرف للزوج (قوله اى غالبا) ومن غير الغالب قد يكون منقصة (قوله وهو ذلك)  
 ليس معطوفا على المثال وهو مدخول الكاف في قوله كرضاع بل الظاهر مطلقه على مدخول  
 البناء في قول الشارح بنكاح والمراد بالتصحيح اللوط في المفوضة والقرض الصحيح سواء كان  
 من الحاكم او من الزوج تأمل (قوله اى خالصة) ظاهرا ان هذا من زيادته ويحتمل انه مفهوم  
 من كلام الشارح بر جوع خالصة في كلامه بل يبيع ما قبله (قوله وذكره الشارح اخذا الخ)  
 اشارة الى جواب عن اعتراض على الشارح ومحصل الاعتراض ان عدم التسمية في كلام المصنف  
 صادق بصورة التفويض وبه ضرورة عدمها فتقصر الشارح على الصورة الاولى لا يصح ومحصل  
 الجواب ان قصره على ذلك انما هو لاجل قول المصنف بعد ووجب المهر بثلاثة اشياء اذ هذا  
 لا يظهر الا في صورة التفويض (قوله وليس كذلك) لانه اى هذا اذ هو عين الاعتراض  
 المشار الى جوابه اولا فذكره بعد الجواب غير مستقيم ان قلت هذا قدح في الجواب ومحصل  
 القدح اننا لانعلم ان قوله ووجب المهر بثلاثة اشياء يقتضى قصر قوله فاذا لم يسم صرح العقد على  
 الصورة الاولى بل انما يقتضى قصر قوله ووجب المهر بثلاثة اشياء على تلك الصورة واما صحة  
 المقدمه جارية في كل من الصورتين اذ لا يحتاج الى التقيد الا في مكان الحاجة فيكون اول  
 الكلام مطلقا وآخر مقيدا قلت حمل كلام المحشى على هذا الوجه بعيد خصوصا مع تعليل  
 بقوله لان عدم ذكره الخ تأمل (قوله لا يفتى الخ) قد يجب بان اطلاق التفويض على ما ذكر  
 مجاز من باب اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله مع ما ذكره بعد) اى من العطف بـ (قوله  
 كما من) اى كما من جواز كون مفروض الزوج دون مهر المثل (قوله فلا يجوز له فرضه) اى لا يلزم

فويرع ما يقتضى ما يحتمل  
 الله تعالى او نأ كيد به ذكر اسم  
 الله تعالى او صفة من صفات  
 ذاته والتدوير جمع قد  
 وساق معنى في الفصل  
 بعده (لا ينفى العيبين الا  
 بالله تعالى) اى بذاته كقول  
 الخائف والله (أو باسم  
 من اسمائه) المختصة به  
 اى لا يستعمل في غيره  
 كمال الخلق (أو صفة من  
 صفات ذاته) القائمة به  
 كماله وقدرته وضابط  
 الخائف كل مكلف مختار  
 فائق فاسد العين (ومن  
 سلف بصدق ماله) كقوله  
 قل على أن أتصدق بمالى  
 ويعبر عن هذا العين تارة  
 بيمين الباج والفضب  
 وتارة بتد الباج والفضب  
 (فهو) اى الخائف او  
 التادر (مخبرين) الوفاء



الزوجين الرضا به فان رضى به جاز وصح والمراد الاجنبى من ليس وليا ولا سيذا ولا وكلا ولا  
 ولد ايلز معا فاف امه اه يجيرى (قوله من ماله) ليس بقيد ومبارة ثم ولا يصح فرض اجنبى  
 ولو من ماله بغير اذن الزوج اه فيشمل ما اذا فرض من مال الزوج بغير اذنه فلا يصح فان اذنه  
 جاز قطعا كما صرح به الخطيب على المنهاج اه يجيرى (قوله اى ان كان اكثر من وقت الوطء)  
 اى والوقت الذى بين الوطء والعقد (قوله ويقدم فيه اخت الخ) محمله انفساء العصبه وهن من  
 فى محل الصوبة لو كى ذكر او يقدم على نفسه الارحام وهن الام وقراباتهما فالعصمة هنا من نساء  
 العصبه وكذا بنت الاخ وبنت الم وان لم تكن عصبه فى الارث وعلم من ضبط نساء العصبه ونساء  
 الارحام بما ذكر ان من عدا هذين من الاطراف كبنات الاخت من الاب فى حكم الاجنيات قال  
 فى التمهيد وصح ان وجهه ان العادة فى المهر لم تعهد الا باعتبار الاولين دون الاخيرة (قوله ثم  
 اخت) اى لام (قوله ثم بنت اخت) اى لام (قوله وغيرهما) يختص به الفرض (قوله كما يشارقال  
 فى الصفة وانما لم يشر بمهر الماله والجمال فى الكفاية لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على  
 ما يختص به الرقيات (قوله قد تدم هذا فى كلامه) اى على سبيل الاشارة فى قوله وبكنى نسبه  
 اى شئ كان (قوله مطلقا) اى سواء كان قادرا عليها ام لا (قوله بان كان يعرفها) اى بمحضها  
 (قوله مطلقا) اى كبريا او صغيرا او حب عليها تعليمه ام لا لان قيمته تزيد بذلك (قوله الواجب  
 عليها تعليمه) اى بان كانت وصية عليه والولد فقير اه مد يجيرى (قوله بنفسه او غيره) الاولى  
 حذفه اثنائى الاستدلال بعد (قوله كبرية تنهى) عبارة مع كبرية مطلقا او صغيرة  
 تنهى (قوله لكن بعد انقضاء المدة) اما اذا لم تنقض المدة بان راجع فلا يشترط فاذا وطئ  
 بعد المراجعة استقر المهر كما انظروا على وظاهر كلام قل انه يسقط التلف وان راجعها  
 لانه لم يقيد بعد انقضاء المدة اه يجيرى (قوله ابالة) اى الزوج المجبور عليه (قوله  
 كمالها ولو تبعا) فى الصفة من جهة مدشول كاف غير الفرقه منها مانعه او اسلامها لا تبعا  
 كما قاله الخصال واما جزم شيخنا بانه لا فرق بين الابن الخداد فهو لا يلازم ما قالوه فيما لو ارضعت  
 امها او ارضعتا امه بجماع ان اسلام الام كل رضاعها واحكامها تطروا لارضاعها فكذلك  
 لا ينظر لاسلامها ولا ما حكاها الفزائى من الاصحاب من التشطير فيما لو طهرت الریح نقطة لبن من  
 الحامية الى فيها قابضتها بل مسئلة الرضاع الثانية اولى اذ منها فصل وهو المحس والازدراء ولم  
 ينظر واليه والمسئلة تبعا لافضل منها البينة وقد جرى الشخ فى ردهم حاصلا على التشطير تغليباً  
 لسيبه فقياسه هنا ذلك اذ الفرقه نشأت من اسلامها وتعلقه بالحباب سيبه ايضا وباقى فى المتعة ان  
 اسلامها تبعا كمالها استقلالها فلا متعة ولا يرد لان الشطر اقوى لقولهم ان وجوبه أكد فلم يوتر  
 فيه الامانع قوى بخلاف المتعة اه وقوله اذ الفرقه الخ قال سم هذا موجود ايضا فى اسلامها  
 استقلالاً (قوله او امهاله) الاولى حذفه لان الخطيب جعله من الفرقه التى ليست منها ولا  
 يسميها ووجه محشه مد بان فعل امهاله لا يفسد اليها اه (قوله ومنه لو قتل السيد وغيره  
 المبهضة) الذى فى الجيرى وانظر لو كانت الزوجة مبهضة رقت نفسها او قتلها ماله تبعضها  
 هل يسقط المهر تغليباً به الرقيق فى المسئلة الاولى او لطانب سيدها الذى هو ماله تبعضها  
 فى المسئلة الثانية او لا يسقط تغليباً بمضم الحرا او يقال بالتوزيع راجع وحرر ثم رأيت بعض

بما حلف عليه او ما التزمه  
 بالنذر من (الصدقة) بماله  
 (او كفارة العين) فى الاظهر  
 وفى قول يلزمه كفارة عين  
 وفى قول يلزمه الوفاء بما  
 التزمه (ولا شئ فى لغو العين)  
 وقصر بما سبق لسانه الى  
 لفظ الجوين من غير ان  
 يقصدها كونه فى حال فضبه  
 او غيبته او جعله بلى واقعة مرة  
 ولا واقعة مرة فى وقت آخر  
 (ومن حلف ان لا يفعل  
 شياً) اى كبيع عبده فامر  
 غيره بفعله (ففعله بان باع  
 عبداً الخائف (لم يحنث)  
 ذلك الخائف بفعل غيره الا  
 ان يريد الخائف انه لا يفعل  
 هو ولا غيره فيحنث بفعل  
 ما موره اما لو حلف ان  
 لا ينكح فوكل فى النكاح  
 فانه يحنث بفعل وكيله له  
 فى النكاح (ومن حلف على  
 فعل امرين) كقوله واقه  
 لا البس هذين الثوبين  
 رقتل اى ليس (أحدهما  
 لم يحنث) فان لبسهما معا او  
 مرتباً حنثان قال لا البس

هذا ولا هذا حيث  
 فاحدهما ولا يصل بينهما بل  
 إذا فعل الآخر حيث  
 أيضا (وصكفة أو العين  
 هو) أي الخائف إذا خفت  
 (مخيف بين ثلاثة أشياء)  
 أحدها (مخيف بمؤنة)  
 سليمة من عيب يجعل يعمل  
 أو كسب وثابها فذكر  
 في قوله (أو أطعم عشرة  
 مساكين كل مسكين مد)  
 أي رطل وثلاث من حين  
 غالب قوت بلد المكفر  
 ولا يجزئ خبر الحب من  
 قرأ أو قط وثلاثها مذكور  
 في قوله (أو كسوتهم) أي  
 يدفع المكفر لكل من  
 المساكين (قوتها) أي  
 شيئا يسمى كسوة مما يعتاد  
 لبسه كقميص أو عمامة  
 أو خمار أو كساء ولا يكفي  
 خف ولا تقازان ولا بشرط  
 في القميص كونه صالحا  
 للمدفع إليه فيجوز أن  
 يدفع للرجل قوب صغير  
 أو قوب امرأة ولا بشرط  
 أيضا كون المدفع جديا

الحوامش مانصة اما المبيعة لو قتلها سيدها وقتلت نفسها فالقيام ان لكل حكمه كافي  
 الانوار ثم راجعت الانوار فلم اقف على ذلك فبحر اقرأه اء ديري وعبرة قل على الجلال ودخل  
 في الامة المبيعة وهو الذي اعتقه شيخنا الرملي وقال شيخنا الزبدي كان لطيب بسقط ما يقابل  
 الرق فقط اه بحروفه (قوله لمطلقة) الاولى لمفارقة بدليل قوله ان كانت القرقة الخ وقوله  
 لا يبيها اي ولا يبيها ايضا فان كانت بيها كلكها لها وببيها كدتهما ما فلا ممة  
 (فصل في بيان احكام الولية) (قوله لا اجتماع الزوجين فيها) لو قال لا اجتماع الناس لها كان  
 اعم لعموله لولية العرس وغيرها (قوله ثم عت لغيره) لاجابة اليه بعد قوله غالباً ولو قال بدل  
 غالباً اصله تظهر (قوله أي في اليوم الاول وتباح في الثاني) الصواب ان يقول أي في اليوم  
 الثاني سواء كانت ولية عرس او لا واما اليوم الاول فبصفه في ولية العرس وتسن في غيرها  
 لكن اكثر من سنه في اليوم الثاني (قوله لان شأن الاعتذار ذلك) أي الامقاط بعد الوجوب  
 لا منع الوجوب من اول الامر كما يفيد التعبير عما منع وفيه ان هذا لا يظهر الا اذا طرأ العذر بعد  
 تحقق الوجوب وهو غير لازم بل قد يكون العذر مانعاً من الوجوب من اول الامر فالاولى ما قاله  
 الشارح ويراد بجماع ما يشمل المصطفى تأمل

(فصل في بيان احكام القسم والقنوز) (قوله اي في الواحد مطلقاً) هو غير ظاهر اذ  
 الواحد لا يتأتى فيها القسم وايضا هو غير مناسب لقوله يتم ما لو كتب هذا على قول الشارح  
 لم يأن لم كان ظاهراً مقاسياً (قوله ثم بقرعة وجوباً بين الجميع ابتداء الخ) لعل الصواب  
 ان يقول ثم بقرعة وجوباً بين الجميع بعد تمام الدور التي تعدى في ابتداءه لان الكلام في  
 تعدى في ابتداء الدور تأمل (قوله قدر الامة مرتين) هو صادق بما اذا جعل الامة لبتين  
 والقرعة اربعاً مع انه لا يجوز الزيادة على الثلاثة الا بالرضا وبما اذا جعل الامة ثلثاً لبتين  
 ثلثها مع انه لا يجوز تبعض لبتين ولو بالرضا فلا قال كان القرعة لبتان والامة لبتة لكان اولي  
 (قوله ولا ان يذهب) لو حذف لان لكان اولي (قوله وقت نزوله) أي ما لم يكن خلوة وقت سيره  
 والا فالاصح في حقه وقت السير اه بجري (قوله لا لأونها) اي قليلاً أو كثيراً وظاهر ذلك  
 الا كفاً بنوزيع مرات النزول وان تفاوتت وقد وجب ان اوقات النزول لا تضبط وتشق  
 مراعاة التفاوت فدفع فيه وجعله في نزول لا يتأتى فيه القسم الواجب على التيم اما نزول يتأتى  
 فيه ذات كيو موز بليته ما ومنه زوجان فيجب القسم بينهما كالقائم بان يجعل لواحدة لبتة مع  
 يوم والاخرى كذلك ولا يجوز ان ينصر احدهما بجميع هذه الامة ويجعل للاخرى وقت  
 انزول الحاصل عقب السفر من هذه الامة مر سم اه بجري (قوله ولا يقضى قدر من  
 الضرورة) اي ان كان قصير اخذها بعد (قوله كان الاولى أن يقول الخ) فيه انه يعضاه  
 (قوله بان وتاتي الخ) لا يظهر رجعله تصوير الطول بل هو تصوير للاطالة (قوله ويؤخذها  
 ذكر الخ) الحكم مسلم والاخذ بمنوع (قوله وبعد قبل مسافة القصر) المخذ انما هي  
 شربت في السفر لا رجوع (قوله وقد استبط السبكي الخ) محله انه استبط جواز النزول من  
 الوظائف بلا عوض من هذه المسئلة اي مسئلة الهبة اذا عوض فيها وبغرض من مسئلة  
 الخلع فالكلام على التوزيع (قوله وغيرها) اي غير الدراهم وهو صادق بما اذا لم يكن هناك

عوض أصلا أو كان هناك عوض غير الدراهم كالأياب (قوله ثم ذكر الشيطان الخ) هذا الاستدلال إنما يظهر على مفهوم قول الشارع وكان عند الزوج غير الجديدة (قوله أو التيب على الثلاث بغير اختيارها الخ) لعل الصواب أو التيب على الثلاث ودون السبع سواء كان باختيارها أم لا أو زادها على الثلاث إلى السبع بدخول لقاية بغير اختيارها فبقي الزائد للباقيات بخلاف ما إذا كان باختيارها فإنه يفتى الجميع لأنها لم تحت في حق البكر (قوله ويصرم عليه فيها الخارج للبيعة الخ) في الصوى بعد قتل فلان من قبل تجاوز يادى مانع واعتقد شيخنا الشبراوي عدم الحرمة كذا بخط شيخنا السحبي (قوله أو غلب ما في الأثناء) هو أولى لشموله للصورتين بخلاف ما قبله إلا أن يراد بما قبله عدم الوجوب ابتداء أو دواما ويكون محصل الأول أن الكلام من عموم المجاز ومحل الثاني الجمع بين الحقيقة والمجاز تأمل (قوله ولا يعززه) أي أحد الزوجين أي لا يعززه أحد الزوجين من أول مرته وهو مسلم في الزوج لافي الزوجة لأنه يعززه من أول مرة كافي

(فصل في بيان أحكام الطلع) (قوله والأصل فيه قوله تعالى فإن طعن الخ) برجه الدلالة أنه لا فرق بين أن يحكمون ما أعطته من الصدق الخفيس به غيره في مقابلته طلاقاً أم لا كالمهنة والصدقة تشمل المدهى بمومها لكن الأولى الاستدلال بقوله تعالى فلا جناح عليكم فيها أفدت به لعدم احتياجها لقياس وعدم صدقها بغير المدهى (قوله وقال شيخنا) هو الشيخ الزيادي لكن في حاشية التصريح أن الزيادي يقول بأنه يختص في الإثبات المقيد بما يقتضي فدل هذه العبارة منقولة من كلام شيخه قل وشيخ شيخ الطيوي هو الشيخ مرقة قال بأنه لا يختص في هذه الصورة وهو ضعيف ومحل الخلاف في هذه الصورة إذا وقع الطلع بعد التمكن من فعل الخلو ف عليه وقد سبق من الزمن بر جميع فعل الخلو ف عليه فإن كان قبل الفكن كان مخلصا باتفاق وإن لم يبق من الزمن ما يبع فعل الخلو ف عليه لم يخلص باتفاق مما ينبغي التنبه أنه في جميع صور الطلع لا بد أن يكون العقد الثاني على مذهب الإمام الثاني إذا عقدوا قبل انقضاء العدة وفعل الخلو ف عليه فإن عقدوا بتوكيل أجنبي على مذهب الحقيقة كما يقع الآن فلا يحدكون الطلع مخلصا من وقوع الطلاق الثلاث إذا عقدوا قبل انقضاء العدة أو قبل فعل الخلو ف عليه بعبارة انقضائها فلا بد في كونه مخلصا عند هم أن يكون العقد بعد انقضاء العدة وبعد فعل الخلو ف عليه بعد انقضائها كما في حاشية المنهج وقدير السيد الذهبي المتأتميان في مسائله على المنهج فراجعها (قوله لا يختص في الإثبات المقيد) أي يقع عليه الطلاق الثلاث ولم ينشأ الطلع لأنه موت البكر اختياره (قوله منها) أي من أضاف الطلاق (قوله في هذه الصور الثلاثة صريح) هو ضعيف في الثالثة وهي ما إذا لم يذكر المال ولم ينو له لكن أضمر القصد قبواه وقبلت والمعقبات كناية كمال البصري خلا من مر (قوله إن قبلت والا فلا) أي إن لم تقبل فلا يقع الطلاق أصلا لأنه معلق على قبولها معنى ولم يحصل (قوله ومضى قلنا أنه صريح في قبلت الخ) أي بخلاف ما إذا قلنا أنه كناية فإنه لا يقع إلا إذا قبلت ونوى الطلاق (قوله والمرق بينهما الخ) يفرق بينهما أيضا لأنه لما لم يضمن السفيه وقت التلف لم يرجع به لعدم شغل ذمته بخلاف العبد فإن المال منه أو ذمته وقت التلف لأنه لا تعلق بالسيد بها ولا مال له حتى يرجع

فيصور دفعه لميلو ما لم تنه به  
قوته (فإن لم يجد) المكفر  
شأن الثلاثة السابقة  
(فسيام) أي فيلزمه سيام  
(ثلاثة أيام) ولا يجب  
متابعها في الأظهر  
(فصل) في أحكام التذوق  
جمع قد وهو بذال مضممة  
ما كنه وحكى قصها ومعناه  
لغة الوعد بغير أو شر ونسبها  
التزام بقرينة فيلازمة بأصل  
الشرع والتذوق بغير  
أحد محاذير الباج في  
أوله وهو القادي في  
المصومة والمراد بهذا  
التذوق بغير مخرج  
اليمين بأن يقصد التذوق  
منع نفسه من شيء ولا يقصد  
القربة وفيه كفارة يمين  
أو ما التزمه بالتذوق الثاني  
تذوق المجازاة وهو نوعان  
أحدهما أن لا يعلقه بالتذوق  
على شيء كقوله ابتداء الله  
على صوم أو حق والثاني أن  
يعلقه بالتذوق على شيء وأشار  
له المصنف بقوله (والتذوق  
يلزم في المجازاة على) قد

عليه الآن فرجعت عليه بعد العتق واليسار (قوله ولو جعل الشارع ما ذكره) وهو قوله مقصود  
ولو ذكر هذا المعنى عند قوله فيما ساقى بشرط العوض الخ لكان أولى (قوله فيما يقع الخلع به)  
أي فيما توقف عليه صحة عقد الخلع (قوله فيما يجب تسليمه بالخلع) أي في وجوب المسمى أي أن  
كلام المصنف انما هو في بيان شروط وجوب المسمى فقط لا في شروط الصحة وكون العوض  
مقصودا بشرط الصحة لا لوجوب المسمى فقط بخلاف الشروط التي ذكرها المصنف والشارح فيما  
بقي فانها شروط لوجوب المسمى فقط اذ لو اتى شرط منها لم يجب المسمى والخلع صحيح هذا مراده  
وهذا الجواب لا يتم الا لو كان محصل الاعتراض انه كان المناسب للشارح ان يزيد في التعريف  
ما ياتي في كلام المصنف وما زادما للشارح عليه بان يقول فرقة بعوض مقصود معلوم مقدور على  
تدبيره (قوله وجهة الزوج شامل الخ) كان الاولى ان يذكر قبل هذا ويشترط كون العوض  
راجعا بله الزوج (قوله فيقع بالتأجير المثل وتصح البعثة لهما) المتقدمة لا يجب في هذه  
الموردية المثل والاتضاعف الغرم بل يقع بالتأجير مقابلة البعثة (قوله او حرم) أي كالبدي  
من الاجنبي كأن وقع في زمن حيز بعوض من الاجنبي (قوله لكان أولى وانسب) أي لان  
الكلام في الخلع من حيث صحته (قوله من قود وقصوه) أي كدقذف وتعزير فيسقط القود عن  
الزوج وتيز ولا شيء له عليه غيره لانه عوض صحيح يقابل بمال ويبرأ الزوج من حصد القذف  
والتعزير وتيز ويلزمها مهر المثل للزوج لانها من العوض الفاسد الذي لا يقابل بمال وهو  
يرجع فيه الى مهر المثل وكان مقتضى ذلك ان لا يسقط حد القذف والتعزير ولكن لما تضمن  
ذلك منها الرضا والمساعدة منها سقطا اه بصيري (قوله ما زاد على مهر المثل) بخلاف مهر المثل  
فأقل من رأس المال وذلك لان التبرع انما هو بما زاد فان لم يسهه ذلك فسح المسمى ورجع مهر  
المثل بصيري (قوله فكذلك) أي يتعلق بكسبها ومال تجارتها (قوله تعلق بدمتها) أي الزائد  
(قوله أو بدلين باتسبه) محله في غير المكتوبة اما هي قتيقن بمهر المثل لا بالمسمى أي فيكون في ذمتها  
وانما يصح بالمسمى لانه مؤجل باجل مجهول في حق من هي كالحرة في الاستقلال بالتصرف  
اه بصيري

• (فصل في بيان أحكام الطلاق) • (قوله وقضيته) أي قضية بقاء اصل الطلاق (قوله ويبدأ  
بالزوج) أي لانه بمنابة البائع في البيع وقال سلطان بخفي ان يبدأ بالزوجة لان البضاعة في يدها  
(قوله ثم ينفسخ) أي العوض بعد التحالف المذكور والقول في عدد الطلاق في المسته الأولى  
قول الزوج يمينه كالشرح المنهج وانظر هل المراد بيمينه الواقع في التحالف أولا بيمينه آخره  
قال شيخنا الظاهر الثاني اه بصيري (قوله ومنها كونه مكروها الخ) فيه ان هذا المبدأ كره المصنف  
الا ان يريد الاحكام في ذاتها (قوله ومنه فانه طالق) أي من المعنى القوي أي من الشق الاول  
منه وهو المحس (قوله لكان أولى وانسب) ما منعه الشارع أولى وانسب لان كلام الشارع  
فيه اشارة الى مناسبة المعنى الشرعي للقوى وأيضا اضافة قيد الى الكاح حقيقة بخلاف اضافة  
عقد الى النكاح فانها مجازية وأيضا لا معنى لحل العقد الا بتأويل بخلاف حل العقد تامل (قوله  
بان هذا فرقة فسخ) فيه انه تبين ان لانكاح من أصله فليس هنالك فرقة طلاق ولا فسخ (قوله أي  
الفاظ الطلاق الخ) دفع ما يقال ان حقيقة الطلاق هي لا تعد وفيه فكيف يحبر عنه بالعدد

(مباح في طاعة) (قوله)  
أي التامد (ان شئنا الله  
مريض) وفي بعض النسخ  
مريض او كتمت شر عدوى  
(قوله على ان أصلي او صوم  
او الصدقة بوزنه) أي  
التامد (من ذلك) أي عمله  
تدبره من صلاة او صوم  
او صدقة (ما يقع عليه  
الاسم) من الصلاة واقلاها  
وكتان او الصوم والقه  
يوم او الصدقة وهي اقل  
شي مما يقول ويحكي كذا  
تدبر الصدقة بمال عظيم كما  
قال القاضي ابو الطيب  
ثم صرح المصنف بجهوم  
قوله سابقا • • • لي مباح في  
قوله (ولا تدبر في معصية)  
أي لا تدبر في معصية (كقوله  
ان قلت فلانا) بفسخ حق  
(فقوله على كذا) ونخرج  
بالعصية تدبر المكروه كقوله  
تخص صوم الدهر فيعتقد  
تدبره ويلزمه الوفاء به  
ولا يصح ايضا تدبر واجب  
• • • على العين كالسلوات  
الخمس اما الواجب على

المذكور يحصل الجواب ان المراد بالطلاق الالفاظ الدالة على حصوله او ان الكلام على حذف  
مضاف فالمبتدأ محذوف لا يقال فيه الاخبار بالثبوت من الجمع لان قول المدعي المطابقة  
ولو معني ولا شك ان مجموع الفاظه هو الضربان (قوله فذكره هنا تكرار) لوجهه بالنسبة  
للمصريح لان الاتي في المتن بيان افراده وما ذكره الشارح بيان لحقيقته نعم هو ظاهر بالنسبة  
للكناية وقد يستدعي منه ما عرف المصريح فاسب ان يعرف الكناية تحيلا للقاعدة (قوله لكان  
اولى وأخصر) اما الاولوية فقد بينا واما الاخصرية فلم يبينها ولا وجه لها (قوله صوابه حذف  
الواو) لامرورية وعلة متنوعة لان محل كون المصادر ككلمات اذا وقعت اخبارا بغير خلاف ما اذا  
وقعت حبيبات كعلي الطلاق او الطلاق لازم أو قاعلا كيزني الطلاق او مفعولا كما وقعت  
الطلاق (قوله لم تطلق على المعقد) المعقد انه تطلق حالا كافي حواشي انطليبي

• (فصل في أحكام الطلاق السني والبدعي وغير ذلك) • (قوله وغير ذلك) هو الضرب الثاني  
(قوله ولا ماله بالنسبة) أي لانه هـ (قوله لما قبله من تطويل العدة الخ) أي في بعض الصور ومن  
الندم في البعض الآخر (قوله أي غير الحاء الخ) تنقيح لذوات الحيف اخذ من المقابل لتسلا  
يدخل بعض الضرب الثاني في الضرب الاول وسكان الاول وحذف الصغيرة والاية لانهما  
خارجان بذوات الحيف فلا يصح ذكرهما في مقام التقييد (قوله هو قيد لا يمتنع) أي وفي  
مفهومه تفصيل فان كان غير الزوج وكذا غير حكم فهو كالزوج وان لم يكن وكذا كالقاضي  
اذا طلق زوجة المولى وكحكم الزوج في الشقاق فالطلاق حيث لا يس غيا ولا بدعيان بـ (قوله  
والافهوي بدعي) أي ان كان مع آخر الطهر فهو بدعي بان قال انت طالق لم تحضت عقب هذا  
القول لكن لا اثم فيه وبما علم من ذلك بالاولى انه اذا قال انت حال الطهر وطالق حال الحيف يكون  
بدعي لا اثم فيه ولا يصح من الطهر قرأ في صورتين خلافا لما ياتي في الصورة الثانية  
والاشكل ما ياتي في ما هنا (قوله لكن لا اثم فيه) أي ما لم يقع العقد باختبار ككلماته  
(قوله يستثنى من ذلك الخ) فيه ان المودة الاولى خارجة بقوله اول طلقة والثانية خارجة بقوله  
وليست مع آخره فـ فكان الاولى ان يقول ونخرج بذلك اويقى الكلام الاول في اطلاقه ثم  
يستثنى بعد ذلك (قوله فانه يكون سنيا الخ) هذا بشكل على قوله فيعاسي أي لامع آخره  
والافهوي بدعي والمعقدان هذا الطلاق بدعي لا اثم فيه لانه يظن دوام مهرها وانه لا يصح لها  
الطهر المذكور قرأ لان الطلاق لا يتم الا بقوله طالق وعلى هذا الاشكال هـ بجبري وقد تقدم  
التنبيه عليه (قوله مخالف لما سلكه غيره) اما مخالفته للطريق الاول فظاهرة واما مخالفته للطريق  
الثاني فلانه لم يقسم الطلاق الى اقسام ثلاثة بل قسم النساء الى ضربين وجعل الضرب الاول  
مشقلا على قسمين من الثلاثة (قوله غير مستقيم) لعل وجه عدم الاستقامة ان قوله وهن ذوات  
الحيف يشعل بعض افراد الضرب الثاني لانه يدخل فيه الحامل والمختلعة وأيضا جعل الضرب  
الثاني أربعة مع انه اكثر من ذلك وقد اختلفت بعد عدم الدخول وهو غير محتاج اليه بل مضر لانه  
يفيد انه اذا دخل به الم يـ يكن الامر كذلك وليس كذلك ولا يصح جعل الطلاق في الضرب الثاني  
لا سيما ولا بدعي مع ان السني بالمعنى الذي قاله الشارح صادق عليه (قوله ويمكن الجواب الخ)  
لا يخفى ان هذا الجواب لم يدفع جميع ما سبق بل ما قبل العلاوة واما العلاوة فلم تندفع بجميع

الكتابية فليزني كما يقتضيه  
كلام الروضة واصلا  
(ولا يلزم التسند) أي  
لا ينعقد (على تركه مباح)  
او فـ فـ الاول (كقوله  
لا آكل لحما ولا اشرب لبنا  
وما اشبه ذلك) من المباح  
كقوله لا لبس كذا والثاني  
فهو آكل كذا واشرب  
كذا واللبس كذا واذا  
خالف السند المباح لزمه  
كفارة عين على الرابع عند  
البغوي ونسبه المهرود المتهاج  
لكن قضية كلام الروضة  
واصلها عدم لزوم  
• (كتاب) احكام (القضية  
والشهادات) •

والا قضية جمع فـ فـ بالمدة  
وهو لفظة احكام الشيء  
وامضائه وشراعه فصل  
الحكومة بين خصمين بمحكم  
الله تعالى والشهادات جمع  
شهادة مصدر شهد من  
الشهود بمعنى المصور  
والقضاء فرض كفاية فان  
تعد على شخص لزمه طلبه  
(ولا يجوز أن يـ القضاء

توجيهاتها السابقة بل بالنسبة لتوجيه الاخير ويمكن دفع الاول من التوجيهات بان قوله هو من  
نوات الخيض على تقدير الوصف اخذ من المقابل كما بينه المحقق سابقا وعن الثاني بان الحصر  
في الاربعة بحسب ما ذكرنا واقتصر عليها تسهلا على المبتدئ كما هو عاده في نحو سنن الوضوء  
وعن الثالث بانه ليس لتقييد بل مجرد تعميل وان كان بعيدا (قوله بان مراد المصنف بالضرب  
الاول الخ) اي وتنقسم النساء الى ضربين بهذا الوجه في الحقيقة تنقسم الملاقهن الى ثلاثة  
اضرب فظهر قوله وجئت فيوافق الخ (قوله ويراد بالسق ما فيه قواب) فيه انه حقيقى يكون  
قاصر على الطلاق المندوب كطلاق غير مستقيمة الحال دون المكروه كطلاق مستقيمة الحال كما  
سياق في التقسيم الاخر فالاولى ان يراد بالسق ما اجتمعت فيه شروطه بان يطلق ذات الخيض  
المدخول به غير الحامل والمختلعة في طهر لم يجامعها فيه ولا في حبس قبله وقد يقال انه فيه قواب  
باعتبار قصد العدول به عن البدعي فلا تصور (قوله لا مطلق الجائر الذي سلكه الشارح) قد  
يقال مراد الشارح الجائر المعهود اى الجائر القابل لمحله التحريم كذا قيل وفيه ان المختلعة  
بعض قابله تحريم ظلالها بالنظر لادائها وقد يجلب من الشارح بانه فهم ان معنى كون الضرب  
الثاني لاسنبا ولا بدعي انه ليس سنيا تاريخا قويا ميا فارة بل هو سنى دائما (قوله بدليل قوله المصنف  
الخ) المناسب حذفه (قوله وهذا) اى التفصيل المذكور (قوله وينتهى السق بضراغ وقت  
البدعة) صوابه وينتهى السن بضراغ وقت البدعة اى بدعى من الرجعة ووجد كذلك في بعض  
النسخ (قوله اى بنفسها) ليس بقيد بل مثلها وكيلها فالمدار على كون الدعوى منها باشرت  
بنفسها ام لا كما افاد ذلك ولا بقوله ولو بوكالة (قوله لان غير المدخول بها الخ) اى فغير المدخول  
بها قسم آخر خامس (قوله اى وطلاق الحكم في التفريق) اى لانه وكيل والوكيل يجب عليه  
فعل ما فيه المصلحة فيكون الطلاق واجبا حيث ظهرت المصلحة وبعبارة اخرى على من انظر  
ما معنى الوجوب على الحكمين مع انهما وكيلان والوكيل لا يجب عليه التصرف فيما يملك فيه  
الهمم الا ان يقال انه حينئذ ام على الوكالة وجب عليه ذلك اه او يقال لتعلق وكالةهم بالنظر  
الحاكم ولذلك اشترط فيهما الاسلام وان كان الزوجان كافرين وجب ذلك وعبر المحقق هنا بالحكم  
وفيما تقدم بالحكمين وما هنا أولى اذ الطلاق انما هو من حكم الزوج فقط نعم الطلاق اذا كان  
خلعا يتوقف على قبول حكمها من غير الحكمين كالمعتق او لا نظر فذلك الا ان عبارة لا تشمل  
الطلاق بجائنا

هـ (فصل في بيان احكام طلاق الحرة العبد) هـ (قوله وما يترتب عليه) الاولى حذفه (قوله وما  
يتبع ذلك) الاولى حذفه (قوله اى من فيه رفق) هـ هذا لا يناسب الحاق الشارح ببعض  
والمكاتب والمدر بالعبد فالاولى ان يراد بالعبد كامل الرق الذى لم يتعلق به بسبب الحرية (قوله  
اهم من ذلك) اى من المعنى المذكور وهو الانخراج بالا الخ (قوله ومنه) اى من الاعم وكذا  
ما بعده (قوله فقيه التفصيل الا فى) اى اذا وجدت شروط الاستئذان لا يقع والواقع (قوله  
ما لم يقصد به التبرك) يشمل حالة الاطلاق مع ان الحكم ليس كذلك لان فى الاطلاق تفصيلا وهو  
انه ان كان فى العباد تمتع وان كان فى غيرهما لم تمتع فالاولى ان يقول ان قصد التعطيق وكذا ان  
اطلق فى العباد (قوله لم يتفقه) اى لان التمسك به من حصول الطلاق حاله والحاصل لا يملق

الا من استكملت فيه  
خمس عشرة (قوله وفى بعض  
النسخ خمس عشرة) (خاتمة)  
احدها (اللام) فلا تصح  
ولاية الكافر ولو كانت على  
كافر مثله قال الماوردى وما  
جرت به عادة لولا تمنى نصيب  
رجل من اهل الذمة قتل يد  
ولاية وزعامة لا تقبل  
حكمه وعناء ولا يلزم اهل  
الذمة الحكم بالزمام بل  
بالتراميم (و) الساقى  
والثالث (البوغ والعقل)  
فلا ولاية له بهى ومجنون  
لا طبق جنونه اولا (و) الرابع  
(الحرية) فلا تصح ولاية  
بوقبى حكمة او بصفه  
(و) الخامس (الذكور)  
فلا تصح ولاية امرأه ولا  
مغنى ولو روى المتن فى حال  
الجهل بجعله للحكم ثمان  
ذكر الى تحذف حكمه فى  
المذهب (و) السادس  
(العدالة) وسياق بيانها  
فى فصل الشهادات فملا  
ولاية لفاستقضى لا شبهة  
فيه (و) السابع (معرفة

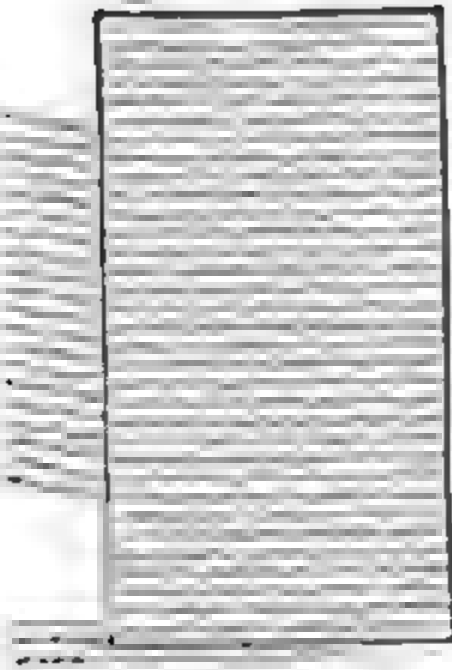


(قوله حتى يبعث الخ) أي فالترتيب عليه هو الايمان والتعاليق (قوله والاقراب انه يضر) أي  
 أن الطويل يضر فيكون محله في غير الطويل وهو المعقد (قوله لا يتخذ) أي ما لم نواذ هو حيقظ  
 كناية (قوله وكذا غير ما يصدق فيه) أي فمعجم الغير انما هو شرط للتصديق لاصحة الاستثناء  
 (قوله لان العبرة بالمقرون) لتعليل التقييد بقوله لما قبله أي انما اعتبرنا المساواة لما قبله والزيادة  
 عليه لا المساواة لما قبله كذا الزيادة عليه لان العبرة بالخ (قوله وبشرط ايضا ان لا يجمع الخ) الحق  
 انه ليس بشرط بل هو حكم من الاحكام (قوله او انتطابق واحدة الخ) لا يقرب على الجمع او  
 التفرق في هذا المثال فائدة فالاولى التمثيل بانتطابق واحدة وتثنية الا واحدة وتثنية فانه اذا  
 جمع المفرق حصل الاستغراق بخلاف ما اذا لم يجمع ويقع اثنان (قوله فيلحق قوله ثلاثا الثاني)  
 المتناسب حذفه كما لا يخفى (قوله فيقابل نصف ليلة يوم) أي يقابل النصف الثاني منها  
 الذي يستحقه النصف الثاني من نصف الشهر بالنصف الاول من اليوم الذي يستحقه النصف  
 الاول بمعنى ان النصف الاول من اليوم الثامن للنصف الثاني من النصف الاول من الشهر  
 وتأخذه النصف الثاني من الليلة الثامنة فيصير النصف الاول ثمانية ايام وسبعة ايام والنصف  
 الثاني ثمانية ايام وسبعة ايام (قوله الا ان واذا) أي ولو ففهمنا من كل ما لا اشارة  
 بالزمان كل ما ولو لا يخلو فمما يشعر بالزمان نحو متى وأي (قوله بخلاف ما اذا انى بالنسبة الخ) أي  
 خلافا في المعنى فانه في المثال الاول يقع الطلاق بالشرع لا بالموت وفي الثاني يقع الطلاق بالموت  
 لا بالشرع والافان لتراخي في كل منهما كما لا يخفى (قوله فان كان ناسيا او جاهلا) أي او مكرها  
 (قوله اذا حلف على فعل نفسه) أي المستقبل واما اذا حلف على فعل شيء وقع جاهلا به او ناسيا به  
 فلا يقع ان لم يقصد ان الامر كذلك في الواقع وعبرة الشرع في وقوع الطلاق بفعله  
 فاصدا عما او منعها او فعل من يبالى بتعليقه بان يشق عليه حثه لصدقه او نحوها كناية  
 وقصد المعلق اعلامه وان لم يعلم المبالى بالتعلق بفعله المعلق بفعله من نفسه او غيره ناسيا للتعلق  
 او اذا كره المكرها على الفعل او محتارا جاهلا به المعلق عليه لم يقع طلاق فان لم يبال بتعليقه  
 كالسلطان او الخليفة او كان يبالى به ولم يقصد المعلق اعلامه طلقت بفعله هذا ان حلف على فعل  
 مستقبل وكذا ان حلف على فعل شيء وقع جاهلا به او ناسيا به كما اذا حلف ان زيدا ليس في الدار  
 فكان فيها ولم يعلم او علمه ونسي فلا طلاق ان لم يقصد ان الامر كذلك في الواقع بان قصد انه كذلك  
 في نظره او اعتقاده او فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه لانه انما يربط حلفه بنظره او اعتقاده  
 وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فكذا ذلك جلا للفظ على حقيقته وهي ادراك وقوع النسبة  
 بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر فان قصد ان الامر كذلك في الواقع وقع الطلاق على  
 المعقد اه وفيه نوع تساهل راجع مسائل الذهي على المنهج (قوله السابق) أي في كلام  
 المحقق في بيان الاركان (قوله أي المعلق) المناسب المنجز (قوله لانه داخل في عموم قول  
 المصنف يجمع الخ) أي فيحتاج لانراجه منه اذا كان واقعا قبل النكاح بقوله ولا يقع الطلاق  
 قبل النكاح أي ولا يقع الطلاق الواقعة صبغته قبل النكاح سواء كانت صبغة تغيير أو تعليق  
 فالطرف متعلق بمسذوف لا يقع حتى لا يشعل التعليق كما فهم الشيخ الطيوسي (قوله فيه  
 ما تقدم) أي من ان الضمير في قوله راجع للمعلق وكذا راجع للاجنسية لا للزوج والزوج كما

احكام الكتاب والسنة على  
 طريق الاجتهاد ولا يشترط  
 حفظه لآيات الاحكام  
 ولا احاديتها المتعلقة  
 بها عن ظهر قلب وخرج  
 بالاحكام القصص والمواظ  
 (و) الثامن (معرفة الاجماع)  
 وهو اتفاق اهل الحل  
 والعقل من امت سيدنا محمد  
 صلى الله عليه وسلم على  
 امر من الامور ولا يشترط  
 معرفته لكل فرد من افراد  
 الاجماع بل يكفي في  
 المسئلة التي يقع بها او  
 يحكم فيها ان قوله لا يخالف  
 الاجماع فيها (و) التاسع  
 معرفة (الاختلاف) الواقع  
 بين العلماء (و) العاشر  
 معرفة (طرق الاجتهاد) أي  
 كيفية الاستدلال من ادلة  
 الاحكام (و) الحادي عشر  
 معرفة (طرق من لسان  
 العرب) من لغة وصرف  
 ونحو (ومعرفة تفسير  
 كتاب الله تعالى) الثاني  
 عشر (ان يكون مجعلا)  
 ولو يصح في آذنه فلا يصح

تولية اسم (و) الثالث  
عشر (ان يكون بصيرا) فلا  
يصح تولية احمى ويجوز  
كونه امور كما قال الروايات  
(و) الرابع عشر (ان يكون  
كاتباً) وما ذكره المصنف  
من اشتراط كون القاضي  
مكاتباً وجهه مرجوح  
والاصح خلافه (و) الخامس  
عشر (ان يكون متيقظاً)  
فلا يصح تولية مخفل بأن  
اختلف نظره او فكره اما الكبير  
او مرض او غيره وما فرغ  
المصنف من شروط القاضي  
شرع في آدابه فقال (ويستحب  
ان يجلس) وفي بعض النسخ  
ان ينزل اى القاضي (في  
وسط البلد) اذا ائتمت  
خطته فان كانت البلد  
صغيرة نزل حيث شاء ان لم  
يكن هناك موضع معاد  
تنزه القضاة يكون جلوس  
القاضي (في موضع) فنيج  
(بارز) اى ظاهر (القناص)  
حيث يراه المستوطن  
والقريب القوي والضعيف  
ويكون مجلسه مصوناً

قد يتوهم (قوله لحذف المفعول) اى لانه لم يذكر على وجه كونه تمييزاً وان ذكر وجه آخر (قوله  
وسكت المصنف عن السكران) اى المتعدي بدليل قوله وسبقه عليه الشارح وفيه نظر من  
وجهين الاول انه لا وجه لذكر السكران المتعدي هالان الكلام فيمن لا يقع عليه الطلاق لا فيمن  
يقع عليه الثاني ان المصنف لم يذكره فيما تقدم بل الذي ذكره انما هو الشارح قوله فاكره المرتد  
على الاسلام بحق) اى لانه لا يقبل منه الا الاسلام (قوله وفيه نظر) اى لان الحربى لا يكره على  
خروج الاسلام بل نكحه بأحد امرين اما الجزية واما الاسلام فاكرهه على خصوص  
الاسلام اكرهه بغير حق والزامه بأحد الامرين لا يسمى اكرهه لانه لا يكون الا على شئ يمينه  
(فصل في بيان أحكام الرجعة) (قوله اشارة الى انها كابتداء النكاح) اى فكما لا يصح ابتداء  
نكاح المتكوسة الا بعد طلاقها كذلك لا تصح رجعتها الا بعد طلاقها ولو علل ذلك رهاض  
الطلاق بانه سيم والمسبب يكون بعد السبب لكان اوضح (قوله وقيل هي كاستدامته) اى بناء  
على انه لا يقطع العصمة اخذ من تعطيل القول الاول (قوله فلا يطلق فيها القول) اى بانها  
كابتداء النكاح او بانها كاستدامته بل يقيد الاول بالبناء على ان الطلاق يقطع العصمة والذات  
بالبناء على انه لا يقطعها كما علمت (قوله وقد يعترى بها أحكام النكاح) اى فحبس على من طلق  
أحدى زوجتيه قبل ان يوفى لها ليلتها وتصرم قبل ان ترتب عليها عدم قسم او يجرى من الاتفاق او  
المماشرة المعروف وتكره حيث من الطلاق وتندب حيث طلق بديعاً اه بغيرى (قوله  
وبعولن) اى ازواجهن جمع بعول والتاء ثنائيت الجمع كالعمومة بناء على انها جمع عم او اهل  
بعواتن بناء على ان البهولة كالعمومة مصدر اه مد (قوله كونه بالفاخ) اى وغير من (قوله  
او لم يرد ذلك) لعل الاولى حذف (قوله لعله اراد بذلك شروط الزوجية الخ) الاولى ان يقول شروط  
الرجعة المعتبرة لهما سواء كانت شروط طائى الزوج او الزوج او الصيغة ومنها التبني وعدم  
التوقيت لان في كلامه قصوراً (قوله اى حراً ورفيق) اى بالنسبة لقوله واحدة كما يدل له ما بعده  
(قوله في الهدية) الاحسن قبل انقضاء العدة ليدخل ما لو وطئت بشبهة فحملت منها فله من اجبتها  
في مدة الحمل وان لم تكن في عده لم يرد بها الى فراغ عده نعم لا تصح رجعتها حال ائتمن الاشواطي  
حتى يفرق بينهما وما لو طلقها في الحيض فله الرجعة به ايضا وان لم تشرع في العدة لكن التعبير  
يقبل انقضاء العدة صادقاً بالمقارنة فيقتضى صحة الرجعة المقارنة للانقضاء ولو انقضت منع  
الرجعة حيثئذ اه بغيرى ولعل المناسب للمقارنة لا انقضاء العدة ليحقق المصدق فتأمل (قوله  
قد لا بد منه) اى خرج به الاخرى فانه تكفى اشارة موقدة اشارة بقوله وتقدم ان اشارة الخ  
(قوله مصور بما اذا رفع الامر لحاكم مالي وحكم بوقوع طلاقه) ظاهره ان المالكى يصح  
عنده طلاق الصبي بنفسه وربما اخذ عبارة البعيرى خلافه وبعبارة وصورة التعليق الشرعى ان  
يعقد في الملققة ولى صغيره على المطلقة ثلاثاً ويدخل به او يخطبته وطمع انتشار آتية به حكم  
حاكم شرعى شافى صحة ذلك النكاح ثم يطلق الصبي عند حاكم حنبلى ويحكم بصحة طلاقه وانه  
لا علم على مطلقة بعد تقدم دعوى ليكون حكمه رافعا للخلاف اذ يشترط الحكم الراجع للخلاف  
دعوى ويشترط عندا حنبلى ان لا يبلغ المطلق عشر سنين والا فلا بد للمطلق من عدة وان يطلق  
ولى الصغير المذكور اذا رأى في ذلك مصلحة ويحكم حاكم مالي بالشرط السابق فاذا اوفرت



اي الكلام فلا يسمع كلام  
احدهما دون الآخر  
(و) الثالث التسوية في العتق  
اي النظر فلا يتظر لاحدهما  
دون الآخر (ولا يجوز)  
للقاضي (ان يقبل الهدية  
من اهل عمله) فان كانت  
الهدية في غير محل من غير  
اهله لم يهرم في الاصح وان  
أهدى اليه من هو في محل  
ولا يعمه خصوصية ولا عادة  
لما الهدية قبلها حرم قبولها  
عليه (ويجيب) القاضي  
(القضاء) اي يكون ذلك  
(في عشرة مواضع) وفي  
بعض النسخ احوال (عند  
الغضب) وفي بعض النسخ  
في الغضب قال بعضهم  
وانا أخرجه الغضب عن  
حالة الاستقامة حرم عليه  
القضاء جئت (والجور)

الا تام من نصب نفسه لرفع الحق وتخفيض الابتداع والصلاة والسلام على أشرف مرسل  
وأكرم مختار القائل أجروكم على القضا أجروكم على النار وعلى آله القاترين باتباعه وصحبه  
نجوم الهدى وسائر اتباعه اما بعد فيقول المرحب صر المسأوى عبدا مولاه محمد المختار  
قد شاع وذاع بين الامم ما يحمله أهل العرفان من الاعلام من الاقناب المسئلة الملققة مع عدم  
استيفاء شروطها الحقيقة وسنظهر ذلك وان الملقى بها هالك لكونه ملك التهمة والضياح  
ومخالفته من أمر حفظ الانساب بصون الابضاع ومن الاقناب المستوفى عدد الطلاق انه  
لبطلان عقد نكاحه لا يقع عليه الطلاق لذكر ملققة مقتضى اختلال شرط صحته لاجل  
اسقاط التعليل الذي هو تمام بيته فاحيت أن أين بطلان ذلك مستعينا بعون الحق المالك  
فالتق السمع ايها الموفق لما قول تعلم ضلال الملقى بكل مخالفته انقول اما المسئلة الملققة  
فصورتم انا على البرماوى في حاشيته على الفزى في فصل الرجعة نقلا عن الشيخ على الاجهورى  
ان يزوج الصغير الملققة ثلاثا لى حاكم شامى وبحكم بعض النكاح لاجب وجبه حكما رافعا  
للخلاف بان يقدم دعوى محصة كان نصب الحاكم من يده على ولي الصبي انه يقصر في شأنه  
حيث لم يزوجه مع ان في زواجه مصلحة ويوجب وليه بالافراق وزوجه ويدخل به اثم بعد دخول  
الصبي بها يطلق عنه وليه لمصلحة تعود على الصبي وبحكم الحاكم المالكى او الخنبلى بمصلحة ذلك  
وبعدم وجوب العدة بوطئه حكما كذلك ويشترط عند الخنبلى ان لا يبلغ الصبي عشرة سنين والا  
وجب العدة بوطئه ثم يزوجه الزوج الاول لى حاكم شامى وبحكم بعض النكاح وبمصلحة  
بوطه الصبي حكما كذلك وليس هذا من التطبيق المستع لوجود الحكم وحكم المالكى بالطلاق  
وعدم وجوب العدة صحيح وان علم انه يترتب عليه ما لا يجوز لان العقدان حكم المالكى بحال  
الحرام عند الغير اى كذبهنا فان حكم الحاكم في المسائل الاجمالية يرفع الخلاف ويصير  
المسئلة مجمعا عليها كما أفق به الناصر للقاضي وكلام القرأى وابن عرفة عن المدونة بخبره وما  
يخالف ذلك لا يعول عليه ٥١ طاعة البرماوى مع زيادة بعض تصرف والحق امتناع ذلك  
في زماننا وانه لا يجوز ولا يصح العمل بهذه المسئلة لانه يشترط عندنا لصحة تزويج الصبي ان  
يكون المزوج له اباً أو جداً من قبله وان يكون عدلاً وان يكون في تزويجه مصلحة للصبي وان  
يكون المزوج للمرأة وليها العدل بمضرة مدلين حتى اختل شرط من ذلك لم يصح التعليل لقصد  
النكاح قال ع ش على م ر عقب تلك الشروط ومنه يعلم ان ما يقع في زماننا من لماعطى ذلك  
والا كنه به غير صحيح لان الغالب والمحقق ان الذين يزوجهون اولادهم لارادة ذلك افعالهم  
السفلة المواقبون على ترك الصلوات وارتكاب المحرمات وتزويجهم اولادهم لذلك القرض  
اعنى التعليل لا مصلحة فيه الصغير بل هو مفسدة أى مفسدة وكثيرا ما يقع فيه ان المزوج للمرأة  
من غير اوليائها بان وكل اجنبياى عقد نكاحها وابن العدة في ذلك على كل من الصبي والمرأة  
والشهود المحصة لنكاح الصبي حتى يرتب عليه محصة ما بعده من حكم الحاكم المالكى او الخنبلى  
واين الحكم للرافع الخلاف المشترط في محصة تقدم دعوى محصة وقد سبنا فوجدنا القاضي  
المالكى او الخنبلى لم يوجد منه حكم مرتب على دعوى محصة وقد نقل بعض مشايخنا عن شيخه  
الشيخ منصور الطوخى وشيخه الشيخ أحمد البشيشي انهما لم يرضيا المسئلة الملققة وبعضهم

يتصل بجعل دراهم للمبي مذهباً ان ذلك مصلحة مع انه لا يتنعج بها بل يأخذها وليه لنفسه ولا  
 يتفقها على الصغير فأي مصلحة حصلت له على ان شرط صحة تكاح المحلل عند المالكية ان لا يعلم  
 انه محلل والا فلا يصح وقد اطلقنا على بعض من يعمل بها انه يترك المصلحة ووليه ان قصد التحليل  
 فكيف حكم القاضي المالكي بعصته حيثئذ وعدم وجوب المصلحة ونقطة ولا يمتثلاته لا بمن  
 ادخال الحشفة بعد الاتصاف وهيت ذلك لمن المبي الذي لم ترك فيه شهوة فان من وجدت فيه  
 يغلب عليه الحياء غالباً فلا يحصل له اتصاف اول اجتماعه بحليلته فبالا للمبي الذي لا شهوة  
 أصلاً وقد يقع في عبارة المفق بها ان يقول نصح بشر وطهارا عما ان ذلك ينضم وبالم فتوا مع  
 علمه باتقاء الشروط أو بعضها والادعى له محبة اخذ الدراهم في مقابلة منعه ولا يتحقق على الله  
 خافية فليسته له - واما يزيدى مولاه وبالجمله فالافتاء بصحتها من الضلالت لم تحلت - واما  
 مسئلة افساد العقد الاول فقد عمت به البلوى ونطق بالافتاء من خلاص التوى وباع  
 دينه بقليل من المال وساده من طريق الحق ومال وحاصل ذلك ان الشخص يقع عليه الطلقات  
 الثلاث ويريد اسقاط المحلل والمقد على مطلقته بدونه فيذكر مستقبته ان عقده لم يستوف شروط  
 الصحة لدعواه فسق الولي والشهود فيجبر دعاء ذلك المفق الجاهل ولا يضمن للمنيأ كبره  
 ويجبر ان يسدأها امر يد ذلك في مقابلة قتياء يقول له عقداً باطل فلا طلاق لعدم عمله الذي هو  
 الزوجية فلك العقد عليها بدون محلل وتارة بسكت المستق فيعلم ذلك المفق الضلالي ما تروى  
 به الى مراده فيقول له هل كان يصلى مثلاً فيقول لا فيرتب على ذلك مطلوبه القاعد ولعمري لم  
 يقع منه قبل وقوع الطلاق البعث عن فساد عقده ليحسمه باذ انفسه وأين العقد المستوف  
 للشروط الذي يرتبه على اسقاط التحليل سبحانه هذا بيتان عظيم على ان التحليل حق الله تعالى  
 لا يسطر بدعوى بطلان العقد عليه لا سقاطه ولا يسطر فيه المطلق وان وافقه الزوجية عليه بل  
 لو اقام بينة على ذلك لم تسع ولم تقبل اذا اراد انكاحاً بلا محلل فان ادعى ذلك لخص من اسقاط  
 المهر المسمى مثلاً قبلت وصحت وسقط المحلل تبعاً قال شيخ الاسلام في متن منهجه وشرحه والجلي  
 في حاشيته عليه والى في شرح المنهاج ويدين بطلان التكاح في حقهما بحجة فيه كينته سوا  
 كانت بينة حجة او غيرها وذكر الرمي ان والله ذكر ان شرط قبول بينة الحسبة الحاجة اليها  
 فاذا لم تدع اليها حاجة لم تسع فلا بد منها من الحاجة أي فان شهدت بفساد التكاح وقالت وهو  
 يريد الطلوق مثلاً قبلت وان شهدت البينة سوا كانت بينة حجة او غيرها بسبق الشاهد فلا بد  
 ان تبين السبب وان كان الشاهد مستورا للعدالة ولو كانت البينة موافقة للمحكم في مذهبه قال  
 حج وكون السبب زول باخبار عدل بالفسق ولو غير مفسر له اذا كان قبل العقد بخلافه بعده  
 لان عقاده ظاهراً فلا بد من بيان مبطله وقال أئمةنا ودين بطلان التكاح ايضاً بقرار الزوجين  
 في حقهما بما يمنع عصته كفسق الشاهد عند العقد عالم يسبق منهما القرار عند حكم الله عند  
 بسدلين ويحكم بعصته والالم يفتت لاتفاقهما بخلاف تيقن فسقهما حال الاحتمال حدوثه  
 او تبينه قبله نعم تبينه قبل مضي مدة الاستبراء كينته عند مخرج بقية في حقهما حق الله تعالى  
 كان طلقها ثلاثاً ثم اتفعا على عدم شرط صحة العقد فلا يقبل اقرارهما بالنسبة لا سقاط المحلل  
 لانهما فلا فعل له الا بعد الاتصال كأي الكافي لقوارزمي قالوا اقاما عليه دين لم تسع ظل السبكي

اول شبع القرطين (والعطش  
 وشدة الشهوة والحزن  
 والقرح المقرط وعند المرض)  
 اي المولم (و) عند (مدافعة  
 الاخشين) اي البول  
 والماتط (و) عند (العاص  
 و) عند (شدة الحر والبرد)  
 والضابط الجامع لهذه  
 العشرة وغيرها انه يكره  
 للقاضي القضاء في كل حال  
 يسى مطلقه واذا حكم في  
 حال مما تقدم فخذ حكمه  
 مع الكراهة (ولا يسأل)  
 وجوباً اي اذا جلس الخصمان  
 يزيدى القاضي لا يسأل  
 (المذني عليه الا بعد كمال)  
 اي بعد فراغ المده من  
 (الدعوى) المحصنة  
 وحيثئذ يقول القاضي  
 للمده عليه اخرج من  
 دعواه فان اقر بما ادعى

وهو صحيح اذا اراد نكاحا جديدا كافر من فلو اراد التخلص من المهر او ارادت بعد الدخول مهر  
المثل وكان اكثر من المسمى فينبغي قبولها ويسقط المحلل تبعاً ومثل اقامة البينة شهادة بينة  
الحسبة لعدم الحاجة اليها التي هي شرط في قبولها كما سبق لان شهادتها باسحق الشاهد موافقة  
لغيرها وقد يتصور وجود الحاجة اليها ليصح قبولها كما سبقته الاشارة اليه بما اذا كان يماثرها  
او آهها او غمها معاشره المحرم فتشهد بينة الحسبة ان هذا الرجل لا يجوز له معاشره من ذكرا  
نكاحه لها كان فاسدا لان شهود العدة فسقة وحيث يلزم عدم صحة عقد النكاح وبسقط  
التحليل لوقوعه تبعا لاقوال الرشيدي في حاشيته على الرمل ولعل المراد انهما يشهدان انه عقد  
عليها باغاسقين مثلا ويريد معاشرتها والاقى فالاطفها ثلاثا ويريد معاشرتها كان ذلك متضمنا  
لاعترافهم بالصحة العقد وخرج عن صورة المسئلة اه أي لان ذكراهما الطلاق يقتضي وجود محله  
وهو الزوجية وفيه نظر لان مرادهما بطلانها ثلاثا أي ظاهرا بقرينة المقام ثم رأيت في شرح  
الروض ما يصرح بأنه لا يضر شهادتهما باطلا لثلاثا حيث قال وصورة شهادة الحسبة ان تقول  
البينة بين يدي الحاكم الشرعي تشهد حسبة على فلان هذا ان كان حاضرا انه طلق زوجته ثلاثا  
وعقد عليها بلا محلل بموجب خلل في العقد الاول بنفسه فيقول الحاكم حكمت بطلان الاول  
وأثبت الثاني بشهادتكما وعلى هذا التصور يسقط التحليل تبعاً بشهادة الحسبة ولا يترتب  
حضور الزوج فتقول تشهد حسبة على فلان انه الخ وغير خاف انه صريح ما ذكر في ادعاء فساد  
العقد الاول اما ادعاء طلاق بائن قبل ايقاع الثلاثة فتسمع به البينة حسبة أو باقامة الزوج  
أخذ من فتاوى البغوي والبلقيني لانه لو طلقها ثلاثا أخذنا به ما لم يظهر بطريق شرعي ان  
عقدتها من طلاق رجعي انقضت قبل ايقاعهم و- ثم انه لم يراجعها وهذا هو المعقد كما ذكره سم  
في حواشي مع قتلا من الشهاب مر خلافا للتظهير في شرحه في ذلك واعلم ان الزوجين اذا  
علما فساد النكاح جازا العمل بمقتضاه باطنا فيصح نكاحهما مستوفيا لشروط صحته من غير  
محلل ومن غير وفاة مدته لان الشخص يجوز له ان يعقد في عدة نفسه سواء كانت عن شبهة أو  
طلاق ولا يترتب له وطئه لها او ثبوت أحكام الزوجية له على حكم ما قبل المدارة على علمه بفساد  
الاول في مذهب واستجماع الثاني لشروط الصحة المحتملة كلها أو بعضها في العقد الاول لكن  
اذا علم القاضي بهما فارق بينهما ما وجبوا وان لم يترافعا اليه ما لم يحكم بفساده كما يراه ولا يجوز لغير  
القاضي التعرض للزوج فيما فعل وصلوات الله والتسليمات على من أزال باؤا راسخا ظم  
اباءهالات وعلى آله الهدى وصحبه فبحوم الاقداس المقتدين عالات أنوار الحق على رجوه  
المؤمنين وتظهرت ظلمات الضلال على وجوه المعتدين والحدقه رب العالمين حمدا كثيرا  
دائما الى يوم الدين اه وفي حاشية شيخنا تقيد العمل بفساد العقد الاول باطنا بعد الدخول  
- حيث قال فيها وكذلك لا يجوز الاقناء بطلان العقد الاول لاسقاط التحليل فان قلتم يجوز  
ذلك للزوج باطنا فلا يجوز للزوج باطنا محله في الزوج العدل وأين هو الآن اه فيلخصه فان  
في اشتراط عدالة الزوج وقفة ولم أر هذا الشرط في محكم كلام من يقول عليه وافق مر فبين  
عقد على امرأة بلا ولي مقلدا للامام أبي حنيفة ودخل بها ثم طلقها بعد ذلك ثلاثا لم يجوزه  
الرجوع عن التقليد لاجل عدم المحلل وبمقدورها الى مذهب الشافعي اه وهذا مما يماث

عليه لزوجه ولا  
يشهد بعد ذلك رجوعه  
وان انكر ما اذى به عليه  
فللقاضي أن يقول للمدعي  
ألك بينة او شاهد مع بينك  
ان كان الحق مما يثبت بشاهد  
وعين (ولا يخلقه) وفي بعض  
النسخ ولا يستخلقه اي  
لا يخلف القاضي المدعي  
عليه (لا يعلم قال المدعي)  
من القاضي ان يخلف المدعي  
عليه (ولا يلقن) القاضي  
(خصما حجة) اي لا يقول  
لكل من اتهمين قل كذا  
وكذا اما استفسار الخصم  
بما ذكر كان يدعي شخص  
فتلا على شخص فيقول  
القاضي للمدعي قل هذا  
او خطأ (ولا يفهمه كلاما)  
اي لا يجعله كنفيدى وهذه  
المسئلة ماقطة في بعض نسخ



وبين الله والافلا بجمع القاضي دعواه ولا يثبت وخالفه ج حيث قال في موضع من التفتة  
وحيت تفتن نكح مختلفا فيه فان قلد القائل بعينه أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثا تعين التصليل  
وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تفتن التقليد في مسئلة واحدة وهو مجمع قطعاً وان استنى  
التقليد والحكم لم يجمع لمحلل اه ورده سم بانه تقليد الشافعي بلا محل لان هذه قضية اخرى فلا  
تطبيق ما لم يحكم بعينه التقليد الاول حاكم اه فقد وافق سم العلامة م ر ولعل معنى قول سم  
لان هذه الخ انه لم يرجع عن التقليد الاول لم يكن الا ن ملتقاً مسلاً لجريته الا ن على مذهب  
الشافعي لا غير (قوله ونصدق فيها) أي في العدة أي في انقضائها لكن خبر الا شهر من اقراء أو  
وضع محل (قوله هو مستدرك) أي لان المدار على الاصابة (قوله الواو بمعنى مع) كانه فهم ان  
المدخول بمعنى الخلوة فقال ماذا كروا الطاهر ان المراد به الوطء فخطف الاصابة عليه للتفسير (قوله  
او عني) لانه حصل له عناية فوطئ مع الاعتناء (قوله باننا أي ولو بجمع) أي أو بجبا  
وانقضت عدتها خلافا لما يوهه كلام المحنى رحمه الله (قوله منع من تزويجها) الا ان قال بعد  
ذلك فيعزل صدقها

• (فصل في بيان احكام الايلاء) • (قوله عند العلامة ج) أي والزيادة (قوله عند العلامة  
خط) أي والرمي (قوله وانما حذفه الخ) لو قال من باب الحذف والايصال لكان أولى كما في قوله  
تعالى ذلك وعد غير مكذوب وقول الشاعر • يوم شهدته سليماً وعامراً • أي فيه والخلاف في انه  
• عامي أو قياسي مشهور (قوله ولا يقبل دعواه الوطء الخ) أي ظاهر اقصرى عليه احكام الايلاء  
ظاهر أو ما باطناً فلا يثبت اذا وطئ في الاولى ولا يلزمه كفارة ولا غيره مما علق به من طلاق أو  
• متى لان نيته عدم الوطء بالقدم ولم يخالف ذلك بخلافه في الثانية اذا وطئ خست ظاهر أو باطناً  
لانه يلزم من الجماع الاجتماع وهو حلف على عدم الاجتماع وقد حصل الاجتماع في ضمن الوطء  
اكر لا ياتم اتم الايلاء لانه لم يحلف على الامتناع من الوطء وكذا في الاولى لانه لا يلائم في نيته اه  
يجري (قوله لانه صريح) على لقوله ولا يقبل الخ (قوله ولو في اعتقاده) بان قال واقه لا أطول  
الى مجي زياد واعتقاده انه لا يجي • الا بعد أربعة أشهر (قوله وفائدة الاثم فقط) أي اثم الايلاء  
بخلافه على كلام زي وسم فان فيه اثم الايلاء لا الايلاء تأمل (قوله أو أكر) كما اذا قال واقه  
لا أطول أربعة أشهر فاذا مضت فواقه لا أطول أربعة أشهر فليس بمول كما قال (قوله اكر  
ياثم اثم الايلاء الخ) عبارة خط ولكنه ياتم لصك اثم الايلاء الا اثم الايلاء قال في المطلب الخ  
(قوله لا يسمى أجلاً) أي حقيقة لان الاجل ما يتوقف على جعل جاعل كقعة العنة تتوقف على  
ضرب القاضي وفي بعض النسخ حذف لا وهو الظاهر (قوله كما يفيد كلام الشارح بعد) أي  
حيث قال وابتدأها في الزوج من الايلاء (قوله لافي الصغيرة) أي اذا حلف على الامتناع من  
وطئها • مدة يمكن صلاحها للوطء مع ما كان الزمن بهذا الصلاحية أكثر من أربعة أشهر والافلا  
يصح الايلاء كالايلاء من الرقابة والقرناء تأمل (قوله ولا مقتناعات وطئها) اما غير المانع  
كعدم غسل او المانع القائم به سواء كان واجباً كموم واعتكاف فرضين ولا فيحسب من  
المدة ولا يقطعها لان الزوج حقيق من تحليلها ووطئها في الاولى والمانع من قبله في الثانية اه  
يجري (قوله من صوم) أدا ان كل الصوم موسماً كقضاء من تدركه كفارة فانه لا يمنع على ما يحسنه

المتن (ولا ينعث بالشهادة)  
وفي بعض النسخ ولا ينعث  
بشاهد كان يقول القاضي  
له مكيف فصحت ولعل  
ما ثبتت (ولا تقبل الشهادة  
الايمن) أي شخص (ثبت  
عداته) فان عرف القاضي  
عدالة الشاهد عمل بشهادته  
او عرف فسقه وبشهادته  
فان لم يعرف عدته ولا فسقه  
طالب منه التزكية ولا يكفي  
في التزكية قول المدعي عليه  
ان الخي شهد على عدل بل  
لا بد من احضار من يشهد  
عند القاضي بعد التفتة يقول  
أشهد انه عدل ويعتبر في  
المزكك شروط الشاهد من  
العدالة وعدم العداوة  
وغير ذلك ويشترط مع هذا  
معرفة باسباب الجرح  
والتعديل وخبر تباطن من

الزركشي لأنه يجوز أن يطأها الآن واعتقد الزركشي أنه مانع أي لأنه يهابوطاها وان كان  
 جازا اه حل وجبارة البرماوى قوله فمضموم أي دلونذا أو كفارة أو قضاء عتوبيا وكذا قضاء  
 موسى على المعتد خلافا للعلامة حج ولا يكفى في الصوم الوطئ لئلا اه يجيرى وقوله أو صلاة  
 لعل السوابح حذفه وقوله أو أحرأه صرحوا بان الزوج ان يحلها ذا اسرمتا بقرض الا ان  
 يحصل هذا على واجب مضيق كان اغسنت الحج أخذنا بمذاكره في الصوم حرواه يجيرى وقوله  
 وتساوى المدة الخ أي ان بقى من زمن الابلأ ما يزيد على أربعة أشهر أو كان مطلقا (قوله نعم  
 بحسب منها لمؤمن الخ) أي لعدم خلا المدة عن الحيض غالبا وألحق به النقاس لمشاركتة  
 في أكثر الاحكام والاولى حذف لفظ نحو كما لا يخفى (قوله فان كان الابلأ بغير الخلف باق  
 تعالى) أي كتحقيق طلاق أو عتق أو التزام قرينة وقوله أو غيرها أي كصدقة أو عتق ثم ان عين  
 ما التزمه فواضع والاربع في الصوم يوم وفي الصلاة ركعتان وفي الصدقة أقل مقول وفي العتق  
 رقبة ومحل لزوم ما التزمه فقط ان كان راغبيا في القرينة والابان كان غير راغب فيها بان كان قد  
 لحاج لزمه ما التزمه أو كفارة جين لكن ان كان راغبيا في القرينة لا يكون مولا لأنه ليس بمنع من  
 الوطئ بل راغب فيه (قوله في حدة الامهال) سواب بعد مدة الامهال (قوله لان الاصل عدمه)  
 أي المنع كور من الابلأ في الاول والخفى في الثاني فسقط ما قبل هذا اظاها في الاول أما  
 في الثانية فهما متفقان على الابلأ فليس الاصل عدمه

• (فصل في بيان أحكام الطهارة) • (قوله والمغلب فيه معنى العين) وقيل المغلب فيه معنى  
 الملاق وذلك لان الطهارة يشبه العين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التصريم واحتقال  
 التأكيد فيه بخبر ان المغلب فيه معنى العين لا الطلاق اذا الطلاق لا يصح تأنيته فلا يقال أنت  
 طالق شهر أملا له يجيرى (قوله أي مشتق) الاول ابقاء كلام الشارح على ظاهره لان مثل  
 هذا لا يسمى اشتقاقا فاذا ظهر ليس مصدرا (قوله أو مجبوا) الفرق بين الابلأ حيث لم يصح من  
 المحبوب ولان الرقعة والقرناء والصغيرة التي لا تطبق الوطئ وبين الطهارة حيث يصح مما ذكر ان  
 المقصود من الابلأ الامتناع من الوطئ وهو ممنوع فبما ذكره فلا معنى للثب عليه والمقصود من  
 الطهارة وصف المرأة بنصرها عليه كصريم أمه وذلك يتحقق فبما ذكره كصريم القنص اذ ليس المراد  
 خصوص صريم الوطئ كما في الابلأ اه يجيرى (قوله مذبذبات النبي) أي لان تحريره ليس  
 للمعصية بل لاحترامه وشرفه صلى الله عليه وسلم (قوله أنت على مثل أي الخ) لعل الاولى حذف  
 أي بدليل قولهم وشرط في المشبه ان يكون كل شيء أو جرماتى محرم (قوله كان ظهرا لولا بلاءه)  
 أي قصرى عليه احكامهما فتصير المرأة عليه اربعة أشهر ثم تطالبه بالقيئة او الطلاق فان وطئ  
 اضل حكم الابلأ وصار عائدا في الطهارة لان العود في الطهارة الموقت لا يكون الا بالوطئ قبل  
 فراغ المدة فلا يجعل له وطئا ثانيا حتى يكفر او تفرغ المدة اه يجيرى (قوله ويلزمه كفارتان) ان  
 كان حلق باقته كلان فار واقعات على كطهر أي خمسة أشهر يجيرى (قوله والافكفارة  
 واحدة) أي كما في مثال المنى والكفارة المذكورة للطهارة لا لابلأ (قوله لانه لا يحصل العود  
 فيه) أي الموقت الا بالوطئ ولذا اصل عائده ابلأ الوطئ موجب عليه التزعم لمرة الوطئ قبل التكفير او  
 انقضاء المدة واستقرار الوطئ منها ولو كان ابتداء الذي حصل به العود - لا لا ما في الايمان

بصفه بعبية او جواراد  
 معاملة (ولا يقبل) القاضى  
 (شهادة عدو على عدوه)  
 والمراد بعد والنقض من  
 ينفذه (ولا يقبل) القاضى  
 (شهادة والد) وان هلا  
 (لولد) وفي بعض النسخ  
 لمولوده أي وان سفل (ولا)  
 شهادة (ولم لوالده) وان علا  
 أما الشهادة عليهما فتقبل  
 (ولا يقبل) كتاب قاض الى  
 قاض (آخر) في الاحكام  
 الا بعد شهادة شاهدين  
 يشهدان) على القاضى  
 الكاتب (بما فيه) أي الكتاب  
 عند المكتوب اليه وأشار  
 المستف بذلك الا انه اذا اذى  
 شخص على شخص غائب  
 بماله وثبت الماله عليه فان كان  
 له مال حاضر قضاء القاضى  
 منه وان لم يكن له مال حاضر  
 وسأل المالى انهاء الحال الى

فليس استقراره وطأ لأنها مبنية على العرف وهو لا بعد ذلك وطأ وحرم على عائذ قبل تكفير أو  
مضى مدة طهار موقت بجمع وطأ أو غيره بما بين مرة وركبة كالحائض والظهار الموقت بخالف  
الظهار المطلق في أن العود فيه بالوطأ وفي أن ابتداء الوطأ صباح وفي أن التحريم بعد الوطأ الأول  
يبتدئ إلى التكفير أو انتضاء المدة كالوقت المقيّد بكان اه شرقي (قوله ابتداء وانها) لعل  
الأولى حذفه

• (فصل في بيان أحكام الكفارة) • (قوله نه يسترا الأرض بالحراثة والبذر) قيل الأولى لأنه  
يسترا البذر بالأرض والحراثة (قوله لي دخل نحو العين) فيه أن كفارة العين بخبرة ابتداء صرّية  
انتهاء والكلام في المرتبة ابتداء وانتهاء والاطعام والصوم فيها ليس حسكا لاطعام والصوم  
المذكورين هنا قالوا في قول للدخل كفارة نجايع نهار رمضان وأما كفارة القتل فلا اطعام  
فيها فلا يصح دخولها هنا أيضا (قوله وكذا بانية) أي من موصوفات المرحومة (قوله في محاربة)  
أي قطع طريق (قوله بنية الكفارة) وذلك كان ملك مصر نصف عبد فحققه من كفارته ثم  
ملك نصفه الآخر فاعتقه صح أن نواها عند اعتاق باقيه فان لم ينوها عند اعتاق باقيه لم يجز عنها  
اه سم اه يجزي ونظاها بنية الكفارة فاعتاق كل من النصفين حيث قال ولا عن  
كفارته تأمل (قوله منها) أي إلى بخل الف رجل اذ لا يضرق قد أصابها كلها (قوله وانما غلطين  
من كل منهما) بخلاف غلطين من أحدهما كالوفقد أحدهما فقط (قوله او فاقد غلطين من  
غيرهما) أي الخمصر (قوله وانما) أي ائتمة البيت (قوله او جرح) أي أو سقروا أو جازمها  
الضطر (قوله او جرح وتقام) فيه أن الكلام في كفارة الظهار وهي خاصة بالرجل ولا يتصور  
فيه جرح ولا تضام واجاب عنه اه بأنه يفرض ما ذكر في كفارة القتل اذ كلامه يفيد أن غير  
كفارة الظهار مثلها فيملاذ كرونصور أيضا في كفارة الظهار بار توم امرأة عن مظاهر ميت  
قربيلها أو باذن فرية أو بوضنه اه واعترض ع من هذا التصريح بانها اجتنب لا يجب عليها  
التتابع لأنه انما وجب في حق المستحق لا يوجد في حق الغائب عنه في الصوم وهو التخليط اه  
قال الشيخ العزبي ومحل كون نحو الحيض عنذا اذ لم تغل مدقا الصوم عنه فان كانت قد لو كان  
كانت عادت ان تظهر شهرين وتحيض في الثالث فيجب عليها ان تعصر شهرين الطهر وتصوم  
فيه ما فان لم تصدر ذلك وطأ الحيض قبل غلم المدة فانه يقطع الولاء اه قال ع من اه ولو  
أمرهم الامام بالصوم الاسبق فصادف ذلك صوما من كفارة متتابعة فيبقى ان يصوم من  
الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الامام بالصوم المأمور به وان قلنا يجب الصوم بما أمر الامام  
اه يجزي (قوله والبن) هو وان لم يصرح به خ ط لكتم معلوم من حكمه بابر الالفا اذ لا فرق  
(قوله جازله الوطأ وان لم يثنى عليه) عبارة مد نم ان خاف العنت بانه الوطأ فبما يظهر لكن  
به در ما يدفع عنه خوف العنت اه ع من بالمعنى وما في حاشية قل ضعيف فليصر اه

• (فصل في بيان أحكام القذف واللعان) • (قوله أو ما في قضاء) أي كاللواط (قوله  
• صاه) تبع الغنى في ذلك الصلاة الخطيب وصوابه كما قاله النووي في تهذيب الاحكام  
واللغات بصوابه سيق مقترحة وحامسا كنه مهملة وبالمد اه مرحوي على وزن حمراء  
موتث أصم عني اسود (قوله ولبعده من رجعة الله) أي لبعده الكاذب منهما (قوله ليس  
في الخ) هذا لا يظهر الا لو كانت العبارة المضطرا إلى اللعان والشارح كغيره جعله مضطرا إلى

قاضي بلد الغائب أجابه  
لذلك ونصر الاصحاب انها  
الحال بأن يشهد قاضي بلد  
الحاضر عدلين بما ثبت عنه  
من الحكم على الغائب  
وصفة الكتاب بسم الله  
الرحمن الرحيم حضر عندنا  
عائذ بالله والقولان وادعى  
على فلان الغائب المقيم في  
بلد كذا الشيء القلاني وأقام  
عليه شاهدين وهما فلان  
وقلان وقصد لا يصدى  
وحقت المدي وحكمت  
بالماله واشهدت بالكتاب  
فلانا وقلانا ويشترط في  
شهود الكتاب والحكم  
ظهور عدلهم عند القاضي  
المكتوب اليه ولا يثبت  
عدالهم عنه بتعجيل  
القاضي الكتاب بالهم  
• (فصل) • في أحكام  
القسم وهي بكرة القاض

القذف ولا شك انه منظر الى القذف ولو سكن معه حنة (قوله المختارة) مع قوله العالة  
بالصريح فيه نظر لانها الزنت غير مختارة وغير عالقة بالصريح وقذفها بعد والمداره على كون الزوجة  
محسنة والمحصنة هي البالغة العالقة الحرة المسلمة العقيمة عن وطء حال تكليفها واختيارها  
وعلمها بالصريح ولو حال دقها وكفرها تصد به اه مد (قوله كالدباليب) راجع لقوله على  
القور لا لقوله واجب ايضا كما لا يخفى (قوله وعلم الزنا) مبتدأ خبر ما بعده (قوله بمعنى أربع  
سنين) أى ويعلم بعدد وطئها أصلا وبولادته دون ستة أشهر من الوطء (قوله لانه أن  
يتولى لعان رقيقه) أى بتلقينه كلمات اللعان والاضافة للجنس لانهم مارقان وانظر ما اذا  
كان العبد لواحد والامة لواحد فن يتولى اللعان هل سيد العبد أو الامة أو هما أو يرفعان  
الامر لهما كم قال البيهقي والطاهر انه يتولا سيد العبد ونقل عن الشيخ الشراوى ان لسيد  
أحدهما أن يوكل سيد الآخر فولى ذلك ولهما أن يحضرا لعان بموكلهما وان يرفعا الامر  
الى حاكم اه (قوله هذه الاربعه) فيه نظر اما أولاهى ثلاثة لا أربعة وأما ثانيا فالذى من  
التقليد بالمكان انما هو كونها فى الجامع وكونها على المنبر (قوله وشمل الجامع والمنبر المسجد)  
أى وغيره وهكذا يقال فيما بعد (قوله وان حلف فيه عمر) هو غاية فيما قبله والظاهر قراءة  
حلف بتشديد اللام (قوله وبضمان يضمن فى السن) أى وليس مرادها وجوب بعضهم  
الضم فيما ضمن فيه (قوله وعكسه فى المرأة) أى عكس ما فى الشارح بان تقول فيما لمالى به  
زوجى من الزنا هذا مراده (قوله وبضمان محالها) أى كتنطير المهر قبل الدخول وكعدم  
لحوق الطلاق (قوله لا قيد لوجوبه) لعله لعدم وجوبه تأمل (قوله وهى فرقة فسخ) لا فائدة  
تترتب على كونها فرقة فسخ أو طلاق الا الايمان والتعاليق لانها لا تعود له وسكان الاولى  
أن يقول وهى فرقة انفساخ لا فسخ اه يبيى (قوله أى ان احتاج اليه على القور الخ)  
لا محل لهذا هنا لان الكلام فى الانتفاء وانما محل هذا عند قول الشارح وان كان هناك ولد  
يتبعه الخ (قوله والا كقوله الخ) أى ان لم يتضمن القرار وقوله فلا أى فلا يلحقه

(فصل فى بيان أحكام العدة) (قوله غالبا) احتزبه عما اذا كانت بوضع الحمل فانه  
لا عدد (قوله ولا يجوز غير ذلك) أى من جعل كلمة الشارح أعنى زوجها هى الناقب لتسلا  
يلزم حذف نائب القائل وانما كلام الشارح - ل معنى لا اعراب (قوله مراعاة كلام  
المصنف) أى حيث ذكر الامة فيما يأتى فأفاد ان الكلام هنا فى الحرة (قوله غالبا) خرج به  
وجوب الفرقة على الجاني على أنه يظهر ورثى منه (قوله وليست استقصائية) قد يقال الكلام  
فيما تنقضى به العدة والحمل المتى بالخلف فى الامة لا تنقضى به العدة ادلة عدة على الملوكة  
وأبضا الكلام فى الحرة لا فى الامة فهذا خروج عما الكلام فيه وهذا وجه من جعل الكاف  
استقصائية الا ان المحشى نظر لكون التنبيل المنسوب احتمالا بقطع النظر عن القرض ثم  
ان فى تنبيل الشارح بالمتى باللعان نظر او ذلك لانه تقدم انه متى لا عن انفسخ نكاحها فليس  
هناك عدة وفاة حتى تنقضى بوضع الحمل ومورد ذلك بعضهم عما اذا كان عنده زوجتان فلا عن  
أحدهما واشتبه عليه الامر ومات عنها حاملين فعدت بما بوضع الحمل أو يقال انه تنبيل  
للمنسوب احتمالا بقطع النظر عن القرض وهو انفساخ عدة الوفاة لانه انما تنقضى به عدة

الاسم من قسم الشيء فاما  
يفتح القاص وشرا تميز  
بعض الانصبا من بعض  
بالطريق الا ترى (ويقتصر  
القاسم) المنسوب من جهة  
القاضي (الى سبعة) وفى  
بعض النسخ الى سبع (شرائط  
الاسلام والبلوغ والعقل  
والحرية والذكورة  
والعفة والحساب) فمن  
انصف بهذا ذلك لم يكن  
قاسما واما اذا لم يكن القاسم  
منسوبا من جهة القاضي  
فقد اشار اليه المصنف بقوله  
(فان تراضى) وفى بعض النسخ  
فان تراضى (الشريكان  
بمن يقسم بينهما) المال  
المشترك (لم يقتصر) فى هذا  
التقسيم (الى ذلك) أى  
الشروط السابقة واعلم ان  
القصة على ثلاثة أنواع  
أحدها القصة بالاجزاء  
وتسمى قصة التسليلات

الاتصاف وهذا مما يؤيد نظر المحشى السابق (قوله ولا يحكم بزناها) أي بزنا زوجة الصغير أو  
المسوخ الحاملة وعدم الحكم بزناها انما هو بالنظر لعدم المد فلا يتأني ان الاشهر التي تعتد بها  
تخصيص وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت العدة للحمل على انه من الزنا بالنظر للعدة  
تأمل (قوله أو فمرد ذلك) ككونه من ذوات الحيض أم لا (قوله أو فسح صبي الخ) المراد  
بالفسح ما يشمل الاتصاف اخذ من قوله أو رضاع (قوله أو لها بشرطه السابق) يقرأ أو لهما  
يفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وكسر اللام مضاف اليه لعان والمراد بالواو لهما أسبقهما إلى  
العان وهو الزوج والمراد بالشرط السابق امكان نسبة الحمل اليه أو الا فلا يحتاج الى العان  
ولا تنقضي به العدة كما اذا كان الزوج صغيرا وفي بعض النسخ أو لها بشرطه السابق وعلى ما في  
هذا البعض كان المناسب أن يقول الاتي بدل السابق ويكون المراد بالشرط الاتي أن تقول  
القوابل ان فيه صورة خفية أو انه أصل آدمي ولو بقي تصور تأمل (قوله وقيل القهر للاظهار)  
صوابه وقيل القهر للاظهار كما في بعض النسخ (قوله لما كذا بقية الطهر السابق) أي فانه  
يؤخذ منه ان هذه البقية تسمى قرأ وان لم يصريح بذلك لان المشاكلة لا يشترط فيها التصريح  
بالمشاكلة (قوله نعم انطلقت) متعلق بالصيغة (قوله قبل علم عدته) أي بانقضى قره  
واحد مثلا وكان الاول ذكرا هذا يظهر ما بعده (قوله لتعلم القرأين) الاول بقوله القرأين أي  
بالقرأين التامين (قوله فان كان الباقي منه أكثر من ستة عشر الخ) صوابه ستة عشر فأكثر  
(قوله أي من حيث القياس) أي على مسألة التلويح في الاول (قوله اعتدت بقر واحد) الاول  
استبرأت بقر واحد كما لا يخفى (قوله في حياته) أي الزوج وفي بعض النسخ حياته هو صريح  
(قوله ثمة لو عاش الزوج الخ) المحاصل انه اذا عاش الزوج زوجته وكانت ممن تعتد باقراء  
أو أشهر وكانت رجعية سواء عاشها بلاوط كملوثة وان لم تتصل كان اختلا بها ليلا  
دون نهارة أو بوط من غير جيل فانها تنقضي عدتها بالنسبة لعدم الرجعة وعدم النفقة وعدم  
السكوة وعدم التوارث وعدم همة الايلا من اظهاره وعدم همة العان وعدم همة الخلع  
وعدم انتقالها الى عدة الوفاة اذا مات عنها وبالنسبة لطل نكاح نحو اختها وأربع سواها على  
المعقد وقيل لا يجل وعليه جرى المحشى ولا تنقضي العدة بالنسبة للسوف الطلاق ووجوب  
السكنى وعدم همة نكاح الاجنبى وعدم المد بوطها فان وطئ المعاشرة لم تحل انقضت العدة  
بالوضع وكذا ان لم تماشر المرأة ووطئها لم تحل انقضت العدة بالوضع أيضا وأما اذا عاش الزوج  
الزوجة البائنة ان عاشها بلاوط أو بوط زنا فلا تؤثر وان عاشها بوط شبهة مع جيل انقضت  
بوضع الحمل وان كان من غير جيل لم تنقضي العدة بالنسبة لمكيز عدم نكاح الاجنبى لها  
ووجوب السكنى وانقضت العدة بالنسبة لجميع الاحكام وأما اذا كانت الزوجة ممن تعتد بالحمل  
فتنقضي عدتها بوضعها أم لم يعاشرها واذا زالت المعاشرة اعتدت بثلاثة أشهر وأقراء  
ان لم يسبق لها قبل المعاشرة شيء والاغت عليه واذا عاش الزوج مع مد بها بلاوط أو بغيره سواء  
كانت ما نكح زوجها أولا كان حكمها كالرجعية كما ذكره م في شرحه ففرق بين معاشرة  
الزوج والميد خلافا لما يقيد به كلام المحشى على أن قوله مطلقا غير مسلم فتأمل  
• (فصل في بيان أحكام المعتدة) • (قوله وخروجها المنسوخة) أي فانه لا يجب لها

لقصة التلويحات من حبوب  
وغبرها قنبر الانسية  
كلا في حبسكيل ووزناني  
موزون وذو عالى مذروع ثم  
بعد ذلك يفرغ بين الانسية  
لتعين كل نصيب منها الواحد  
من الشركاء وحسب كيفية  
الاقراء ان تؤخذ ثلاث  
رقاع متساوية ويكتبلى  
كل رقعة منها اسم شريك  
من الشركاء أو جزء من  
الاجزاء مجز عن غيره منها  
وتدرج تلك الرقاع في بندق  
متساوية من طين مثلا بعد  
تصفية ثم توضع في بئر من لم  
يحصن الكتابة والادراج ثم  
يخرج من لم يحصنهما رقعة  
على الجزء الاول من تلك  
الاجزاء ان كتبت أسماء  
الشركاء في الرقاع كريد  
ويخرج رقعة أخرى من  
خرج اسم في تلك الرقعة  
ثم يخرج رقعة أخرى على  
الجزء الذي يلي الجزء الاول

من تلك الاجزاء على من  
خرج اسمه في الرقعة الثانية  
وبعين الجزء الباقي ثلثا  
ان كانت الشركة ثلاثة أو  
يخرج من لم يحضر الكتابة  
والادراج رقعة على اسم  
زيد مثلا ان كتب في الرقاع  
أجزاء الشركة ثم على اسم  
خالد وبعين الجزء الباقي  
للثالث النوع الثاني  
القسم بالتعديل للشهام وهي  
الانصاف بالقيمة كارض  
تختلف قيمة أجزائها بقوة  
اثبات أو قرب ما وتكون  
الارض بينهما نصفين  
ويشارك ثلث الارض مثلا  
بلونه ثلثها فيجعل الثلث  
سهما والثلثان سهما ويكون  
في هذا النوع والذي قبله  
قاسم واحد النوع الثالث  
القسم بالرد بان يكون في  
أحد السهمي الارض المشتركة  
بأرضه فلا يمكن  
قسمه فقرة من يا خنفة

الا السكوت وقوله والموطر أو تشبه ما في فانه لا يجب لها شيء (قوله المذكور) أي لانها كالزوجة  
(قوله دون التفتة) فانه ان البائن لا تفتة لها فالاولى كرهذا في الرجعية ثم يظهر في البائن  
الحامل (قوله لا تدوم) فيه ان هذا التعليل موجود في الرجعية مع ان الرجعية اذا مات  
عنهما زوجا في العدة لا تفتة لها ولها ما لا يولى التعليل بانها لم تقبل الى عدة الوفاة بخلاف  
الرجعية (قوله وهل هو لها الخ) الاولى ان يقول قوله على الصحيح أي من خلاف ما صله انتهى  
لها أو العمل الخ (قوله فان ثلثا انما لها لا تسقط بعض الزمن) أي بل تصير يد عليه وأما ان ثلثا  
بانها لم تسقط بعض الزمن لانها تفتة قريب ومما ينبغي على الخلاف أيضا أنها تسقط بالشوز على  
الاولى ولا تسقط على الثاني وانها تكون مقدرة على الاول وغير مقدرة على الثاني وظاهر كلام  
المصنف على المتأخر انهما مقدرة ولا تسقط بعض الزمن على كلا القولين (قوله ومثل الكافرة  
الخ) لعل الاولى ومن الكافرة الخ (قوله والاستحداد أيضا استعمال الخ) كلام مستقل  
والاولى حذفه أيضا (قوله من الحد) أي المتع وهو مخالف لقوله أو لا من الحد فان كان ولا بد  
فكان المتأخر ان يقول أو من الحد أي المتع لان فيه منع الشعر من البقاء أو من طوله (قوله  
بخلاف المحرم) أي فانه لا يلزمه ازالته عند الشروع في الاحرام وتجب عليه الفدية فيما اذا  
تطيب في حال الاحرام (قوله انما قيد لفظ استعمال) صوابه قدر كما في بعض النسخ (قوله  
سواء السوداء وغيرها) أي المرأة السوداء وغيرها كما لا يخفى (قوله يا ناظري) تنبيه ناظر وهو  
البصر (قوله بما استعاذ به) متعلق بما عذوا ما يحضرون وهو قسم ويعد نطقه بأحد زوجي  
بما استعاذ به فلا (قوله الكمد) أي الخزن (قوله قبض يوسف) مرفوع خبر مبتدأ محذوف  
أي هو قبض يوسف وهو يان لما استعاذ به ويصح جرم بدل عما استعاذ به (قوله ونظرف  
أصابها) أي خضاب اطراف أصابعها (قوله وتصفيف شعر طرتها) أي ناصيتها أي تسوية  
قصتها (قوله وتجب على شعر عذوها) أي ليه (قوله ثم وسدر) أي كما الزهر والورد أو بهيري  
(قوله أو كانت في عدة شبهة) أي بان قارقه أزواجها اعتدت للمفارقة ووطقت بشبهة في أثناء  
العدة وحلت من وطء الشبهة فانما تنقطع عدة النكاح وتشرع في عدة الشبهة حينئذ يجب  
عليه املازمة البيت ويجوز لها الخروج للعبادة وانما صورناها بذلك لان الكلام في المبثوثة  
(قوله وضابطها كل معتدة الخ) أي ضابط المرأة التي تخرج من البيت لجرد الحاجة ولو بلا إذن  
كل من لا يجب تفتتها امل من يجب تفتتها الرجعية والبائن الحامل والمستبرأة فلا تخرج  
الا باذن هذا هو محل الفرق بين من يجب تفتتها ومن لا يجب اما الخروج لأجل الضرورة  
فهو جائز والمراد الخروج مع العود اما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج كذا في  
الجبيري (قوله وفي الرجعية خلاف) حاصله انه قيل ان الزوج اسكنها حيث شاء في موضع  
يليق بها وهذا ما في حواشي المأوردى والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين لانها في حكم الزوجة  
وبه جزم النووي في نكته والذي في النهاية وهو مفهوم من المتأخر كما صله انها كغيرها فلا يجوز  
لزوج اخراجها من مسكن الفراق الا للحاجة وهو ما نص عليه في الام كما قاله ابن الرضا وغيره  
وهو صحت كما قال السبكي أولى لا طلاق قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن وقال الأذري  
انه المذهب المشهور والركن في انه الصواب ولانه لا يجوز له الخلق فيها فضلا عن الاستفحام



فليست كالزوجة وهو المعتقد (قوله ومثلها البائن الخ) ظاهره ان ما ذكره من مثل الرجعية في الخلاف والذي في شرح خط وغيره تخصيص الخلاف بالرجعية فلعلم المراد منها في الحكم الثابت لها وهو عدم جواز الخروج لحاجة الابلاذن كما سبق بيانه عن الجعري  
 • (فصل في بيان أحكام الاستبراء) • (قوله وما روى البيهقي الخ) هذا لا يدل على الاستبراء الذي الكلام فيه ثم هو دليل على جواز الاستمتاع بغير الوطء ويدل عليه أيضا مفهوم قوله ألا لاوطأ الخ (قوله البرموكي) بفتح الباء وسكون الراء وميم وادق ميم من دمشق اه يجعري (قوله غياثية عن ألف ألف) أي من الدنانير أو من الأناش وبمعظم اقتصر على الأقل وهو الظاهر اه يجعري (قوله على غير قياس) والقياس جلاوى كعصراوى كما يؤخذ من قول الخلاصة

وهو زنى محذوف إلى التسبب • ما كان في تنبيه لها تسبب

(قوله لو قال الامة الخ) قد يقال انما يصح للمرأة لتسبب زناها المثل بالعتق فانما عند التبرص غير أمة ولا حاجة للجموز أيضا قد يكون الاستبراء في المرة الاصلية كما اذا كان له اول من غير زوجها ومات فانه يسبب له استبراءها لانها ربما تكون حاملا فيكون الحمل أخا لبيت من الام فيرت منه السدس (قوله أي فيما اذا اعتق موطأه) أي فزال الفرائض خاص بزواله بالعتق (قوله ويستحب لحالك الامة) وفي بعض النسخ ويجب وهو تحريف (قوله لو قال بشرا الخ) والجواب بان في مفهومه نصب لا يدفع الاولوية كما لا يخفى (قوله أو لو ذلك) أي كالتولية والمرابطة والمخاطبة (قوله لان الظاهر لا يبعد البرائة) أي بخلاف الحيف فيدل على البرائة فلا ذلك اكتفى في العدة ببقية الظاهر لان الحيف بعد تلك البقية يدل على البرائة وأما الظاهر بعد ببقية الحيف هنا فلا يدل على البرائة فلذلك لا يكتف ببقية الحيف بل لابد من حيف آخر (قوله مهوم من المصنف) أي الشارح (قوله ولومن زنا) كذا في متن المنهج أي سواء كانت من زنا أو من غيره كسبها حلالا من كافران ماء لا عدة له لعدم احترامه فسقط ما قيل كيف يتعدون الامة لو كانت حاملا من غير الزنا يكون استبراءها موضع الحمل لانه ان كان من سببها صارت به أم وله فلا يجوز زنيها وان كان من زوج فتنتقض العدة به ولا يدل الاستبراء في العدة بل يجب على مشتربيها بعد انقضاء عدتها أن يستبرئها ويكون الولد في هذه رقيقا وان كان من شبهة فكذلك تنقض عدتها به بوضعه ويجب على المشتري بعد ذلك أن يستبرئها ويكون الولد في هذه حرا ويغرم الوافي قيمة لبيد الامة ولا يصح بيعها وهي حامل به لان اعمال بصر لا تباع فيه عين أن يكون الحمل من الزنا وبجسد الوضع قبل الحيف أو النهر والحاصل ان استبراء الحمل من زنا لا يسبق من الوضع وجبضة من ذوات الحيف أو شهر في غيرها فالواو للحال اه مد وقوله فتعين الخ من جهة الاشكال الساقط بملسقى (قوله لزها استبراء آن) غير ظاهر في الثانية لانه يلزمها فيما عدا اذا طلقت واستبراء

• (فصل في بيان أحكام الرضاع) • (قوله بالصاد المجعلة الخ) محمله انه يجوز ابدال الصاد تاء وعلى كل يجوز كسر الراء وقصها وعلى كل يجوز اثبات تاء آخر موعده فالحال ثمان لغات عوض (قوله أخص من المعنى الاصطلاحى) أي من وجه الاعتبار المعنى والتبريد وهذا لا ينافي

بالقيمة التي أخرجها  
 القرعة قطعية لكل  
 من البئر أو النهر في المثال  
 المذكور ولو كانت قيمة  
 كل من البئر أو النهر ألفا  
 وله النصف من الأرض ردة  
 الاخذ عاقبة ذلك فحسبانه  
 ولا بد في هذا النوع من  
 قاسمين كما قال (وان كان  
 في القيمة تقويم لم يقتصر  
 فيه) أي في المال المقسوم  
 (على أقل من اثنين) وهذا  
 ان لم يكن القاسم حاكما  
 التقويم بمعرفة فان حكم  
 في التقويم بمعرفة فهو  
 مستثنى عنه بعله والاصح  
 جوازه بعله (واذا دعا أحد  
 الشريكين شريكه الى قيمة  
 ما لا ضرر فيه لزم) الشريك  
 (الا حرا بآيته) الى القيمة  
 أما الذي في قسمته ضرر كحمام  
 صغير لا يمكن جعله حامين  
 اذا طلب أحد الشريكين  
 قسمته وامتنع الآخر فلا

انه اعم من وجه آخر من حيث كونه يشعل مص وشرب ثدي الامة بالبافسة تسع سنين قربة  
تقريباً وغيرها على الوجه المخصوص أولاً (قوله أو قربة) قيل انه لا يدخل هنا وقد يقال له  
دخل لانه رعايتهم انه اذا كان قربة في غير محلها المعهود لا يصح تصحيحها فلا يؤثر  
ارضاعها لان الارضاع تابع لصفة المناكحة وجود او عدمه كما اذا قبل (قوله مثل الجوف  
الدماغ) فيه ان الدماغ من الجوف (قوله بخلاف السمن الخالص الخ) اعقد سم ان السمن  
يؤثر و يفرق بينه وبين المصل بان فيه دسومة اللين بخلاف المصل (قوله حيث ينق طعمه اولونه  
أو يريه فان شرب الخ) صوابه والا فان شرب الخ لان التفصيل بين شرب الكل وعدمه انما هو  
فيما اذا لم ينق له طعم ولا لون ولا ريح (قوله وهو ستة عشر الخ) بيان للمليح لا للماليح (قوله  
وفيه نظير بل التعميم الخ) محتمل ان تعميم الشرح للاشارة الى ان مراد المصنف ان الفعل  
ليس بقيد (قوله ظاهره عدم التصريح) وجه ذلك ان المتبادر من كلام المصنف ان تكون  
الرضعة انما تسعة قبل تمام الحولين فيقيد انه لو كان ابتداء الرضعة الخامسة مقارناً لتتمام  
الحولين لم يحصل تصريح بذلك مع ان المعتمد خلافه كما في ج (قوله قال العلامة سم وهل العبرة  
في الانكسار الخ) هذا هو اذا العبرة في الانكسار وعدمه بتمام الانكسار كما قال الشارح  
ولو قال وهل العبرة في كونه دون الحولين مجرد التتمام انشدي ومعه أو بوصول شيء من اللبن  
الى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص دون الحولين لكن لم يصل اللبن الى ما ذكره الا بعد  
الحولين لم يحصل الرضاع المحرم فيه نظراً وظاهراً الثاني لكان مستقيماً وأمله انقل نظره وأما  
قول البصري ان كلام سم ظاهر لا اشكال فيه وذلك لان فرض المسئلة في وضع الثدي في فم  
الطفل وتأخر وصول اللبن الى الجوف أو الى ماغ زماناً بعد اتصال جميعه فقول العبرة بهذا الوضع  
أو بوصول اللبن الى ما ذكره استظهر سم الوصول وليس الكلام في شرب الطفل قبل تمام  
انقضاءه من الفرج أو بعده خلافاً لما سبق اليه فهم الشيخ مد قائم على عليه الحال اه  
لا يفتي عليك عدم استقامته أيضاً ولا يفتي (قوله فلو قطعت عليه المرضعة لشغل الخ) أي  
بخلاف ما اذا قطعت عنه اعراضاً فانه يتعد مطلقاً طال الزمن أم لا كما يؤخذ من الرشد على  
مر وبهذا نعلم ما في تقرير الشيخ عوض (قوله أو وطء شبهة) أي أو وطء ملك (قوله من  
الوسط) قيل لعل التقيد به لاجل اعتبار اول الحواشي دون اولادهم كثبت الخالة و ثبت أخت  
المرضعة اه (قوله ويكتفي في الشرب من الثدي رجل وبعين) خلاف الصواب وعبارة المنهاج  
و ثبت بنهما تدرج ليزن أو رجل وامرأتين وباربع نسوة اه والضمير في ثبت راجع الى  
الرضاع ولا يضر تعدد الشاهد النظر لندب الغير الشهادة وتكرره لانه صغيرة لا يضر اذمانها  
حيث غلبت طاعة معاصيه اه مر (قوله فكان اما زائدة الخ) لا يتفرع على ما قبله بل  
المتبادر كونه ناقصة اسمها الضمير المستتر العائد على من

(فصل في بيان أحكام نفقة الاقارب والارقاء والماتم) (قوله لكان أو في الخ) أي يشعل  
نفقة غير الاقارب كالارقاء والماتم (قوله فيه نظير الصواب الخ) قد يقال هذا امر ادشبهه  
وبعد ذلك ففيه ان النفقة ليست بمصدر مجرد بل هي اسم مصدر لا يفتق الا أن يقال انه أطلق  
المصدر عليها توسعاً على انه قد يقال ان المراد بالنفقة الشيء المنفق فهي اسم عينة لا مصدر ولا اسم

يجاب طالب نفقته في الاصح  
(فصل في الحكم بالينة)  
(واذا كان مع المدهى ينشئ  
معه الحاكم وحكمه بها)  
ان صرف عدتها والاطلب  
منها التزكية (وان لم يكن له)  
أي المدهى (ينشئ فالتقول  
قول المدهى عليه بينه)  
والمراد بالمدهى من صفات  
قوله الظاهر والمدهى عليه  
من يوافق قوله الظاهر  
(فان تكل) أي امتنع  
المدهى عليه (من العين)  
المطلوبة منه (ردت على  
المدهى فيصنف) حيث  
(ويستحق) المدهى به  
والشكول أن يقول المدهى  
عليه بغير عرض القاضي  
عليه العين ألقا كل ضئ أو  
يقول له القاضي احلف  
فبقول لا احلف (واذا  
تدأ بما) أي اثنان (شياً في  
أحدهما فالتقول قول  
صاحب اليد بينه) ان

مصدر حيث لا يراد أصلا (قوله وسيتنفي تجوز) أي في الاشتقاق قوله وإذا عبر الخ أي  
 لأجل أن هذا لا ينبغي اشتقاقه الأعلى سبل التجوز يدل إلى التهيير بالاشتقاق دفع عنه التجوز  
 (قوله ولأنها جزء المنطق) المناسب ولأنه أي القريب (قوله نظرا إلى قوة الزوم فيه) وذلك  
 لا بسقط الثقة فيه بمعنى الزمن (قوله فهو حال مقيدة) أي إن نظر لكون العمودين يطلق على  
 مطلق شيئين يعتقد عليهما ولومن الجانب والا فلا نظر له فهو من كونه أمما للامول والفروع  
 تكون الحال لزومة (قوله وليس) مكرر مع قوله أولا كسوة (قوله الذي يباع فيها ملكه)  
 الأولى الذي يباع فيه ملكه لأن الضمير عائذ على الدين (قوله ولا يزداد في ثقة الاجل) أي وإن  
 احتاجت في الارضاع إلى زيادة الثقة إلا أن قدر الثقة لا يمتنع بحال المراقب ما جتها (قوله  
 فيما بعد) أي بقوله فاما الوالدون واما المولدون (قوله وهو يدل من الاجل) أي يجعل اللام  
 بمعنى من ويقتل بقا اللام على حالها ويكون متعلقا بواجبة ويكون الظاهر إلى مقام الاضمار  
 لأجل بيان العمودين (قوله ولو أسقطها أو لا كان أولى الخ) كيف يسقط شيئا من كلام المنق  
 فاعل الأولى فلا أسقطها مايا (قوله كان الأولى اسقاطه) أي لانه كره في هذا ما ذكره المصنف  
 بيان الثلاثة مع أنه عطف بأو فلا يصح أن يكون بين الثلاثة ووجه الاضافة أن قوله أحدها كذا  
 يفيد أن ما بعده هو الثاني وإن ما بعده الثاني هو الثالث فيكون مجموع تلك الأمور بين الثلاثة  
 ويمكن دفعه بأن قصد السارح الإشارة إلى أن ما ذكره المصنف بيان لآحاد الثلاثة لا الثلاثة  
 لانه عطف بأو يدل على هذه الإشارة أنه لم يقل وثانيها وثالثها بل جعل ما ذكره المصنف خبرا عن  
 قوله أحدها تأمل (قوله مع وجود الأولى) لعل الأولى أن يقول مع فقد الأول أيضا (قوله لأن  
 مفهوم الشرط) فالشرط كالصغر ومفهومه الكبير وقوله لا يصارح من مفهوم شرط آخر لعل الأولى  
 لا يصادف من منظور شرط آخر أي كإلزامه وتوجب المعارضة المنقبة الالهة مفهوم الصغر يفيد أن  
 الكبير لا يجب ثقته ولو زعمنا أو يجوزنا وقوله بطور الزمان يفيد أن التكبير الزمان أو المجنون  
 يجب ثقته فحصل تعارض ومحصل الجواب أنه يحتاج لتقييد الكبير بغير الزمن والمجنون وذلك  
 لأنه اعتبر الفقرة على كل حال واعتبره أحد أمور ثلاثة الصغر والزمان والمجنون فثبت الذي  
 لا يجب ثقته بما التقى كما هو مفهوم الأول أو التقييد في ما يوجد فيه واحد من الثلاثة (قوله  
 نعم الوالد انقاد الخ) هذا الاستدلال غير ظاهر فالأولى التبريع (قوله أنه) أي الولد التبادر على  
 الكسب (قوله والسارح جعله عائذ الربيق وحده) بناء على أن قول السارح لا يفي ولا يكلف  
 ما يقع مستأنف غير مفرع على كلام المصنف مع أنه مفرع عليه لانه معطوف على التبريع  
 السابق فالسارح جاز على أن الضمير في قول المصنف لا يطبقون دافع للإدعاء واليهام كما لا يخفى  
 (قوله ومنه الخلب) لو قال وعلى الثالث دفع ملبض ومنه الخلب لكان أوضح (قوله صوابه  
 التقديم الخ) لا وجه له لما علمت من أنه مفرع على كلام المصنف لا مستقل فتبصر

• (فصل في بيان أحكام ثقة الزوجية) • (قوله وللفصل منقطع الخ) هو الأنسب بصريح  
 السارح (قوله أي بشرط التمكن الخ) الأنسب جعل التكيف سببا وذلك لانه يلزم من وجود  
 الوجود ومن عدمه العدم والشرط يلزم من علمه بالعدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم  
 (قوله والتكبير في غير الميزة بالمرافعة الخ) بميزة المنهج وغيره والميزة في تكبير المجنونة

الذي في بيده (وإن كان في  
 أيديهما) أو لم يكن في يد  
 واحد منهما (فقالوا وجل)  
 المدعي به (بينهما) نسقين  
 (ومن حلف على فعل نفسه)  
 اثباتا أو نكيا (حلف على  
 البت والقطع) والبت هو حلف  
 فثباته فوقية معناه القطع  
 وبه يتنزه فحلف المصنف  
 القطع على البت من حلف  
 التفسير (ومن حلف على  
 فعل غيره) فقه تفصيل  
 (فإن كان اثباتا حلف على  
 البت والقطع وإن كان نكيا)  
 مطلقا (حلف على تقي العلم)  
 وهو أنه لا يعلم أن فيه فعل  
 كذا أما التقي المحصور فيصالح  
 فيه الشخص على البت  
 • (فصل) • في شروط  
 الشاهد (ولا تقبل الشهادة  
 إلا من) أي شخص (الجهت  
 فيه من خصال) أحدها  
 (الاسلام) ولو بالقهوية  
 فلا تقبل شهادة كافر على  
 مسلم أو كافر (و) للشأنه

ومعصر يتكفي وليهما الهالمة المخاطبة بذلك ثم لو سلمت المعصر نفسها قتلها الزوج ونقلها  
الى مسكنه وجبت المزن ويكتفى في التكفي أن تقول المكلفة أو السكرى أو ولي غيرها في  
دفع المهر مكنت اه والمعصر بمثابة المراهق في الذكرا لا يقال صبي مراهق وصبيته معصر  
ولا يقال هي مراهقة حل وشرح م ر وقوله نعم لو سلمت الخ التسليم ليس يقيده بل المدار  
على التسليم ولو بالاكراه ونقلها الى مسكنه ليس بجدا أيضا وقوله المكلفة أي ولو سقيمة وقوله  
أو السكرى أي لأنها في حكم المكلفة لا مكلفة كما في المتهاج وغيره وقوله غيرها وهو الصغيرة  
والجنونة فصل من هذا أن الأولى التصير بالمعصر بل المراهقة وإن الأولى حذف السقيمة  
أذ يكتفى بعنها إليه أنها ممكنة لدخولها في المكلفة (قوله وفي الغالبية يلوغ خبرها) كأن  
تبعث إليه أني مسلمة تقضى اليك أو بعثت الولي أنها مسلمة نفسها اليك في الجنونة والمعصر ومحل  
كون العبرة يلوغ الخبر إذا لم تكن غائبة عن بلد الزوج والأفلا بد من مضي زمن إمكان وصوله  
إليها إن امتنع من الجبي إليها ثم بعد المضي المذكور يفرضها القاضي كما في المنهج (قوله  
والمراد بالمعصر الخ) في البصري المعصر هنا هو الذي عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب فقط  
أو دونه فإن زاد على العمر الغالب فإن كان مدين فاقبل فموسط أو أكثر فوسر كذا ضبط بعض  
تلامذة قل وعبرة البرماوى على المنهج بمعنى أنه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة  
مؤنة في كل يوم من بقية عمره الغالب فإن لم يفضل عنه شيء أو فضل دون مدون نصف فمسر أو مد  
ونصف ولم يبلغ مدين فموسط أو بلغهما فأكثر فوسر ويعتبر الفاضل عن كسبه كل يوم على مؤنة  
مؤنة فيه كذا وعلى اعتبار عمره الغالب إن لم يستوفه والأفنة كما في حل اه وفي خط  
ومثله شرح المنهج أن قدرته على الكسب لا يخرج منه عن الأصار إلى النفقة وظاهره وإن كان  
يكسب قدر كفايته كل يوم بل أزيد مما يعرف الناس فإن أصحاب الأكارب الواسعة يعدون  
معصرين لعدم مال بأيديهم كما قاله حل ومثله في شرح الروض (قوله ولو لم يلبث بدلا عن النفقة  
غير المستقبل الخ) الحاصل أن الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من الزوج ومن غيره  
وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للعالة فيصور بالنظر للزوج لا لغيره  
كما قاله البابي اه بصري (قوله أو زوج قبله) المعقدان أخذاهما في بيت أو أوجها لا يعتبر  
حين لم يكن شأنهما أن يتخدا في بيتا (قوله قال أيضا كان الأولى الخ) يشاء على ما في بعض  
النسخ من التعبير بجرة أو أمة مستأجرة وأما ما في بعض آخر من التعبير بجرة أو أمة أو أمة  
مستأجرة فلا اشكال (قوله وخالف العلامة م ر الخ) وكذا خالف فيما تقدم أو ترقد عليه  
وقال لها النسخ أن كانت بحيث تقعد أو ترقد على نحو البلاط قال سم وكذا بأواني ما تشرب  
فيه اه بصري وعلى قياسه يقال في الأكل (قوله وتعود إلى محلها بلا) أي إن تسرت النفقة  
بدون الليل والأقلها تحصيلها فيه (قوله وإن كان الحابس لها هو الزوج الخ) المعقدان أن  
حسبها الزوج ظلالم تسقط نفقتها التعدي حيثذ وإن حسبها جهن فلا نفقة لها وأما إذا حبسته  
الزوجة ظلالم تسقط نفقتها وإن حبسته جهن لم تسقط نفقاتي المنفى ضيف  
(فصل في بيان أحكام الحضنة) (قوله وهي لغة ما ذكره الشارح) أي في قوله لضم الحضنة  
الخ فانه يترجم منه أن معناها لغة الضم (قوله وتنتهي بالبلوغ) أي تنتهي الحضنة التي بعد

(البالوغ) فلا تقبل شهادة  
صبي ولو صراحتا (و) الثالث  
(العقل) فلا تقبل شهادة  
مجنون (و) الرابع (الحرية)  
ولو بالدار فلا تقبل شهادة  
رقيق فنان كان أو مسدرا  
أو مكاتبا (و) الخامس  
(العدالة) وهي لغة التوسط  
وشرعا ملكة في النفس  
تقنعها من اقتراف الكبائر  
والرذائل المباحة (والعدالة  
خمس شرائط) وفي بعض  
النسخ خمسة شروط أحدها  
(أن يكون) العدل (مجتبا  
للكبائر) أي لكل فرد منها  
فلا تقبل شهادة صاحب  
كبيرة كالزنا وقيل النفس  
بغير حق والثاني أن يكون  
(غير معصر على القليل  
من الصغار) فلا تقبل  
شهادة المعصر عليها وعدد  
الكبائر مذكور في  
المطولات والثالث أن يكون  
العدل (سليم البرية) أي  
العقيلة فلا تقبل شهادة

التضير وأما التي تنتهي بالتمييز فهي التي قبلها (قوله لو قال وشرا الخ) أي لأن هذا هو حقيقتها  
وفلا ذكره الشارح تعريف لها باللائم والمقصود منها إقائه يلزم منها حفظ المحضون المقصود منها  
(قوله مما يشتر إلى بعضه) أي بقوله بتعهده بطلعه الخ (قوله ومثله المحضون) فيه إن المحضون  
من جهة غير المميز إلا أنه أراد به العبي (قوله كان الأولى أن يقول باطعامه الخ) فيمان التعهد  
بالطعام والشرب هو الاطعام والسق (قوله إن لم يقب ثقة المحضون عليها) فإن وجبت عليها  
أجبرت على الحضانة أما بالباشرة أو بدفع الأجرة لمن ياشتر (قوله وزوجته إن كانت حطيفة  
للوطه الخ) فظاهره أن الزوجة إنما تقدم على أمهات الأم لا على الأم أيضا وليس كذلك لأنها تقدم  
على جميع الأقارب ثم إن كلام المحشي يقيد حيث عبر بلزوجة أن المحضون هو الزوج وفيه  
أنه كان الأولى أن يقول إن كان يمكنه الوطه بدل قوله إن كانت حطيفة للوطه وأن يقول والأفلا  
يجوز تسليمه إليها بل قوله والأفلا يجوز تسليمها إليه وأيضا كلامه فأصر على ما إذا كان المحضون  
هو الزوج ولا يشمل ما إذا كان المحضون هو الزوج فجمع أن الحكم كذلك فكان الأولى أن يقول  
بدل هذه العبارة ويقدم على جميع الأقارب أحد الزوجين إن أمكن التمتع (قوله وقراءة الأم  
على قراءة الأب) سواءه العكس لأنه يقدمها خت وخالة وعمه لاب عليهن لام (قوله أو فضل  
أحدهما يدين) بأن كاتماطين لكن أحدهما أربع (قوله والاختلاف) بخلاف التي للأب  
فلا يميز بينهما وبين الأب لأنها مدلية به وهو موجود فكان مانعها والاخت الثقة تدل  
بجهق الأب والأم فاعتبرت جهة الأم وكذا الاختلاف اه يهيري (قوله ما مر في دولي انكاح)  
وهو أنه إن لم تزد مدة الأغمه على ثلاثة أيام بسبب أخبار أهل الخيرة استتاب عنه الحاكم وإن  
زادت على ثلاثة أيام بأخبار أهل الخيرة انحلت الولاية للأب بدق يقال هنا كذلك (قوله ما لم  
تتكم) فإن تكلمت كانت الحضانة للأب الكافر إن لم يقض على الولد منه الاقتان بأن كان الولد  
غير عيزو المعقد أنه لا حضانة لمطلقا بل يحضنه أكاره المسلمون والأفلا لأبائهم المسلمون كذا  
بها مش وفي حاشية المنهج نقلا عن ع ش أنها إن نكحت وضعه القاضي عند واحد من صلحاء  
المسلمين لأن القاضي وليه (قوله صريح كلام الشارح) هذه الصراحة غير مسلمة (قوله وهو  
العدالة) غير مسلم أخذها عنه (قوله ولو عبر به الخ) فيه أنه إن أريد بالعدالة عدالة الشهادة  
أغنى عن الشروط الخمسة الأولى وإن أريد بها عدالة الرواية أغنى عن تلك الخمسة ما عدا الحرية  
نعم كان المناسب التعبير بعدم الفسق ويمكن أن المحشي أراد بالعدالة ذلك (قوله مما لا يصلح)  
وهو المحرم أو المكروه أيضا وقوله ولا يصحده هو المحرم والمكروه والظاهر أن فاعل المكروه  
لا يسمى خائنا وحنتذ فين العفة والخيانة العموم والمخصوص المطلق كما قاله قل فلا يصح  
قول المحشي فكل أمين الخ تأمل (قوله لا يمتنع أن يحق الحضانة الخ) بد بأن الزوج مسقط  
للعضانة لكن لما كان الزوج في هذه الصورة له حق في الحضانة فصلا شفقته على رعايته لم يسقط  
حقها بشرط رضاه

• (كتاب الجنائيات وما يتعلق بها) •

(قوله وما يتعلق بها) أي كتسميم القتل إلى ثلاثة أضرب ورتبناه لأحاجة زيادة لأن جميع  
ما ذكر في هذا الكتاب نسب تام متعلقة بالجنائيات (قوله ما لا يتوهم دخوله) وهو الجنائية على

مبتدغ يكفر أو يفسق  
يدعته فالأول كمن أنكر  
البعث والثاني كمن أنكر  
أما الذي لا يكفر ولا يفسق  
يدعته فتقبل شهادته  
ويستثنى من هذه الخطاية  
فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة  
يجوزون الشهادتنا لصاحبهم  
إذا سمعوا يقولون على فلان  
كذا قالوا أو آتاه بقرضه  
كذا قبلت شهادتهم والرابع  
أن يكون العدل (مأمون  
الغضب) وفي بعض النسخ  
مأمونا عند الغضب فلا  
تقبل شهادة من لا يؤمن  
بند غضبه والخامس أن  
يكون العدل (محافظا على  
صروته) والمروءة تخلق  
الإنسان بخلق أمثاله من  
أبناء عصره في زمانه ومكانه  
فلا تقبل شهادتهم لا صرورة  
له كمن يمشي في السوق  
مكتوف الرأس أو البذن  
غير العورة ولا يليق به ذلك  
أما كشف العورة المحرم

الاموال والاعراض وعدم اتوهم في كراهية على الاول فيما تقدم في باب الغصب وفيما  
 باقي في باب السرقة والاعراض فيما يأتي فذكر ما ذكره في مقدم وما يأتي في مقدم على عدم التحول  
 وايضا ما ذكره في جناية في العرق (قوله ما يمنع دخوله) كالقتل بالخنق أو السحر وكراهية  
 المعالي (قوله ولا تدخل فيه الحدود) أي موجباتها (قوله ويقال لغيره) أي لغيره لانه  
 الناس من القتل (قوله سبق في علم الله) فيه ان علم الله لا يقع فيه تطبيق وانما ذلك في القروح  
 المحفوظ تأمل (قوله لا يدخل السر الخ) فيه انه يمنع منه قوله ان يعد الى ضربه الا ان يراد  
 بالطريقه بطل القتل حكما (قوله قد يقال هذا تفسير الخ) هذا الجواب لا يتم الا اذا اريد بالقتل  
 مطلق القتل ولا ان قصد القتل قدر ذاته على العمد الى الضرب ولا بد (قوله وان كان العاق  
 مجبور عليه) أي بفسه أو قتل كافي السقوى (قوله انه كفك) مسلم (قوله كالمقتول الواحد)  
 أي فليس ففسد يشارن كلوا الضياء والا فريسه (قوله بقدر ملكهم) فلو كان لامرأة ثلثا  
 عيه ورجل ثلث فاعتقاهما فغنيان فعل في المرأة كاشيا ثلثا نصف الذي يشارو على الرجل  
 ثلثه فان اختلفا فلكل حكمه فان كان الرجل غنياء دون المرأة فطيه ثلثا نصف الذي يشارو وعلى  
 وليها ثلثا فريسه أو عكسه فعليه ثلثا من الذي يشارو وعلى وليها ثلثا نصفه اه مد (قوله الا الحربي)  
 أي فلا يقتل حربي عن حربي بل ولا عن غيره لادم المولاة بينهما وقوله ونحوه كالموتد (قوله  
 سقط من واجبا) أي واجب ثلث السنة أي لا شيء عليه بخلاف من مات بعدها اه بصيري  
 (قوله قال الغزالي في الخ) لعل صوابه قال القراء كافي بعض النسخ  
 (فصل في بيان أحكام شروط وجوب القصاص وما يتعلق به) (قوله بل خمسة) الخامس  
 هو صفة القتل بغيره أو أمان (قوله كما تعرفه) غير أن في كلامه بل تقدم الآن يقال انه  
 أشار إليه بقوله فيما يأتي وكذا البليان (قوله اللهم الآن يصل الخ) أي بان يجعل قوته فمن  
 فاقه ظر فاحذف أي ان جنى زمن افاقته وعليه بمسكون الاستثناء في كلام الشارح  
 مقطوعا لأن المستثنى منه المجهول حال البناية والحاصل انه اذا جنى حال الافاقة اقتصر منه  
 في حال الافاقة أو في حال الجنون وان جنى حال الجنون لم يقتصر منه في حاله من الحالتين (قوله  
 وان كان مقتبلا بعماد) سواء اسلمته أم لا لانه (قوله ثم ماتت الزوجة) فيه ان زوجها هو  
 قاتل أيها برثها ايضا مع ولدها فحقوق القصاص منه لكونه ورث بعضه لان يكون ولده ورث  
 بعضه الا انه يمتدح بما اذا قام به مانع من الارث أو طلقها طلاقا تابعا قبل موتها (قوله فانه  
 يقتل فيه) لعل الاصل فانه لا يقتض حكمه لان مذهبا انه لا يقتل فيه مطلقا (قوله أو سيادة)  
 مكره مع قوته وان لا يكون والده المقتول (قوله من لا ينافي قوله الخ) فيه ان الخافاة باقية  
 اذ مقتضى كون المقتول عبدا للقاتل انه لا شيء فيه على قاتله سوى الكفارة قالوا بل ان يقال  
 ان الشاعر ذهل أو لا وقت قوله خذوا بدي ثلثة تأيرهم المقتلين وغفل عن كونه عبدا للقاتل  
 ثم اتبعه ورجع فقال لا تقتلوا الخ فيكون في كلامه نوع من البديع وهو الرجوع على حذف قول  
 الشاعر فبالمبار التي لم ينفها القدم على غيرها الا بداح والدم  
 (قوله لحدوث الاسلام) أي بان أسلم بعد الجناية (قوله هذا) أي قتل الجماعة بالواحد (قوله

(فصل في الحقوق ضريان) (حقوق الله تعالى) وسأني الكلام عليه (و) الثاني (حق الأدي) فأما حقوق الأدي فثلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران) فلا يكتفى برجل واحد أو رجلين وقصر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو الا يقتل منه المال ويطاع عليه الرجال) غالبا كطلاق وركاج ومن هذا الضرب أيضا عقوبة الله تعالى كدسرب أو عقوبة لا دى كتحزير وقصاص (وضرب) آخر (يقبل فيه) أخذ اموال ثلاثة اما (شاهدان) أي رجلان (أو رجل واحد أو شاهد واحد) (ويعين المدي) وانما يكون عيشه بعد شهادة شاهدين بعد كونه يجب أن يذكري حقه أن شاعده

والا



والاقتصاص الخ) دخل تحت الامور ان اللتان هما مفهوم القيد المذكورين مفهوم  
 القيد الاول ما اذا لم يتواطوا ومفهوم القيد الثاني ما اذا اتواطوا ولكن فعل كل واحد يؤثر  
 القتل لو انفرد (قوله في الاولى) اي مما دخل تحت الا وهي ما اذا لم يتواطوا لكن محل عدم  
 القصاص في الاولى المذكورة اذا لم يكن فعل كل واحد قاتلا بخلاف ما اذا كان قاتلا  
 فانه يجب القصاص خلافا لما يوهمه كلامه (قوله ويجب على الجميع في الثانية) اي يجب  
 القصاص على الجميع في الثانية وهي ما اذا اتواطوا وكان فعل كل واحد قاتلا والحكم في هذه  
 الصورة موافق لحكم المنطوق على انه معلوم منه بالاولى لم يقتض لا معنى لتقييد بقوله وليس  
 ضرب الخ فكان الاولى ان يقول هذا ان اتواطوا مطلقا ولم يتواطوا وكان فعل كل واحد  
 قاتلا ثم ان ظاهر كلامه ان الجراحات كالضربات في هذا التفصيل وليس كذلك والحاصل  
 انهم ان قتلوا بالجراحات قتلوا مطلقا وان قتلوا بالضربات وتواطوا على الضرب قتلوا مطلقا  
 وان لم يتواطوا فان كان فعل كل منهم يقتل غالبا لو انفرد قتلوا وان كان لا يقتل غالبا لو انفرد  
 فقهه دية شبه العمد وان كان فعل بعضهم يقتل لو انفرد وفعل البعض الآخر لا يقتل لو انفرد  
 فلكل حكمه فصاحب الاول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل ان توافق مع الباقي والا فلا  
 يقتل وتجب عليه حصته من الدية ثم انه لا بد ان يكون الضرب قد دخل في القتل في صورة عدم  
 كونه غير قاتل لو انفرد اما اذا لم يكن قد دخل أصلا فانه لا شيء على صاحبه في قصاص ولادية  
 وعبرة المنهج مع شرحه ولو ضرب بوسيط أو عصا خفيفة فقتلوه وضرب كل منهم لا يقتل قتلوا  
 ان توافقوا أي توافقوا على ضربه والابان وقع اتفاقا فادية يجب عليهم باعتبار عدد الضربات  
 وانما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات ونحوها لان ذلك يقتضيه الاحلال بخلاف الضرب بنحو  
 السوط اما اذا كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا فاذا آل الامر الى الدية ذهبت على  
 الضربات بخلاف الجراحات ونحوها ٨١ وبه يعلم ما في حواشي الخطيب (قوله وكذا لو تعدى  
 واحد الخ) الاولى ان يقول ولو تعدى واحد من الاولياء فقتله ووقع قودا وعصى القاتل وهز  
 لحق غيره والباقيين الديات (قوله وفي المتطوعة الخ) هذا عند عدم الاذن وعند الاذن في الاخذ  
 قودا فان أطلق الاذن فلا شيء لكل منهما بل يكون الاقل مستوفيا لحقه والثاني ميسر العضو  
 وقوله ينضم الموقوف الخ اي ولو عند القطع بلاذن خلافا لما يوهمه كلامه (قوله ما لم يرض  
 المجنى عليه الخ) فيه نظر لقوات المشاركة في الاسم الخاص التي هي شرط فلا تقطع اليسرى  
 باليمنى وان تراضيا ولذلك قال في شرح المنهج بعد ان ذكر ان اليمنى لا تؤخذ باليسرى ولا عكسه  
 ولو تراضيا باخذ ذلك لم يقع قودا وليخصه محسبة بالاول فظاهر منه انه راجع للجميع  
 وهو المتعين (قوله فلو قلع منغور) الاولى ان يقول فلو قلع شخص ولو غير منغور كافي بالمنهج  
 (قوله فان قلع من الجاني) اي غير المنغور (قوله لو قال ولاقتصاص الخ) اي لان كلامه  
 يوهم انه لا مفصل له أصلا مع ان المتصور ان الكسر في غير المفصل سواء كان في ذلك العضو  
 مفصلا أم لا (قوله وهو بالجزئية) اي من نصف أو ثلث بخلاف الموضحة فانها بالمساحة (قوله  
 أي اذا كانت في الرأس الخ) فيه ان الموضحة فيها القصاص ولو كانت في غير الرأس والوجه وانما  
 الذي يتقيد بكونه في الرأس أو الوجه وجوب ارتئها وهو الحصة أبخرة (قوله لانها بدل

صادق فيما شهد به فان لم  
 يختلف المذمى وطلب بين  
 خصمه فله ذلك فان نكل  
 خصمه فله ان يعاقب بين الرق  
 في الاظهر وفسر المصنف  
 هذا الضرب بأنه (ما كان  
 القصد منه المال) فقط  
 (وضرب آخر) (يقبل فيه)  
 أحد أمرين اما (رجل  
 وامرأتان أو أربع نسوة)  
 وفسر المصنف هذا الضرب  
 بقوله (وهو ما لا يطلع عليه  
 الرجال) غالبا بل نادرا  
 كولد أو حيز ورضاع  
 وأصله أنه لا يثبت شيء من  
 الحقوق بأمر اثنين وبمين  
 (وأما حقوق الله تعالى فلا  
 يقبل فيها النساء) بل الرجال  
 فقط (وهي) اي حقوق الله  
 تعالى (على ثلاثة أضرب  
 ضرب لا يقبل فيه أقل من  
 أربعة) من الرجال (وهو  
 الزنا) ويكون تلوهم له  
 لاجل الشهادة فلو تعدوا  
 النظر فيه فاستقروا ودرت

عنه الخ) الصحيح انما يدل على المحقق عليه فقول المحقق على الصحيح ليس بصحيح (قوله أي من حيث التغليظ المطلق الخ) الاولى من حيث التغليظ من جهة التثنية والتضمين وكذا يقال فيما بعد (قوله قال شيخنا) هو مبتدأ ومثله خبره أي في كلام المصنف وقوله لا تقدم أي من ان من جهة وجوه التغليظ كونها مثلية (قوله لانه جعل خبر مائة محذوفة) أي لانه جعل خبر قوله فالحقلة قوله ما تضمن الابل الذي قد مر من منه وجعل مثلية الذي كان خبرا من الحقلة خبرا مبتدأ محذوف حيث قال والمائة مثلية (قوله على ما في بعض نسخ الشارح) الاولى المتقوفة هذه التسعة المقلقة مثلية ثلاثون الخ وقوله وفي غالبها اثباتها أي اثبات ما تضمن الابل في كلام المصنف وجعل مثلية من كلام الشارح وقوله فلا أصوية ثم يرد حيث تدعى المصنف لعل الشارح أن كونها مائة لا تدخل في التغليظ ويجب ان ما تضمن قيل الخبر الموطى (قوله والمهدر) أي كالزاني المحصن (قوله وكان الوجه ذكره) فيه ان كلام المصنف في التغليظ والتضمين من حيث التثنية والتضمين فقط (قوله هو جمع لا مفردة من لفظه) صوابه هو مفرد لا جمع من لفظه يدل على هذا وقوله غير الاربعين (قوله بكسر الخاء وفتح اللام) صوابه العكس ككتف (قوله وسكت المصنف من دية شبه العمدة) فيه ان الآية الحقلة التي فيها المصنف شاملة لدية العمدة وشبهه وأصره على العمدة انما جاز من الشارح (قوله أي لا يقبل) الاولى ولا يقبل (قوله أي عن نقل مثلها) الذي في كلام غير المحقق بأن لا يزيد مجموع عنها ومؤنة نقلها على من مثلها بعمل الدفع وبه لعلم ما هنا (قوله ولو فعل الشارح ككتف) أي بأن يقول وتكمل دية النفس أي نفس المحقق عليه (قوله ثم في الزائد من ذلك) أي من الايدي والارجل (قوله بالمساحة) أي لمعرفة الجزئية المعبرة في أبرزاء الاطراف فالمساحة هنا للتوصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيعلم في مورد الموضوع فأنها توصل الى مقدار الجرح ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ اه وشيخي (قوله فان نقص النقص موجب قسمة) أي ان لم يكن خلقا والاكتت الآية ولا يضر النقص حيث قد كافى الاغنى فلا طرأ العجز لم تكمل فيه الآية (قوله كسائر شعور) أي فان فيها الحكومة هذا معنى كلامه ولكن قال في الروض ان فسد منبها والافاق التزير اه وهذا فيما به حال كثر الحجاجين وبقية شعور الوجه لا شعور باطة وعانة والافاق مزير مطلقا ككافي حاشية المنهج (قوله غريبة الانسان) أي ان قلنا ان الذوق غير مال في الانسان فقول الشارح سليم الذوق ليس بقيد (قوله على باقيها) صوابه على جميعها لان محل التوزيع على الباقي اذا كان ذهاب البعض بغير جناية بل بافنة أو خلقة (قوله بلغتين) أي غير العربية (قوله أي اذا لم تكن الجناية الخ) هذا خلاف الصواب لان النسبة انما هي الى دية النفس مطلقا الا انه بعد النسبة الى دية النفس المذكورة ان خرج بالنسبة أكثر من المقدار العضو أو مساويا له وكانت بموجب الحكومة فيما تعلق بذلك العضو وفيه نفسه قص القاضى شيئا من ذلك باجتهاد ما كثر من أقل مقول على ما في المنهج وشرحه وعلى كلام المحقق بشكل المثال الذي فرعه الشارح (قوله ولو عبر به) أي بالرفيق وقوله لكان أولى وأعم أي لشموله للامة التي زادها الشارح (قوله صوابه ان

شهادتهم أما القرائن شخص بالزنا فيكتفى في الشهادة عليه وجلان في الاظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) أي رجلان وقصر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ماسوى الزنا من الحدود) ككسر ضرب (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان) نقط دون غيره من الشهور وفي المبطونات مواضع آخر تقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة الموت ومنه ما لا يكتفى في انظر من بعد واحد (ولا تقبل شهادة الا على الاثني خمسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما ثبت بالاستقاضة مثل (الموت والتب) إذ كراواتهم أب أدعية وكذا الامم ثبت الدية بما بالاستقاضة

كان هو موصو ما الخ) بعدهما التحويل يقال انه لا حاجة اليه لان الشارح فرض الكلام في الجنين المسلم (قوله او كان هو وامه معلوكين) فيه ان فرض الكلام في الجنين الحر (قوله ومنه) أي من السليم (قوله وصغير ولو ابن يوم) هذا الشبهة وانتقال نظر من الفرة الى المكافاة فانه بشرط هنا التميز كما ذكره بعد (قوله وهو يساوي عشر دية امه) هذا لا يظهر في المستولد بين مجوسي وكافية اذا جنى عليه وهو جنين فانه يجب فيه غرة تساوي عشر دية امه ولا يصح ان يقال في هذه الصورة بالمساواة الا ان يقال كلامه منطوقه بالغالب من كون كل من الزوجين كائنا او مجوسيا (قوله وان كان حرا) صوابه وان كانت حرة (قوله من التلويث) وهو التلطيخ ومعبت القرينة المذكورة بذلك لانها تلطخت المذموم عليه بالقتل (قوله هو لغة القوة) أي وانما سميت القرينة المذكورة بذلك لقوتها بصوليها الايمان من جانب المذموم عليه كما هو الاصل الى جانب المذموم (قوله وقال الضيف) وانما سميت القرينة بذلك على هذا لان القرينة ضعفت عن ايجاب القصاص وعن ايجاب الدية بمجرد هابل لا بد من ضم الايمان لها بخلاف البيئة فانها لم تضعف عن ايجاب القصاص بل اوجبته وما يان وجه المناسبة على هذا يكون الايمان بهنة ضعيفة فهو غير مناسب ان يكون معنى الوث هو القرينة لا الايمان كما لا يخفى وان ذكره بالجماعة (قوله ان تكون الدعوى ملزمة) أي المذموم عليه بان يقول مثلا قتل هذا الشخص العبد الذي وجبه لي وتدينه فيه بخلاف ما اذا قال قتل هذا الشخص العبد الذي وجبه لي ولم يقل واقبضني فلا تسمع دعواه لاحتمال ان يقول الواهب الذي قتل العبد ثم تقبضه (قوله ليسهل السيد) أي مالوا وهي العبد المأذون له في التجارة قتل عبدا من عبدة التجارة وكان هذا لو ان الذي يملك هو السيد مع كون المذموم هو العبد المأذون له في التجارة وفيما لو ادعى المكاتب قتل عبده وكان هذا لو ان الذي يملك هو السيد فيقتله بغير عيبنا ان كان ذلك قبل نكول المكاتب فان كان بعد نكوله فلا يحلف السيد لبطال الحق بالنكول (قوله والوارث) أي قبلوا وهي بعية عبده لام ولده ثم مات فاذا قتل العبد ووجد الوث لحق الوارث بعد دعواها (قوله والعبد والمكاتب) كذا في بعض النسخ يترك العاطف في قوله والمكاتب وفي بعض النسخ حذفه وعلى كل فالاولى حذف هذه العبارة لان العبد غير المكاتب لا يحلف أصلا والعبد المكاتب ان حلف قبل تميز نفسه صدق عليه ان الحلف هو المذموم كما يصدق عليه انه المستحق فلا وجه له كرم في مقام التحول وان كان مراده ان الحلف هو السيد فعلى هذا يجوز المكاتب نفسه قبل الحلف كان مستغنى عنه بقوله يشمل السيد ويصح ان اختيار الاول بناء على النسخة التي ليس فيها عاطف ومعنى قوله يشمل السيد الخ انه يشمل جميع هذه الامور المذكورة بخلاف قوله واذا حلف المذموم فانه لا يشمل جميع ما ذكره بل البعض فقط ويؤيد كون هذا هو المراد قوله بعد والمسلم والكافر الخ فان ذلك يشمل كل من العبارةين تأمل (قوله بان ارتد بعد الطرح) صوابه بعد موت الجروح بخلاف ما لو ارتد قبل موته فانه لا يرتد حيث ذلول كانت الرد بعد الطرح (قوله ويدخل مالواهي المأذون له) عاطف على يشعل وصوابه ويخرج مالواهي المأذون له كما لا يخفى (قوله ويحلفه) أي يحلف القاضي من غيب اليه القتل (قوله وحافر بئر) فيه ان حفر البئر من قبيل الشرط لا السبب

على الاصح (و) مثل (المالك المطلق والترجمة) وقوله (وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه ان العمى لو حصل الشهادة فيها صحح للبصر قبل عروض العمى ثم هي بعد ذلك شهد بما سمعه ان كان المشهود له وعليه معصوفي الاسم والتب (و) ما شهد به (على المضبوط) وصورته ان يقر شخص في اذن أعمى يفتي أو يطلق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويذكر ذلك الأعمى على رأس ذلك المقر فيعلق الأعمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بجمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار نفسه نفعاً ولا دفع عنه ضرراً) وجيزاً ثم شهادة قاض السيد له عبده المأذون له في التجارة ثم مكاتبه (ر) كتاب (أحكام) (العتق) •

الآن يريد السبب اللغوي لا الاصطلاحي (قوله لان الحرمة لحق المسلمين) أي لان ذاتهم ما في هذا  
إشارة الى تقدير قيد فيما سبق أي الحرمة لذاتها (قوله وان يكون تعنيا) لاجابة اليه بعد قوله  
معصوم عليه بل رجعا لخرج الخطأ

• (كتاب بيان احكام الحدود) •

(قوله لان لها ثمانية ايات الخ) هذا يناسب كون الحد في اللغة معناه نهاية الشيء (قوله والصحيح انها  
في المسلم جواب) لعل المراد انها ليست ذوا جرة قط فلا ياتي انها جوابا برزوا جرمها في حق (قوله  
ولعل هذا أغلب) لعل وجهه ان حشد الرجم لا يتقيد بتقدير بل المدار على القتل سواء جرم مرة  
أو مرتين أو ثلاثا أو أكثر وقد يقال هو مقدر برز هو حق الروح تأمل (قوله وهو ايجاب المكلف  
الخ) حاصل الشروط اثنا عشر أحدها أن يكون مكلفا ثانيا واضع الذكورة ثالثها أن يولج  
جميع حشقه رابعها اتصال الذكورة خامسها اتصاله سادسها في قبل سابعها أن يكون  
القبل واضح الاقوة ثامنها أن يكون محزما ناعها في نفس الامر عاشرها عين الاصلاح  
حادى عشرها الخلو عن الشبهة ثاني عشرها أن يكون مشتملى طبعاً وبه يعلم ما في كلامه (قوله  
في الفاعل) كأن وما في اجنية بظننا زوجته أو أمه (قوله أو المحل) كأن وما في الامة المشتركة  
(قوله أو الطريق) أي المذهب وشبهة الطريق هي التي قال بها عالم كثر في المرأة بلا شهود  
عند العقد عند مالك ويجب الاشهاد عند قبل النكاح وشهود من غير أول عند أبي حنيفة  
ومن غير شهود وولى عند داود الظاهري (قوله ومثله الموطوء في دبره) سواء كان انتى أم ذكر  
(قوله الامع نوح أو محرم) أي ونسوة ثقتان وثقة واحدة أو مسح وثقة وعندها الثقة اذا  
كانت ثقة أو وحدها اذا أنت الطريق والمقصود كما في الحج بل أولى والمراد بعصبة من ذكر معها  
عصبة ذهابا وإيابا لا إقامة انتهى بجري (قوله انه أمين) أي ان مكان التفرغ بمعين (قوله وله  
الانتقال الخ) ضعيف (قوله واعلم ان هذا القيد) وهو قوله من مسلم أو ذى (قوله اقول وفيه  
نظر الخ) غير متجه بل المتجه ما قال شيخه وذلك لانه قرر قبل هذا ان الحرب لو غيب حشقه في  
نكاح أو قلنا بعصبة انكحتم فهو محض فلو عصفت ذمة ثم زنى رجم فهذا صريح في ان عقد الذمة  
شرط في إقامة الحد لاني كونه محصنا (قوله نسبة الى قوم لوط) فيه انه لانسبة بل انما هي هذا  
الفعل باسم مأخوذ من اسم قوم لوط لان كل واحد من قوم لوط يسمى لوطيان نسبة لوط تأمل  
(قوله غالباً) أي لانه استثنى من منطوق الضابط مسائل منها ان الاصل لا يعز لخلق الفرع ومن  
مفهومه مسائل منها ان السبي والجنون يعززان اذا فعلا ما يعز وعليه البالغ العاقل مع ان  
فعلها ليس معصية لعدم تكليفهما

• (اصل في بيان احكام القذف) • (قوله وهو من حقوق الادميين الخ) الضمير راجع لحد  
القذف بالنسبة لقوله من حقوق الادميين والقذف نفسه بالنسبة لقوله من الكفار (قوله  
والالفاظ الدالة عليه الخ) ظاهره ان الضمير راجع للقذف مع ان القسم الذاتي وهو التعريض  
ليس قد فاضل صامع التفسير له بقوة وما انا ابن خباز الخ فالاولى جعل هذه الاقسام لطلق  
التصوير ويمكن ارجاع الضمير في كلام المتن لطلق التصوير لا القذف (قوله في الذكر والاتي  
ليس لقانون شرع بل لانه يصح التذكير في المزنث والتأنيث في المذكر كما سرح به في المحرر

وهو لغة مأخوذ من  
قوله من حق الفرخ اذا طار  
واستقل وشرعا ازالة ملك  
عن آدمى لا الى مالك تقربا  
الى الله تعالى وخرج بأدى  
الطير واليهية فلا يصح  
صفتها (وبصم العتق من  
كل مالك جاز الامر) وفي  
بعض النسخ جاز التصرف  
(في ملكه) فلا يصح صق  
غير جاز التصرف كما في  
وحنون ونسبه وقوله (ويضع  
بصره العتق) ممكن  
في بعض النسخ ولي بدنها  
ويضع العتق بصره العتق  
واعلم ان صريحه الاعناق  
والصريح وما تصرف منها  
ممكنات متفق أو محرر  
ولا فرق في هذا بين هائل  
وغیره ومن صريحه في  
الاصح فك الرقة ولا يحتاج  
الصريح الى نسبة ويقع  
العتق أيضا بغير الصريح

(قوله)

(قوله بل ستة) بل سبعة بزادة العلم بالصريح ليخرج الجاهل المعذور (قوله فهو من التصديق دار  
الحرب ثم استرق) الاولى ان يقول فهو أسير أسلم وهو حر ثم اختار الامام فيه الرق فاذا قدغه  
مضغ وهو رقيق بزنا اضافته الى حال حرية بعد ان اسلم وهو اسير وقبل ان يختار الامام فيه الرق  
حد بخله على تمثيل المحشى لانه قبل طرد الرق عليه كان كافرا فلا يصح فاذا قدغه باضلة زناه الى  
حال حرية (قوله) وامتناعه من العين المردودة) الاولى حذف قوله المردودة لان عين المقتدوف  
ابتدائية لا مردودة لان القاذف ان يصطفه فاذا امتنع من الخلف سقط الحد عن القاذف نعم  
لو رد المقتدوف العين على القاذف خلف القاذف سقط ايضا عنه الحد بخله لا بامتناعه تأمل  
(قوله) لاجل العطف باو الذي يتأهب العدد) لعل الاولى لا يتأهب العدد كما في بعض النسخ  
ووجه عدم المناسبة ان العدد هو قول المصنف بثلاثة اشياء لا يصح بانه مجاز كعبه اذا الثلاثة  
ليست هي احدى هذه الاشياء كما يفيد العطف باو بل الثلاثة هي هذه الاشياء  
(فصل في بيان احكام الاثرية وفي الحد المتعلق بشرها) (قوله) ولو عكس المصنف الخ) هذه  
العبارة لا تظهر الا لو ذكر المصنف حرمة الاثرية وشروط الحرمة كالتهجم وأما المصنف فلم يذكر  
ذلك فحينئذ كان المناسب في الافتراض ان يقول ولو حذف الشرح احكام الاثرية لكان  
أولى لعدم تعرض المصنف لاحكام الاثرية وبهذا فليدفع الاعتراض بان المراد باحكام  
الاثرية التسبب التامة المتعلقة بالاثرية كثبت الحد المترتب على الشرب فحوله وفي الحد من  
عطف اللازم تأمل (قوله) او الثالثة) هو الصواب لان تعريضها كان بعد غزوة أحد وهي كانت  
في السنة الثالثة من الهجرة في شوال (قوله) ملتزم للاحكام) المراد به المسلم اما الكافر فلا حد  
عليه ولو لم يعلم عدم اعتقاد تعريضه وان أطلق عليه انه ملتزم للاحكام (قوله) وهو من عطف العام  
الخ) هذا الكلام لا يظهر الا لو قال المصنف من شرب نبيذا أو خرقا فان العطف عام على  
خاص ان قلنا باطلاق الخمر على نحو التبييض حقيقة أو مفاربان قلنا بعدم اطلاقه على نحو ما ذكر  
حقيقة واما عبارة المصنف فالعطف مرادف ان قلنا باطلاق الخمر على نحو التبييض حقيقة وعام  
على خاص ان قلنا بعدم هذا الاطلاق ولما رأى الشارح ان عطف المرادف أو العام لا يكون باو  
حمل العطف على المفارقة لحمل الخمر على المتخذ من ماء العنب وحمل المسكر على المتخذ من غير  
ذلك (قوله) ومنه ازالة العقل الخ) أي من التداوى (قوله) وان نشأ في الاسلام) أي وان نشأ  
في بلاد الاسلام لكن لا يمنع قرب اسلامه أو بعده عن العلم كما في شرح المنهج وفي حاشية  
المنهج نقل عن حمل ما يخالف غاية المحشى ونصها قوله ان قرب اسلامه أي ولم يكن مخالفا  
للمسلمين انتهى حمل (قوله) اعتدبه على الاصح) أي ان كان له نوع احساس كما هو ظاهر والا  
فلا يعتد به انتهى مد (قوله) هو الاصح) اعترض بان وضع التعزير النقص عن الحد فكيف  
يساويه وأجيب بما أشار اليه المحشى بقوله ولا ملامه للجنس الخ من ان ذلك تعازير بالجنائيات وقت  
من الشارب قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا فان الجنائيات لم تتحقق حتى يعزر على ان  
الجنائيات التي تتوهم من الخمر لا تنصرف لتعزير الزيادة على الثمانين وقد منعوها وقد يقال هي وان  
لم تتحقق مظنة قنرت المظنة منزلة المتنوع عدم جواز الزيادة للاقتصار على ما ورد قيل الاصح  
ان الجميع حد لان بعضها تعازير ولكن حد الشارب محض وهو بان يتعين بفضه وهو الاربعون

كما قال (والكفاية مع التبة)  
كقول السيد العبد لاملان  
لي عذرك لاسلطان لي عذرت  
ولهو ذلك (واذا اعتق)  
جازر التصرف (بعض عبده)  
مثلا (عتق عليه جميعه)  
موسرا مسكان السيد  
أولا معنا كان البعض  
أولا (واذا اعتق) وفي بعض  
النسخ عتق (شركا) أي نصيبا  
(له في عبده) مثلا أو اعتق  
جميعه (وهو موسر) ياتيه  
(سرى العتق الى باقيه) أي  
العبد أو سرى الى ما ليس  
به من نصيب شريكه صلى  
الصوم وضع السراية في  
الحال على الاظهر وفي قول  
بإداء القوبة وليس المراد  
بالموسر هنا هو الغنى بل من  
له من المال وقت الاعتاق  
ما يفي بقية نصيب شريكه  
فاستل من قوته وقوت  
من تلزمه نفقته في يومه

في الحر ولصفا في غيره والبعض الاخر منوط برأى الامام وهو الزائد الى الثمانية في الحر والى الاربعين في غيره وعلى هذا الاصح يتفرع انه لو مات جازا لم يضمن كما اعتدده العلامة الشيرازي وقرره العلامة القويضي (قوله ولذا قال الامام الخ) أي لكون ما ذكر هو الوارد من العصابة والوارد عن النبي انما هو الاربعون قال الامام الخ (قوله كالاقرار) أي مثل الاقرار في عدم الاحتياج الى التفصيل (قوله ولا يبرح مسكر) هذا هو الاستسكان الذي ذكره المصنف

• (فصل في بيان أحكام قطع السرقة) • (قوله وخرج به أيضا جاحدا الخ) هو خارج أيضا بقوله من حوزته لا تتقاه الا حرا من الجاحد (قوله أي بالنظر السابق) فيه انها بالنسبة للسارق اثنان لان قوله مختار من كلام الشارح لان كلام المصنف لكنه موجود بقلم الحر في بعض النسخ (قوله وكذا الوضوح الخ) مثله لقب العبي الغير المميز بعد امره (قوله لو زاد السرقة الخ) فيه ان السرقة وان كانت كذلك الا ان الشروط الاسمية شروط في المسروق فقط (قوله من القلاق) وجهه ان قول المصنف نصا باقته وبع دينار يقيدان المسروق غير الدينار وقول الشارح أي خالصا مضروبا يقيدان المسروق هو الدينار وأيضا كلام الشارح يقيدان الذهب المضروب يعتبر فيه الوزن والقيمة معلولين كذلك بل المعتبر فيه الوزن فقط فكان يتعين على الشارح ان يعترض كلام المصنف في الذهب غير المضروب لانه هو الذي يعتبر ان فيه وأيضا قول الشارح يبلغ خالصه وبع دينار يقيدان الفس لا يتطرق اليه مع انه تعتبر فيه (قوله والقصور) أي في كلام المصنف لانه قاصر على ما اذا كان الذهب غير مضروب حيث اعتبر فيه الوزن والقيمة ولا يشمل ما اذا كان مضروبا أو كان غير ذهب أو على ما اذا كان ذهبا خالصا مضروبا يشمل فهم الشارح وان لم يكن موافقا للواقع وبجارية المنهج مع شرحه وشروط في المسروق كونه وبع دينار خالصا أو قيمته أي مقوم له مع وزنه ان كان ذهبا (قوله والتكرار) لم يظهر وجهه وذلك لان قول الشارح او قيمته معطوف على قوله خالصا ولم يعلقه على قول المصنف نصا بالخ تأمل (قوله أو به قبل قبضها) أي لانه قبل ان الموهوب يملك وان لم يقبض فهو ملكه على هذا القول وكان الاظهر تفريع هذا على قوله ولا شبهة بدليل انه علل ذلك في شرح المنهج بقوله شبهة اختلاف الملك (قوله وان سرق مع ذلك مال الذي هو عنده) أي للاذن في الدخول لكن هذا يقيد بما اذا لم الفس او كان مؤجلا (قوله أو ما انته به وقبله قبل قبضه) مكرره قوله أو به قبل قبضها (قوله وقبل الرفع) أي بعد ولوقبل التيقن فلا يقطع القطع صرح به مر (قوله وكذا لا قطع بنفسه) أي قبل ان يراجع من الحرز كافي المنهج (قوله ان اقرض لطائفة هو منهم) وكذا لو لم يقرض منه شي لاحد لان المسلم ولو غنياه في بيت المال حق لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والباطات والقتل فيقتطع بها الفسق والفقير من المسلمين انتهى شرح المنهج (قوله ويعد طلب المال أيضا من ماله الخ) انظر الطالب فيما اذا كان المسروق من بيت المال هل هو الامام أو يكتفى واحدا من المسلمين أو لا طلب ويقطع وفيما اذا كان فوجد نوع مسجد هل الناظر أو الامام أو واحد من الناس أو لا طلب (قوله أو واحد الخ) أي ان أمكن قطعها وحدها والانتقل للمسرى انتهى بجيري (قوله ويحسم في البدوي) في بجيري عن ع ش تضعفه وان البدوي يفسر أيضا (قوله على القتل) أي لاجل أن يقتل (قوله لكن المراد هنا الخ)

وليته ومن دست ثوب يليق به وعن مسكن يومه (وكان عليه) أي المعتق (قيمة نصيب شريكه) يوم اضافته (ومن ملك واحد من والديه أو من مولوديه عتق عليه) بعد ملكه سواء كان المالك من اهل التبرع أو لا كسبي ومجنون

• (فصل) • في أحكام الولاية وهو لفتق مشتق من الموالاة وشرا عصرية بينها زوال الملك عن رقيق معتق (والولاية) بالمسلم من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاية (خمسكم التصيب) عند علمه وسبق معنى التصيب في الفرائض (ويقتل الولاية عن المعتق الى المذكور دون الالات من صيته) التصيب بانفسهم لا يكتسب المعتق واخته (وترتيب التصيبات



وحينئذ لا يظهر توقيت بعض النامعين السابق في أول الفقرة

• (فصل في بيان أحكام قاطع الطريق) • (قوله والمرأة والرقيق) فيه انهم ساءمهم لان على كل حال الا ان يقال المراد ان ملتزم الاحكام يشمل جميع ما ذكر بخلاف مسلم فانه لا يشمل الجميع بل البعض (قوله والمنتجب) خرج بقوله مع البعض من القوت (قوله وهي أول) ليست بأولى لان نسخة الباقية وهم ان قاطع الطريق قد في التعريف وليس كذلك فالأولى نسخة من (قوله فلا يسقط عنهم ذلك) أي بصفوا أولياء القتل (قوله وقطع اليد السرقة) أي مع ثابته المحاربة والا اشكل سقوط قطعها بالتوبة (قوله بشرطه) أي الرجوع وهو شروط التوبة (قوله أي وغو ذلك) لأنه أراد بالنص التعزير وفيه ان الكلام في العقوبات المختصة بقاطع الطريق والتعزير ليس كذلك الا ان يقال ان قوله وهو ذلك معطوف على المختصة لكن هذا يتوقف على انه لا يجوز للامام تعزيره اذا تاب قبل القدر (قوله وكذا قطع اليد تقطع منه وان تاب بخلاف الخ) مخالف لما في شرح التلخيص والرملي وغيرهما من ان اليد والرجل على حد سواء في سقوطهما بالتوبة لان قطعهما عقوبة واحدة فاذا سقط بعضهما سقط كله او قد تقدمت الاشارة اليه

• (فصل في بيان أحكام الصيال والتلاف البهائم) • (قوله الاستطالة) هي العلو والقهر لغير وقوله والوقوف أي العسود بشد العطف فخاير وقيل للتفسير (قوله من القصور والتلفاء) وجه القصور ان ما ذكره المستنف والشرح لا يشمل الصيال على الاطراف ومنافع الاعضاء والاختصاصات ونفس الغيرة وماله وحريمه ووجه التلفاء انه لم ينص من كلامه حكم دفع الصائل هل هو واجب أو لا وفيه تفصيل (قوله ويحل ذلك) أي يذهب الاستسلام (قوله لا يعمل بوجه) أي بخلاف القواطع فانه يعمل اذا عارض عليه الوط في دبر حليته أو الزنا فعل هذا هو المراد لكن الذي رأيته في شرحه من تعطيل تقديم المدفع عن المرائيات عند الزنا يجمع عليه وبغضه اختلاط الانساب المتطورة شرعا ولذلك كان الزنا أشد حرمة من القواطع ولم يذكر فيه التعطيل الذي ذكره المحقق (قوله لانه لا طريق الى حله) أي في الذكرك فلا تنافي هذه العلة العلة التي ذكرها مرتألي (قوله وولده وقريبه) ظاهره ان ولده وقريبه من افراد الحرم وهو خلاف المعروف قال بعضهم ان ولده معطوف على ضمير زوجته وكذا ما به أي زوجة ولده وزوجة قريبه وفيه ان زوجة ولده وقريبه ليست حريمه الا ان يقال ان الاضافة بالقسبة اليها لا تدل على حلاية تأمل (قوله هذا اذا كان الخ) أي يحل كون الضمان على المتقدم من الراكيين اذا كان الخ (قوله أحد الثلاثة) أي الراكي والقائد والسائق (قوله وكالوث المرض الخ) ضعيف وصحابة من الحاق الزكشي بسقوطه بالموت سقوطه بضم مرض او بفتح شريطة فيه نظروا لوضوح الفرق انهم في الفرق هو ان القسبة فعلا بخلاف الميت

• (فصل في بيان أحكام البغاة) • (قوله ويجلب الخ) دفع عما يرد على قوله اجماعا (قوله وهو يقتضي ان المطاع الخ) لعل صواب العبارة ان يقول وهو يقتضي ان المطاع من الشوكة ويمكن أن يجعل زائدا على الشوكة (قوله وخرج بهذه القيود) الأولى بهذا القيد أي الأخير (قوله أي وجوب الخ) عبارة بجري قوله حتى يعنى أي وجوبه وقوله أمينا فطنا أي غيا ان يعنى مجرد السؤال فان كان للمناظر توازلة الشبهة فلا بد من تأمل ذلك كذا في ذي وحل

في الولاء كترتيبهم في الاوث  
لكن الاظهر لجواب الولاء  
أن اخا المعتق وابن أخيه  
مقدمان على جسد المعتق  
بخلاف الاوث أي بالنسب  
فان الاخ والجسد يشريكان  
ولا ترث امرأة بالولاء الا  
من شخص باشرت حقه أو  
من أولاده وعققاته (ولا  
يجوز) أي لا يصح (سبع  
الولاء ولايته) وحينئذ  
لا ينتقل الولاء من مستحقه  
• (فصل) • في أحكام  
التدبير وهو لفظة النظر  
في عواقب الامور وشرعا  
عق من دبر الحياة وذكره  
المستنف بقوله (ومن) أي  
والسيد اذا (قال لعبد)  
مولا (أذات) تارة فأنشرو  
فهو أي العبد (مدبر  
بفتح ياء وفاته) أي السيد  
(من ثلثه) أي ثلث حاله ان  
خرج كل من الثلث الاعتق

• (فصل في بيان احكام الرداء اذا نكحوا المسلمين منها) • (قوله أي ترك) اشارة الى ان جواب الشرط مقدر في كلامه (قوله أولا اصل من تدفرتد) أي ان لم يكن له في أصوله كافر أصلي والا فهو كافر أصلي

• (فصل في بيان احكام ترك الصلاة) • (قوله وذكر المستنف هذا الترك الخ) قد يقال انما ذكر الترك لاجل التقسيم (قوله مع ان الصوم لا يتصور المنع منه) لعل الاولى لا يتصور الفهر والتوجه عليه لانه ليس له هيئة مخصوصة

• (كتاب بيان احكام الجهاد) •

(قوله ومن يهونه) الاولى وفي يهونه فيكون معطوفا على قوله في عزوانه (قوله ثم ابيع مطا) هذا قسم لاحوال والا فلا يباحه مطلقا انما هي بعد الهجرة وكلامه فيما قبلها (قوله وقيل اني قبها) وهي انضروا خفاقا وثقالا (قوله واعاد الشارح الضعاف الخ) فيه انه لم يذكر ضاعف مرة فكان الصواب ان يقول انما ذكر اسم المدفقال أحدها والثاني الخ ولم يقل أحدها وثانيها الخ اعتبارا بكونها اشياء (قوله ومفرغية) أي يحرم مفرغية الجهاد الخ وهو محمول على ما فيه خطر كركوب بحر او دخول بادية خطيرة (قوله فان اذن له أحد منهم) أي من الأصول او من ارباب الدين وظاهره كفاية اذن واحد منهم وهو خلاف ما يفيد قوله أولا حتى لو اذن بعضهم الخ فالاولى ان يقول فان اذناه ثم رجع واحد منهم بعد خروجه الخ (قوله ومنهم الارقاء) الاولى ان يقول ومنه ويكون الضمير عائدا على القسم الذي لا تحبير فيه بين الامور الاربعة او يقول ومنهم الخ والمراد برق العبيد استقراره وكذا البعض بالنسبة لبعضه الرقيق (قوله وعلى هذا يحمل كلام الشارح) فيه نظر كما في مريياته (قوله أي الحادثة بعد عقد النكاح الخ) الاولى حذنه وذلك لان كلام الشارح في زوجة من اسلم فاسلامه الطارى لا يصح زوجته سواء كانت موجودة حين الاسلام او حدثت بعده وكلام المحقق انما يناسب زوجة من عقد النكاح فان عقد النكاح يصح زوجته الموجودة حين العقد لا الحادثة بعده تأمل (قوله لاجابة الى هذا التأويل) بل محتاج اليه والى اوجه اليه نصير المصنف بار (قوله وفي بعض النسخ ان يسميه) الاولى وان يسميه كما لا يخفى (قوله أو يختار) أي جدار الاسلام التي قصها المسلمون واقرها يدي الكفار وكانوا يسمونها ثم جلاهم الكفار عنها فلا يكتفى باختياره جدار الكفر اصاله التي لم يستول عليها المسلمون كما في حواشي انطلب

• (فصل في بيان احكام السلب وقسم الغنية) • (قوله وشرعا أخذ ما ينفع الخ) فسر بالمعنى المصدري بخلاف ما جرى عليه الشارح (قوله فخذل) هو الذي يحث على ترك القتال والمرحف هو الخوف وقوله وهو هم أي كالمرتد (قوله ثم يستحق الخ) استدراك على قوله حضر (قوله مع ان كل منهما) فيه ان السيد اذ يرى بنت حكيم ام سيدنا عثمان ليست هاشمية بخلاف سيدتنا صفية ام سيدنا الزبير بن العوام فانها هاشمية

• (فصل في بيان احكام قسم النفي على مستغيبه) • (قوله ما ذكره المصنف) أي الشارح (قوله ولو قال المصنف) أي الشارح وفيه ان الترجمة انما هي لما ذكر في المقدم هو لم يذكر فيه حقيقة النفي كما لا يخفى فهذا الاشكال سابق (قوله لو اسقطه لكان أولى) فيه ان اسقاطه يدخل في التعريف

منه بقلوب ما يخرج من الثالث ان لم تجز الورثة وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه اعتنك بعدموق ويصح التدبير بالكفاية أيضا مع التبعة كتبت سيدك بعد موته (ويجوز له) أي السيد (ان يبعه) أي المدبر (في حال حياته) ويبطل تدبيره له أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهيئة بعد قبضها وجعله صداقا والتدبير يتعلق بصفة في الاظهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فعلى الاظهر لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن) وحينئذ تكون اقسام المدبر السيد وان قتل المدبر قله السيد القبة او قطع طرف المدبر قله السيد الارش

ماليس منه قاطعة ازيد فسادا كما لا يخفى (قوله ونراج ضرب عليهم على اسم الجزية)  
 كان يقول الامام صاحبكم على ان الارض لكم وتودون من كل فدان كذا جزية وكذا اذا  
 ضرب عليهم بغير اسم الجزية بان يقول وتودون من كل فدان كذا وسكت وهذا كله اذا قصت  
 البلد صلحا على انها لهم ويودون نراجها لئلا يكون حكمه حكم الجزية ويسقط باسلامهم  
 فيكون نراجا بالنظر للفظ وبزينة بالنظر للمعنى فتقيد المعنى بقوله على اسم الجزية ضعيف اما  
 اذا صولحو على ان الارض لنا ويودون نراجها فهو نراج حقيقة ولا يكتفى عن الجزية ولا  
 يسقط باسلامهم كما في حواشي الخطيب (قوله وهو القضاء) أى الاداء لانهم يودونها او لقضاء  
 بمعنى الحكم لان اقتضى عليهم أو القضاء بمعنى الاعطاء لان فيها اعطاء ناعم المحاربة (قوله  
 متوجهة الى عقد الامام) أى كونه هو العاقد وقوله لانه أى المقدور ان فلا يصح جعله شرطا  
 (قوله أو يجب عليه) لعل أو بمعنى الواو ولاختلاف العبارة (قوله فان قل زمن الاقامة الخ)  
 هذا التفصيل خلاف الفرض اذا الشارح فرض الكلام فيما اذا كانت الاقامة كثيرة (قوله  
 وكذا صفت شئت) لعل الاولى موسى بدليل الآية التي ذكرها وان كان صفت شئت كذلك الا ان  
 تكون الآية قد لا على صف ابراهيم فقط (قوله عن المذهب) الصواب عن المذهب كما في شرح  
 الروض وهو اسم كتاب انتهى بجيرى (قوله والمقدار كالعاقلة) فالنق هو من يفضل عن كفايته  
 آخر السنة عشرون دينارا والمتوسط من يفضل عن كفايته العمر الغالب دون عشرين دينارا  
 وفوق ربع دينار وهذا ما قاله الزيدى وهو المقرر عن المشايخ ونقل عن م ر وان كان الذى  
 في شرحه متلناه وعبارة والوجه ضبط النقص والمتوسط به منا وفي الضمانة كالنقطة ان يزيد  
 دخله على نرجه يجمع انه في مقابلة منقعة تعود اليه لا بالعاقلة اذ لا مواساة هنا ولا بالعرف  
 لاختلافه باختلاف الابواب انتهى بجيرى (قوله وهو فتح المتأخر الخ) لا يستقيم المعنى على هذا  
 الضبط الا بشكك فالاولى ان يقول بضم المتأخر النصية وسكون العين وفتح الراء لظنفة

(كتاب بيان احكام الصيد والذباح)

(قوله مصدرا) أى بحسب الاصل والافعال المراد منه الصيد كما قاله الشارح (قوله هنا) وجهه أن  
 الجهاد تارة يكون فرض كتابية وتارة فرض عين فكتابية ضم فرض العين الى فرض العين أو ان  
 في الاصطلاح كتابا للصيد كما أن في الجهاد كتابا للقتال أو ان في هذا الكتاب تعرضا لكافة  
 اهل الكتاب المتكلم على بعض احكامهم في باب الجزية (قوله واركان الذبح بمعنى الانذاج)  
 بخلاف المجعول وكذا فانه الفعل (قوله بالمعنى الشامل للاصابة) الاولى حذفه والاقتصار على  
 قوله أى دال اصابته الخ (قوله فيصريح به) أى بما يصل يارسال الخارجة والافهود داخل  
 في كلام المصنف (قوله في اجزاء الصيد) الاولى الحيوان لان الكلام هنا فيما هو أعم (قوله لانه  
 القدرة على نفس الصيد) الاولى الحيوان لما علمت ودفع بهذا التناهي بين قوله حيث قدر عليه  
 وبين قوله وما لم يقدرا الخ (قوله مع تساويهما) أى فيكون في تغليب المستحب على الواجب  
 مع تساويهما ترجيح الإصرار (قوله وهذا كقولهم الخ) أى في مطلق التغليب وان كان في هذا  
 القول تغليب الاكثر على الأقل فهناك مرجع بخلاف ما نحن فيه وان قالوا لا تغليب هنا  
 وهناك بل المعنى أن اجتماع الاربعة سنة كما ان التلبس في الوضوء سنة ويمكن جعل كلامه في هذه

ويبقى التسديد بهما وفي  
 بعض النسخ وحكم المذبح في  
 حياته صيد يحكم الصيد القن  
 (فصل في احكام  
 الكتابة) بكسر الكاف في  
 الاشهر وقيل بفتحها  
 كالمنافقة وهي لغة مأخوذة  
 من الكتب وهو معنى الضم  
 والجمع لان فتحا ضم فجمع الى  
 فتح وشرعا تعلق معلق الى  
 مال منجم لوتيق معلومين  
 فاعلم (والكتابة مستحبة  
 اذا مالها العبد) او الامة  
 (وكان كل منهما مأمورا)  
 أى أمينا (مكتوبا) أى  
 قويا على كسب بولي به  
 ما التزمه من أداء الصوم  
 (ولا تصح الاجمال معلوم)  
 كقول السيد لعبد كاتبك  
 على دينارين مثلا (ويكون)  
 المال المعلوم (موجلا الى  
 أجل معلوم أقله ثمان)  
 كقول السيد في المثال  
 المذكور لعبد تدفع الى

القول على هذا وإن خالف ما تقدم في القوة السابقة وكذلك اعتبار المجموع الذي أشاره  
 مانع من التغليب (قوله وإن حرم) المعتمد الكراهة (قوله أخذا بما بعده) وهو قوله فإن عدت  
 الشروط لم يصل إلخ (قوله أقول وفيه نظر لان التذكية إلخ) غير مسلم وكلام خ ط ناقشه فيه  
 حواشيه فالحق مع شيخه هذا وما يأتي تأمل (قوله أي يذبح إلخ) راجع لقوله ميتا (قوله فالظاهر  
 عدم الخل) الظاهر الخل كافي حاشية المنهج (قوله ويرجع إلى تسميته إلخ) أي فيما إذا جهل اسم  
 الحيوان كان مسموماً لم يمس حيوان حلال حل والاحرم ومثل هذا إذا كان معلوم الاسم لكنه  
 مجهول الحكم (قوله ثم قرئنا) فإن اختلفوا قالوا كثر فإن استورا وشكروا يعتبر الاشبه به طبعاً  
 من جهة كونه بعدو بنابه أو نظراً ولا ثم طعماً ثم صورة فإن لم يوسط لخل في كلام المحقق نوع  
 اجمال (قوله ومقتضى القواعد التحوية إلخ) يجاب بأن قول المصنف فهو حلال مضمّن للثبوت  
 أي لا يحرّم (قوله لو فرض أنهم استخبروه) لعل صوابه استطيروا (قوله لا حاجة إليه إلخ) قد  
 يقال هو واضح لقاد الاستثناء (قوله ولو قال من الحيوان إلخ) أي لأن كلام المصنف يقتضي أن  
 السباع فيها ماله ناب وفيها ماله ناب وليس كذلك انتهى شنواني (قوله يستثنى الضبع إلخ) لو قال  
 وخرج بقوله قوي بعدو به ماله ناب ضعيف لا بعدو به كالضبع فإنه يصل إلخ لكان أولي (قوله أن  
 كل ما حل قتله) أي إذا قارب روحه بأي وجه كان وكذا يقال في قوله وكل ما حرم قتله (قوله أي يجب  
 عليه) راجع لقوله يصل للمضطر (قوله ثم لا يجوز) استدلال على قوله وميتة غير الأدي (قوله  
 أقول وهذا مبني إلخ) هذا كلام لا وجه له ومقصود شيخه أن تقديم الجور وبقيده قصر الحكم طبعاً  
 وليس مراداً بل أهل النعمة كذلك وأيضاً حق المعمول التأخر عن عامه تأمل (قوله وقرن ايل)  
 هو التيسر الجلي كذا يحض الهوامش (قوله متولفت من سبع إلخ) أي جامعة شها من كل منها  
 • (فصل في بيان أحكام الاضحية) • (قوله بكسر الهمزة وضمها) صوابه وقصها (قوله فهذه  
 ثمان لغات) حاصلها ضم الهمزة مع تشديد الياء وتحقيقها وكسر الهمزة مع تشديد الياء  
 وتحقيقها ومع حذف الهمزة لفتان فتح الضاد وكسرها وإضاعة فتح الهمزة وكسرها انتهى  
 يعبري (قوله وأما الاضحية فهي اسم إلخ) أي وأما الاضحية باقية على معناها الأصلي فهي اسم  
 إلخ (قوله لم عائل إلخ) مرتبط بقوله مستمكة (قوله لا يبلغ الا بقول أهل الخبرة) أي وهم  
 قالوا ان بلوغه أن يكون لسنة أو يجذع مقدم أسنانه وقوله والتي يكمل إلخ أفادهم هذه المقدمة  
 ان اعتبار البلوغ لكونه هو حالة الكمال وقوله والمعنى فيه إلخ أفادهم هذه المقدمة توجه قول أهل  
 الخبرة ان البلوغ يحصل بهذه الأسنان (قوله واتخذ كره المصنف) أي الشارح (قوله ولو حكما)  
 راجع لقوله من سبعة (قوله أجناس لا أنواع) غير مسلم إذا الجنس انما هو حيوان (قوله من  
 الوج بكسر الواو) لعل صوابه فتح الواو لا نمر وبجاءاً وجأ كوضع يضع وضعا (قوله أقول  
 والاقرّب عندى الاجزاء) الاقرب عدم الاجزاء كافي البعيرى (قوله مع وجود الأذن الأخرى)  
 أي كاملة (قوله فإن أطلق كره) ضعف والمعتمد الحرمة (قوله وان قصد التبرك لم يكره إلخ)  
 ضعف والمعتمد الكراهة (قوله لو قال الواجبة إلخ) يجاب عنه بان المراد المنذور حقيقة أو  
 حكماً فيشمل ما ذكر (قوله وأكل ولها كذلك) عبارة خ ط وولد الاضحية الواجبة يذبح حتى  
 كاهه ويجوز له كافي المنهاج أكله قياساً على اللبن وهذا هو المعتمد وقبل لا يجوز كالأبوزة الاكل

الذي يذبح في كل يوم دينار  
 فإذا أدبت ذلك فانت حر  
 (وهي) أي الكتابة العسيرة  
 (من جهة السيد لازمة)  
 فليس له مضها بعدل زوما  
 الآن يجهز المكاتب نفسه  
 من أداء التجم أو بعضه عند  
 الحمل كقولهم هزئت من ذلك  
 فلقد حسنته فمضها وفي  
 معنى الهزئت امتناع المكاتب  
 من أداء التجم مع القدوة  
 عليها (و) الكتابة (من  
 جهة) العبد (المكاتب  
 جارة فله) بعد عقد الكتابة  
 نهضت نفسه بالطريق السابق  
 وله أيضاً (فمضها في ثاء)  
 وان كان معه ما يوفيه  
 غيوم الكتابة وأنهم قول  
 المصنف من شأنه أن له  
 اختيار الفسخ أما الكتابة  
 الفاسدة لجارة من جهة  
 المكاتب والسيد والمكاتب  
 التصرف فيما في يده من  
 المال) بيع وشراء وإيجار

من أمه اه وكتب عليها الجعري قوله وولد الانصبة الواجبة أي سواء كان وجوبها بشروط أو  
قاله على أن أضحي بهذه أو تكن وجوبها بالحل يحل هذه انصبة في هاتين الصورتين  
لو كانت حاملة أو طرأ لها الحمل بهذا لم يضر فإن جاز وقت الذبح وهي حامل ذهبت وإن ولدت  
قبل الذبح ذهبت وذبح ولدها ويجوز أن كل ولدها وكذا إذا عين ما في ذمتها فملت بعد التعيين  
وولدت قبل الذبح فانه يذبح أيضا ويجوز أن كل ما والو عين حاملة ما في الذمة فلا يصح أو عين حاملة  
فملت واستقر الحمل إلى وقت الذبح فلا يصح ذبحها فكلام الشارح ينزل على ذلك وأما لو قال الله  
على أن أضحي بحامل فعين حاملة واستقر الحمل إلى الذبح فانه يجوز وإن ولدت قبل الذبح فلا  
يجزى ذبحها لأنها لم توجد فيها صفة التذبح محل جواز أصل ولد الانصبة إذا بقيت أمه  
أما إذا ماتت فلا يجوز أن كله انتهى

• (فصل في بيان أحكام العقبة) • (قوله بل يكره تسبها عقبة) قال الشيخ سلطان المعتمد  
عدم الكراهة لأنه صلى الله عليه وسلم سماها عقبة ولا تظر لا شعار هذا الاسم بالعقوف لأنه بعيد  
(قوله ما ذكره المصنف) المراد به ما يشمل الشارح لأن المعنى المغمى ذكره الشارح والشرحي  
ذكره المصنف (قوله وحديث الغلام الخ) كله جواب عن سؤال وارد على قوله مستحبة ووجه  
الاراد أن الحديث المذكور يدل على الوجوب قد دفعه بتفسير الارتمان بما ذكر وهذا خلاف  
ما تفيد به عبارة الخطيب ونها وهي منه مؤسدة فلا يخبر بالوارد في ذلك منها خبر الغلام  
مرتين بصفته تذييل عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويسمى انتهى (قوله أما الخلق الخ) المعتمد أن  
الخلق يوم السابع كالعقبة مسارة للنير لأنه يسر التصديق بركة النحر ذهابا (قوله أقول وهو  
المعتمد الخ) فيه أن ما صرح به هو غير ما نحن فيه إلا أن يقال معناه أنه لما كانت الانصبة  
تتداخل مع العقبة كذلك العقبة تتداخل بعضها في بعض (قوله نعم يعطى رجلها الخ)  
كان الأولى ذكر هذا في القولة قبل هذه (قوله بيان النساء تعطى) أي بان رجل النساء تعطى كما هو  
مصرح به في بعض النسخ (قوله أو يذكر أحدهما كذلك) الأولى فكذلك (قوله وهو قال شيخنا  
سلطان) هو المعتمد (قوله واختصه) أي في كون الأفضل هو محمدا وأحمد ولده (قوله  
وتسريه) نقل عن ابن العماد أن تسريهها بالليل مكروه وكذا بعد العصر وبعد المغرب ولم  
يرتبه بعضهم اه عوض وفي تسريه البينة طاعة العسر وفي تسريه الحاجب في ذم  
الطامعون الأمن من الطامعون وتسريه البينة طاعة الأمان من القروقر الماتحة عند تسريه  
الجهة اليمنى والشرع لك صدر لك عند الجهة اليسرى لتكفير الذنوب انتهى إجماع

(كتاب بيان أحكام السبق والرى)

(قوله وأما العوض فمكروه) ظاهر تعبيرهم بلا يجوز لتساو عوض حرمة به وهو خلاف ما في  
الحنفي (قوله وفيه التفصيل الآتي للرجال) أي من أنه إذا كان العوض من أحد الجانبين جاز  
بلا محل وإذا كان منهما فلا بد لجواز من المحلل (قوله لكان أولى وأظهر) أي لوافق ما قبله في  
الجمعة ولو معنى (قوله ليناسب ما قبله) أي في الأفراد لفظا أخذ من قوله فان كلا منهما الخ (قوله  
ويجوز بغير عوض) راجع لجميع ما قبله من عند قوله والعصراع (قوله وهذا خارج بالمسابقة) أي  
أن قوله ولا على نطاق الكباش ومهارة الديكة خارج الخ بخلاف قوله ولا تصح المسابقة على البقر  
فانه خارج بالاقتصار على الأنواع الخمسة المذكورة كما أشارة المحنن أولا (قوله وهي حرام) أي

وهو ذلك لا يهتد وتنفوها  
وفي بعض نسخ المتن يملك  
المكاتب التصرف فيما فيه  
تمتبه المال والمراد أن  
المكاتب يملك بعقد الكتابة  
منافعه وكسائه الآت  
مجبور عليه لأجل السيد  
في اسم لا كها بغير حق  
(ويجب على السيد) بعد  
صحة كتابته عبده (أن  
يضع) أي يسطر عنه من  
مال الكتاب (أي شيا  
(يستعين به على أداء فقوم  
الكتابة) ويقوم مقام الخط  
أن يدفع له السيد جرا  
معه لوما من مال الكتابة  
ولكن الخط أولى من الدفع  
لأن القصد بالخط الإعانة  
على العتق وهي محقة في  
الخط موهومة في الدفع (ولا  
يقتض) المكاتب (الآباداء  
جميع المال) أي مال  
الكتابة بعد القدر الموضوع  
ضمن جهة السيد

المراعاة المقررة بما ذكره حرام (قوله) وتخصيص بعض افراد العام الخ العام هو العقد التام  
 للعاقبة والمناضلة وحكم العام هو علم الصفات واخراج العرض وبعض افراد العام هو المناضلة  
 بالنسبة للحكم الاول والمناضلة بالنسبة للحكم الثاني واذا علمت ان تخصيص بعض افراد الخ  
 لا يقتضي تخصيصه علمت ان علم الصفات لا يختص بالمناضلة في الواقع واخراج العرض ليس  
 خاصاً بالمناضلة في الواقع ايضاً فيكون علم الصفات عاماً فيهما ظاهر او باطنا لان المصنف لم يقيد  
 بأحد هما (قوله) وذكره هنا مندوب) الاول حذف هنا أي بان صفة اصابة العرض من قرع  
 الخ مندوب وليس بشرط فيقتض لا يصح كلام الشارح قالوا يجب على الشارح أن يبين صفة  
 المناضلة التي يشترط عليها بالترتيب في الرمي وذهبوا عندهم عن من قالوا بالشارح رحمه الله قد انتبه  
 عليه صفة الرمي بصفة اصابة العرض (قوله) كان يريد) راجع للمبادرة وقوله أو يريد راجع  
 للمناضلة (قوله) هو بيان لكيفية العقد الظاهر انه بيان لما يترتب على هذه الحالة وهي مالو  
 أخرج العرض أحد المتسايقين (قوله) أي لم يلزمه شيء) هذا التفسير منه مبني على ما تقدم من  
 ان المراد باخراج العرض ذكر حال العقد لان المدار على ذكر حالة العقد وان لم يخرج به وهذا  
 التأويل في الموضوعين بعيد فالاول ابقه المتن على ظاهره ويكون كلامه جارياً على ما هو العالب  
 (قوله) هو على اللغة الرديئة) هذا لا يظهر الا لو كان لفظ المتسايقان من كلام المصنف مع انه من  
 الشارح كما يدل عليه كتابه بقلم السواد فعبارة يدان من النسخ فيكون تفسيراً للفاعل الذي هو  
 الالاب (قوله) ولا يصح تخريجه على جعل الثاني مبتدأ) لان ان الشرطية لا يليها الا الجمل الفعلية  
 لا الاسمية وقد يقال هو وان لم يصح تخريجه على ذلك على فرض صحة الاعتراض يصح تخريجه  
 على ان الالف فاعل والاسم الظاهر يدل (قوله) فان سبق الاخر) أي وتأخر المحلل مع الثاني  
 (قوله) منها أربعة في كلام المصنف) أي لان المتبادر من قوله فان سبق أخذانه سبقهما معاً  
 وأخذ العرض كله سواء جاء معاً أو مرتباً وقوله وان سبق لم يفهم انه سبقه كل منهما سواء جاء معاً  
 أو مرتباً والا فيمكن تحول كلام المصنف لصور سبقه وهي ما هدايجي الثلاثة معاً تأمل

• (كتاب بيان أحكام الإيمان والذنوب) •

(قوله) وقيل ما خول من القوة) الاولى وقيل منقول من الذين يجمعون القوة (قوله) لا يصح ان  
 الخلف ليس بالذات) فيه انه لا مانع فان المعتقد ان ذات الله لا فعل كذا يمين وبهذا تعلم ما في قوله  
 فلو قال الشارح الخ وقوله وكان يستغنى لا يظهر لان هذا من كلام الشارح وما بعده من كلام  
 المصنف نعم المتسبب ان يراد بقول المصنف الاياقه أي الاباسمه الدال على مجرد الذات ويكون  
 قوله أو باسم الخ شاملاً للاسم الدال على مجرد الذات وللأسم الدال على الذات والصفة معاً  
 فيكون من صفات العام بعد الخاص وأوجعني الواو ويراد بقوله أو باسم الخ الاسم الدال على  
 الذات مع الصفات ويكون العطف مغنياً وقول الشارح أي بذاته أي باسم ذاته أي اسم مراد  
 منه مجرد الذات وهذا الأخير هو المناسب لظاهر الشرح تأمل (قوله) غير اليمين) أي كوثقت  
 بالله أو اعتصمت به أو اقره المستعاضة وقوله لا كلم زيد امثلاً كلام مستأنف (قوله) وبالبقية  
 محل ظهور الخ) فاعلم العلم المعلومات وأما القدرة المقدورات وأما المشيئة الممكنات وأما  
 الكبرياء والعظمة هلاك الجبارة وقهرهم وأما الكلام مدلولاته التي يدل عليها لان تعلقه

• (فصل) في أحكام أمهات  
 الاولاد (واذا أصاب) أي  
 وطئ (السيد) مسلماً كان  
 أو كافراً (أمته) ولو كانت  
 حائضاً أو محرماً له أو منقوبة  
 أو لم يصحها ولكن استلقت  
 ذكراً أو مائة المحترم  
 (فوضعت) حياً أو ميتاً  
 أو ما يجب فيه فرتوه (ما)  
 أي علم (تبين فيه شيء من  
 خلق آدمي) وفي بعض



تعلق دلالة لا تأثير (قوله وصوابه أن يقول واقع لا تصدق على الخ) فيه نظر فان هذه عين محض يلزمه بالخط كقارة بين فقط ولا تغيير (قوله أو يقول قماخ) هذا هو المتعين (قوله ولا يتعلق بالمباح الخ) هذا انتقال من المين الى التسفر وكذا قوله أو ما قول المتهاج الخ (قوله أو الشأن) فيه ان خبر ضمير الشأن لا يكون الاجلة (قوله هو عطف تفسير الخ) هذا لا يصح الا يجعل أو بمعنى الواو ثم ان قوله أو عطف عام على خاص يظهر انه مقولوب الا ان يقال ان بينهما عمومًا وخصوصًا وجهها تأمل

هـ (فصل في بيان أحكام النذر) هـ (قوله ناصح كيد الماء التزمه) اي أراد التزمه (قوله لان غير لازم لا يشمل) هذا هو الصواب وما في بعض النسخ من حذف لا خطأ (قوله على ما يتعلق به حث) اي لنفسه أو لغيره وكذا يقال فيما بعده فالسورسة (قوله ولا بد أن يكون مسلمًا أيضًا) فيه ان الكلام الاثن في قدر الباج وهو لا يشترط فيه الاسلام انما يشترط في قدر التبر (قوله وصوابه أن يقول الخ) اي لان الذي يقابل قدر الباج هو قدر غير الباج وهو الذي ينقسم الى النوعين اللذين ذكرهما الشارح وأما قدر الجحازة فهو النوع الثاني من النوعين وهو المعلق على شيء مرغوب فيه لان الجحازة بمعنى المكافاة وهي لا تظهر الا في المعلق على مرغوب فيه بخلاف غير المعلق فانه لا يجازاة فيه على شيء هذا توجيه كلامه ويمكن الجواب باننا لانسلم ان غير المعلق لا يجازاة فيه اذ لا يتخلو عن نعمة في الواقع سواء ذكرها الناذر كقوله قد على صوم لشقاء مرضي أم لا كافي مثال الشارح (قوله المراد بالمباح هنا الخ) حاصل ما يقال في هذا المقام ان النذر المعلق على شيء اما ان يكون قدر بلج أو تبر فان كان المعلق عليه مرغوبًا عنه فهو الاول وان كان مرغوبًا فيه فهو الثاني والمعلق عليه في قدر الباج لا يشترط فيه شيء بل قد يكون مباحًا وقد يكون واجبًا وقد يكون مندوبًا وقد يكون معصية وقد يكون مكروهًا وكذلك المعلق الا أنه اذا كان المعلق طاعة لزمه كفارة عين أو ما التزمه واذا لم يكن طاعة لزمه كفارة عين والمعلق عليه في قدر التبر لا بد أن يكون مباحًا أو طاعة واجبة أو مندوبة والمعلق لا بد أن يكون طاعة غير واجبة ويلزمه فيه ما التزمه اذا علمت هذا فنقول المستف والنذر يلزم في الجحازة على مباح في طاعة كافي ببعض النسخ وعليه يرى المحقق أو طاعة كما في بعض آخر وعليه يرى شيخنا يحتمل وجهين الاول ان قوله على مباح متعلق بمحذوف حال من الضمير في يلزم العائد على النذر والتقدير والنذر يلزم حال كونه واردا على مباح اي متعلقًا به بحيث يكون هو المنذور فيكون الاستعلاء المذكور من قبيل استعلاء الشيء على متعلقه ويحتمل ان الكلام على حذف مضاف اي كالتساع على قدر مباح فيكون الاستعلاء من استعلاء العام على الخاص والمراد بالمباح ما قابل الحرام وقوله في طاعة متعلق بمحذوف صفة لمباح أي مباح كائن في طاعة من ظرفية العام في الخاص بمعنى صفة فيه على التسمية الاولى والعطف للتفسير على التسمية الثانية فيكون المراد من المباح هو الطاعة ويراد الطاعة غير الواجبة الثاني ان قوله على مباح متعلق بالجحازة فيكون المباح هو المعلق عليه لا المنذور بخلافه على الاول والمراد بالمباح ما استوى طرفاه وقوله في طاعة حال من الضمير في يلزم العائد على النذر على التسمية الاولى والعطف مفسر على التسمية الثانية والمراد بالطاعة ما يشمل الطاعة المتدوية

التسخ من خلق الا دعت  
لكل أحد أو لاهل الطهارة  
من النساء وشبهت بوضعهما  
مذكر كونها مستولية  
لسيدها وجبت (حرم  
عليه بيعها) مع بطلانها أيضا  
الامن نفسها فلا يحرم ولا  
يطل (و) حرم عليه أيضا  
(رهنها وبيعها) والوصية بها  
(وبعدها التصرف فيها  
بالاستخدام والوطء) وبالإجارة

والواجبة ولا يرد على القصة الاولى هنا هذا الوجه الثاني ان المعلق عليه في هذا التبر الذي  
الكلام فيه لا يتقيد بكونه مباحا بل قد يكون طاعة واجبة أو مندوبة لأن كون المعلق عليه  
طاعة مفهوم بالاولى ثم ان تخدير الشارح فقط قد قبل مباح انما يصح على الوجه الاول المتقيد ان  
المباح هو المنذور ولا ينال هذا قول الشارح ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقا على مباح الخ  
لان معناه ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقا على مباح في ضمن قوله ولا تقدر في معصية الشامل  
لما اذا كانت المعصية معلقة أو معلقا عليها وتمثل المصنف بقوله كقوله ان قلت فلانا الخ  
لا يخصص كما هو شأن المثال ولا ينال في شمول كلام المصنف للصورتين المذكورتين تفسير الشارح  
له بقوله أي لا يعتقد قدرها لان معناه لا يعتقد النذر المتعلق بالمعصية سواء كانت هي المنذورة  
بأن كانت معلقة أو كانت غير منذورة بأن كان معلقا عليها وقول الشارح ونخرج بالمعصية نذر  
المكروه أي نخرج بالمعصية من حيث كونها منذورة الداخل تحت العسوم قدر المكروه  
وقد جرى المحنى على الوجه الاول أيضا كما يفيد قوله المتقيد بكونه طاعة فانه لا يحتاج للتقيد  
المذكور الا اذا كان المباح هو المنذور وكما يفيد قوله المراد بالطاعة هنا المنذوب الخ فانه استتر  
به من الواجبة وهي لا يصح قدرها فيقيد ان الكلام في المنذور لا في المعلق عليه (قوله) كما اشار  
اليه الشارح بقوله الا في (ثم صرح الخ) راجع لقوله المراد بالمباح هنا ما قابل الحرام فانه حيث  
جعل المعصية مفهوم المباح أعاد ان المباح ما ليس بمعصية والمعصية هي الحرام (قوله) وأما  
المباح في نفسه) أي بقطع النظر عن تقييده بكونه طاعة (قوله) صوابه أقل مقول) أي لان  
كلامه يصدق بغير المقول ويمكن الجواب بأن قوله بما يقول يلان للاقل (قوله) أي يعتقد قدره  
كملاية الجماعة في الفرائض وكذا الجمعة وهو الراجح) هكذا في بعض النسخ وهو خلاف  
الصواب والصواب حذف قوله وكذا الجمعة على الراجح ويقول قبل هذه القولة قوله كالصلوات  
الخمس ومن الصلوات الخمس الجمعة على الراجح تأمل (قوله) مناسبة ما بعده) أي فان المذكور  
بعده افعال لامصادر حتى يكون هذا مصدا

• (كتاب بيان أحكام الاقضية والشهادات) •

(قوله أي الفاسق بتأويل) أي كواطي الأمة المشتركة (قوله صريح هذا الخ) قد يقال يحصل  
أن يكون التخصيص لكون إجماع هذه الأمة هو الذي يتعلق بتأجيل إجماع غيرها (قوله أي  
فلا يخالفهم) أي فلا يكون سائرا للإجماع في الحقيقة هذا الشرط لتتفق معرفة الإجماع بالمعنى  
الذي قاله الشارح (قوله في الصريح فيهما) أي بإجماع الأيداء في القياس الاول وبإجماع  
الاتلاف في القياس الثاني (قوله بإجماع العلم) فيه ان الطعنة فيهما على حد سواء فيكون من  
القياس المساوي فعمل الاولى بإجماع الأقياس (قوله ونهى وخبر الخ) ليس هذا من طرف لان  
السر ب فلا عمل لهما (قوله بتفصيلها) أي بأن يفصل المدي ما يدعيه كقوله في دعوى القتل  
قتله عدا أو شبه عدا أو خطأ أفراد أو شركاء أن أطلق ما يدعيه كقوله هذا قتل أي سن للقاضي  
استقصاه (قوله وملزمة) أي فلا تسع دعوى هبة نفي أو بيعه أو إقراره حتى يقول المدي  
وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع والمحرر التسليم (قوله) وليست مناقضة لدعوى أخرى) فلو  
ادعى على أحد أفراد ما قتل ثم ادعى على آخر شركاء أو أفرادا لم تسمع الدعوى الثانية لان الاولى

والاعارة وله أيضا أرض  
بجناية عليه أو على أولادها  
التابعين لها وقيم اذا  
قلت وقيمهم اذا تسلموا  
وتزويجها بغير انفسها الا اذا  
كان السيد كافرا وهي  
مسئلة فلا يزويجها (واذا  
مات السيد) ولو قبلها له  
(صحت من رأس ماله)  
وكذا اعتق أولادها (قبل)  
دفع (الديون) التي على

تتبعك عليها

تكفيها ثم ان صدقه الآخر فهو مؤاخذ باقراره وتسمع الدعوى عليه على الاصح في أصل  
 الروضة ولا يمكن من العود الى الاولى لان الثانية تكفيها (قوله وتعين كل من مدع) فلو قال  
 جماعة لا آخر أحدنا يدعي عليك كذا لم تسمع لايها المدهي (قوله ومدعي عليه) فلو قال قتل  
 أي أحد هؤلاء الثلاثة لم تسمع لايها المدهي عليه (قوله والتزامها للاحكام) بأن يكون كل  
 منها غير سري لأمانه فلا تصح دعوى سري لأمانه ولا عليه (قوله استغناء عنها بما قبلها)  
 ولا حاجة لتخصيص التلقين بحالة الدعوى وتخصيص التفهيم بما قبل الدعوى (قوله أي بزيادة  
 الباء) كذا في شرح العبادي ولكن الظاهر انها بزيادة الفعل اللازم وعلى نسخة حذف  
 الباء يكون في الكلام تضمنين أو أنه على اسقاط النفاض (قوله ليس ماذ كرم من التفتت) جعله  
 العبادي منه (قوله لكان أولى وأعم) وجه الاولية هو الاخصرية ووجه الاحتمالية انه ربما  
 يتبادر من الوالد ان ذكر فلا يشمل الام وأمهاتهما وكذا أمهات الاب (قوله ولا شهادته برشد  
 أصله) عبارة زى بضمه وهي أعم (قوله بمحضرة) أي القاضي فان القاضي غيره  
 • (فصل في بيان أحكام القصة وكيفية ما يتعلق بها) • (قوله وكيفيتها) المراد بها الشروط  
 وقوله وما يتعلق بها أي من قوله وإذا ادعى أحد الشريكين الخ ولو اقتصر على الأحكام ماض  
 (قوله وقيل معناها لغة الخ) فيه أنه حين ما في الشرح (قوله أهلية الشهادة) أي كل شهادة  
 فلا يرد شمولها لقضاء (قوله لكان أولى وأخصر) لكن مع ذكر معرفة الحساب اذا لا يفي منه  
 أهلية الشهادة بخلاف ما عداها (قوله قال شيخنا في صحة كل من التفتت الخ) فيه نظر فان  
 نسخة فان تراضا الشريكان لا غبار عليها لان القصة تراضا جزء الفعل مقبولة عن يده وليس  
 لقب التكنية بخلاف نسخة تراضا (قوله والبدء بما لى الامرين) أي بأى واحد من الاجراء  
 أو الشراكة (قوله وإذا اختلفت الأنساب) أي كالنصف والثل والسدس (قوله على أقلها)  
 وهو السدس في المثال (قوله ويجتنب البدانة بالاكل) أي بصاحب الاقل وهو صاحب  
 السدس في المثال وهذا ان كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء وكنتلي يجتنب الجزء الثاني  
 أو الخامس فيما اذا كتب الاسماء لتلازم التقريب أيضا  
 • (فصل في بيان أحكام الدعوى واليمينات) • (قوله كان بمنزلة النكول) صوابه كان بمنزلة  
 الحكم بالنكول (قوله بمجرد فراغه من الحلف) ولا يحتاج لحكم الحاكم (قوله كالاقرار  
 أو كاليمين) المتناسب لقوله بمجرد فراغه من الحلف وقوله بمجرد ولا تسمع بعدها الخ أن يقول  
 كالاقرار لا كاليمين (قوله أو خط مورثه) فيه أن خط مورثه يكون في فعل مورثه لاني فعل  
 نفسه الا أن يصور بما اذا وجد ورقة مكتوب بانها بخط مورثه ان ابي زيدا على عمر وعشرة  
 دراهم عن مبيع بامه فالقفل فعل نفسه والخط خط مورثه  
 • (فصل في بيان أحكام شروط الشاهد) • (قوله وهي اخبار الخ) لعل هذا أغلبي والا فالشهادة  
 بملال ضمان ليس فيها ذلك وكذا عدد الاركان أغلبي أي منظور فيه للثقال  
 • (فصل في بيان أحكام تعدد الشهود والشهودية والاسباب المقعمن القبول) • (قوله  
 والمراد به ما بين السرة والركبة الخ) سهو وامل الصواب انه ما دون الوجه والكفين في الحرة وما  
 دون ما يدعون عند المهنة في الامنة كما هو مصرح به على ان في كلامه تناقضا ظاهرا (قوله تعليبا)

السيد (والوصايا) التي  
 أوصى بها (ووليها) أي  
 المسئولة (من غيره) أي  
 غير السيد بأن وليت بعد  
 استلادها وليا من زوج  
 أوزنا (بمنزلة) وحيتث  
 قالوا الذي وليته السيد  
 يقتضيه (ومن أصاب)  
 أي وطئ (أمة غيره بشكاح)  
 أوزنا وأجلها (قالوا وليها)  
 مملوك لسببها) أما لو شر

لا يظهر الا لو اريد هنا غير الحدود مع الحدود (قوله) ومثل الزنا في هذا كروية الشبهة لعل المراد  
بحد كرائهم لو تعدوا النظر لا للشهادة فسقوا ولا يتأتى غير ذلك لانه ان كان المقصود بالشهادة  
على وطء الشبهة اثبات المهر اكنى برجلين وان كان المقصود بثبوت العدة اكنى بواحد وايضا  
لا يجب على الشهود ان يقولوا رأينا الحنفية كما في شرح المنهج والعبادى ومن ذلك لو شهدوا  
بوطء الشبهة لا يستصلون (قوله) ولو قدم لفظ مواضع الخ) اى لتلايلهم الفصل بين المتضامين  
وفيه ان ما صنعه الشارح اولى لان منيع الشارح يحدد مواضع موجودة على كلتا القسمين  
بجفاف ما اختاره المحقق (قوله) الا ان ذكر جمع الشهادة اى ان تعرض الشاهد لشروط  
الوقت مع الشهادة بأصل الوقت سمع بالشروط كشهادته بالوقت هذا معنى كلامه وهو تابع  
في ذلك لبعضهم والذي اعتمدوه ونقل عن سم انها لا تنفع بالشروط لاستقلالها ولا تعاقدان  
كان الوقت على جماعة صرف لهم ربيعة بالسوية أو على مدى سنة منصرف في مصالحها ولا  
يجزى ان هذا في الشهادة المستندة الى السماع والاستفاضة والافلا قامت بشروط قبلت  
حيث لم يكن مستندها الاستفاضة

### • (كتاب بيان أحكام العتق) •

(قوله) وهو من خصائص هذه الامة اى بالنسبة للعتق بالاستيلاء وامال العتق بالقول فهو من  
الشرائع القديمة بدليل عتق اى لهب لتوسعة لما بشرته بولادة المصطفى صلى الله عليه وسلم  
(قوله) فكان العبد الخ) اى وكله ايضا سبق غير من الارهاق في الخلاص من الرق (قوله) ودخل  
في الضابط المسلم والذي ولو حرييا لعل الاولى والكافر لتصح الغاية (قوله) وفي بعض النسخ  
ومن مطلق كمال الخ) كان الصواب كتابة هذه القول على قوله واذا اعتق شركاه في عبد الخ لانه  
لا يحمل لهما (قوله) او شريكه بانه) فيه ان الكلام في العبد المملوك لو احدى لا المشترك فذكر  
هذه العبارة غير مناسب هنا والمناسب ذكر هذا فيما تقدم بعد قول المحقق واضافته الى جزئه  
مثل كله ومحصل ما في شرح المنهج وما شئت ان اعتاق المالك لجزء معين من الرقيق او شائع  
جميع ويسرى الى باقيه ومثل المالك شريكه بانه) واما وكيل المالك غير الشريك فان اعتق  
جزءا شاعا اعتق ذلك الجزء فقط ولم يسر الى الباقي وان اعتق جزأ معا اعتق كله لان عتق الجزء  
المعين لا يمكن وحده فوجب عتق الكل صواب العبارة المكلف عن الالغاء بخلاف الشائع فانه  
لما أمكن استعماله في معناه حل عليه لم تدع ضرورة الى صرف اللفظ عن ظاهره والفرق بين  
الوكيل الاجنبى حيث لم يعتق الا الجزء الشائع الذى اعتقه ولم يسر العتق الى الباقي وبين  
الشريك حيث يسرى اعتاقه الى الباقي ان الشريك لما كان يملك الاتفاق من نفسه نزل فعلة  
منزلة فعل شريكه ولا كذلك الاجنبى فيقتصر فيه على ما اعتقه اى (قوله) والا فلا يعتق شئ  
منه) تبع فيه قل وجرى عليه سوائى الخطيب وشيخنا في الحاشية وهو خلاف ما تقدم اتفقا  
عن معنى المنهج (قوله) لو كنتم مستولدة الخ) معناه انه لو كان نصيب الشريك مستولدا  
بان استولدة امة وهو مصر ثم اعتق شريكه نصيبه فلا سراية على المعتق لان السراية تتضمن  
النقل والمستولدة لا تنقل (قوله) مع اليسار) هو قيد السراية لالعدم الغرم وكذا يقال في قوله  
الا في بشرط اليسار اى يجزى

ثم خص بصرية امة فاولدها  
قالوا لم يرو على الغرم وقبته  
لسدها (وان اصاحبا) اى  
امة غيره (بشبهة) منسوبة  
للفاعل فكيف كانت امة  
او زوجة الحرة (فوقه) منها  
حرو عليه قبته (لسيد) ولا  
تصر امة ولده في المال بلا  
خلاف (وان ملك) الواطن  
بالتكاح (الامة المطلقة  
بعتك) لم تصر امة ولده

• (فصل في بيان أحكام الولاء) • (قوله اعتق عبدا كافرا ثم التصق) عبارة خط أعتق الكافر عبدا كافرا اهـ (قوله فبرأه الاغ المذكور) أي لا لبنت كما أفتى به القضاة (قوله والحكم فيه كالاول) وهو ان الميراث لا يدخل لهما كما أفتى به القضاة (قوله فبرأه ليت المال اذا لم يكن للمعتق ولمسلم الخ) فيه ان القرض ان له وله اسم لا يخلو معنى لهذا التفصيل

• (فصل في بيان أحكام التدبير) • (قوله من دبرت سمللا) خرج به من دبرت سمللا ثم حلت فاذا انفصل قبل موت السيد فغير مدبر ولا يعتق بعباده (قوله كانت سر بعموق بسنة) فيه ان هذا ليس من قبيل التاقيت بل من قبيل التعليق على الموت وثبني بعده والحكم في مثله انه لا يعتق الا بعد مضي السنة بعد الموت كما قال وانما مثال التاقيت ان سر بعموق سنة وتظاهر في هذا المثال انه يعتق بالموت ويلغو التاقيت (قوله المدبر كلوقوف) لعل الاولى كالقن بدليل قوله بخلاف ما لو اتلف العبد الموقوف الا ان يقال ان قوله ولا يلزمه ان قبل كالاستدراك على قوله المدبر كلوقوف تأمل (قوله بعد موت السيد) أي والوارث بدعي ان الولاء قبله مع اتفاله مع ان الحل حدث بعد التدبير والاقلام معنى لهذا الاختلاف لان الحل مدبر به الامه كما تقدم

• (فصل في بيان أحكام الكتابة وكيفيتها وما يتعلق بها) • (قوله عينا أو ديننا) فيه ان نجوم الكتابة لا بد ان تكون ديننا الا ان يقال ان مراد بالعين العرض وبالدن النقد (قوله ولا على منة من حين) أي وحدها اخذ من قوله قبوز بضمة شهر ودينار (قوله ولوفى اثنا عشر) أي ولو كان الدين اثنى عشر (قوله الى شهرين الخ) أي بان قال كاتبك على ان تقضى من هذا الوقت الى فراغ شهرين وجعل كل شهر نجما فلا يصح لانه لم يضم الى منقعة العين التي يشترط اتصالها بالمعد نجما آخر اذا الشهران نجم واحد (قوله والاعاد المكاتب للرق) صوابه وعاد المكاتب للرق بان يجز المكاتب ويجز سيدة مكاتب في المنهج قلل لفظ الا زائد من التماسخ (قوله من دون مسافة القصر) ليس بشيء على المعتد

• (فصل في بيان أحكام أمهات الاولاد) • (قوله والعقبة) ذكر بعد ما قبله من ذكر النكاح بعد العام (قوله وآخر المصنف هذا الفصل منه) أي عماد كرم من بقية فصول العتق والاولى منه بدل عنه كما يؤخذ من الرشيدي (قوله لان العتق فيه) أي في هذا الفصل وكذا الضمير في قوله ويرتب العتق فيه (قوله يستعقب) الاول يستعقب اهـ عتق (قوله ويرتب العتق الخ) انظر وجه دخول هذا في مناسبة الختم اهـ رشيدي (قوله على عمل عمله العبد في حياته) وهو قضاء الوطر كما هو الغالب وهذا يدفع ايراد التدبير فاذا بعضهم (قوله والعقبة فيه قهرى) هذا هو الذي جعله في النسخة مناسبة الختم أي لانه بسبب قهرته أقوى من غيره ولا دخل لقوله مشوب الخ في ذلك وانما هو مجرد فائدة كما به من النسخة لكن ساقى في الشرح ان العتق باللفظ أقوى اهـ رشيدي وعبرة النسخة ختم بابواب العتق تفاؤلا وخفها بما ذا لانه قهرى فهو اقوا حال لكن لئلا يسمع ذلك في كونه قهرى (قوله وهو قهرى في حق من قصده الخ) الضمير راجع للاستيلاء ويؤخذ منه ما صرح به البدر الزركشى من انه ان قصد قضاء الوطر ومجرد الاستمتاع لا يكون

بالوطء في التكاح السابق  
(وصارت أم ولده بالوطء  
بالشبهة على أحد القولين)  
والقول الثاني لا يصير أم  
ولده وهو الرابع في المذهب  
واقفا علم بالصواب وقد  
ختم المصنف رحمه الله تعالى  
كتابه بالفتور جاء لفتق الله له  
من النار ويكون سبياني  
دخول الجنة دار الأبرار

قربة وكذا الوأطلق فيما يظهر كما أنه بعضهم وسكت الركنى وغيره من صورة رابعة وهي ما إذا  
 قصد الاصرين مع حصول الوعد والاستمتاع ويأتي فيه ما قاله الامام الغزالي فيما اذا اشرك بين  
 ديني ودنيوي من اعتبار الباعث كما لا يخفى والامور بخلافها كما هو من قواعدنا المشهورة  
 هذا حكم الاستيلاد نفسه وأما حكم العتق المترتب عليه فقد ذكره السيد السجودي فقال  
 وأما العتق المترتب عليه بعد الموت فينبأ المسلم عليه لتزول استيلاده منثرة اعتاقه لافضائه  
 اليه والعتق في ذاتة قربة وان لم يترتب ذلك اهـ ومقتضاه حصول الثواب المترتب على العتق  
 الحاصل بالاستيلاد وان قصد مجرد قضاء الوطر قال العلامة الطيلاوي وهو محل نظر (قوله  
 وغيره) انظر ما المراد بالغير اهـ وشيدي (قوله) وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات  
 الخ هذا بيان لحكم العتق في نفسه وقوله وأما تعليقه الخ بيان لحكم التعليق فحصل ان العتق  
 الناشئ من الاستيلاد والتعليق قربة وأما الاستيلاد نفسه فيفصل فيه بين من قصد حصول  
 ولد وما يترتب عليه وبين من لم يقصد ذلك وكذلك التعليق فيفصل فيه بين من قصد به الخت أو  
 المتع أو تصديق الغير بين من لم يقصد ذلك والفرق بين التعليق الذي يراد منه نحو الخت والختاني  
 عنه ان الاول ليس وضعه قصد التوسل به الى العتق بخلاف الثاني والوسائل تعطى حكم  
 مقاصدها فكان من القرب وأما الايصام بالعتق قربة كالعتق الناشئ عنه لانه وسيلة اليه  
 والفرق بينه وبين التعليق الذي يراد به نحو نحو وغيره كما أنه بعضهم فان قيل لم يجعلوا  
 الاستيلاد من القرب المحضة مع أنه وسيلة لقربة أيضا وهي العتق بل جعلوه قربة بالعرض  
 قلت قد يقال الاستيلاد وان كان وسيلة الى قربة ليس وضعه قصد التوسل للقربة كالتعليق  
 الغير الخالي عن نحو الخت وحيث يعلم أنه ليس كل وسيلة تعطى حكم مقصدها لكن في كلام حج  
 ما يخيد ان الاستيلاد من الوسائل التي تعطى حكم مقاصدها وهو مخالف لما تقدم الموافق  
 لما في شرح مرقاة المفاتيح بعضهم (قوله سواء المتبر والمعلق) انظر العتق بالايلاد من أيهما اهـ  
 وشيدي والظاهر انه من المعلق معنى (قوله والافه قربة) أي ان كان من مسلم كما مر اهـ  
 ع ش (قوله والاصح ان العتق) أي المتبر كما هو ظاهر اهـ وشيدي (قوله لجواز موت السيد  
 الخ) أي ولترتب نسيه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاد وما قاله المحقق هو ما قاله مرقا  
 وقيل ان العتق بالاستيلاد أقوى وهو ما اعتقد حج في شرحه وعليه بعضهم بقوله لنفوز من  
 الجنون والسفيه دون اعتاقهما ولان ايلاد المريض من رأس المال واعتاقه من الثلث وقيل  
 هما سواء وهذا القيل حكاه سم في حاشيته على شرح المنهج ولم يعلمه بشئ ويؤخذ من كون  
 العتق باللفظ أقوى كما قاله ع ش انه لا يترتب على عتق المستولمة ما يترتب على الاعتاق المتبر  
 باللفظ ومنه ان الله يعقب بـ ككل عضو من العتق عضو من المقتق اهـ وانظر لو اعتق بعض  
 رقة وسرى الاعتاق الى باقيها هل يكون كعتق الرقة دفعة واحدة الذي في شرح الشرحيني  
 على الاربعين نم (قوله وهو من خصائص الخ) أي العتق بالاستيلاد والافه بالقول من  
 الشرائع القديمة كاتقدم التبيين عليه أول الكتاب (قوله جمع أمهة أصل أم) الحاصل ان في  
 المسئلة ثلاثة أقوال الاول مذهب سيوري وهو ان أم أصلها أمهة والهاء زائدة فونن أم فعل ثم  
 جعلت أم على أمهات بزيادة الهاء أيضا فوننه فعلها ت قالها زائدة في حـ كل من المرد والجمع

وهذا آخر شرح الكتاب  
 غاية الاختصار بلا طيات  
 فالحمد لله ربنا الهم الوهاب  
 وقد آتته عاجلا في حقة  
 يسيرة والمرجو من المطلع  
 فيه على هذه وصغيرة أو كبيرة  
 أن يصلحها ان لم يمكن الجواب  
 عنها بل وجه حسن ليكون  
 من يدفع السببة بالتقوى  
 أحسن وأن يقول من



وانما زيدت في الجمع لانه ردة الاشياء الى اصولها الثاني مذهب ابن السراج ان أم أصلها أمية  
أيضا ولكن الهاء أصلية فوزن أم فع ووزن أمية فعلة قاله حمزة قاله الكامة والميم عنهما والهاء  
لامها والميم الثانية زائدة لكن قويت بالعين أيضا لانها ضعف حرف أصلي قال في الخلاصة  
وان يكن الزائد ضعف أصلي • فاجعله في الوزن ما للاصل

ولا يصح على هذا القول جمعه على أمات بخلافه على الاول ومذهب بعضهم ان كلام من أم  
وأمية أصل مستقل فتكون أمهات على • هذا جمع أمية والهاء أصلية في كل من المقرد  
والجمع وأمات جمع أم ووزنها فعل (قوله قاله الجوهري) ظاهره ان ذلك كلمة قول الجوهري  
وليس كذلك كما يعلم من الوقوف على عبارة الجوهري اه رشيدى وعبارة الجوهري في  
الصاح والام والواحدة والجمع أمات وأصل الام أمية ولذلك يجمع على أمهات اه بصروفة  
ويهذا يعلم ما في كلام المحلى من التسميع حيث نقل الجوهري ان أمهات جمع أمية أصل أم  
لجعله ما للاصل لا للقرع لكن لما كان ما عتبت للقرع ثبت للاصل غالبا ساغ أن ينقل ذلك  
عن الجوهري ولذا أن تقول كلام الجوهري لم ينصرف في الصاح حتى يرتفع على من نسب  
الجوهري اذ لا يتم الرد الا لو كانت النسبة للصاح (قوله وقاله بعضهم الخ) هذا مستأنف لبيان  
المعنى بعد بيان صيغة الجمع كما قاله الشيخ الجليل قلا عن نبضه عطية (قوله للمأمون) أي أنشد  
الزمخشري هذا البيت حال كونه مندوبا للمأمون لانه خاطبه اه ع ش وعبارة السندوبى  
في حقه على المنهاج وأنشد الزمخشري من النواهد على ذلك قول المأمون

وانما أمهات الناس أوعية • مستودعات والآباء أبناء

وسبب ذلك ما كتبه أخوه الأمين في آخر مكتوبه ابن الامة ما لامة فأجاب بذلك وكتب بحتة  
أيضا القلم عنه والسيف بحدته والمربعة لآبائه ولا يجده اه فطم منه ان أم المأمون  
كانت رقيقة وان الأمين أخو من آية وهو هرون الرشيد (قوله أوعية) أي أمكنة لان  
الانفاس تكون فيها حال كونها منيا وعلقا ومضا وغير ذلك من الاموار واذا كانت  
الامهات أمكنة فالنسبة اليها بل الى الآباء (قوله وهي أم الكتاب) أي علم الله (قوله  
وهي أم القرى) أي مكة وفي نسخ أم القرآن أي الفاتحة (قوله بمجموع احاديث عنده الخ)  
أي ان الدليل لا يقوم الا بالنظر لمجموعها لان الصحيح منها ليس صريحا في المراد والصريح  
فيه ليس بصحيح اه رشيدى (قوله أي أثبت لها حق العتق) بحيث يتمتع بباطلها بالبيع  
ونحوه فكانه أعنتها باعتبار الاول (قوله فأتري في العزل) ظاهره هذا انه يستشعر في أمر  
العزل وعدمه لانه يسأله عن الحكم من الحل والحرمه ويدله الجواب وقوله صلى الله عليه  
وسلم ما عليكم أن لاتفعلوا معناه ما عليكم أن لاتفعلوا ما سألتم عنه من العزل بان تنزلوا فيه  
اذ لا يلزم من الانزال الاحبال كما أشار اليه بعد اه رشيدى (قوله ما عليكم أن لاتفعلوا) أي  
ما عليكم ضرر في عدم العزل اه ع ش ونقل بعضهم عن التورى في شرح مسلم منه وقال  
بعضهم المعنى لا بأس عليكم أن تفعلوا فلاء على هذا مزيدة كما في قوله تعالى لاتعلم اهل الكتاب  
والعزل بانزعن الامة مطلقا وعن الحرث بنانته انهم هو مكروه لانه طريق الى قطع التسلي ولذا ورد  
العزل الواد الخفي كذا قاله القسطلاني نقلا عن اختيار الامام الشافعي وعبارة مدر في شرحه

اطلع فيه على القوائد من  
باب الخيرات ان الحسنات  
يذهبن السيئات جعلنا  
اقب الحسنات في تاليته  
مع النبيين والصلبيين  
والشهداء والصالحين وحسن  
اولئك رفيقا في دار الجنان  
ونسأل الله الكريم المتكبر  
الموت على الاسلام والايمان  
بجبه نبيه سيد المرسلين

والعزل حذرا من الولد مكروه وان اذنت فيه المعزول عنها جرة كانت أو أمة لأنه طريق الى قطع  
النسل ٨١ ونقل قبل ذلك عن الفزالي في الأحياء انه قرآن العزل خلاف الأولى (قوله ما من  
نسمة كائنة الخ) أي ما من نفس قد رافقه وجوده لمن الآن الى يوم القيامة الا وهي حاصلة  
في الخارج لا محالة فان قدر الله وجوده لسيفكم المنى ولا يتحكم العزل وان لم يقدر وجوده لم  
توجد ولو لم يعزل وكان المنى كافوا القرب (قوله فلو لان الاستيلاء يمنع من نقل الملك) جواب  
لولا محذوف أي لم يعزلوا وقوله والام يكن الخ أي ان قلنا ان الاستيلاء لا يمنع من نقل الملك لم  
يكن الخ (قوله عن دبره) الدبر هو الموت ومنه صفة دبر وعن معنى به السببية أو على ظاهرها  
والمنى طريقها فاشته عن موته وقال ع ش عن دبره أي بعد آخر جبر من حياته قال في  
المصباح الدبر بضمين أو سكنون الباء خلاف القبل من كل شيء وأصلها أدبر عنه الانسان (قوله  
فأقام الولد مقام أبيه الخ) بيان لوجه الاستدلال على انعقاد الولد كما في شرح المنهج وعبارته  
وسبب عقدها بموته انعقاد الولد من الاجماع وتلعب العصبيون ان من اشراط الساعة الى آخر ما في  
الحشى وقوله انعقاد الولد أي وحرية تستبمع حرية الام في خمر ومن الاستدلال وهذا  
بخلاف العتق بالقول وانما قلنا تستبمع ولم نقل تسري لان السراية لا تكون في الأشخاص بل  
في الاشخاص والحل هنا شخص لا شخص (قوله فأقام الولد الخ) أي الذي هو السيد ومن المعلوم  
ان السيد هو الاب لا الولد فيكون اطلاق الرب على الولد في الحديث مجازا يجمع ان كلامهما  
حر فلما أقام النبي صلى الله عليه وسلم الولد مقام أبيه يجمع الخبرين ثم ان الولد سرور وجه كونه من  
اشراط الساعة ان الاستيلاء كثره انما تكون غالباً عند كثرة الفتوحات وكثرة الجوارى بأيدي  
المسلمين وذلك من علامات الساعة وهذا يعلم ما في حواشي شرح المنهج وممر (قوله وقد  
استنبط هـ الخ) لا يقال لا حاجة لذلك مع ما تقدم من الاحاديث لا نقول الخالف في ذلك قد  
يؤثر الاحاديث كان يقول ان ما روي انما لم يجمعها احتراماً لمصلي الله عليه وسلم كما حرمت  
زوجاته على غيره بعده كذا في ع ش (قوله خطب يوم اعلى المنبر) أي منبر الكوفة كما قاله  
بعضهم (قوله فقال له صبيدة) بفتح العين كما قال بعضهم (قوله السلمي) بفتح السين المشددة  
واسكان اللام على الصحيح نسبة الى سلمان بن مراء قال ابن الاثير والحدوث يقتضون اللام  
كذا قاله شيخ الاسلام في شرحه على التوبة العراقية وقال الاجموري عبيدة السلمي بفتح العين  
وكسر الموحدة ثم د المحقوقة آخوته التائيت والسلمي بفتح السين واسكان اللام ويقال  
بفتحها وقوله اقضوا همزة الوصل المكسورة عند الابتداء به لان عينه في الاصل مكسورة  
(قوله استدلالا واجهادا) أي ان العصامي الراوي لذلك الحديث أداه اجتهاده الى ان ذلك  
بلغ النبي وأقره أي والاجتهاد قد يخطئ فليس في هذا الجواب الجوزم بعدم علم النبي بذلك بل  
الاحتمال فقط فغابر الجواب بعبده (قوله كما ورد في خبر الخبابة الخ) غرضه من ذلك بيان انه  
لا يلزم من قول العصامي لا يرى بذلك بأساً ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه لكن قد يقال  
لادليل في ذلك لانه لم ينس فيه على انه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الحديث السابق  
على ان جرمه بانه صلى الله عليه وسلم لم يطلع عليه واستناده فيه الى مجرد ما ذكره في ما لا يحتج  
رشيدي (قوله قال السبيعي ويقتل) تأييد لما قبله فالاحتلال الاول في كلام السبيعي هو

وخاتم النبيين وحبيب رب  
العالمين محمد بن عبد الله  
ابن عبد المطالب بن هاشم  
السيد الكامل الفاتح  
الخاتم والمهدي الهادي الى  
سواء السيل وحسين الله  
ونعم الوكيل والصلاة

الجواب الثاني في كلام المحتج والثاني في كلام السيق هو الجواب الاول في كلام المحتج (قوله ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي الخ) هو عين القول بالنسخ السابق (قوله على عتقهم) متعلق باستدل وانظر ما المراد بامر النبي صلى الله عليه وسلم اه وشيلى (قوله الواو للاستئناف) في حاشية الامير على المغنى ان الاستئناف يحصل بذكر الكلام ابتداءً بدون واو فلا تكون له بل هي زائدة لنا كيد محال في ذلك نص المغنى (قوله نقص الوضوء) الاولى نقص القيام الى الصلاة لان كلامه في فعل الشرط الا ان يقال انه اشار بهذا الى انه لا فرق بين الشرط والجواب لا لزومه ما قلنا وقولنا (قوله ولكثرة الوضوء) على لقوله بعد اى بان معه في نحو وتزمت فهو علمه مقدمة على المحلول او يقال ان المراد في الآية الموت في الجهاد ولا شك انه مشكوك فيه (قوله فلا يتخذ استيلاء الصبي وان لحقه الولد) اى سوا ملحقه الولد بان بلغ تسع سنين ووطنها واثبت بولد لسنة أشهر فأكثر من وطنه فانه يلحقه الولد ولا يحكم بيلوغه ولا يثبت ايلاده على ما فيه من الخلاف ولم يلحقه بان لم يبلغ تسع سنين (قوله وكذا الوما ت سراً) اى وفرض الكلام انه استوله ما في حال الكتابة (قوله ولو بنقل الملك اليه) أدخل به هذا الغاية ما لو وطئ الامه اشتركة أو أمة فرعه فقوله فشمع الخ اى بسبب هذا التعميم شمل جميع ما ذكره لولا ان يشمل الجميع بل انما كان يشمل البعض فقط (قوله ثم لو تدعيها الخ) المناسب ان يقول ثم لو تدعيها والتصدق بشئها أو ثلثا التصديق بها نفسها لم يتخذ استيلاء له ولا يلزمه معها والتصديق بشئها في الاولى ويلزمه التصديق بها في الثانية ولو أوصى بعتق جارية ثم مات وخرجت من الثلث فانه لا يتخذ استيلاء الوارث لها لانضائه الى ابطال الوصية لا يميل الى ابطالها بعد بموت مورثه تنفيذ الفرضه (قوله فان قيل لو أعتق الخ) لا حاجة الى هذا السؤال ولا الجواب بل المستلزم ان على حد سواء (قوله وقت ولادته) الاولى حذفه (قوله خرج بنقل شبهة الطريق الخ) وخرج أيضا شبهة المثل كالوطني أمة فرعه أو الامه للشركة فانه يثبت الاستيلاء والولد سر لانها ملكه لانه ينقل الملك اليه قبيل العلق (قوله ههنا شبهة محل) غير صحيح بل هي شبهة فاعل كائن عليه الشارح (قوله فوطئ الحرة ظاناً انها الامه) صوابه فوطئ الامه ظاناً انها الحرة كما في شرح الخطيب وان كان الولد سر أيضاً فمما لو وطئ زوجته الحرة يظنها زوجته الامه لانه يتبع أمة في الرق والحريته ولا تفرق بين الواطئ المذكور وكذا الووطئ أمة يظن أنها زوجته الامه رافى منها بولادته يكون سراً كما قاله ج في شرحه لان ولادته الام من سيدها لا يكون الا سرا ولا عبرة بظنه المذكور (قوله تقييد بذلك لاجل عدم الخلاف) كانه جعل قول الشارح ولا تصبر أم ولد في الحال راجعاً للوطء بالشبهة والظاهر انه راجع للوطء بالنكاح أيضاً وجئت لا يظهر التقييد بالنسبة لانه لا خلاف فيه (قوله فاشبهه بالوعلقة به في نكاح) الاولى حذفه لان فرض الكلام انها علقته في نكاح (قوله لانها علقته بصر الخ) ظاهره ان هذا تعطيل لكون هذا لقول من رجوا وليس كذلك بل هذا هو تعطيل القول المرجوح (قوله ثم رجعا) اى قبل موت السيد وقوله لم يفر ما شئاً اى لانهم لم يفرنا الا ملطنة البيع مع بقاء الملك (قوله فانها) يفرمان القيمة) اى الى الحال بخلاف ما لو رجعا قبل وجود الصفة فانها لا يفرمان في الحال فقه علم من ذلك ان لكل من المستثنين حالتين وان لا مخالفة بينهما خلافاً لظاهر المحتج وعلى الله صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

والسلام على سيدنا محمد  
أشرف الانام وعلى آله  
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً  
دائماً أبداً الى يوم الدين  
ورضى الله عن أصحاب رسول  
الله أجمعين والحمد لله رب  
العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله العزيز الحكيم  
 بعد التبرك بالحمد والثناء والصلاة والسلام على الذات المكلمة يقول راجي شفاعته المختار  
 ابراهيم عبد الفقار خادم تصحيح كتب العلوم دار الطباعة أمانه الله على مشاق هذه الصناعة  
 ثم يعون المصنف في ذهابه وإيابه طبع تقرير العلامة الشيخ محمد الآباني مقابل على نسخة  
 المؤلف سليمان تحريف المحرف ومبرأ من التعصيف والغلط والتصرف والسقط على ذمة  
 الشاب الصيب والعاقلة الأريب العمدة المهاب الشيخ عمر الخشاب بالطبعة العامرة  
 الزاهرة الزاهرة المتوفرة دواحي مجدها المشرقة كواكب معدة في ظل من تعطرت الأفواه  
 بثنائه وبلغ من كل وصف جليل حد انتفاء سيد دولة الآفام بهجة اللبالي والأيام رب المآثر  
 الشهيرة والمقابلة الغزيرة صاحب الهمم القيصرية والمناخر الكسرية الراقي بهممه  
 إلى كل مقام معتلى بجناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازالت الأيام منيرة بطلعة وجوده  
 والامام مقتنعة بكرمه وجوده ولا برح مقتنا بوجوده أنجباله الكرام وأشباله الفخام مشمولاً  
 طبعه بإدارة من خاطبته المعالي بإياك أمني نعمان حسين بك حسن وقطارة وكيله من  
 عليه أحسن أخلاقه تلقى حضرة محمد أفندي حسن وملاحظته في الرأي  
 المسند حضرة أبي العنين أفندي أحمد وقد وافق تمام تمثيله  
 وكالتشكيله أوائل ذي القعدة من سنة ألف ومائتين  
 وإثنين وتسعين من هجرة خاتم المرسلين صلى  
 الله وسلم عليه واله وكل منتم إليه  
 ما أجلي غسق الظلام ولاح  
 في الأفق بدر قلم  
 آمين  
 ٢













28/10/23  
- 10.23.4-3

DO NOT REMOVE  
SLIP FROM POCKET

BP 153

.A1E5 A132